



برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

خطة التنفيذ
٢٠٢٠-٢٠١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

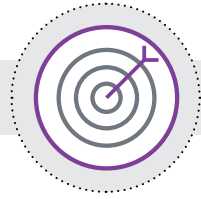


فهرس الموضوعات

٢٧٤	القسم الخامس: قطاع الخدمات اللوجستية		
٢٧٦	٢. التطلعات		
٢٨٠	٣. الوضع الحالي		
٢٨٤	٤. الاستراتيجية		
٣٠٠	٥. محفظة المبادرات		
٣٢٢	القسم السادس: المحتوى المحلي والممكنات		
٣٢٤	قسم ١-٦: المحتوى المحلي		
٣٢٦	٣. الوضع الحالي		
٣٣٢	٤. الاستراتيجية		
٣٥٢	٥. محفظة المبادرات		
٣٥٦	قسم ٦-٢: التمكين المالي		
٣٥٨	٣. الوضع الحالي		
٣٦٢	٤. الاستراتيجية		
٣٦٦	٥. محفظة المبادرات		
٣٧٤	قسم ٦-٣: البحث والتطوير والابتكار		
٣٧٦	٣. الوضع الحالي		
٣٧٨	٤. الاستراتيجية		
٤٠٦	٥. محفظة المبادرات		
٤٢٦	قسم ٦-٤: الثورة الصناعية الرابعة		
٤٣٠	٤. الاستراتيجية		
٤٥٦	٥. محفظة المبادرات		
٤٦٤	قسم ٦-٥: دعم التصدير		
٤٦٦	٣. الوضع الحالي		
٤٧٠	٤. الاستراتيجية		
٤٨٠	٥. محفظة المبادرات		
٤٨٤	قسم ٦-٦: تنمية رأس المال البشري		
٤٨٦	٥. محفظة المبادرات		
٤٩٢	قسم ٦-٧: المناطق الاقتصادية الخاصة		
٤٩٤	٣. الوضع الحالي		
٤٩٦	٤. الاستراتيجية		
٥٢٦	٥. محفظة المبادرات		
٥٦٨	قسم ٦-٨: السياسات واللوائح والمقاييس		
٥٧٠	٣. الوضع الحالي		
٥٧٤	٤. الاستراتيجية		
٥٨٠	٥. محفظة المبادرات		
٥٨٤	قسم ٦-٩: دعم التجمعات الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة		
٥٨٦	٣. الوضع الحالي		
٥٨٨	٤. الاستراتيجية		
٥٩٦	٥. محفظة المبادرات		
٦٠٢	قسم ٦-١٠: الحوكمة		
٦٠٤	٥. محفظة المبادرات		
		القسم الأول: برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	
		١. نطاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	
		٢. التطلعات	
		٣. الوضع الحالي	
		٤. الاستراتيجية	
		٥. محفظة المبادرات	
		٦. المبادرات المحورية	
		القسم الثاني: قطاع الصناعة	
		قسم ٢-١: استراتيجية الصناعة الوطنية	
		٢. التطلعات	
		٣. الوضع الحالي	
		٤. الاستراتيجية	
		٥. محفظة المبادرات	
		قسم ٢-٢: الاستزراع المائي	
		٣. الوضع الحالي	
		٤. الاستراتيجية	
		٥. محفظة المبادرات	
		قسم ٢-٣: الصناعات العسكرية	
		٤. الاستراتيجية	
		القسم الثالث: قطاع الطاقة	
		٢. التطلعات	
		٣. الوضع الحالي	
		٤. الاستراتيجية	
		٥. محفظة المبادرات	
		القسم الرابع: التعدين	
		٢. التطلعات	
		٣. الوضع الحالي	
		٤. الاستراتيجية	
		٥. محفظة المبادرات	



١. نطاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

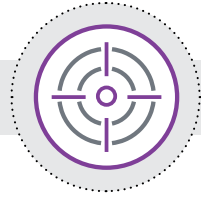


التطلعات

يطمح برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى؛

- تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز عالمي للخدمات اللوجستية في قطاعات النمو الواعدة (مع التركيز على الثورة الصناعية الرابعة)
- توفير فرص عمل مهمة للسعوديين
- تحسين الموازين التجارية في المملكة
- زيادة المحتوى المحلي

شكل ١-١: تطلعات البرنامج



مجالات التركيز

يركز البرنامج على أربعة قطاعات رئيسية:



كما يركز على تصميم وتوفير العوامل التمكينية المطلوبة بما في ذلك:



شكل ٢-١: مجالات تركيز البرنامج

١.أ وصف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

أقرّت لجنة الإدارة الاستراتيجية التابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ميثاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بتاريخ ٢٥ رمضان ١٤٣٨ هـ الموافق ١٥ يوليو ٢٠١٧ م، مع تكليف البرنامج بتحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية في مجالات النمو الواعدة (والتركيز على الثورة الصناعية الرابعة)، بما يولد فرص عمل وافرة للسعوديين، ويعزز الميزان التجاري، ويعظم المحتوى المحلي.

يركز البرنامج على أربعة قطاعات رئيسية وهي الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية، والعديد من الممكنات بما في ذلك تطوير الأنظمة والتشريعات، والتمكين المالي، والبنية التحتية، والأراضي الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والبحث والتطوير والابتكار.





• الصناعة

يتولى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تطوير القطاع الصناعي بصورة شاملة، بما في ذلك:

١. تطوير الصناعات الواعدة والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف (بما يشمل صناعة السيارات، والصناعات الدوائية، واللوازم الطبية، وغيرها).
٢. توطيد الصناعات العسكرية
٣. توسيع نطاق الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز
٤. تطوير الصناعات الغذائية
٥. زيادة نسبة المحتوى المحلي في القطاع الصناعي
٦. الاستزراع المائي

• التعدين

١. يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تطوير قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني. ويغطي البرنامج جميع مراحل سلسلة القيمة من الاستكشاف إلى التعدين والصناعات الوسيطة.

• الطاقة

يستهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في مجال الطاقة مايلي:

١. زيادة إنتاج الغاز ورفع سعة شبكات التوزيع والعمل على الحفاظ على تنافسية قطاع الصناعة من خلال أسعار الطاقة
٢. تعزيز تنافسية قطاع الكهرباء من خلال إعادة هيكلة القطاع وتحسين كفاءة توليد واستهلاك الكهرباء
٣. تعزيز مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني

• الخدمات اللوجستية

يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى جعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً مع التركيز على ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

١. إنشاء منصة للتصدير.
٢. إنشاء منصة توزيع إقليمية.
٣. تأسيس شبكة توزيع داخلية فعالة لتمكين سلاسل التوريد الصناعية والخدمات.

وتهدف هذه المكونات مجتمعة إلى تحسين مستوى البنية التحتية وشبكة النقل وتحسين معايير الخدمات اللوجستية من أجل تعزيز خدمات الشحن ونقل الركاب وتحويل المملكة إلى منصة لوجستية عالمية قادرة على الاستفادة من موقعها الجغرافي.

تم العمل والتعاون مع أكثر من ١٥ فريق يعمل على المكونات الفرعية لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتحقيق تضافر الجهود بين القطاعات المختلفة وذلك من خلال إقامة عدد من ورش العمل بمشاركة أكثر من ٢٠ جهة معنية، بالإضافة إلى التواصل المستمر مع كل فريق عمل خلال مرحلة التخطيط.

كما وقد تم الاستفادة من التجارب الحالية والسابقة لأكثر من ٤٠ دولة و مشاركة أكثر من ١٠٠ خبير من مختلف المجالات، ومراجعة أكثر من ٥٠٠ وثيقة من مصادر أكاديمية وخاصة وعامة

مسعى شامل مع عدد من الجهات ذات العلاقة/الفرق للاستفادة من التجارب الدولية والخبراء العالميين

... واستخلاص العبر من تجاربها جميعاً		العمل مع كافة الجهات ذات العلاقة المعنية...	
	مراجعة أكثر من ٥٠٠ مستند من مصادر أكاديمية ، خاصة وعامة		تنظيم أكثر من ٢٠ ورشة عمل بشأن التكامل المتعدد
	تطوير و مناقشة أكثر من ٤٥٠ مخطط مبادرة		استشارة أكثر من ١٠٠ خبير يتمتعون بمعرفة عميقة
	أكثر من ٥٠ عضواً مباشراً في الفريق		أكثر من ١٤ فريقاً يعملون على مكونات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
	أكثر من ٢٠ جهة ذات علاقة في البرنامج		أكثر من ٢٠ فريقاً يعملون على مكونات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

شكل ٣-١: الأطراف والجهات المعنية ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية والدروس المستفادة



ا.ب أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة المباشرة

يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تحقيق أحد عشر (١١) هدفًا مباشرًا من أصل ستة وتسعون (٩٦) هدفًا من أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد ربط البرنامج الأهداف المباشرة مع القطاعات الرئيسية الأربعة، بالإضافة إلى المحتوى المحلي والممكنات، كما يتضح في الشكل ٤-١:

أهداف رؤية ٢٠٣٠ المباشرة من هذا البرنامج

الصناعة	التعدين	الطاقة	الخدمات اللوجستية
 ٣.٢.٣ تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز	 ٣.٣.١ تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها	 ٣.٢.٢ رفع سعة إنتاج وتوزيع الغاز	 ٣.٠.١ إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية
٣.٣.٣ توطين الصناعات الواعدة	٣.٢.٤ زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة	٣.٠.٢ تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل	
٣.٣.٤ توطين الصناعات العسكرية	٣.٢.٥ رفع تنافسية قطاع الطاقة		

المحتوى المحلي

٣.٣.٧
رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية

الممكنات

٣.١.٧
إنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية

شكل ٤-١: أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة المباشرة لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

ا.ج أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة

يغطي برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ٢٣ هدف غير مباشر من المستوى الثالث ضمن رؤية ٢٠٣٠ كما يتضح في (شكل ٥-١):

يهدف البرنامج لدعم وتحقيق ٢٣ هدف بطريقة غير مباشرة (٢/٢)

٣.١.١ تسهيل ممارسة الأعمال (من النواحي التنظيمية على وجه الخصوص)	٢.٤.٣ حماية وتهيئة المناطق الطبيعية (مثل الشواطئ والجزر و المحيطات الطبيعية)	٢.٤.١ الحد من التلوث بمختلف أنواعه (مثل الهواء و الصوت و الماء و التربة)
٦.٢.١ تعزيز تركيز الشركات على مسؤوليتها الاجتماعية	٤.٣ توليد الوظائف من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والجهات الصغرى	٣.٣.٢ تنمية الاقتصاد الرقمي
٣.١.٣ خصخصة مجموعة مختارة من الخدمات الحكومية	٣.١.٢ تقديم أصول مملوكة للدولة للقطاع الخاص	٦.٢.٢ تعزيز اهتمام قطاعات الأعمال باستدامة الاقتصاد الوطني
٣.١.٦ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٣.١.٥ تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص (السوق الثانوية)	٣.١.٤ ضمان إنشاء سوق مالية متقدمة (السوق الأساسية)
٣.٦.٣ تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين	٣.٦.٢ تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية	٣.٦.١ الدفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي
٤.١.٣ تحسين مخرجات التعليم الأساسية	٣.٧.٢ تطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة إقليميًا وعالميًا	٣.٧.١ دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالميًا
٤.١.٦ المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل	٤.١.٥ توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية	٤.١.٤ تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية (مثال الجامعات)
٤.١.٧ التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل	٤.٣.١ تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال	

شكل ٥-١: الأهداف ذات العلاقة الغير المباشرة من المستوى الثالث المرتبطة ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية



٢. التطلعات (برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



٢. أطموحنا في ٢٠٣٠

لقد أخذت الاستراتيجيات المعدة من قبل مختلف القطاعات بعين الاعتبار التنوع الجغرافي وتوزيع مواردها الطبيعية والبشرية في تصميم مبادراتها المختلفة، مما يجعل من البرنامج أداة فعالة في تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف جهاتها.

اعتبارًا لهذا المنطق، فإن التوزيع المجالي لآثار البرنامج سيكون متوازنًا نسبيًا، مع تزايد التأثير المحلي للقطاعات، كالطاقة و التعدين. كما أن بعض الجهات التي قد تحتكر بعض القطاعات نظرًا لخصائصها التنافسية والموارد الموجودة بها، فعلى سبيل المثال، ستتركز مساهمة الاستزراع السمكي بشكل أساسي في الغرب، مقيدة بالخط الساحلي على البحر الأحمر، بينما سيتجلى أثر تجمعات السيارات أكثر في المدن الصناعية في الشرق مثل الجبيل. وعلى غرار ذلك، سيتجمع أثر التعدين العام حول الموارد الطبيعية بينما سيعتمد أثر التعدين على الموارد التي سيعمد القطاع الخاص على اكتشافها أولاً.

على صعيد آخر، ستؤثر مكونات أخرى مثل الخدمات اللوجستية والطاقة على مساحة جغرافية أوسع لكونها تؤدي دور تمكيني مهم. مثلاً يستوجب على المكون اللوجستي إنشاء حد أدنى من البنية التحتية الأساسية في مختلف أنحاء المملكة و تمكين حركة الأشخاص والبضائع بسهولة بين مختلف الجهات.

يسعى برنامج تطوير الصناعة الوطنية و الخدمات اللوجستية إلى تحويل المملكة إلى وجهة صناعية رائدة ومركز عالمي للخدمات اللوجستية. لتحقيق هذا الهدف، تحتاج المملكة إلى منهج جديد للنمو، يركز على استفادة أفضل من ميزات التنافسية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة. (القسم ٤أ يعالج منهج النمو السابق للمملكة ومنهج النمو المقترح بمزيد من التفاصيل).

لتحقيق هذه الرؤية، وضع البرنامج تطلعات محددة لمؤشرات الاقتصاد الكلي وكذلك القطاعات الفردية:

• تطلعات الاقتصاد الكلي:

وضع البرنامج تطلعات لزيادة ستة مقاييس للاقتصاد الكلي، وهي:

- مساهمة إجمالي الناتج المحلي
- وظائف القطاع الخاص
- الصادرات
- مساهمة المحتوى المحلي
- الاستثمارات الغير حكومية
- العوائد الإضافية الغير النفطية

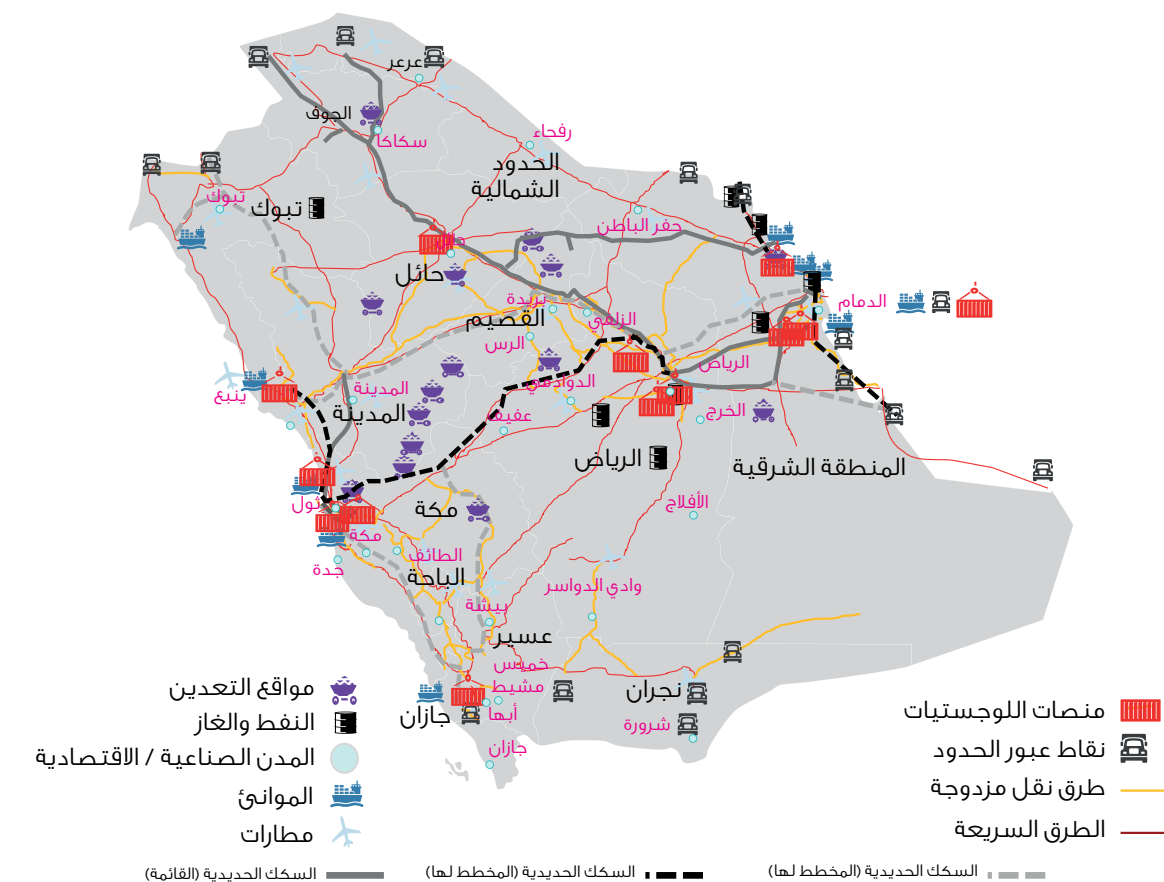


يغطي البرنامج كافة أرجاء المملكة

ومع ذلك، فإن البرنامج سيتبع منهجين متكاملين لتحقيق آثار اقتصادية إيجابية ملموسة خلال السنتين القادمتين:

لقد تم تقييم وتصنيف مختلف المبادرات ثم ترتيبهم حسب الأولوية مما مكن من تحديد مجموعة من المبادرات سريعة المكسب (+٤٠) سيتم تنفيذها أولاً. مجموعة من هذه المبادرات تهتم بتغيير القوانين والتشريعات الحالية من أجل تمكين القطاعات الصناعية الحديثة من ميزات تنافسية مهمة وتسريع تطورها أو دعم جلب استثمارات جديدة لقطاعات تقليدية مثل قطاع التعدين الذي تقترح مبادرة تقنين وتحويل أنظمتها تشجيعاً لجلب الاستثمارات الأجنبية كما حدد البرنامج مجموعة من المبادرات الأخرى ذات الآثار التحفيزية على القطاعات الصناعية التقليدية (كيماويات تخصصية، تعدين، تصنيع غذائي، استزراع مائي، إلخ) والتي ستمكنها من تحقيق الريادة العالمية أو تسريع النمو المحلي. فعلى سبيل المثال، مجموعة من المبادرات ستساهم في تطوير مزارع طاقة شمسية ورياح بهدف تحقيق قدرة طاقة من موارد متجددة.

سيعمل البرنامج كذلك على إنشاء ظروف النمو وخلق البنية التحتية والبيئة الملائمة من أجل تمكين القطاعات الحيوية من تحقيق نمو سريع في السنين القادمة والاستجابة لتطلعات البرنامج. مجموعة من المبادرات تم تحديدها في هذا الإطار، من أهمها إنشاء مركز تطوير القدرات متخصص في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة الذي سيتمكن مختلف رواد القطاعات الصناعية من تجربة مجموعة من التكنولوجيات الحديثة التي تساعدهم في زيادة التنافسية والإنتاجية، تدشين مفاوضات مع شركاء عالميين من أجل إنشاء مجمعات صناعية مهمة بالمنطقة وإنجاز مجموعة من مشاريع البنية التحتية مثل توسعة المطارات والموانئ والطرق البرية.



شكل ٢-١: تطلعات البرنامج المناطقية: النقاط الرئيسية المحددة



٣. الوضع الحالي (برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



٣. التحديات الأساسية

خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، تضاعف حجم قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية في المملكة إلى أربعة أضعاف واستطاعت المملكة ان تصبح موطناً لأكبر المصنعين وأكثرها تنافسية على مستوى المنطقة، بل وعلى مستوى العالم، خصوصاً في صناعة الكيماويات، والألبان، وغيرها من الصناعات الأساسية. واعتمد هذا النمو المطرد على تنافسية أسعار مدخلات هذه القطاعات، والاعتماد على توافر رأس المال والطاقة وسياسات الدعم الحكومي فيما يخص الأراضي والمياه. وعززت بيئة العمل ذات الضرائب المتدنية من تنافسية التكاليف، وكذلك سياسات ولوائح سوق العمل التي سهلت نمو هذه القطاعات بالاعتماد على عمالة أجنبية بأجور متدنية. وقامت عدد من الشركات الكبيرة المملوكة للدولة بتوطين سلاسل القيمة لأعمالها وحققت نجاحاً ملحوظاً في هذا الجانب، وعلى رأسها شركة أرامكو السعودية وسابك.

لم تحقق مساعي المملكة السابقة تنويع في مصادر عناصر التنافسية، إنما كونت قاعدة صناعية كبيرة تتضمن عدداً من القطاعات الصناعية، إلا أنها غير متنوعة بالقدر الكافي وتعتمد على ميزة انخفاض التكاليف ويستدعي ذلك الاستثمار في تقنيات تحسين الإنتاجية ورفع الكفاءة والابتكار لتعزيز نمو القطاع الصناعي

ويواجه برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تحديات مرتبطة بثلاثة عوامل:

العامل الأول التوجهات العالمية التي تؤثر على الصناعة على مستوى العالم والثاني هو التغير بالتوجهات الاقتصادية الداخلية والثالث مرتبط بتحديات خاصة بكل قطاعات ومكونات البرنامج.

- أولاً، هنالك عدد من الاتجاهات العالمية التي من شأنها تغيير مستقبل الصناعات وأهمية العوامل التنافسية التي تحدد في نهاية المطاف الاقتصادات الرائدة، إذ تؤثر هذه الاتجاهات على عوامل التنافسية بزيادة أهمية بعضها و تقليص أهمية بعضها الآخر. على سبيل المثال، البحث والابتكار والإنتاجية تعتبر ذات أهمية أكبر الآن في ضوء التطور التكنولوجي. وأقل أهمية في الطاقة أو موفرة الطاقة ورأس المال.
- ثانياً، قامت المملكة بعدد من الإصلاحات المهمة التي وإن كانت مهمة للاستدامة المالية للنموذج الاقتصادي للمملكة، إلا أنها أثرت على تطور قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية. وتتضمن هذه الإصلاحات تعديل أسعار الطاقة، وتغيير هيكل سوق العمل لتخفيض الاعتماد على العمالة الأجنبية، وتخفيض الدعم الحكومي. وعلى قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية البحث عن سبل جديدة للارتقاء بتنافسياتها وتحقيق معدلات نمو في ظل التحديات الحالية.
- ثالثاً، هنالك عدد من التحديات الخاصة التي تواجه قطاعات البرنامج والتي تم تفصيلها في قسم ٣ من الكتيبات الخاصة بهذه الاستراتيجيات.



نهدف إلى تحويل قطاع
الكيمائيات من الاعتماد على
التكلفة المنخفضة إلى التركيز
على خلق قيمة مضافة
مرتفعة

لقطة جوية لأحد المصانع بمدينة الجبيل الصناعية

٤. الاستراتيجية
(برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات
اللوجستية)



٤.أ الركائز الاستراتيجية

ساهمت الموجة الأولى من التنمية الصناعية في المملكة في نمو القطاع بواقع أربعة أضعاف خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، مستفيدةً من مواردنا النفطية ومعتمدةً على الدعم الحكومي والاستثمارات.

وخلال المرحلة المقبلة، تحدّد رؤية ٢٠٣٠ مستهدفات طموحة لاقتصاد المملكة، بما في ذلك القطاع الصناعي، الذي يجب أن ينمو بوتيرة أسرع من النمو التاريخي المسجل من أجل المساعدة على تحقيق الرؤية. وفي الوقت نفسه، لا بدّ من أن يترافق النمو مع مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية كنتيجة للديناميكيات العالمية والمحلية المتغيرة. ويجب بناء هذه الموجة الثانية من النمو استنادًا إلى محفظة أكثر تنوعًا من القطاعات وأن يقودها القطاع الخاص حيث تطلّع الحكومة بدور الممكن.

وبالتوازي، تقلّص الاتجاهات العالمية ميزة المملكة التنافسية من خلال زيادة ملائمة العوامل التي تشكّل عوائق نسبية لها (مثلًا الإنتاجية، الخدمات اللوجستية، السياسات واللوائح) وتقليل أهمية عوامل القدرة التنافسية التي كانت في السابق نقطة قوة تقليدية في المملكة (مثلًا توافر رأس المال والطاقة).

وعليه، وبغية تحقيق النمو المرجو وتجاوز التغيرات في التنافسية العالمية، وضع "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" خطة نمو جديدة قائمة على أربع ركائز إستراتيجية:

- الاستفادة من/تعظيم العوائد من مواردنا الطبيعية
- دعم الطلب والمكانة لتعزيز القطاعات التنافسية الإستراتيجية
- توفير "منظومة تمكينية" للشركات للتنافس بفعالية على الصعيد الإقليمي والعالمي
- دعم الابتكار التكنولوجي وانتشار الثورة الصناعية الرابعة من أجل تحسين الإنتاجية والحفاظ على تنافسية القطاعات ذات الأولوية

وتترجم هذه الركائز بأربعة وعشرين مكونًا مترابطة فيما بينها إلى حدّ كبير وتغطي أربعة قطاعات رئيسية إلى جانب دعم المحتوى المحلي المطلوب وعناصر التمكين.



محطة تكرير النفط



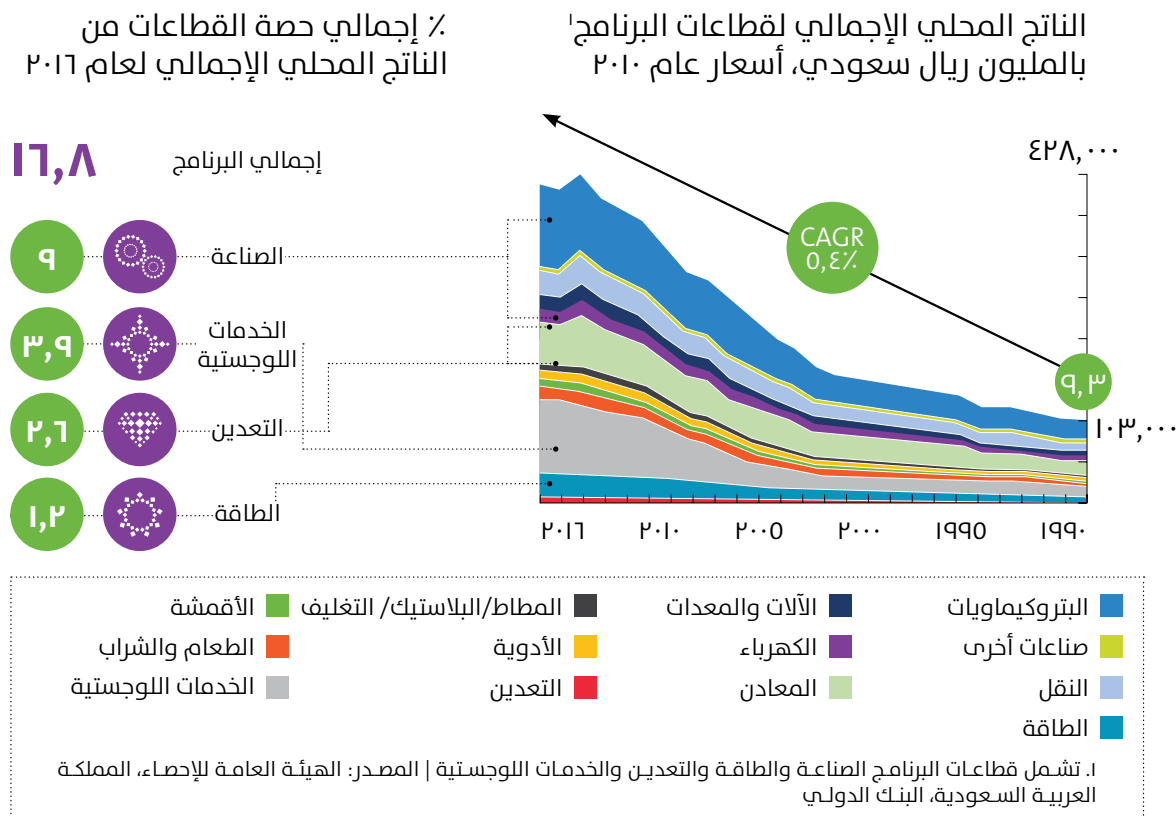
• الموجة الأولى من التطور الصناعي

ازدادت مساهمة قطاعات الصناعة والخدمات اللوجستية والتعدين والطاقة في المملكة في إجمالي الناتج المحلي بواقع ٤ أضعاف على مدى السنوات الخمسة والعشرين الماضية، لتزداد الحصة من ما يقارب ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٩٠ إلى حوالي ١٧٪ في ٢٠١٦. ويُعزى هذا النمو إلى ٣ مكونات رئيسية:

- تركز في الهيدروكربونات، من خلال التكامل الرئيسي بخصة في البتروكيماويات، البلاستيك والمطاط
- دعم حكومي مكثف على شكل إعانات الطاقة، استثمارات عامة في القطاعات من خلال المنشآت المملوكة للدولة وتطوير مكثف للبنية التحتية
- أنظمة وسياسات عمالة أجنبية ملائمة تساعد القطاعات على استقطاب القوى العاملة الضرورية بمعدلات تنافسية لتمكين النمو

زادت مساهمة قطاعات الصناعة والخدمات اللوجستية والتعدين والمرافق في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بأربعة أضعاف على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية

الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات البرنامج: بالمليون ريال سعودي، أسعار عام ٢٠١٠



المنهج السابق لتحقيق التنمية الصناعية



القوى العاملة الوافدة مع وضع أنظمة وسياسات عمل ملائمة



الدعم الحكومي مثل: تطوير الأراضي الصناعية والاستثمارات في الطاقة والمياه



التركيز على الميزات التنافسية للهيدروكربون (مثل البتروكيماويات)

شكل ٤-١: منهج النمو التاريخي للمملكة



• الموجة الثانية من التنمية الصناعية: أسرع وتتمتع بمبادئ توجيهية جديدة على ضوء الاتجاهات الجديدة

تحدّد رؤية ٢٠٣٠ مستهدفات طموحة للغاية من أجل المملكة، حيث تتطلب نمو قطاعي الصناعة والخدمات اللوجستية بوتيرة أسرع من النمو التاريخي من أجل المساعدة على تحقيق هذه الرؤية. وتتطلب التغييرات المحلية أن تقوم هذه الموجة الثانية من التنمية الصناعية على مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية. وعلى وجه الخصوص:

- تركيز النمو على محفظة متنوعة من القطاعات قائمة على ميزة تنافسية مستدامة
- أن يقود القطاع الخاص دفعة النمو، حيث تضطلع الحكومة بدور الممكّن
- أن يحرّز النمو عوائد اجتماعية-اقتصادية واضحة (مساهمة إجمالي الناتج المحلي والتصدير)

هذا وتواجه المملكة تحدياً إضافياً أمام تحقيق هذا النمو في المشهد العالمي المتغير للصناعات التحويلية. وتقلّص هذه التغييرات/الاتجاهات الميزة التنافسية من خلال زيادة ملائمة العوامل التي تشكّل عوائق نسبية للمملكة وكذلك أهمية العوامل التي كانت في السابق نقطة قوة تقليدية في المملكة:

- على سبيل المثال، يساهم التوجهان العالميان الرئيسان، أي الاضطرابات التكنولوجية ودورات حياة المنتجات القصيرة، في زيادة أهمية البحث والابتكار والإنتاجية كعوامل تزيد القدرة التنافسية، وهو ما يجب اتخاذه كنقاط قوة لدى المملكة.

- من جهة أخرى، يساهم توفر رأس المال المتزايد ومشهد الطاقة المتغير في تخفيض قيمة رأس المال والطاقة اللذين يعدّان عادةً من نقاط القوة لدى المملكة، كعوامل تزيد القدرة التنافسية. (للاطلاع على قائمة كاملة بالأهمية المتغيرة لمختلف عوامل القدرة التنافسية، يرجى العودة إلى شكل ٤-٢)

عوامل القدرة التنافسية الأكثر أهمية في المستقبل

عوامل	مركز المملكة	عامل يعزز القدرة التنافسية	تقودها التوجهات الكبرى
ارتفاع مستوى الأهمية	●	البحث والابتكار	تقنيات مبتكرة محولة للقطاعات
	●	الإنتاجية	تقدم + أسعار معقولة للتقنيات
	●	الخدمات اللوجستية	تغير متطلبات العمالة
	●	السياسات والأنظمة	اليد العاملة تتحول من العمالة المنخفضة التكلفة إلى عمالة متوسطة إلى عالية المهارة
نفس المستوى في الأهمية	●	السوق (المحلي والتصدير)	تحول الطلب نحو الجنوب والشرق
	●	الموارد الطبيعية	أسواق جديدة بعدد سكان أكبر ومتزايد
	●	الضرائب	تقلص دورة حياة المنتجات
	●	تكلفة اليد العاملة	منتجات جديدة تحل محل منتجات قديمة، مما يوفر الفرص
انخفاض مستوى الأهمية	●	رأس المال	تزايد توفر رأس المال
	●	الطاقة	أصبح الوصول إلى رأس المال أسهل
	●		تغير السياق في مجال الطاقة
	●		ازدياد القدرة التنافسية جراء توفر الغاز الطبيعي + الطاقة المتجددة

● عائق نسبي

● ميزة نسبية

شكل ٤-٢: مركز المملكة من حيث العوامل المختلفة للقدرة التنافسية

يجب أن تكون القدرة التنافسية لقطاعات البرنامج كافية لمواجهة الصعوبات المستقبلية من خلال إيجاد ميزات تنافسية عصرية وصناعات جديدة.



• منهج النجاح الجديد

تركز استراتيجية برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على أربع ركائز إستراتيجية. اثنتان منها تركّزان على تحسين القدرة التنافسية للمملكة بينما تركّز الاثنتان الأخريان على التوصل إلى صناعات مختارة وتطويرها (شكل ٣-٤)

١. توفير "منظومة تمكينية" للشركات من أجل التنافس بفعالية على الصعيد الإقليمي والعالمي

مثلاً التمكين المالي، من أجل تحسين منظومة التمويل الخاصة والعامة (المصارف، صندوق التنمية الصناعية السعودي، صندوق الاستثمارات العامة) وتصميم منتجات محددة لتمكين التنمية الصناعية إضافةً إلى سياسات بشأن المحتوى المحلي، التصدير/التجارة والدعم الحكومي لتشجيع تطوير التجمّعات الصناعية المستهدفة

٢. دعم الابتكار التكنولوجي وانتشار الثورة الصناعية الرابعة من أجل تحسين الإنتاجية والحفاظ على تنافسية القطاعات ذات الأولوية

من شأن إستراتيجية الثورة الصناعية الرابعة أن تسفر عن أثر اقتصادي على قطاعاتنا الصناعية بحلول ٢٠٣٠. فضلاً عن ذلك، ستتحسن جودة ومخرجات البحث مع تركيز كبير على التسويق ومواءمة جهودنا البحثية مع القطاعات ذات الأولوية.

٣. الاستفادة من/تعظيم العوائد من مواردها الطبيعية

الاستفادة من مواردها المعدنية وبناء صناعات في أرجاء سلسلة القيمة التي تضم أكثر من ٣٠ معدناً، والاستفادة من مواردها الطبيعية الغنية على الساحل الغربي لبناء مركزاً للزراعة السمكية.

٤. الاستفادة من الطلب المحلي والإقليمي وكذلك المكانة الإستراتيجية لتعزيز القطاعات وتحسين تنافسياتها

في قطاع الأدوية (بناء أول مصنع لقاحات في المنطقة)، الإمدادات الطبية، السيارات (مركبات تعمل على محرك احتراق داخلي ومركبات كهربائية، الصناعات العسكرية، وصناعة المعدات والآلات)

تتطلب التنمية الصناعية المستقبلية في المملكة منهجاً جديداً، يستند إلى أربع محاور للنمو

تحسين القدرة التنافسية

تسريع الابتكار للحفاظ على المزايا الحالية وتكوين مزايا جديدة	توفير بيئة تمكينية تنافسية للقطاعات الأكثر أهمية
الإنتاجية والثورة الصناعية الرابعة	الخدمات اللوجستية
البحث والتطوير والابتكار	التمكين المالي
تمكين رأس المال البشري	المناطق الاقتصادية الخاصة
	دعم تطوير التجمّعات
	دعم التصدير
	تحول قطاع الطاقة
	تسعير الطاقة ودعمها

تحقيق/تطوير صناعات مختارة

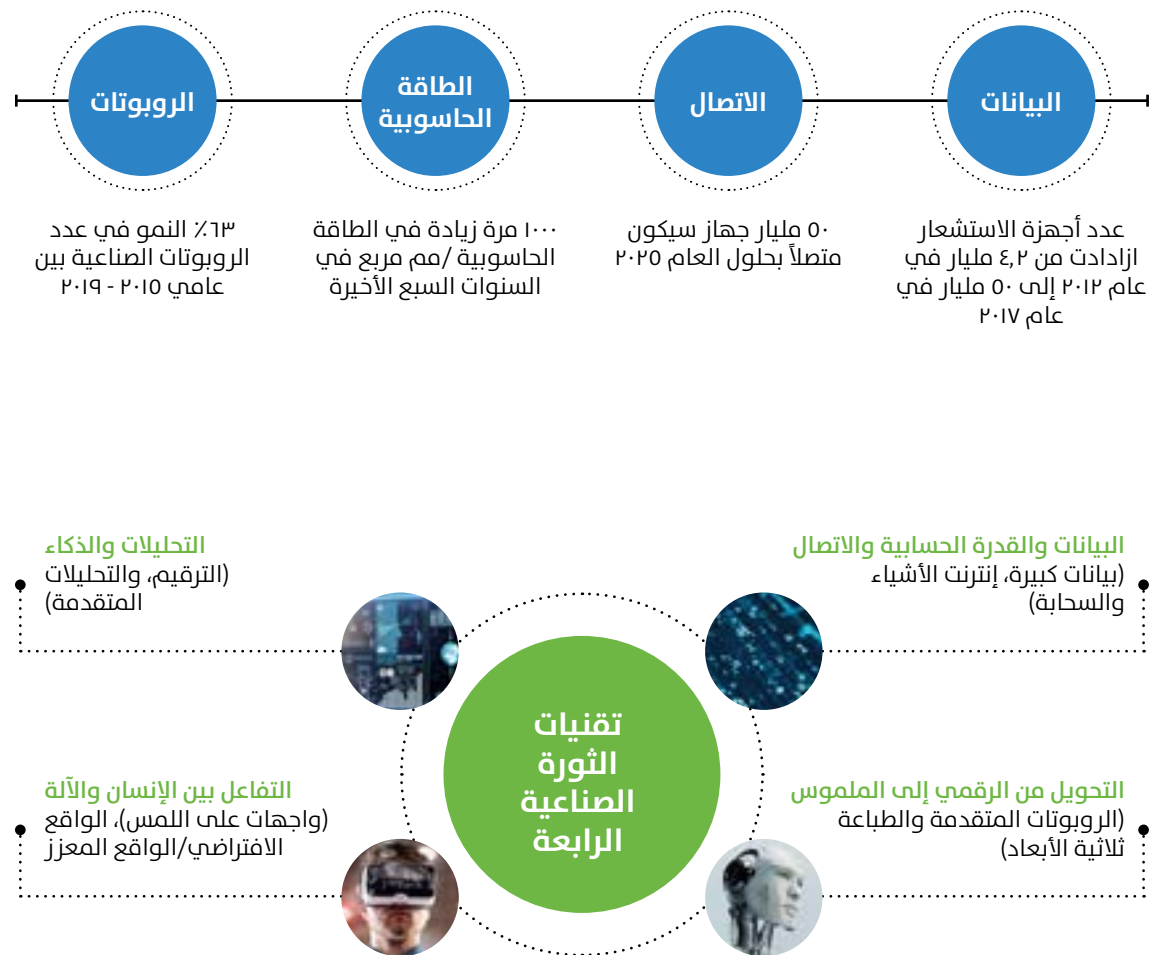
الاستفادة من الطلب على المنتجات لتأسيس مزايا تنافسية استراتيجية	استثمار مواردها الطبيعية ذات أقصى قدر من العوائد الاجتماعية والاقتصادية
المحتوى المحلي	الخدمات اللوجستية
الصناعات العسكرية	الصناعات المحاذية للنفط والغاز (مثل الكيماويات، البلاستيك والتغليف)
الأدوية	الصناعات التحويلية من الطاقة المتجددة
الإمدادات الطبية	التعدين
السيارات	الزراعة السمكية
الصناعات التحويلية	
معالجة الأغذية	
السياسات والأنظمة والمعايير	

شكل ٣-٤: مكونات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الموزعة على الركائز الاستراتيجية الأربع



أما الركيزة الثانية، فتتناول أهمية الابتكار في المشهد الحالي للصناعات التحويلية. ولهذا الغرض، شدّد البرنامج على أن تضمّ كل استراتيجية التوجهات التكنولوجية المقبلة وبالتالي أعدّ استراتيجيتين خاصتين بالابتكار وهما استراتيجية الإنتاجية وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة واستراتيجية البحث والتطوير والابتكار. يرجى العودة إلى شكل ٤-٥ للاطلاع على مثال على مختلف التكنولوجيات التي قامت استراتيجيات البرنامج بإدراجها ضمن خططها.

تقدم أحدث التقنيات والتطور العلمي خيارات يمكن أن تستفيد منها المملكة لإيجاد ميزات تنافسية جديدة



شكل ٤-٥: أمثلة على التقنيات التي يمكن أن تستفيد منها المملكة لإيجاد ميزات تنافسية جديدة

تتناول "العناصر التمكينية" ضمن البرنامج الركيزة الأولى بشكل رئيسي (ولكن ليس بصورة حصرية). ويكمن الهدف في تحسين مركز المملكة بين عوامل القدرة التنافسية المختلفة المذكورة سابقاً.

على سبيل المثال، تهدف إستراتيجية المعايير وإستراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة وإستراتيجية السياسات واللوائح إلى تحسين البيئة التنظيمية للمملكة – وهي نقطة أساسية يشكو منها المستثمرون. وعلى نحو مماثل، تهدف إستراتيجية رأس المال البشري إلى تحسين الإنتاجية، مما سيساعد على تخفيض تكلفة العمالة السعودية وتخفيض الاعتماد على الوافدين. يرجى العودة إلى شكل ٤-٧ للتعرف على عوامل القدرة التنافسية للمملكة المساهمة في مكوّنات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

تم اختيار الممكنات لمساعدة المملكة في تحقيق ميزة تنافسية عبر مختلف العوامل

عامل يعزز القدرة التنافسية	مكانة المملكة	يُطمح إليها	المكانة التي تتناول العامل	المكونات التي تتناول العامل
البحث والابتكار	●	◀	●	• استراتيجية البحث والتطوير والابتكار
الإنتاجية	●	◀	●	• استراتيجية الإنتاجية والثورة الصناعية الرابعة
الخدمات اللوجستية	●	◀	●	• استراتيجية الخدمات اللوجستية
السياسات والأنظمة	●	◀	●	• استراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة • استراتيجية المعايير • السياسات والأنظمة
السوق (المحلي والتصدير)	●	◀	●	• استراتيجية المحتوى المحلي
الموارد الطبيعية	●	◀	●	• استراتيجية التعدين
الضرائب	●	◀	●	• استراتيجية المنطقة الاقتصادية الخاصة (سياسات الضرائب)
تكلفة اليد العاملة	●	◀	●	• استراتيجية تطوير رأس المال البشري
رأس المال	●	◀	●	• استراتيجية التمكين المالي
الطاقة	●	◀	●	• استراتيجية تحول قطاع الصناعة
عائق نسبي	●	◀	●	• استراتيجية تسعير الطاقة ودعمها

شكل ٤-٤: مكوّنات البرنامج التي تتناول مركز المملكة في مختلف عوامل القدرة التنافسية



أما الركيزة الرابعة والأخيرة، فتركز بدورها على تعزيز بعض الصناعات. ويعتمد اختيار هذه الصناعات على فرص التوطين ضمن مجالات تتمتع فيها المملكة بطلب عالٍ. فعلى سبيل المثال، تعدّ المملكة البلد الوحيد ضمن أول ٢٠ دولة (التي تتميز بأعلى الطلب على السيارات) الذي ليس لديه مركز إنتاج إقليمي. إضافة إلى ذلك، تبرز فرصة كبيرة لتوطين الإمدادات الطبية نظراً لاعتمادها الكبير على الواردات بنسبة ٩٠٪ والطلب المحلي البالغ ٢,٤ مليار ريال سعودي في العام ٢٠١٦. يرجى العودة إلى شكل ٤-٧ للاطلاع على اللائحة كاملة للقطاعات وإمكانات الطلب الخاصة بها.

تركز الركيزة الثالثة على الاستفادة من الموارد الطبيعية في المملكة لتعزيز العوائد الاقتصادية والاجتماعية (شكل ٤-٦). تتمتع المملكة بعدة قطاعات تملك إمكانات ضخمة لا يُستفاد منها. فعلى سبيل المثال، تقع المملكة على طريق التجارة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا التي تشكّل ١٢٪ من التجارة العالمية. ويمثل هذا الأمر فرصة هائلة لتطوير قطاع الخدمات اللوجستية لتصبح المملكة مركزاً عالمياً للخدمات اللوجستية. وعلى نحو مماثل، تشكّل الاحتياطيّات المحتملة غير المكتشفة التي تصل قيمتها إلى ١,٣ تريليون دولار أمريكي فرصة فريدة من نوعها لقطاع التعدين، بينما يعدّ الخط الساحلي للبحر الأحمر الممتدّ على طول ٢٦٠٠ كلم وأكثر فرصة كبرى لتطوير الزراعة السمكية.

سيهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتطوير قطاعات ذات موارد طبيعية كبيرة



الخدمات اللوجستية

١. موقع وسطي على الطريق التجارية بين اسيا و افريقيا وأوروبا تشكّل ١٢٪ من التجارة العالمية
٢. ميزة محتملة من حيث التكلفة تصل إلى ١٥٪ كمركز إقليمي لشبكة الجزيرة العربية، السوق العربية المشتركة وشرق أفريقيا



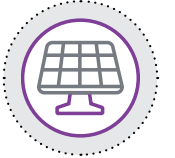
صناعات محاذية للنفط والغاز

١. إمكانية كبيرة لزيادة القيمة من الصادرات (بين ٤١٪ و ١٢٢٪)



صناعة الطاقة المتجددة و الصناعات التحويلية

١. أفضل إشعاع شمسي ورياح قوية
٢. ميزة من حيث التكلفة بنسبة ٨٪ على بعض المكونات



التعدين

١. احتياطيّات غير مكتشفة تتراوح قيمتها المحتملة بين ٠.٣ و ١.٣ تريليون دولار عبر أكثر من ٣٠ سلسلة قيمة معدنية



الاستزراع المائي

١. موارد غنية على الخط الساحلي الممتد على ٢٦٠٠ كم وأكثر وقدرة صيد أسماك غير مستغلة
٢. قدرة على صيد الأسماك تناهز ١ مليون طن



شكل ٤-٦: القطاعات ذات الإمكانيات الضخمة غير المستغلة



• تصميم برنامج تطوير الصناعة المحلية والخدمات اللوجستية

يتم تنفيذ هذه الركائز الأربع من خلال ٢٤ مكوّنًا للبرنامج موزعة على أربعة قطاعات رئيسية وهي الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية، وقسمين مترابطين للممكّنات حول المحتوى المحلي والممكّنات (شكل ٤-٨)

الصناعة		
١ الآلات والمعدات	٤ الأدوية	٧ الطيران
٢ تحلية المياه	٥ التجهيزات الطبية	٨ الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز
٣ صناعة الطاقة المتجددة	٦ السيارات	٩ صناعات غذائية
المعادن ^١	مواد البناء ^١	استراتيجية الصناعة الوطنية
١٠ الاستزراع المائي	١١ الصناعات العسكرية	
التعدين		
الطاقة		
١٢ التعدين	a١٣ هيكل قطاع الطاقة	اللوجستية
	b١٣ تسعير الطاقة والدعم	
	تطوير إمدادات الغاز ^٢	
المحتوى المحلي		
١٥ ممكّنات المحتوى المحلي وفرص التوطين		
الممكّنات		
١٦ التمكين المالي	١٩ المناطق الاقتصادية الخاصة	٢٢ السياسات واللوائح والمقاييس
١٧ الإنتاجية والثورة الصناعية الرابعة	٢٠ دعم التصدير	دعم تطوير التجمعات الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
١٨ البحث والتطوير والابتكار	٢١ تنمية رأس المال البشري	٢٤ صناعة الطاقة المتجددة

١. واردة في استراتيجية التعدين ٢. تقوم على تنفيذها شركة أرامكو ٣. تتضمن مبادرات من استراتيجية التعدين والصناعة الوطنية

شكل ٤-٨: تصميم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

... وطلبًا كبيرًا يمكن الاستفادة منه لزيادة التنافسية

الأدوية

١. طلب محلي متزايد (٨٪ سنويًا بقيمة تناهز ٣٠ مليار ريال سعودي بحلول ٢٠٢١) تلبى السعودية ٢٠٪ فقط من هذا الطلب
٢. طلب إقليمي كبير (أكثر من الطلب في السوق المحلي بواقع ٣مرات)



الأجهزة والمستلزمات الطبية

١. طلب محلي كبير (٢.٤ مليار دولار في ٢٠١٥) ينمو بنسبة ١٢٪ على أساس سنوي
٢. اعتماد كبير على الواردات (٩٠٪ من السوق الحالي)



الآلات و المعدات

١. استهلاك محلي ملحوظ (٥٧ مليار ريال) مع إمكانية كبيرة لاستبدال الواردات (يتم استيراد ٨٠٪ من الطلب السعودي)



تحلية المياه

١. توقع نمو الطلب المحلي على المياه المحلاة بنحو ٦٠٪ بحلول ٢٠٣٥
٢. فرصة بقيمة ٨ مليارات ريال لتوطين تصنيع منتجات تحلية المياه



السيارات

١. البلد الوحيد ضمن أكبر ٢٠ بلدًا (من حيث الطلب) يفتقد إلى مركز إنتاج محلي/إقليمي
٢. طلب في دول مجلس التعاون الخليجي كبير بلغ ١,٣ مليون سيارة في ٢٠١٦ حيث تزيد حصة المملكة عن ٥٠٪



تصنيع المواد الغذائية

١. النمو المحلي ٨٪ (١٧٦ مليار ريال في ٢٠١٦)
٢. النمو العالمي ٥٪ (٦,٣ ترليون ريال في ٢٠١٦)
٣. مركز اللحوم المذبوحة على الطريقة الإسلامية (الحلال)



الصناعات العسكرية

١. طلب محلي كبير (الثالث عالميًا) تتم تلبيةه بشكل رئيسي بواسطة الواردات
٢. نمو كبير للطلب على معدات التكنولوجيا المتقدمة (مثل طائرات بدون طيار)



شكل ٤-٧: قطاعات ذات طلب كبير محتمل



٤.٤.٤. اعتبارات الاستراتيجية

تمّ تحديد استراتيجيات وهندسة "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" على ضوء العديد من الاعتبارات الاستراتيجية، بعضها اعتبارات عامة تم اتخاذها على مستوى البرنامج، وأخرى تتعلق بمكونات البرنامج كل على حدة.

نعرض بعضها بشكل مفصّل أدناه:

الموضوع	الوصف	القرار المتخذ وتداعياته
٤.٤.١. اختيار الركائز الاستراتيجية ومكونات البرنامج	يؤثر عدد من الاتجاهات على المنظور الصناعي ويؤثر على عوامل القدرة التنافسية. وقد تم النظر في هذا التغيير في المملكة لبناء استراتيجية صناعية ولوجستية مستدامة	• تمّ وضع ركائز البرنامج الاستراتيجية ومكوناته (الصناعة ٤.٠، تنمية رأس المال البشري، الرهانات الاستراتيجية، الخ) على ضوء الاتجاهات الكلية.
٤.٤.٢. دمج وترابط مكونات البرنامج	• يتضمن "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" منظومة مترابطة إلى حدّ كبير مدعومة من بنية لوجستيات تحتية متينة وتتطلب دمجًا وثيقًا للمكونات	• يتوقّف نجاح البرنامج على الدمج الكامل لمكونات البرنامج مع بعضها البعض، وهو ما حرصنا على أنه تمّ أخذه بعين الاعتبار بشكل فعال في كل استراتيجية فردية (الأمثلة مبينة أدناه)
٤.٤.٣. اختيار التمحيص والتحمل لاستراتيجيات مكونات البرنامج	• يشتمل "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" على أكثر من ١٥ استراتيجية تم اختبارها من أجل ضمان الاتساق مع الاتجاهات العالمية واستدامة الميزة التنافسية	• عدلت الاستراتيجيات لتعكس توصيات اختبار التحمل

٤.٤.١. وضع الركائز الاستراتيجية ومكونات البرنامج

زادت مساهمة قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في إجمالي الناتج المحلي الوطني بواقع أربعة أضعاف خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية. وتأتي هذا النمو بشكل رئيسي من القطاع الصناعي. أجمت أربعة مكونات هذا النمو في المقام الأول:

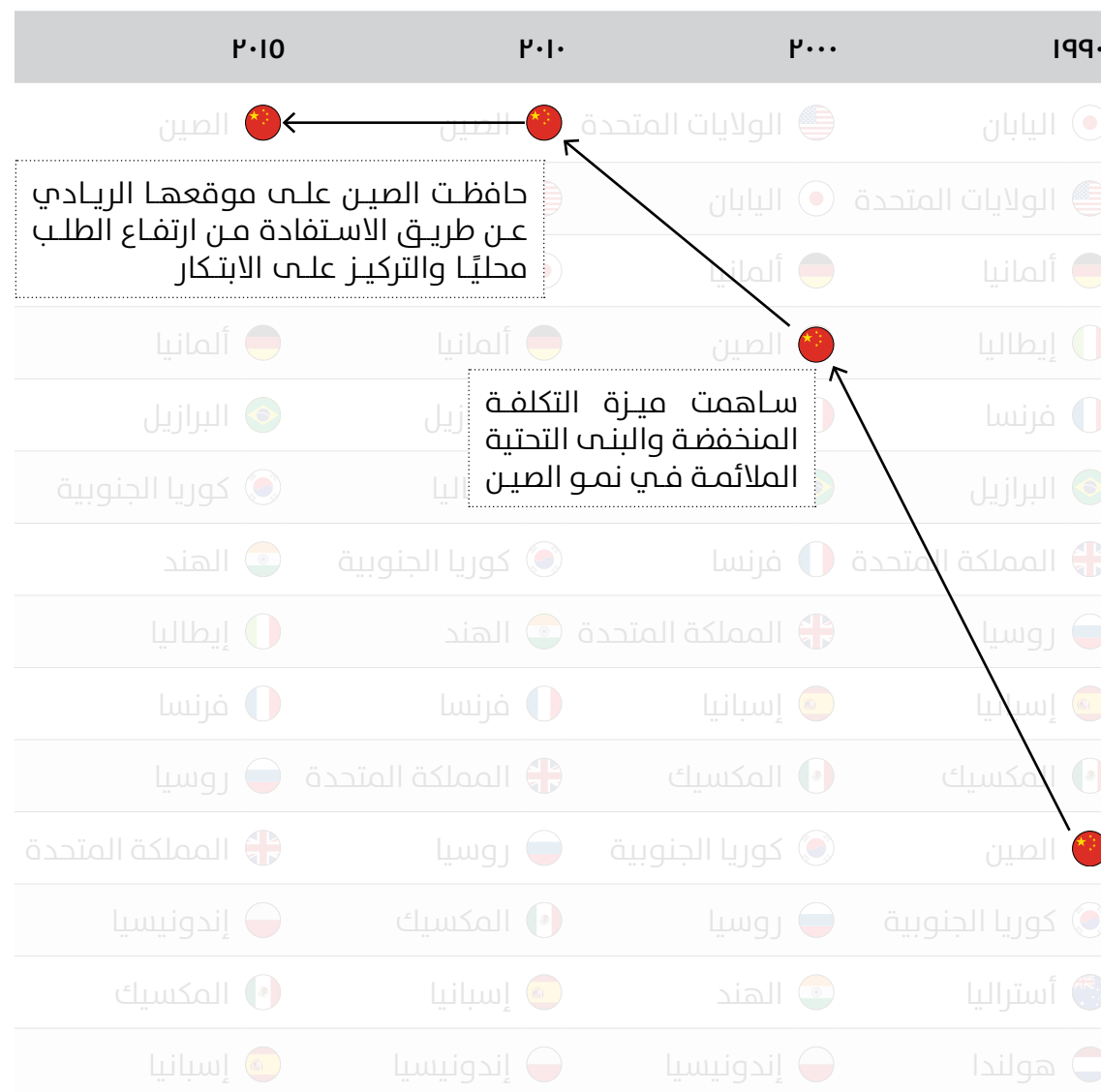
- تكامل مواردنا الهيدروكربونية إلى ما بعد الإنتاج
- دعم حكومي سخّي للصناعات على شكل إعانات الطاقة وتطوير أراضي صناعية (من بين أشياء أخرى)
- قوانين عمل مؤاتية تسمح للصناعات بالاستفادة من القوى العاملة الأجنبية
- استثمارات في الطاقة والمياه من خلال شركات خدمات المرافق الوطنية
- لتحقيق تطلعات رؤية ٢٠٣٠، لا بدّ من أن تسجل قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية نموًا بوتيرة أسرع بكثير. ولتحقيق ذلك، ركّزنا مقاربتنا من جديد على التنمية الصناعية حول ثلاثة مبادئ توجيهية:
- ترسيخ النمو في ميزات تنافسية مستدامة
- ترافق النمو مع خفض الأعباء الحكومية من خلال الإعانات والدعم المكثّف
- يجب أن يؤدي النمو إلى عائدات اجتماعية-اقتصادية واضحة على غرار المساهمة في توفير فرص العمل ونمو إجمالي الناتج المحلي

سيعرّز ذلك موقعنا في مجال التصنيع من المرتبة ٢٣ إلى إحدى المراتب الخمس عشرة الأولى، لنتخطى بذلك اقتصاديات متطورة على غرار المملكة المتحدة.



على سبيل المثال، تمكّنت الصين من التقدّم من المركز ١٢ إلى المركز الأول منذ ١٩٩٠ ولغاية ٢٠١٠ من خلال الاستفادة من تكلفة العمل المتدنية واستحداث بنية تحتية ممكنة. ومنذ ذلك الحين، أضافت الدولة الابتكار إلى المزيج من أجل الحفاظ على مركزها الريادي مع الاستفادة في الوقت نفسه من زيادة الطلب المحلي.

شهدت هذه التغيرات صعود الصين إلى مرتبة الريادة في التصنيع على مستوى العالم في التسعينات وحافظت على مركزها منذ ذلك الحين



شكل ١-٤: تقدّم الصين في تصنيف القيمة المضافة لقطاع الصناعة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

إن هذه المهمة ليست سهلة؛ غير أن المشهد التصنيعي العالمي لن يبقَ راکدًا إذ نجحت بعض الدول في تسلّق سلّم التصنيع في حين تراجعت أخرى. (يسلّط شكل ١-٤ الضوء على التغيرات التاريخية في ترتيب قطاع الصناعة)

البيئة الصناعية العالمية شهدت تغييرات عديدة في السنين الماضية...
تصنيف القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية عالمياً



شكل ١-٤: تصنيفات القيمة المضافة لقطاع التصنيع عالمياً من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥



لا يقتصر التغيّر في المشهد الصناعي على الدول الناشئة فحسب. فقد اختبرت الدول المتقدمة التغيّر، وحافظت بعضها، لا سيما التي احتلت المراكز الثلاثة الأولى (الولايات المتحدة والصين واليابان) على مراكزها من خلال الاستمرار في تحقيق السبق في الابتكار والإنتاجية عبر الاستفادة من التقدّم التكنولوجي ورفع مستوى القوى العاملة. على سبيل المثال:

- باشرت الولايات المتحدة إستراتيجيتها لتسريع وتيرة الصناعات المتقدمة مطلع ٢٠١٢ بمتابعة من مجلس مستشاري الرئيس لشؤون العلوم والتكنولوجيا
- أطلقت ألمانيا "برنامج الصناعة ٤.٠" في إطار إستراتيجيتها للتكنولوجيا المتقدمة وتركز على أن تصبح رائدة في مجال الأنظمة الإلكترونية- الفيزيائية
- ركّزت اليابان على الحفاظ على مركزها الريادي في مجال الروبوتيات من خلال "استراتيجية الروبوتات الجديدة"

١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٥

شكل ٤-١١: تصنيف القيمة المضافة لكل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا في قطاع التصنيع من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

لم تكن الصين الوحيدة في تسلّق هذا السلم. فقد تمكنت كل من كوريا الجنوبية والهند من أن تسير على الخطى نفسها، ولكن من خلال منهجيات مختلفة. وعلى وجه التحديد، انتقلت كوريا من المركز ١٣ إلى المركز ٦ من خلال تصنيع منتجات مبتكرة بقيادة شركات وطنية رائدة. في المقابل، استفادت الهند من ميزة العمالة منخفضة التكلفة / عالية المهارة المتوفرة لديها وارتفاع الطلب المحلي وقدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سياسات التحرر الاقتصادي للتقدّم إلى المركز السابع في ٢٠١٥. (يسلط شكل ٤-٣ الضوء على تقدّم الهند وكوريا الجنوبية في تصنيف القيمة المضافة لقطاع التصنيع من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥)

أصبحت الهند وكوريا الجنوبية قوى محركة للاقتصاد بمنهجية مختلفة عن الصين في الفترة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٠

١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٥

حققت كوريا الجنوبية المركز العاشر في قائمة أفضل ١٠ دول صناعية من خلال تصنيع منتجات مبتكرة بقيادة شركات وطنية رائدة (مثل: سامسونغ وإل جي)

بالرغم من تأخر الهند في تصدر القائمة، إلا أنها تمكنت من الاستفادة من ميزة العمالة منخفضة التكلفة/عالية المهارة المتوفرة لديها وارتفاع الطلب والاستثمار الأجنبي المباشر (الذي تم جذبه من خلال التحرر الاقتصادي) لتحقيق مركز أفضل في ترتيب الدول الصناعية

شكل ٤-١١: تقدّم الهند وكوريا الجنوبية في تصنيف القيمة المضافة لقطاع التصنيع من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

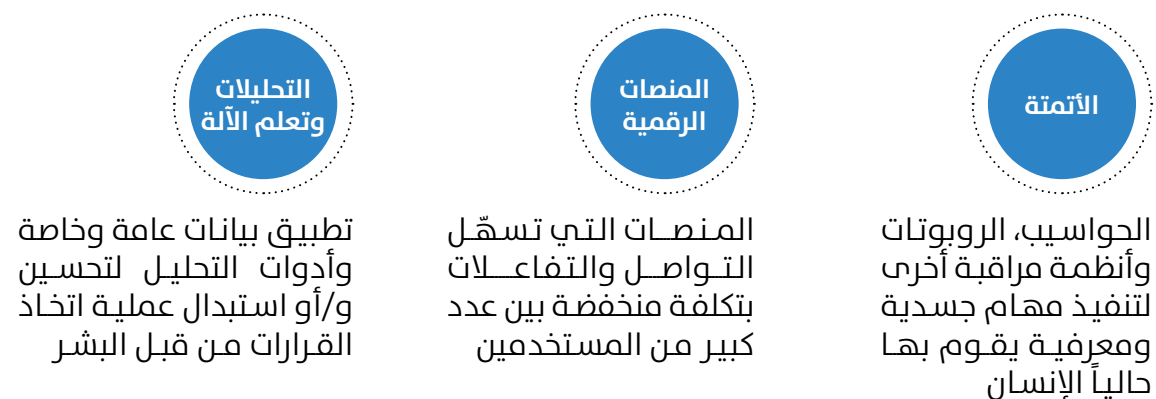


أما الدول الراحبة في عصر الصناعة الجديد فهي تلك التي ستتمكن من التكيف مع الاتجاهات المستقبلية. وعليه، حددنا هذه الاتجاهات من خلال دراسة أكثر من ٣٠ اتجاهًا واختصارها بناء على صلتها الوثيقة بالمملكة وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

في ما يلي الاتجاهات الستة:

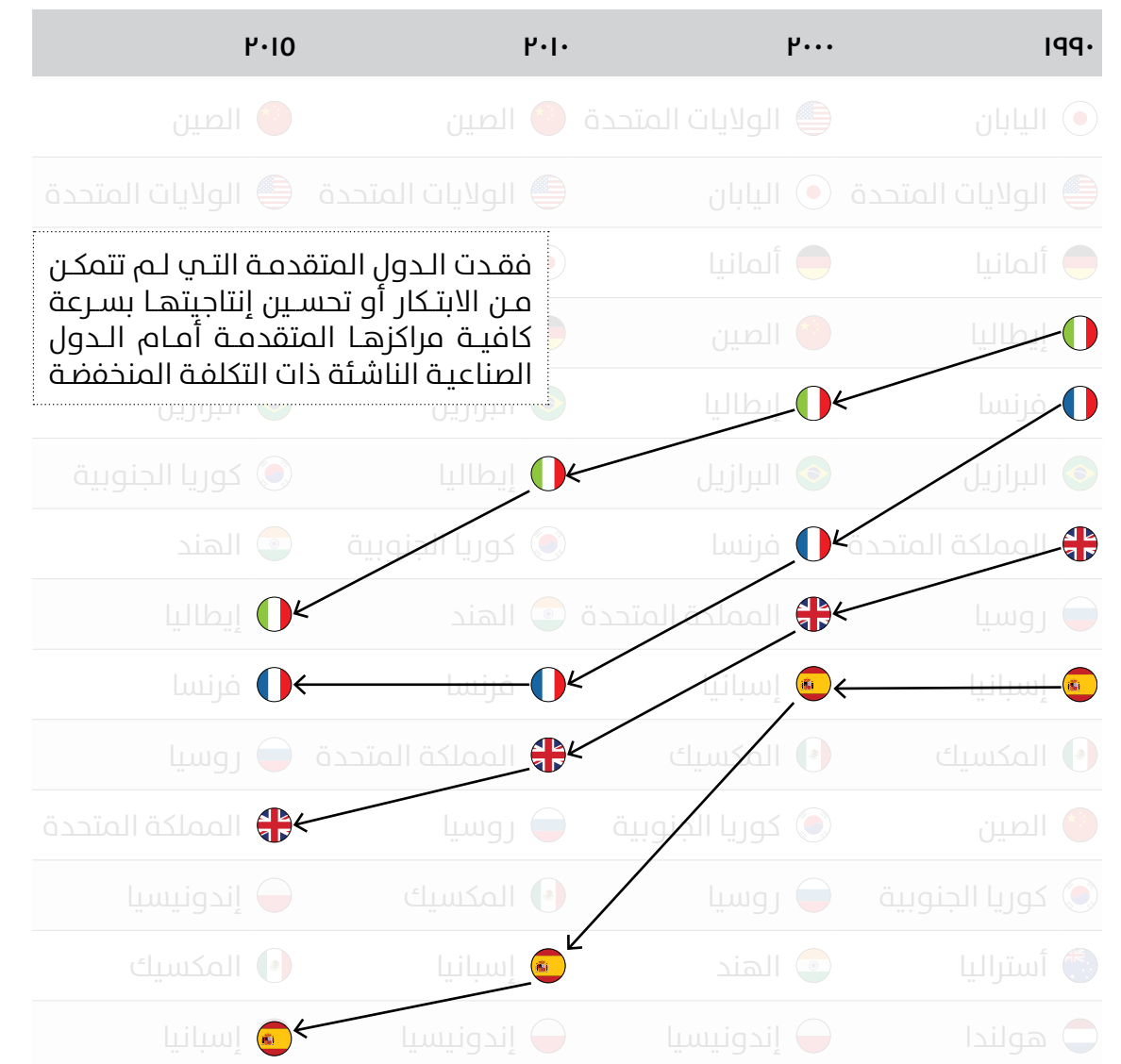
١. تقوُّص زيادة التقدم التكنولوجي والتكلفة الميسورة للتكنولوجيا عددًا من الصناعات.
٢. تنتقل متطلبات العمالة من اليد العاملة منخفضة التكلفة إلى اليد العاملة عالية المهارة.
٣. تغير مشهد الطاقة؛ لم يعد القرب من مناطق الغاز الطبيعي ميزة نظرًا إلى الثورة الصخرية كما تتنافس الطاقة المتجددة مع الطاقة التقليدية.
٤. باتت رؤوس الأموال متوافرة بشكل أكبر ولم يعد الحصول عليها يشكل ميزة. لدى المستثمرين المزيد من رؤوس الأموال لتشغيلها أكثر من أي وقت مضى والسعي خلف العوائد الإيجابية.
٥. ينتقل الطلب إلى أسواق الجنوب والشرق.
٦. المنتجات الجديدة تستبدل القديمة بسرعة هائلة.

بدأت ٣ اتجاهات تكنولوجية أساسية بتقويض سوق العمل وستتسارع وتيرتها في المستقبل



غير أن أداء الدول المتقدمة الأخرى لم يكن جيدًا إذ لم تتمكن من الابتكار أو تحسين إنتاجيتها بسرعة كافية، ففقدت مراكزها المتقدمة أمام الدول الصناعية الناشئة.

تراجع التنافسية وارتفاع تكاليف اليد العاملة وانخفاض الإنتاجية نسبياً أدت إلى تراجع مراتب بعض الدول المتقدمة (الأوروبية)

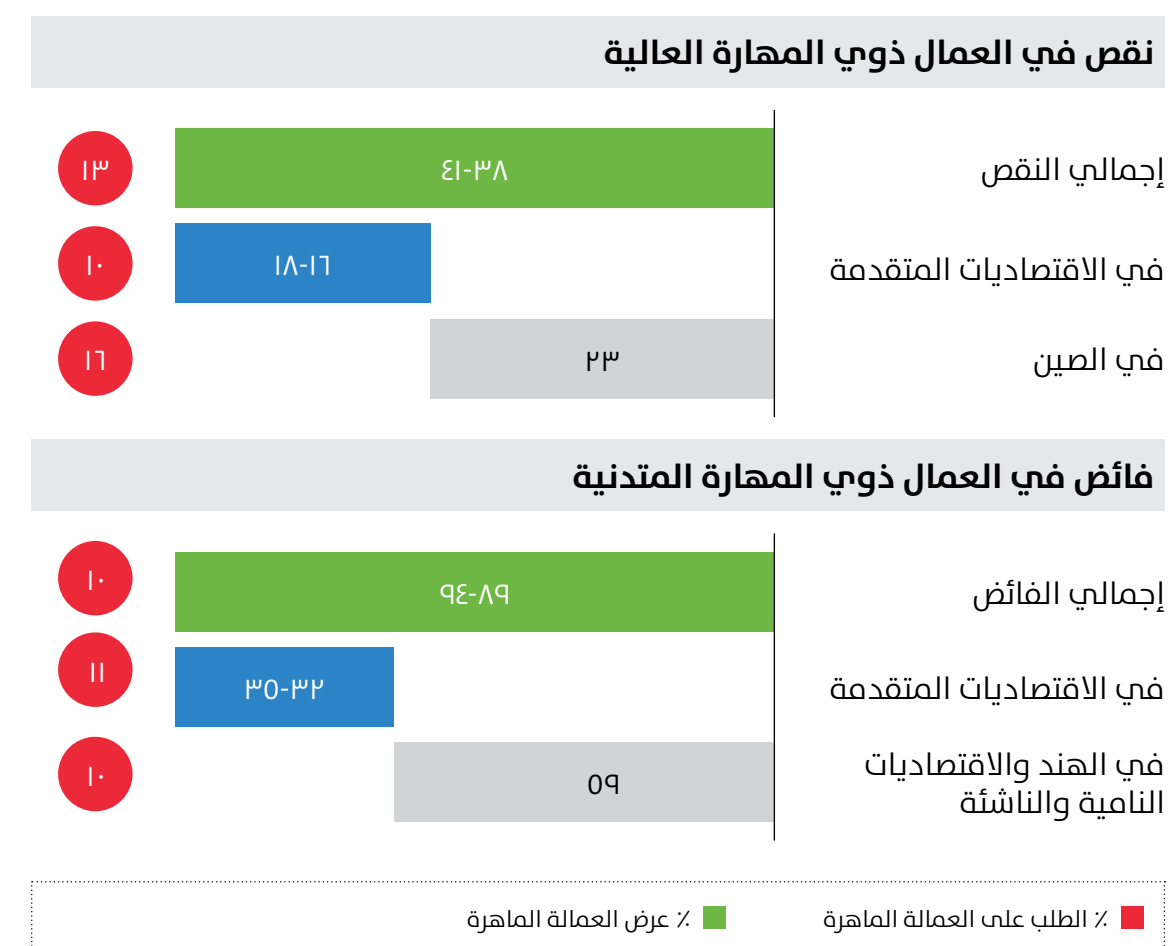


شكل ٤-١٢: تصنيف القيمة المضافة لكل من إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا في قطاع التصنيع من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠



مشروع تحلية المياه بالطاقة الشمسية بمدينة الخفجي

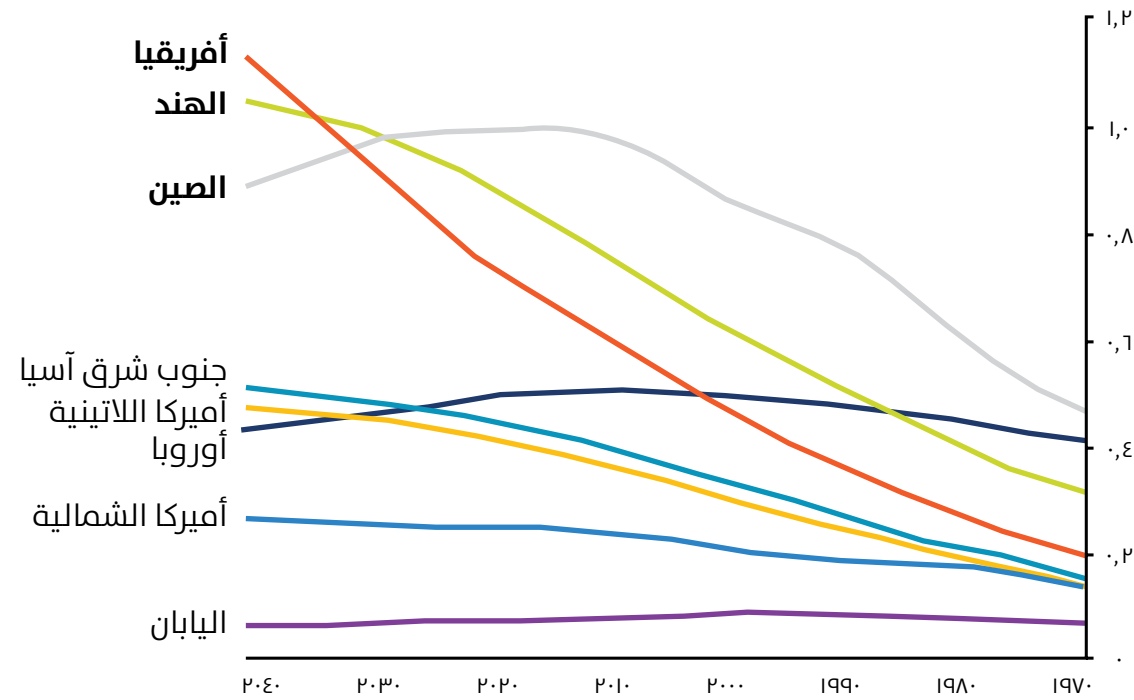
... ما سيسفر عن نقص في العمال ذوي المهارة العالية وفائض في العمال ذوي المهارة المتدنية



شكل ٤-١٣: تغيّر متطلبات العمالة



حجم السكان في سن العمل (10-16 عامًا)، مليارات



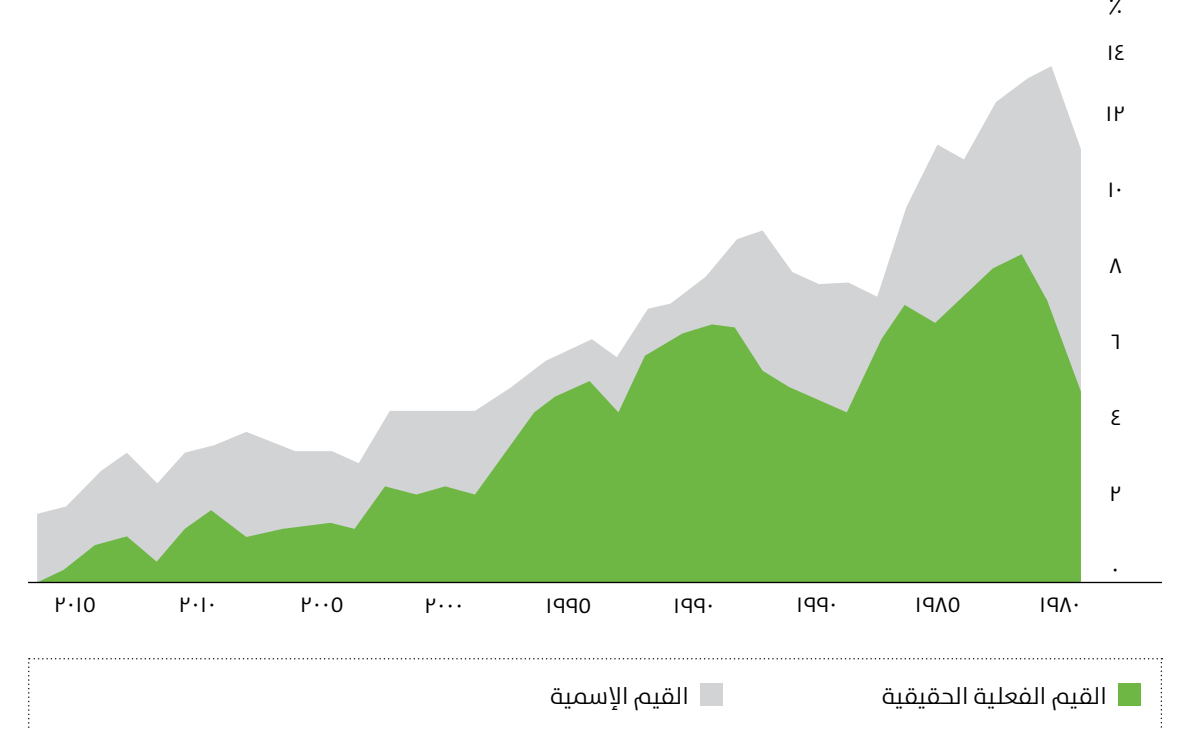
تبرز فرص في أفريقيا والهند والصين

- يمثل السكان الذين هم في سن العمل مجموعة الإنفاق الأعلى في معظم المجتمعات
- تقليديًا، سيخفض السوق الأوروبي ذو الإنفاق المرتفع السكان الذين هم في سن العمل. كذلك، سيواصل سوق أميركا الشمالية تسجيل نمو محدود. قد تبرز أنشطة دمج في هذين السوقين.
- تتيح الأسواق المتنامية على غرار أفريقيا والهند بتوافر أكبر عدد من الفرص الجديدة ونمو الأعمال.
- ستؤدي الأسواق التي تضم مليارات الأفراد على غرار أفريقيا والهند والصين إلى ارتفاع الطلب وستتيح تنوع الفرص والأعمال القابلة للتوسع بسهولة

شكل ١٠-٤: تحول الطلب نحو الأسواق في الجنوب والشرق

أصبحت رؤوس الأموال أوفر بشكل متزايد...

معدلات الفائدة الحكومية الطويلة الأمد في اقتصاديات متطورة مختارة



لم يعد توافر رؤوس الأموال يشكل ميزة تنافسية

- كانت تكلفة رأس المال تنخفض بشكل مطرد حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ ثمانينيات القرن الماضي
- تشير تكلفة رأس المال المتدنية إلى إمدادات كافية وتتيح تمويل المشاريع، الشركات المشتركة والمبادرات من دون إضافة أي عبء مالي ثقيل عليها
- عند نقطة السعر هذه، لا يشكل توافر رأس المال ميزة تنافسية كبيرة كما كان في الماضي

شكل ١٤-٤: زيادة توفر رأس المال

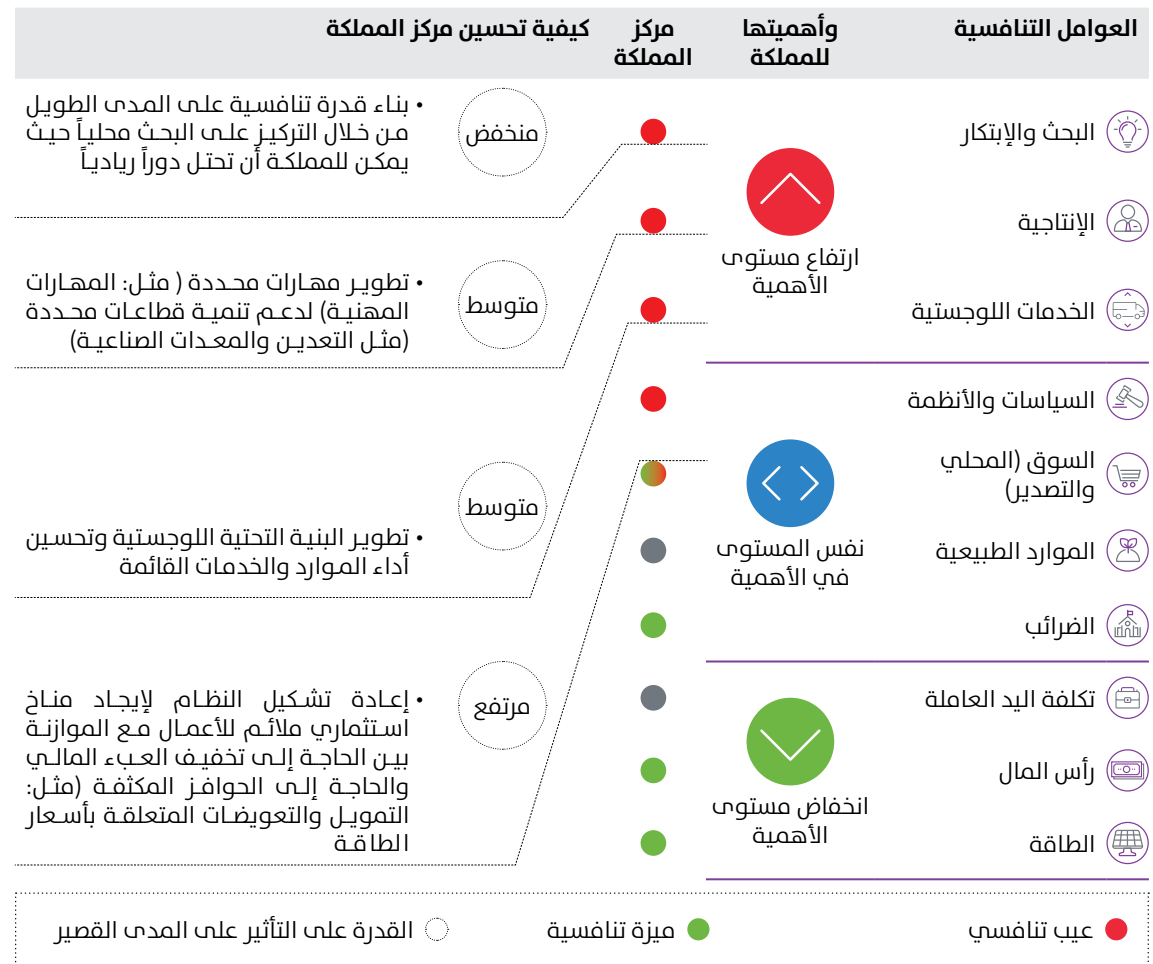


تؤثر هذه الاتجاهات على عوامل التنافسية من خلال تعزيز وثافة الصلة بالنسبة إلى بعضها وخفضها في ما يتعلق ببعضها الآخر. على سبيل المثال، باتت مجالات البحث والابتكار والإنتاجية تكتسي أهمية أكبر على ضوء التقدم التكنولوجي. غير أن الطاقة أو توافر الطاقة ورأس المال قلّصت وثافة صلتها.

بالتالي، لا بدّ من وضع مجموعة من التدابير لمساعدتنا على تخطي هذا المركز (يسلط شكل ١٦-٤ الضوء على تداعيات هذه الاتجاهات على المملكة)

ستخولنا بعضها من التأثير على هذه التدابير على المدى القصير، في حين ستتطلب أخرى وقتاً أطول لتدخل حيز التنفيذ. على سبيل المثال، يمكننا سريعاً تحسين مركزنا على صعيد السياسات والأنظمة من خلال إعادة رسم أطر النظام لاستحداث بيئة مؤاتية للمستثمرين والأعمال على السواء. غير أن تحسين مركزنا في مجاليّ البحث والابتكار يتطلب مقاربة طويلة الأمد إزاء الأجندة الوطنية على صعيد البحث.

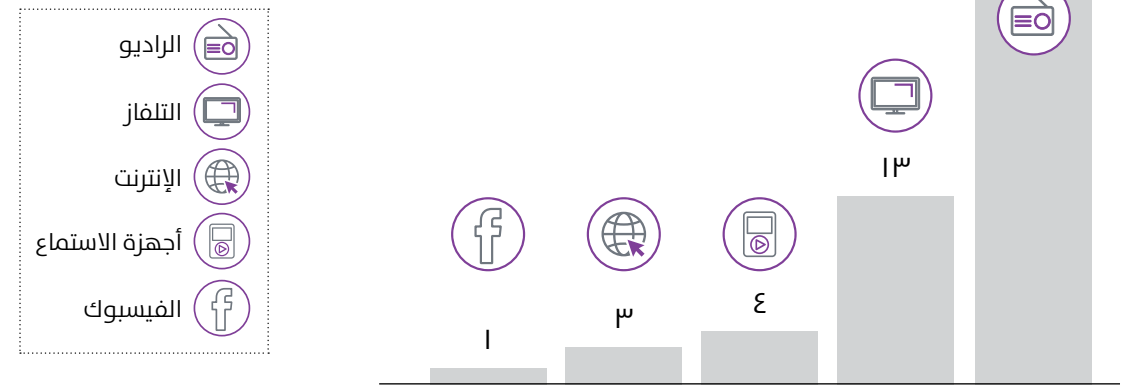
تغير هذه الاتجاهات أهمية العوامل التنافسية التي تحدد في نهاية المطاف الاقتصاديات الرائدة



شكل ١٦-٤: تقييم السعودية مقابل الاتجاهات العالمية المحددة

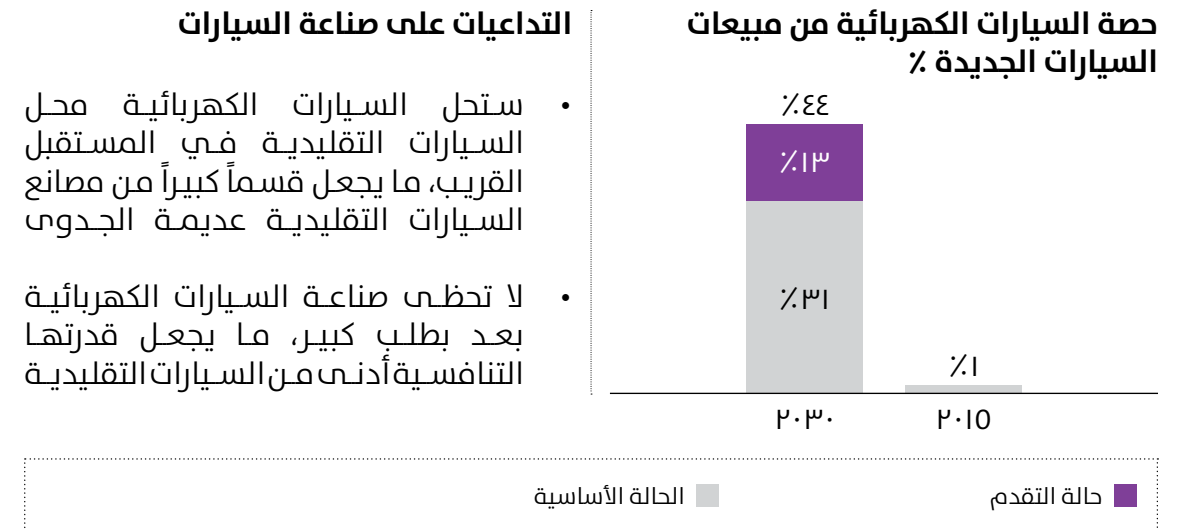
تتسارع وتيرة اعتماد منتجات/تكنولوجيات جديدة...

الوقت الضروري للوصول إلى ٥٠ مليون مستخدم، سنوات

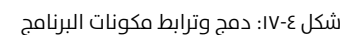


... ازدياد أهمية المنتجات الجديدة إذ أنها تحل محل المنتجات التقليدية على المدى القصير

مثال عن المنتجات الجديدة التي ستقوّض الصناعات القائمة



يتكون برنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من ٢٤ مكون أساسي إنتاجي وتكميلي برؤى، إستراتيجيات و مبادرات مفصلة لكل مكون، مع كون هذه المكونات قوية الصلة ببعضها البعض لما بينها من تكامل وارتباط، مما جعل من ادماج هذه المكونات شرط نجاح أساسي للبرنامج. (انظر شكل رقم ٤-١٧)





بأخذ هذه الترابطات و محاور الاندماج بعين الاعتبار في تحديد المبادرات والتطلعات ووسائل التنفيذ، يكون البرنامج قدم تناسق عام سيساعد على نجاح البرنامج وتحقيق التطلعات المرجوة

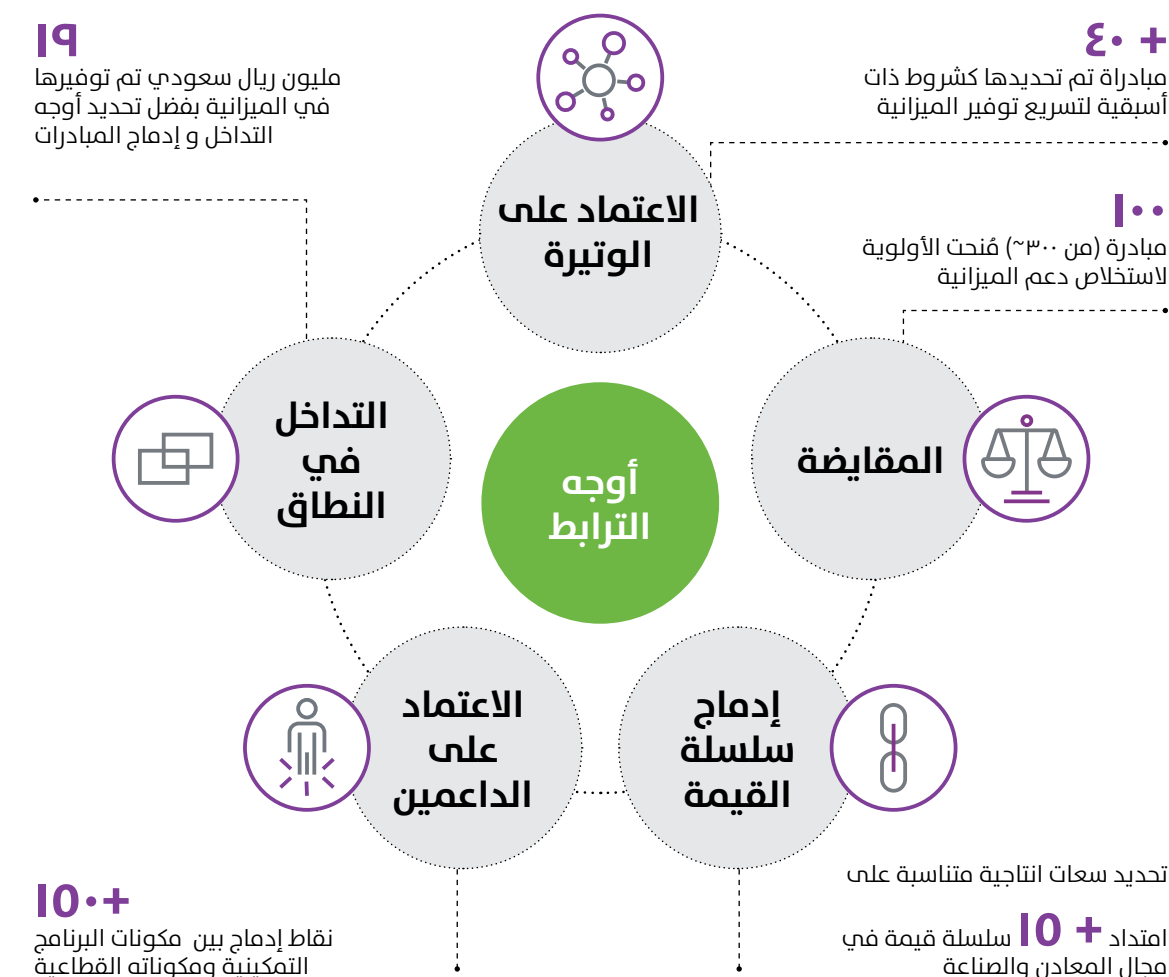
على سبيل المثال، لقد تم دمج مخرجات القطاعات التعدينية مع مدخلات القطاعات الصناعية ذات الأولوية من أجل توفير أكبر كمية ممكنة من المواد الأساسية للقطاع الصناعي محليا وبالجودة المطلوبة، مما يمكن من زيادة المحتوى المحلي للصناعة.

في هذا الصدد، عمل البرنامج على تحديد الصلات والاحتياجات بين مختلف مكونات البرنامج لتحقيق اندماجه على مستوى عالي من الدقة. وقد تم ذلك عبر الإعتماد على خمسة مستويات من الإدماج :

١. الترابط في التسلسل الزمني
٢. التداخل بين نطاقات العمل
٣. المقايضة بين المبادرات لتحقيق أمثل توزيع للموارد
٤. التكامل الممكن لإدماج سلسلة القيمة
٥. الارتباط بعوامل التمكين الداعمة

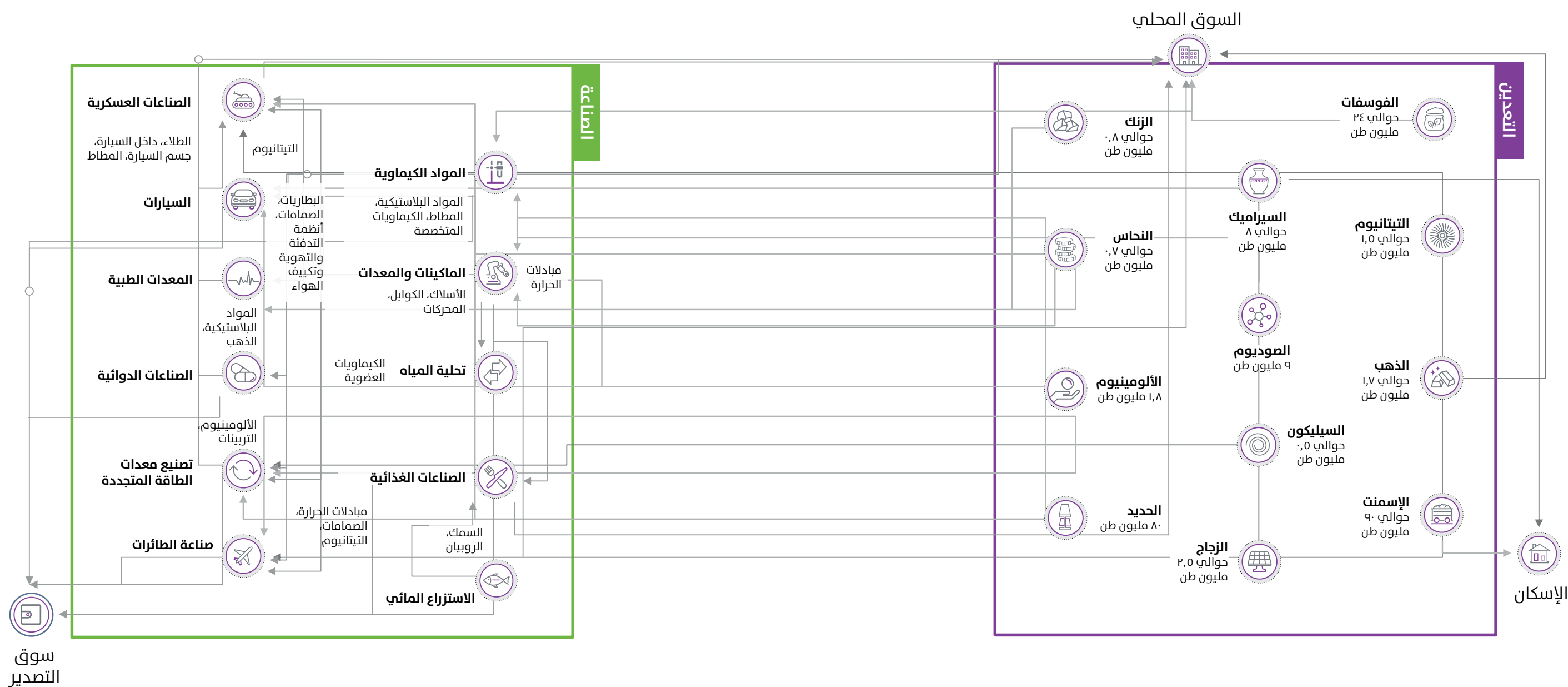
في كل مستوى تم تحديد الترابطات والاحتياجات بطريقة دقيقة (انظر شكل ١٨-٤)

لقد قمنا بإدماج مكونات البرنامج بشكل مفصل إعتمادا على خمسة مستويات من الإدماج



شكل ١٨-٤: مستويات الإدماج لمكونات البرنامج

التعدين - لقد قمنا بتكثيف السعات الإنتاجية وإدماج تجمّعات التعدين والصناعة على امتداد ١٢ سلسلة قيمة في قطاع المعادن



بصفة عامة، يتم دمج القطاعات الصناعية بالبرنامج عبر تحديد مستلزماتها و الممكّنات التي ستساعد على التطوير وتحسين ميزات التنافسية. يتم بعد ذلك تحديد المبادرات الخاصة على مستوى كل عامل تمكيني مما يمكنه من توفير مستلزمات القطاع.

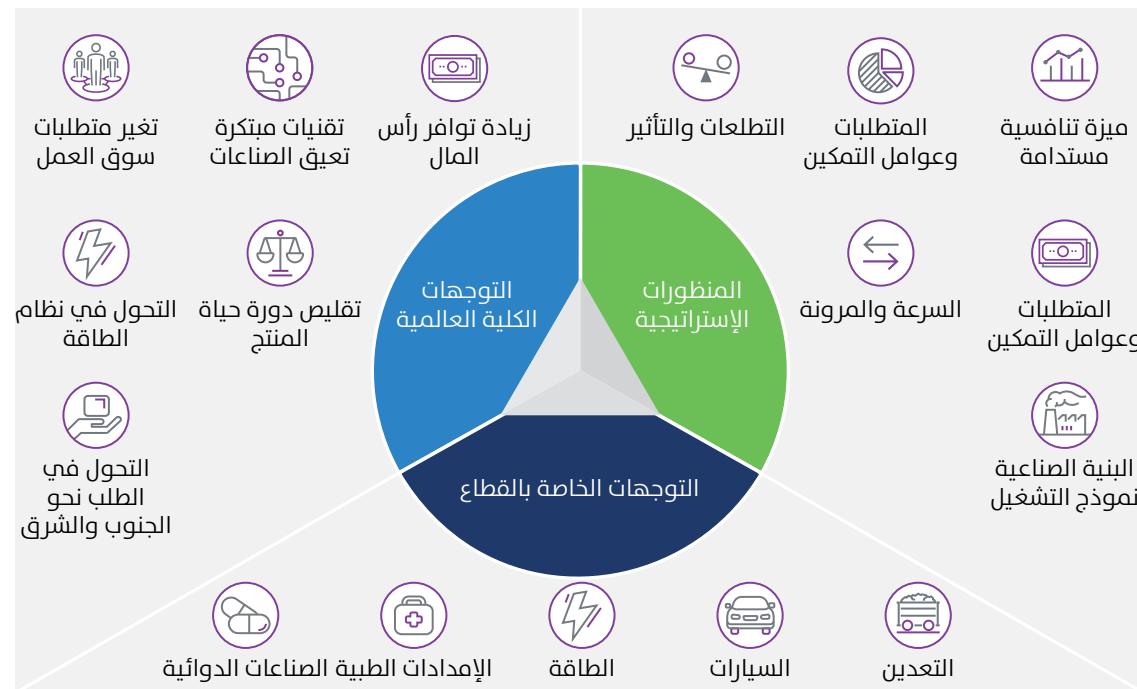


٣.٤.٣ اختبار التمحيص والتحمل لإستراتيجيات مكونات البرنامج

يضم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية أكثر من ١٥ استراتيجية تم إجراء اختبار التمحيص والتحمل عليها لضمان التوافق مع التوجهات العالمية واستدامة الميزة التنافسية. تم إجراء اختبار التمحيص والتحمل لإستراتيجيات مكونات البرنامج من خلال ثلاثة منظورات كما هو ملخص في شكل ١٩-٤.

نقوم باختبارات تمحيص لاستراتيجيات المكونات على ثلاثة محاور

إطار عمل اختبار التمحيص



حقق أكثر من ١٠٠ خبير فائدة مشتركة



تم عقد أكثر من ٢٠٠ اجتماع لاختبارات التمحيص والتحمل



تم استعراض / استخدام أكثر من ٣٠٠ وثيقة لإجراء اختبارات التحمل



انخرط أكثر من ٢٠ كيانًا في العمل



شكل ١٩-٤: مثال على مناقشات اللقاءات

السياسات، المعايير والمحتوى المحلي – تتطلب قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مجموعة من التغييرات التي تطل السياسات لتمهيد الطريق أمام الاستثمارات المستقبلية

أنظمة القطاع

تحسين المنافسة في القطاعات ذات الأولوية واجتذاب الاستثمار الخاص/الأجنبي



المعايير

حماية المصنّعين المحليين والمستهلكين من الإغراق التجاري السيء النوعية



السياسات التجارية

تحسين فعالية التجارة ودخول الأسواق الأجنبية



المحتوى المحلي والمشتريات

تحفيز الطلب على قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عبر تأمين الطلب الحكومي



أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص

خفض العبء الضريبي عبر تمكين وتسريع مشاركة القطاع الخاص في المشاريع العامة ومشاريع البنى التحتية



سياسات التحفيز

دعم نمو القطاعات ذات الأولوية والمساعدة على الحد من العوامل الخارجية



سياسات التمويل والاستثمار

تحسين فعالية البيئة التمويلية وضروف تعبئة رأس المال



وهكذا، تم تحديد طموحات و متطلبات جميع القطاعات الإنتاجية بصيغة إجمالية و تفصيلية، ثم تم تحديد مختلف مكونات القطاعات التمكينية وتصميم المبادرات التي ستمكن من تلبية هذه المتطلبات، مما خلص بالبرنامج إلى تحديد حوالي ٣٠٠ مبادرة



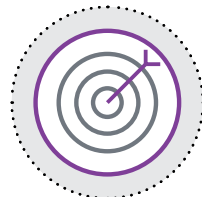
اختبار تحميص وتحمل استراتيجيات المكونات الفردية على مدى ٦ منظورات استراتيجية

المنظورات الاستراتيجية لاختبار التحمل

- **استدامة القدرة التنافسية**
- هل موقعنا التنافسي مستدام في ضوء التوجهات العالمية والتوجهات المحلية والتحديات المتوقعة للقطاع وحالات تعطل الصناعة (القطاع الصناعي الرابع)؟



- **الأسواق المستهدفة**
- هل هذه هي الأسواق الصحيحة التي يتعين التركيز عليها بالنسبة لهذا القطاع؟
- ما الذي يبدو صحيحاً بالنسبة لنا للحصول على الطلب المستهدف؟



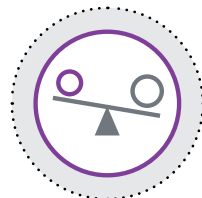
- **التطلعات والتأثير**
- هل تطلعات القطاع وأثره المقترح واقعية؟
- كيف سيتغير التأثير في إطار سيناريوهات تحديد أولويات التطلعات (أي الناتج المحلي الإجمالي مقابل الوظائف)؟



- **المتطلبات وعوامل التمكين**
- هل سيتمكن القطاع بصورة واقعية من الوصول إلى الموارد وعوامل التمكين المطلوبة؟
- هل تؤيد العائدات تخصيص الموارد؟



- **المرونة/التخفيف من المخاطر**
- ما مدى مرونة/سرعة القطاع في مواجهة المخاطر الرئيسية من جهة العرض ومن جهة الطلب؟
- ما هي تدابير التخفيف من المخاطر التي يتعين اتخاذها؟



- **البنية الصناعية/نموذج التشغيل**
- هل بنية حوكمة المجموعات المقترحة قابلة للتحقيق تماشياً مع خطط تطوير المجموعات (على المستوى الحكومي)؟
- هل لدينا التركيبة الصحيحة من مشاركة القطاعين العام والخاص؟



شكل ٢١-٤: المنظورات الاستراتيجية

تم اختبار تحميص وتحمل الاستراتيجيات من خلال عرضها على ٦ توجهات خاصة بالقطاع والتي سبقت مناقشتها في القسم ١.١.٤ ب.١، كما تم أيضاً اختبار تمحيصها من خلال توجهات محددة القطاع. شكل ١٣-٤ و ١٤-٤ تعرض كمثال التوجهات في قطاع التعدين التي تم تناولها في استراتيجية القطاع.

لقد تحققنا من صحة ما إذا كانت استراتيجية قطاع التعدين قد عالجت كل توجه من التوجهات المحددة وكيفية معالجتها

كيف تتعامل استراتيجية التعدين في المملكة مع هذا الاتجاه	كيف معالجة الفجوات التي يتم تحديدها
تراجع فرص نجاح الاستكشاف • لقد حدد تقييم الامكانات المعدنية ما يزيد عن ١.٣ ترليون دولار احتياطي معدنية محتملة غير مستغلة/غير مستكشفة مما يتيح فرصة مغرية للجهات والمستكشفين العالميين في مجال التعدين	✓
الاستثمار المتنامي في أنشطة الاستكشاف • يجري اتخاذ عدد من التدابير لتسريع أنشطة الاستكشاف واستقطاب الجهات الفاعلة الدولية (مثل قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية وبرنامج التمويل المشترك للاستكشاف ولتقليل المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص	✓
التحول نحو توطيد الموارد البشرية • تعمل المملكة بنشاط على تعزيز قدرة استقطاب المشاريع المتوسطة والصغيرة من أجل استقطاب الجهات الفاعلة الدولية في قطاع التعدين (مثل تعزيز أدبيات التسويق)	✓
تراجع إنتاجية التعدين العالمية • أربع مبادرات محددة لتنمية المواهب بما في ذلك التركيز بشكل خاص على توسيع نطاق برامج التعدين المهنية والاحترافية المحددة • ثلاث مبادرات ذات صلة بالبحث والابتكار (بما في ذلك إنشاء مركز امتياز في التعدين ومركز لتطوير السبائك المعدنية) بهدف دفع عجلة تطوير التكنولوجيات الجديدة واعتمادها	• كجزء من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تقوم فرق العمل المعنية الثورة الصناعية الرابعة بالتوافق على عدد من المبادرات الموضوعية وحالات الاستخدام لتعزيز اعتماد ممارسات الثورة الصناعية الرابعة وتحسين مستويات الإنتاجية
زيادة التركيز على المجتمعات المحلية والبيئة • لقد تم وضع مبادرات لتعديل لوائح البيئة والصحة والسلامة لقطاع التعدين وبدء تنفيذ نظام لمراقبة الامتثال كجزء من الخطط الأوسع نطاقاً لتلبية القطاع • أربعة مبادرات محددة لتنمية المواهب وزيادة مستويات السعادة في القطاع	✓

شكل ٢٠-٤: توجهات قطاع التعدين



٤.ب.٤ اعتبارات تخص المكون أو التجمع

الموضوع	الوصف	القرار المتخذ وتبعاته
الصناعة		
اختيار القطاع وترتيب الأولويات (مفصلة أدناه)	• في أثناء تطوير خطة التسليم لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية هنالك حاجة لترتيب القطاعات والأنشطة التي ستقود الأثر الاقتصادي المرجو للبرنامج حسب الأولوية	• يساعد ترتيب الأولويات على مستوى البرنامج على معرفة متطلبات التطور والمناطق التي يجب تركيز الدعم فيها.
المستلزمات الطبية	• عملية اختيار المنتجات للتركيز على المدى القصير مقابل الطويل أخذت في عين الاعتبار القدرات الحالية والجاهزية للمصنعين السعوديين	• ترتيب القطاعات والمبادرات حسب الأولوية يساعد في تحقيق أقصى الأثر
الصناعات الدوائية	• أخذ اختيار الشرائح والمنتجات في عين الاعتبار أوجه الأمن الوطني وأيضاً تقييم القدرات الضرورية	• تم إعطاء الأولوية لعدد من الشرائح لأسباب تتعلق بالأمن الوطني بما يشمل البلازما واللقاحات.
معدات الطاقة المتجددة	• اعتمدت استراتيجية التصنيع للطاقة المتجددة على خطط محلية وعلى مستوى المنطقة لتطوير القدرة في الطاقة المتجددة والاستفادة من سياسات المحتوى المحلي	• التركيز على تصنيع وحدات الخلايا-الرقائق ومكونات أبراج الرياح
تجمع صناعة السيارات	أخذت بعين الاعتبار عدة خيارات استراتيجية في تصميم استراتيجية صناعة السيارات بما يشمل: اختيار التقنية: محركات الاحتراق الداخلي مقابل مركبات البطاريات الكهربائية • السوق المستهدفة: السوق المحلية مقابل التركيز على سوق المنطقة • المنتجات المستهدفة: السيارات المتوسطة عالية الجودة لإذابة نقص التنافسية من حيث التكلفة مقابل سيارات الركاب الصغيرة • تطوير التجمع: نمو مدفوع بتطوير سلاسل الإمداد وركز أولاً على بناء منظومة تصنيع مصنعي السيارات مقابل مصنعي القطع الأصلية الخاصة بالتصنيع	تم وضع القرارات الاستراتيجية الخاصة بصناعة السيارات بعد تحليل عميق (مفصل في استراتيجية صناعة السيارات في القسم ٤ في ملحق استراتيجية صناعة السيارات) كملخص: • اختيار التقنية: استراتيجية ثنائية تركيز على كل من محركات الاحتراق الداخلي و المركبات الكهربائية • السوق المستهدفة: السوق المحلي و دول مجلس التعاون الخليجي • تحديد المنتجات المستهدفة: المركبات الخفيفة (في نطاق ٢٠ ألف دولار أمريكي) بناء على الطلب المحلي • تطوير التجمع: نهج مدفوع بمصنعي المعدات الأصلية نظرا لصغر منظومة الموردين
الاستزراع المائي	• تعتمد عملية تطوير استراتيجية الاستزراع المائي على ترتيب أولوية الأنواع التي من الممكن أن تكون قابلة للنمو ضمن الظروف المناخية للمملكة والبيئة المحيطة بها وأيضاً التفضيلات السائدة محليا للمنتجات السمكية	• نتج عن ذلك إطار أولويات من ٦ أنواع بحرية لإجراء تحقيق أوسع والتطوير كجزء من الاستراتيجية

تم اختبار تحمل الاستراتيجيات من خلال عرضها على ٦ توجهات عالمية والتي سبقت مناقشتها في القسم ٤.ب.١.، للتأكد من إقرارها في إطار تحديد مكونات الإستراتيجية

تم تحديد و تقييم إجابة إستراتيجية التعدين على التغيرات الدولية للقطاع		
كيف تم أخذ التغير بعين الاعتبار في إستراتيجية التعدين	كيف تم العمل على ادماج التغير بالبرنامج	
تقنيات مبتكرة محولة للقطاعات	• تم اعتماد ثلاث مبادرات تهتم بالبحث و التطوير في مجالات القطاع (منها مبادرة تهتم بإنشاء مركز للتميز في مجال التعدين و أخرى تهتم بإنشاء مركز لتطوير الصناعات الفولاذية المعدني) بهدف تشجيع مختلف الفاعلين في القطاع على اعتماد الابتكارات و التكنولوجيات الجديدة	• كجزء من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تقوم فرق العمل المعنية بالقطاع الرابع للتعيين والصناعة بالتوافق على عدد من المبادرات الموضوعية وحالات الاستخدام لتعزيز الاعتماد ممارسات و تقنيات قطاع الصناعة الرابع مما سيؤدي إلى تحسين مستويات الإنتاجية
تغير متطلبات العمالة	• تم تحديد اربع مبادرات تهتم بتطوير الموارد البشرية المؤهلة للقطاع و زيادة نسبة السعودة به منها التركيز على تطوير برامج التكوين المهني في مجال التعدين	✓
تغير السياق في مجال الطاقة	• تم تطوير نموذج دقيق لتقييم آثار مجموعة من سيناريوهات أسعار الطاقة على مخطط تنمية القطاع و عائداته الإقتصادية و الإجتماعية	• يتم العمل حاليا على تطوير مجموعة من الإجراءات لدعم فاعلي القطاع وتخفيف آثار الإصلاحات الطاقية على قطاع التعدين
تحول الطلب نحو الجنوب والشرق	• معظم مخططات تطوير القطاع في مختلف المعادن تهدف أساسا إلى تحقيق الإكفاء الذاتي عبر تلبية الطلب الداخلي (مثلا، تطوير استخراج الألومنيوم و الفولاذ يعد أساسيا من أجل دعم برنامج التطوير الصناعي) • بعض القطاعات الموجهة بطبيعتها نحو التصدير تتميز بتنافسية عالية وتكلفة ضعيفة (الفوسفات مثلا) وسيتم التركيز على الأسواق القوية النمو كجنوب شرق آسيا و جنوب آسيا و إفريقيا	✓
تزايد توفر رأس المال	• تم تحديد مجموعة من المبادرات التي تهتم بتوفير مصادر تمويل ملائمة لمجهدودات تطوير القطاع (علي سبيل المثال : مبادرة إنشاء برنامج تمويل التنقيب ، صندوق تنمية قطاع التعدين)	✓
تقلص دورة حياة المنتجات	• بينما تهدف معظم القطاعات التعدينية إلى تلبية الطلب الداخلي المتزايد،(حاليا جزء من هذا الطلب تلبية الاستيرادات) يبقى استعمال تقنيات التدوير محدودا في المملكة	✓



٤.ب.٤.١ الاختيار وترتيب الأولويات لقطاع الصناعة

في أثناء تطوير خطة التنفيذ لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية هنالك حاجة لترتيب القطاعات والأنشطة التي ستقود الأثر الاقتصادي المرجو للبرنامج حسب الأولوية. حيث أن العديد من القرارات الاستثمارية سيتم قيادتها من قبل القطاع الخاص ولذلك فإن ترتيب الأولويات على مستوى البرنامج سيساعد على ضمان أن يكون للبرنامج وجهة نظر واضحة بما يتعلق بمتطلبات التطور وأيضا معرفة المناطق التي يجب تركيز الدعم فيها.

ترتيب القطاعات والمبادرات حسب الأولوية يساعد في تحقيق أفضل عائد من دعم البرنامج في التطور الاقتصادي من خلال:

١. البدء بالقطاعات ذات العائد الأكبر

تعريف القطاعات والمبادرات التي توفر أكبر قدر من العوائد لاستثمار معين للموارد العامة (على سبيل المثال سواء كانت موارد مالية أو إعانات ضمنية مثل الأراضي أو الحصول على مدخلات مثل الغاز)

٢. ضمان القدرة على التنفيذ

تركيز نطاق عمل البرنامج بما يؤدي لإمكانية إدارة المبادرات بكفاءة وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص.

هذا الترتيب للأولوية مهم على مستويين: لكل من أولويات القطاعات لتطوير الاستراتيجية وفي النهاية للدعم و ترتيب أولوية المبادرات لدعم تطوير تلك القطاعات.

إن اختيار أكثر القطاعات مفصلية يعتمد على مبدئين:

- ١. الأثر المحتمل على اقتصاد المملكة من خلال:
- الأثر المباشر من حيث الناتج المحلي الإجمالي أو الوظائف أو الصادرات، أو الأثر الغير اقتصادي مثل الأمن الغذائي أو اعتبارات الأمن الوطني
- تمكين القطاعات الأخرى سواء من خلال أثر أوسع للتجمعات أو من خلال تسهيل سلاسل القيمة في المراحل الأدنى من الصناعة

٢. جدوى التنفيذ من حيث القدرة التنافسية الحالية أو المحتملة ودرجة الدعم المطلوب لتنمية هذه الصناعة

الموضوع	الوصف	القرار المتخذ وتبعاته
• الصناعات العسكرية	• يجب أن يأخذ تطوير الاستراتيجية العسكرية في عين الاعتبار التطبيقات للاستخدام الثنائي (في كل من المجالين العسكري والمدني) عند وضع أولويات المنتجات لأجل التركيز على الشركات التي سيتم بناء شراكات معها	• يجب أن يقوم تطوير الاستراتيجية العسكرية من قبل الهيئة العامة للصناعات العسكرية بتقييم الطلب الكلي (في كل من المجالين العسكري والمدني) على مجموعة من المنتجات و الخدمات لإيجاد مشاريع ذات جدوى جاذبة للمستثمرين
• الصناعات المحاذية للنفط والغاز	• من الممكن أن يكون للإصلاحات في أسعار الطاقة أثر كبير على التنافسية في قطاع الكيماويات	• تم اختبار عدد من السيناريوهات لأسعار الطاقة وفي معظم الحالات بقيت المملكة في الربع الأول إلى الربع الثالث على منحنى التنافسية في التكلفة
• صناعة الأغذية	• يجب أن تتم مناسبة استراتيجية صناعة الأغذية مع الخطط الزراعية والاستزراع المائي	• إن الموافقة بين خطط صناعة الأغذية واستراتيجية الزراعة هي قيد العمل (الأخيرة لا زالت قيد التطوير)
التعدين		
• اختيار القطاع و ترتيب الأولويات (مفصلة أدناه)	• قمنا بإعطاء الأولوية للمعادن التي ستقود الأثر الاقتصادي المرجو من البرنامج عند تطوير استراتيجية التعدين	• ترتيب سلاسل القيمة للمعادن حسب الأولوية يساعد في تحقيق أقصى الأثر
الطاقة		
• مزيج الطاقة		
الخدمات اللوجستية		
• الخدمات اللوجستية	• الطاقة الاستيعابية الحالية والمخطط لها لبنية النقل التحتية خصوصا للموانئ لاستيعاب النمو في التدفق التجاري	• بناء على البنية التحتية الحالية والمشاريع قيد التنفيذ لمشاريع الموانئ فإنه لا حاجة لمشاريع إضافية لرفع الطاقة الاستيعابية للموانئ السعودية.
الممكنات		
• تعزيز التصدير	• قامت استراتيجية الصادرات الوطنية بوضع أولويات مجموعة من المنتجات والأسواق المستهدفة التي على المملكة التركيز عليها	• تم وضع الأولوية ل١٧٦ منتجا وتمت محاذاتها مع القطاعات ذات الأولوية في استراتيجية الصناعة الوطنية
• تمكين رأس المال البشري	• أخذت استراتيجية تمكين رأس المال البشري في الاعتبار المشاكل الحالية في قطاع التعليم (مشاكل نوعية و كمية في المراحل من رياض الأطفال حتى الثانوي وأيضا التعليم العالي والتدريب المهني)	• تم وضع الأولوية ل٤٨ سوقا للمملكة بناء على الطلب على البضائع في الأسواق المستهدفة وتسهيل الوصول لتلك الأسواق
	• قامت استراتيجية تمكين رأس المال البشري بتعريف ثلاثة ركائز استراتيجية لتحسين التحديات الحالية كما قامت بتعريف مجموعة من المبادرات للبرنامج والتي يقع بعضها تحت برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بينما بعضها الآخر تم اقتراحه من خلال البرنامج على برنامج تعزيز الشخصية الوطنية لأخذها بالاعتبار خلال مرحلة التخطيط	

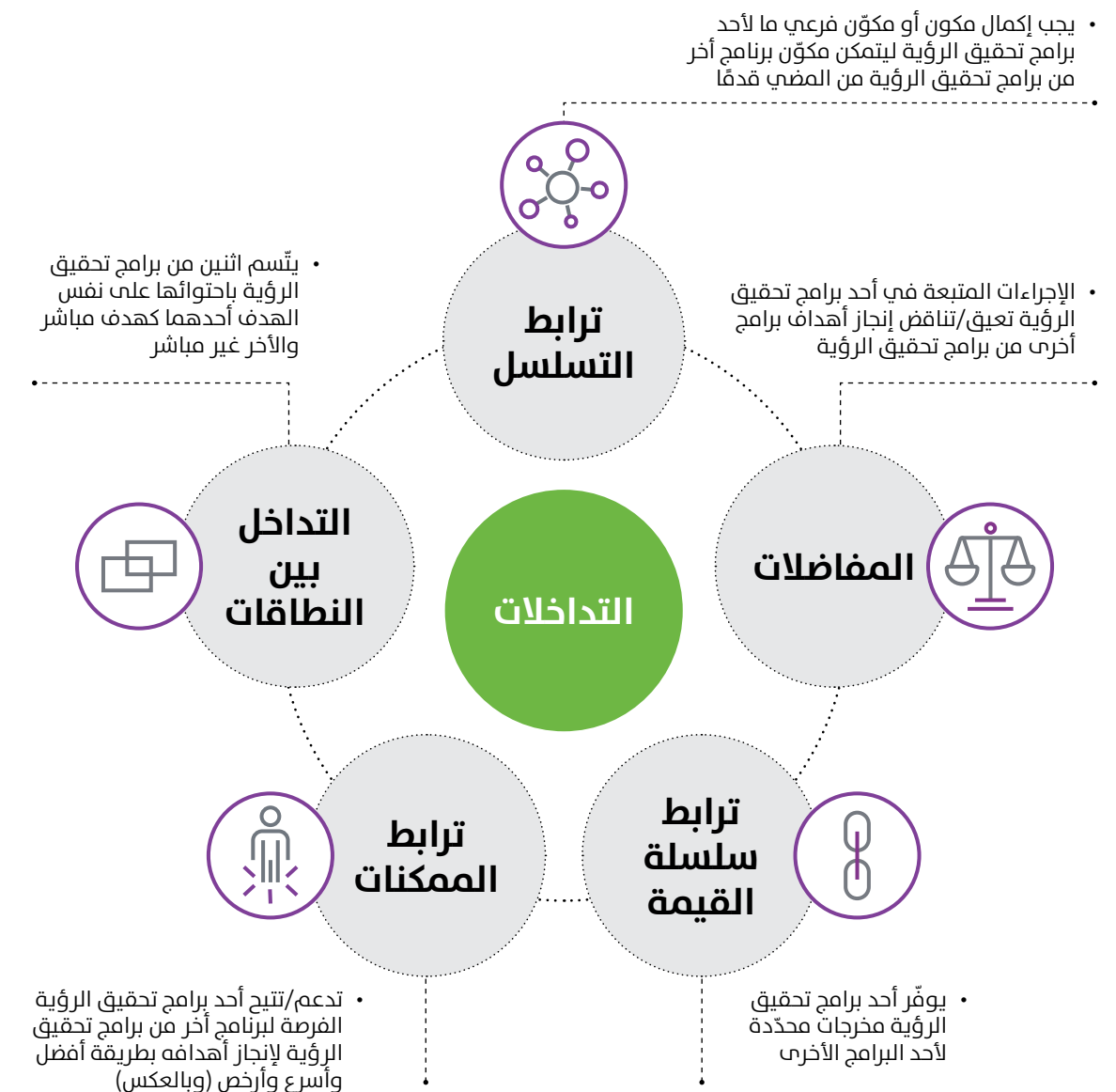


٤.ج المفاضلات والاعتماديات مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى

لقد قمنا بتحديد خمسة أنواع من أوجه الترابط مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى: (١) التداخلات (٢) الممكنات (٣) أوجه الترابط بين سلاسل القيمة (٤) المفاضلات (٥) ترابط التسلسل (موضح في شكل ٢٢-٤)

لقد قمنا بالمتابعة والإدارة خلال مرحلة التخطيط بهدف المحافظة على التنسيق خلال مرحلة التنفيذ

الترابط والتعريفات



شكل ٢٢-٤: الأنواع الخمس من الاعتماديات المتناولة في البرنامج

تمت إدارة كل نوع من أوجه الترابط بشكل منفصل مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى:

- تم تصميم الاعتماديات لترابطات كل من الممكنات، سلسلة القيمة والتسلسل من خلال مشاركة المتطلبات مع البرامج الأخرى ليتم ضمها في إستراتيجياتها بالإضافة إلى ضم المتطلبات للبرامج الأخرى في خطة التنفيذ لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (مثلاً لقد قمنا بمشاركة متطلبات القيمة المالية مع برنامج صندوق الاستثمارات العامة السعودي ليقوم بتضمينها في خطة الاستثمار المحلي للصندوق)
- تمت مناقشة الاعتماديات في التداخل مع البرامج الأخرى وتم الاتفاق فيما يخص ملكية المبادرات (كمثال، ناقشنا التداخل فيما يخص مبادرات تمكين الصادات مع برنامج زيادة الشركات الوطنية وتم التوافق على أن تقوم هيئة تنمية الصادات بقيادة المبادرات المتعلقة والتي سيتم الإشراف عليها من قبل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)
- تم معالجة المفاضلات بين البرامج من خلال تحديد ودراسة آثار المفاضلات على كل من برامج تحقيق الرؤية وفيما بعد بتسليط الضوء على تلك المفاضلات في خطة التغيير (حتى يتم عقد مناقشات أوسع مع مكتب الإدارة الاستراتيجية)

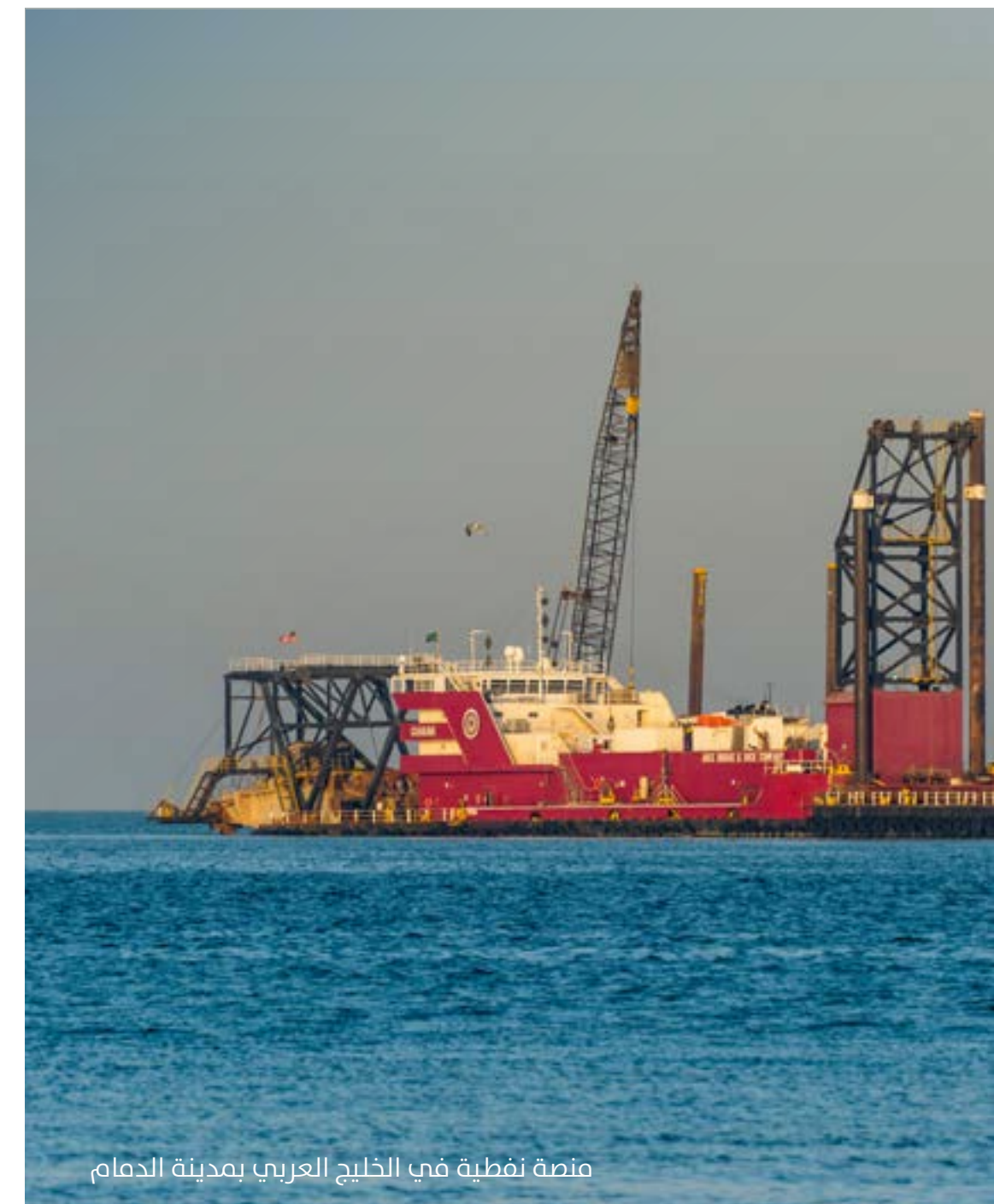


نقاط التكامل الأساسية مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى



شكل ٢٣-٤: نقاط التكامل الرئيسية مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى

على طول هذه الخطوط، قمنا بتحديد مناطق التكامل أو الإعتماد مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى (شكل ٢٣-٤ يوضح هذه النقاط لكل برنامج لتحقيق الرؤية كما يعرض شكل ٢٤-٤ أوجه الإعتماد بين مكونات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية والبرامج الأخرى) وتم التعامل مع كل موضوع من خلال عدة اجتماعات على مدى مرحلة التخطيط.



منصة نفطية في الخليج العربي بمدينة الدمام



مكونات البرنامج الوطني لتطوير الصناعة والخدمات اللوجستية

برامج تحقيق الرؤية الأخرى	الصناعة	التعدين	الطاقة	الخدمات اللوجستية	المحتوى المحلي	الممكّنات
التداخل في النطاق						 
ترابط الممكّنات			  	  	     	
ترابط سلسلة القيمة						
المفاضلات						  
ترابط التسلسل			  	   	   	

 ريادة الشركات الوطنية	 العلاقات الاستراتيجية	 صندوق الاستثمارات العامة	 التحول الوطني
 التوازن المالي	 تطوير القطاع المالي	 تعزيز الشخصية السعودية	 خدمة ضيوف الرحمن
 الإسكان	 التخصيص	 تحسين نمط الحياة	

شكل ٤-٢٤: اعتماديات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مع البرامج الأخرى - موزعة على مكونات البرنامج

لقد قمنا بمراجعة المهام المختلفة لبرامج تحقيق الرؤية المتعددة وحددنا مستوى الترابط مع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية حيث وجدنا مستوى عال من الترابط مع كل من برنامج زيادة الشركات الوطنية وبرنامج الشراكات الاستراتيجية وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة وبرنامج تعزيز الشخصية السعودية (شكل ٤-٢٥ الإجراءات المتخذة لإدارة الترابط)

برامج تحقيق الرؤية	مستوى الترابط	الاجتماعات المنعقدة	المرئيات التي تم جمعها ومشاركتها	الوضع الحالي
 برنامج ريادة الشركات الوطنية	مرتفع			- تم تخصيص قطاعات التركيز بما يتلاءم مع قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ذات الأولوية والتفرعات التي تم تحديدها. - تمت مناقشة المقومات المتداخلة والعمل جاري على إيجاد الحلول بالتنسيق مع مكتب الإدارة الاستراتيجية
 برنامج الشراكات الاستراتيجية	مرتفع			تتمتع استراتيجية البرنامج بمستوى عال (يغطي جميع/ معظم الأسواق مع التركيز على أفريقيا) وتتواءم عمومًا مع الأسواق المستهدفة من قبل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
 برنامج صندوق الاستثمارات العامة	مرتفع			مواءمة مستمرة مع استراتيجية الاستثمار المحلية لصندوق الاستثمارات العامة مع استراتيجية التمكين المالي واستراتيجيات خاصة بالقطاع.
 برنامج التحول الوطني	متوسط			مواءمة استراتيجيات التمكين (الثورة الصناعية الرابعة والمناطق الاقتصادية الخاصة) مع استراتيجيات برنامج التحول الوطني ذات الصلة ومواءمة الملكية بالتنسيق مع مكتب الإدارة الاستراتيجية
 برنامج التوازن المالي	متوسط			مراجعة مبادرات البرنامج (تأثير ضريبة القيمة المضافة/ زيادة التكلفة من جراء إصلاحات الطاقة) وضقت الأثر المحتمل في استراتيجيات القطاع
 برنامج تطوير القطاع المالي	متوسط			مواءمة برنامج وجهود تنمية القطاع المالي مع استراتيجية التمكين المالي
 برنامج تعزيز الشخصية السعودية	متوسط	في انتظار انطلاق البرنامج		أعدت متطلبات بناء القدرات وخطط التنمية الخاصة ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وتم مشاركتها مع برنامج تطوير الشخصية الوطنية لدمجها
 برنامج الإسكان	متوسط			- تم التأكد من تضمين متطلبات برنامج الإسكان من المواد في مخرجات التعدين ومن تقنيات البناء - يناقش حاليًا مؤازرة جهود التصنيع بين تصنيع مواد البناء وبين قطاعات استراتيجية الصناعة الوطنية لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
 برنامج خدمة ضيوف الحج والعمرة	منخفض			نم التأكد من تضمين متطلبات البرنامج في الاستراتيجية اللوجستية
 برنامج التخصيص	منخفض			يجري حاليًا مناقشة معاملات الخصخصة لبناء القدرات الصناعية واللوجستية في المملكة العربية السعودية من خلال متطلبات المحتوى المحلي وتحديد المشاريع المشتركة التي تتطلع إلى التصدير أو النمو على المستوى الدولي
 برنامج جودة الحياة	منخفض			تسليط الضوء على متطلبات الكفاءات الأجنبية للعمل على تضمينها في مبادرات استقطاب الكفاءات

شكل ٤-٢٥: ترابط برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مع البرامج الأخرى



١.٠ محفظة المبادرات

حدّد البرنامج ٣٣٠ مبادرة تتوزّع على ٢٤ عنصر، وتتوزّع ملكيّتها على أكثر من ٣٠ جهة.

هذه العناصر متكاملة ومتناغمة

الصناعة

١ الآلات والمعدات	٤ الأدوية	٩ المواد الغذائية	٣ إمدادات الطاقة المتجددة
١ ٢ - ١	١ ٣ ١ -	- - ١ -	- ٢ - ١
٠ الأجهزة والمستلزمات الطبية	٩ الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز	١٠ الاستزراع المائي	٦ السيارات
١ ٣ - -	- ١ ٠ -	١ ٢ ١ ١	- ١ - ١

التعدين

١٢ التعدين	١٣a تكامل قطاع الطاقة	١٣b تسعير الطاقة والدعم
١ ١٠ ٧ ١٦	١ ٠ ٦ ١	- ١ ٣ ١

الطاقة

الخدمات اللوجستية

١٤ الخدمات اللوجستية
٤٣ ٧ ٩ ١

المحتوى المحلي

١٠ المحتوى المحلي
١ - - ١

الممكنات

١٦ التمكين المالي	١٩ المناطق الاقتصادية الخاصة	٢٢ السياسات واللوائح والمعايير	١٧ الثورة الصناعية الرابعة
- ٢ ٤ ٠ -	٢١ ١ ٦٢ -	٤ ١ - -	- - ١٠ ٣
٢٠ دعم التصدير	٢٤ الحكومة والقدرات المؤسسية	١٨ البحث والتطوير والابتكار	٢١ تنمية رأس المال البشري
١ ٢ ٣ -	- - ٦ -	- ١٠ ٢٨ -	٧ ٢ ٢ -

٢٣ دعم التجمعات الصناعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
٤ ٢ ٣ -

رقم العنصر في خطة البرنامج

محورية
ذات أسبقية
مكاسب سريع
أخرى



٣٠ جهة						٣٠٠٠ مبادرة			
٤ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	٢ وزارة المالية	١ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	٣ وزارة الصحة	٨ وزارة التجارة والاستثمار	٤ وزارة الاقتصاد والتخطيط	٢٣٣ وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	٠٦ وزارة النقل	٠ وزارة البيئة والمياه والزراعة	
٤ الوزارة	٢ الجمارك السعودية	١ صندوق تنمية الموارد البشرية	١ الهيئة العامة للغذاء والدواء	٢ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	٤ الوزارة	١ وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وكالة الصناعة)	١٩ الهيئة العامة للطيران المدني	٠ الوزارة	٥٠ الهيئة الملكية للجبيل وينبع
			١ المجلس الصحي السعودي	١ الهيئة العامة للاستثمار		٣ مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة	١٤ الهيئة العامة للموانئ		٣٥ التجمعات الصناعية
			١ الوزارة	٥ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة		٣ مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة	٣ المؤسسة العامة للخطوط الحديدية		٢٩ الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)
				١ الوزارة		٤٦ مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	١ هيئة النقل العام		٠ صندوق التنمية الصناعية السعودي
						٠ وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - ادارة إستراتيجية التعدين		٨ الشركة السعودية للخطوط الحديدية	
						٢٤ الوزارة		١١ الوزارة	
جهات أخرى									
٤ صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)	١ صندوق الاستثمارات العامة	١ الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني	٠ وحدة تنمية المحتوى المحلي والقطاع الخاص (نماء)	١ الشركة العربية السعودية للاستثمارات (دسر)	١ الشؤون الصحية بالحرس الوطني				
			٢ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية						
الجهة									
عدد المبادرات									



١.٦ المبادرات المحورية

حدّد البرنامج ١٤ مبادرة محوريّة بالاستناد إلى الأثر الذي يمكن أن ينشأ عنها ودورها الهام في تحقيق طموحات البرنامج.

المبادرات المحورية	
المبادرات المحوريّة التي يجب الدفع بها قدّمًا خلال العام ٢٠١٨	رقم المبادرة
• تطوير البنية التحتية لدعم التجمعات البحرية	١-١٠٠٠٤-٠٠٣
• برنامج تطوير السيارات (ADP)	١-١٦-١٤-٠٠١
• إطلاق برنامج الاستكشاف المسرع للرواسب الواعدة	M-١٢-٣١-٠٠٩
• تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي الرئيسي للتحوّل الصناعي في المملكة	N-١٦-١٢-٠٠٨
• مبادرة المنظومة البيئية للثورة الصناعية الرابعة -دعم الابتكار والبحوث والتطوير	N-١٧-٠٧-٠٠١
• مراكز قدرات الصناعة للثورة الصناعية الرابعة	N-١٧-٠٧-٠٠٢
• برنامج الإنتاجية الوطني	N-١٧-١٣-٠٠١
• زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي	O-١٥-١٠٠٠٠١
• تحسين عملية الاستيراد/ التصدير (المرحلة ٢)	L-١٤-٠٩-٠٠٣
• إنشاء بنك التصدير والاستيراد السعودي (مرحلة التشغيل)	N-١٦-١٨-٠١٢
• إطلاق مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة في المملكة	E-١٣a-٢٧-٧١٧
• برنامج القدرة التنافسية لإصلاح أسعار الطاقة	E-١٣b-١٤-٠٠١
• المشروع الرئيسي لتقنيات البطاريات المستقبلية	N-٠٠١-١٠٠٠٤
• تطوير شركات وطنية رائدة في صناعات الطاقة المتجددة	١-٠٣-٢٤-٠٠٣





قسم ٢: قطاع الصناعة



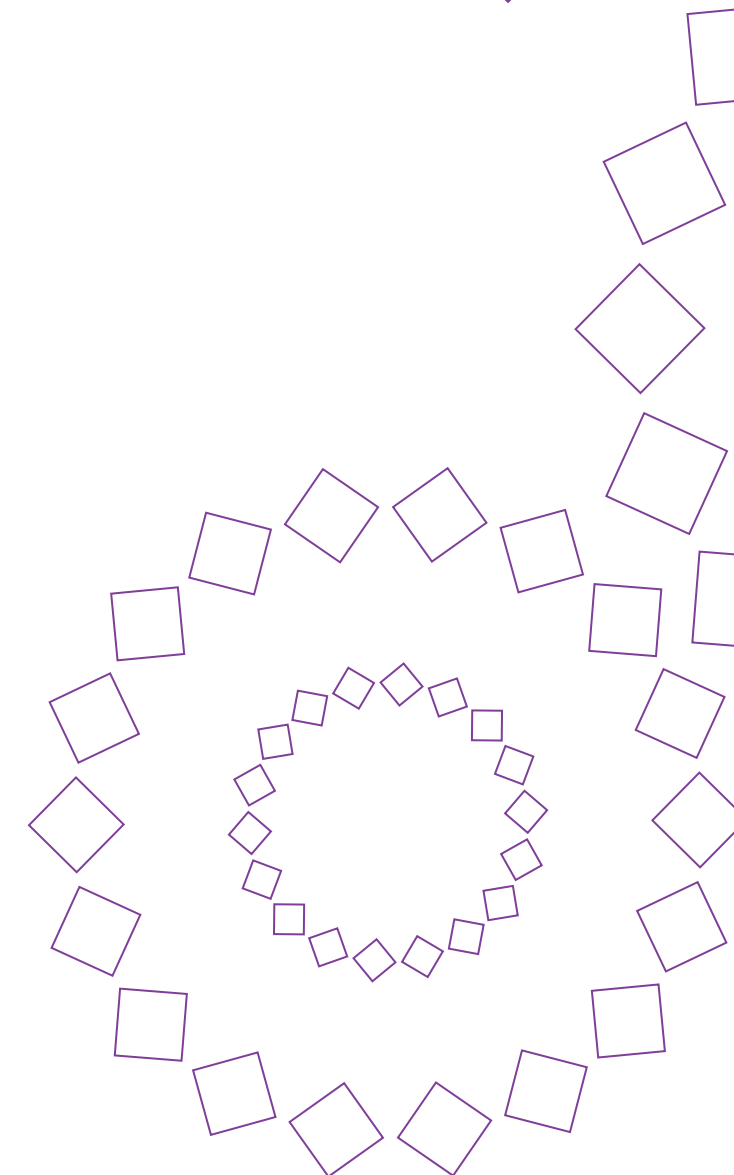
قسم ٢-١: الوطنية الاستراتيجية الصناعة



نسعى إلى رفع نسبة
المحتوى لصناعة
قطاع الآلات والمعدات
بنسبة ٥٠٪



لقطة جوية لأحد المصانع بمدينة رأس الخير الصناعية



٢. التطلعات
(استراتيجية الصناعة الوطنية- برنامج تطوير
الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



٢. أطموحنا في استراتيجية الصناعة الوطنية ٢٠٣٠

تهدف استراتيجية الصناعة الوطنية إلى بناء منظومة تصنيع مستدامة وتنافسية ومتنوعة وقائمة على القطاع الخاص بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمواطنين السعوديين.

سُئِهم استراتيجية الصناعة الوطنية في تحقيق أثر ونتائج ملموسة لكافة البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية الواقعة ضمن نطاق العمل (أمثلة مختارة، للمزيد من التفاصيل يُرجى الاطلاع على القسم ٤).



١. **الآلات والمعدات**
إنشاء جهات وطنية تنافسية عالميًا في التقنيات الرئيسية الناشئة واستخداماتها في مجال البطاريات.

٢. **تصنيع مصادر الطاقة المتجددة**
زيادة محطات توليد الطاقة المتجددة المخطط لها في المملكة لتصبح ذات طاقة إنتاجية عالية.

٣. **الصناعات الدوائية**
تحسين أداء قطاع الصناعات الدوائية والحيوية بشكل أكبر لتحقيق زيادة كبيرة في القيمة المضافة المحلية، تزامنًا مع الانتقال إلى منتجات أكثر تطورًا سعيًا إلى أن تُصبح جهة تصنيع رائدة ومبتكرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤. **المستلزمات الطبية**
الاستفادة من القدرات الحالية وسياسات المحتوى المحلي المحسنة الخاصة بالمستلزمات الطبية في رفع معدل التوطين.

٥. **السيارات**
تطوير مجمعات السيارات.

٦. **المواد الكيماوية**
• توطيد سلسلة التوريد في المملكة المستقبلية للمواد الكيماوية الأساسية والوسيطة.
• وضع وتحديد أولويات ١٨ مجموعة كيماوية متخصصة لتحقيق قيمة مضافة عامة، فيما يتعلق بالمواد المضافة والتركيبات والمواد المحفزة والمواد الكيماوية المتخصصة المستخدمة في التكرير والمعالجة.
• مضاعفة الطاقة الاستيعابية الإنتاجية للمنتجات البلاستيكية ومنتجات التغليف.

٧. **الصناعات الغذائية**
تطوير المجمعات الصناعية بشكل أكبر لتغطية الطلب الداخلي على الإنتاج المحلي، والتصدير إلى أسواق جديدة.

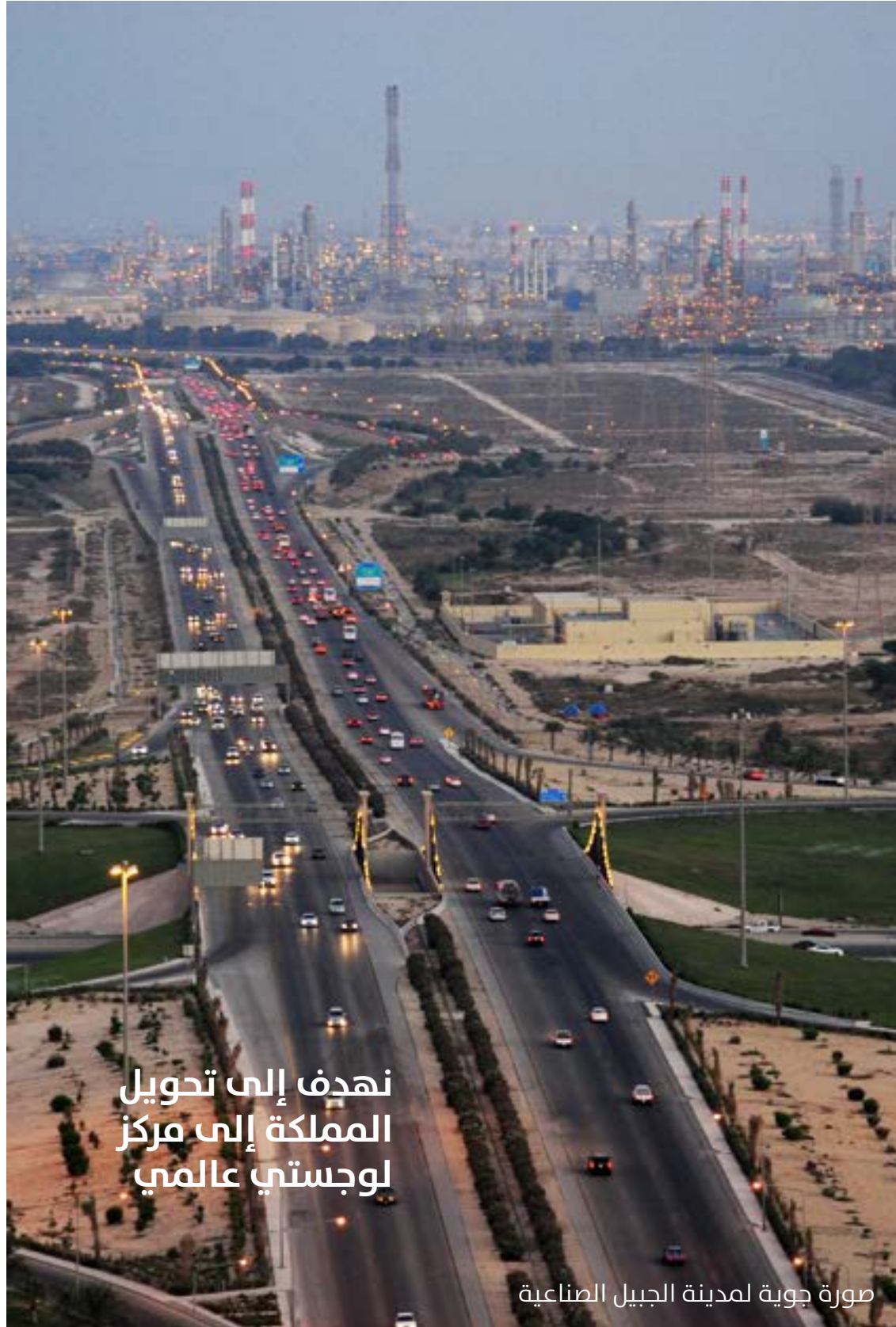


٢.٢ التزامنا في استراتيجية الصناعة الوطنية ٢٠٢٠

• الآثار على استراتيجية الصناعة الوطنية

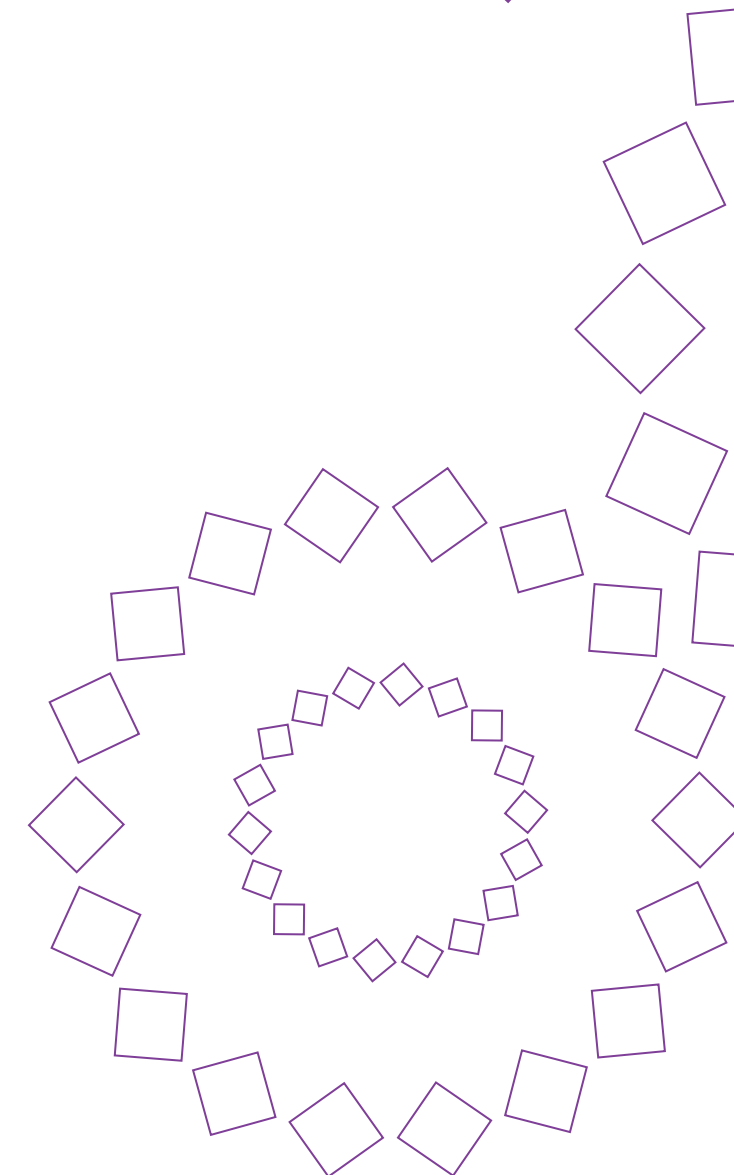
تهدف استراتيجية الصناعة الوطنية إلى تشجيع النمو الصناعي عبر تطوير مشاريع الإنتاج الأولية، بالإضافة للمنتجات النهائية. ويمثل ذلك تحول كبير في السياسة والمنهجية الصناعية والتي كانت تهدف لدفع النمو التدريجي للإنتاج من خلال استثمارات الدولة عند كل مستوى من سلسلة القيمة. والتركيز على نهاية سلسلة القيمة (أي المنتجات النهائية)، خاصة في المنتجات المعقدة مثل السيارات ومصادر الطاقة المتجددة والمستلزمات الطبية والطيران. والتي سينتج عنها نمو هذه التجمعات من عوامل التصنيع الأساسية. ولذا، سيكون تركيز خطة التنفيذ على المدى القصير لتفعيل هذه التجمعات. وضمن مجمل هذه التجمعات، نتوقع تحقيق المحطات الرئيسية التالية:

- السيارات: تأمين اتفاقية مع مصنع رئيسي لتطوير صناعة السيارات في المملكة.
- تصنيع مصادر الطاقة المتجددة: استثمارين رئيسيين بواسطة شركات تصنيع مصادر طاقة الرياح والطاقة الشمسية ومنتجات التجميع في المملكة.



نهدف إلى تحويل
المملكة إلى مركز
لوجستي عالمي

صورة جوية لمدينة الجبيل الصناعية



٣. الوضع الحالي (استراتيجية الصناعة الوطنية- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



٣. التحديات الأساسية

من المهم فهم المكونات الحالية للقطاع الصناعي، وقدرته التنافسية، والتحديات التي تواجهه:

١. تمثل الصناعات الأساسية حاليًا حصة كبيرة ومركزة من سوق الصناعات السعودي، حيث يعتمد النمو والصادرات تقريبًا على الصناعات التي تستفيد من مزايا ظرفية مرتبطة بتوفر الطاقة والمواد الأولية، وهي موارد تنضب بمرور الوقت.

لقد أرست المملكة أُسُسًا قوية في الصناعات الأساسية وهي مستمدة مباشرة من المزايا الظرفية للبلد ولاسيما البتروكيماويات والفولاذ والمعادن. وأدى ذلك إلى مساهمة القطاع الصناعي بنسبة ٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠١٦، باستثناء أنشطة تكرير النفط) وهي نسبة تقل بكثير عن متوسط بلدان مجموعة العشرين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وإضافة إلى ذلك، يتركز القطاع الصناعي في المملكة بشكل كثيف في هذه الصناعات الأساسية، حيث أنها تمثل ٥٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٧١٪ من الصادرات وتعتمد بشكل كبير على المزايا الظرفية للمملكة المتعلقة بالطاقة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة للتعبيل بتطوير قطاعات صناعية جديدة، لا تزال هذه الصناعات الأساسية تمثل ٨٢٪ من إجمالي النمو الصناعي منذ العام ٢٠١١.

٢. بعد فترة من النمو السريع بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١١، تباطأ النمو واتخذ العديد من المؤشرات الرئيسية منحىً تراجعياً.

- وخلال السنوات الخمس الماضية، واجه القطاع الصناعي في المملكة تحديات كبيرة كما يظهر في عدد من مقاييس الأداء الرئيسية؛
- كان الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية راكداً تقريباً مع نمو بنسبة ٠,١٪ في العام ٢٠١٦.
- تراجعت القيمة الإجمالية لصادرات الصناعات التحويلية.
- ازدادت كثافة الطلب على الطاقة في القطاع الصناعي (استهلاك الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي).

٣. إنتاجية القطاع الصناعي

وتبلغ الإنتاجية لكل عامل في القطاع الصناعي (باستثناء أنشطة تكرير النفط) حوالي ٢٢٠,٠٠٠ ريال سعودي للعامل، وهو رقم مماثل لأرقام بلدان جنوب أوروبا أو أقل منها بقليل. ومع ذلك، ونظرًا لتركز الصناعات الأساسية في القطاع الصناعي، لا يعبر هذا الرقم بشكل صحيح عن إنتاجية الشرائح الأخرى للقطاع، حيث تبلغ إنتاجيتها نحو ١٢٦,٠٠٠ ريال سعودي للعامل.

٤. درجة التقدم الصناعي والفرص المتاحة للتنويع في المملكة

سلع المملكة التنافسية على الصعيد العالمي غير معقدة نسبيًا وتتوفر بدائل لها، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق والمنافسة. ولتحقيق القفزة النوعية المطلوبة لبلوغ المستهدفات الاقتصادية للقطاع الصناعي، يتطلب على المملكة إيجاد صناعات ذات قيمة مضافة عالية.

٥. القدرة التنافسية للصناعات التحويلية.

للمملكة حاليًا خصائص تنافسية منخفضة نسبيًا في الصناعات التحويلية، مع وجود نقاط قوة في المحاور المرتبطة بتكلفة الطاقة والعمالة والمواد الخام وحجم السوق المحلي. إنما تناقضت أهمية هذه المحاور التنافسية بالنسبة للصناعات التحويلية بفعل التغيرات في التقنية وتكاليف النقل والإمداد والتدفقات التجارية والتقارب العام في القدرة التنافسية بين البلدان على الصعيد العالمي. حيث يتوجب على المملكة بذل المزيد من الجهود في تطوير العوامل الرئيسية لتعزيز تنافسية الصناعات التحويلية مثل التركيز على الابتكار، والقدرة على جذب الكفاءات واستبقائها، والتنظيمات الحكومية، والخدمات اللوجستية.





٣.ب الجهود الحالية

منذ وضع خطة التنمية الثامنة في العام ٢٠٠٥ وتطوير استراتيجية الصناعة الوطنية الأولى في العام ٢٠٠٩ والمملكة تضع نصب عينيها هدفاً وتطلعات لتنويع الاقتصاد من خلال نمو الصناعات التحويلية. وعلى الرغم من تلك التطلعات، لم تُنفذ الاستراتيجيات الهادفة لدعم تحقيقها لأسباب عدة. لعل أبرزها هو نظام التنفيذ المجزأ إلى حد كبير والمؤلف من مؤسسات تنقصها الموارد والممكنات لتتوافق مع حجم الجهد والتحول المطلوبين. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تغير الزخم مع مجموعة من المبادرات قيد التنفيذ أو قيد التطوير.



نسعى إلى خلق
أكثر من ٧ آلاف
وظيفة في قطاع
المستلزمات الطبية

• الآثار على استراتيجية الصناعة الوطنية

ينتج عن هذه التحديات عدد من الآثار الرئيسية، وقد تم الأخذ بها عند إعداد الاستراتيجية الصناعية الوطنية واعتماد النهج المتبع في ذلك؛

• **تغيير كبير في القدرة التنافسية:** هناك حاجة ماسة إلى تغيير كبير في القدرة التنافسية لدفع عجلة التنمية الصناعية. ويتألف هذا التغيير الكبير من ثلاثة مكونات؛

١. تغيير يحمي ويدافع عن العوامل الظرفية والمزايا الموروثة في السوق المحلي
٢. يجب أن يستفيد التغيير بشكل كامل من المزايا القائمة مثل العلاقة الاستراتيجية والقيادة في المنطقة، والثروة السيادية، والشركات المملوكة للدولة، والقدرة على استثمار رؤوس الأموال لأجل طويل لتحقيق عوائد مالية واقتصادية على مستوى النظام في المستقبل.
٣. يجب أن يعزز التغيير بسرعة العوامل الرئيسية المؤثرة على تنافسية الصناعات التحويلية في المستقبل، وهي: الابتكار، والمواهب، والخدمات اللوجستية، والتنظيمات الحكومية.

• **محفظة طموحة ومتوازنة من الصناعات الواعدة:** قائمة على استراتيجيات ممكنة لتطوير قدرات وتجمعات صناعية جديدة.

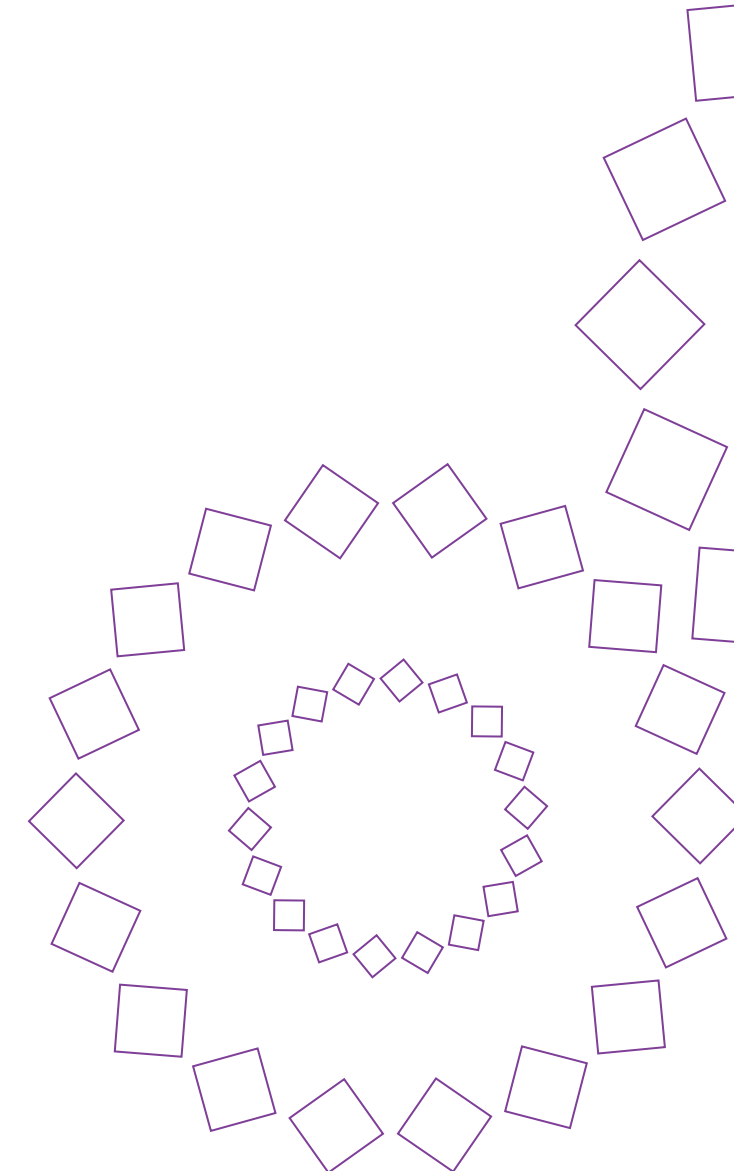
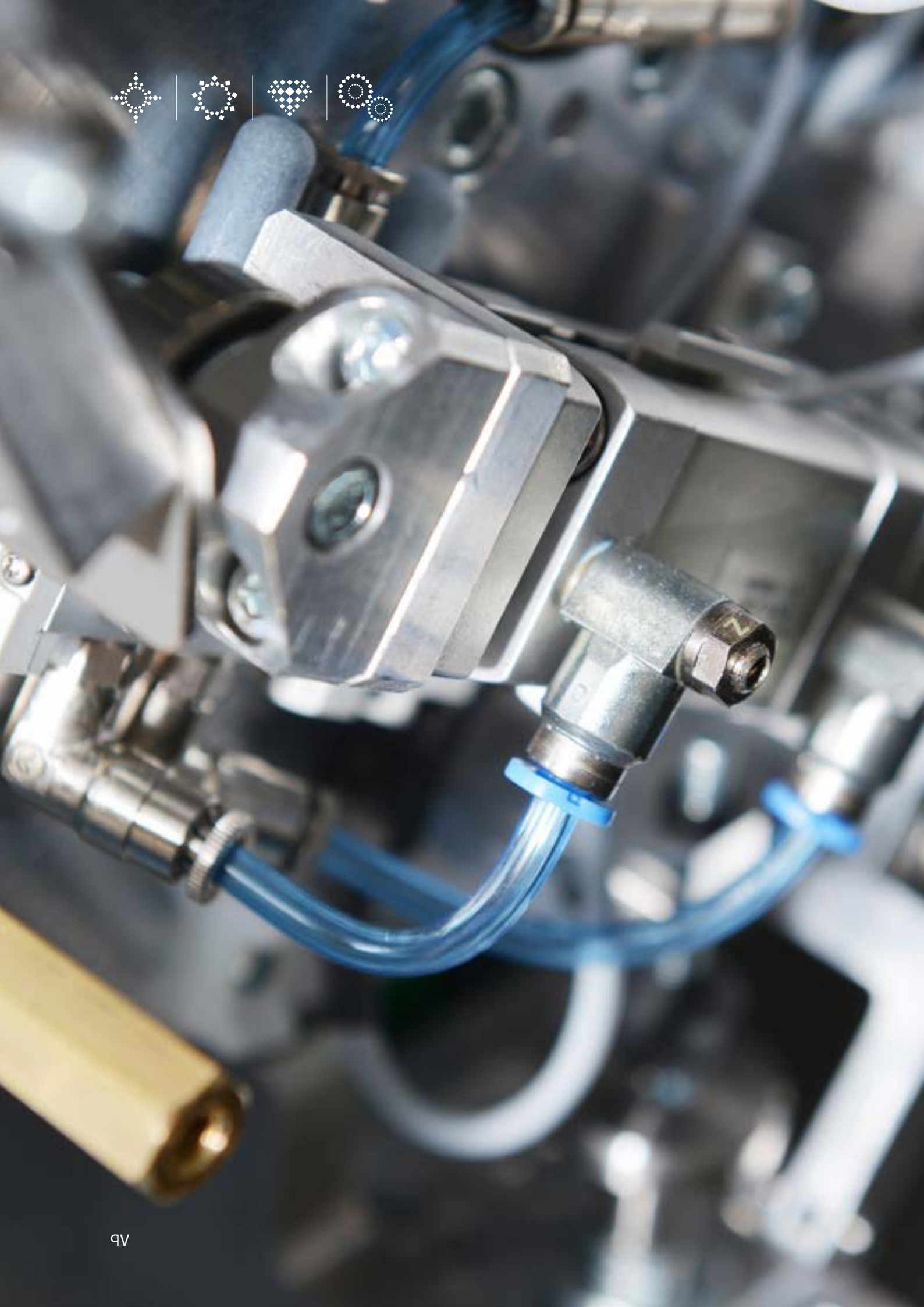
١. يتعين أن تكون المحفظة متوازنة تمثل مستويات مختلفة من الاستثمارات، والأطر الزمنية، والآثار من أجل التخفيف من انعدام اليقين والمخاطر.
٢. يجب أن تكون المحفظة ديناميكية وتتطور باستمرار مع تطور ظروف السوق والنجاحات والدروس المستفادة.

• **الدور النشط والمتميز للحكومة والاستثمار الحكومي مع القطاع الخاص :** سيتطلب تطوير هذه الصناعات الواعدة مشاركة الحكومة وإشرافها من خلال الاستثمارات الموجهة والاستراتيجية.

١. ستحتاج الصناعات الواعدة في المحفظة إلى مستويات مختلفة من التدخل الحكومي (أي السياسات والمبادرات)، والدعم (أي الحوافز) و المشاركة (أي الاستثمار)، بحسب القدرة التنافسية لكل مجمع وتطلعاته.
٢. ويُعتبر اعتماد نموذج متين للحكومة والتنفيذ ضرورياً لبلوغ الطموحات المعلنة، على أن يتم تصميم النموذج ليتيح تبسيط التعقيدات ويحد من التشبث في التنمية الصناعية والسياسات الصناعية.

• **نهج ديناميكي ومتكيف للتنفيذ:** يتطلب الإنجاز الآمن للاستراتيجية اتباع نهج ديناميكي في التنفيذ.

١. من خلال تحديث الاستراتيجية باستمرار لتواكب الظروف المتغيرة للسوق.
٢. وأن تتوفر لدى الجهات الموارد والحوكمة اللازمة للتكيف بسرعة مع الفرص المستجدة، وأن تتمتع بالمرونة في التخطيط والتعديل والتكيف وفقاً لذلك.



٤. الاستراتيجية (استراتيجية الصناعة الوطنية- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

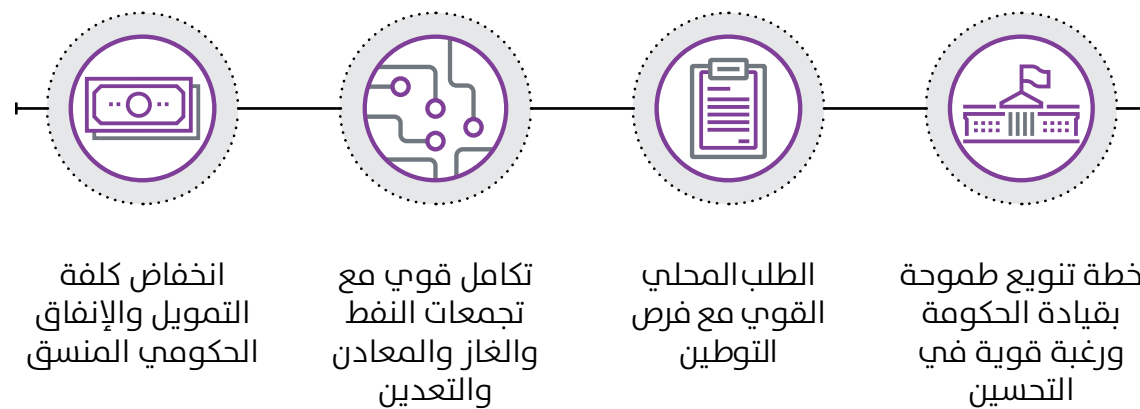


٢. استنادًا إلى البرامج المبتكرة مثل "اكتفاء"، وجهود توطيّن المحتوى من خلال وحدة تنمية المحتوى المحلي والقطاع الخاص، تسعى المملكة للاستفادة من قوتها الشرائية الكبيرة على مستوى المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة لدعم الإنتاج المحلي.

٣. يستفيد التجمع من مجموعة من العوامل المؤثرة الإيجابية: على سبيل المثال: توفر المواد الخام، ووجود تجّع متنامي للمعادن الخام، وأسعار الطاقة المنافسة نسبيًا، وتوفر الأراضي الصناعية.

٤. من المتوقع أن يزداد الطلب على منتجات الآلات بشكل كبير خلال العقد القادم في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى أعمال التشييد والتعدين والصناعات المعدنية.

نقاط القوة القائمة في قطاع الآلات والمعدات الصناعية في المملكة



شكل ١-٤: نقاط القوة الحالية لقطاع الآلات والمعدات في المملكة

ومع ذلك، يواجه القطاع حاليًا عددًا من التحديات التي تُعيق القدرة التنافسية العامة. ومن أهمها الافتقار إلى معلومات السوق ومعلومات الموردين ممّا يمنع المستثمرين المحليين والأجانب من الاستثمار بثقة في المملكة بسبب مخاوف مرتبطة بحجم المعروض المستقبلي، كما يمنع جهات الشراء (المؤسسات المملوكة للدولة، وشركات الهندسة والمشتريات والبناء، والشركات المتخصصة في تصنيع المعدات الأصلية) من شراء الموارد بشكل فعال للاستخدام المحلي.

٤.أ ركائز استراتيجية الصناعة الوطنية

تركز استراتيجية الصناعة الوطنية ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على عدة ركائز من الصناعات الواعدة وهي:

١. صناعة الآلات والمعدات
٢. صناعة إمدادات الطاقة المتجددة
٣. الصناعات الدوائية
٤. الأجهزة والمستلزمات الطبية
٥. صناعة السيارات
٦. الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز
٧. الصناعات الغذائية
٨. صناعة الطيران
٩. الصناعات العسكرية

وستتطرق لكل من هذه الصناعات بمزيد من التفاصيل والأقسام التالية:

٤.أ.١ استراتيجية الآلات والمعدات

• الملخص التنفيذي

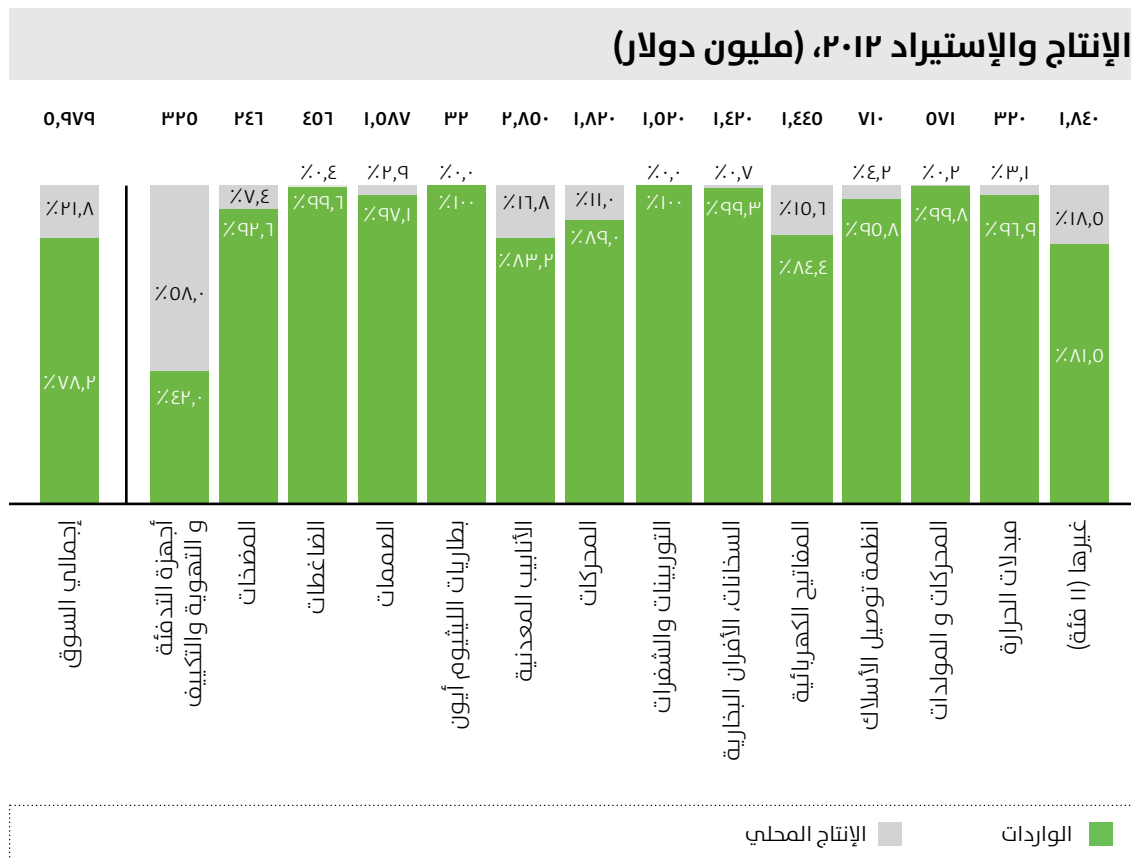
تحتل المملكة مكانة فريدة تمكّنها من تنمية قطاع الآلات والمعدات لديها بما يلبي الطلب المتنامي والسريع على الصعيدين المحلي والإقليمي، وذلك من خلال الاستفادة من قوتها الشرائية الكبيرة والمركزة، وسياسات المحتوى المحلي التي تحفّز الإنتاج المحلي، والتنافسية من حيث التكلفة.

• السياق العام وجاذبية القطاع في المملكة

يُمكن تصنيف الآلات والمعدات ضمن فئتين رئيسيتين للمنتجات: المعدات الكهربائية (على سبيل المثال: المحركات الكهربائية، وأنظمة التحكم)، والمعدات الصناعية (مثل: المعدات ذات الغرض العام، - السخانات بأنواعها، المراجل، الأفران البخارية، والأنايب البلاستيكية، وغيرها - أو المعدات المتخصصة مثل الرافعات).

ويُعد القطاع جاذبًا للغاية للتطوير في المملكة نظرًا لأربعة أسباب رئيسية:

١. هنالك طلب محلي كبير على الآلات والمعدات، إذ بلغ حجم الاستهلاك المحلي التقديري ٥٧,٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٦. كما تُفهم فرصة كبيرة لاستبدال الواردات.



شكل ٣-٤ حصة الواردات والإنتاج المحلي في تلبية الطلب على المعدات الصناعية في المملكة

وبالإضافة إلى ذلك، توجد قيود في بيئة الأعمال تعيق استقطاب المواهب، وتفتقر إلى سياسات المحتوى المحلي الموحدة بين التجمعات، والإجراءات السلسة. ونتيجة لذلك، تتنافس أغلبية الأطراف في تجمع المعدات والآلات على الأسعار دون أن تقدم مستويات مرتفعة من التطور والتعقيد، أو استثمارات في الابتكار، أو الصادرات (باستثناء معدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء).

وبناء على ذلك، فإن التصنيع المحلي للآلات والمعدات في المملكة، وتحديدًا المنتجات الستة ذات الأولوية لتطوير التجمع، وهي ١. المضخات ٢. الضاغطات ٣. الصمامات ٤. أجهزة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، ٥. بطاريات الليثيوم، ٦. طابعات ثلاثية الأبعاد، يلبي ٣٦٪ من الطلب المحلي فقط، مع العلم أن النسبة الأكبر من الطلب يغطيها سوق التدفئة والتهوية وتكييف الهواء وحده.

التحديات الماثلة أمام مصنعي الآلات والمعدات الصناعية في المملكة

البيئة التنظيمية



وفرة المواهب المختصة



سلاسل التوريد والمعرفة



شكل ٣-٤: التحديات التشغيلية التي تواجهها شركات تصنيع الآلات والمعدات في المملكة



• تطلعات القطاع واستراتيجيته

منحت الإستراتيجية الأولوية لستة منتجات رئيسية على المدى القصير لتطوير التجمع وهي موضحة في شكل ٤-٤ التالي:

المنتجات	سوق المملكة (مليار ريال سعودي)	متوسط الارباح ^١ (%)	الأسواق المستهدفة	حجم السوق (مليار ريال سعودي)	المنافسون	عوامل النجاح	المبررات
المضخات	٤,٥	١٥٪ - ٣٠٪	دول الخليج	٩,٨		كلفة المواد الأولية	• مجموعة المنتجات ذات النظرة المستقبلية لأكثر إمكانات
الضاغطات	٣,٤	١٥٪ - ٣٠٪	دول الخليج	٦,٨		• الجودة • التكامل مع الصناعة المحلية • خدمات ما بعد البيع	• استبدال الواردات، إمكانية توليد الوظائف وجدوى التصنيع في المملكة
الصمامات	٦,٤	١٥٪ - ٣٠٪	دول الخليج	١٢			
أجهزة التدفئة والتهوية والتكييف	٧,١	١٥٪ - ٢٠٪	الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	١٤٠,٦		• البحث والتطوير في كفاءة الطاقة • مراكز التوزيع	• نمو المنتجات مع ارتفاع كبير في الطلب، حيث يمكن للمملكة الاستفادة من معرفتها القائمة لإنشاء شركات إقليمية رائدة
بطاريات الليثيوم أيون	معدومة	٠٪ - ١٠٪	حول العالم	٧٥٠		• البحث والتطوير • حجم الإنتاج	• فرص التقنية الرئيسية حيث يمكن للمملكة إنشاء شركة رائدة تقود السوق
معدات الطباعة ثلاثية الأبعاد	معدومة	غير متوفر	حول العالم	٨٠		• عمليات بحوث وتطوير مكثفة • في التقنيات الحديثة • المواهب	• باستطاعة المملكة ترسيخ نفسها كشركة رئيسية في القطاع المزدهر مع وجوب الإطلاق الكامل

شكل ٤-٤: شرائح مختارة قصيرة الأجل وذات أولوية لتجمع الآلات والمعدات

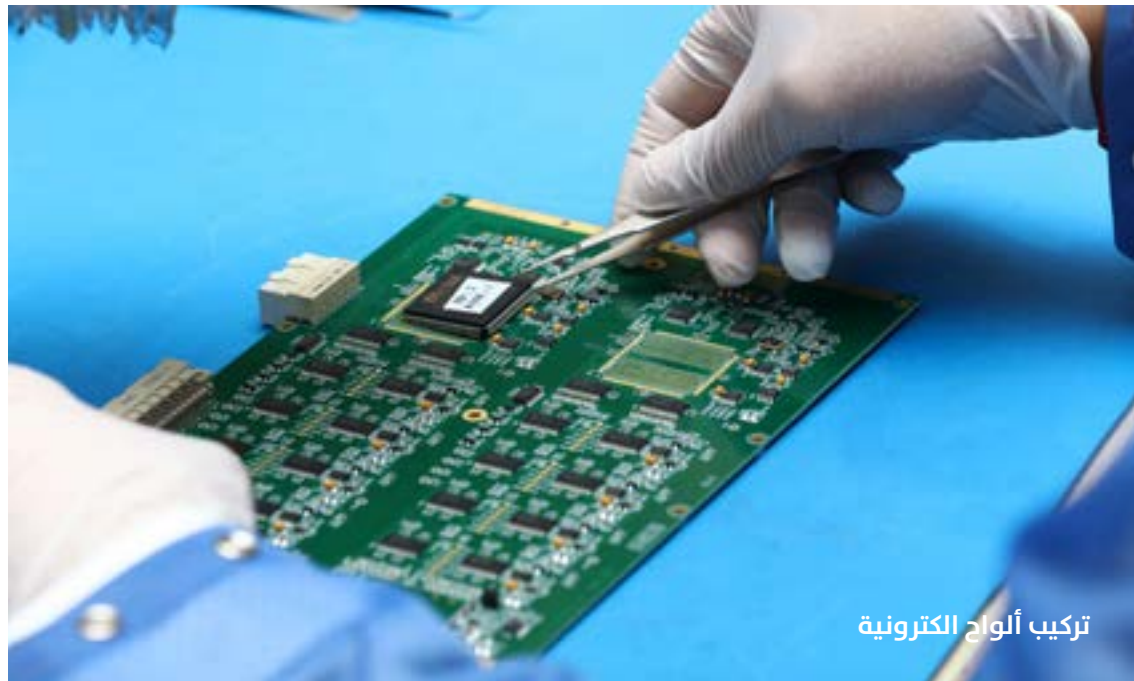


وفضلاً عن ذلك، فإنّ الصناعات المتنوعة أساساً في المملكة وجهود التنويع الإضافي من خلال الاستراتيجية الوطنية للصناعة، ستساعدان القطاعات في المستقبل على تطبيق تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد في سلسلة القيمة؛ ومع استمرار تنفيذ أجندة نمو المملكة وسعي القطاعات ذات الصلة إلى تحسين تقنياتها، سيكون هناك طلب مرتفع وثابت على معدات الطباعة ثلاثية الأبعاد.

كما ستمثل بطاريات الليثيوم-أيون سوقاً مستقبلياً كبيراً ولا سيما مع بروز تقنيات ناشئة جديدة. ومع توقع ارتفاع الطلب بشكل كبير على السيارات الهجينة والكهربائية في العقد القادم، ومساعي صناعة السيارات مستقبلاً لتلبية هذا الطلب، سيسجل قطاع بطاريات الليثيوم-أيون نمواً هائلاً مدعوماً بالصناعات ذات الصلة في المملكة.

للتصدي للتحديات الحالية وبناء المزايا التنافسية المستقبلية لتجمع الآلات، يتعيّن على المملكة ما يلي:

- تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات الإقليمية من خلال سياسات المحتوى المحلي وتخطيط الطلب والحوافز.
- تسريع جهود تحسين القدرة التنافسية للمنتجين المحليين من خلال التدريب و تبني تقنيات الثورة الرابعة.
- شراء التقنيات وتطوير المعرفة والدراية في تقنيات المعدات الصناعية المستقبلية الثورية (مثل: الطباعة ثلاثية الأبعاد)
- ترسيخ مكانة المملكة كدولة رائداً عالمياً في إنتاج تقنيات البطاريات المستقبلية (الليثيوم-أيون)



تركيب ألواح إلكترونية

مُنحت الأولوية لستة منتجات رئيسية على المدى القصير لتطوير التجمع:

- المضخات
- الضاغطات
- الصمامات
- التدفئة، والتهوية، وتكييف الهواء
- بطاريات الليثيوم
- معدات الطباعة ثلاثية الأبعاد

تم اختيار المضخات والضاغطات والصمامات ومعدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء بعد عملية فرز قائمة على تقييم فئات المنتجات في تجمع المعدات والآلات باستخدام ثلاثة معايير رئيسية هي:



وعلى صعيد آخر، تمّ تحديد مجالين رئيسيين يمكن للمملكة استكشاف الفرص فيهما استناداً إلى الاتجاهات المستقبلية، وهما بطاريات الليثيوم-أيون ومعدات الطباعة ثلاثية الأبعاد. ويؤدي النمو المتزامن في الصناعات المساندة، إلى جانب التقنيات الجديدة المزدهرة، إلى وضع هذين المنتجين ضمن التطوير المحتمل للتجمع.

وسيكون نمو هذا التجمع مرهوناً بالقدرة على تسخير المزايا التنافسية التي يقدّمها حجم الطلب والعوامل المؤثرة من خلال سنّ وتطبيق سياسات قوية للمحتوى المحلي والإنتاج، وتأمين الدخول إلى سلاسل الإمداد في الأسواق الخليجية، والاستثمار في التقنيات المستقبلية لبناء الجهات الوطنية المساندة، وتسريع نمو الإنتاج عبر اعتماد التقنيات والثورة الصناعية الرابعة.

وتتعرّز القدرة التنافسية للمضخات والصمامات والضاغطات ومعدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء بفضل وجود صناعات مساندة في كل من المملكة والمنطقة؛ فمثلاً، تسهم شركات النفط والغاز في دفع عجلة الطلب على المنتجات وتؤقن بالتالي استمرارية جهات الإنتاج. وفي ظل أجندة النمو في المملكة، من المتوقع أن يستمر الإنفاق الحكومي وأن يحافظ على نمو المنتجات. وعلى غرار ذلك، ستسهم مشاريع التطوير الجديدة في قطاعات البناء والصناعة التي أعلنت عنها المملكة في زيادة حجم الطلب.



بالإضافة إلى السوق المحلي المتنامي، تُتيح المملكة إمكانية الوصول إلى العديد من الأسواق المتنامية، وبالتالي زيادة حجم السوق المحتمل. وستستفيد كافة المنتجات ذات الأولوية من الموقع الجغرافي الجاذب للمملكة، كما يقدم البرنامج الدعم المتواصل لتطوير قطاع الصادرات. ومن بين الفوائد الأخرى، تقدم ما يلي:

١. إعفاءات ضريبية مهمة للصادرات، بما يشمل واردات المواد الخام التي يتم تصنيعها وتصديرها في حالتها النهائية
٢. المعدات الرأسمالية المستخدمة في إنتاج السلع النهائية التي يتم تصديرها
٣. ائتمان وتمويل وضمان وتأمين الصادرات من خلال برنامج الصادرات السعودية
٤. إتاحة المجال أمام الشركات الصناعية للاستيراد/ التصدير دون أي تصاريح إضافية (أي: لا ضرورة للحصول على رخصة "استيراد/تصدير" منفصلة)

وبموازاة ذلك، تتمتع المملكة بعلاقات تجارية ممتازة مع الدول في المنطقة والعالم:

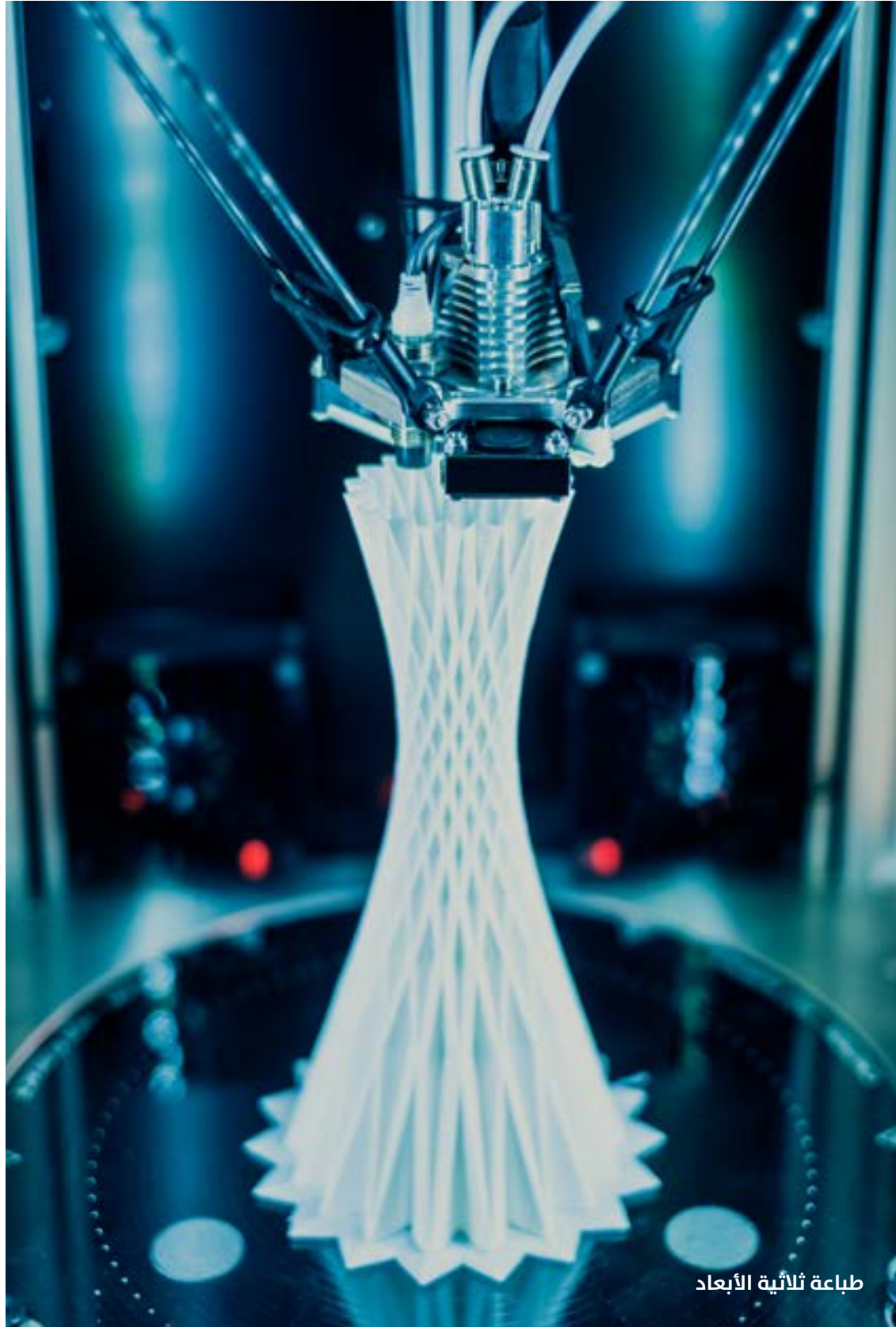
١. الاتحاد الجمركي (بما يشمل التجارة الحرة) ضمن دول مجلس التعاون الخليجي.
٢. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
٣. رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA): آيسلندا، ليختنشتاين، النرويج.

وبالتالي، فإن فرص التصدير مرتفعة. فعلى سبيل المثال، تمثل صادرات المضخات والصمامات والضاغطات حاليًا حوالي ٢٪ من إجمالي الصادرات، ومن المتوقع أن تشهد زيادة لتصل إلى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥. ومع ذلك، يجب أولاً تلبية الطلب المحلي قبل التوسع باتجاه التصدير إلى دول المنطقة والعالم.

وتهدف استراتيجية الآلات والمعدات إلى تحقيق زيادة كبيرة في القيمة المضافة المحلية، تزامنًا مع الانتقال إلى منتجات أكثر تعقيدًا مع تولي الشركات قيادة الابتكار في منطقة الخليج. ولتحقيق هذا الطموح، تركز استراتيجية الآلات والمعدات على أربع مبادرات:

١. مشروع ترسيخ واكتساب تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد
٢. التعاون في مشتريات مصنعي الآلات والمعدات
٣. المشروع الرئيسي لتقنيات البطاريات المستقبلية
٤. سياسة المحتوى المحلي لتجميعات الآلات والمعدات

الرجاء الرجوع إلى القسم ١.١.٥ لتفاصيل هذه المبادرات.



طباعة ثلاثية الأبعاد



٢.٤.٢ استراتيجية امدادات الطاقة المتجددة

• الملخص التنفيذي

يؤدي تحوّل قطاع الطاقة السعودي إلى إيجاد فرص لتطوير قطاع صناعات الطاقة المتجددة. ويمكن للقطاع تلبية الطلب المحلي والإقليمي على حد سواء من خلال الاستفادة من ميزة تكلفة النقل وسلاسل القيمة القائمة.

• السياق العام وجاذبية القطاع في المملكة

تعد صناعة الطاقة المتجددة قطاعًا جذابًا لتطوير المملكة ويعود ذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

١. الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح

٢. سوق إقليمي كبير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأهداف وطنية طموحة

٣. تنافسية التكلفة في تصنيع بعض قطع معدات الطاقة المتجددة محلياً (مثل، ٨٪ كميّة تنافسية في التكلفة مقابل الواردات من الصين لتصنيع الألواح الشمسية):

- تكلفة نقل أقل يتمتع بها المصنّعون المحليّون
- سلاسل القيمة الحالية أو المستقبلية مثل صناعة الزجاج والألمنيوم والبلاستيك، التي سيجري تطوير العديد منها كجزء من البرنامج

إضافة إلى المصادر الحالية للمنافسة، سيقوم البرنامج على استحداث مصادر جديدة لبناء مجمعات تصنيع مستدامة للطاقة المتجددة، وذلك:

١. بالاستفادة من سياسات الطلب والمشتريات للقطاع الحكومي لتعزيز تطوير مجمعات التصنيع محلياً
٢. تحقيق الريادة في تصنيع معدات طاقة متجددة مختارة، والتي تستهدف الأسواق ذات الظروف المناخية المماثلة (حارة ومغبرة)
٣. بناء القوى العاملة الماهرة من خلال التدريب المهني والتقني المستهدف
٤. تقوية منظومة الشركات والمؤسسات البحثية وأطراف أخرى

التحديات الرئيسية:

- الشفافية بشأن برامج الطاقة المتجددة طويلة المدى
- المواهب المتاحة والبرامج التدريبية المخصّصة
- قدرات تطوير المنتجات المحلية في المجال
- مخططات التمويل الرّامية لدعم توسيع النطاق
- مخططات ائتمان الصادرات
- التعاون الوثيق بين الجامعات والسوق

• تطلّعات القطاع والاستراتيجية

تسعى استراتيجية تصنيع معدات الطاقة المتجددة ضمن البرنامج إلى زيادة القيمة المضافة المحلية (الناتج المحلي) من تجمعات التصنيع مع دفع المملكة إلى موقع ريادي في تقنيات الطاقة الشمسية و خصوصاً تطبيقات الطقس الحار عالمياً (مثل الاستثمار في إنتاج خلايا الوصلات غير المتجانسة (Heterojunction cells) بالتعاون مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية). وفي سبيل تحقيق هذا الطموح، تركز استراتيجية تصنيع معدات الطاقة المتجددة على ٣ مبادرات:

١. تحسين شروط المزاد على الطاقة المتجددة
٢. سياسة المحتوى المحلي لتجمعات صناعات الطاقة المتجددة
٣. تطوير شركات وطنية رائدة في صناعات الطاقة المتجددة



٣.أ.٤ استراتيجية الصناعات الدوائية

• الملخص التنفيذي

تحتل المملكة مكانةً فريدة تمكّنها من تنمية قطاع الصناعات الدوائية بما يُلبّي الطلب المحلي والإقليمي بالاستفادة من المنظومة القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

• السياق العام وجاذبية القطاع في المملكة

يُعد قطاع الصناعات الدوائية أحد القطاعات الجاذبة التي ستشهد تطورًا في المملكة نظرًا للأسباب الثلاثة التالية:

- الطلب المحلي الذي يتيح المجال أمام التوسع في الإنتاج
- من المتوقع أن تحقق المملكة مبيعات سنوية للمنتجات الدوائية بقيمة تصل إلى حوالي ٣٠ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢١ (حوالي ٢٥٪ من المبيعات المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، إذ يلبي الإنتاج المحلي حاليًا حوالي ٢٠٪ (لعام ٢٠١٦)
- النفوذ إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإبرام اتفاقيات تجارية حرة مع غالبيتها
- المنظومة القائمة التي تُسهّم في تمكين تصنيع المنتجات الدوائية مثل:
- النظام التنظيمي الذي يتواءم مع أفضل الممارسات على المستوى الدولي
- الاقتصاد المستقر الذي يُتيح إمكانية الحصول على التمويل بسهولة
- مرافق التصنيع القائمة المتوفرة للأدوية غير المقيدة بحقوق ملكية في المملكة



تمكين الكوادر المحلية في مجال صناعات الأدوية

الشركة	الحجم	المنتجات
سبيماكو الدوائية	٣٤٠ مليون دولار	• المضادات الحيوية والمسكنات والفيتامينات ومستحضرات مكافحة الروماتيزم والسعال / نزلات البرد والأدوية التي تصرف دون وصفة طبية
جلفار	٣٣٨ مليون دولار	• أدوية العناية بالجروح ومستحضرات العناية بالمرأة والرعاية الأولية والعناية الأولية للأطفال والعناية بالقلب والرئة والعناية بالأعضاء والجهاز الهضمي والعناية بحالات الألم
تبوك	٢٦٦ مليون دولار	• أدوية القلب والأوعية الدموية ومكافحة العدوى و أدوية الجهاز التنفسي واضطرابات العضلات والأدوية التي تصرف بدون وصفة طبية
مجموع فارما	٢٠١ مليون دولار	• أدوية القلب والأوعية الدموية والأمراض الجلدية والجهاز الهضمي وطب العيون والطب العام والمكملات الغذائية (التي تصرف بدون وصفة طبية)
الحكمة	١٩٢ مليون دولار	• أدوية مكافحة العدوى والقلب والأوعية الدموية والسكري والجهاز العصبي المركزي والجهاز الهضمي والأورام والجهاز التنفسي

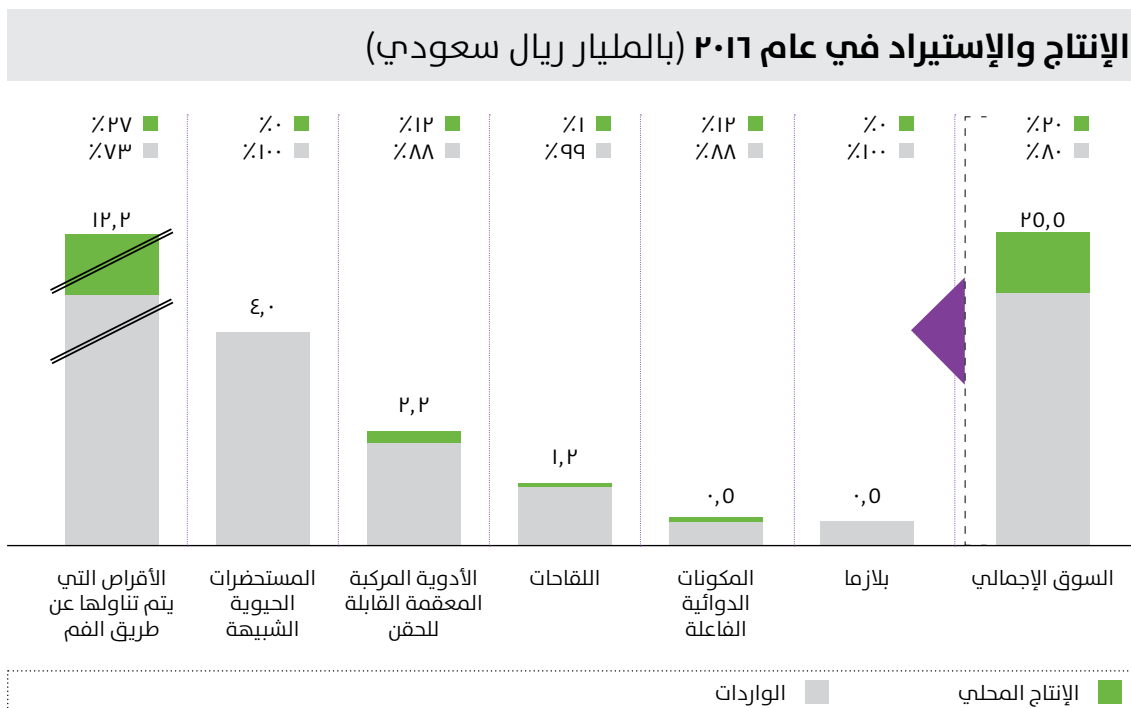
يتمحور تركيز الإنتاج المحلي في الغالب على النسخة غير المقيدة بحقوق ملكية بدلا من المملوكة لعلامة تجارية

شكل ٥-٥: المنتجات التي تقوم الجهات المحلية بتصنيعها

ومع ذلك، يواجه القطاع اليوم تحديات عديدة.....، وتتمثل التحديات في بعض المشاكل التنظيمية، على سبيل المثال، عدم الالتزام بالشراء طويل الأجل من المصنعين المحليين و تأخر صرف المستحقات للمصنعين المحليين وكذلك إجراءات تسجيل الأدوية المطولة لدى هيئة الغذاء والدواء.



التحديات التي تواجهها شركات تصنيع الأدوية في المملكة



شكل ٧-٤: حصة الواردات والإنتاج المحلي التي تلبية الطلب على المنتجات الدوائية في المملكة المصدر: كوينتيليس أي أم أس (ملاحظة: لا يشمل على الأدوية المركبة)

بالإضافة إلى المصدر الحالي للتنافسية، سيتعين على المملكة بناء مصادر جديدة لتلبية الأمن الدوائي الوطني والاكتفاء الذاتي المحلي، واستبدال الواردات في بعض الشرائح المهمة لتلافي حالات النقص المحتمل. ولبناء مصادر جديدة للتنافسية للقطاعات، يتعين على المملكة ما يلي:

- تنمية أنشطة التصنيع القائمة في قطاعات الأدوية والمكونات الدوائية الفعالة من خلال تأمين إمكانية الوصول إلى السوق المحلي وتيسير الصادرات
- تأمين المبيعات المحلية من خلال إبرام اتفاقيات البيع والشراء والالتزامات بتوفير الكميات
- بناء مجموعة من الكفاءات المدربة
- القيام تدريجيًا ببناء قدرات البحث والتطوير في مجالات الأدوية من خلال بناء المرافق الطبية التجريبية ومراكز البحث والتطوير

البيئة التنظيمية

تأخر الصرف من قبل الجهات



تعدد الجهات المناط اليها مهمة توطين الصناعات الدوائية



إجراءات التسجيل المطولة



هدر القدرات

محدودية البحث والتطوير

تتسم أنشطة البحث والتطوير بأنها مجزأة بين الجامعات والمراكز الطبية، بالإضافة إلى محدودية الدعم المالي



محدودية المعرفة

الحاجة إلى المواهب والمعرفة اللازمة للتنويع والانتقال إلى منتجات أكثر تعقيداً



الأنظمة والسياسات

متطلبات المحتوى المحلي

عدم تطبيق متطلبات المحتوى المحلي لدى مقدمي عروض المشتريات الحكومية



عدم التنبؤ بالمشتريات

عقود مشتريات قصيرة (حوالي سنة واحدة) مما يؤدي إلى عدم توقع حجم الطلب وبالتالي محدودية الاستثمار



شكل ٦-٤: التحديات التشغيلية التي تواجهها الشركات المتخصصة في تصنيع المنتجات الدوائية في المملكة



٤.أ.٤ استراتيجيات الأجهزة والمستلزمات الطبية

• الملخص التنفيذي

تتمتع المملكة بالمكانة والقدرات التي تؤهلها من تطوير قطاع المستلزمات والأجهزة الطبية لديها بما يلبي الطلب المحلي والإقليمي من خلال الاستفادة من المنظومة القائمة وقرب المملكة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

• السياق العام وجاذبية القطاع في المملكة

يعد قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية قطاعًا جاذبًا لتطوير المملكة ويعود ذلك لأربعة أسباب رئيسية:

١. السوق المحلي ضخمة (٩ مليار ريال تقريبًا) وينمو (نحو ١٢٪ سنويًا)، مع إمكانية كبيرة لاستبدال الواردات من خلال التصنيع المحلي (يتم استيراد ٩٨٪ من الطلب المحلي)
٢. إمكانية التصدير إلى الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب القرب واتفاقيات التجارة الحرة
٣. تتمتع أنشطة سلاسل القيمة بالتطور والتمكين الجيد في المملكة - مثل صناعة البلاستيك - ويمكن أن توفر منظومة مساندة لتطوير صناعات الأجهزة والمستلزمات الطبية
٤. هنالك حوافز مالية قائمة تقدمها وزارة الصحة لتحسين جاذبية القطاع للشركات المحلية والدولية، وبتنقيحها ستجذب استثمارات أكبر في القطاع



تطبيق المعايير العالمية في مجال المستلزمات الطبية

• تطلعات القطاع واستراتيجيته

تهدف استراتيجيات الصناعات الدوائية إلى تحقيق زيادة كبيرة في القيمة المحلية للصناعة الدوائية، تزامنًا مع الانتقال إلى منتجات أكثر تعقيدًا لتصبح جهة تصنيعية وابتكارية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (يسلط شكل ٨-٤ الضوء على كيفية إحراز القطاع للتقدم على مستوى مختلف الفئات). ولتحقيق هذا التطلع، تركز استراتيجية الصناعات الدوائية على ٥ مبادرات:

١. تجمع الأدوية الحيوية بدءًا بصناعة اللقاحات
٢. التجارب السريرية وتطوير المختبرات (مركز قيادة وطني)
٣. دعم مشتريات وإنتاج الأدوية الجينية (البديلة)
٤. سياسة المحتوى المحلي للصناعة الدوائية
٥. الشراكة بين القطاع العام والخاص لانتاج مشتقات بلازما الدم.

تم تحليل كل شريحة لتحديد مدى جاذبية عمليات التصنيع في المملكة بما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الحاسمة التالية:

- **الأقراص التي يتم تناولها عن طريق الفم والأدوية المركبة المعقمة القابلة للحقن:** تنمية عمليات التصنيع وتوسيع نطاق عروض المستحضرات الدوائية غير المملوكة لعلامة تجارية لتصبح مورداً إقليمياً

- **المكونات الدوائية الفاعلة:** التركيز على المواد الكيميائية التي تنتج من كبريات الشركات البيتروكيماوية في المملكة والتي تدخل ضمن صناعة الخامات الدوائية الأولية.

- **اللقاحات:** يتم تضمينها بحيث يتم البدء بنطاق صغير يركز على التطعيمات الرئيسية وكذلك الحصول على مخزون استراتيجي للقاحات الهامة في حالات الأوبئة لا قدر الله والتوسع التدريجي للتصدير لمنطقة الشرق الأوسط ودول العالم الاسلامي.

- **الأدوية الحيوية والمحاكاة الأخرى:** تستثني على المدى القصير للمتوسط ومع ذلك يتم مراعاتها على المدى الطويل (بعد ٢٠٣٠) بهدف أن تصبح مركزاً مبتكراً

- **البلازما:** المتابعة لأغراض الأمن الوطني فقط من خلال الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص لتسهيل جمع البلازما وفصل مكوناتها



التحديات التي تواجهها شركات تصنيع المستلزمات الطبية في المملكة

المشاكل المالية

تأخر الصرف من قبل الجهات



محدودية الحصول على التمويل



تكاليف التصنيع المرتفعة نسبياً



المنافسة المحتدمة

الرسوم الجمركية المنخفضة على اللوازم الطبية المستوردة



المنافسة مع واردات رخيصة منخفضة الجودة



البيئة التنظيمية

غياب متطلبات المحتوى المحلي
عدم تفعيل متطلبات المحتوى المحلي في مناقصات المشتريات الحكومية



الأسعار التفضيلية المنخفضة
تعد نسبة ١٠٪ من الأسعار التفضيلية للمصنعين المحليين في العطاءات غير كافية لترسية المناقصات عليها



عقود قصيرة الأجل
عقود قصيرة الأجل للمشتريات (سنة واحدة تقريباً) ما يؤدي إلى قدرة إنتاجية ضئيلة واستثمارات محدودة



شكل ٤-١: التحديات التشغيلية التي تواجهها شركات تصنيع الأجهزة والمستلزمات الطبية في المملكة

الشركة	المنتجات	المعدات	الأجهزة	المواد الاستهلاكية	أجهزة التشخيص
الشفاء	الحقن الطبية التي تستعمل لمرة واحدة	×	×	✓	×
ضمد (شركة مشتركة مع بول هارتمان آية جي)	المنتجات الطبية التي تستعمل لمرة واحدة	×	×	✓	×
شركة عناية (شركة مشتركة مع سيمماكو و OFCP وهالبارد هيلث)	الأثواب الجراحية المستلزمات أغطية التعقيم	×	×	✓	×
مؤسسة مجموع لتجهيز المستشفيات	لوازم طبية تستعمل لمرة واحدة	×	×	✓	×
شركة ميس السعودية للمنتجات الطبية	لوازم طبية تستعمل لمرة واحدة	×	×	✓	×
سيمماكو الدوائية	اللوازم الطبية التي تستعمل لمرة واحدة، الأدوية، لوازم أشعة إكس	×	×	✓	×
يونيميد	معدات تقطيع الجروح، الخيوط والأربطة الجراحية وأجهزة العيون	×	×	✓	×

شكل ٤-٩: المنتجات المصنعة من قبل شركات التصنيع المحلية

ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات في عمليات التشغيل الأساسية، التي أدت إلى حصر شركات التصنيع المحلية في إنتاج المواد الاستهلاكية.

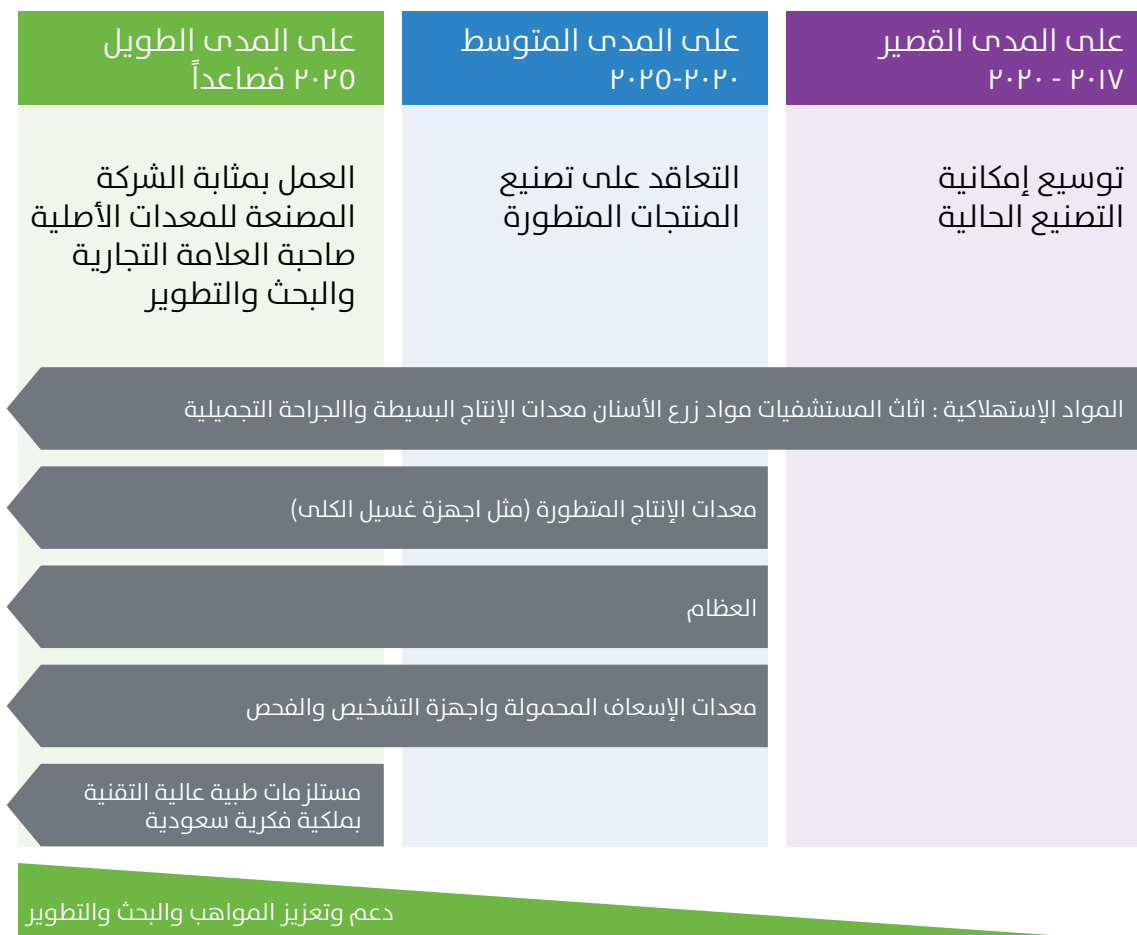
وتشمل هذه التحديات المشاكل المالية التي تؤثر على التدفق النقدي، والتنافس الحاد الذي يؤثر على هامش الأرباح واللوائح التنظيمية غير الداعمة التي تؤثر على النمو (يبرز شكل ٢٦ التحديات التي تواجه شركات التصنيع). وهكذا، يلبي قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية ٢٪ فقط من الطلب المحلي، ومعظمه في المنتجات ذات التقنية البسيطة مثل المنتجات التي لا يعاد استخدامها [يوضح شكل ٤-١٠ حصة الواردات]



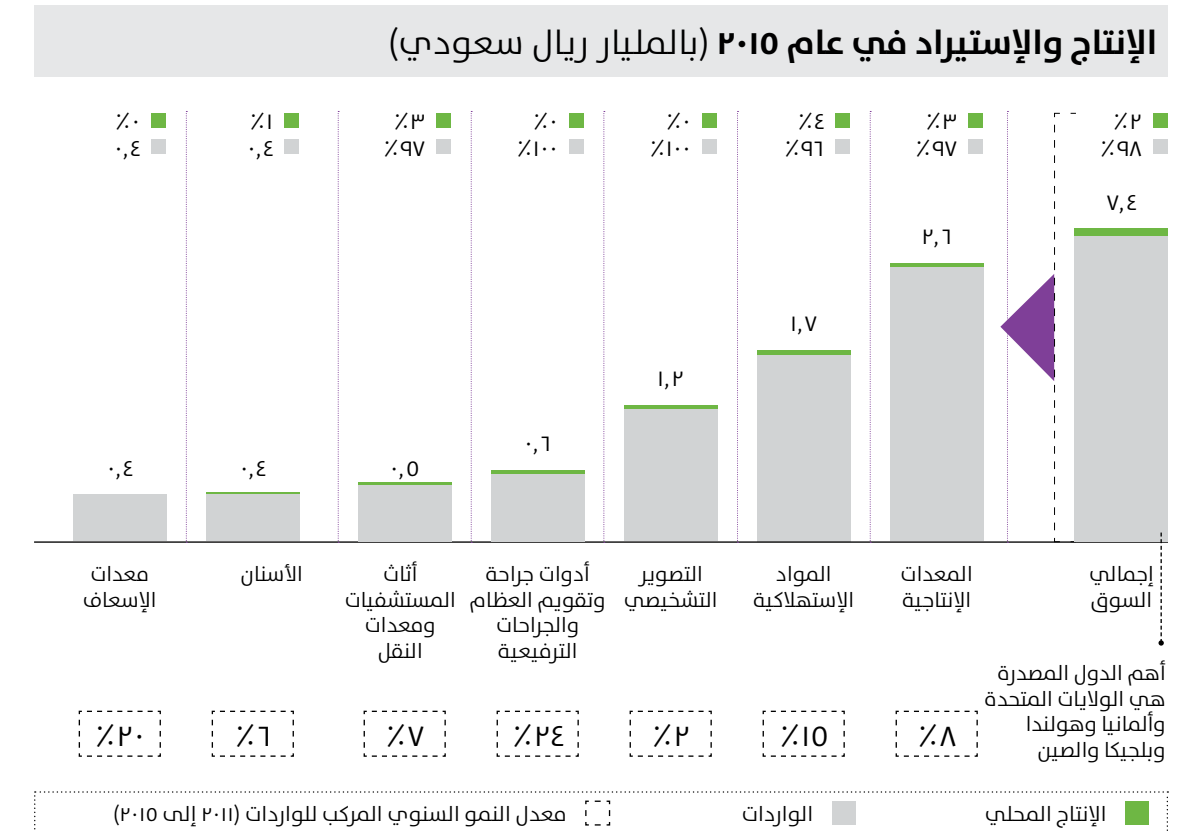
• تطلعات القطاع والاستراتيجية

تهدف استراتيجية الأجهزة والمستلزمات الطبية إلى زيادة القيمة المضافة المحلية (الناتج المحلي) لكل تجمع صناعي، مع الانتقال إلى منتجات أكثر تطوراً بحيث تؤدي الشركات دوراً في قيادة الابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (يسلط شكل ٢٨ الضوء على كيفية انتقال التجمعات إلى تصنيع منتجات أكثر تطوراً). وفي سبيل تحقيق هذا الطموح، تركز استراتيجية الأجهزة والمستلزمات الطبية على خمس مبادرات:

١. تطوير مختبرات ومراكز تجارب سريرية
٢. سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية
٣. تطبيق معايير للأجهزة والمستلزمات الطبية
٤. إعفاء المواد الخام من الرسوم الجمركية على نظام الإعفاء الجمركي الإلكتروني



شكل ١٢-٤: خريطة طريق تصنيع الأجهزة والمستلزمات الطبية في المملكة



شكل ١١-٤: حصة الواردات والإنتاج المحلي في تلبية طلب المملكة على الأجهزة والمستلزمات الطبية المصدر: تقرير بي أم أي حول الأجهزة والمعدات في المملكة للربع الثاني من ٢٠١٧ (ملاحظة: لا يشمل أجهزة التشخيص)

إضافة إلى المصدر الحالي للمنافسة، يتعين على المملكة إنشاء مصادر جديدة لتحقيق أجندة الأمن الوطني الخاصة بها المتمثلة في استبدال الواردات في بعض القطاعات الحيوية لتجنب العجز المحتمل. وحتى يتسنى توفير مصادر جديدة للتنافس للتجمعات الصناعية، يتعين على المملكة:

- الاستفادة من المواد التي تدخل في تصنيع الأجهزة والمستلزمات الطبية والتي يتم إنتاجها محلياً مثل المعادن واللدائن بأنواعها المختلفة.
- بناء القوى العاملة الماهرة من خلال التدريب المهني والتقني
- الاستفادة من سمعتها التنظيمية لإقامة مرافق عالمية للفحص الطبي



٤.٥ استراتيجية السيارات

• الملخص التنفيذي

يتعين على المملكة تطوير قطاع السيارات لديها للاستفادة من الطلب المحلي والإقليمي الكبير في ظل عدم وجود صناعة سيارات متقدمة على الصعيد الإقليمي. حيث ينبغي على المملكة تطوير سيارات الوقود والسيارات الكهربائية فهذا يسمح لها بتحسين مكاسبها قصيرة المدى بينما تراهن بطريقة محسوبة على السيارات الكهربائية على المدى المتوسط. ومنظومة تشمل تصنيع البطاريات المحلية. وحتماً سيؤدي تطوير هذا القطاع إلى توليد المزيد من الوظائف والمساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.



• السياق العام وجاذبية القطاع في المملكة

تعد صناعة السيارات قطاعاً جاذباً لتطويره في المملكة ويعود ذلك لأربعة أسباب رئيسية:

١. تمثل السيارات قطاعاً يولد أعداداً كبيرة من الوظائف ويتمتع بأعلى مضاعفات التوظيف الغير مباشر (يقارن شكل ٣٢ بين مضاعفات التوظيف حسب القطاع)
٢. من شأن تطوير القطاع إيجاد زخم في عمليات الإنتاج والتصنيع للعديد من القطاعات الأخرى (مثل، المعادن، والبلاستيك، والكيماويات)
٣. هنالك طلب محلي وإقليمي كبير (حصة المملكة بين دول الخليج أكثر من ٥٠٪)، فالمملكة هي الدولة الوحيدة بين أعلى ٢٠ دولة (من حيث الطلب) والتي لا تمتلك مصانعاً لإنتاج السيارات
٤. يشكل توطيد القطاع تأثيراً إيجابياً: خفض الواردات وزيادة الصادرات، خاصة إلى دول الخليج



أحدى مصانع تجميع الشاحنات بالمملكة

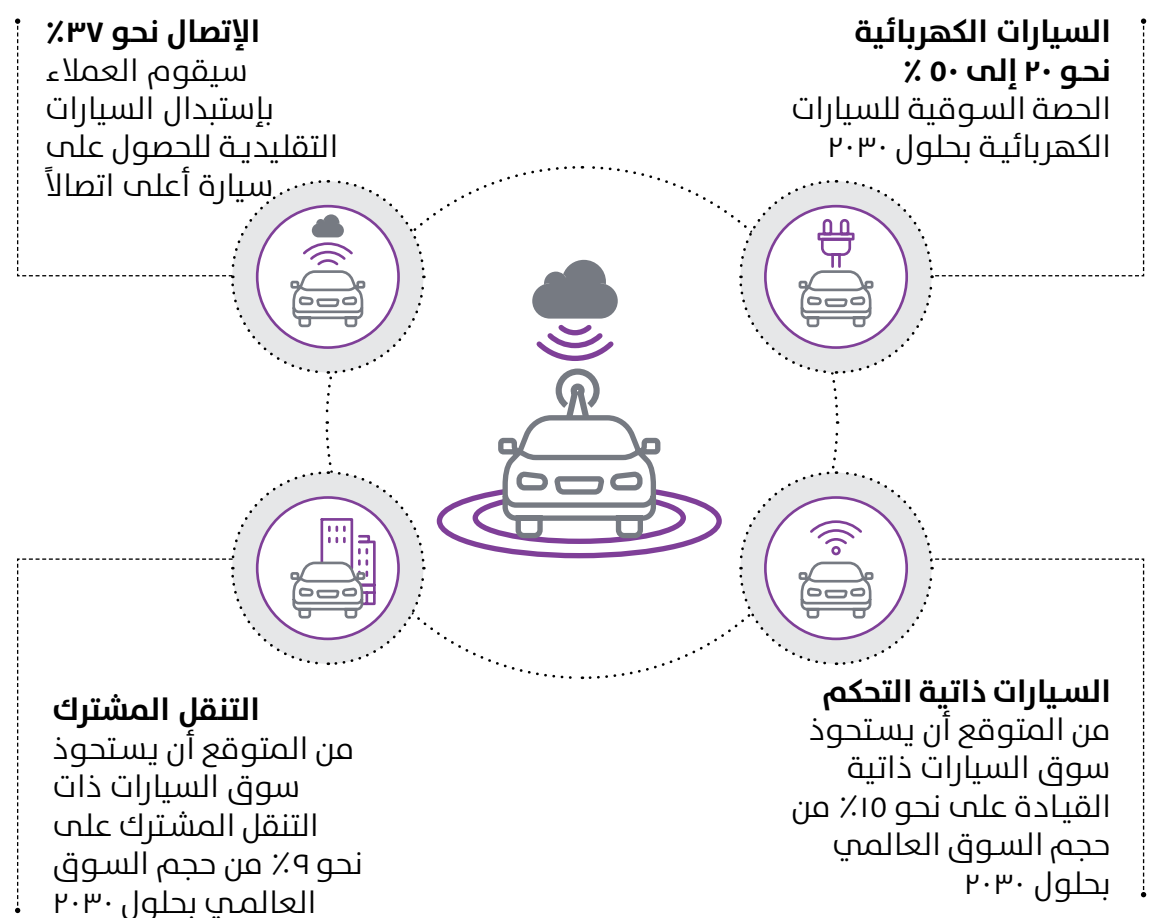


يجب على المملكة مراعاة التوجهات العالمية الأربعة الرئيسية التي يشهدها قطاع السيارات، تحديداً التوجه إلى السيارات الكهربائية (يقدم شكل ٣٣ تفاصيل إضافية عن هذه التوجهات). لكن مستقبل التنقل محاط بحالات من عدم اليقين مما يصعب التوقع:

١. لا يوجد إجماع على الانتشار المستقبلي للسيارات الكهربائية في السوق (يوضح شكل ٣٤ مختلف التوقعات)
٢. لا يوجد إجماع على تقنية السيارات الكهربائية الراحبة في المستقبل
٣. تمر البطاريات، وهي مكون أساسي للسيارات الكهربائية، بحالات تعطل واضطراب سريع وتواجه التقنيات الحالية خطراً كبيراً في أن تصبح قديمة في المستقبل
٤. تدخل عدة شركات مجال السيارات حالياً، وتعمل على تغيير المشهد التقليدي للمعدات الأصلية لمصنعي السيارات بصورة ثورية، مما يصعب توقع أي نوع من الشركات التي سيحالفها النجاح في المستقبل

- على الرغم من حالات عدم اليقين هذه، يبقى جزء كبير من المكونات دون تغيير، ما يؤدي إلى تشابه بنسبة ٥٠٪ في قيمة السيارات الكهربائية والتقليدية (انظر شكل ٣٥ لمزيد من التفاصيل)
- تتأثر صناعة السيارات بشكل كبير بتوفر منظومة إقليمية لهذه الصناعة

التوجهات الكبرى للسيارات

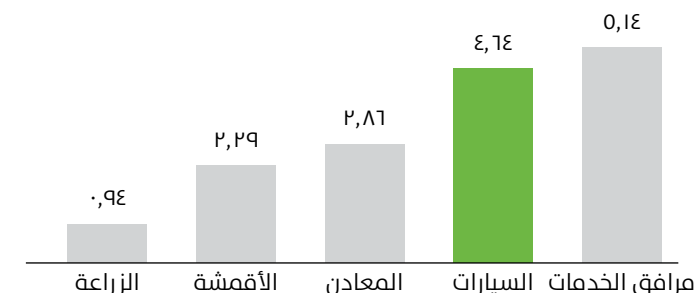


شكل ١٤-٤: أربعة توجهات عالمية رئيسية في المملكة؛ المصدر: قطاع السيارات لدى ماكنزي

أ. يولد قطاع السيارات عددًا كبيرًا من الوظائف

مضاعفات التوظيف حسب القطاع (تأثيرات الربط)

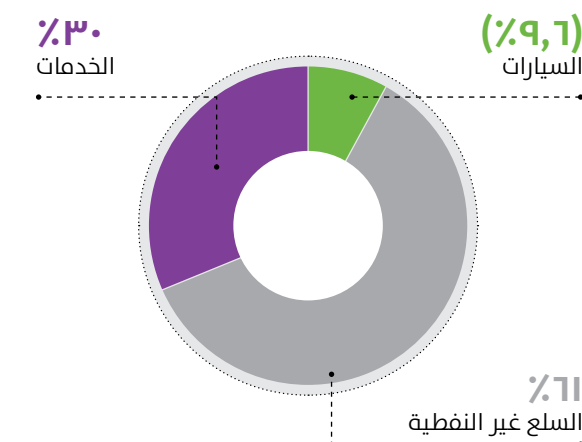
- يشتمل قطاع السيارات على أحد أعلى مضاعفات التوظيف
- من شأن تطوير القطاع إيجاد زخم في عمليات الإنتاج والتصنيع للعديد من القطاعات الأخرى (مثل المعادن، البلاستيك، الكيماويات)



ب. لكن دون وجود إنتاج إقليمي قوي

واردات المملكة في ٢٠١٥ (%)

- يشكل توطين القطاع تأثيراً إيجابياً مزدوجاً على ميزان المدفوعات
- ١. خفض الواردات
- ٢. زيادة الصادرات، خاصة إلى دول الخليج



شكل ١٣-٤: أسباب تطوير قطاع السيارات في المملكة؛ المصدر: آي أتش أس للسيارات (٢٠١٦) البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية



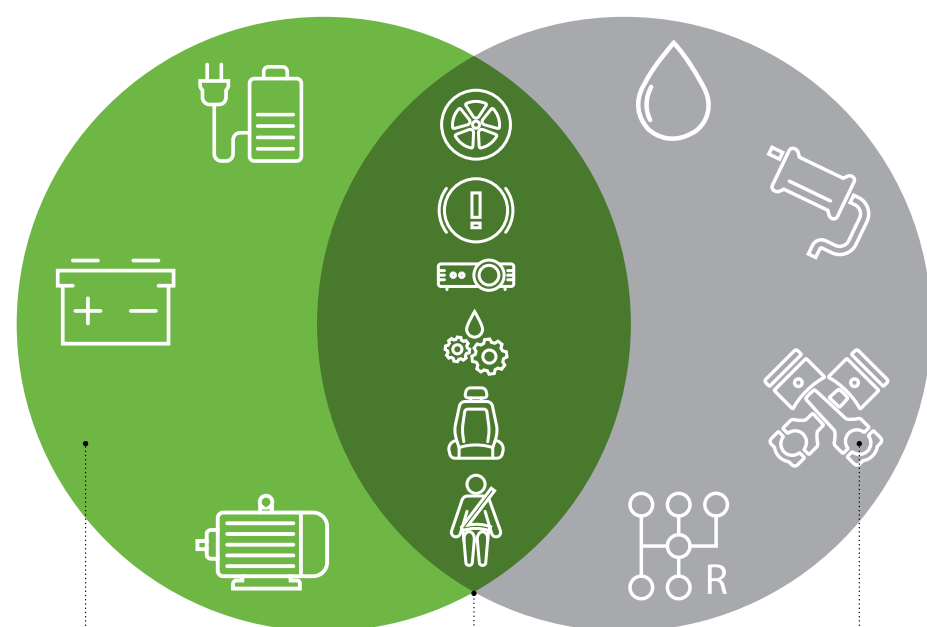
قطاع الغيار الفريدة لسيارات الوقود

• محرك احتراق داخلي (سيارات الوقود) • نظام العادم

• نظام الوقود • الناقل

قطاع الغيار الفريدة للسيارات الكهربائية

• المحركات الكهربائية • البطارية • الإلكترونيات الآلية



أجزاء السيارات
الكهربائية فقط

أجزاء مشتركة في سيارات
الوقود والكهرباء

أجزاء سيارات
الوقود فقط

نحو ١٢,٨٠٠ دولار

نحو ١٣,٠٠٠ دولار

نحو ٢,٥٠٠ دولار

حوالي ٥٠٪ من
السيارات الكهربائية

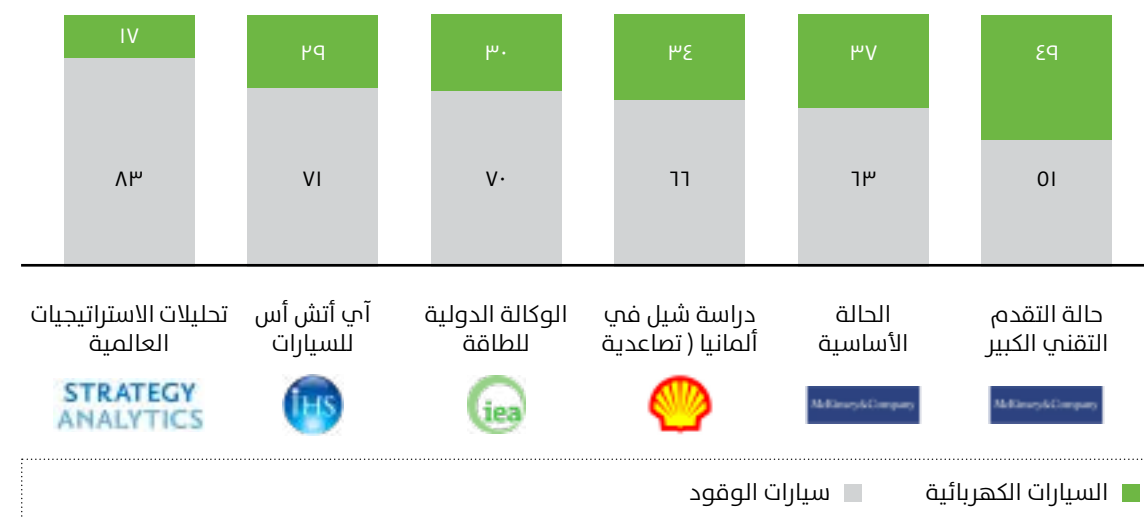
نسبة التأثير في القيمة

قيمة الأجزاء

شكل ١٦-٤: الأجزاء المشتركة بين السيارات التقليدية والسيارات الكهربائية؛ المصدر: مهندسو الاستراتيجيات (يناير ٢٠١٦)؛
جيه بي مورغان

حصيلة المبيعات العالمية من السيارات الجديدة

الإتحاد الأوروبي . الولايات المتحدة (٢٠٣٠)



شكل ١٥-٤: عدة توقعات حول انتشار السيارات الكهربائية في قطاع السيارات بحلول العام ٢٠٣٠





رغم ذلك، تعد القدرة التنافسية مفيدة أكثر في حالة السيارات الكهربائية نظرًا لقدرة المملكة على توطيد صناعة البطاريات، وهي مكون أساسي من السيارات الكهربائية.

تمتاز المملكة بتنافسية التكلفة في تصنيع السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطارية:

• يعد تصنيع البطاريات قطاعًا مستهدفًا لرأس المال وليس قطاعًا يولد العديد من الوظائف



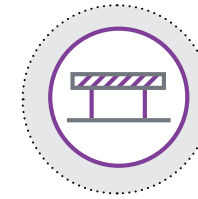
• هنالك فرصة للتوسع سريعًا إذا قامت المملكة بتحفيز الطلب المحلي الكافي وتشجيع الصادرات



١. ثمة فجوة كبيرة في المعروض العالمي من البطاريات لذا يتعين زيادة الطاقة الإستيعابية للتصنيع إلى حد كبير

نظرًا لأن المملكة تمثل جزءًا من منطقة لا تضم منظومة أو منظومة محدودة جدًا من الموردين على الصعيد المحلي، سيشكل ذلك تحديًا كبيرًا يتعين التغلب عليه لتطوير قطاع السيارات. وثمة تحديات هيكلية أخرى تؤدي إلى تحميل المملكة تكلفة أعلى مقابل السيارات المستوردة (يصف شكل ١٧-٤ هذه التحديات)

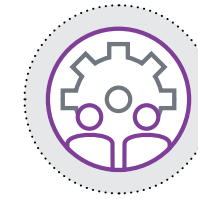
عوائق كبرى أمام تنافسية التكلفة بالمملكة في قطاع السيارات



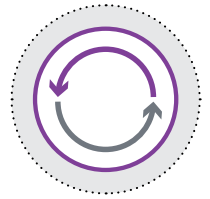
عوائق التجارة
من بين أدنى تعرفات الرسوم الجمركية لواردات السيارات في العالم



الخدمات اللوجستية
عدم وجود بنية تحتية فعالة للخدمات اللوجستية



تنافسية العمالة
ارتفاع تكاليف العمالة



المنظومة الإقليمية
عدم وجود منظومة إقليمية تدعم صناعة السيارات

شكل ١٧-٤: التحديات التي تواجهها المملكة في تطوير قطاع السيارات وسليبات التكلفة المصاحبة؛ المصدر: البرنامج الوطني لتطوير المجمعات الصناعية





• الاستراتيجية وتطلعات القطاع

بناء على هذه الوقائع، فإن لدى المملكة ٣ مسارات لتطوير قطاع السيارات لديها:

- السيارات التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي فقط (السيارات التقليدية)
- تطوير السيارات التقليدية والكهربائية
- تطوير السيارات الكهربائية فقط.

توصي الاستراتيجية بأن تختار المملكة الخيار (ب) فهو يسمح للمملكة بتحسين مكاسبها قصيرة المدى بينما تراهن بطريقة محسوبة على السيارات الكهربائية على المدى المتوسط (يوضح شكل ٤-١٨ تحليلاً مفصلاً لمختلف خيارات الاستراتيجية المتاحة أمام المملكة)

الإفتراضات حول مستقبل القطاع

تطور تقنية السيارات الكهربائية	الطلب المحلي	قابلية المجازفة
سيارات الوقود فقط	• يعد تطور التقنية غير اكيد ابداً للرهان عليه بشكل مدروس	• ثمة تطلعات/ حاجة لإحداث أثر اقتصادي بالحد الأدنى من الدعم
سيارات نظام الاحتراق الداخلي	• مستوى مرتفع من عدم اليقين مع إمكانية احتواء المخاطر من خلال إنشاء منظومة ابتكار البطاريات	• يركز الطلب المحلي على سيارات الوقود في ظل تبني تدريجي للسيارات الكهربائية في المنطقة لذا فإن إنتاج السيارات الكهربائية محلياً من خلال تبني صناعة الأجزاء المشتركة مع سيارات الوقود يعد ضرورياً ضمن منظومة صناعة السيارات
السيارات الكهربائية فقط	• حالات عدم اليقين ضئيلة	• نمو سوق السيارات الكهربائية في المستقبل القريب بصورة هائلة (نحو ٣٠٪ من الحصة السوقية)
		• الرغبة بالرهان الكبيرة على التقنية للاستفادة من الأسبقية في الانتقال للاقتناع لكسب حصة أكبر في الصادرات على المدى الطويل

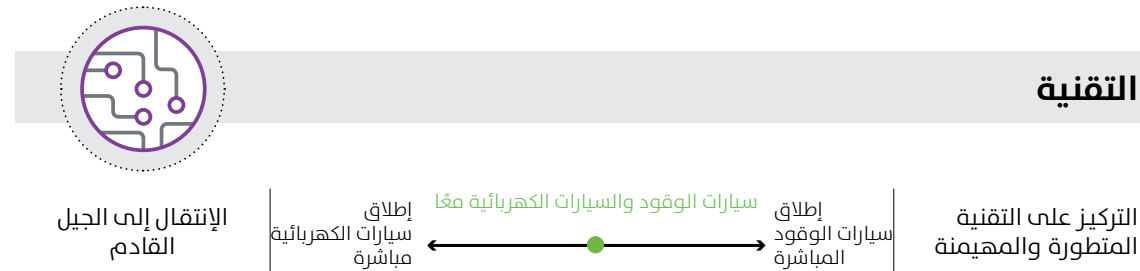
الخيار الموصى به

شكل ٤-١٨: تحليل الخيارات الثلاثة المتاحة أمام المملكة



بالإضافة إلى اختيار التقنية التي ستطور، ستعتمد استراتيجية قطاع السيارات في المملكة على مجموعة من خيارات الاستراتيجية الرئيسية التي تشمل التوجهات العالمية والسباق المحلي (يقدم شكل ٤-١٩ تفاصيل عن الخيار الذي يجب أن تتبناه المملكة وفق كل بعد)

التقنية



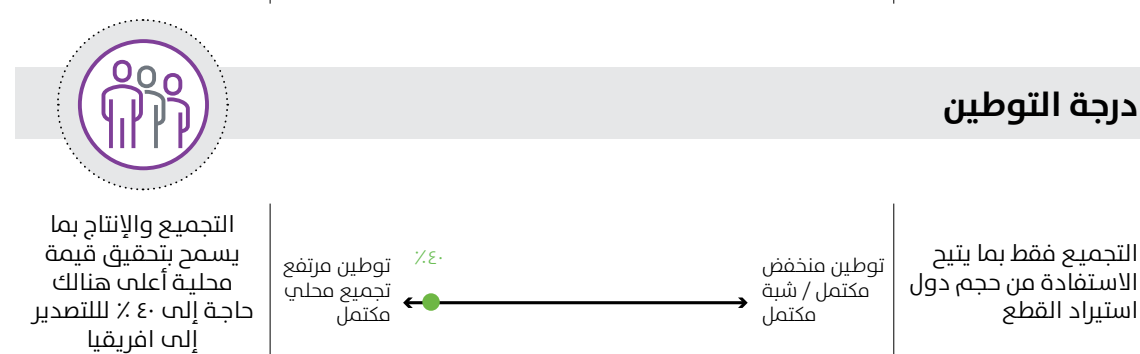
الأسواق الجغرافية المستهدفة



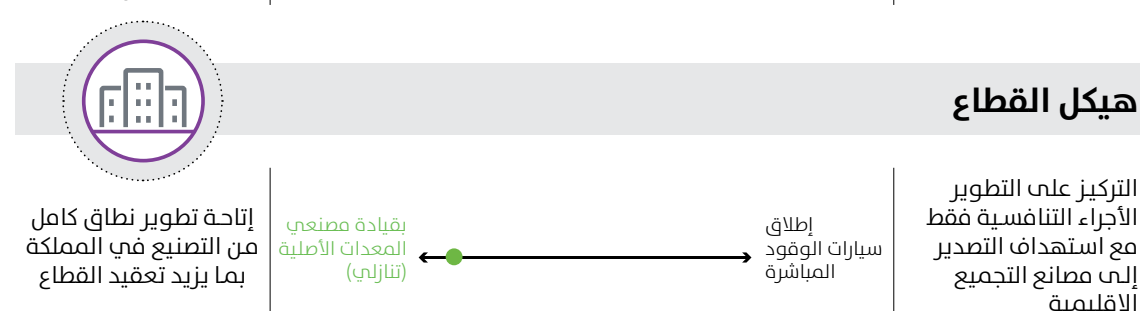
اسواق المنتجات المستهدفة



درجة التوطين



هيكل القطاع



شكل ٤-١٩: الخيارات الاستراتيجية الرئيسية المتاحة أمام المملكة لتطوير قطاع السيارات لديها؛ المصدر: استراتيجية قطاع السيارات ضمن البرنامج الوطني لتطوير المجمعات الصناعية



٦.٤.١ استراتيجية الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز

• الملخص التنفيذي

تضم تجمعات تصنيع الكيماويات ثلاثة تجمعات فرعية رئيسية (١) الصناعات الكيماوية الأساسية والوسيطات مثل البتروكيماويات السائبة والراتنجات السائبة والصناعات الوسيطة العضوية، (٢) الكيماويات المتخصصة مثل كيماويات حقول النفط والمحفزات والمواد اللاصقة ومواد التشحيم و(٣) منتجات التحويل مثل منتجات البلاستيك والمطاط المستخدمة في الإنشاءات والتغليف والإطارات، وغيرها.

رسخت المملكة مكانتها كقوة بارزة في قطاع الكيماويات العالمي فهناك عدة شركات سعودية حققت مكانة عالمية رائدة في مجال الكيماويات الأساسية والوسيطات (بما في ذلك أرامكو السعودية وسابك وغيرها) بينما تستضيف المملكة كذلك عدة تجمعات تصنيع متطورة للكيماويات التي ميزت نفسها من خلال مركز التكلفة التنافسي، مدفوعًا بانخفاض أسعار المواد الخام. وقد شهد قطاع البلاستيك في المملكة نموًا سنويًا مضاعفًا خلال العقد الماضي. وفي غضون ذلك، يبقى تحويل المواد المتخصصة والمطاط قطاعًا ناشئًا بإمكانات كبيرة للنمو.

وبينما تستهل المملكة تنويع اقتصادها بعيدًا عن صناعات النفط والغاز وقطاعات أخرى (تماشيًا مع أهداف رؤية ٢٠٣٠)، سيصبح نمو القطاع أكثر حيوية، خاصة في صناعات كيماويات التصنيع والإنتاج (قطاع الكيماويات المتخصصة والتحويل) التي ستشهد ترابطًا منخفضًا مع أسعار النفط.

• يواجه قطاع الكيماويات عدة تحديات، منها:

- ما يزال على المملكة تطوير تنافسية قوية في المواد السائلة، بينما تنوع مزيجها من المواد الخام وتتحول إلى المواد الأثقل. وتعد القدرة التنافسية في المواد السائلة أمرًا حتميًا للنمو في ظل سيناريو التخصيص المحدود للغاز (الإيثان)
- من المتوقع أن يؤدي إصلاح قطاع الطاقة إلى زيادة أسعار المواد الخام مما يؤثر على ربحية العديد من الشركات، وهكذا سيشكل التحول من الريادة في تكلفة المواد الخام إلى الريادة في التكلفة الشاملة، بما في ذلك التميز التشغيلي واللوجستي مقرونًا باتفاقات التجارة المواتية تحديًا رئيسيًا للقطاع أثناء المضي قدمًا.
- يعد حجم سوق الكيماويات المتخصصة المحلي صغير جدًا، لكن من المتوقع أن يتعزز النمو بفعل الاستراتيجية الوطنية للصناعة ومبادرات رؤية ٢٠٣٠ الأخرى. وحتى يتنسى تحقيق هذا النمو، يتعين على المملكة تطوير تجمعات تصنيع جديدة للكيماويات المتخصصة والمواهب وجذب الشركات العالمية.





١. صناعات الكيماويات الأساسية والوسيط

يتمتع قطاع الكيماويات الأساسية بنقطة انطلاق قوية، حيث تنافس المملكة على الصعيد الدولي وتتمتع بمحفظة متنوعة من المنتجات. لقد أدت الاستفادة من القدرة التنافسية للقطاع بفضل التكاليف المواتية وسهولة الحصول على التمويل إلى مساعدة المملكة على تحقيق نحو ٨٪ من قاعدة الإنتاج العالمية. ومع ذلك، يواجه القطاع عدة تحديات، منها الحاجة إلى مزيد من تطوير القدرات في المواد السائلة، ومحدودية تطور سلسلة التوريد المحلية (نحو ٦٤٪ من السلع والخدمات تستورد كجزء من سلسلة التوريد، مثل المضخات والصمامات)، والحاجة إلى رفع مستوى المهارات لدى المختصين السعوديين.

يجب على المملكة التركيز على تنمية قطاع الكيماويات الأساسية للأسباب التالية:

- يزداد الطلب على الكيماويات عالميًا، وسيصبح على المدى الطويل القطاع الأسرع نموًا من حيث استهلاك النفط، بما يمثل نحو ١٥٪ من إجمالي الطلب العالمي على النفط بحلول ٢٠٤٠، وينمو أسرع من قطاع النقل بثلاث أضعاف - وهو ثاني أسرع قطاع نموًا على الصعيد الدولي
- يجري تطوير عدة قطاعات صناعية في المملكة والتي يمكنها الاستفادة من مخرجات قطاع الكيماويات الأساسية التي ستتيح للمملكة (١) كسب قيمة أكبر من استثمارات المجمعات الصناعية الأخرى و(٢) ضمان أمن الإمدادات، مثل ألياف الكربون في الصناعات الدفاعية والسيارات
- يمثل القطاع ركيزة اقتصادية رئيسية للمملكة، نظرًا لأن المملكة قوية عالمية سلًا ويمكنها الاستفادة من مركزها الحالي في تحقيق نمو اجتماعي-اقتصادي سريع في القطاع، إلا أن تطوير تنافسية التكلفة الشاملة في أسواق الصادرات الرئيسية سيضمن بقاء الصناعات الأساسية والوسيط ركيزة اقتصادية للمملكة



أحد مصانع المنتجات الكيماوية

تشكل مجمعات تصنيع الكيماويات ثلاث مجمعات فرعية أساسية

صناعات الكيماويات الأساسية والوسيط		
• البتروكيماويات السائبة	• الراتنجات السائبة	• المنتجات الوسيطة العضوية
• الأسمدة	• بوليمرات السلع	• البلاستيك المهيكل
• المواد الكيميائية العضوية		

الكيماويات المتخصصة		
• المركبات عالية الأداء	• المعالجة عالية الضغط	• الأغشية البوليمرية
• مولدات المواد و PU	• المطاط الصناعي	• بولمرات تذوب في الماء
• مضادات الأكسدة	• الطبقات الواقية/المواد اللاصقة: الإضافات الأصباغ	• الطبقات الواقية/المواد اللاصقة: الراتنجات والمذيبات
• المبيدات البيولوجية	• خافضات الشد السطحي للسلع	• مانعات التآكل
• طاردات اللهب	• الحشوات غير الطبيعية	• إضافات زيوت التشحيم
• الإضافات البلاستيكية	• خافضات الشد السطحي	• المواد اللاصقة وموانع التسرب
• الطبقات الواقية	• إضافات الإسمنت	• المواد المتفجرة وعوامل التفجير
• المنظفات الصناعية والفورية	• المواد الكيميائية للجلد	• كيماويات التعدين
• كيماويات حقول النفط	• المواد الكيميائية للورق	• حبر الطباعة
• كيماويات معالجة المطاط	• الطبقات الواقية المحددة	• الأصباغ الصناعية
• مواد التشحيم الصناعية	• كيماويات الأقمشة	• كيماويات إدارة المياه
• كيماويات الزراعة	• كيماويات مستحضرات التجميل	• الإنزيمات
• إضافات العلف	• النكهات والمعطرات	• المكونات الغذائية
• المواد الخزفية المتقدمة	• المحفزات	• الكيماويات الإلكترونية
• الأصباغ السائبة غير العضوية	• المواد المتخصصة غير الطبيعية	• الألياف عالية الأداء
• المواد الأرضية النادرة	• الكيماويات الدوائية	

منتجات الصناعات التحويلية (البلاستيك والمطاط)		
• مواد تحويل البلاستيك	• مواد تحويل المطاط	• مواد تحويل PU

شكل ٤-٢: فئات المنتجات الرئيسية لمجمعات تصنيع الكيماويات، المصدر: الاستراتيجية الوطنية للصناعة



٢. الكيماويات المتخصصة

- يخدم قطاع الكيماويات المتخصصة في المملكة حاليًا عدة شركات محلية ناشئة، إضافة إلى عدد من الشركات العالمية (التي تصدر للمملكة). ويواجه القطاع حاليًا عدة تحديات، بما في ذلك السوق المحلي المحدود والمجزأ، وعدم وجود تجمعات قوية تساهم في تطوير القطاع. وسيتطلب تطوير القطاع جذب الشركات الدولية ذات الخبرات العالمية.

يجب أن تركز المملكة على قطاع الكيماويات المتخصصة للأسباب التالية:

- الإمكانات الكبيرة لتلبية الطلب الذي ينمو بمعدل ٣,٦٪ سنويًا، مدعومًا بالمشتريات المحلية المتزايدة من القطاعات الصناعية المستقبلية والمتنامية
- من شأن تلبية الطلب على الكيماويات المتخصصة الناتج عن القطاعات الصناعية المستهدفة أن يتيح للمملكة زيادة ميزاتها الاجتماعية-الاقتصادية لاستثمارات القطاعات الأخرى
- إمكانات اجتماعية-اقتصادية كبيرة للمملكة مقارنة بصناعات الكيماويات الأساسية والوسيط

٣. منتجات الصناعات التحويلية (البلاستيك والمطاط)

يتمتع قطاع البلاستيك بعدة نقاط قوة، منها الطلب المحتمل المتولد من التجمعات الصناعية الأخرى. إلا أن القطاع سيواجه بعض التحديات، خاصة في التعاون بين مؤسسات القطاع والحصول على التمويل. وما تزال الشركات الحالية تعمل في شريحة القيمة المضافة المنخفضة لصناعة البلاستيك؛ لذا ما تزال المملكة تعتمد على واردات منتجات القيمة المضافة العالية.

من ناحية أخرى، وفيما يخص منتجات المطاط، ما يزال إنتاج المملكة فيه ناشئًا، لكن هنالك مبادرة قوية لتوطين القطاع وقد أُحرز تقدم قوي في تمكين عمليات الاستكشاف والإنتاج. يظهر التحليل أن على المملكة تنفيذ مزيد من الاستثمارات في المنتجات التحويلية والمعالجة للأسباب التالية:

- الأسواق المحلية والإقليمية الضخمة (كما يلاحظ في الواردات المتزايدة من منتجات البلاستيك في الشرق الأوسط والمملكة)
- نمو تجمعات صناعية متعددة تولد مزيدًا من الطلب على منتجات البلاستيك (مثل، السيارات، الأجهزة المنزلية، مواد البناء)
- تضم المملكة قطاعًا راسخًا للبلاستيك؛ وقد تم تطوير عدد من تجمعات تصنيع البلاستيك نظرًا لأن المملكة تعد ثاني أكبر موقع للصناعات التحويلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأكبر بين دول الخليج.
- ثمة مبادرة محلية قوية قيد التنفيذ لتطوير تجمع المطاط، بتمكين من وزارة الطاقة

والصناعة والثروة المعدنية، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، البرنامج الوطني لتطوير المجمعات الصناعية، سابق، إكسون موبيل وأرامكو، وهنالك استثمارات تهدف إلى تمكين ربط عمليات المنبع

- إن للقطاع أثر اجتماعي-اقتصادي كبير يسمح للمملكة بكسب مزيد من القيمة من صناعات البتروكيماويات لديها وتوليد مزيد من فرص العمل مقارنة بالصناعات الأساسية والوسيط

• استراتيجية قطاع الكيماويات الأساسية والوسيط

تركز استراتيجية الكيماويات الأساسية والوسيط على ثلاث ركائز رئيسية:

- زيادة التوطين
- تحسين العمليات التشغيلية والقدرات
- زيادة منجزات صناعات الكيماويات الأساسية والوسيط ومحفزاتها الاستثمارية

تهدف الركيزة الاستراتيجية الأولى إلى توطين سلسلة التوريد المستقبلية للكيماويات الأساسية والوسيط. وقد حددت فرص كبيرة للمحتوى المحلي عبر شراء المواد والخدمات، في حين تسعى عدة شركات وجهات محلية لتنفيذ مبادرات التوطين، مثل أرامكو السعودية وسابك في توطين الأعمال المباشرة وغير المباشرة والخدمات. وستكون هنالك حاجة لمزيد من التعاون بين الجهات المحلية والحكومية لتحقيق التطلعات المذكورة.

وتتمثل الركيزة الاستراتيجية الثانية بالعمليات التشغيلية والقدرات وتحسين تخصيص المواد الخام، التي تركز على بناء القدرات وفق ثلاثة أبعاد رئيسية: التميز التجاري والتشغيلي والتقني، مما سيساعد المملكة على تحسين سلسلة القيمة القائمة لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

وتركز الركيزة الاستراتيجية الثالثة على تنمية قطاع الكيماويات الأساسية والوسيط في المملكة. وبينما تصبح المواد الخام في المملكة أكثر اعتمادًا على السوائل بفعل محدودية النظرة المستقبلية للإيثان الجديد المخصص للقطاع، يجب أن تعول الاستثمارات الجديدة على السوائل الثقيلة مثل نافتا، أو على التقنيات القائمة على النفط مثل COTC. لتحقيق هذه الفرصة، يجب بناء مزيد من القدرات في معالجة المواد السائلة في المملكة.

وقد اتبعت عملية اختيار شاملة لتحديد الفرص الجديدة في الكيماويات الأساسية والوسيط؛ فحص السوق وتحليل مفصل لفرص النمو. (شكل ٤-٢١)



تم تصنيف المنتجات المختارة من خلال ثلاث محاور -إمكانية توسيع الصادرات العالمية، وإمكانية استبدال الواردات واحتمالية تمكين التجمعات الصناعية الأخرى:

١. توصلت الدراسة إلى أن المحفظة الحالية متنوعة أصلاً، فهي تغطي فرص الكيماويات الأكثر صلة، ومع ذلك، يمكن إضافة ثلاث فرص لمواد كيماوية ذات صلة إلى المحفظة: بولي أكريلاميد، أكريلاميد وألياف الكربون...

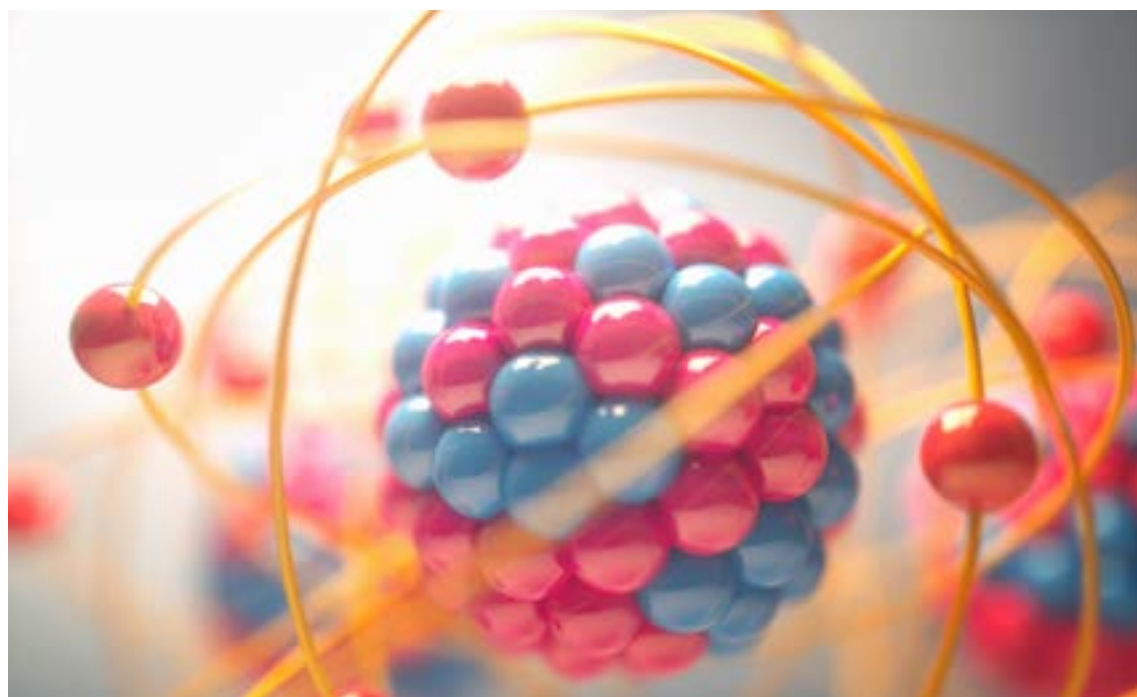
٢. وفرص النمو المستقبلي المحتمل (عندما يتغير وضع الإمداد الحالي): حمض البنزويك، حمض الأديبيك، أكريلونتريل، إيزوبرين وإيزوبروبانول

٣. إضافة إلى وجود فرص نمو في الإنتاج الحالي لتلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية:

- فرص نمو صادرات راتنج نايلون ٦

تظهر نتيجة الفحص بوضوح أن القطاع سيصل إلى التشبع في فرص تنويع المنتجات، ولذا يجب على النمو المستقبلي التركيز على نمو الحجم وليس على تنويع المنتجات. وضمن منتجات مماثلة، يمكن للمملكة التخطيط لتحسين سلاسل القيمة، من خلال التركيز على نمو حجم المنتجات بأثر اجتماعي-اقتصادي أكبر والتركيز على درجات مختلفة لتحقيق قيمة مضافة أعلى.

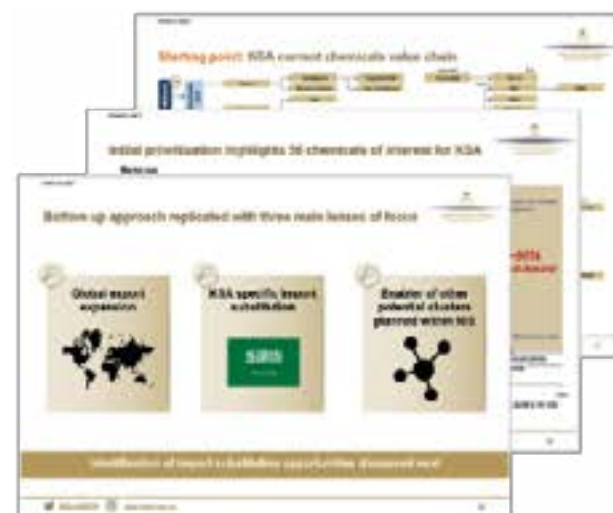
وعليه، يتعين على المملكة تطوير مزيد من القدرات في المواد السائلة (نافتا، النفط، الغاز المسال) لإتاحة النمو المستقبلي. ولذا، فإن تحقيق التنافسية عبر مشاريع مهمة مثل تكسير COTC ونافتا سيمكن المملكة من الاحتفاظ بحصتها السوقية على الصعيد الدولي.



استخدمت عملية تحليل مفصل لتحديد فرص الكيماويات الجديدة

١. دراسة السوق بما يغطي نحو ١٤٠ فرصة

- دراسة نحو ١٤٠ مادة كيماوية رئيسية من حيث الفرص الجديدة في الصادرات العالمية واستبدال الواردات وتكامل سلسلة القيمة المحلية



٢. تحليل معمق للفرص الجديدة الممكنة

- إجراء تحليل معمق حول الفرص الجديدة المحتملة بما يغطي سوق النمو الرئيسي والمخاطر والعوائق أمام الدخول إلخ ...



شكل ٢٢-٤: عملية شاملة لتحديد فرص صناعات الكيماويات الأساسية والوسيط، المصدر: الاستراتيجية الوطنية للصناعة.



• استراتيجية الكيماويات المتخصصة

تركز الركيزة الاستراتيجية الرابعة على تطوير قطاع الكيماويات المتخصصة في المملكة، والاستفادة من الشركات الحالية للتنوع في المواد المتخصصة وجذب الشركات العالمية إلى المملكة.

وقد منحت المنتجات في شريحة الكيماويات المتخصصة الأولوية بناء على ثلاث محاور: السوق الإقليمي الرئيسي، واستبدال واردات محددة وتمكين التجمعات الصناعية الأخرى.

تم منح ٢٦ مجموعة كيماوية الأولوية بناء على التقييم باستخدام المحاور الثلاثة المذكورة أعلاه وتم تحديد قائمة نهائية بـ ١٨ مجموعة كيماوية ذات أولوية (شكل ٤-٢٣). تقدر إمكانية الفرص.

تم تحديد ١٨ من مجموعات الكيماويات المتخصصة لمزيد من الاستقصاء		
• كيماويات البناء	• الطلاء والطبقات الواقية	• كيماويات حقول النفط
• المنظفات الصناعية والفورية	• الطبقات الواقية المتخصصة	• المحفزات
• مواد التشحيم الصناعية	• خافضات الشد السطحي	• إضافات زيوت التشحيم
• المواد اللاصقة وموانع التسرب	• مانعات التآكل	• إضافات البلاستيك
• كيماويات وبولمرات إدارة المياه	• كيماويات التعدين	• المكونات الغذائية
• طاردات اللهب	• كيماويات معالجة المطاط	• الأدوية

شكل ٤-٢٣: مجموعات الكيماويات المتخصصة المحددة لتحقيق مزيد من النمو، المصدر: الاستراتيجية الوطنية للصناعة

• منتجات الصناعات التحويلية (البلاستيك والمطاط)

تهدف الركيزة الاستراتيجية الخامسة على زيادة نمو الطاقة الإنتاجية لمنتجات الصناعات التحويلية (البلاستيك والمطاط) في المملكة، وهناك عدة فرص سانحة للمملكة في:

• منتجات البلاستيك:

١. تطوير مركز صادرات للمنتجات شبه الجاهزة (الرقائق والصفائح والألياف)
٢. تحويل المملكة إلى مركز لتغليف المواد السائبة والمنتجات شبه الجاهزة للشرق الأوسط وأفريقيا
٣. توطين واردات الأنابيب البلاستيكية لتصبح مصدرًا إقليميًا للأنابيب البلاستيكية
٤. توطين صناعة الأجزاء البلاستيكية للسيارات

• منتجات المطاط:

١. تطوير صناعات الإطارات للسوق المحلي والإقليمي
٢. تطوير الصفائح والأحزمة النقالة لصناعة التعدين والإسمنت، إضافة إلى قطاعات أخرى
٣. تطوير خراطيم المطاط للسيارات والصناعة وغيرها

تم تحديد القطاعات ذات الأولوية لاستغلال منتجات الصناعات التحويلية (البلاستيك والمطاط) من خلال أربعة محاور؛ الطلب الكبير من السوق الإقليمي، والربط مع التجمعات الصناعية المستقبلية، وآفاق التجارة العالمية، وفرص التنمية المستدامة.



٧.أ.٤ استراتيجية الصناعات الغذائية

• الملخص التنفيذي

يشهد سوق الأغذية والمشروبات نموًا على الصعيدين الدولي والمحلي. وسيُتيح هذا النمو للمملكة العربية السعودية إمكانية تنمية أنشطة الصناعات الغذائية لديها في الشرائح التي تتمتع بمزايا تنافسية، فضلاً عن التصدي لتحديات محددة يواجهها مصنّعو الأغذية في الوقت الحالي. ويُعد التركيز على تصنيع منتجات التمور ومنتجات الألبان والمأكولات البحرية، إلى جانب الارتقاء بمكانة المملكة لتكون مركزاً رئيسياً لإنتاج اللحوم الحلال جزءاً محورياً من الاستراتيجية. كما أن تقديم الدعم الكافي لمصنّعي الأغذية، إلى جانب تنمية القطاعات الرئيسية.

• السياق العام وجاذبية القطاع في المملكة

تُشير التوقعات إلى أن سوق الأغذية والمشروبات سيحقق نموًا يُعزى إلى ارتفاع أعداد السكان والدخل، على الرغم من التراجع في السنوات الماضية. ويُظهر شكل ٢٤-٤ النمو السابق والمتوقع للقطاع العالمي. وتبلغ حصة المملكة من هذا القطاع العالمي ١٥٣ مليار ريال سعودي، ويمثل قطاع اللحوم والدواجن قطاع الأغذية الأكبر. ويُظهر شكل ٢٥-٤ التقسيم حسب شرائح سوق الأغذية والمشروبات في المملكة.



حقل مزرعة بمدينة الطائف



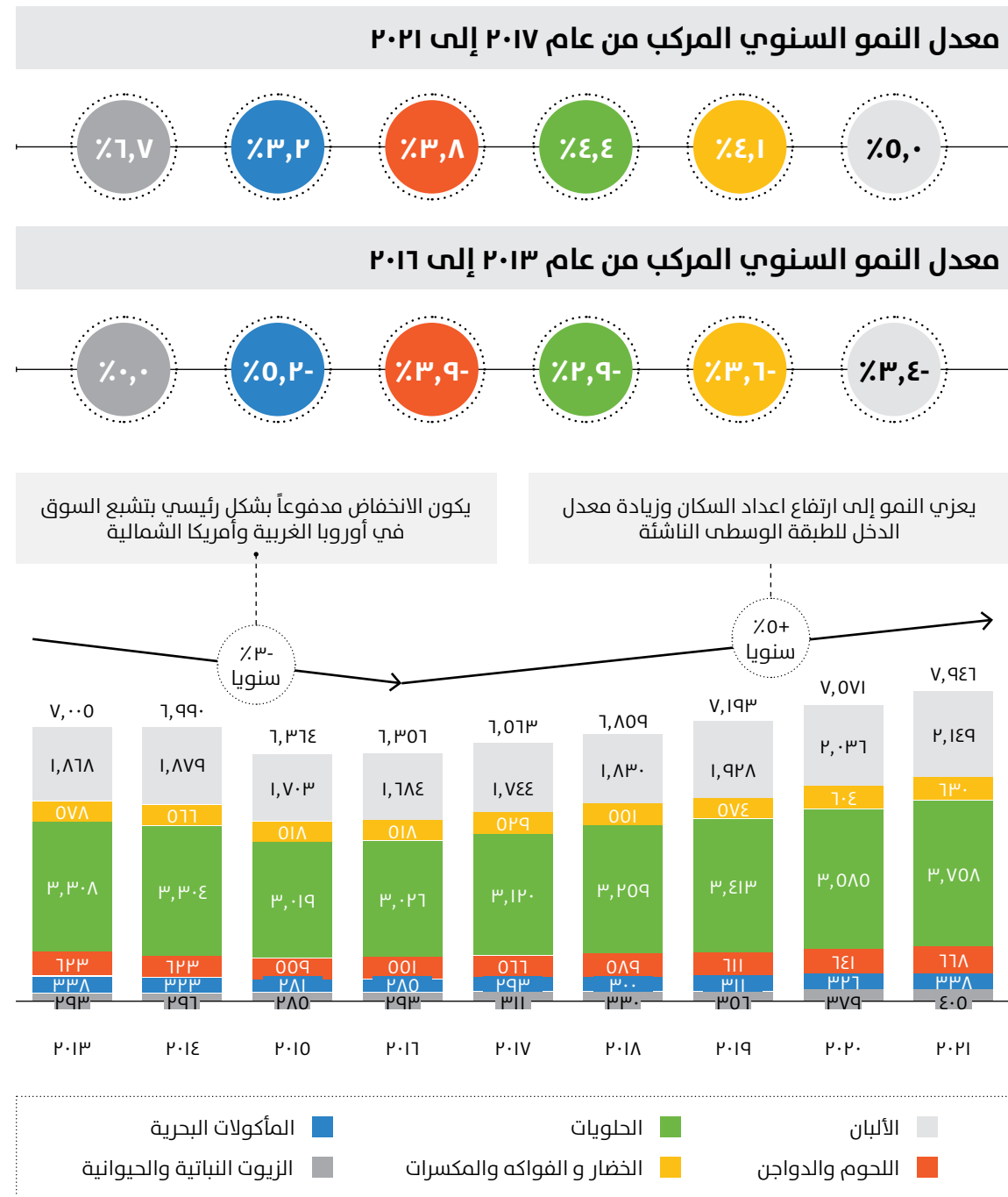
يعد سوق الأغذية والمشروبات السعودي الذي تبلغ قيمته ١٥٣ مليار ريال سعودي جوهريًا، إذ يمثل قطاع اللحوم/ الدواجن قطاع الأغذية الأكبر ...

الحجم في المملكة بالمليار ريال سعودي في عام ٢٠١٥	الوصف	أمثلة
١٧,٧	صناعة منتجات الألبان مثل الحليب والزبدة وماشابه ذلك	حليب اجبان
٣١,٣	الحفاظ على الفواكه والمكسرات والخضروات (بطرق عدة مثل التجميد و التعليب والتجفيف) صناعة الفواكه/الخضروات/المكسرات وتحويلها إلى منتجات غذائية (مثل المربي والعصائر و غيرها)	الفواكة التمرور
٣٣,٢	صناعة النشا من الأرز والبطاطا وغيرها طحن الحبوب والأرز(مثل: إنتاج الدقيق والأرز والطحين وماشابه ذلك) صناعة منتجات المخابز والكاكاو والسكر و الحلويات	الشوكلاته
٤٥,١	صناعة وتجهيز اللحوم الجاهزة وأطباق الدواجن عمليات الذبح والسلخ وتعبئة اللحوم (لحم البقر أو الدواجن) انتاج أصناف اللحوم (مثل النقانق والسلامي وغيرها)	اللحوم الدواجن
٩,٩	إعداد و حفظ وإنتاج الأسماك والقشريات والرخويات	السمك المطبوخ الكافيار
٩,٨	صناعة المشروبات الغير كحولية والمياه المعدنية (باستثناء عصائر الفواكه والخضروات)	المشروبات الغازية المشروبات المياه المعدنية
٦,٠	صناعة الزيوت والدهون الخام المكررة من المواد النباتية أو الحيوانية (مثل زيت فول الصويا وزيت تباع الشمس وزيت الزيتون وما إلى ذلك)	زيت تباع الشمس زيت الزيتون
١٥٣,٠	الإجمالي	

شكل ٢٥-٤: تقسيم سوق الأغذية والمشروبات في المملكة حسب الشكل، المصدر: يوروبومونيتور، بيزنس مونيتر إنترناشونال

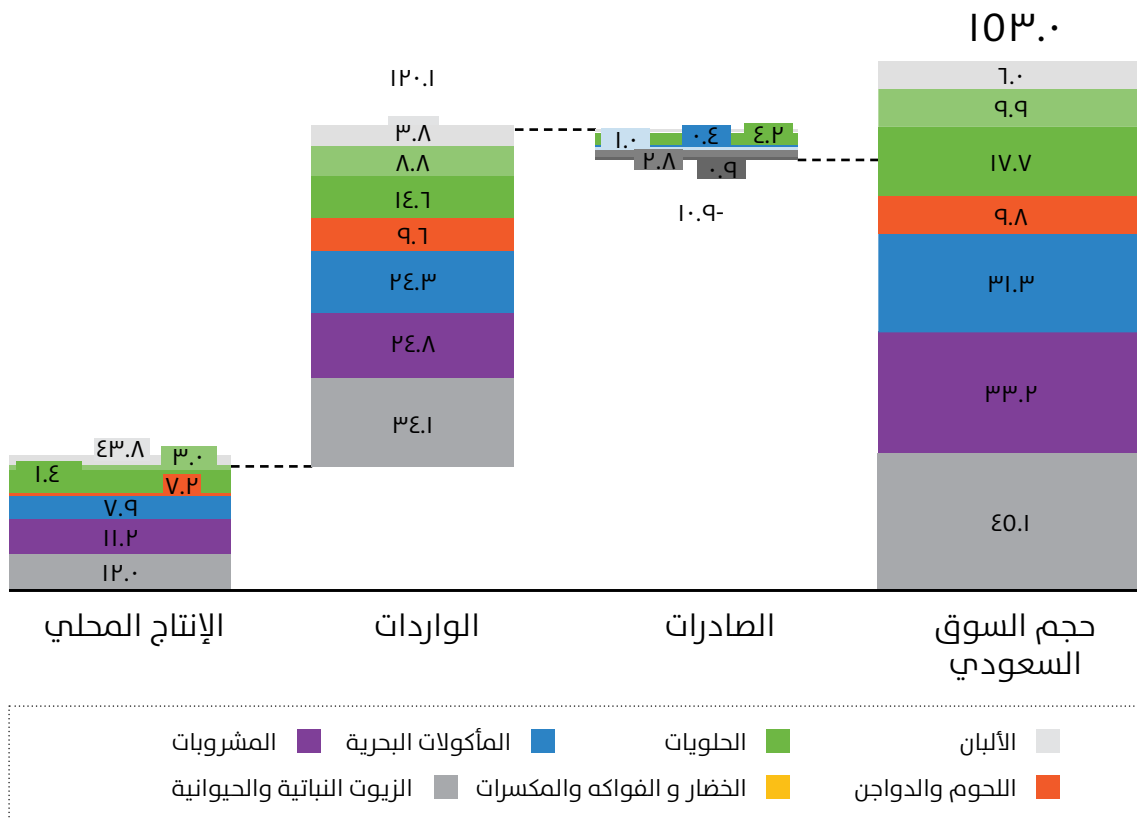
من المتوقع أن يحقق سوق الأغذية العام في المملكة نموًا على مستوى كافة الشرائح خلال السنوات الخمس المقبلة. وعلى الرغم من نمو القطاع، تمثل الواردات كمية كبيرة من الاستهلاك، في حين تُعد أنشطة إعادة تصدير الواردات محدودة نسبيًا. وتمثل منتجات اللحوم والدواجن والتمور والفواكه والحلويات الحصة الأكبر من الواردات. ويُظهر شكل ٢٦-٤ النمو المتوقع لسوق الأغذية والمشروبات في المملكة، ويُظهر شكل ٥٢ تقسيم الإنتاج المحلي والواردات والصادرات في المملكة حسب شرائح الصناعات الغذائية.

السوق العالمي للأغذية و المشروبات بالمليار ريال سعودي



١. الأغذية و المشروبات: ملاحظة لا تتوفر قيمة حجم سوق المشروبات (تتاح فقط بالحجم لدى يوروبومونيتور) المصدر: يوروبومونيتور

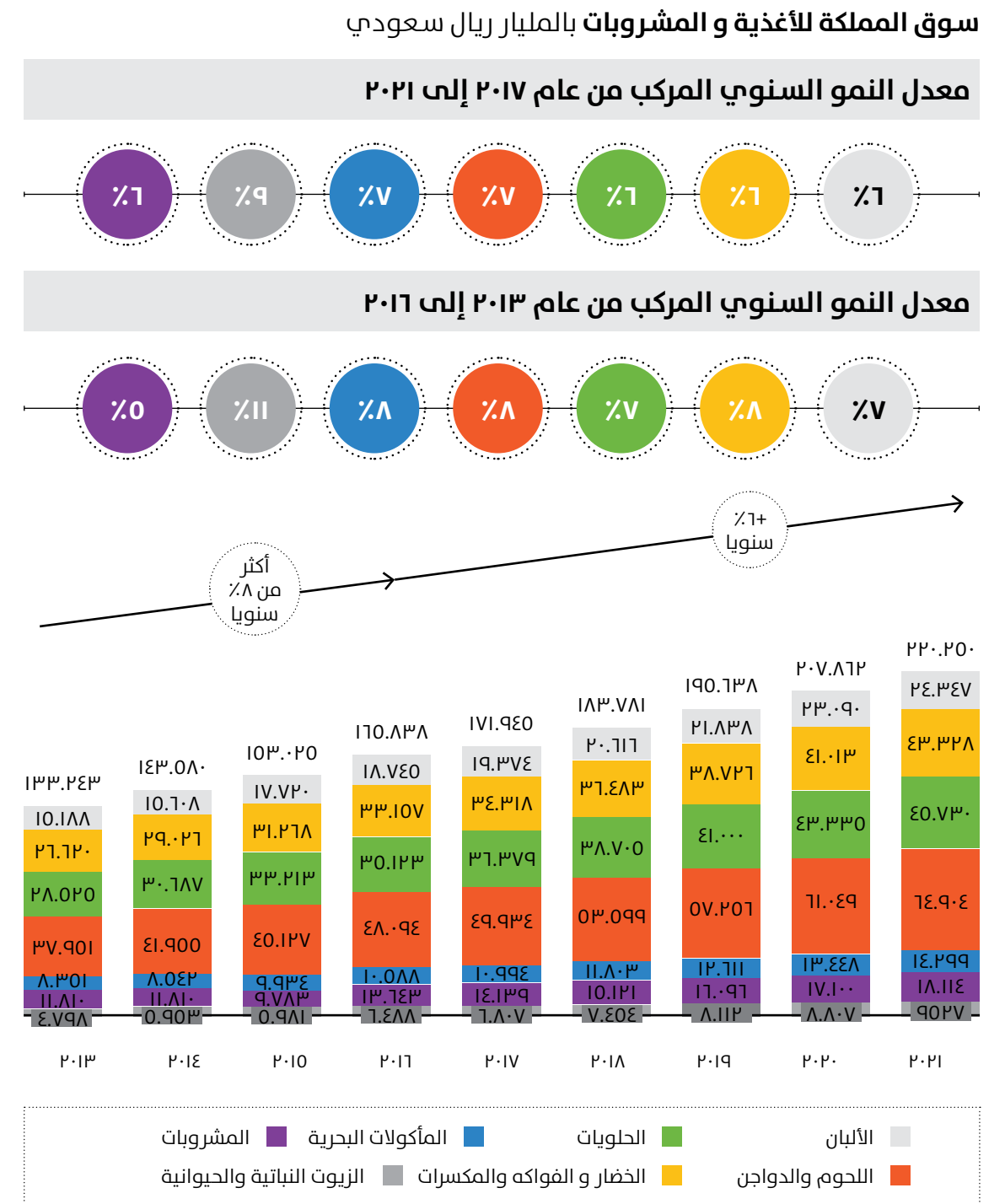
شكل ٢٤-٤: السوق العالمي للأغذية والمشروبات. المصدر: يوروبومونيتور



شكل ٤-٢٧: تقسيم سوق الأغذية والمشروبات في المملكة حسب الشكل، المصدر: بيزنس مونيتر إنترناشونال، يو أن كومتريد

تواجه المؤسسات الفاعلة في مجال الصناعات الغذائية في المملكة بعض التحديات، لا سيما تلك المتعلقة بالموارد والأنظمة.

الاتفاقيات الداعمة للتصدير	• عدد قليل جدًا من الاتفاقيات التجارية المبرمة لتعزيز صادرات الأغذية
العوامل المؤثرة	• ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وشح المياه • زيادة التكلفة بفعل انخفاض الدعم الحكومي • عدم كفاية كمية/جودة اللحوم المحلية النيئة
البنية التحتية والاتصال	• نقص في سلسلة التبريد
البيئة التنظيمية	• محدودية حماية الحدود من المنتجات المنافسة
القطاعات المساندة وذات الصلة	• ضعف القطاع الزراعي الذي يوفّر المدخلات الرئيسية للصناعات الغذائية



شكل ٤-٢٦: الحجم المتوقع لسوق الأغذية والمشروبات في المملكة، المصدر: بيزنس مونيتر إنترناشونال، يو أن كومتريد



• تطلعات القطاع والاستراتيجية

• الألبان

تُعد الألبان واحدة من شرائح الصناعات الغذائية القائمة في المملكة، وتُساهم الخبرة التي تتمتع بها المملكة على صعيد الكفاءة والتصنيع، إلى جانب شبكات التوزيع المتطورة والتقنيات الحديثة، في توفير ميزة تنافسية قوية بشكل كبير. وبناءً على ذلك، فإن اغتنام هذه المزايا الحالية أمر ضروري لزيادة الحصة في السوق المحلي والعالمي.



أحد مصانع الألبان

التقييم التنافسي (تحليل العوامل ذات الصلة)

البحث والابتكار	●	التقنيات الحديثة استنادًا إلى سنوات الخبرة في القطاع منصات التصنيع المتقدم
إنتاجية العمالة	●	الخبرة في مجالات الكفاءة والتصنيع التي تم تطويرها عبر السنين وتحسين الإنتاجية كفاءة تحسين التكامل الرأسي
الخدمات اللوجستية	●	شبكة التوزيع المتطورة (التركيز على سلاسل التبريد) في المملكة وعلى المستوى الإقليمي الخدمات اللوجستية باعتبارها عائقًا إقليميًا كبيرًا للدخول في السوق
الطاقة	●	كثافة المياه والطاقة الحرمان نتيجة لشح المياه + توقع زيادة التكلفة في ضوء الإصلاحات

التوجهات

- قدر أكبر من الوعي الصحي لدى المستهلكين
- زيادة استهلاك الحليب الطازج مع زيادة حجم السكان

المنتجات المستهدفة

- الاستمرار في إنتاج المجموعة الحالية (الحليب و الكريم و الحليب غير منزوع الدسم و الجبن وماشابه ذلك)
- تركيز المنتجات الجديدة: منتجات الألبان الصحية (الحليب الخالي من اللاكتوز)

الأسواق المستهدفة

- التركيز الأولي السوق المحلي
- التركيز الثانوي السوق الإقليمي / الخليجي لاسيما للحليب والكريم

استراتيجية تفعيل الشرائح

- اتباع منهج "عدم التدخل" نظرًا لتطور القطاع بشكل كبير
- التركيز على "منتجات الألبان الصحية" بما يلبي مختلف الأذواق و الرغبات الصحية لدى العملاء (مثل: الحليب الخالي من اللاكتوز)
- بناء "بنية تحتية / منظومة تمكين" للمساعدة في تنمية القطاع
- دعم "استثمار القطاع في الطاقة المتجددة" لتعويض إصلاحات الطاقة

شكل ٤-٢٨: تحليل شريحة منتجات الألبان، والتوصيات ذات الصلة



• الفواكه والمكسرات والخضروات

يُعد إنتاج الفواكه والمكسرات والخضروات في المملكة من الصناعات الغذائية الراسخة، ولعدد من كبار المصنّعين المحليين من ذوي التواجد القوي في السوق الإقليمي . وحتى بوجود بعض التحديات التنافسية المرتبطة بالخدمات اللوجستية والموارد الطبيعية، يُمكن أن تُسهم نوعية التمور التي تنتجها المملكة في تنمية القطاع، لا سيما من خلال التركيز على منتجات التمور ذات القيمة المضافة العالية، تزامناً مع تحسين معايير التعبئة ووضع الملصقات لتعزيز الثقة في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن زيادة صادرات منتجات التمور منخفضة القيمة ومرتفعة الكم إلى الدول الإسلامية مثل تلك الواقعة في آسيا، والدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



التقييم التنافسي (تحليل العوامل ذات الصلة)

السوق (المحلي والصادرات)	●	المؤسسات السعودية المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	●	الطلب الكبير من المحليين وحجاج بيت الله الحرام ومن الدول الإسلامية الأخرى لاسيما خلال شهر رمضان المبارك
إنتاجية العمالة	●	الافتقار إلى المعرفة الفنية ورأس المال للاستثمار في الآلات المتقدمة لصناعة التمور من أجل زيادة مستوى الإنتاجية والكفاءة
الموارد الطبيعية	●	ملائمة التربة لنمو التمور المميزة
	●	إمكانية زراعة وتنمية الأنواع المحدودة من الخضار والفواكه في المملكة

التوجهات

- زيادة حجم الطلب على أجود أصناف التمور لاسيما في أوروبا

المنتجات المستهدفة

- منتجات التمور ذات القيمة المضافة (مثل معجون التمور)
- منتجات التمور منخفضة القيمة وكبيرة الحجم
- عصير الفواكه

الأسواق المستهدفة

- الدول الإسلامية في اسيا والدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى جانب دول أوروبا وامريكا الشمالية

استراتيجية تفعيل الشرائح

- إضافة قيمة أكبر وتحسين التصورات الخارجية بشأن جودة المنتجات السعودية
- تحسين عمليات التعبئة والترويج للمنتجات لمواجهة عدم ثقة السوق الأجنبي
- التركيز على إنتاج منتجات التمور ذات القيمة المضافة العليا (مثل:معجون التمر)
- التركيز على إنتاج منتجات تمور منخفضة القيمة وكبيرة الحجم
- تنمية جهود ترويج وتوزيع عصير الفواكه لتوسيع نطاق الصادرات
- زيادة مستوى توافر رأس المال للآلات المتقدمة

شكل ٢٩-٤: تحليل شريحة الفواكه والمكسرات والخضروات، والتوصيات ذات الصلة



• منتجات الحلويات والنشا والبُن

تستورد المملكة كمية كبيرة من منتجات الحلويات، ويُعزى ذلك بشكل جزئي إلى حجم الطلب المحلي الكبير لا سيما على الشوكولاته. وتشهد هذه الشكل طلبًا كبيرًا على مستوى المنطقة. وفي ظل انخفاض تكاليف العمالة نسبيًا في المملكة، هنالك إمكانية لتوسيع نطاق الصادرات والمنتجات. ويمكن أن تُسهم الشراكة مع شركات التصدير الكبرى لتأمين المواد الخام بأسعار تنافسية، وزيادة إنتاج الشوكولاتة والبسكويت مما يسهم في زيادة صادراتها إلى الأسواق الآسيوية.



زراعة البن

التقييم التنافسي (تحليل العوامل ذات الصلة)

الموارد الطبيعية	•	الاعتماد الكبير على واردات المواد الخام بما يهدد الأمن الغذائي ويزيد التكاليف ويعرض المملكة لتقلبات الأسعار
تكلفة العمالة	•	تكاليف العمالة الرخيصة نسبيًا
السوق (المحلي و الصادرات)	•	إمكانية التصدير نظرًا للطلب الكبير في الدول المجاورة وعلى المستوى العالمي

التوجهات

- التركيز على النمو القائم على القيمة.
- تحول الصناعة إلى الوجبات الخفيفة (مثل: حليب الزبادي التي يمكن حملها لتناولها كوجبات خفيفة) أو من خلال منتجات جديدة لتلبية رغبات المستهلكين للحصول على المنتجات الصحية والمناسبة

المنتجات المستهدفة

- البسكويت
- الشوكولاتة

الأسواق المستهدفة

- على المستوى المحلي
- اسيا
- الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

استراتيجية تفعيل الشرائح

- تأمين واردات المواد الخام تزامنًا مع توسيع اسواق المنتجات و التصدير
- الشراكة مع شركات التصدير الكبرى لتأمين المواد الخام بأسعار تنافسية
- توسيع نطاق إنتاج البسكويت و الشوكولاتة
- التركيز على صناعة منتجات الحلويات المصغرة التي يمكن تناولها كوجبات خفيفة وتقديم منتجات صحية (مثل:المنتجات الخالية من السكر)
- توسيع نطاق اسواق الصادرات لتشمل اسيا

شكل ٤-٣٠: تحليل شريحة منتجات الحلويات والنشا والبن، والتوصيات ذات الصلة



• اللحوم والدواجن

يُعد إنتاج لحوم الدواجن راسخاً في المملكة، وثمة قدرات تصنيع قوية حالية تُسهم في تعزيز ذلك. وتُساهم الزيادة الحاصلة في حجم الطلب الدولي على المنتجات الحلال في إتاحة فرصة أمام المملكة لتكون مركزاً رئيسياً للتصدير. وعلى الرغم من مواجهة تحديات معينة مثل عدم ملائمة الظروف المناخية لتربية الماشية أو زراعة الأعلاف، يُمكن للقطاع مواصلة النمو من خلال الاستثمارات في معدات التصنيع وسلاسل التبريد. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري الترويج للحوم الحلال عبر بناء علامة تجارية قوية وعقد الاتفاقيات التجارية.



مزرعة الدواجن

التقييم التنافسي (تحليل العوامل ذات الصلة)

السوق (المحلي والصادرات)	•	يوجد في المملكة العديد من الشركات الرائدة في القطاع
الموارد الطبيعية	•	الاعتماد الكبير على الواردات من المواد الخام بما يهدد الأمن الغذائي ويزيد التكاليف ويجعل منه عرضة لتقلبات الاسعار
الخدمات اللوجستية	•	أنشطة صناعة قوية
	•	نقص الملاحم وسلاسل التبريد

التوجهات

- زيادة الطلب الدولي على المنتجات الحلال

المنتجات المستهدفة

- اللحوم الحلال
- شرائح الوجبات الجاهزة

الأسواق المستهدفة

- على المستوى المحلي
- الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

استراتيجية تفعيل الشرائح

- توسيع نطاق العلامة التجارية لمنتجات اللحوم الحلال المصنعة في المملكة تزامناً مع الاستثمار في عمليات التصنيع
- الاستثمار في الات الصناعة المتقدمة وسلاسل التبريد
- الترويج للحوم الحلال المصنعة في المملكة لكل الدول الإسلامية وغير الإسلامية خلال عقد اتفاقيات ترويجية تجارية
- تنمية شرائح الوجبات الجاهزة

شكل ٣١-٤: تحليل شريحة اللحوم والدواجن، والتوصيات ذات الصلة



• المأكولات البحرية

تُتيح خطط المملكة في مجال تربية الأحياء المائية (كما هو مذكور في قسم ٢-٢ "الاستزراع المائي") فرصة كبيرة للاستثمار في أنشطة الصناعات التحويلية في مجال المأكولات البحرية. ويُعد البحر الأحمر والخليج العربي مناطق غنية بالأسماك، وجهود تنمية تُبذل في مجال صناعة الأسماك بما يشمل تكوين مجموعات الصيد من جانب وزارة البيئة والمياه والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن أن يُساعد التركيز على منتجات المأكولات البحرية سريعة التحضير، مثل المأكولات البحرية المجمدة، المملكة على توسيع نطاق الصادرات من خلال الاستجابة للاتجاهات الاستهلاكية الأخيرة.



التقييم التنافسي (تحليل العوامل ذات الصلة)

رأس المال	●	• أعلنت وزارة البيئة والمياه والزراعة عن الاستثمار في قطاع تربية الأحياء المائية خلال السنوات المقبلة
الموارد الطبيعية	●	• يعد خليج البحر الأحمر و الخليج العربي غنيًا بالأسماك مما يتيح إمكانية تحقيق نمو أكبر في القطاع
البحث والإبتكار	●	• استثمار الهيئة العامة للإستثمار ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في مجال البحوث والتطوير لتربية الأحياء المائية
الخدمات اللوجستية	●	• استلزم النقص في سلاسل التبريد والمأكولات البحرية إلى توفير متطلبات فريدة
	●	• إتاحة الأنشطة المتوسطة للصناعة (الحفظ والتعبئة وما إلى ذلك)

التوجهات

- زيادة حجم الطلب على منتجات المأكولات البحرية والمناسبة (مثل : المأكولات البحرية المجمدة)

المنتجات المستهدفة

- منتجات المأكولات البحرية
- منتجات المأكولات البحرية المجمدة

الأسواق المستهدفة

- على المستوى المحلي
- أوروبا
- الأمريكتين

استراتيجية تفعيل الشرائح

- توسيع نطاق الصادرات من خلال الاستثمارات في أنشطة الصناعات التحويلية في مجال المأكولات البحرية
- تمويل الأنشطة القائمة ذات الصلة بتربية الأحياء المائية وتطوير الصيد وصناعة الأسماك من خلال تشكيل مجموعات الصيد
- توسيع نطاق أسواق الصادرات

شكل ٣٢-٤: تحليل شرائح منتجات المأكولات البحرية، والتوصيات ذات الصلة



• المشروبات

تتم تلبية غالبية احتياجات شريحة المشروبات في المملكة من خلال الإنتاج المحلي. لذا، ينبغي الحفاظ على هذه الشكل، فضلاً عن ضرورة تكييف عروض المنتجات لتواكب الوعي المتزايد بالأمور الصحية. ومن الأمثلة على عروض منتجات المشروبات المياه الفوّارة والمياه الغازية الخالية من السكر. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم تحسين مستوى تعبئة المنتجات ووضع ملصقات العلامة التجارية على المشروبات.



تعبئة مياه الشرب

التقييم التنافسي (تحليل العوامل ذات الصلة)

- ● السوق (المحلي والصادرات) يسهم تدفق الحجاج في زيادة الطلب على المشروبات لاسيما في شهر رمضان وفي المواسم الحارة
- ● الضرائب قامت المملكة برفع الضريبة المفروضة على المشروبات الغازية مما قد يؤثر سلباً على مبيعات هذا النوع من المشروبات

التوجهات

- رفع مستوى الفئات ذات المنافع الصحية مثل المياه المعبأة والمشروبات الخالية من السكر

المنتجات المستهدفة

- المشروبات الصحية (مثل: المياه الفوّارة والمشروبات الغازية الخالية من السكر وغيرها)
- المشروبات الفاخرة (مثل المياه المعبأة في زجاجات)

الأسواق المستهدفة

- على المستوى المحلي
- على المستوى الإقليمي

استراتيجية تفعيل الشرائح

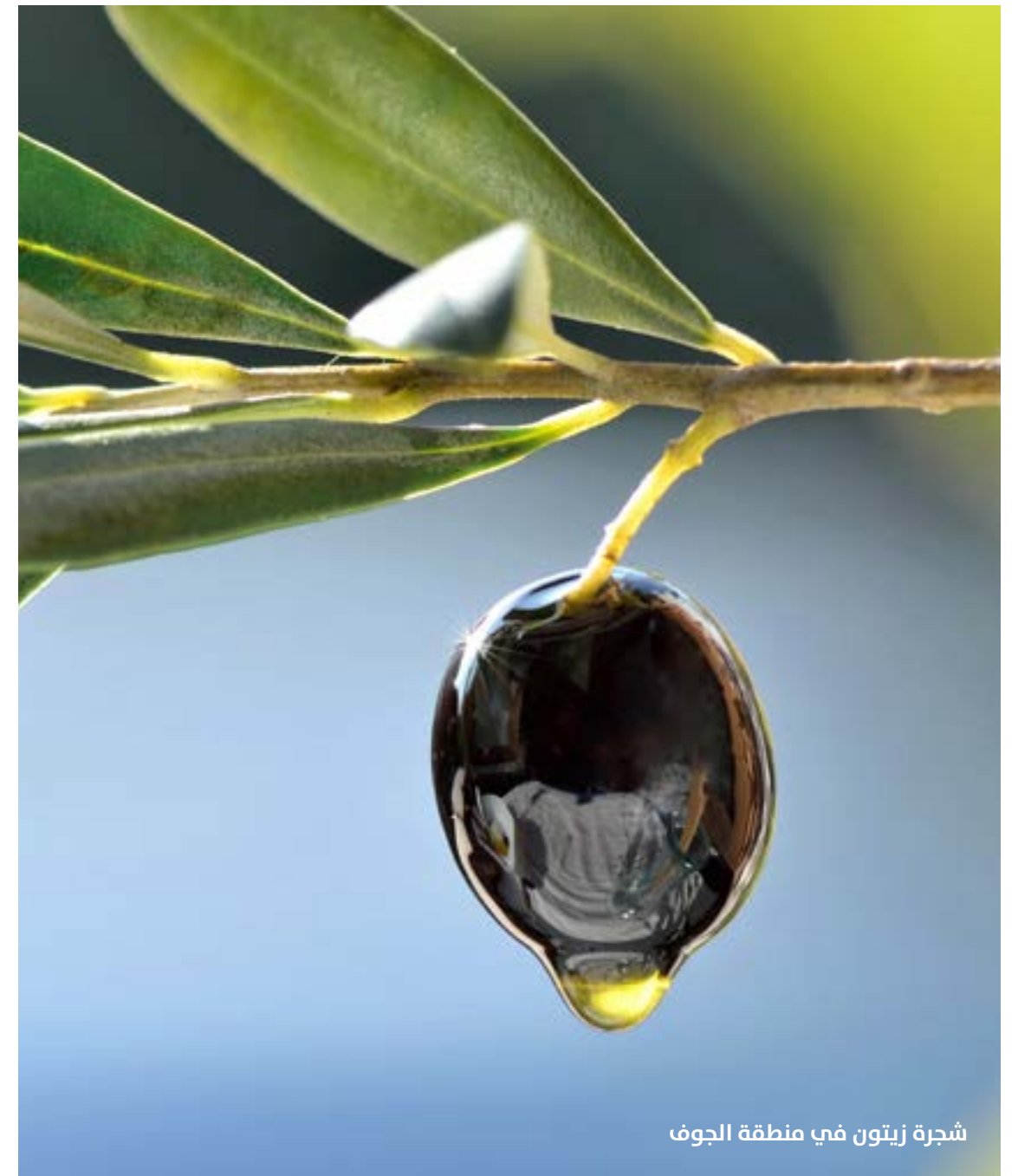
- الحفاظ على أنشطة التصنيع تزامناً مع التركيز على المشروبات الصحية
- الحفاظ على أنشطة التصنيع الحالية
- التركيز على المشروبات الصحية (مثل: المياه الفوّارة والمشروبات الغازية الخالية من السكر وغيرها)
- تحسين معايير تعبئة وتوزيع المشروبات لجعلها أكثر تطوراً (مثل: التعبئة في قوارير زجاجية بدلا من العلب البلاستيكية)

شكل ٣٣-٤: تحليل شريحة منتجات المشروبات، والتوصيات ذات الصلة



• الزيوت الحيوانية والنباتية

ينبغي الحفاظ على صناعات الزيوت النباتية والحيوانية في المملكة. وفي ظل محدودية الأنشطة الزراعية، لا يزال استيراد الزيوت المكررة وغير المكررة مستمرًا. وتتعرض المملكة لتقلب أسعار الواردات وتوفر المعروض.



شجرة زيتون في منطقة الجوف

التقييم التنافسي (تحليل العوامل ذات الصلة)

- الموارد الطبيعية • يتم استيراد الزيوت ومن ثم تكريرها نظرًا للافتقار للطاقة الزراعية
- السوق (المحلي والصادرات) • الاعتماد بشكل كبير على الواردات مما يعرض المملكة لخطر الأسعار (نظرًا لتقلب أسعار الواردات) وخطر مرتبط بتوفر المعروض

التوجهات

- يظهر المستهلكون أنهم يفضلون الأنواع الصحية من الزيوت مثل زيت الزيتون وبالتالي ينخفض استهلاك المنتجات غير الصحية مثل: الزيوت النباتية والمستخلصة من الحبوب

المنتجات المستهدفة

- الزيوت النباتية • الزيوت الحيوانية

الأسواق المستهدفة

- المستوى المحلي

استراتيجية تفعيل الشرائح

- الحفاظ على أنشطة التصنيع الحالية

شكل ٤-٣٤: تحليل شريحة الزيوت الحيوانية والنباتية، والتوصيات ذات الصلة



خطة التفعيل

لتفعيل قطاع الصناعات الغذائية في المملكة، لا بد من تحسين القدرة التنافسية لمختلف الشرائح من خلال الاستثمار في عوامل التمكين سعيًا إلى تحسين التنافسية والدفع باتجاه إيجاد مجالات جديدة لتحقيق النمو. ولتحقيق ذلك، يجب على المملكة القيام بما يلي:

- تعزيز مستوى الوعي بشأن المعايير الصناعية، على سبيل المثال: معايير جودة الغذاء
- تحسين آليات إنفاذ المعايير الصناعية
- بناء تجمعات غذائية تهدف إلى ربط المزارعين والمصنعين وشركات التغليف وتجارة التجزئة معًا
- تطوير الخدمات اللوجستية لسلاسل التبريد من خلال تمكين القطاع الخاص
- تأسيس تجمعات صناعية متخصصة (تقدّم خدمات اختبار تقنيات الأطعمة)
- وضع سياسات استراتيجية للشركات التجارية
- إطلاق حملات إعلامية لتشجيع الأفراد على شراء المنتجات الغذائية السعودية
- توسيع نطاق المراكز التدريبية العاملة في مجال الصناعات الغذائية لضمان حصول الخريجين على خبرات فنية وعملية كافية في مجال التصنيع

سيُتيح هذا الأمر للمملكة إمكانيّة:

- تأسيس مركز غذائي إقليمي من خلال زيادة تنافسية الشرائح لتعزيز الصادرات
- أن تُصبح جهة رائدة دوليًا في الشرائح الغذائية التنافسية، وأن تحتلّ مكانة على الخارطة الدولية للشرائح الغذائية الرئيسية مثل اللحوم والدواجن الحلال، والمأكولات البحرية، والتمور، والألبان

٤.ب الاعتبارات الاستراتيجية - الصناعة الوطنية

تتمّ تحديد استراتيجيات وهندسة "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" على ضوء العديد من الاعتبارات الاستراتيجية ضمن نطاق البرنامج، بعضها اعتبارات عامة تم اتخاذها على مستوى البرنامج، وأخرى تتعلق بمكونات البرنامج على حدة كما يتضح أدناه لقطاع الصناعات الواعدة

الموضوع	الوصف	القرار المتخذ و تبعاته
الصناعة		
الأجهزة والمستلزمات الطبية	• عملية اختيار المنتجات للتركيز على المدى القصير مقابل الطويل أخذت في عين الاعتبار القدرات الحالية والجاهزية للمصنعين السعوديين	• تم ترتيب الأولويات للمنتجات الأقل تعقيدًا في الاستراتيجية للتركيز على المدى القصير (مثلًا الاستهلاكيات و أثاث المستشفيات) وتقديم التركيز على المنتجات الأعلى تعقيدًا إلى المديين المتوسط والطويل (مثلًا طب العظام واللوازم الطبية ذات التقنية العالية)
الصناعات الدوائية	• أخذ اختيار الشرائح والمنتجات في عين الاعتبار أوجه الأمن الوطني وأيضًا تقييم القدرات الضرورية	• تم إعطاء الأولوية لعدد من الشرائح لأسباب تتعلق بالأمن الوطني بما يشمل البلازما و اللقاحات.
معدات الطاقة المتجددة	• اعتمدت استراتيجية التصنيع للطاقة المتجددة على خطط محلية وعلى مستوى المنطقة لتطوير القدرة في الطاقة المتجددة والاستفادة من سياسات المحتوى المحلي	• التركيز على تصنيع وحدات الخلايا-الرقائق ومكونات أبراج الرياح
صناعة السيارات	• أخذت بعين الاعتبار عدة خيارات استراتيجية في تصميم استراتيجية صناعة السيارات بما يشمل: اختيار التقنية: محركات الاحتراق الداخلي مقابل مركبات البطاريات الكهربائية • السوق المستهدفة: السوق المحلية مقابل التركيز على سوق المنطقة • المنتجات المستهدفة: السيارات الفخمة عالية الجودة لإذابة نقص التنافسية من حيث التكلفة مقابل سيارات الركاب الصغيرة • تطوير التجمع: نمو مدفوع بالمزودين يركز أولاً على بناء منظومة مقابل نمو مدفوع بمصنعي المعدات الأصلية يركز أولاً على اجتذاب مصنعي المعدات الأصلية	• تم وضع القرارات الاستراتيجية الخاصة بصناعة السيارات بعد تحليل عميق (مفصل في استراتيجية صناعة السيارات في القسم ٤ في ملحق استراتيجية صناعة السيارات) كملاخض: • اختيار التقنية: استراتيجية ثنائية تركز على كل من محركات الاحتراق الداخلي و المركبات الكهربائية • السوق المستهدفة: سوق للمنطقة يركز على الاستفادة من الروابط القوية مع الدول المجاورة • تحديد المنتجات المستهدفة: المركبات الخفيفة (في نطاق ٢٠ ألف دولار أمريكي) بناءً على الطلب المحلي • تطوير التجمع: نهج مدفوع بمصنعي المعدات الأصلية نظراً لصغر منظومة الموردين



اختيار موقع الصناعات الواعدة

تشهد البيئة الصناعية الحالية في المملكة تركيزاً شديداً (بأكثر من ٨٠٪ من المصانع) في ثلاثة مناطق وهي الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية. نظراً لهذا التركيز العالي في هذه المناطق، ظهرت آثار وانعكاسات على تنمية الاقتصاد الاجتماعي في مناطق أخرى من المملكة.

تضم رؤية ٢٠٣٠، من خلال برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وغيره من برامج تحقيق الرؤية، تطلعات كبيرة لمعالجة هذه الثغرات و تطوير مختلف مناطق المملكة لتقديم الفائدة على مستوى المملكة بأكملها. يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى إيجاد مجموعة من الفرص التي ستساعد في تعزيز تنمية المناطق من خلال زيادة مشاركتها في إجمالي الناتج المحلي و توفير وظائف في القطاع الخاص. و لتمكين مناطق المملكة للاستفادة من البرنامج دون المخاطرة بالقدرة التنافسية للمملكة في الصناعات المستهدفة، تم وضع ثلاثة مبادئ أساسية يجب أخذها بالاعتبار و موازنتها و هي كما يلي:

١) جذب الاستثمارات الصناعية المتنوعة إلى المملكة، مع الأخذ في الاعتبار الصناعات الواعدة غير المطورة التي تتطلب شروطاً محددة عمدنا إلى تقييم مدى ملاءمة الصناعة للمناطق عبر تسعة معايير لتقييم وترتيب أهلية كل موقع مرشح. أما المعايير التسعة كما هو موضح في الصفحة التالية رقم فهي: ١- أهمية القرب من الموارد الطبيعية للصناعة، ٢- أهمية توفر البنية التحتية المشتركة للصناعة و الاستفادة من سلال غذاء متكاملة، ٣- أهمية القرب من الموردين للصناعة، ٤- أهمية القرب من الموانئ البحرية للصناعة و يبرز ذلك في الصناعات التي تركز على الاستيراد أو التصدير بشكل كبير، ٥- القرب من السوق النهائية للصناعة، ٦- مستوى المهارة الفنية المطلوبة، ٧- توفر اليد العاملة المطلوبة، ٨- القدرة الحيوية للمكان لكل صناعة، ٩- وهيكلية السوق بالنسبة للصناعة حيث أنه قد يختلف النهج في التعامل مع الصناعات المنتشرة مقابل الصناعات المتمركزة في مكان واحد.

٢) تحسين الاحتياجات الاجتماعية للمناطق مثل معدل البطالة ودخل الأسرة و خاصة القوى العاملة الجديدة وهي المجموعة التي ستضاف إلى القوة العاملة السعودية حتى سنة ٢٠٣٠.

٣) الاستفادة من الموارد والقدرات الداخلية للمناطق (مثل الموارد الطبيعية، اليد العاملة الماهرة، إلخ) حيث سيقوم البرنامج بالاستفادة من القيمة الذاتية المختلفة للمناطق؛ على سبيل المثال، تقع المناطق الشمالية على بعد ٥٠٠ كم تقريباً من الخط الساحلي الذي يتمتع بشروة بحرية وافرة، بينما تقع الأقاليم الغربية بالقرب من إفريقيا، وتتمتع بمنفذ إلى أوروبا عبر قناة السويس، في حين تتمتع الأقاليم الجنوبية بوفرة المعادن فيها.

تقييم مدى ملاءمة الكتلة للمواقع بناءً على العوامل التالية



ركز السيناريو المقترح على ١- تحديد واختيار المواقع مع مسار القدرة التنافسية لكل صناعة ٢- موازنة تركيز الصناعة في أي مجال من خلال تحسين التجمعات التي يمكن أن تصبح صناعات قائمة بذاتها.

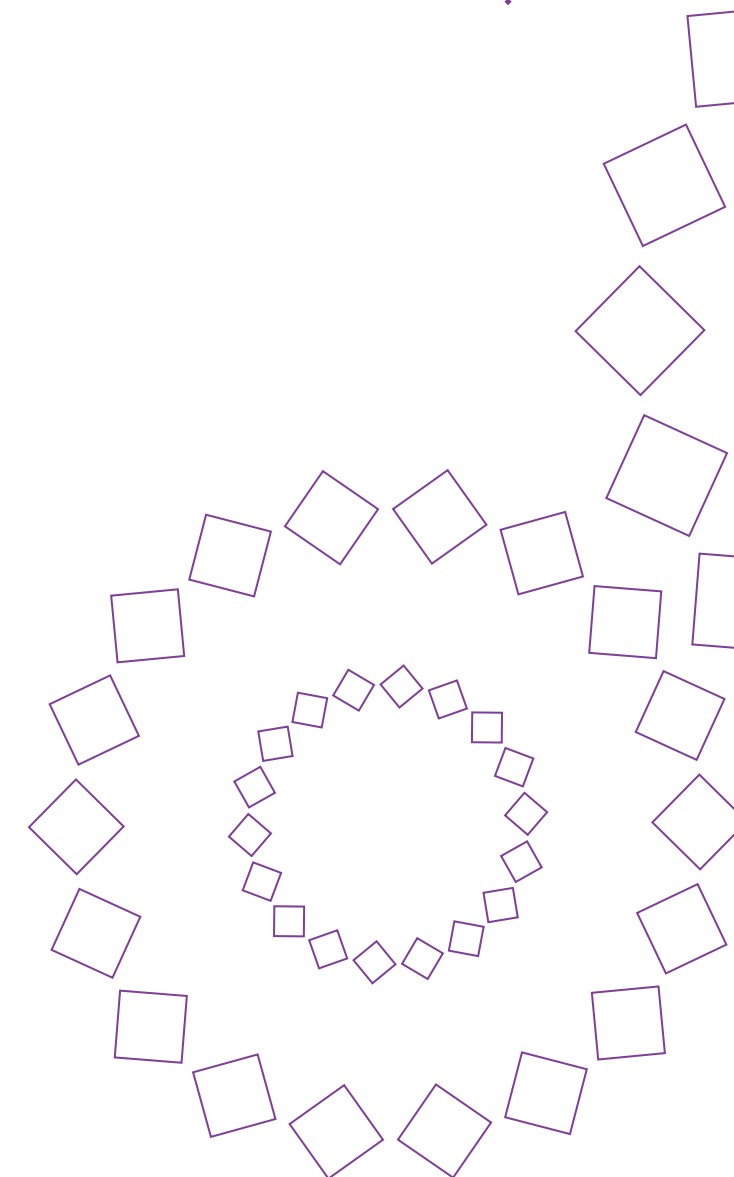
كذلك حدد برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية المبادرات التالية التي سيتم تفعيلها من أجل تعزيز تنمية صناعية متجانسة عبر مختلف مناطق المملكة:

- تطوير استراتيجية التنمية الاقتصادية للمناطق بحيث يتم دراسة مميزات كل منطقة بشكل تفصيلي لتتم عمل موائمة مع الفرص المتوفرة
- تصميم مناطق صناعية خاصة بالتطوير الإقليمي توفر ميزات تحفيزية مقارنة بالمناطق الصناعية الأخرى.
- توفير تدابير تفضيلية في عملية المشتريات الحكومية للمناطق ذات الأولوية، واستراتيجية الاستثمار الإقليمية.
- تطوير استراتيجية استثمار إقليمية يمكن أن تشمل ١ صناديق مخصصة للمناطق ٢ إقامة شراكات مع شركات دولية يتم وضعها في مناطق أقل تنافسية.



يتضمن البرنامج أكثر
من ٣٠٠ مبادرة تقوم
بتنفيذها أكثر من ٣٠
جهة حكومية

لقطة جوية لأحد المصانع بمدينة الجبيل الصناعية



٥. مدفظة المبادرات (استراتيجية الصناعة الوطنية- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



١.٥ محفظة المبادرات

١.٥.١ مبادرات الآلات والمعدات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
الآلات والمعدات	١٠١-١٠٠٠١	سياسة المحتوى المحلي لتجمعات الآلات والمعدات	- تهدف المبادرة إلى تحديد معايير محددة للمحتوى المحلي لتطبيقها في العطاءات العامة وفي الشركات المملوكة من قبل الحكومة - يتطلب ذلك توسيع برامج اكتفاء والمحتوى المحلي عبر أبرز المؤسسات المملوكة للحكومة، وتطبيق وتعميم سياسات المحتوى المحلي والمنهجية للمستثمرين والتخطيط طويل المدى للمشتريات	وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء)	- وضع تشريعات لتحفيز شراء معدات تم صناعتها في المملكة - تحسين التكامل بين سلاسل التوريد المحلية	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الآلات والمعدات	١٠١-١٤٠٠٢	التعاون في مشتريات مصنعي الآلات والمعدات	- تخلق المبادرة تعاوناً بين الشركات المصنعة، بما يفيد في تنسيق عمليات شراء المواد الخام والخدمات، وبالتالي: - تعريف الآلية التشغيلية - تنفيذ ومراجعة إجراءاتها	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	- تعزيز التنسيق بين المصنعين - انخفاض سعر شراء المواد الخام نتيجة لزيادة القدرة التفاوضية ووفورات الحجم	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الآلات والمعدات	١٠١-١٠٠٠٣	مشروع ترسيخ واكتساب تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد	تهدف المبادرة إلى دفع إنشاء شركة وطنية في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد/تصنيع المواد المضافة، حيث سيتم العمل في عناصر التصميم والتصنيع ضمن سلسلة القيمة ودعم الابتكار في علوم المواد. ستصمم هذه المبادرة المسار المستقبلي الأمثل لحيازة التقنية والبحث والتطوير والاستثمار والعمل على المشاريع المشتركة	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	- المعرفة التقنية وبراءات الاختراع في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد - إنشاء شركة وامتلاك قدرات التصنيع في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الآلات والمعدات	١٠١-١٠٠٠٤	المشروع الرئيسي لتقنيات البطاريات المستقبلية	- تهدف هذه المبادرة إلى توفير الدعم الحكومي المطلوب من أجل إنشاء مؤسسة متكاملة في مجال بطاريات الليثيوم أيون، من خلال الاستثمار المشترك مع أحد رواد السوق في: ١. القدرة على تجميع عبوات بطاريات الليثيوم أيون ٢. القدرة على إنتاج وحدات بطاريات الليثيوم أيون ٣. القدرة على إنتاج خلايا الليثيوم أيون - هنالك حاجة لتحديد استراتيجية للجهة الداعمة المتكاملة	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	إقامة مشروع مشترك بين الحكومة وجهة رائدة في بطاريات ليثيوم أيون	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة



٢.١.٥ مبادرات إمدادات الطاقة المتجددة

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
معدات الطاقة المتجددة	١٠٠٣-١٤٠٠١	سياسة المحتوى المحلي لتجميعات صناعات الطاقة المتجددة	• السياسة الممكنة لزيادة المحتوى المحلي لاستقطاب الاستثمارات لتطوير تجمع صناعة أجزاء الطاقة المتجددة	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• تأسيس شركات وطنية لتصنيع معدات الطاقة المتجددة والدخول في مشاريع مشتركة • توطيد صناعة المعدات الأصلية، وتوطيد صناعات موردي المستوى الأول من الشركات الكبيرة في المملكة	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
إمدادات الطاقة المتجددة	١٠٠٣-٢٧٠٠٠٢	تحسين شروط المزاد على الطاقة المتجددة	• دعم مكتب تطوير مشروعات الطاقة المتجددة لتطوير نظام المزاد الحالي: ١. تمديد تطبيق برنامج الطاقة المتجددة بين ٢٠٢٤-٢٠٣٠ ٢. الإعلان عن معايير المزاد لكامل برنامج الطاقة المتجددة ٣. توفير إمكانية زيادة الأحجام بسعر المناقصة	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	• توطيد مصنعي المعدات الأصلية الدوليين وبشكل غير مباشر المزودين الأساسيين في السعودية • إنشاء شركات سعودية ذات حجم تصنيع أمثل • إنشاء شركات مشتركة في مجال التصنيع بشكل غير مباشر	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
إمدادات الطاقة المتجددة	١٠٠٣-٢٤٠٠٠٣	تطوير شركات وطنية رائدة في صناعات الطاقة المتجددة	• تهدف هذه المبادرة إلى توفير الدعم الحكومي المطلوب من أجل إنشاء شركة طاقة شمسية متكاملة من خلال الاستثمار المشترك مع أحد مصنعي المعدات الأصلية في: ١. قدرة جمع الوحدات في محطة تحميل ٢. قدرة تحويل الخلايا في محطة تحميل ٣. قدرة تصنيع رقائق في محطة تحميل • كما لا بد من تحديد إستراتيجية الشركة الوطنية المشتركة المتكاملة.	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• إنشاء مشروع مشترك بمشاركة حكومية مع مصنع معدات أصلية دولي رائد في مجال الطاقة الشمسية • تسريع عملية تطوير القدرات والطاقت (لا سيما في منتجات حيث تتمتع السعودية بميزة تنافسية من حيث التكلفة	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة



٣.١.٥ مبادرات الصناعات الدوائية

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
الصيدلة والصيدلة الحيوية	١٠٠٤-٢٦٠٠٠١	دعم مشتريات وإنتاج الأدوية الجنيسة	- تسريع وتيرة إصدار تراخيص الأدوية الجنيسة الجديدة والسماح برفع الأسعار لتحفيز المصنعين المحليين من أجل زيادة/تنويع عروض الأدوية الجنيسة التي يقدمونها - استبدال العلامات التجارية بأدوية جنيسة في المشتريات العامة لخفض التكاليف وتحفيز المصنعين المحليين لصناعة المزيد من الأدوية الجنيسة	وزارة الصحة	- إنتاج أدوية جنيسة محلية - خفض التكاليف بسبب استبدال العلامات التجارية بأدوية جنيسة	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الصيدلة والصيدلة الحيوية	١٠٠٤-١٦٠٠٠٢	الشراكة بين القطاع العام والخاص لفصل البلازما	- تعزيز جودة وكمية إمدادات البلازما - توطين فصل البلازما لتلبية كامل الطلب في أنحاء المملكة - تصنيع المواد الأولية لمشتقات البلازما لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	صندوق الاستثمارات العامة	الاكتفاء الذاتي من منتجات البلازما	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الصيدلة والصيدلة الحيوية	١٠٠٤-٣٧٠٠٠٣	التجارب السريرية وتطوير المختبرات (مركز القيادة الوطني)	إنشاء مركز قيادة وطني يعمل على تنسيق التجارب السريرية في جميع المراكز الطبية على مستوى المملكة	الشؤون الصحية بالحرس الوطني	- زيادة البحث والتطوير في قطاع الأدوية - تصنيع أدوية جديدة	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الأدوية	١٠٠٤-١٠٠٠٠٤	سياسة المحتوى المحلي لصناعة الأدوية	- ضمان إنتاج المصنعين المحليين من خلال الالتزامات بالكميات - رفع السعر التفضيلي الراهن في المناقصات - الربط المباشر نسبة إشراك المحتوى المحلي لاستفادة مثلى من الموارد المحلية	وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء)	دعم مصنعي الأدوية/الأدوية الحيوية لتطوير سلسلة القيمة المضافة	صادرات الشركات السعودية المصنعة للأدوية
الأدوية	١٠٠٤-١٤٠٠٠٥	تجمع الأدوية الحيوية	وضع منظومة متكاملة (الصناعية، رأس المال البشري، رأس المال الاستثماري، الاستثمار الأجنبي المباشر، البحث والتطوير) لبدء تصنيع أدوية حيوية في السعودية انطلاقاً من اللقاقات	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	- ضمان الاكتفاء الذاتي من اللقاقات الضرورية (مثلاً متلازمة الشرق الأوسط التنفسية) - تصنيع الأدوية الحيوية محلياً	صادرات الشركات السعودية المصنعة للأدوية



٤.١.٥ مبادرات الأجهزة والمستلزمات الطبية

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
المعدات الطبية	١٠٠٠٢-١٠٠0	إعفاء المواد الخام من الرسوم الجمركية على نظام الإعفاء الجمركي الإلكتروني	• تحديث بوابة نظام الإعفاء الجمركي الإلكتروني لتشمل جميع المواد الخام ذات الأحقية بالإعفاء من الرسوم الجمركية وتحديث ذلك في قاعدة بيانات النظام	وكالة الوزارة للصناعة	• زيادة كفاءة وسرعة إجراءات الإعفاء من الرسوم الجمركية • تخفيض التكاليف على المصنعين بحيث لا يلزم سداد رسوم لمواد معفاة من الرسوم الجمركية	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
المعدات الطبية	١٠٠٠٣-٤٤٠٠0	تطوير مختبرات ومراكز التجارب السريرية	• تأسيس مرافق للتجارب السريرية لمنتجات المستلزمات الطبية تحت إشراف الهيئة العامة للغذاء والدواء	المجلس الصحي السعودي	• زيادة أعمال البحث والتطوير في قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية • تصنيع منتجات طبية أكثر تعقيداً	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
المعدات الطبية	١٠٠٠١-٢0٠0	تطبيق معايير الأجهزة والمستلزمات الطبية	• التأكد من تفتيش جميع المنتجات الطبية من قبل الهيئة العامة للغذاء والدواء قبل فسحها من قبل الجمارك • التفتيش العشوائي للموزعين (من قبل الهيئة العامة الغذاء والدواء) والمستشفيات (من قبل وزارة الصحة) لضمان أن جميع منتجات المستلزمات الطبية التي تدخل إلى السوق المحلي مطابقة للاشتراطات واللوائح. • فرض غرامات صارمة على الموزعين غير الملتزمين بالاشتراطات واللوائح	الهيئة العامة للغذاء والدواء	• تعزيز المنافسة العادلة في السوق • الحد من استيراد منتجات ذات جودة متدنية	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الأجهزة والمستلزمات الطبية	١٠٠٠٤-١٠٠0	سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية	• ضمان مبيعات المصنعين المحليين من خلال الالتزام بحجم مشتريات معين • زيادة الأسعار التفضيلية الحالية (خصومات سعرية) للمناقصات • تمديد مدة عقود المشتريات إلى ٣ سنوات على الأقل (مدتها حالياً سنة واحدة فقط)	وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء)	• مساعدة مصنعي منتجات الأجهزة والمستلزمات الطبية على التطوير على امتداد كامل سلسلة القيمة المضافة	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة



0.أ.0 مبادرات السيارات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
التنقل	١٠٠٦-١٤٠٠٠١	برنامج تطوير السيارات (ADP)	تهدف هذه المبادرة إلى تنفيذ برنامج تطوير صناعة السيارات في المملكة الموافق عليه من قبل اللجنة الاستراتيجية لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية والذي يستهدف من ضمن استراتيجيته إلى استقطاب ٣-٤ من مصنعي سيارات عالميين وموردين الأجزاء الأساسيين لإنتاج السيارات ذات محرك الاحتراق الداخلي والسيارات الكهربائية خلال ١٧ عام. وتشمل الاستراتيجية خطة الحوافز والسياسات اللازمة لتطوير صناعة سيارات متكاملة، والتي تتضمن إنشاء مدينة متخصصة لصناعة السيارات، بحيث توفر كل ما تحتاجه الصناعة من بنية تحتية متطورة ومنظومة خدمات ومنشآت مساندة مثل مباني المصانع الجاهزة لموردي القطع والخدمات اللوجستية ومضمار الاختبارات وأكاديمية السيارات، والبنية التحتية لمحطات شحن السيارات الكهربائية وغير ذلك من الخدمات التي ستجعل المملكة مركز إقليمي جديد لصناعة السيارات	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المباشرة والإضافي، بالإضافة إلى توليد فرص عمل بشكل مباشر وغير مباشر.	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة



٦.١.٥ مبادرات الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز (٢/١)

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
الصناعات المحاذية للنفط والغاز	١-٠٨-١٤٠٠٠١	برنامج المحتوى المحلي للكيماويات	• وضع سياسات لتحفيز الجهات الفاعلة المحلية، خاصة تلك المملوكة بمعظمها لصندوق الاستثمارات العامة (مثل سابك)، لزيادة نسبة التوطين في قطاع الكيماويات	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• المساهمة في زيادة نسب التوطين	• نسبة الصادرات السعودية للكيماويات من حجم السوق العالمي للقطاع
الصناعات المحاذية للنفط والغاز	١-٠٨-١٤٠٠٠٢	التخصيص الأمثل للمواد الخام	• تهدف هذه المبادرة لضمان تحقيق السعودية لأعلى فائدة من سلسلة القيمة المضافة للبتروكيماويات عن طريق التخصيص الأمثل للمواد الخام • النمو سيكون بسبب زيادة كميات الإنتاج، وليس بسبب تصنيع منتجات جديدة • سينصب التركيز في السنوات القادمة على تعظيم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في قطاع المواد الخام	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	• تعظيم المخرجات من التخصيص الحالي للمواد الخام في كل من الناتج المحلي والتوظيف وتكامل سلسلة قيمة الكيماويات	• نسبة الصادرات السعودية للكيماويات من حجم السوق العالمي للقطاع
الصناعات المحاذية للنفط والغاز	١-٠٨-١٤٠٠٠٣	برنامج الاستراتيجية الوطنية للزيت السائل وبرنامج الاستثمار	• تقييم نجاح الاستثمار في المجمع المتكامل لتحويل النفط الخام إلى كيماويات COTC • دراسة التكامل بين عمليات التكرير وصناعة البتروكيماويات في المصافي • تحديد المتطلبات الأساسية والتنافسية لدعم النمو في التقنيات المختارة بما يضمن أسعار تنافسية • تحديد الاستثمار المطلوب للحفاظ على نمو المنتجات البتروكيماوية	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• التوجه الواضح والحوافز لدعم النمو الزيت السائل	• صادرات الشركات السعودية المصنعة للمواد الكيماائية
الصناعات المحاذية للنفط والغاز	١-٠٨-١٧-٠٠٠٤	البنية التحتية للكيماويات المتخصصة (المناطق الصناعية)	• الاستثمار في المنشآت المشتركة وخطوط أنابيب المواد الأولية والبخار لدعم تطوير تجمع صناعي للكيماويات في المملكة • توفير منشآت ومنظومات مشتركة للاختبار والبحث والتطوير و توفير مجتمع يركز على احتياجات الكيماويات المتخصصة • تطوير التجمع الصناعي أمر أساسي لضمان تحقيق التنافسية في مجال الكيماويات المتخصصة • نماذج معيارية لتجمعات صناعية للكيماويات المتخصصة توفر أمثلة لبنى تحتية متكاملة	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - المركز الرئيس	• تحقيق مزيد من التكامل بين الجهات الفاعلة بهدف تقليل النفقات الرأسمالية	• صادرات الشركات السعودية المصنعة للمواد الكيماائية



٦.١.٥ مبادرات الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز (٢/٢)

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة الرائدة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
الصناعات المحاذية للنفط والغاز	١٠٠٨-١٧٠٠٠٥	تطوير البنية التحتية لتجمعات صناعات الكيماويات الأساسية والمتوسطة	- الاستثمار في البنية التحتية المشتركة وخطوط أنابيب المواد الأولية والبخار لدعم تطوير مجمع صناعي للكيماويات - فرص التكامل موجودة في: مصانع الإنتاج، وتدفقات الطاقة والبنية التحتية، و مواءمة المنتجات الثانوية وزيادة القيمة المضافة من السلاسل القائمة، الخدمات اللوجستية للطرق، السكك الحديدية والنقل البحري - هذا من شأنه أن يدعم تحقيق المزيد من الكفاءة في البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية مما يسمح لكافة الجهات الفاعلة بالاستفادة من قدرات المملكة في المواد الكيميائية	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - المركز الرئيس	مزيد من التكامل بين النفقات التشغيلية والرأسمالية للجهات الفاعلة الأساسية والوسيط	صادرات الشركات السعودية المصنعة للمواد الكيميائية
الصناعات المحاذية للنفط والغاز	١٠٠٨-١٤٠٠٠٦	الجمعية التعاونية للشركات في مجال الصناعات البلاستيكية	تساهم هذه المبادرة على إنشاء جمعية تعاونية للشركات التي تعمل في مجال الصناعات البلاستيكية والتي من شأنها أن تجعل الشركات المعنية تعمل من أجل المبادرات المشتركة وتحقيق المقاييس المطلوبة للتنافس على مستوى العالم	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	قطاع قوي قادر على التعاون لتقليل النفقات التشغيلية لكافة الجهات الفاعلة ودفع الابتكار	صادرات الشركات السعودية المصنعة للمواد البلاستيكية

٧.١.٥ مبادرات الصناعات الغذائية

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة الرائدة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
الصناعات الغذائية	١٠٠٩-١٣٠٠٠١	تجمعات ومدن الصناعات الغذائية	- تأسيس "مجمعات غذائية" تربط مصانع الأغذية بالقطاعات الأخرى المساندة (مثل الزراعة والتغليف وغيرها) - توفير بنية تحتية ومرافق عامة مشتركة للمصانع	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	- توسع أعمال شركات الصناعات الغذائية الحالية ودخول شركات جديدة - زيادة صادرات الأغذية - انخفاض التكاليف نتيجة للاشتراك بالبنية التحتية	صادرات الشركات السعودية المصنعة للمواد الغذائية



0.ج اختيار المبادرات المحورية

0.ج.١ الآلات والمعدات

رقم المبادرة المحورية	اسم المبادرة المحورية	الوصف	سبب الاختيار	الأثر المتوقع
١٠٠٤-١٠١-١٠١	المشروع الرئيسي لتقنيات البطاريات المستقبلية	• تهدف هذه المبادرة إلى توفير الدعم الحكومي المطلوب من أجل إنشاء مؤسسة متكاملة في مجال بطاريات الليثيوم أيون، من خلال الاستثمار المشترك مع أحد رواد السوق في: • القدرة على تجميع عبوات بطاريات الليثيوم أيون • القدرة على إنتاج وحدات بطاريات الليثيوم أيون • القدرة على إنتاج خلايا الليثيوم أيون • هنالك حاجة كذلك إلى تحديد الاستراتيجية للجهة الداعمة المتكاملة	• يهدف استحداث جهة وطنية داعمة تضمن تحقيق النطاق المنشود، والتنافسية المطلوبة من حيث التكلفة، والبحث والتطوير، والتسويق • يتطلب الأمر الحصول على التمويل الحكومي لتسريع وتيرة الاستثمار الاستراتيجي، فضلاً عن ملئ فجوات التمويل الممكنة استباقياً	• إقامة مشروع مشترك بين الحكومة وجهة رائدة في بطاريات ليثيوم أيون

0.ج.٢ الطاقة المتجددة

رقم المبادرة المحورية	اسم المبادرة المحورية	الوصف	سبب الاختيار	الأثر المتوقع
١٠٠٣-٢٤-١٠٠	تطوير شركات وطنية رائدة في صناعات الطاقة المتجددة	• تهدف هذه المبادرة إلى توفير الدعم الحكومي المطلوب من أجل إنشاء شركة طاقة شمسية متكاملة من خلال الاستثمار المشترك مع أحد مصنعي المعدات الأصلية في : • قدرة جمع الوحدات في محطة تحميل • قدرة تحويل الخلايا في محطة تحميل • قدرة تصنيع رفائق في محطة تحميل • كما لا بدّ من تحديد إستراتيجية الشركة الوطنية المشتركة المتكاملة.	• تطوير بطل وطني رائد في صناعة الطاقة المتجددة لضمان الوصول للمستويات المحددة من الإنتاج والمساهمة في عمليات البحث والتطوير والتسويق • الحاجة لتمويل حكومي، حيث أن القطاع الخاص على غير استعداد لدفع رأس المال المطلوب	• إنشاء مشروع مشترك بمشاركة حكومية مع مصنع معدات أصلية دولي رائد في مجال الطاقة الشمسية • تسريع عملية تطوير القدرات والطاقات (لا سيما في منتجات حيث تتمتع السعودية بميزة تنافسية من حيث التكلفة

0.ج.٣ السيارات

رقم المبادرة المحورية	اسم المبادرة المحورية	الوصف	سبب الاختيار	الأثر المتوقع
١٠٠١-١٤-١٠٦	برنامج تطوير السيارات (ADP)	• تهدف هذه المبادرة إلى تنفيذ برنامج تطوير صناعة السيارات في المملكة الموافق عليه من قبل اللجنة الاستراتيجية لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية والذي يستهدف من ضمن استراتيجيته إلى استقطاب ٣-٤ من مصنعي سيارات عالميين وموردين الأجزاء الأساسية لإنتاج السيارات ذات محرك الاحتراق الداخلي والسيارات الكهربائية خلال ١٧ عام. وتشمل الاستراتيجية خطة الحوافز والسياسات اللازمة لتطوير صناعة سيارات متكاملة، والتي تتضمن إنشاء مدينة متخصصة لصناعة السيارات، بحيث توفر كل ما تحتاجه الصناعة من بنية تحتية متطورة ومنظومة خدمات ومنشآت مساندة مثل مباني المصانع الجاهزة لموردي القطع والخدمات اللوجستية ومضمار الاختبارات وأكاديمية السيارات، والبنية التحتية لمحطات شحن السيارات الكهربائية وغير ذلك من الخدمات التي ستجعل المملكة مركز إقليمي جديد لصناعة السيارات	• تحدد خطة تطوير قطاع السيارات بالتفصيل الحوافز المختلفة وآلية تطبيقها لجذب مصنعي المعدات الأصلية. وبدون هذه الحوافز لن يأتي أي من مصنعي المعدات الأصلية إلى المملكة حيث أن المملكة تعاني من عيب تنافسي كبير في إنتاج السيارات مقارنة بالبلدان الأخرى. لذا فإن هذه المبادرة ستكون ذات أهمية قصوى لضمان تطوير هذا القطاع وإيجاد مبررات تجارية كبيرة لمصنعي المعدات الأصلية. وبدون هذه المبادرة لن يتطور قطاع السيارات في المملكة. وبالتالي، تم اختيار هذه المبادرة بوصفها إحدى المبادرات المحورية	• من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي المباشر إلى نحو ٦٠ مليار ريال سعودي حتى عام ٢٠٣٠. كما يُمكن أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الإضافي نحو ٤٦ مليار ريال سعودي نتيجة للأنشطة الداعمة، بالإضافة إلى توليد فرص العمل بمقدار ٢٧ ألف موظف مباشر و٢٨ ألف موظف غير مباشر



قسم ٢-٢: الاستزراع المائي



٢.أ طموحنا في ٢٠٣٠

يصبو البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية في المجالات الواعدة للنمو (مع التركيز على الثروة الصناعية الرابعة)، بما يخلق فرص عمل وافرة للكوادر السعودية، ويعزز الميزان التجاري، ويعظم المحتوى المحلي، ويتضمن ذلك:

- تنمية الاستزراع المائي والمنافسة على نطاق عالمي في هذا القطاع من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية، وإنتاج عالي الجودة، وزيادة مساهمة القطاع في الإنتاج المحلي لأكثر من سبعة أضعاف، واستبدال من الواردات عبر رفع الإنتاج.

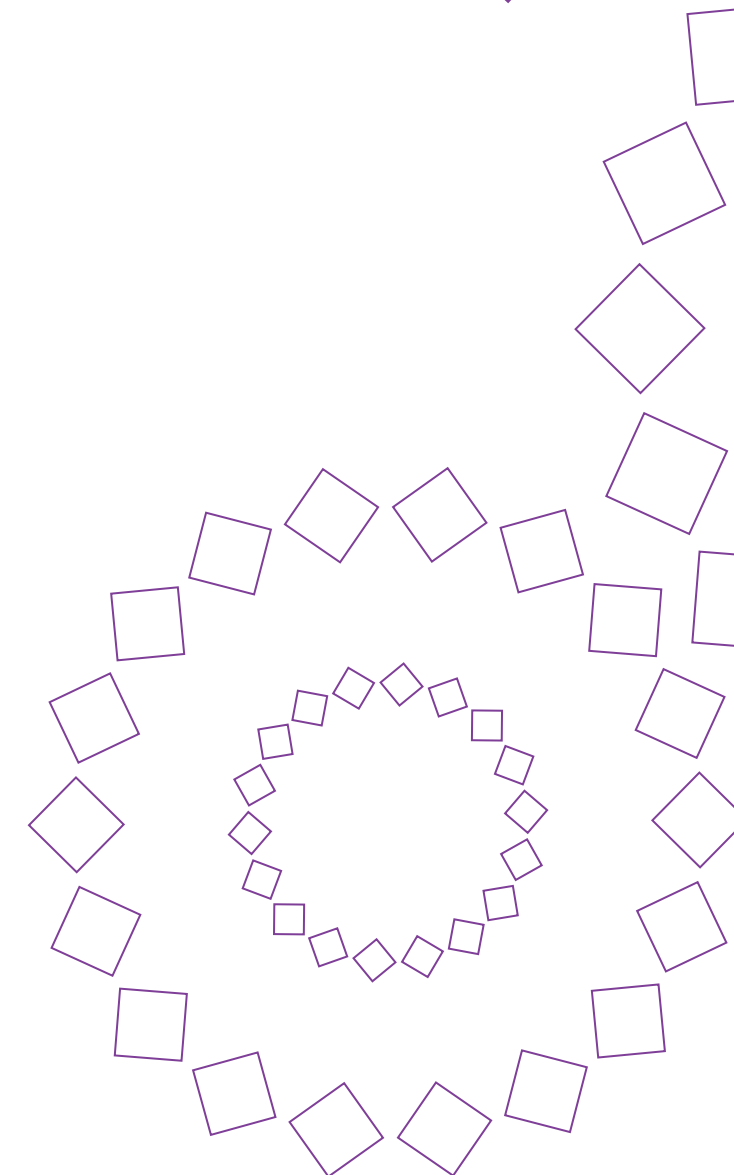
٢.ب التزامنا في ٢٠٢٠

يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عبر مختلف المكونات إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

- يتمثل الطموح في مجال الاستزراع المائي على وجه التحديد إلى مضاعفة استثمارات القطاع الخاص، ويهدف القطاع أيضا إلى زيادة نسبة السعودة.



الشعب المرجانية في البحر الأحمر



٣. الوضع الحالي (الاستزراع المائي- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

الريف البحري في البحر الأحمر



٣.أ التحديات الأساسية

٣.أ.١ التحديات الرئيسية في قطاع الاستزراع المائي

يواجه قطاع الاستزراع المائي العديد من التحديات اليوم، مما أدى إلى استثمار محدود من القطاع الخاص مع وجود شركة رئيسية واحدة فاعلة في القطاع (تسرد شكل ١،٧ التحديات التي تواجه القطاع). وقد جعلت هذه التحديات إلى جانب انخفاض كفاءة الأعلاف والتركيز الرئيسي على جودة منتجات المملكة أعلى بثلاث مرات تقريباً مقارنة بالواردات، مما يقلل من قدرتها على المنافسة من حيث التكلفة.

بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدل انتشار السوق محلياً هو أيضاً نتيجة لمحدودية مشاركة القطاع الخاص بسبب التحديات المتعددة في هذا القطاع.

العقبات الرئيسية أمام استثمارات القطاع الخاص



القدرات والمعرفة محدودة
لا يزال القطاع مبتدئاً لذا فإن المعرفة والقدرات المحلية محدودة، لعدم توفر مخرجات علمية متخصصة بالمجال.



محدودية البنية التحتية
ارتفاع متطلبات رأس المال بسبب محدودية البنية التحتية (مثل المفرخات ومصانع أعلاف الأسماك ومصانع التعبئة والتغليف).



طول مدة اصدار الرخص
تستغرق فترة طويلة مما يؤثر على اقتناص الفرص من قبل المستثمرين



الانتقائية في الطلب
تعتمد السوق المحلية على السعر لذا فإن الطلب المحلي في المقام الأول على الواردات التي تتسم بانخفاض التكلفة والجودة.

شكل ٣-١: التحديات التي تواجه قطاع الاستزراع المائي

عوامل ارتفاع التكلفة

١. انخفاض كفاءة الأعلاف



٢. زيادة التركيز على إنتاج عالي الجودة خالي من الأمراض



٣. التحديات الهيكلية



شكل ٣-٢: مقارنة تكلفة الإنتاج للأنواع المماثلة للأسماك بين المملكة والبلدان ذات الواردات الأعلى المصدر: تقرير منظمة كير الدولية حول مصر، المركز الدولي للأسماك في مصر، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، الهيئة العامة للإحصاء، المكتب المركزي للإحصاء في ميانمار



شعب مرجانية في البحر الأحمر



٣.ب.١ الاستزراع المائي

لقد ركزت المملكة حاليًا جهودًا كبيرة على تحسين جودة منتجاتها، وقد وضعت برنامجًا للأمن الحيوي متماشياً مع المعايير الدولية،

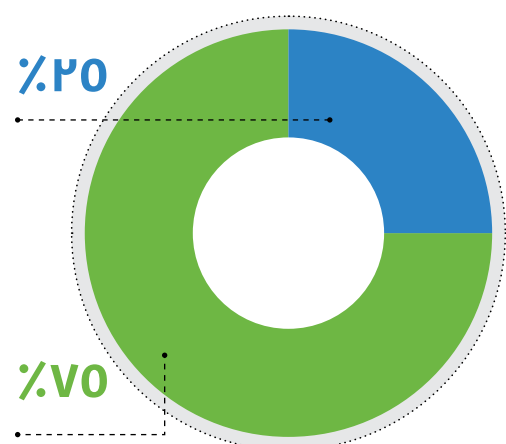
وذلك، لتحسين حصة المملكة السوقية من السوق المحلية:

١. سوف تساعد زيادة متطلبات الجودة للواردات لتتناسب مع معايير الإنتاج المحلي في التصدي للإغراق الذي تواجهه المملكة من الدول المنتجة منخفضة التكلفة.
٢. الانتهاء من عملية اختيار الأنواع المناسبة للزراعة السمكية، بحيث تكون تكلفة إنتاجها أرخص مع محافظتها على الجودة العالية.
٣. بذل جهد في وضع حملة تسويقية تشجع استهلاك المأكولات البحرية بسبب فوائدها الصحية والغذائية، فضلاً عن إيجاد قيمة للعلامة التجارية للمأكولات البحرية المنتجة محلياً.



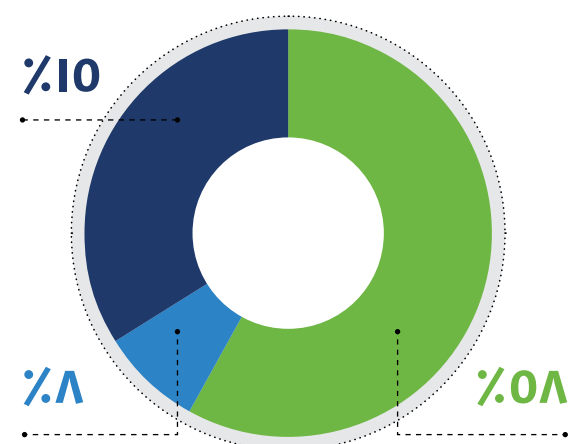
مزارع سمكية في البحر الأحمر

إنتاج المملكة في قطاع الاستزراع المائي لعام ٢٠١٥، %



إجمالي إنتاج المملكة: ٤٠ ألف طن تقريباً

صادرات المملكة في قطاع الاستزراع المائي لعام ٢٠١٥، %



إجمالي صادرات المملكة: ٣٠ ألف طن تقريباً

الصادرات

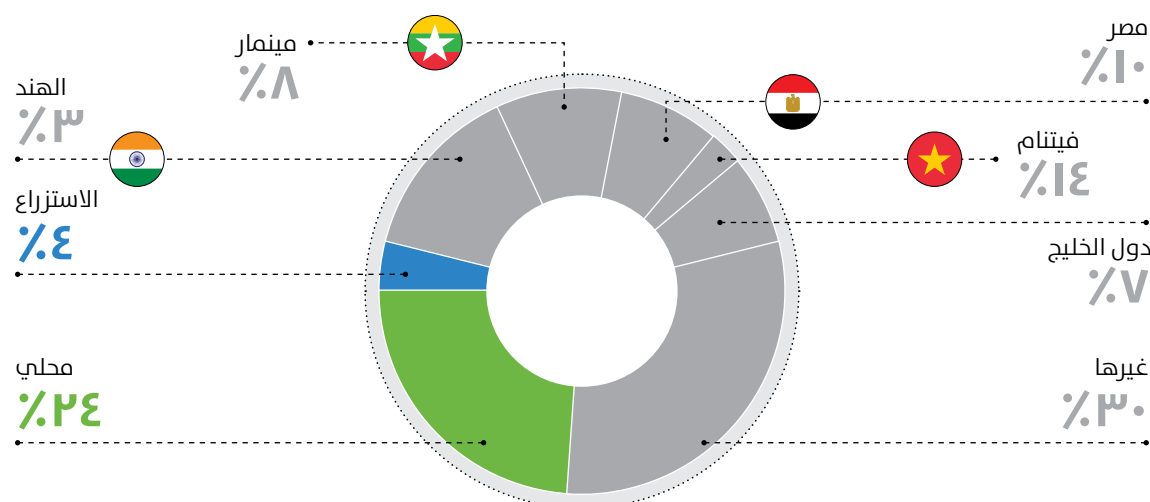
الاستهلاك المحلي

دول الخليج

شرق وجنوب شرق آسيا

أوروبا والولايات المتحدة

مصدر امدادات الاستهلاك المحلي للمأكولات البحرية لعام ٢٠١٥، %



إجمالي استهلاك المملكة: ٢٨٢ ألف طن تقريباً

حصة المملكة

حصة الاستزراع المائي في السوق المحلية

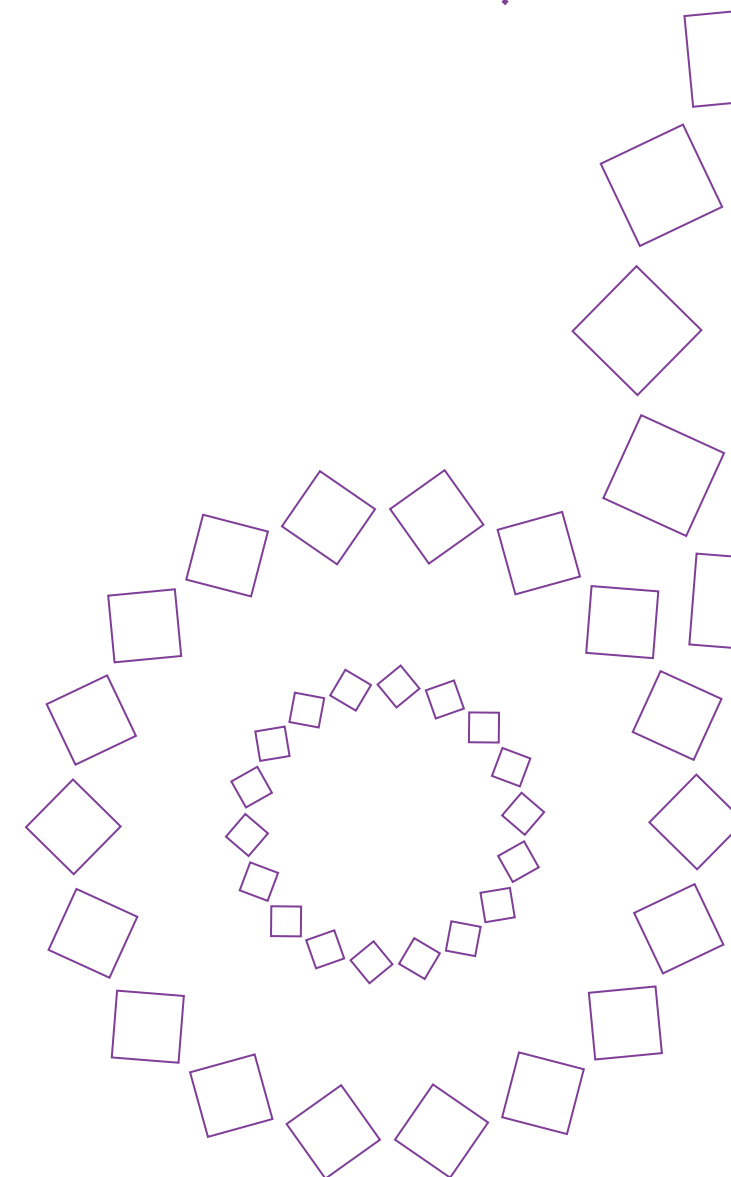
شكل ٣-٣: إنتاج المملكة لعام ٢٠١٥ وتفاصيل حول الواردات والصادرات المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، البيانات الإحصائية المتعلقة بمصائد الأسماك



نسعى إلى إدخال
تقنيات الصناعة الرابعة
في قطاع الثروة
السكية



مزارع سمكية في البحر الأحمر



٤. الاستراتيجية (الاستزراع المائي- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

(هذه النسخة موجزة. وللاطلاع على النسخة المفصلة من الاستراتيجية، يُرجى الرجوع إلى الملحق)



٤.أ ركائز استراتيجية الاستزراع المائي

• الملخص التنفيذي

تُعَدُّ المملكة في وضع يمكّنها من تنمية قطاع الاستزراع المائي والتنافس على نطاق عالمي من خلال الاستفادة من مواردها الطبيعية وإنتاجها عالي الجودة.

• السياق العام وجاذبية القطاع في المملكة

هناك أربعة أسباب تجعل قطاع الاستزراع المائي في المملكة من أهم القطاعات جاذبية:

١. يُعَدُّ قطاع الاستزراع المائي من أسرع القطاعات الغذائية نموًا، حيث ينمو بمعدل ٦٪ سنويًا.
٢. يمتلك القطاع مجالًا كبيرًا للنمو في المملكة بسبب انخفاض نصيب الفرد من الأسماك.
٣. تتمتع المملكة بموارد طبيعية وافرة على امتداد خط ساحلي يبلغ طوله أكثر من ٢,٦٠٠ كيلو متر وقدرة استيعابية لخمس ملايين طن من الأسماك.
٤. تعرف المملكة عالميًا بالجودة المتماشية مع برامج المعايير الدولية للأمن الحيوي، حيث تسعى لأن تكون جميع الشركات العاملة في القطاع حاصلة على شهادة أفضل ممارسات الاستزراع المائي (BAP).

• طموحات القطاع واستراتيجيته

تركز استراتيجية الاستزراع المائي على ثلاثة محاور استراتيجية:

١. زيادة كفاءة الأعلاف وإنتاجيتها من خلال الاستفادة من أحدث التطورات التقنية في هذا المجال (الذي يعد بانخفاض كبير في التكاليف).
٢. التركيز على ستة أنواع ذات أولوية، حيث يمكن للبلد الحصول على ميزة تنافسية (تتميز بانخفاض احتياجها من الأعلاف ومناسبتها للبيئة وارتفاع الطلب عليها محليًا).
٣. تثقيف السوق المحلية بخصوص الجودة العالية والمزايا الصحية لمنتجات المملكة مقارنة بالواردات من البلدان منخفضة التكلفة.
٤. اتباع ثلاثة نماذج زراعية: الاستزراع المائي في المياه الداخلية، واستزراع الروبيان على الساحل، واستزراع الأسماك الزعفرانية في الأقفاص.

• خطة تفعيل الاستراتيجية

يستند تفعيل هذه الاستراتيجية إلى خمس مبادرات رئيسية:

١. وضع تدابير لمكافحة الإغراق ووضع عوائق أمام الواردات منخفضة التكلفة والجودة.
٢. تعزيز استثمارات القطاع الخاص لتنمية قطاع الاستزراع المائي من خلال: (أ) جذب شركات أجنبية فاعلة؛ (ب) تأسيس شركات محلية رائدة، (ج) تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدعم التعاون.
٣. زيادة استثمارات البحث والتطوير عبر سلسلة القيمة للاستفادة من التقدم التقني من أجل تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف.
٤. عمل حملات تسويقية توضح القيمة الغذائية العالية للمأكولات البحرية والجودة العالية للمنتجات المحلية.
٥. تطوير بنية تحتية تركز على الاستزراع المائي من أجل تقديم دراسة جدوى أفضل لاستثمارات القطاع الخاص، فضلًا عن زيادة القدرة التنافسية الشاملة للمملكة.



نسعى لرفع القدرة
الإنتاجية من الأسماك
والروبيان إلى ١٥
ضعف الطاقة الإنتاجية
الحالية

٥. محفظة المبادرات
(الاستزراع المائي- برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات اللوجستية)

مزارع سمكية في البحر الأحمر



١.٠ محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الاستزراع المائي	١-١٠٠٠٤٠٠١	الحملات التسويقية	• القيام بحملات توعوية وثقافية حول أهمية استهلاك المأكولات البحرية وإظهار فوائدها الصحية ، وإبراز سلامة وجود الاسماك المنتجة محليا بهدف زيادة الاستهلاك العام للأسماك في المملكة وانعكاس ذلك على قدرة الشركات المحلية من زيادة الانتاج وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي	وزارة البيئة والمياه والزراعة	• ستؤدي الزيادة في استهلاك الأسماك المنتجة محليًا إلى محاولة الشركات المحلية تلبية الطلب، مما يعني زيادة الإنتاج محليًا، أي زيادة فرص العمل في قطاع الاستزراع السمكي. وزيادة استهلاك الأسماك من ٩ كغم للفرد إلى ١٥ كغم للفرد في السنوات الثلاث الأولى.	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الاستزراع المائي	١-١٠٠٠٤٠٠٢	حملات جذب المستثمرين	• زيادة إنتاج الأسماك المستزرعة ، سيتطلب جذب مستثمرين جدد للدخول في صناعة الاستزراع المائي وستقوم هذه المبادرة بإدارة حملات وتسهيل إجراءات لجذب المستثمرين الأجانب والمحليين	وزارة البيئة والمياه والزراعة	• من شأن زيادة الاستثمار في هذا القطاع أن تساعد على تحسين الإنتاج والمنافسة الشاملة في السوق، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض تكلفة إنتاج الأسماك. وستؤدي زيادة الاستثمار أيضًا إلى زيادة التركيز على البحث والتطوير في هذا القطاع.	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الاستزراع المائي	١-١٠٠٠٤٠٠٣	تطوير البنية التحتية لدعم التجمعات البحرية	• تطوير مرافئ الصيد وجعلها مواقع تحتوي علي الخدمات الاساسية والتي تخدم شريحة المستفيدين المباشرين وخلق بيئة جذابة، حيث يمكن للأسماك التي يتم صيدها محليًا / أسماك الزراعة السمكية أن تكون متاحة بصورة أكبر، مما يعني تطوير الأرصفة العائمة ومصانع الثلج ومحطات البقود والورش الخاصة بصيانة القوارب وما إلى ذلك. وترتبط هذه المبادرة بالركيزة الاستراتيجية لتطوير البنية التحتية.	وزارة البيئة والمياه والزراعة	• زيادة اهتمام العامة بالأسماك المحلية واستهلاكهم لها. وإتاحة المأكولات البحرية لعامة الناس إلى بكل يسر وسهولة. وتحسين الظروف في السواحل الريفية، وزيادة الاهتمام بالسياحة إلى أجزاء مختلفة من البحر الأحمر.	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الاستزراع المائي	١-١٠٠٠٤٠٠٤	تطوير البنية التحتية لدعم الاستزراع المائي	• إنشاء المزارخ ومصانع الأعلاف ومصانع تجهيز الاسماك للوصول إلى الانتاج المستهدف ب ٦٠٠ الف طن في ٢٠٣٠م والمساهمة في تحقيق الامن الغذائي وترتبط هذه المبادرة بالركيزة الاستراتيجية لتطوير البنية التحتية.	وزارة البيئة والمياه والزراعة	• سهولة الوصول إلى المتطلبات الأساسية لإدارة مزرعة سمكية (مثل فراخ السمك واليرقات)، فضًا عن إتاحة أعاف الأسماك بأسعار رخيصة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى خفض تكلفة إنتاج الأسماك في المملكة.	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الاستزراع المائي	١-١٠٠٠٤٠٠٦	دعم البحث والتطوير لتحسين إنتاجية مصائد الأسماك	• تعزيز إنتاجية مخرجات الاستزراع السمكي بالتعاون مع المؤسسات البحثية الشهيرة محليا ودوليا لإدخال أنواع جديدة لها أثر اقتصادي كبير وتطوير أنظمة الأعلاف وإنشاء المركز الإقليمي للأبحاث وصحة وتربية الأحياء المائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والذي سيركز على بناء المعرفة والقدرات وإجراء الأبحاث وتعزيز مبادئ الأمن الحيوي ودعم وتشخيص الأمراض والاستجابة لها والوقاية منها ومكافحتها.	وزارة البيئة والمياه والزراعة	• تقديم أنواع جديدة من الأسماك للزراعة السمكية. وضمان جودة الأعلاف والقدرة على تحسين النفايات والحد منها. والحد من نفوق الأسماك وتحسين صحتها. وإنشاء مراكز الأبحاث وتطويرها لتصبح مراكز عالية الكفاءة وقادرة على توفير الخبرة والمشورة من أجل التميز في أفضل نموذج رائد لمعايير القطاع. والمساهمة في تقديم التقنيات الحديثة في عمليات الاستزراع السمكي.	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة



0.ج اختيار المبادرات المحورية

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	سبب الاختيار	الأثر المتوقع
الاستزراع المائي	٣-٤٠٠٠-١٠٠٠١	تطوير البنية التحتية لدعم التجمعات البحرية	تطوير مرافئ الصيد وجعلها مواقع تحتوي علي الخدمات الاساسية والتي تخدم شريحة المستفيدين المباشرين وخلق بيئة جذابة، حيث يمكن للأسماك التي يتم صيدها محليًا / أسماك الزراعة السمكية أن تكون متاحة بصورة أكبر، مما يعني تطوير الأرضة العائمة ومصانع الثلج ومحطات الوقود والورش الخاصة بصيانة القوارب وما إلى ذلك. وترتبط هذه المبادرة بالركيزة الاستراتيجية لتطوير البنية التحتية.	من خلال إنشاء مناطق تغطي كل سلاسل قيمة الاستزراع السمكي، ستمكن المملكة من جذب المزيد من المستثمرين وزيادة القدرة التنافسية الإنتاجية في قطاع الاستزراع السمكي. وسيؤدي إنشاء هذه المناطق إلى زيادة فرص العمل في المناطق الريفية وسيجذب السياح إلى مناطق ساحلية اتسمت بالعزلة سابقًا	زيادة اهتمام العامة بالأسماك المحلية واستهلاكهم لها. وإتاحة المأكولات البحرية لعامة الناس إلى بكل يسر وسهولة. وتحسين الظروف في السواحل الريفية. وزيادة الاهتمام بالسياحة إلى أجزاء مختلفة من البحر الأحمر.



قسم: الصناعات العسكرية



٢. أ طموحنا في ٢٠٣٠

تضمنت رؤية ٢٠٣٠ هدفاً طموحاً يتمثل في توطين ٥٠٪ من الإنفاق العسكري والأمني على المعدات والمنظومات العسكرية وخدمات الصيانة والإصلاح. وبناءً على ذلك، من المستهدف أن يصبح قطاع الصناعات العسكرية رافداً رئيسياً لاقتصاد المملكة وسيساهم في توفير فرص العمل للشباب السعودي، ودفع عجلة التنمية، بالإضافة إلى تحقيق ٥ أولويات وطنية رئيسية:

رفع الجاهزية العسكرية
تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية
تعزيز التشغيل المشترك بين كافة الجهات الأمنية والعسكرية
تطوير قطاع صناعات عسكرية محلية مستدام
رفع الشفافية وكفاءة الإنفاق

٢. ب التزامنا في ٢٠٢٠

من المستهدف تفعيل دور قطاع الصناعات العسكرية بشكل أكبر وأن يتم تحقيق عدد من المستهدفات الوطنية في هذا القطاع حتى العام ٢٠٢٠م؛ وهي:

إطلاق استراتيجية الصناعات والتقنيات العسكرية
فتح قطاع الصناعات العسكرية للمستثمرين المحليين والأجانب
تسهيل إجراءات إصدار تراخيص الصناعات العسكرية للمصنعين
عقد شراكات استراتيجية مع المصنعين العالميين
إعادة هيكلة الشق العسكري من برنامج التوازن الاقتصادي



الجيش السعودي

٣. أ التحديات الأساسية

يوجد عدد من التحديات التي تواجه قطاع الصناعات العسكرية في المملكة، أبرزها:

تحديد الأولويات والالتزام بعقود مشتريات طويلة المدى
القدرات الحالية والممكنات
التنسيق بين مكونات القطاع والدعم

٣. ب الجهود الحالية

توجد عدة جهود لتطوير قطاع الصناعات العسكرية برزت خلال الفترة الماضية، يمكن تلخيصها بالآتي:

استراتيجية الدفاع الوطني: تطوير وإطلاق استراتيجية جديدة للدفاع الوطني والتي ستستخدم كمرجع لقطاع الصناعات العسكرية

الشراكات: عقد عدة شراكات وتوقيع اتفاقيات مع كبرى الشركات العالمية لنقل وتوطين التقنية، والتنسيق من أجل إنشاء مشاريع مشتركة في المملكة، وإدراج شركات محلية في سلسلة الإمداد العالمية

تأسيس هيئة لقطاع الصناعات العسكرية: نظراً لأهمية وحيوية القطاع وافق مجلس الوزراء على تأسيس الهيئة العامة للصناعات العسكرية لتكون الجهة المشرفة والمسؤولة عن تطوير قطاع الصناعات العسكرية وإدارة مكوناته وذلك لتمهيد الطريق نحو تحقيق نسبة التوطين المستهدفة.

تأسيس شركة وطنية رائدة: تأسيس الشركة السعودية للصناعات العسكرية وهي شركة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة ستساهم بشكل فعال في بناء القدرات وتوطين التقنيات، حيث من المستهدف أن تكون ضمن مصاف أكبر الشركات العالمية من خلال الجمع بين أحدث التقنيات وأفضل الكوادر الفنية لتقديم منتجات تنافسية.



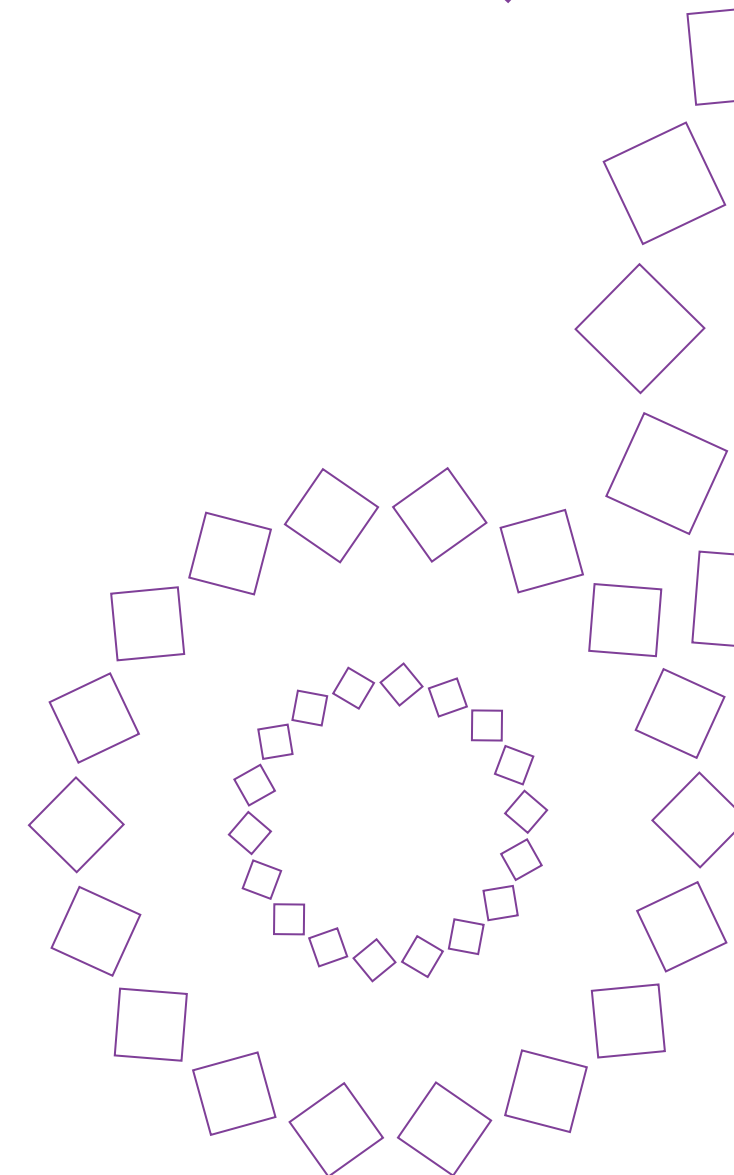
مروحية الكوقر روتروكرافت



تعد المملكة ثالث أكبر
مستورد للمعدات
العسكرية في العالم
ويساهم تطوير قطاع
الصناعات العسكرية
في تحقيق الأهداف
الاستراتيجية للمملكة
لتلبية نسبة كبيرة من هذا
الطلب ويقلل من الاعتماد
على الواردات العسكرية.



طائرة التيفون



٤. الاستراتيجية (الصناعات العسكرية-برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

(هذه النسخة موجزة. وللاطلاع على النسخة المفصلة من الاستراتيجية، يُرجى الرجوع إلى الملحق)



٤.أ ركائز الاستراتيجية

في عام ٢٠١٧م، كانت المملكة ثالث أعلى دولة إنفاقاً على الدفاع والأمن، وتبلغ نسبة التوطين في القطاع حالياً أقل من ٥٪. ومن خلال ذلك تتضح وجود فرصة كبيرة لاستغلال قطاع الصناعات العسكرية وزيادة مساهمته في اقتصاد المملكة.

ويرتكز القطاع على ٤ ركائز أساسية:

١. التنظيمات والتشريعات
٢. الصناعة
٣. البحوث والتقنية
٤. المشتريات العسكرية

٤.أ.١ أفضل الممارسات العالمية

بالنظر لأفضل الممارسات العالمية والنماذج الناجحة في تطوير قطاع الصناعات العسكرية، يتضح وجود توجهات رئيسية، يمكن تلخيصها بالآتي:

• الجانب الاستراتيجي:

١. تحديد وإعلان أهداف طويلة الأجل لتطوير الصناعة وتحديد أولويات القطاع
٢. وضع آليات لتحقيق التوازن بين أهداف تطوير الصناعة واحتياجات الجهات العسكرية

• الجانب الصناعي:

٣. إدارة ميزانية مخصصة لتطوير الصناعة وتقديم محفزات للصناعة المحلية
٤. إبرام اتفاقيات توازن اقتصادي تحقق مكاسب لجميع الأطراف بهدف تنمية القطاع والقدرات التقنية
٥. بناء الصناعة تركز على الطلب المحلي، ومن ثم توسيعها لتشمل أسواق الصادرات
٦. تطوير منتجات تنافسية للتمكن من الدخول إلى أسواق الصادرات

• الجانب التقني:

٧. العمل مع الشركاء الدوليين لتسريع وتيرة بناء وتطوير مهارات القوى العاملة
٨. نشر الخطط البحثية وتحديد التقنيات ذات الأولوية لتعزيز الاستقلالية في التقنيات المقيدة

• جانب المشتريات

٩. التخطيط طويل المدى للمشتريات العسكرية (٥-١٠ سنوات)
١٠. مراعاة أن تكون الأولوية للشركات المحلية الرائدة

كما يتضح من أفضل الممارسات العالمية وجود جهة رقابية وتشريعية تُسند لها مهام إدارة مكونات القطاع وتطويره وتكون الجهة المسؤولة عن توجيه الشركات الوطنية بما يتوافق مع المتطلبات العسكرية.

٤.أ.٢ الهيئة العامة للصناعات العسكرية

تماشياً مع الأمثلة الناجحة في تطوير قطاع الصناعات العسكرية، تم تأسيس الهيئة العامة للصناعات العسكرية بمهمة جعلها ضمن منظومة كبيرة تضم: الجهات العسكرية في المملكة، شركات الصناعات العسكرية العالمية، الصناعة المحلية، معاهد البحوث، الكليات والجامعات، الجهات الحكومية ذات العلاقة، الحكومات الأجنبية، وأسواق الصادرات.

وتضطلع الهيئة العامة للصناعات العسكرية بالمهام الأساسية التالية:

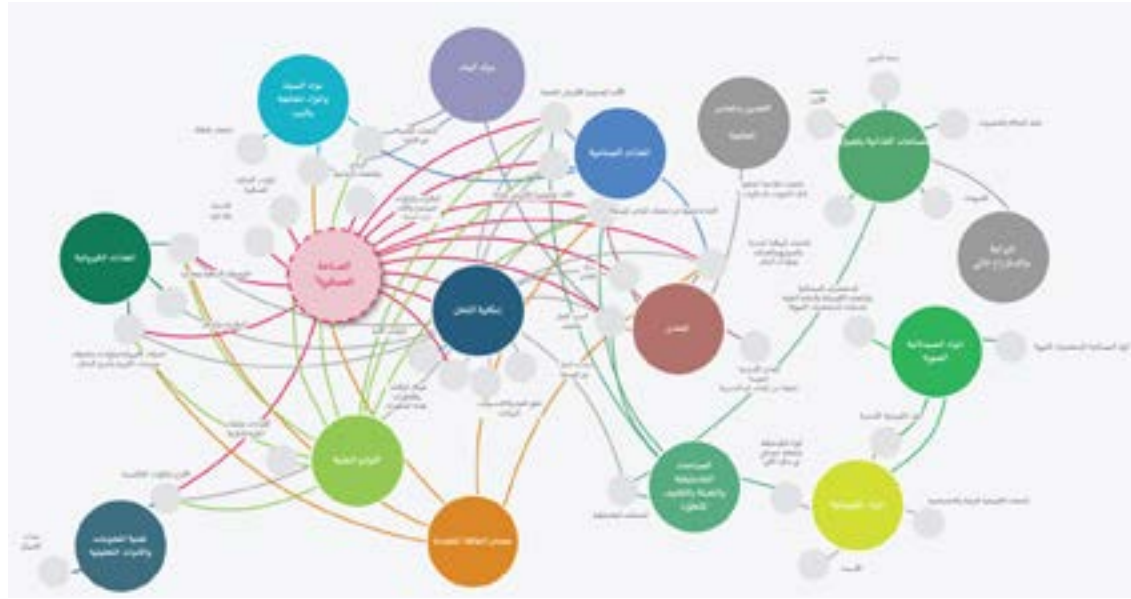
١. وضع السياسات والاستراتيجيات والأنظمة ذات الصلة بقطاع الصناعات العسكرية
٢. إدارة عمليات المشتريات العسكرية للجهات العسكرية والأمنية في المملكة
٣. إصدار تراخيص التصنيع والتصدير لقطاع للصناعات العسكرية
٤. وضع المواصفات القياسية الخاصة بالصناعات العسكرية
٥. وضع آليات مراقبة قطاع الصناعات العسكرية
٦. إدارة وتطوير الشق العسكري من برنامج التوازن الاقتصادي
٧. إدارة عمليات البحث والتطوير في قطاع صناعات العسكرية، بما في ذلك تمويلها ونقل التقنية
٨. تنسيق مواءمة مخرجات التعليم والتدريب الفني مع احتياجات قطاع الصناعات العسكرية
٩. تحفيز تطوير قطاع الصناعات العسكرية ودعم المصنعين المحليين
١٠. عقد شراكات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص محلياً وخارجياً لتحقيق أهداف الهيئة





٤.أ.٤ تكامل الصناعات العسكرية مع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

القدرات وسلسلة الإمداد المطلوبة لبناء قطاع صناعات عسكرية مشابهة ومتداخلة بشكل كبير مع تلك اللازمة لبناء الصناعات المدنية وتتطلب مواد خام مشتركة كالمعادن. وسوف تساهم سلاسل قيم الصناعات المدرجة تحت البرنامج في تزويد منظومة الصناعات العسكرية بالمواد والمدخلات الرئيسية، كما هو مبين في الشكل أدناه.



٥.أ.٤ أثر تطوير الصناعات العسكرية على الاقتصاد الوطني

سيساهم تطوير قطاع الصناعات العسكرية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة من خلال المساهمة في عدد من المؤشرات الاقتصادية؛ هي:

- الناتج المحلي الإجمالي
- العائدات غير النفطية
- الصادرات العسكرية
- الاستثمارات الحكومية
- الاستثمارات الغير حكومية
- الحصة السوقية العالمية
- وظائف القطاع الخاص
- وظائف القطاع العام
- حصة الاستهلاك المحلي
- التوطين
- ميزان المدفوعات
- الإنفاق على البحث والتطوير

٥. محفظة المبادرات والإطار الزمني للتنفيذ

تعمل الهيئة العامة للصناعات العسكرية حالياً على بناء استراتيجية متكاملة لقطاع الصناعات العسكرية تشمل الصناعة والبحث والتقنية والمشتريات العسكرية، وتستهدف وضع خطة مفصلة للقطاع بما في ذلك المبادرات والجدول الزمني لتنفيذها. وسيتم الإعلان عن تفاصيل المبادرات في الربع الأول من العام ٢٠١٩م.

٤.أ.٣ الاستخدام الثنائي للمنتجات والخدمات العسكرية

نظراً لتشابه استخدامات وتطبيقات العديد من المنتجات والخدمات العسكرية والمدنية، نرى وجود التوجهات العالمية التالية:

١. كافة الالعبين العشرين الأوائل عالمياً في الصناعات العسكرية يركزون على التطبيقات العسكرية والمدنية (على مستويات مختلفة)
٢. تُشكّل القطاعات المدنية أكثر من ٥٠٪ من عوائد غالبية شركات الصناعات العسكرية الرائدة



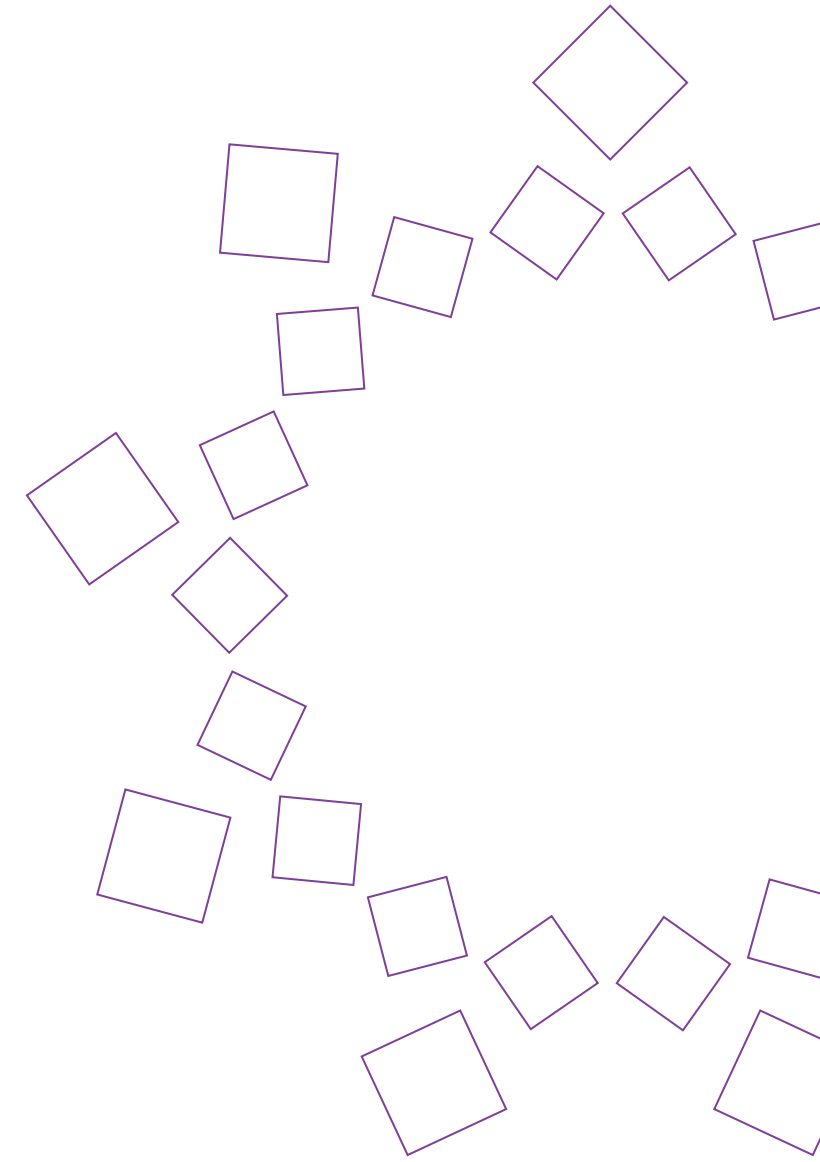
محرك طائرة



قسم ٣: قطاع الطاقة



يهدف البرنامج إلى
المحافظة على مركز
المملكة القيادي
في إنتاج المواد
الهيدروكربونية من خلال
تحسين إنتاجية وتنافسية
قطاع الطاقة المحلي
والتركيز على جانبي
العرض والطلب



٢. التطلعات

(قطاع الطاقة- برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات اللوجستية)



٢.٢ طموحنا في قطاع الطاقة ٢٠٣٠

- تهدف استراتيجية قطاع الطاقة في البرنامج إلى:
- تعزيز مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة من خلال إنشاء مشاريع جديدة وتقييم مصادر مختلفة وتقنيات متقدمة في مجال الطاقة المتجددة.
 - زيادة تنافسية قطاع الطاقة من خلال برنامج كفاءة الطاقة ودراسة جدوى إعادة هيكلة القطاع وحوكمته.
 - خلق وظائف وفرص عمل في مجالات الطاقة المتجددة من خلال زيادة المحتوى المحلي وتدريب وتأهيل القوى العاملة.
 - زيادة إنتاج الغاز وقدرات شبكة التوزيع لمواكبة النمو على الطلب.
 - تقليل الانبعاثات الناتجة من احتراق الوقود.

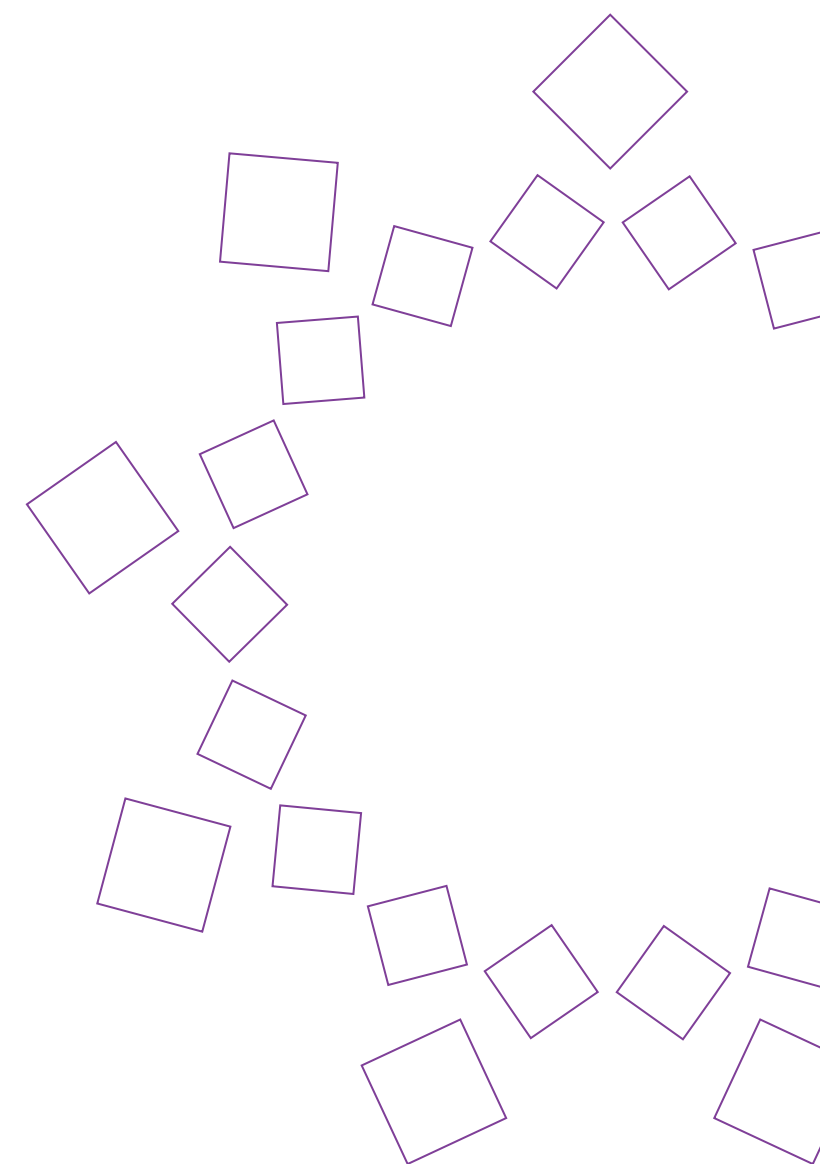
٢.٢ ب التزامنا في قطاع الطاقة ٢٠٢٠

سوف يقوم البرنامج بالعمل على زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في قطاع توليد الطاقة. وسوف يتم تقييم واختبار العديد من من تقنيات الطاقة المتجددة خاصة في مجالات تحلية المياه وإنتاج الكهرباء. وفي مجال تعزيز تنافسية قطاع الطاقة سوف ينتهي العمل على إعداد الدراسة القائمة حاليًا لاعادة هيكلة وحوكمة القطاع. وأخيرًا سيتم تقليل الانبعاثات الناتجة من احتراق الوقود من خلال أعمال التطوير المستمرة في مصافي النفط وزيادة القدرة الإنتاجية للغاز والنمو الصناعي.





نهدف لتنويع مزيج
الطاقة في المملكة



٣. الوضع الحالي
(قطاع الطاقة- برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات اللوجستية)



٣.أ التحديات الرئيسية

• مقدمة عامة عن القطاع

استطاعت المملكة أن تلبي الطلب المتزايد على الطاقة والذي بلغ حوالي ٧٪ سنوياً، وقامت بتأسيس قطاع ضخم للكهرباء. حيث ارتفعت قدرة توليد المملكة للكهرباء بنسبة ٩٥٪ خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦.

وبشكل عام، يواجه القطاع خمسة تحديات أساسية:

١. كفاءة الاستهلاك
٢. كفاءة التوليد
٣. نسبة مشاركة القطاع الخاص
٤. العبء المالي
٥. محدودية الاعتمادية على الطاقة المتجددة

٣.ب الجهود الحالية

• مقدمة عن الجهود القائمة في القطاع

بهدف دعم مشاركة القطاع في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة عدد الفرص الوظيفية، تم بذل جهود كبيرة يمكن حصرها في خمسة محاور: ١. رفع كفاءة الطلب على الطاقة، ٢. رفع كفاءة عمليات توليد الكهرباء والتحويل والتوزيع، ٣. وضع إطار لتوظيف تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية، ٤. تعزيز المحتوى المحلي وتوليد الوظائف من قطاع الكهرباء، ٥. مراجعة حوكمة القطاع وهيكلة السوق.

١. رفع كفاءة الطلب على الطاقة

تم وضع المواصفات التالية لرفع كفاءة استهلاك الطاقة:

- وضع مواصفات وحدات التكييف الصغيرة والكبيرة
- إلزامية تنفيذ العزل الحراري للمباني
- وضع مقاييس خاصة بالأجهزة الكهربائية المنزلية (الثلاجات والمجمدات إلخ)

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام المركز السعودي لكفاءة الطاقة بعدد من الحملات التوعوية بهدف رفع مستوى الوعي بأهمية كفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك. وكذلك قامت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بتطبيق عدد من البرامج لتخفيض الأحمال خلال أوقات الذروة والتي تضمنت:

- التحكم بأحمال التكييف لدى كبار المشتركين (المرحلة الأولى)، والذي أطلقته وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، وحقق تخفيضاً في الاستهلاك وصل إلى ٤٦ ميغا واط في تسعة عشر مبنى
- الطلب من كبار العملاء تشغيل مولدات الكهرباء لديهم خلال ساعات الذروة
- التنسيق مع كبار العملاء لتخفيض الأحمال الكهربائية خلال ساعات الذروة

٢. رفع كفاءة عمليات توليد الكهرباء والتحويل والتوزيع

بهدف تحسين كفاءة عمليات التشغيل، قامت المملكة باستثمار ما يصل إلى ٧٠ مليار ريال لزيادة كفاءة التوليد والحد من استخدام الديزل وتحسين البنية التحتية لخطوط التحويل. ونتج عن ذلك تحسن في كفاءة النظام التي كانت تقدر نسبتها ٣١,٣٪ عام ٢٠١٠ إلى ٣٧,٩٪ عام ٢٠١٦ وتخفيض الاستهلاك بمقدار ١٣ مليون برميل ديزل في عام ٢٠١٦.

٣. وضع إطار تطبيق تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية

أطلقت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية برنامج الطاقة المتجددة، والذي تضمن تنفيذ أعمال توليد الطاقة المتجددة بقدرة ٣,٤٥ جيجا واط بحلول عام ٢٠٢٠ والوصول إلى ٩,٥ جيجا واط بحلول عام ٢٠٢٣.

ويقوم بتنفيذ هذه المبادرة مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة. ويتم حالياً العمل على برنامج الطاقة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووفق أفضل الممارسات العالمية.

٤. تعزيز المحتوى المحلي وتوليد الوظائف من قطاع الكهرباء

بهدف تعزيز المحتوى المحلي وتوليد الوظائف، تم وضع معايير لدعم المصنعين المحليين. وتم كذلك وضع حوافز / اشتراطات للمستثمرين المستقبليين من القطاع الخاص والتي سوف تستخدم كإرشادات لضمان تعزيز المحتوى المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فقد نص برنامج الطاقة المتجددة على تخصيص نسبة للتوطين في كراسة الشروط للمنافسة المطروحة.

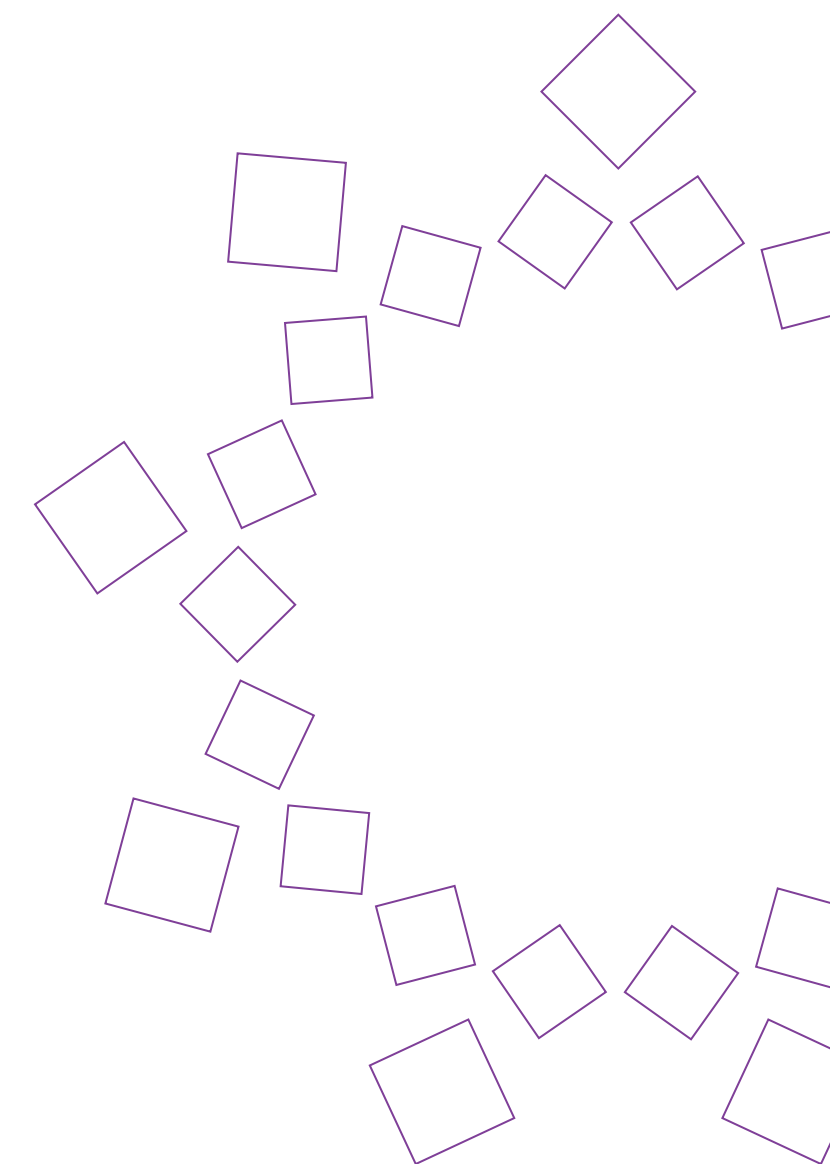
٥. مراجعة حوكمة القطاع وهيكلة السوق

يجري العمل حالياً على مراجعة هيكل السوق لتعزيز تنافسية القطاع، وزيادة الفرص الوظيفية ومشاركة القطاع الخاص. وتم كذلك إطلاق برنامج الطاقة المتجددة وتأسيس مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة بوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية والذي يقوم بطرح منافسات مشاريع الطاقة المتجددة.



نهدف إلى جعل
المملكة منصة فاعلة
للتصدير وإعادة التصدير

صورة جوية بمدينة الجبيل الصناعية



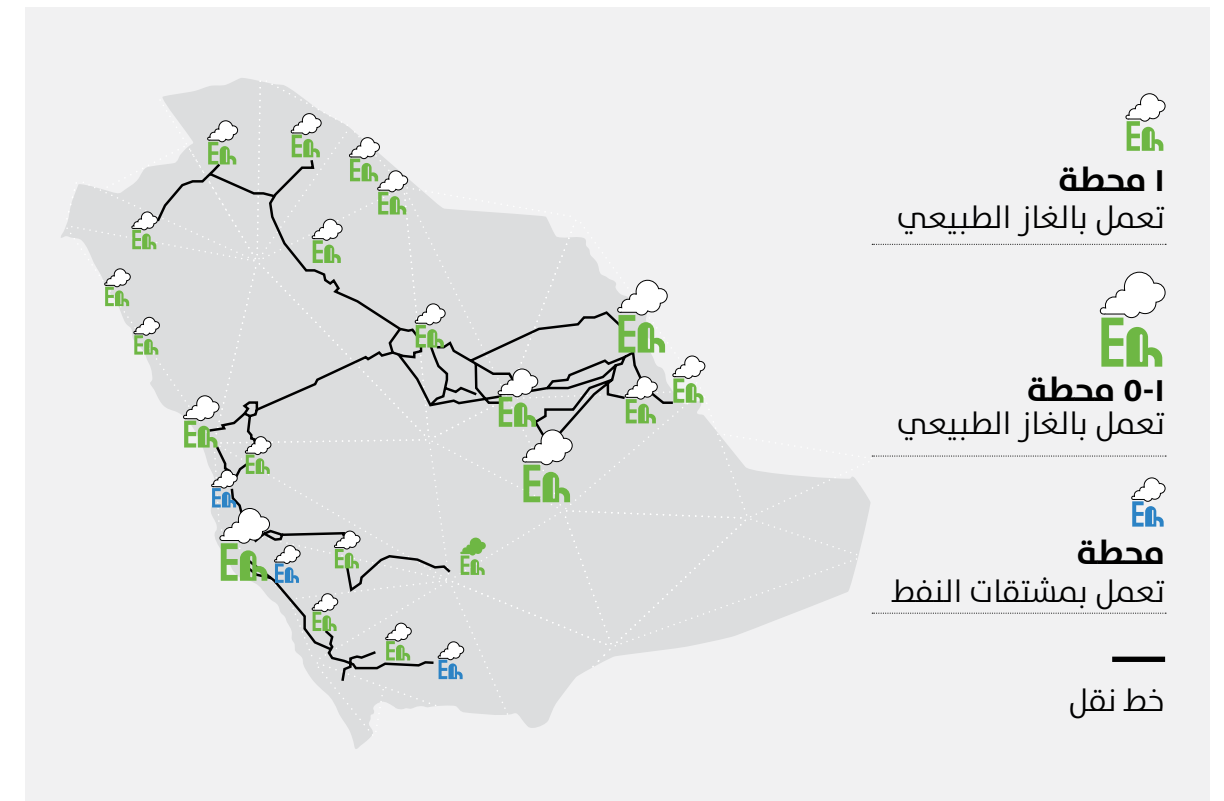
٤. الاستراتيجية
(قطاع الطاقة- برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات اللوجستية)



٤.أ ركائز استراتيجية الطاقة

• نظرة عامة على قطاع الطاقة في المملكة

يعد قطاع الطاقة من أكبر الركائز الاقتصادية في المملكة (ويشارك بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي ونسبة ٠,٥٪ من الوظائف في المملكة) ويمكن مهم لتوسيع قطاع الصناعة في المملكة، بقدرة انتاجية للمولدات المركبة تصل إلى ٧٥ جيجا واط والتي تنمو سنوياً بشكل مطرد بلغت ٨٪ خلال الخمس سنوات الماضية . وبلغ طول الشبكة المنفذة خلال العقد المنصرم ٧٦٦ ألف كيلو متر من المحولات وخطوط التوزيع المركبة والمتكاملة بشكل رأسي، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

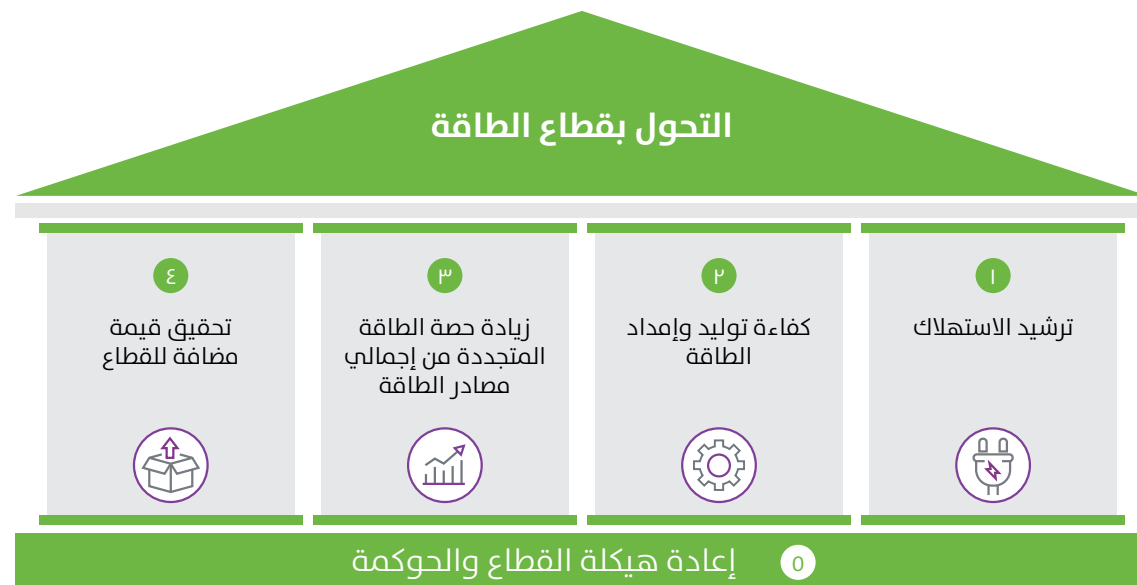


شكل ٤-١: خارطة توضيحية لمواقع محطات توليد الطاقة في المملكة المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، هيئة تنظيم الكهرباء والتنظيم المزدوج

• نظرة عامة على استراتيجية التحول بقطاع الطاقة

يعتمد التحول بقطاع الطاقة على ٥ عناصر رئيسية:

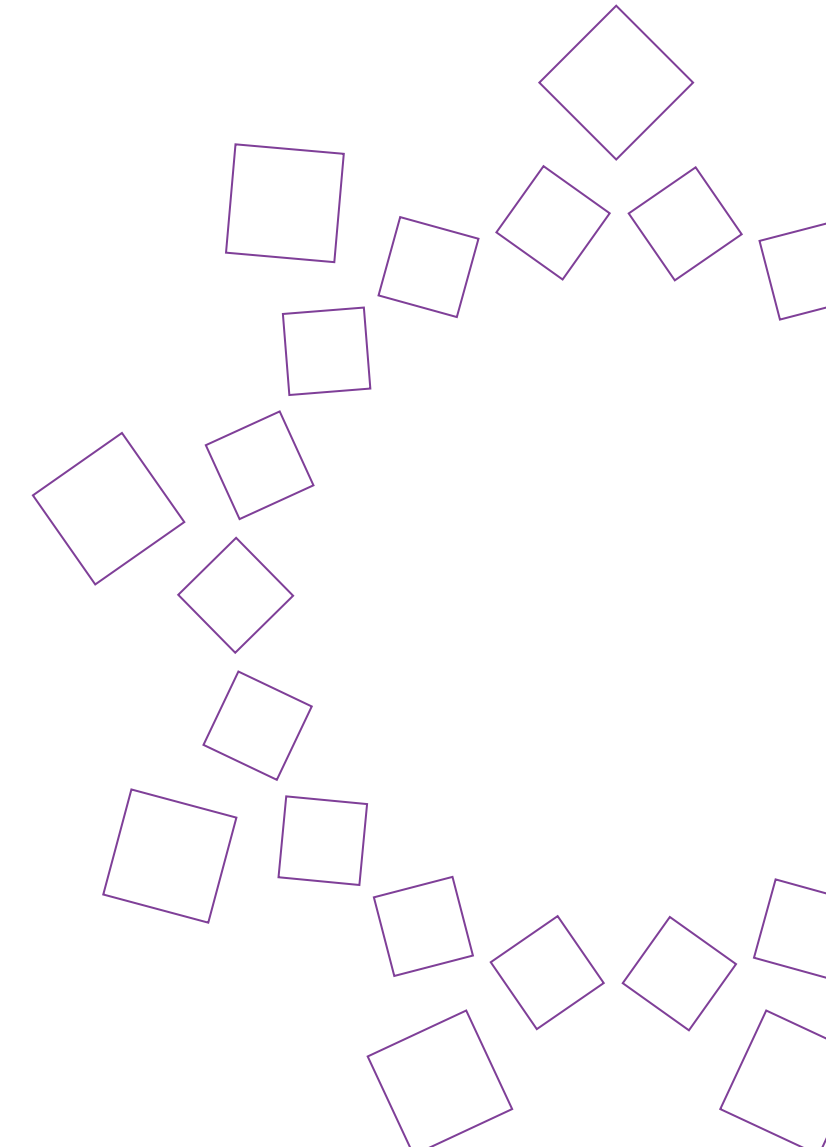
١. ترشيد الاستهلاك وتشجيع كفاءة الطاقة والتي هي فعليا قيد التنفيذ. وكذلك تطوير وتشريع معايير كفاءة الطاقة (كتحديد معيار كفاءة الطاقة لجميع وحدات التكييف التي يتم بيعها). وأيضاً الاستمرار ببرامج تخفيض الأحمال خلال ساعات الذروة، كبرنامج التحكم بأحمال التكييف لدى كبار المشتركين (المرحلة الأولى)، والذي أطلقتته وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية وحقق تخفيضاً في الاستهلاك وصل إلى ٤٦ ميغا واط في تسعة عشر مبنى.
٢. الاستمرار برفع كفاءة توليد الكهرباء من خلال استبدال المولدات التي تعمل بالديزل.
٣. زيادة حصة الطاقة المتجددة من إجمالي مصادر الطاقة في المملكة، حيث يركز البرنامج على عدد من تقنيات الطاقة المتجددة منها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى تقنيات الطاقة الجيوتحرارية، حيث قامت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بإطلاق برنامج الطاقة المتجددة.
٤. تعظيم القيمة المضافة للقطاع من خلال: ١. زيادة القدرة التصديرية لدول مجلس التعاون الخليجي، ٢. وضع معايير دعم المصنعين المحليين ووضع الحوافز والمتطلبات اللازمة.
٥. تحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الجهات الفاعلة في القطاع، ووضع الإطار العام للحكومة.



شكل ٤-٢: يعتمد التحول بقطاع الطاقة على ٥ عناصر رئيسية



يلتزم البرنامج بزيادة
مساهمة الطاقة
المتجددة من خلال إنشاء
مشاريع مختلفة وأدخال
تقنيات متقدمة وتشجيع
استثمارات القطاع الخاص
في مجال الطاقة



0. محفظة المبادرات
(قطاع الطاقة- برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات اللوجستية)



0. أ محفظة مبادرات الطاقة

المحور/ العنصر الاستراتيجي	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الطاقة	E-113a-010001	إعادة النظر في هيكلية السوق	- إعادة النظر في هيكلية قطاع الكهرباء بما يتماشى مع أهداف القطاع – وتحديد ما إذا يتوجب فصل أنشطة التوليد والتوزيع والتوجه بشكل متدرج نحو سوق الكهرباء التنافسي أو الحفاظ على نموذج وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية الحالي المدرج عمودياً على ما هو عليه. - إعداد حوكمة شاملة للقطاع، وعلى وجه التحديد، إنشاء حساب موازنة والمشتري الرئيس المستقل.	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	زيادة مشاركة القطاع الخاص وتخفيض الدعم الحكومي	
الطاقة	E-113a-010002	إقرار برنامج الكفاءة في أعمال توليد الطاقة وأصول التحويل والتوزيع	الاستثمار في تحسين المولدات، واستبدال المولدات ذات الكفاءة المتدنية (وخصوصاً مولدات الديزل) وتحسين البنية التحتية للمحولات والتوزيع	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	- تخفيض استهلاك الوقود لتلبية الطلب على الطاقة وبالتالي تخفيض تكاليف كامل المنظومة والدعم الحكومي المطلوب - سيؤدي رفع الكفاءة إلى تأجيل الاستثمار لزيادة قدرة توليد الطاقة لتلبية الطلب	سعر منتجات الطاقة كنسبة مئوية من السعر المستهدف
الطاقة	E-113a-333-719	تأهيل رأس المال البشري اللازم لقطاعي الطاقة الذرية والمتجددة	- استقطاب وجذب الكفاءات ذات المهارات النوعية المتخصصة الوطنية للانضمام إلى القدرات البشرية في قطاع الطاقة الذرية والمتجددة. وذلك من خلال التعلم المؤسساتي الذي يعتمد على الإشراف والتوجيه في بيئة العمل والمزايا والتعويضات. - تطوير نظم التعليم والتدريب والتأهيل الوطني لتمكين قطاع الطاقة الذرية والمتجددة من خلال إنشاء مسارات وبرامج جذب وتعليم وتدريب للقوى البشرية لإنشاء مصدر مستدام من شباب وشابات الوطن المؤهلين ومنح دراسية للتعليم الجامعي، ومعايير وشهادات، والاعتماد وضمان الجودة واعتماد التصنيف الوظيفي والإجازة. - تخطيط ونمذجة القوى البشرية العاملة لقطاع الطاقة الذرية والمتجددة. - خلق الشراكات التعاونية والاستراتيجية مع الجهات ذات العلاقة ومقدمي الخدمة والتقنية لتطوير القدرات البشرية	مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة	بناء وتأهيل رأس المال البشري الوطني سيساهم في تمكين المواطنين من الحصول على فرص عمل في قطاعي الطاقة الذرية والمتجددة وشغلها بجدارة	مساهمة الطاقة المتجددة لشبكة الكهرباء
الطاقة	E-113a-333-721	توطين تقنيات الطاقة المتجددة اللازمة للمملكة لدعم قطاعات الطاقة وتحلية المياه	العمل مع معاهد وشركات عالمية ومحلية لتطوير تقنيات وامتلاكها في مجال تحلية المياه بالطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة وتقنيات باطن الأرض والتقنيات الشمسية الحرارية المركزة لتخفيض الحمل الذروي المستخدم في التبريد، واستثمارها تجارياً وإنشاء مركز اختبارات يقوم بتوثيق وتقييم تقنيات الطاقة المتجددة	مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة	توطين وتسويق التقنيات الرئيسية للطاقة المتجددة التي ستدعم رؤية ٢٠٣٠ في استكشاف مصادر الطاقة البديلة وزيادته المحتوى المحلي إذ أن ذلك سيسهم في ادخال تقنيات جديدة للمملكة وتشجيع الافكار المحلية الناشئة وبالتالي سيكون لها الاثر في دعم القطاع الخاص للاستثمار فيها بالإضافة إلى توليد وظائف جديدة.	مساهمة الطاقة المتجددة لشبكة الكهرباء



المحور/ العنصر الاستراتيجي	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الطاقة	E-١٣a-٣٣-٧٢٣	المركز الوطني لبيانات الطاقة المتجددة	تهدف المبادرة إلى إنشاء مركز لتوفير بيانات ومعلومات الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية للمستخدمين بكافة اهتماماتهم من متخذي القرار والقطاع العام والقطاع الخاص وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية في مجال جمع وحفظ وتقديم المعلومات وكذلك توفير التقارير التحليلية والمعلوماتية والاستشرافية لهم.	مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة	توفر هذه المبادرة عدد النطاقات الجغرافية الواعدة في المملكة والتي تمكن مشاريع الطاقة المتجددة (وليست ملزمة). وذلك من خلال تقليل نسبة عدم اليقين في إنتاج الكهرباء المتوقع والتي تؤثر على التكلفة المالية للمشروع.	مساهمة الطاقة المتجددة لشبكة الكهرباء
الطاقة	E-١٣a-٠١-٧٢0	إقرار وتنفيذ بنود نظام المتاجرة في المنتجات البترولية	إيجاد تشريعات رادعة لمنع إساءة استخدام المنتجات البترولية وتهريبها	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	رفع الطاقة التكريرية للبترول والحصول على وفورات مالية من خلال تنظيم ومراقبة السوق المحلي لجميع المنتجات البترولية لتحقيق رفع كفاءة الاستخدام ومنع التهريب	
الطاقة	E-١٣a-٢٧-٧٢٤	وضع الآلية المناسبة لمشاركة القطاع الخاص (الطاقة المتجددة)	- تسعى هذه المبادرة إلى وضع الأدوات والآليات التمكينية لمشاريع الطاقة المتجددة، و بناء على طرح استراتيجية تدعم تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في مشاريع الطاقة المتجددة وتتركز استراتيجية هذه المبادرة أولاً في ايجاد الالية المناسبة لتحفيز القطاع الخاص للدخول في مشاريع الطاقة المتجددة بتوفير بيئة ملائمة للاستثمار بوضع الاستراتيجية المناسبة و تفعيلها مع اصحاب العلاقة من القطاع الحكومي بالنظام البيئي المرتبط بالاستثمار في هذا القطاع. وأيضاً توفير او تحسين الية المحفزات المعروضة من الحكومة للمستثمرين من القطاع الخاص بالطاقة المتجددة - تسويق وعرض الفرص الاستثمارية المتوقعة في البرنامج الوطني للطاقة المتجددة للقطاع الخاص وكيفية المساهمة فيها.	مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة	زيادة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة من خلال وضع الية مناسبة لتمكين القطاع الخاص في مجال صناعات الطاقة المتجددة.	
الطاقة	E-١٣a-٠١-٧٣١	شركة ضوئيات لممارسة نشاط الألياف الضوئية	تدعم المبادرة الاستفادة القصوى من شبكات الألياف الضوئية الحالية لشركة ضوئيات (المقدرة بـ ٤0 ألف كم) من خلال الحصول على التراخيص اللازمة من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع نشاط وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية لتشمل تسويق الألياف الضوئية الجديدة للمنازل بالتنسيق مع الجهات المختصة	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	تحسين جودة الخدمة الكهربائية وزيادة تغطية الخدمات	
الطاقة	E-١٣a-٠١-٧0٠	الربط الكهربائي مع جمهورية مصر	المبادرة تهدف إلى الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية بغرض تجارة الطاقة، الاستفادة من موارد الدولة بالشكل الأمثل و زيادة موثوقية الشبكة.	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	سيوفر عوائد استثمار جيدة للبلدين	



المحور/ العنصر الاستراتيجي	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الطاقة	E-١٣a-٣١-٧0٢	تقييم مصادر الطاقة البديلة والمتجددة	• مصادر الطاقة البديلة والمتجددة هي مصادر طبيعية ونقية لا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي، وحيث أشارت الدراسات الأولية إلى إمكانية تطوير الطاقة المستمدة من المعادن ، والطاقة الحرارية الأرضية المستمدة من الحمم البركانية القديمة، والينابيع الساخنة والصخور الحرارية إلى طاقة، ونظرا لما تملكه هيئة المساحة الجيولوجية من قاعدة معلومات في هذا المجال اصبح بمقدورها البحث والتطوير لهذه المصادر لاستثمارها في مجال انتاج الطاقة المتجددة .	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	• المساهمة في بناء وتنمية القدرات الوطنية في مجال أبحاث الطاقة المتجددة وخصوصا الطاقة الحرارية الجوفية، وتفعيل دور المعلومات الجيولوجية في مجال الطاقة المتجددة لبناء قاعدة بيانات وطنية، إعداد خرائط توضيحية لمصادر الطاقة الحرارية الجوفية للجهات ذات العلاقة، وإعداد خرائط توضيحية لمصادر الطاقة الحرارية الجوفية	
الطاقة	E-١٣a-٠١-٧0٤	زيادة الموثوقية للشبكة الوطنية للكهرباء	• إنشاء (٩) مراكز للتحكم الآلي والتحويل إلى شبكة ذكية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	• تحسين جودة الخدمة الكهربائية وزيادة تغطية الخدمات	
الطاقة	E-١٣a-٠١-٧٣٠	بناء وتطوير الكفاءات والممكنات التحويلية	• إنشاء مكتب لمتابعة إنجاز مبادرات الوزارة ضمن برنامج التحول الوطني للمساهمة في بناء و تطوير الكفاءات و الممكنات التحويلية	وزارة الطاقة و الصناعة والثروة المعدنية	• التحقق من إنجاز مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من خلال تمكين وتطوير الكفاءات الوطنية	تنمية رأس المال البشري
الطاقة	E-١٣a-٢٧-٧١٧	إطلاق مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة في المملكة	• تستهدف هذه المبادرة رفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني عن طريق زيادة قدرة توليد الطاقة المتجددة إلى ٩,0 جيجاواط بحلول عام ٢٠٢٣ ، كطاقة منتجة من المصادر الطبيعية، التي لا تنبعث منها مخلفات هيدروكربونية، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص وفق إطار زمني محدد يبدأ بإنتاج ٣,٤0 جيجاواط بحلول عام ٢٠٢٠	مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة	• تخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري • استحداث قطاع أعمال مساندة لأعمال توليد الطاقة من المصادر المتجددة	
الطاقة	E-١٣b-٤٧-٠٠١	أجهزة التكييف عالية الكفاءة	• إطلاق برنامج تجريبي يستهدف دعم شراء ١٠ آلاف جهاز تكييف في الرياض بدعم إجمالي يبلغ ٦,0 مليون ريال: سيتلقى من يشترون أجهزة تكييف جديدة دعماً على الأسعار إذا قاموا باختيار جهاز يتسم بالكفاءة العالية من استهلاك الطاقة. ويبلغ الدعم المستهدف من ٦٠٠ إلى ٦0٠ ريال تقريباً (من إجمالي الفرق البالغ ٧0٠ ريال) لكل جهاز. ويستهدف التنفيذ الكامل للبرنامج والذي يشمل المملكة كاملة شراء ٥٢٠,٠٠٠ جهاز تكييف على مدار السنوات الأربع القادمة وسيتبع البرنامج متطلبات المحتوى المحلي	المركز السعودي لكفاءة الطاقة		
الطاقة	E-١٣a-٠١-٧٣٨	تقليل الانبعاثات الناتجة من استخدام الوقود	• ترقية كافة اصول وشبكات التوزيع الخاصة بالتكرير في المملكة • إنتاج وتوريد الوقود النظيف من خلال خفض نسبة الكبريت في البنزين والديزل	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	• تقليل الانبعاثات الناتجة من استخدام الوقود	
الطاقة	E-١٣a-٠١-٧٤٠	زيادة حجم إمدادات الغاز وتوسعة شبكات التوزيع	• زيادة حجم امدادات الغاز من خلال تطوير أعمال الاستكشاف والاحتياطيات وتوسعة شبكة الغاز الجاف لمناطق جديدة بتنفيذ من ارامكو السعودية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	• تعويض الاحتياطيات والمحافظة على الطاقة الانتاجية للبترول وزيادة حجم امدادات الغاز ورفع الطاقة التكريرية	
الطاقة	E-١٣a-٠١-٧٤١	استكمال مشاريع زيادة الطاقة التكريرية	• إنشاء مصافي جديدة لزيادة المنتجات البترولية للسوق المحلي بتنفيذ من ارامكو السعودية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	• تعويض الاحتياطيات والمحافظة على الطاقة الانتاجية للبترول وزيادة حجم امدادات الغاز ورفع الطاقة التكريرية	



المحور/ العنصر الاستراتيجي	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الطاقة	E-١٣b-١٤٠٠١	برنامج القدرة التنافسية لإصلاح أسعار الطاقة	- آلية دعم تهدف للتخفيف من أثر الإصلاحات في أسعار الطاقة لجميع الصناعات على المدى القصير، مع توفير الدعم المستمر للصناعات الاستراتيجية والصناعات التي تتسم بكثافة استهلاك الطاقة) مثل صناعة المعادن (على المدى المتوسط والطويل) - سيتم تمويل هذه المبادرة من إيرادات إصلاح أسعار الطاقة، تُصرف من خلال نظام خصم قائم على الحوافز يشبه حساب المواطن	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	- التخفيف من الآثار السلبية لإصلاح أسعار الطاقة من خلال التنفيذ التدريجي - تعزيز القدرة التنافسية للتجمعات الصناعية ذات الأولوية - دعم القطاعات الاستراتيجية للاستفادة من ميزات أسعار الطاقة والحفاظ عليها	

0.ج اختيار المبادرات المحورية لقطاع الطاقة

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	سبب الاختيار	الأثر المتوقع
الطاقة	E-١٣a-٢٧-٧١٧	• إطلاق مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة في المملكة	تستهدف هذه المبادرة رفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني عن طريق زيادة قدرة توليد الطاقة المتجددة إلى ٩,٥ جيجاواط بحلول عام ٢٠٢٣ ، كطاقة منتجة من المصادر الطبيعية، التي لا تنبعث منها مخلفات هيدروكربونية، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص وفق إطار زمني محدد يبدأ بإنتاج ٣,٤٥ جيجاواط بحلول عام ٢٠٢٠	للطاقة المتجددة اثر هام على البيئة، والمملكة لديها المقومات اللازمة لتوليدها (خصوصا الطاقة الشمسية)	- تخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري - استحداث قطاع أعمال مساندة لأعمال توليد الطاقة من المصادر المتجددة
الطاقة	E-١٣b-١٤٠٠١	برنامج القدرة التنافسية لإصلاح أسعار الطاقة	- آلية دعم تهدف للتخفيف من أثر الإصلاحات في أسعار الطاقة لجميع الصناعات على المدى القصير، مع توفير الدعم المستمر للصناعات الاستراتيجية والصناعات التي تتسم بكثافة استهلاك الطاقة) مثل صناعة المعادن (على المدى المتوسط والطويل) - سيتم تمويل هذه المبادرة من إيرادات إصلاح أسعار الطاقة، تُصرف من خلال نظام خصم قائم على الحوافز يشبه حساب المواطن	تعتبر هذه المبادره محورية لمواجهة الاثار المترتبة على إصلاح اسعار الطاقة والتي سوف تؤثر بشكل كبير على تنافسية العديد القطاعات الصناعية الاستراتيجية وقد تؤدي إلى الاضرار على مساهمتها في التوظيف والنتاج المحلي بدرجة كبيرة.	- التخفيف من الآثار السلبية لإصلاح أسعار الطاقة من خلال التنفيذ التدريجي - تعزيز القدرة التنافسية للتجمعات الصناعية ذات الأولوية - دعم القطاعات الاستراتيجية للاستفادة من ميزات أسعار الطاقة والحفاظ عليها



قسم ٤: التعدين



مصنع فوسفات بمدينة رأس الخير الصناعية

٢. التطلعات (قطاع التعدين- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



٢.أ طموحنا في قطاع التعدين ٢٠٣٠

يطمح قطاع التعدين إلى أن يكون الركيزة الثالثة في الصناعة السعودية ويتوقع أن تزيد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل في القطاع معتمدًا في ذلك على توفر الموارد المعدنية والطلب المحلي المتنامي والاستفادة من التصدير للأسواق العالمية.

٢.ب التزامنا في قطاع التعدين ٢٠٢٠

- يتطلع البرنامج في قطاع التعدين إلى ما يلي:
- مواصلة زيادة الاستثمارات في القطاع، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (خدمات وكالة الوزارة للثروة المعدنية وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية).
 - زيادة الانفاق على الاستكشاف عن طريق توفير المعلومات الجيولوجية ودعم البحث والابتكار في مجال التعدين.



منجم مهد الذهب في المدينة المنورة



يهدف البرنامج إلى الاستفادة
من الموارد المعدنية
بالمملكة الغير المستغلة
والتي تقدر بـ ٥ تريليون ريال
سعودي، من خلال تطوير
منظومة التعدين، وتسريع
عمليات الاستكشاف لتصبح
المملكة من أكبر ١٠ منتجين
للألومنيوم عالمياً وأحد أكبر
٣ منتجين للأسمدة عالمياً
ولزيادة إنتاج الذهب لقطعة
جوية لأحد مصانع الفوسفات
بمعدل ١٠ أضعاف.

لقطة جوية لأحد مصانع الفوسفات
بمدينة رأس الخير الصناعية

٣. الوضع الحالي (قطاع التعدين- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



٣. التحديات الأساسية

حددت استراتيجية البرنامج لقطاع التعدين ستة تحديات رئيسية، وهي:

١. مستوى الإنفاق على عمليات الاستكشاف في المملكة

تبدأ التحديات التي تواجه القطاع من عمليات الاستكشاف، وهو الخطوة الأولى في كافة سلاسل القيمة المعدنية التي يتم من خلالها تحديد الرواسب التي يمكن تطويرها إلى مشاريع مناجم. وعلى الرغم من نجاح المملكة في زيادة إنفاقها على عمليات الاستكشاف منذ بداية عام ٢٠٠٠، لا يزال القطاع مدفوعًا بشركة واحدة، ولا يزال إجمالي الإنفاق على عمليات الاستكشاف أقل بكثير مقارنة بالدول المتقدمة في قطاع التعدين.

ولتحقيق النمو المرجو في مخرجات تعدين النحاس والذهب والزنك (وبغیرها من الموارد المعدنية) حتى عام ٢٠٣٠، تحتاج المملكة إلى إنفاق أكثر من ٧,٤ مليار دولار أمريكي (بصورة تراكمية) على عمليات استكشاف المعادن، منها ٥,٧ مليار دولار أمريكي على الاستكشاف على مستوى المكامن (الرواسب الواعدة) بواسطة شركات القطاع الخاص أو بالشراكة مع الجهات الحكومية. ويتضمن هذا النمو زيادة في الإنفاق السنوي على عمليات الاستكشاف أكثر من ٧ مرات مقارنة مع الإنفاق السنوي في عام ٢٠١٥، بمتوسط ٣١٧ مليون دولار أمريكي سنويًا.

٢. كفاءة إجراءات منح الرخص

تُعتبر سرعة إصدار الرخص التعدينية (الاستكشاف والتعدين) في المملكة حاليًا أقل بكثير من الدول العالمية الرائدة في القطاع.

٣. المطورين المحليين

يعتبر الحصول على التمويل عنصر تمكين حيويًا في عمليات الاستكشاف نظرًا لكونه قطاعًا قائمًا على رأس المال وينطوي على مخاطر عالية وعائدات مرتفعة، حيث تفتقر المملكة إلى سوق لرأس المال الجريء. وقد قدمت كل من شركة التعدين العربية السعودية "معادن" والشركات الأجنبية النسبة الأعظم (أكثر من ٩٨٪) من الأموال المنفقة على عمليات الاستكشاف في المملكة، مما يشير إلى عدم توفر سوق لرأس المال الجريء يمكن من خلاله للمستكشفين السعوديين في القطاع الخاص الحصول على التمويل اللازم لعمليات الاستكشاف، بالإضافة إلى تدني حجم عمليات الاستكشاف خارج نطاق الشركة الوطنية الأبرز (معادن). لا يقتصر الأمر على قلة الشركات الصغيرة في قطاع التعدين في المملكة، بل إن أنظمة بورصات الأسهم العامة تمنع تلك الشركات من الإدراج بسبب شروط الحد الأدنى لرأس المال وغيرها من القيود. ولتحفيز عمليات الاستكشاف، لا بد من إجراء التغييرات على العديد من عناصر التمكين هذه.

٤. المنافع الاجتماعية من قطاع التعدين

الأثر الاجتماعي لسلاسل القيمة في قطاع التعدين أقل من المطلوب، فعدد السعوديين العاملين في القطاع منخفض ومعظمهم لا ينجذبون إليه نظرًا لظروف العمل الشاقة وانخفاض الأجور، وخاصةً فيما يتعلق بمعايير سلامة العمل المتدنية والصعبة في الشركات. ويؤدي ذلك إلى عدم تقبل المجتمعات المحلية لأنشطة التعدين بسبب الآثار البيئية وعدم انتفاعهم من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

٥. عوائد القطاع المالية للدولة

لا يعد قطاع التعدين مصدر دخل أساسي للدولة على خلاف قطاع النفط والغاز في العديد من الدول الرائدة في قطاع التعدين. ويجب على المملكة تعزيز عدة عوامل لتمكين من رفع العوائد المرجوة من القطاع، منها على سبيل المثال: زيادة الكوادر البشرية وتشديد المراقبة على المناجم والمحاجر للتأكد من كميات الخامات المعدنية الفعلية المستخرجة.

٦. جدوى المشاريع وشدة المنافسة العالمية

لا يقتصر هذا التحدي على المملكة وحسب، حيث أن المنافسة قوية من جانب المصدّرين، وخاصة من آسيا. وتعد المملكة مستوردًا صافيًا أساسيًا للمنتجات المعدنية من آسيا، وهو ما يعكس بشكل جزئي التحديات التي تفرضها تلك الفئة من المنتجات. كما تُعتبر ردود الأفعال في المملكة لحماية الأسواق أقل مما هو عليه في الدول الأخرى. وتُعتبر المساواة النسبية في التكلفة الرأسمالية لإقامة المشاريع في المملكة مقارنة مع المناطق الأخرى تحديًا آخر، حيث تبلغ تكاليف المشاريع عادة ضعف التكلفة للمشاريع المشابهة في الصين (مثلًا، الألمنيوم)، مما يحد من العائدات المالية ويضع مستويات أكبر من رأس المال في وجه مخاطر تقلبات السوق في قطاع اقتصادي محوري. كما أن العديد من سلاسل القيمة تتطلب رأس مال كبير بطبيعتها، حيث لا يرغب الكثير من المستثمرين المحليين في المخاطرة بمبالغ كهذه وفي الواقع، فإن الاعتماد على الشركات المملوكة جزئيًا للدولة في غالبية الاستثمارات الكبرى يعكس غياب شركات القطاع الخاص الراغبة في تولي تلك الاستثمارات. وفي المستقبل، ستكون غالبية إجمالي رؤوس الأموال اللازمة ضمن مشاريع تفوق قيمة كل مشروع منها مليار دولار أمريكي - مما يتطلب وجود المستثمرين الراغبين بالاستثمار بهذا الحجم.



٣.ب الجهود الحالية

تمت الموافقة على استراتيجية قطاع التعدين من قبل مجلس الوزراء بعد أن تم عرضها على عدد من الجهات المعنية (منها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وصندوق الاستثمارات العامة).

تتضافر الجهود حاليًا للتحضير لمرحلة تنفيذ استراتيجية القطاع ومنها:

١. اجتماعات المواءمة والتنسيق مع هيئة السوق المالية للبحث في إنشاء سوق مالية موازية لمنشآت قطاع التعدين الصغيرة من أجل رفع رأس المال في المملكة.
٢. تحقيق التكامل والترابط مع جميع الجهات التي تعتمد على الاستراتيجية من أجل مواءمة احتياجاتها من المنتجات المعدنية والتعدين في السنوات المقبلة.
٣. دمج متطلبات التمكين في قطاع التعدين مع خطط واستراتيجيات الجهات الأخرى مثل وزارة النقل، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وغيرها من الجهات.
٤. تأسيس مكتب إنجاز الاستراتيجية لتسريع ومتابعة أعمال إنجاز المبادرات والمشاريع



منجم النحاس بجبل صايد بمنطقة المدينة المنورة



نهدف لنصبح من أكبر
١٠ منتجين للألمنيوم
عالمياً وأحد أكبر ٣
منتجين ومصدرين
للأسمدة عالمياً

مصنع فوسفات بمدينة وعد الشمال الصناعية

٤. الاستراتيجية
(قطاع التعدين- برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات اللوجستية)



• الوضع الحالي

تمثل سلاسل القيمة المعدنية جزءًا أساسيًا من الاقتصاد السعودي. فابتداءً من قضبان حديد التسليح المُستخدَم في تطوير البنية التحتية، إلى كبريتات الباريوم المُستخدَم في قطاع النفط والغاز، إلى كربونات الكالسيوم المُستخدَم في صناعة المواد الكيميائية، إلى بلاط السيراميك المُستخدَم في قطاع البناء والتشييد، تمثل سلاسل القيمة المعدنية بالفعل دورًا كبيرًا في جميع القطاعات في الاقتصاد المحلي. وعلى الصعيد العالمي، فإن المملكة تُعدّ ذات استهلاك مرتفع للمنتجات المعدنية ورابع أكبر مستورد في العالم وعلاوة على ذلك، ستصبح المنتجات المعدنية أكثر أهمية حيث تتولى المملكة برنامج تصنيع طموح يتماشى مع الرؤية ليكون لديها اقتصاد قائم على قطاع التعدين.

تفاصيل واردات المملكة المعدنية (مليار ريال ٢٠١٥)

صافي الواردات	
٣٧.٤	الحديد / الفولاذ
١٨.٩	المعادن النفيسة
٨.١	المعادن الأساسية
١.٦	الألمنيوم
٣.٧	الأسمدة (باستثناء اليوريا)
١٠.٠	غيرها
٧٩.٧	الإجمالي

شكل ١-٤: تفاصيل واردات المملكة المعدنية (مليار ريال ٢٠١٥)

٤.أ ركائز الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية

تم تطوير الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية على مدى السنوات الثلاث الماضية بفضل الإسهامات الكبيرة للعديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وذلك بهدف ضمان توافق الاستراتيجية تمامًا مع أولويات رؤية المملكة ٢٠٣٠. ولا تتطلب عملية تطوير الاستراتيجية تعظيم الاستفادة من سلاسل القيمة المعدنية المضافة فحسب، بل تشمل أيضًا مراجعة شاملة للموارد المعدنية الجيولوجية في المملكة استنادًا إلى أفضل البيانات المتاحة.

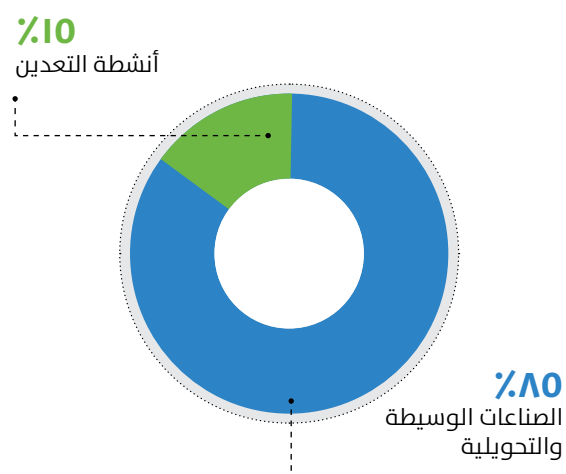
وقد حددت المملكة في رؤيتها للعام ٢٠٣٠ طموحات جريئة لسلاسل القيمة المعدنية لتعزيز دورها في تطوير الاقتصاد المحلي، وتطلعات واضحة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية ليصبح الركيزة الثالثة للصناعة في المملكة، من خلال الاستفادة من الموارد المعدنية في المملكة والطلب المحلي لتحقيق التنوع والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية تسريع نمو سلسلة القيمة المعدنية ستسهم بشكل إيجابي في الاقتصاد المحلي بشكل أكبر مقارنة مع احتمالية استمرار القطاع في النمو الطبيعي (سيناريو خط الأساس للنمو) لتحقيق ضعف معدل النمو التي يمكن تحقيقها في سيناريو خط الأساس.



صورة جوية لأحد مصانع الفوسفات بقرية حزم الجلاميد بمنطقة الحدود الشمالية



المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

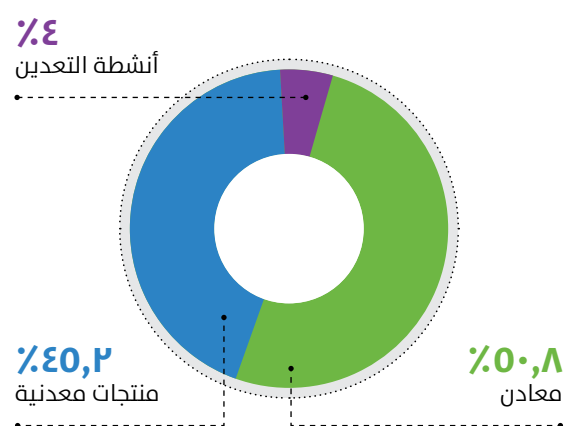


وعلى الرغم من أن المملكة دولة مستهلكة كبيرة تعتمد اعتمادًا مكثفًا على الواردات، إلا أنها قد تمكنت من بناء سلاسل قيمة معدنية محلية على نطاق واسع. وفي بعض سلاسل القيمة، تُعدّ المملكة منتجًا كبيرًا ومستهلكًا لمواد مثل الإسمنت حيث كانت المملكة ثامن أكبر منتج ومستهلك للأسمنت في العالم في عام ٢٠١٥.

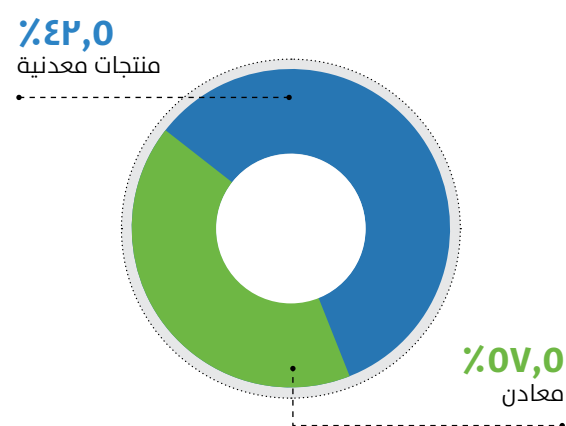
إن أغلبية التأثير على الناتج المحلي الإجمالي من سلاسل القيمة المعدنية في المملكة مستمدة من الصناعات الوسيطة والتحويلية - أقل من ٢٠٪ من التأثير على الناتج المحلي الإجمالي تأتي من أنشطة التعدين في سلسلة القيمة.

وسيكون حجم صافي الواردات أعلى بكثير إن لم تقم المملكة بتطوير قطاع التعدين بجدية، بما في ذلك الصلب حيث قامت المملكة باستيراد بما يزيد عن ٨ ملايين طن من الحديد الصلب في عام ٢٠١٥.

وظائف القطاع



إجمالي الصادرات



- المساهمات الأخرى**
- يساهم القطاع في توفير مواد مهمة للعديد من القطاعات في المملكة مثل (البناء والكيماويات والنفط والغاز)
 - تتواجد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التحويلية تحديداً

شكل ٤-٢: الوضع الحالي لقطاع التعدين

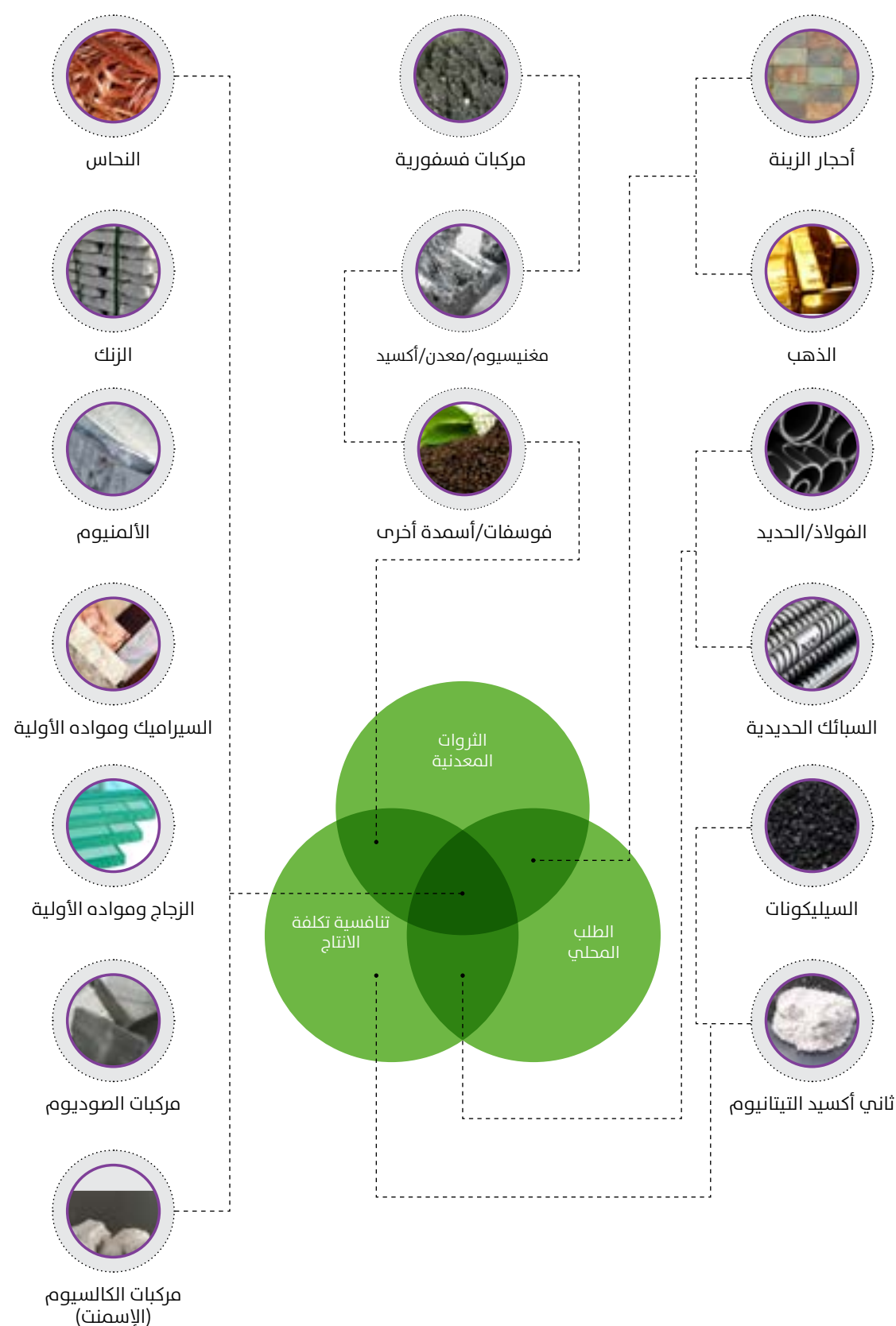


منجم ذهب في الصخيرات



• مصادر الميزة التنافسية

ومن الناحية المستقبلية، فإن لدى المملكة ثلاثة مصادر رئيسية للميزة التنافسية لتحقيق النمو في سلاسل القيمة المعدنية لتصبح الركيزة الثالثة للصناعة في المملكة: (أ) الطلب المحلي الكبير والمتزايد، (ب) الثروات المعدنية، (ج) تنافسية تكلفة الإنتاج، وتعتبر المملكة اليوم مستورداً للكثير من المنتجات التي يمكن أن تُنتج محلياً بالاستفادة من مواردها بما في ذلك المعادن النفيسة والأساسية.



شكل ٣-٤: مصادر القدرة التنافسية لتطوير سلاسل القيمة المعدنية في المملكة



• الاستراتيجية والطموحات

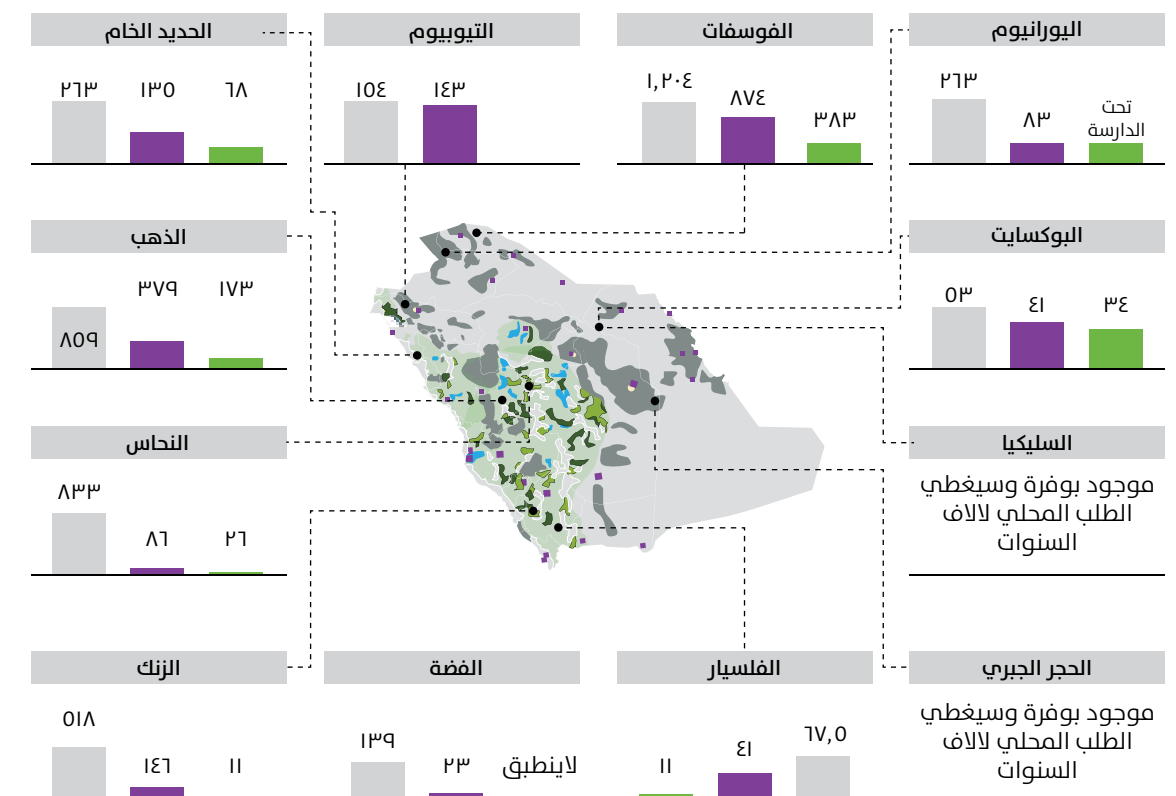
إن الفرص المُتاحة للنمو في سلاسل القيمة المعدنية في المملكة كبيرة ومتنوعة. علمًا بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي يأتي من ثمان من سلاسل القيمة بما في ذلك الصلب والأسمدة، والمعادن الأساس، الخرسانة، الألمنيوم، السيراميك، مركبات الصوديوم، والمعادن النفيسة. وبالإضافة إلى ذلك، لدى المملكة أيضًا فرصًا مُتاحة للنمو الاقتصادي في العديد من المعادن الأخرى بما في ذلك التيتانيوم، والمغنيسيوم، والنيوبيوم، والتنتالوم، والسيليكون، وكذلك فرصًا مُتاحة للتوسع في المُركّبات غير العضوية بما في ذلك الفوسفور، والسليكا، وأكسيد المغنيسيوم، والكالسيوم، واليوتاسيوم، والألومينا. يوجد في المملكة أيضًا فرص محتملة من مختلف المنتجات المعدنية الأخرى بما في ذلك أحجار البناء، واليورانيوم، والمعادن الصناعية المختلفة بما في ذلك البنتونيت والزركون.

لتحقيق الطموح بالكامل، سوف تحتاج المملكة إلى إجراء تحول في هذا القطاع. ويهدف البرنامج إلى تطوير سلاسل القيمة المتكاملة لتحقيق أقصى قدر من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمملكة من الموارد المعدنية. وبالتالي، سوف تحتاج المملكة إلى تسريع التنمية في مجال عمليات استكشاف المعادن واستخراجها، بينما تقوم بالتزامن مع ذلك بسد الثغرات الرئيسية في الصناعات الوسيطة والتحويلية في سلاسل القيمة. وتنقسم الأدوار الرئيسية للبرنامج في قيادة هذا التحول إلى شقين: تمكين التنمية التي يقودها القطاع الخاص، وأن تكون بحد أدنى عاملاً مُساعدًا في الصناعات الأساسية تحت التطوير في سلاسل القيمة الأساسية للمساهمة في تجاوز العوائق التي تقف حيال نموها.

التحول الرئيسي الأول المطلوب هو في حوكمة القطاع والتمكين المؤسسي من خلال تنظيم ذات فعال وممكن. وهنا، سوف تقوم المملكة بتعديل نظام الاستثمار التعديني في الأشهر المقبلة والذي سوف (١) يحسّن من حماية المستثمرين، (٢) يعزز إيرادات الدولة، و (٣) يطور المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تطوير العمليات لتصبح أكثر سلاسة بما في ذلك الحصول على التراخيص، وذلك لتحقيق أفضل المعايير العالمية فيما يتعلق بالوقت اللازم الحصول على ترخيص الاستكشاف خلال ٣٠-٩٠ يومًا، مما سيجعل هذه العملية أكثر شفافية وموثوقية للمستثمرين. وسيتم وضع آلية عمل واضحة بين الجهات التنفيذية أثناء إعادة تصميم الهياكل التنظيمية لها، بالإضافة إلى عمليات التحول الرقمي.

وتمثل الموارد المعدنية المحتملة في المملكة حوالي ٥ تريليون ريال سعودي، وأغلبها من المعادن النفيسة ومعادن الأساس من النحاس والزنك. وعلاوة على ذلك، تُعدّ المملكة واحدة من أكبر ممتلكي موارد الفوسفات في العالم، حيث يبلغ مجموع ما لديها من ثروات معدنية محتملة أكثر من ٧ مليار طن. وفي مراحل الصناعات الوسيطة والتحويلية في سلسلة القيمة، تتمتع المملكة أيضًا بقدرة تنافسية بما في ذلك الصلب والسيراميك.

القيمة الإجمالية للموارد المعدنية في المملكة (مليار ريال سعودي)



شكل ٤-٤: الموارد المعدنية المحتملة في المملكة



وبالإضافة إلى ذلك، سوف تعمل المملكة على تسريع عمليات الاستكشاف، بما في ذلك العمل لتحفيز الإنفاق على عمليات الاستكشاف في الرواسب المعدنية المحتملة. وسوف يتولى البرنامج تطوير بيانات العلوم الجيولوجية لتكون ذات مستوى عالمي خلال السنوات الخمس المقبلة لتعزيز توسيع نطاق البيانات ودقة تفاصيلها بما في ذلك رسم الخرائط الجيولوجية، وأخذ العينات الجيوكيميائية وتحليلها، وجمع البيانات الجيوفيزيائية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجعل البرنامج هذه البيانات والمعلومات متوفرة على شبكة الإنترنت من خلال قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية ذات المستوى العالمي.

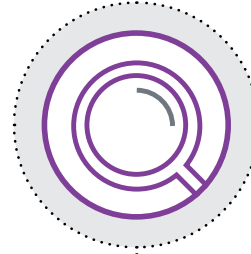
سوف يعمل البرنامج على التركيز لرفع الاستدامة، من خلال إصدار مبادئ واشتراطات وإرشادات محددة لعمليات الاستكشاف عن المعادن واستخراجها، مع تعزيز أنظمة الصحة والسلامة من أجل التحفيز على خلق قطاع صديق للبيئة وأكثر أمانًا. وسوف يعمل هذا بشكل متزامن كحافز للاستثمار عبر سلاسل قيمة. ولن يركز تشجيع الاستثمار على مشاريع سلاسل القيمة فقط وإنما على تعزيز المحتوى المحلي في قطاع توريد السلع والخدمات أيضًا.

وسيمارس البرنامج أيضًا دورًا رئيسيًا في تمكين البنية التحتية، وتطوير الكوادر والمواهب، وتوفير التمويل. وأما في البنية التحتية، سيدعم البرنامج الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية لقطاع التعدين بما في ذلك خطوط أنابيب المياه، والطرق، وتوسيع شبكة الكهرباء، بالإضافة إلى تضمين الفرص المتاحة لمشروع سلسلة القيمة في مخططاتها الرئيسية في المناطق الصناعية. كما سيكون هناك اهتمام ببرامج المنح الدراسية في الخارج في تخصصات محددة يحتاجها قطاع التعدين والجيولوجيا بالإضافة للتدريب، في الوقت ذاته سيتوسع نطاق تطوير القدرات لتدريس تخصصات التعدين والجيولوجيا في الجامعات المحلية.



فحم حجري

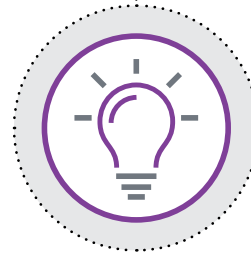
١. تسريع عمليات الاستكشاف



٢. تعزيز الجدوى الاقتصادية للمشروع



٣. تحسين هيكل القطاع لتعزيز تطويره



٤. تحسين المنافع الاجتماعية الناشئة عن سلسلة القيمة



٥. تعزيز مساهمة القطاع في الإيرادات المالية



شكل ٤-٥: الركائز الاستراتيجية الخاصة بإستراتيجية التعدين



• خطة التنفيذ

لتحقيق هذا التحول في تنمية القطاع، سيعمل البرنامج على خطة تنفيذ استراتيجية منسقة تتضمن مجموعة من المبادرات لتثبيت عوامل التمكين التي من شأنها تعزيز نمو القطاع. وسوف تشمل الجهات التنفيذية الرئيسية لهذه الاستراتيجية هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، وكالة الوزارة للثروة المعدنية، البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية، والتي تعمل جنبًا إلى جنب مع إدارة استراتيجية التعدين في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية. (انظر القسم 1.0 محفظة المبادرات).

وسوف تشمل خطة التنفيذ أيضا مؤشرات الأداء الرئيسية والتي من شأنها أن توفر الرؤية إلى صناع القرار والمستثمرين حول تطوير هذا القطاع.

ستركز الخطة على المجموعة الأولية من الإجراءات الحكومية لدفع التنفيذ في المرحلة الأولى. وتشمل الإجراءات على المدى القصير بناء الإصدار الأولي من قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية لنشر المعلومات عن الثروات الجيولوجية في المملكة وفي الوقت نفسه يتم تحفيز المستثمرين لتسريع نشاط الاستكشاف. وتشمل الخطة أيضًا سد ثغرات القدرات الأساسية من خلال التوظيف واتخاذ إجراءات لجعل العمليات الرئيسية أكثر سلاسة بما في ذلك إصدار التراخيص في وقت قصير.

إن الآفاق المستقبلية لسلسلة القيمة المعدنية في المملكة مشرقة وواعدة وسيصبح هذا القطاع الركن الثالث من أركان الصناعة السعودية إلى جانب النفط والغاز والبتروكيماويات. وستعود تنمية هذا القطاع بالنفع بقدر متساوٍ على المجتمع، والمستثمرين لضمان استدامة التنمية في هذا القطاع. وبناءً على ذلك، ستحقق تنمية هذا القطاع الحد الأقصى من الاستفادة من إمكانات الثروات الجيولوجية الغنية في المملكة لجميع الجهات المعنية بما يتماشى مع طموحات رؤية المملكة ٢٠٣٠ لقطاع التعدين والصناعات التعدينية، ودعم الأهداف الأخرى لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.



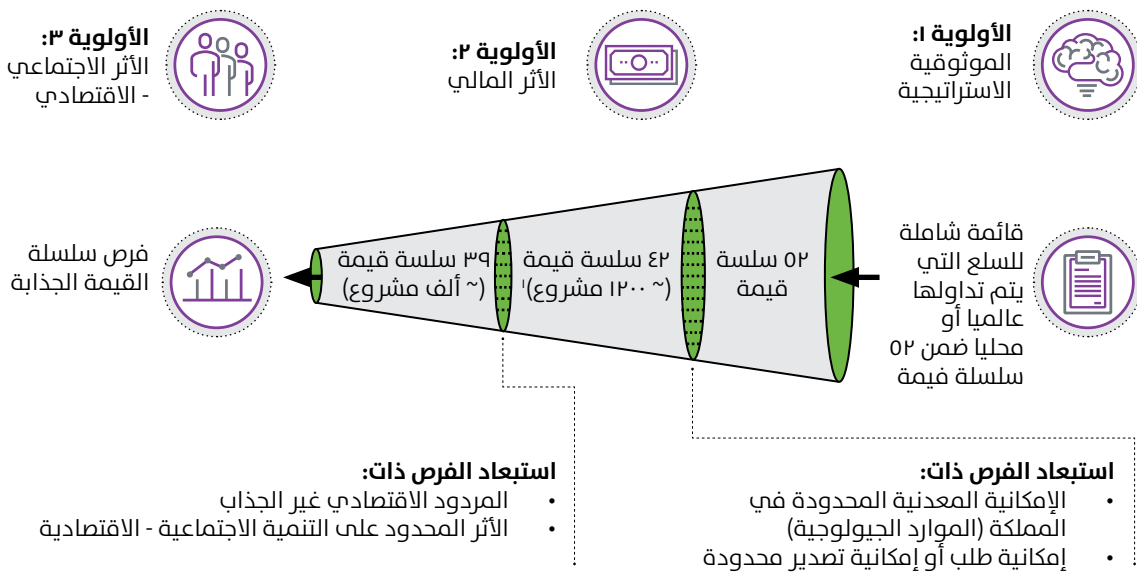
ذهب خام

٤.ب اعتبارات استراتيجية تخص المكون أو التجمع

الموضوع	الوصف	القرار المتخذ و تبعاته
التعدين	اختيار القطاع وترتيب الأولويات (مفصلة أدناه)	ترتيب سلاسل القيمة للمعادن حسب الأولوية يساعد في تحقيق أقصى الأثر من دعم الحكومة في التطور الاقتصادي.
	قمنا بإعطاء الأولوية للمعادن التي ستقود الأثر الاقتصادي المرجو من البرنامج عند تطوير استراتيجية التعدين.	القرار المتخذ و تبعاته

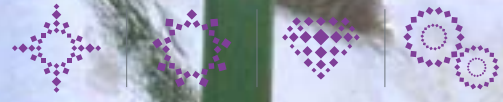
• الاختيار وترتيب الأولويات لقطاع التعدين

تم ترتيب الأولويات في قطاع التعدين بحسب الجدوى الاقتصادية للفرص المحتملة ضمن جميع سلاسل القيمة التي تم تحديدها (٥٢ سلسلة قيمة) بناءً على ذلك، تم إعطاء الأولوية لـ ٣٩ سلسلة قيمة ضمنها أكثر من ١٠٠٠ مشروع (تعدين، صناعات وسيطة وتحويلية) تشكل هذه المشاريع مجتمعة التأثير الاقتصادي المنشود للقطاع وبناءً على ذلك تم تحديد مبادرات استراتيجية التعدين.



اللائحة الأساسية شملت أكثر من ١٢٠٠ مشروع المصدر: الاستشاري الفني

شكل ٦-٤: منهجية ترتيب الأولويات في قطاع التعدين.



تطوير قطاع التعدين
سيساهم بأكثر من ٤٠٠ ألف
فرصة وظيفية مباشرة وغير
مباشرة في قطاع التعدين
حول مناطق المملكة
ومضاعفة المحتوى المحلي
إلى ثلاثة أضعاف، بحلول
عام ٢٠٣٠.

٥. محفظة المبادرات (قطاع التعدين- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

الألومنيوم بمدينة رأس الخير الصناعية



١.٠ محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-٣١-٧٥٣	رصد ومتابعة المخاطر الجيولوجية والمساهمة في الحد من أثارها وعمل خارطة جيوطبية للمملكة العربية السعودية	مراقبة ورصد وتقييم المخاطر الجيولوجية والجيوبئية (الزلازل، البراكين، الانهيارات الصخرية، السيول، الانخسافات الأرضية ، انبعاثات الغازات المشعة) سواء كانت هذه المخاطر طبيعية أو متعلقة بأنشطة الإنسان بسبب سوء استخدامه للموارد الطبيعية من منظور جيولوجي ، وذلك من خلال محطات الرصد الزلزالية والبركانية او بواسطة الفرق البحثية التي تتولى تقييم مدى اثر الأضرار الناتجة عن المخاطر الجيولوجية على حياة الانسان وممتلكاته ووضع الحلول لتفاديها ، ومن خلال المعلومات الجيولوجية والجيوبئية التي تمتلكها الهيئة فقد ارتأت أن يتم البدء في اعداد مشروع وطني لإنتاج الخارطة الجيو طبية لمناطق المملكة وذلك بسبب عدم وجود معلومات توافقية بين تأثير المعادن والصخور والانبعاثات الناتجة عن بعضها وبين أثرها على المجتمع	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	جذب وتحفيز الشركات المحلية والعالمية للاستثمار في قطاع التعدين والمعادن ،تعزيز القيمة المضافة من خلال الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية ،المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال إيجاد صناعات حديثة وذات عائد اقتصادي، نقل وتوطين المعرفة من خلال الاستثمار الأجنبي، زيادة فرص العمل للشباب السعودي في قطاع التعدين والمعادن، خلق التنافس العادل بين الشركات سواء المحلية او العالمية، إتاحة البيانات المتعلقة بمجالات علوم الأرض لدعم الأبحاث والدراسات في المجالات العلمية والبحثية التي تساهم في رفاهية وأمن المواطنين ولدعم الاقتصاد الوطني، دعم الدولة بالمعلومات المكانية المتعلقة بالمخاطر الجيولوجية المحتملة للأخذ بها في الحسبان عند وضع الخطط التنموية للدولة توحيد وتكامل مصادر المعلومات المكانية لدعم المشاريع التنموية والاقتصاد الوطني ،دعم متخذي القرار بالمعلومات المكانية لدعم متخذي القرار بالمعلومات المكانية المتعلقة بمجالات علوم الأرض والمخاطر الجيولوجية المحتملة للمساعدة في وضع الخطط التنموية	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-١٤٠٠٣٥	إنشاء مركز لتطوير السبائك المعدنية	إنشاء مركز تطوير السبائك المعدنية للمساعدة في إحلالها محل المنتجات الصناعية المستوردة التي يرتفع عليها الطلب في المنطقة	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	تقليل الواردات من المنتجات الصناعية والاستثمار في البحث والتطوير والمعرفة لدفع تطوير صناعة السبائك	
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-١٤٠٠٣٦	إنشاء معهد للتصميم (السيراميك)	وضعت هذه المبادرة لإنشاء معهد للتصميم الداخلي بالشراكة مع الجهات الأكاديمية والمنتجين، ومعهد التصميم الداخلي بغرض تعزيز قدرات الشركات السعودية لتلبية الطلب المحلي	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	الحد من واردات منتجات السيراميك، وتطوير خبرة التصميم المحلية	
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-١٤٠٠٣٧	تطوير المواد التسويقية-الصناعات الوسيطة والتحويلية	تطوير مواد تسويقية تهدف إلى زيادة الانفاق على الصناعات الوسيطة والتحويلية من المستثمرين الأجانب والمحليين لتعزيز الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الوطنية.	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	تحسين الاستثمار الأجنبي في المملكة، وزيادة جاذبية قطاع التعدين به	
تعزيز مساهمة الإيرادات المالية للقطاع	M-١٢-٣٤٠٠٠١	تعديل نظام الاستثمار التعديني واللوائح المنظمة	- تعديل نظام الاستثمار التعديني واللوائح المنظمة من خلال إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة لتعزيز جاذبية القطاع وتقديم مختلف المنافع للدولة والمجتمع ككل أيضا - إعادة حوكمة القطاع وتقسيم المسؤوليات بين الجهات الحكومية - إجراء تعديلات على أنواع الرخص، والالتزامات والسياسات / الإجراءات ذات الصلة - تعديل النظام المالي - ركزت العديد من التغييرات الأخرى على ضمان مراقبة الامتثال بصورة أفضل وتوضيح إمكانية تطبيق اللوائح الأخرى على القطاع - دعم متطلبات إعادة التأهيل	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	تعزيز جذب المستثمرين وزيادة إيرادات الدولة من هذا القطاع	استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والنسبة المئوية للتراخيص التي تم الموافقة عليها ضمن إطار زمني محدد



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
تسريع الاستكشاف	M-١٢-٣٤٠٠٢	إجراء تعديلات على عملية إصدار التراخيص وحوكمتها لقطاع التعدين	• تهدف هذه المبادرة إلى تحسين خدمة إصدار الرخص التعدينية من خلال: - تقليل مدة منح الرخص بصورة كبيرة لتعزيز نمو الاستكشاف والاستغلال - أتمتة إصدار التراخيص - تبسيط الاجراءات لضمان إمكانية الوصول إلى الشركات الصغرى (الأجنبية / المحلية) - ضمان الانجاز المتسق	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• تقليل مدة إصدار التراخيص ابتداءً من وقت تقديم الطلب وحتى إصدار الرخصة بشكل كبير • تحسين مستوى رضا العملاء (حاملو الرخص) عن عملية تقديم الطلب	استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والإنفاق على أعمال الاستكشاف، والنسبة المئوية للتراخيص التي تمت الموافقة عليها ضمن إطار زمني محدد، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز هيكل الصناعة لتعزيز تنمية القطاع	M-١٢-٣٤٠٠٣	إطلاق نماذج تشغيلية حديثة للتنفيذ	• إنشاء المنظومة الداعمة لقطاع التعدين السعودي من خلال إقامة محركات جديدة ومحسنة لدعم نمو القطاع	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• إدارة أداء القطاع بشكل عام واستعراض التغييرات القانونية والتنظيمية المقترحة والتنسيق على مستوى أعلى مع الوزارات الأخرى في تنفيذ الاستراتيجية	رضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز هيكل الصناعة لتعزيز تنمية القطاع	M-١٢-٣٤٠٠٤	إطلاق برامج بناء القدرات لدعم جهات التنفيذ	• تعزيز أداء مؤسسات قطاع التعدين من خلال برنامج مشترك لبناء القدرات (بالإضافة إلى تعيين موظفين جدد)	إدارة استراتيجية التعدين	• زيادة عدد الشواغر التي يتم شغلها داخليًا، والاستثمار في خدمات تكنولوجيا المعلومات لتحسين العمليات والإنتاجية	رضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز هيكل الصناعة لتعزيز تنمية القطاع	M-١٢-٣٤٠٠٥	إعداد وحدة إنجاز لتسريع تنفيذ الاستراتيجية	• إنشاء وحدة الانجاز السريع الخاصة باستراتيجية التعدين لاشراف على التنسيق المطلوب لتنفيذ الاستراتيجية ومتابعة مستوى التقدم المتحقق لتنفيذ جميع المبادرات وألية تصعيد التحديات وايجاد الفرص المتاحة في وقت قياسي وحسب ما تقتضيه الحاجة	إدارة استراتيجية التعدين	• وضع موثيق التنفيذ وإدارة التقدم المحرز والامثال للجدول الزمنية والمؤشرات الخاصة بخطة التنفيذ	رضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز هيكل الصناعة لتعزيز تنمية القطاع	M-١٢-٣٤٠٠٦	إطلاق نموذج تمويلي جديد لتعزيز تطوير القطاع	• سوف يكون الصندوق تحت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية وسوف يحتفظ بالرسوم المستحقة لضمان التمويل المستمر للقطاع مع دورة تطوير طويلة	إدارة استراتيجية التعدين	• تمويل مستقر لمختلف المبادرات الواردة في هذه الاستراتيجية	استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين
تعزيز هيكل الصناعة لتعزيز تنمية القطاع	M-١٢-٣٤٠٠٧	مواءمة استراتيجية التعدين واستراتيجية الطاقة	• ضمان تكامل استراتيجية التعدين الشاملة مع استراتيجية الصناعة والطاقة الوطنية بشكل تام	إدارة استراتيجية التعدين	• زيادة إحلال الواردات من المدخلات المعدنية وأسعار الطاقة التنافسية للجهات الفاعلة في قطاع التعدين	استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تسريع الاستكشاف	M-١٢-٣١٠٠٠٨	إطلاق برنامج وطني للمعلومات الجيولوجية	• يهدف البرنامج الوطني للمعلومات الجيولوجية لاستكمال المعلومات والخرائط الجيولوجية بمقاساتها المتنوعة وكذلك المسح الجيوفيزيائي والجيوكيميائي لدعم تسريع الاستثمار في الاستكشاف من خلال الحصول على المعلومات الجيولوجية الإقليمية ما قبل التنافسية واستخدامها في تسويق رخص المكامن (الرواسب الواعدة) بين المستثمرين	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	• تحسين قاعدة البيانات الواسعة للمعلومات الجيولوجية في المملكة، وتعزيز الثقة في قيمة الاحتياطات المتاحة لكل معدن	استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والإنفاق على الاستكشاف
تسريع الاستكشاف	M-١٢-٣١٠٠٠٩	إطلاق برنامج الاستكشاف المسرع للرواسب الواعدة	• الانتقال بالتوقعات المحددة للثروات المعدنية (والتي سيتم تحديدها لاحقًا) إلى المستوى التالي من التقدم، وتطوير الجيولوجيين السعوديين على مستوى استكشاف المكامن (الرواسب الواعدة) • تحفيز إنشاء الشركات الصغيرة من خلال التدريب وتوفير رؤى حول توقعات محددة واعدة	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	• زيادة الإنفاق على عمليات الاستكشاف لتحسين مستوى الثقة فيما يتعلق بالمعرفة المرتبطة بكل نوع من المعادن	استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والإنفاق على الاستكشاف



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
تسريع الاستكشاف	M-١٢-٣١-٠١٠	إنشاء قاعدة بيانات وطنية مطورة للعلوم الجيولوجية يسهل الوصول إليها	سوف تشكل قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية حجر الأساس للنظام المقترح لإدارة معلومات الثروات المعدنية والتعدين في المملكة، وستساهم في زيادة القيمة المتحققة من قطاع التعدين كونها أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنها سوف تتيح للمستثمرين الاطلاع على جميع بيانات ومعلومات القاعدة الجيولوجية الوطنية على شبكة الإنترنت عن طريق مجموعة من البوابات الإلكترونية.	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	إدراج مجمل البيانات ضمن قاعدة بيانات واحدة، وتحسين رضا العملاء، ودمجها مع طلب الترخيص التعامل مع عائق رئيسي مرتبط بالاستثمار (أشير إليها في استبيان «فريزر»)	الإنفاق على الاستكشاف، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تسريع الاستكشاف	M-١٢-٣١-٠١١	تطوير الخدمات التي تقدمها مكتبة عينات الحفر	إنشاء وإعداد وحدة قاعدة بيانات متكاملة ومطورة لجميع عينات الحفر اللبية للمشاريع التعدينية	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	- دمج جميع البيانات الأساسية وبيانات العينات في قاعدة بيانات واحدة، وتحسين رضا العملاء - تقليل التكاليف المستقبلية المتوقعة من خلال دمج الأساسيات في المكتبة بشكل أكبر	الإنفاق على الاستكشاف، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تحسين المنافع الاجتماعية لسلسلة القيمة	M-١٢-٣٤-٠١٢	تعديل اللوائح المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة المخصصة لقطاع التعدين	إعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة لمعايير البيئة والصحة والسلامة من خلال تصميم إرشادات خاصة بالمملكة تتفق مع أفضل الممارسات الدولية في أنشطة التعدين	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	ضمان تنمية مستدامة لقطاع التعدين	النسبة المئوية للتراخيص التي تم الموافقة عليها ضمن الإطار الزمني المحدد، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تحسين المنافع الاجتماعية لسلسلة القيمة	M-١٢-٣٤-٠١٣	إطلاق نظام جديد لمراقبة الامتثال بقواعد البيئة والصحة والسلامة	تطبيق نظام جديد لمراقبة الامتثال بلوائح البيئة والصحة والسلامة يهدف إلى منع الاضرار بالبيئة والصحة والسلامة وحماية المجتمعات المحلية وتوفير بيئة عمل آمنة لقطاع التعدين	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	تقليل معدلات فقدان ساعات العمل والوفيات في قطاع التعدين، وتحسين سجل المخالفات البيئية	النسبة المئوية للتراخيص التي تم الموافقة عليها ضمن الإطار الزمني المحدد، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز مساهمة الإيرادات المالية للقطاع	M-١٢-٣٤-٠١٤	إطلاق نظام جديد لمراقبة الامتثال بالنظام المالي	ضمان الامتثال الكامل والمطلق للنظام المالي للحد من تسرب الإيرادات	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	تحسين تحصيل الإيرادات والامتثال لأدوات الإنفاذ الجديدة	استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين
تحسين المنافع الاجتماعية لسلسلة القيمة	M-١٢-٣٤-٠١٥	إطلاق برنامج لتعزيز المشاركة المجتمعية	تحفيز حاملي الرخص على الاستثمار ومشاركة وتنمية المجتمعات المحلية وإشراك المجتمعات المحلية المحيطة لمواقع التعدين في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال وضع إرشادات ومعايير لاستخدامها والعمل بها	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	خلق فرص عمل للسكان المحليين، وإنشاء الشركات المحلية لخدمة متطلبات السلع والخدمات الخاصة بالقطاع	٪ من التراخيص المعتمدة ضمن إطار زمني محدد
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-٣٤-٠١٦	إطلاق المبادئ التوجيهية الفنية للمشروع الجديد	إطلاق مبادئ توجيهية فنية واضحة لسلاسل القيمة المعدنية المضافة التي تتضمن مواصفات الحد الأدنى من المعايير والمقاييس مثل كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ على المياه	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	الحفاظ على الموارد والأداء على مستوى عالمي	رضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تحسين المنافع الاجتماعية لسلسلة القيمة	M-١٢-٣٤-٠١٧	تطوير نظام المعلومات بقطاع التعدين السعودي	بناء قاعدة بيانات حول الطلب على المنتجات المعدنية السعودية وتوفير التوقعات لدعم المستثمرين	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	سهولة وصول المستثمرين إلى بيانات السوق ودعم تشجيع الاستثمار	استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، والإنفاق على أعمال الاستكشاف، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-٣٤-٠١٨	تطوير المواد التسويقية للأنشطة التعدينية	• تطوير وتوفير المواد التسويقية حسب مراحل التعدين في سلسلة القيمة وحسب نوع الخام مع معلومات جيولوجية لزيادة الإنفاق على عملية الاستكشاف من المستثمرين الأجانب والمحليين إلى المستوى القياسي العالمي	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• تحسين الاستثمار الأجنبي في المملكة، وزيادة الجاذبية والوعي في قطاع التعدين في المملكة	• استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والإنفاق على عملية الاستكشاف، والنسبة المئوية للتراخيص التي تمت الموافقة عليها ضمن إطار زمني محدد
تعزيز صلاحية دراسة الجدوى	M-١٢-١٤-٠١٩	تعزيز الأنشطة الترويجية	• التقدم السريع بالمشاريع التي تم تحديدها من قبل المملكة العربية السعودية لاستراتيجية المعادن والتعدين (وغيرها من المشاريع) من خلال تعزيز المشاريع بقوة وتقديم الدعم للمستثمرين لاتخاذ قرار الاستثمار في المشاريع السعودية	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• تحسين الاستثمار الأجنبي في سلسلة القيمة المعدنية في المملكة، وزيادة جاذبية قطاع التعدين في المملكة والتوعية به.	• استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والنسبة المئوية للتراخيص التي تم الموافقة عليها ضمن إطار زمني محدد
تعزيز هيكل الصناعة لتعزيز تنمية القطاع	M-١٢-٣٤-٠٢٠	إنشاء مركز خدمات شامل	• تهدف مراكز الخدمات الشاملة لتقديم دعم ومساعدة المستثمرين للتغلب على العقبات في الاستثمار في قطاع التعدين	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• تحسين مستوى رضا العملاء، من خلال المساعدة على تقليل متوسط الوقت المستغرق ما بين الموافقة على إصدار رخصة التعدين وبدء عمل المشروع	• استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تسريع الاستكشاف	M-١٢-٣٤-٠٢١	إنشاء حاضنة استكشاف	• دعم شركات الاستكشاف السعودية الجديدة الصغيرة والمتوسطة من خلال المبادرة بإقامة المشروعات، وتقديم الدعم النشط للمنشآت الجديدة، وربطها بمنظومة التعدين السعودية (مثل خيارات التمويل)	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• تحسين مستوى رضا المستثمرين، من خلال المساعدة على تقليل متوسط الوقت المستغرق ما بين الموافقة على إصدار رخصة التعدين وبدء عمل المشروع	• استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، والإنفاق على أعمال الاستكشاف، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز صلاحية دراسة الجدوى	M-١٢-١٤-٠٢٢	الاستثمار في صناعات الفولاذ	• تشجيع استثمارات صناعة الصلب في الصناعات الوسيطة والتحويلية	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• تشجيع صناعة الصلب، وزيادة أثر سلسلة القيمة على الناتج المحلي الإجمالي	• استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والنسبة المئوية للتراخيص التي تم الموافقة عليها ضمن إطار زمني محدد
تعزيز صلاحية دراسة الجدوى	M-١٢-١٤-٠٢٣	تطوير مصهر المعادن للنحاس والزنك	• تشجيع تطوير الصناعات الوسطى للمعادن الأساسية (مضاهر/ مصافي النحاس/الزنك)	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• تشجيع صناعة النحاس والزنك وزيادة أثر سلسلة القيمة على الناتج المحلي الإجمالي	• استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والنسبة المئوية للتراخيص التي تم الموافقة عليها ضمن إطار زمني محدد
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-١٤-٠٢٤	تشجيع التوسع في إنتاج المركبات غير العضوية	• التوسع في المركبات غير العضوية والإنتاج الصناعي للمعادن وتنويعها	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• تشجيع صناعة المركبات غير العضوية، وزيادة أثر سلسلة القيمة على الناتج المحلي الإجمالي	• استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والنسبة المئوية للتراخيص التي تم الموافقة عليها ضمن إطار زمني محدد
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-٣٤-٠٢٥	تفعيل لوائح تجارية لتمكين القطاع	• تطبيق أنظمة التمكين التجاري لدعم نمو سلسلة القيمة	إدارة استراتيجية التعدين	• دعم نمو سلسلة القيمة، وحماية المنتجين المحليين، ودعم التصدير لفتح أسواق جديدة	• استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز هيكل الصناعة لتعزيز تنمية القطاع	M-١٢-٣٤-٠٢٦	خدمات الدعم المتوقعة لدول مجلس التعاون الخليجي/ المملكة العربية السعودية	• دعم الفرص الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير بيانات السوق المتوقعة	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• مساعدة مستثمري المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير كافة بيانات السوق التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية ناجحة	• استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية



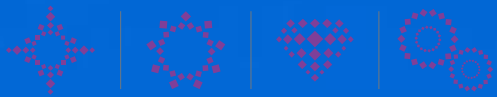
الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
تحسين المنافع الاجتماعية لسلسلة القيمة	M-١٢-٣٤-٠٢٧	تشجيع تطوير الجهات المحلية الموردة	• تعزيز تنمية الموردين المحليين لسلسلة القيمة التعدينية من خلال تيسير عقود الشراء غير المباشر وتشجيع المشاريع المشتركة مع كبرى الشركات المحلية العاملة في الصناعة بهدف التخلص من المخاطر المشار إليها في دراسة جدوى قطاع السلع والخدمات في سلسلة القيمة التعدينية الناشئة	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• تشجيع الاستثمار، والحد من مخاطر العرض	• النسبة المئوية للتراخيص التي تم الموافقة عليها ضمن الإطار الزمني المحدد، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز هيكل الصناعة لتعزيز تنمية القطاع	M-١٢-٣١-٠٢٨	إنشاء شركة لخدمات التعدين	• إنشاء شركة لخدمات التعدين تحت إشراف هيئة المساحة الجيولوجية السعودية لتقديم الخدمات الحيوية اللازمة لتطوير قطاع التعدين في المملكة	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	• زيادة إجمالي الإنفاق على عمليات الاستكشاف، وضمان الربحية والاستدامة طويلة الأجل لشركة قطاع خدمات التعدين	• استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز مساهمة الإيرادات المالية للقطاع	M-١٢-٠١-٠٢٩	ضمان أسعار طاقة منافسة	• ضمان توافر الطاقة بأسعار تنافسية لسلاسل القيمة التعدينية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	• الحفاظ على نمو القطاع، والحد من تأثير إصلاح أسعار الطاقة، وضمان حصول المستثمرين على الطاقة	• استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-٣٤-٠٣٠	تحديث خطط تطوير البنية الأساسية على نطاق واسع بالمملكة	• تمكين تطوير سلاسل القيمة التعدينية من خلال إطلاع الجهات المسؤولة عن مشاريع البنية التحتية اللازمة التي يتم إنشاؤها أو تشغيلها من قبل جهات لا تتبع وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وكالة الوزارة للثروة المعدنية)، على كافة خطط القطاع	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• زيادة الوضوح بشأن توافر البنية التحتية والقدرة على التشارك بين مختلف الجهات، من أجل تجنب الازدواجية ورفع مستوى الانتفاع	• رضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز دراسة الجدوى الاقتصادية	M-١٢-٣٤-٠٣١	إنشاء البنية التحتية المشتركة لقطاع التعدين (SPV)	• تمكين تطوير قطاع التعدين في المملكة من خلال الاستثمار في البنية التحتية الاستراتيجية لتيسير إعداد دراسات الجدوى من قبل المستثمرين مع تحقيق عوائد تتناسب مع معدلات المخاطر	وكالة الوزارة للثروة المعدنية	• الأثر الاقتصادي - الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل المتوقعة	• استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين
تحسين المنافع الاجتماعية لسلسلة القيمة	M-١٢-٣٤-٠٣٣	توجيه عملية السعودية على المدى البعيد ودعم النمو على المدى القصير	• ضمان نقل المعرفة والمهارات إلى السعوديين ليحلوا محل الوافدين والوصول إلى طموحات القطاع فيما يخص السعودية	وكالة الوزارة للثروة المعدنية	• رفع وتحسين مستويات السعودية على مستوى القطاع	• استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية
تعزيز صلاحية دراسة الجدوى	M-١٢-٣١-٠٣٤	إنشاء مركز للتميز في قطاع التعدين والصناعات المعدنية	• تعزيز أداء إرشادات البيئة والصحة والسلامة على مستوى القطاع من خلال تقديم أفضل الدورات التدريبية المتخصصة تخفيض التكلفة لوضع آليات جديدة للاستفادة من الرواسب المعقدة • تعزيز الخدمات الاستشارية التقنية المقدمة	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	• رفع وتحسين مستويات السعودية على مستوى القطاع	• رضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل الجهات المعنية

0.ج اختيار المبادرات المحورية لقطاع التعدين

رقم المبادرة	اسم المبادرات المحورية	الوصف	الأثر المتوقع
M-١٢-٣١-٠٠٩	إطلاق برنامج الاستكشاف المسرع للرواسب الواعدة	• الانتقال بالتوقعات المحددة للثروات المعدنية (والتي سيتم تحديدها لاحقًا) إلى المستوى التالي من التقدم، وتطوير الجيولوجيين السعوديين على مستوى استكشاف المكامن (الرواسب الواعدة) • تحفيز إنشاء الشركات الصغيرة من خلال التدريب وتوفير رؤى حول توقعات محددة واعدة	• زيادة الإنفاق على عمليات الاستكشاف لتحسين مستوى الثقة فيما يتعلق بالمعرفة المرتبطة بكل نوع من المعادن



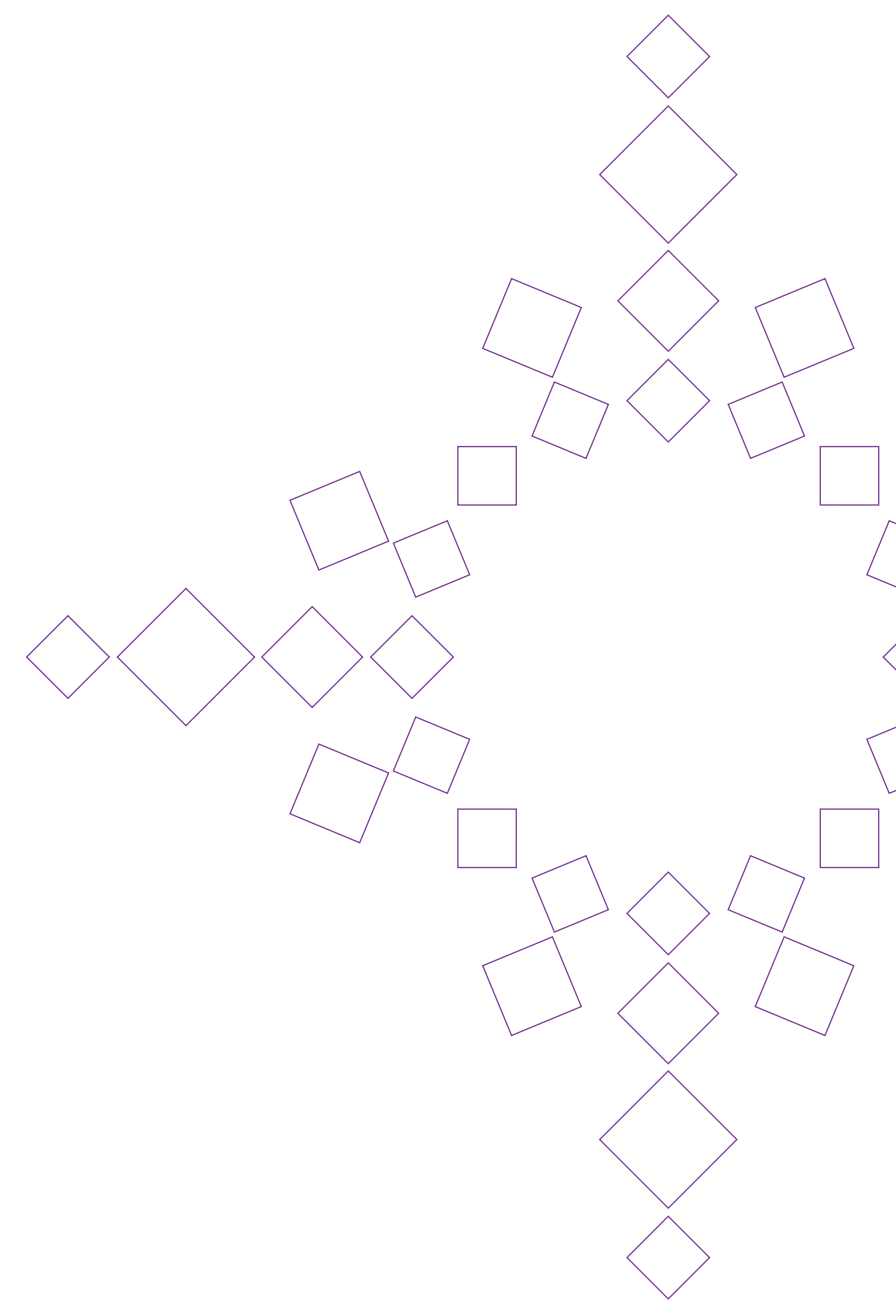
قسم 0: قطاع الخدمات اللوجستية



نهدف إلى رفع حجم
الصادرات إلى تريليون ريال
سعودي



ميناء جدة الإسلامي



٢. التطلعات
(قطاع الخدمات اللوجستية- برنامج تطوير
الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



٢.٢ طموحنا في قطاع الخدمات اللوجستية ٢٠٣٠

الطموح أن تحقق المملكة أهدافها في رؤية ٢٠٣٠ بأن تصبح مركزا لوجستيا عالميا وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

- توفير خدمات النقل اللوجستي التنافسية
- وضع معايير عالية للشحن والتخزين
- تيسير أنظمة الحجز والتتبع
- تحسين الإجراءات الجمركية
- التكامل بين شركات النقل الوطنية والدولية
- تكامل البنية التحتية القائمة والجديدة وتعظيم الفائدة منها

تتمتع المملكة بموقع جغرافي استراتيجي بين الشرق والغرب وتقع على طول واحد من طرق التجارة الرئيسية في حوض البحر الأحمر. وتحتل المملكة موقعًا مثاليًا لخدمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة غرب أفريقيا، مما يجعلها قريبة من تلك الأسواق، مستفيدة من بنية تحتية قادرة على خدمة هذه السوق طورت بإشراف وتوجيه قيادة المملكة الحكيمة التي تتطلع دائمًا للمستقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة هي أكبر أسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي وأحد أهم الأسواق الاستهلاكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتمتلك الطموح القوي والإمكانات المتميزة التي تأهلها للتطور.

بالرغم من ذلك، لم تستغل المملكة حتى الان كامل قدراتها وميزاتها، بحيث نجد الخدمات اللوجيستية غير متطورة مقارنة مع الدول الرائدة في العالم، وقد احتلت المملكة المرتبة ٥٢ في عام ٢٠١٦ في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، ما يدل على وجود مجال واسع للتطوير. وحددت رؤية المملكة ٢٠٣٠ إمكانيات المملكة وضرورة اتخاذ إجراء فوري، ومن ثم تم تكليف الجهات المسؤولة بتحقيق هدف طموح يتمثل في تحويل المملكة إلى مركز عالمي وتنافسي للخدمات اللوجستية يمكن أن يخدم السوق الإقليمية والمحلية، بل وتحول المملكة إلى الوجهة المفضلة للشركات اللوجستية الهادفة للاستثمار في المنطقة.

وقد قامت كافة الجهات المسؤولة في وزارة النقل وهيئة الموانئ السعودية وهيئة الجمارك السعودية ووزارة الاقتصاد والتخطيط والجهات الأخرى ذات العلاقة بتوحيد جهودها لوضع خطة والبدء في تنفيذها. تمثلت أولى الخطوات في دراسة الوضع الحالي من خلال تقييم عدة خصائص للخدمات اللوجستية في المملكة، بما في ذلك على سبيل المثال "سهولة ترتيب الشحنات الدولية" و "عمليات الفسخ الجمركي" و "جهوزية البنية التحتية" و "القدرة على تتبع الشحنات". وقد تم جمع معلومات من دراسات عديدة سابقة ومن اجتماعات مع القطاع الخاص لحصر التحديات. وفضلاً عن ذلك، تمت دراسة الممارسات الرائدة على مستوى العالم للخروج بعدد من المشاريع الضرورية لتحقيق الرؤية.

نتيجة العمل هي خريطة طريق تضمنت المشاريع التي تتناول أهم التحديات، بالإضافة إلى مشاريع طويلة الأمد لضمان تنافسية القطاع وجاذبيته للأطراف المحلية والعالمية في مجال الخدمات اللوجستية. وقد تم اعتماد خريطة الطريق من لجنة وزارية تمثل معظم الوزارات وتم تكوين لجنة تنفيذية للإشراف على تنفيذ خريطة الطريق مع التركيز على المشاريع الأكثر تأثيراً.

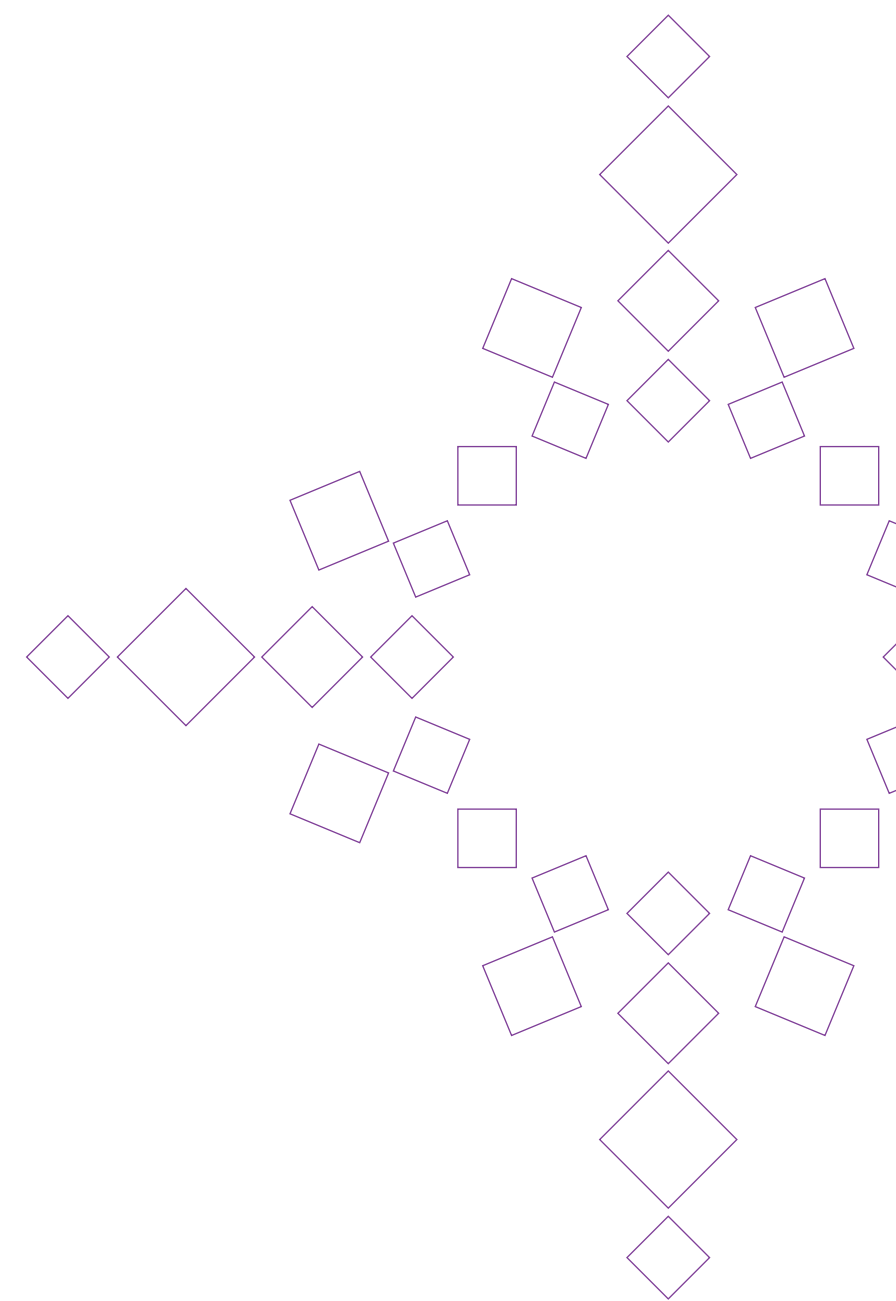
بدأت اللجنة التنفيذية بالعمل منذ أكثر من عام على تنفيذ الخطة من خلال خارطة طريق تشمل المشاريع الرئيسية والتي هي الآن جزء من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية. إن خارطة الطريق تتناول التحديات الرئيسية بداية من تحسين عمليات الفسخ الجمركي إلى تحديث القوانين وأتمتة الخدمات ودراسة تمويل الأطراف الفاعلة في مجال الخدمات اللوجستية وتطوير الموانئ البحرية والمطارات، وعلى نطاق أوسع، خصخصة أصول الخدمات اللوجستية وإصلاح الكيانات المختلفة لضمان كفاءتها وتنافسياتها.





يعمل البرنامج على تهيئة
العوامل والظروف التي
تساهم في جعل المملكة
مركزا عالميا للخدمات
اللوجستية بمميزات
تنافسية، بما يشمل تحسين
البنية التحتية وشبكة
المواصلات والمنافذ الجوية
والبرية والبحرية وتطوير
شبكة توزيع داخلية فعالة.

الطريق الدائري بمدينة الباحة



٣. الوضع الحالي
(قطاع الخدمات اللوجستية- برنامج تطوير
الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

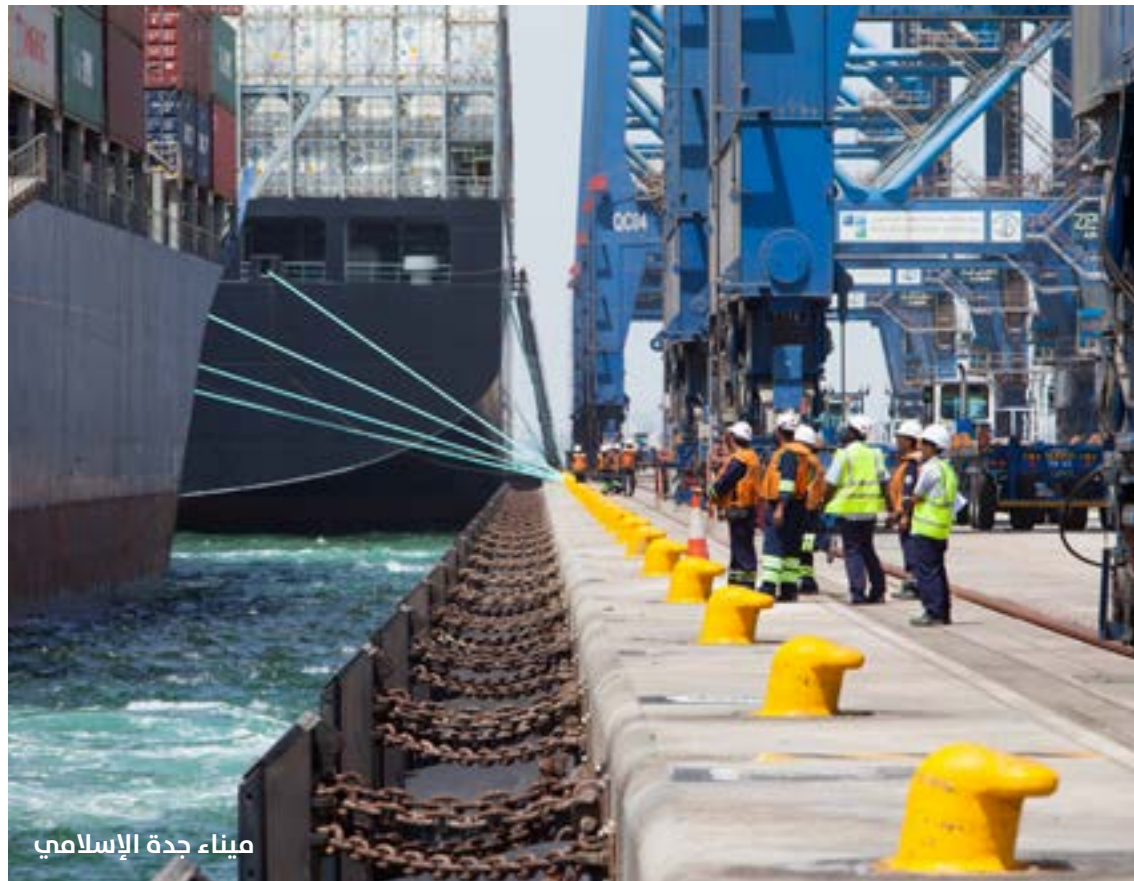


٣.ب الجهود الحالية

ضخّت المملكة استثمارات كبيرة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية (أكثر من ٤٠٠ مليار ريال سعودي في السنوات العشر الماضية)، وخاصةً في مشروعات البنية التحتية لتطوير الطرق، والموانئ، وخطوط السكك الحديدية، والمطارات، مما أدّى إلى شبكة قوية تتمتع بتغطية وقدرة كافية.

وكان أداء القطاع جيّدًا لتحسين عملياته، حيث سجل حصة متزايدة من سوق الشحن الترانزيت الإقليمي (+٩٠٪ من تجارة البحر الأحمر على سبيل المثال)، فخفض الازدحام عن المدن، وأدّى إلى تبسيط عمليات الاستيراد/التصدير (١٠-٢٥٪ خفض في زمن التعطل في معظم الموانئ)، وحرر سعة الشحن الجوي.

وتم تطوير استراتيجيات قطاع النقل بما يتناسب مع الاستراتيجيات المطوّرة في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية. وفضلاً عن ذلك، فقد تم اتخاذ خطوات لزيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال نموذج البناء، والتشغيل، ونقل الملكية (BOT) في ميناء جدة الإسلامي، وميناء الملك عبدالله البحري، ومطار المدينة المنورة. وتمت تحسينات مهمة في الحوكمة مع توحيد الهيئة العامة للطيران المدني والشركة السعودية للخطوط الحديدية تحت مظلة وزارة النقل.



ميناء جدة الإسلامي

٣.أ التحديات الأساسية

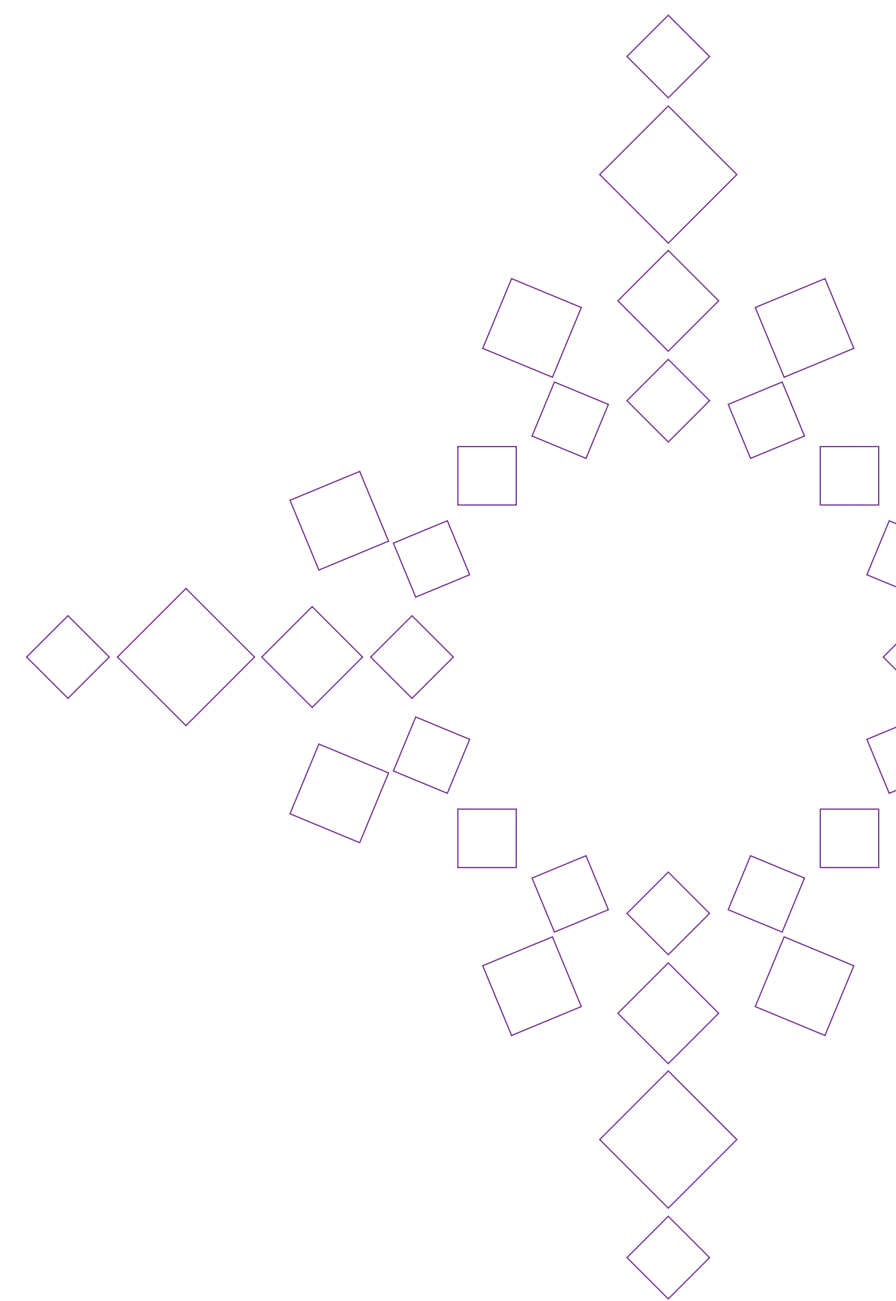
يواجه القطاع عددًا من التحديات الرئيسية التي يجب معالجتها، ومنها:

- الشحنات الدولية**
 - فيما يتعلق بتقديم الخدمات اللوجستية عن طريق الموانئ والمطارات والخدمات اللوجستية عن طريق البر (تدفق البضائع): طول المدة الزمنية المستغرقة لإنهاء عملية الاستيراد
- المنافذ الحدودية/الجمارك**
 - طول فترة عمليات التخليص الجمركي بغض النظر عن وجود تفتيش مادي من عدمه.
 - النسبة المرتفعة للشحنات التي يتم تفتيشها ماديًا كنتيجة لتطبيق السياسات الأمنية الصارمة.
- الجودة والكفاءة**
 - ندرة وجود مزودي الخدمات اللوجستية المؤهلين.
 - يستغرق الحصول على الترخيص فترات طويلة، ولا يتبع نسقاً واحداً.
 - عدم وجود اللوائح التنظيمية ذات الصلة بمواصفات ومعايير المستودعات.
 - العمليات المعقدة والعدد الكبير من الوثائق المطلوبة لنقل البضائع.
- الدقة الزمنية**
 - تأثير الإجراءات الأمنية المتبعة على الكفاءة التشغيلية.
 - عدم استخدام معايير تخليص جمركية موحدة في النقاط الحدودية المختلفة.
- البنية التحتية**
 - يتطلب تخطيط البنية التحتية على المستوى الوطني التركيز على منظومة متعددة الأعمال لحركة النقل والإمدادات اللوجستية.
 - تأخر في عمليات الصيانة في مختلف أنحاء شبكة الطرق مما يؤدي إلى سوء البنية التحتية للنقل.
 - محدودية التكامل بين وسائل النقل المختلفة لتعزيز الحركة الفعالة للأشخاص والبضائع داخل المملكة وخارجها.
 - تنسيق محدود بين وسائل النقل مما يقلل من التواصل بين مختلف الوسائل ويضعف كفاءة بنية النقل التحتية القائمة.
 - المنافسة الإقليمية لاستقطاب رأس المال (والاستثمار الأجنبي المباشر).
 - عدم استثمار القطاع الخاص في القطاع مما يحد من ربحيته المالية ويتطلب دعماً حكومياً متواصلاً.
- المتابعة والتتبع**
 - الحاجة إلى وجود نظام متكامل ومتعدد الأشكال للمتابعة والتتبع
 - ازدواجية البيانات والجهود تتسبب في وقت أطول للتصدير مع ازدحام في حركة الصادرات.
 - تزايد استخدام شحن البضائع عبر الحاويات يتطلب المزيد من التواصل بين الجهات المعنية.



يهدف البرنامج إلى جعل
المملكة منصة فاعلة
للتصدير وإعادة التصدير،
ورفع حجم الصادرات إلى
أكثر من تريليون ريال
سعودي بحلول عام ٢٠٣٠.

دوار العلم بمدينة الباحة



٤. الاستراتيجية
(قطاع الخدمات اللوجستية- برنامج تطوير
الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



٤.أ استراتيجية قطاع الخدمات اللوجستية

• الملخص التنفيذي

في العام ٢٠١٥ وضمن إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، صدر عن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية تكليف بتحويل المملكة إلى مركز لوجستي رائد لترسيخ موقعها في «العمق العربي والاسلامي، قوة استثمارية رائدة، ومركز ربط القارات الثلاثة».

على ضوء هذا التكليف، ترأست وزارة النقل لجنة مشتركة بين عدّة وزارات وضعت استراتيجية النقل والخدمات اللوجستية الوطنية ٢٠٣٠. تمحورت الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها بموجب هذه الاستراتيجية حول أربعة مجالات رئيسية هي: (١) تحويل المملكة إلى مركز لوجستي، (٢) تعزيز سهولة/إمكانية العيش في سائر أرجاء المملكة، (٣) تعزيز الاستدامة المالية، و(٤) تحسين أداء الجهات العامة

١. تحويل المملكة إلى مركز لوجستي: تحويل المملكة إلى منصة لوجستية تدعم خطط النمو الصناعي وحركة التصدير وإعادة التصدير، وترفع كفاءة حركة التوزيع المحلي بما يتيح توصيل السلع والمدخلات إلى السكان والجهات الصناعية بكلفة جيّدة، الأمر الذي يحثّهم تفوّق المملكة على منافسيها الإقليميين من حيث سرعة وكلفة الشحن، وبالتالي يستدعي تحسين البنية التحتية، وترشيد العمليات والإجراءات، وتحسين جودة الخدمات اللوجستية.

• البنية التحتية: أعدت المملكة خطة متكاملة للبنية التحتية اللازمة لتمكين قطاع النقل والخدمات اللوجستية من ربط وتوسيع الحركة الاقتصادية في سائر أرجاء المملكة. ولقد نصّت هذه الخطة على توسيع سعة الأصول الرئيسية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وإزالة نقاط الاختناق، وخدمة النمو السريع في حركة البضائع والركاب

• العمليات والإجراءات: تواظب المملكة على ترشيد الإجراءات الجمركية وغيرها من الإجراءات الحدودية من أجل خفض الوقت، والكلفة في عمليات استيراد وتصدير السلع. ولقد تم تحقيق عدد من المكاسب السريعة المبكرة حتى تاريخه -خفض المدة الزمنية اللازمة لإصدار «تصريح الفسح» من حوالي ٤,٨ يوم في فبراير ٢٠١٧ إلى ١,٩ يوم في مارس ٢٠١٨. هذا وتنكّب المملكة على رقمنة إجراءاتها من خلال تطبيق نظم إلكترونية لمتابعة وتتبع الشحنات، وإدارة الجهات العاملة في المرافئ والمطارات (مجتمع المرافئ والمطارات)، وإدارة الشاحنات، وتسريع وإدارة عمليات السداد.

• جودة الخدمات: إصلاح قطاع النقل والخدمات اللوجستية من أجل تحسين جودة الخدمة ورفع مستوى مشاركة القطاع الخاص بحيث تم مؤخرًا صياغة تنظيمات جديدة للنقل البري والوسطاء من أجل رفع مستوى معايير الخدمة وفتح المجال أمام مستوى أعلى من المنافسة. تمت إعادة هيكلة قطاعي الموانئ وسكك الحديد من أجل تمكين الرقابة التنظيمية المستقلة وتحسين الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى مشاركة القطاع الخاص. تم فتح سوق الشحن الجوي أمام عدّة شركات دولية سوف تستثمر في تطوير وتشغيل منشآت الشحن الجوي القائمة منها والجديدة. تم صياغة استراتيجية وطنية للمناطق الاقتصادية الخاصة الهدف منها تعزيز سهولة ممارسة الأعمال في المملكة واستقطاب المزيد من الاستثمارات والتجارة. نحن اليوم بصدد إطلاق العمل على عدّة مكاسب سريعة مبكرة أخرى لتحسين تنظيم المناطق القائمة وإعادة تصديرها، وتحديث المناطق والمدن الاقتصادية القائمة للارتقاء بها إلى مناطق اقتصادية خاصة

٢. تحسين سهولة العيش في سائر أرجاء المملكة من خلال تعزيز سلامة النقل، والحركة المدنية، والاستدامة البيئية لقطاع النقل والخدمات اللوجستية.

• سلامة النقل: خفض معدّل حوادث النقل وبناء الأسس اللازمة لتعزيز ثقافة السلامة من خلال تطبيق برامج سلامة النقل على مختلف الوسائل. حيث سترفع هذه البرامج معايير السلامة، وستؤمن شفافة أكبر حول أداء المنظومة في شق السلامة، وستساعد على تنمية القدرات اللازمة للوقاية من الحوادث.

• النقل الحضري: خفض الازدحام المروري بشكل أكبر من خلال تحسين النقل الحضري، وسيتحقّق هذا الأمر من خلال الاستثمار في نظم النقل العام في المدن الكبرى ومن خلال الترويج للسياسات التي تؤدي إلى خفض الطلب على المركبات الخاصة وتحفز على استخدام النقل العام بشكل أكبر.

• الاستدامة البيئية: خفض الأثر البيئي لقطاع النقل والخدمات اللوجستية من خلال وضع معايير لكفاءة الطاقة، وتحديد مستهدفات واضحة لمستويات الانبعاثات، والترويج لاقتناء واستخدام المركبات الصديقة للبيئة.



٣. تعزيز الاستدامة المالية: لقطاع النقل والخدمات اللوجستية من خلال تعزيز استخدام وتطوير الأصول (البنية التحتية) اللازمة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

- تطوير واستخدام الأصول: رفع مستوى الأداء المالي والتشغيلي لأصولها، وستكون كلفة الملكية عند أفضل مستوياتها عن طريق تسليم الأصول الجديدة بشكل فعال واستخدام وصيانة الأصول القائمة بكفاءة.

- مشاركة القطاع الخاص: رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في تمويل، وتطوير، وتشغيل البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية من خلال بلورة وتسويق عقود امتياز وفرص شراكة مع القطاع الخاص تتسم بالشفافية والجاذبية.

٤. تحسين أداء الجهات العامة: تطبيق حوكمة جديدة على قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وستبني مؤسسات تركز على خدمة العميل قادرة على التماشي مع التغيرات والتطورات.

- الحوكمة: تحسين حوكمة القطاع من خلال فصل الدور التنظيمي عن الدور التشغيلي وملكية الأصول. ستكون كل جهة ناضمة عبارة عن جهة مستقلة ترفع تقاريرها إلى وزارة النقل. أما الجهات المالكة للأصول المستقلة هي الأخرى فسيكون دورها تطوير وصيانة وتشغيل البنية التحتية لكل نوع من أنواع وسائل النقل (بشكل مباشر أو من خلال عقود الامتياز) وترفع تقاريرها إلى وزارة النقل.

- بناء المؤسسات: تحسين المؤسسات العاملة في القطاع من خلال تعزيز التعاون في ما بينها، وتوجيهها إلى التركيز على الأداء وعلى احتياجات العملاء. ستطور هذه المؤسسات القدرات اللازمة وتعتمد التطورات التقنية المفيدة للقطاع.





• الاستراتيجية

تتناول استراتيجية الخدمات اللوجستية تحديات القطاع في ضوء ثلاث أبعاد رئيسية هي:

- ١. الطموحات الاقتصادية للمملكة والتي تم تعريفها في رؤية ٢٠٣٠.
- ٢. المنافسة على لعب دور المركز الإقليمي للخدمات اللوجستية من الدول المجاورة.
- ٣. التوجهات المستقبلية العالمية التي تؤثر على القطاع ومنها:

- زيادة استخدام المركبات صديقة البيئة (مثل السيارات الكهربائية) والمركبات ذاتية القيادة.
- استخدام البيانات الكبيرة (Big Data) لتحليل معدلات تدفق الركاب.
- استخدام النقل فائقة السرعة (ولاسيما في مجال السكك الحديدية).
- أتمتة وتخصيص إدارة المراسي في القطاع البحري.
- تتبع مباشر ولحظي للبضائع والأشخاص في المطارات.

تطمح الاستراتيجية إلى جعل المملكة مركزاً رائداً إقليمياً للخدمات اللوجستية، لا بدّ للمملكة من أن تتحوّل إلى منصّة كفاء للتصدير ومن أن تعزّز نظام التوزيع الداخلي المحلي.

العناصر الرئيسية لجعل المملكة مركز لوجستي رائد	
الأهداف	
منصة تصدير	أن تتحوّل المملكة إلى منصّة للتصدير تتسم بالكفاءة والقدرة على وضع التقديرات الصحيحة وتوفير السعة والقدرات المناسبة لتلافي الهدر، وذلك من أجل دعم استراتيجية التنوّع الصناعي الكلي في المملكة
منصّة إقليمية (لإعادة التصدير)	أن تتحوّل المملكة إلى مركز إقليمي للتوزيع في منطقة الخليج وشرق أفريقيا، يقدّم أسعار أدنى وسرعة أكبر مقارنة بالمنافسين
الربط الداخلي المحلي	أن تتمتع المملكة بنظام توزيع كثير التفرعات يسمح بتوزيع السلع والمدخلات بكلفة جيّدة ما بين التمرّكات السكانية الحالية والمناطق المستهدفة بخطط التنمية.

للتحوّل المملكة إلى مركز رائد إقليمياً للخدمات اللوجستية، لا بدّ للمملكة من التفوّق على منافسيها من حيث سرعة وكلفة الشحن، وأن تظاهيها في خدمات المتابعة والتتبع

التكلفة	الوقت	المتابعة والتتبع	
منصة تصدير	١٤٪ نسبة الانخفاض في كلفة التصدير (من ٣٠٨٩ ريال سعودي/ وحدة مكافئة لعشرين قدم في العام ٢٠١٦)	٥ أيام الانخفاض في زمن التصدير (من ٧ أيام في العام ٢٠١٦)	١٪ القدرة على متابعة وتتبع الحاويات في المرافئ (من ٠٪ في العام ٢٠١٦)
	١٢٪ نسبة الانخفاض في كلفة إعادة التصدير (من ١١٠٢١٤ ريال سعودي/ وحدة مكافئة لعشرين قدم في العام ٢٠١٦)		
منصة إقليمية (لإعادة التصدير)			
الربط الداخلي المحلي	٢٧٪ نسبة الانخفاض في كلفة الاستيراد(من ٢٠٢٩٤ ريال سعودي/ وحدة مكافئة لعشرين قدم في العام ٢٠١٦)	٥ ايام الانخفاض في زمن الاستيراد (من ٧ أيام في العام ٢٠١٦)	١٠٠٪ رقمته التصاريح الجمركية٢ (من ٢٥٪ في العام ٢٠١٦)



ج. جودة الخدمة (إصلاح القطاع) – المبادرات الرئيسية

تعمل المملكة على إصلاح قطاع النقل والخدمات اللوجستية (مختلف وسائل النقل والخدمات اللوجستية) من أجل تحسين جودة الخدمة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

المبادرة	المشاريع أو المحرّكات الرئيسية
تحسين التنظيمات	- تحسين وإنفاذ تنظيمات قطاع الشحن البري - إتاحة دور الوسيط الجمركي أمام اللاعبين في المجال الصناعي واللوجستي - تحسين نظام مناطق الإيداع
إصلاح قطاع الموانئ البحرية	- مراجعة إطار عقود الامتياز لتعزيز جاذبيتها - تأسيس جهة ناظمة مستقلة
تحويل قطاع سكك الحديد	- دمج وخصخصة تشغيل سكك الحديد - دمج ملكية وإدارة الأصول
تحرير النقل الجوي للبضائع	توفير فرصة شراكة مع القطاع الخاص وعقود امتياز في مجال تنمية وتشغيل منشآت الشحن الجوي
المناطق الاقتصادية الخاصة	- ترقية المناطق الاقتصادية القائمة ومناطق الإيداع إلى مناطق اقتصادية خاصة - تأسيس مناطق اقتصادية خاصة جديدة
التسويق في صفوف القطاع الخاص	- عروض ترويجية لمناقشة التقدم وجمع المرئيات من القطاع الخاص - حملة تواصل متكاملة (المجلات، منصات التواصل الاجتماعي)
تمويل الجهات اللوجستية	تطبيق أليات التمويل (برامج القروض المنخفضة الكلفة، برامج ضمان القروض)
تنمية رأس المال البشري	إعداد برامج شهادات عليا وتدريب مهني

لتحقيق مستهدفات الأداء اللوجستي، لا بدّ للمملكة من تحسين بنيتها التحتية، وترشيد إجراءاتها الحدودية، وتحسين مستوى خدماتها اللوجستية.

محركات تحسين قطاع النقل والخدمات اللوجستية في المملكة

أ. البنية التحتية
توسيع سعة بعض الأصول الرئيسية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية من أجل إزالة نقاط الاختناق، وخدمة النمو السريع في حركة نقل البضائع والركاب

ب. الجمارك والعمليات/الإجراءات
ترشيد وأتمتة الإجراءات الحدودية واللوجستية من أجل خفض زمن وكلفة الشحن

ج. جودة الخدمات
تحسين حوكمة وتنظيمات القطاع وتشجيع مشاركة القطاع الخاص من أجل رفع مستوى خدمة النقل والخدمات اللوجستية

ب. الجمارك والعمليات/الإجراءات

بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية المادية، تواظب المملكة على ترشيد وأتمتة إجراءات المعابر الحدودية والخدمات اللوجستية

المبادرة	
ترشيد إجراءات الاستيراد / التصدير	اعتماد النظام الإلكتروني
المشاريع أو المحرّكات الرئيسية	
تحسين النقل الحضري، بما في ذلك الحد من الازدحام	مستوى ازدحام المدن (عدد الساعات المستغرقة في الازدحام)
خفض عدد المستندات اللازمة لاستيراد / تصدير السلع	إتاحة أمام الجهات المستوردة إمكانية تتبع شحناتهم (حالة التقدم، الموقع)
إتاحة إمكانية تقديم مستندات الاستيراد / التصدير بالوسائط الإلكترونية	نظم إدارة الجهات العاملة في الموانئ والمطارات (مجتمع الموانئ والمطارات)
إرسال الإشعارات إلى الوسطاء الجمركيين بالوسائط الإلكترونية	تطبيق نظام تتبّع الشاحنات
الدمج الإلكتروني للبيانات	تطبيق نظام لإدارة وتحديد مواعيد الشاحنات في الموانئ البحرية
تحسين عملية إدارة المخاطر	تطبيق نظام المحفظة الذكية لتسريع عملية السداد



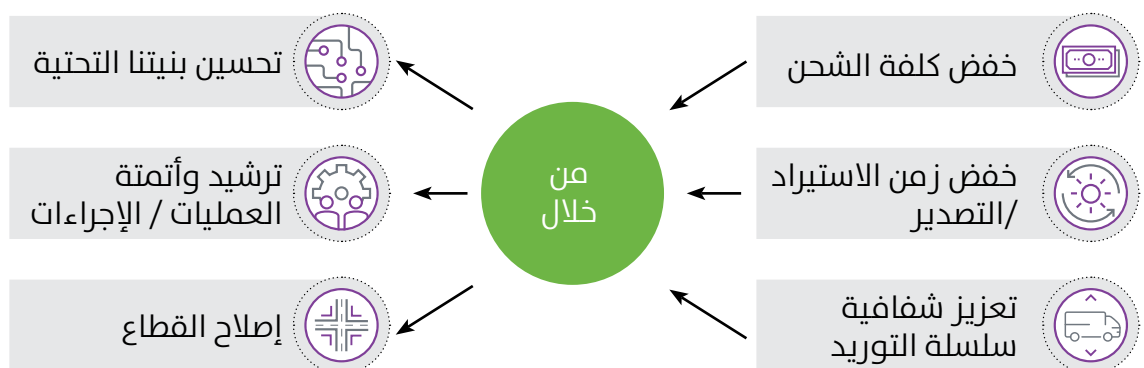
• ترابط الاستراتيجية

لقد تمت مواءمة استراتيجية الخدمات اللوجستية -وبصفة خاصة المخطط العام للنقل- مع الاستراتيجيات والمخططات المختلفة لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتلبية احتياجات القطاع في المواقع وعبر الوسائل المختلفة (انظر الأشكال ٩-٦ أدناه).

و قد أظهر المخطط العام -مع الأخذ في الاعتبار المشاريع المستقبلية المخطط لها- أن كفاءات البنية التحتية المستقبلية لقطاع النقل ستكون كافية لتغطية احتياجات المملكة والمخططات المختلفة لاستراتيجيات البرنامج (انظر الملحق).

تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية إلى تحقيق متبغى رؤية ٢٠٣٠ بتحويل المملكة إلى "محور يربط القارات الثلاثة" وقد قد حققت المملكة اليوم عددًا من المكاسب السريعة المبكرة

أهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية



تحسين أداء الجهات العامة من خلال	• إصلاح حوكمة القطاع • بناء ثقافة التركيز على الأداء واحتياجات العملاء • تطوير القدرات من أجل ضمان المستقبل
تعزيز الاستدامة المالية من خلال	• تطوير واستخدام وصيانة الأصول بكفاءة • تعزيز مشاركة القطاع الخاص
تعزيز سهولة / إمكانية العيش من خلال	• تعزيز سلامة النقل • تحسين الحركة المدنية • دعم الاستدامة البيئية

تم وضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لستة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية مع تحديد مستهدفات عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل ٥ أدناه):

المستهدفات			
أهداف الأداء	المقياس المستهدف	خط الأساس	٢٠٢٠
التأكد من وجود صلات كفاء وفعالة داخليًا (داخل المملكة) وخارجيًا (خارج المملكة) مع المراكز السكانية ومراكز سلاسل القيمة ذات الأولوية	درجة المؤشر الدولي للأداء اللوجستي (LPI) (تصنيف ٢٠١٥)	٣,١٦ (٥٢)	٣,٣٨ (٣٨)
الحد من معدل حوادث ووفيات النقل وخلق أساس ثقافة متوجهة للسلامة	الوفيات / الإصابات لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان	٢٦	٢٠
تحسين النقل الحضري، بما في ذلك الحد من الازدحام	مستوى ازدحام المدن (عدد الساعات المستغرقة في الازدحام)	٢٣,٥	١٥
الحد من التأثير السلبي للقطاعات على البيئة؛ والحد بصفة خاصة من استهلاك الطاقة	استهلاك قطاع النقل للطاقة: طن نفط مكافئ لكل فرد من السكان	١,٤٢	١,٣٢
ترشيد التكلفة الكلية لمملكية أصول النقل من خلال التسليم الفعال للأصول الجديدة واستخدام وصيانة الأصول الموجودة بكفاءة	% للمشروعات التي حدثت بها زيادة في التكاليف	يحدد لاحقاً	%٥٠
	% للمشروعات التي تأخرت بأكثر من ٢٠%	%٦٠	%٥٠
زيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل أصول النقل	% لمشاركة القطاع الخاص في التطوير والتشغيل	%٤	%١٠

الشكل ٤-١: الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية



٤.ب الاعتبارات الاستراتيجية

في الماضي، كان يتم الإعداد لإستراتيجية الوسائط والتخطيط لأصول نقل جديدة خاصة بمختلف وسائط النقل بشكل مستقل، ما أسفر عن تكامل دون الأمثل للوسائط وعن تقويض تطوير قدرات لوجستية متقدمة في أرجاء المملكة.

وقد عزز الاتجاه الجديد الذي حددته رؤية ٢٠٣٠ بشكل ملحوظ التعاون بين الجهات العامة. وعلى نحو مماثل، ستزيد وزارة النقل في إطار مكانتها الجديدة كمنسّق وحارس للقطاع التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة في قطاع النقل من أجل تحسين أدائه الإجمالي.

وتتمثل إحدى المبادرات الرئيسية ضمن الإستراتيجية الوطنية للنقل ٢٠٣٠ الداعمة لهذه المقاربة الجديدة في تطوير خطة رئيسية متكاملة متعددة الوسائط لقطاع النقل. وتحدّد الخطة الرئيسية للنقل العام التوجه العام لتطوير شبكة النقل في المملكة. وقد تمّ إعدادها بموجب تنسيق كبير بين مختلف منظمات النقل، مع الأخذ في الحسبان الخط القائمة الخاصة بالوسائط من وجهة نظر أشمل إزاء الفائدة الإجمالية للدولة وتنميتها الاجتماعية-الاقتصادية.



المكاسب المبكرة التي تحققت حتى تاريخه

تحسين أداء الجهات العامة من خلال				
المستندات اللازمة	الاستيراد	التصدير	زمن الانتظار (بالأيام)	التصريح الجمركي (بالأيام)
فبراير ٢٠١٧	١٢	٨	١٤	٤,٨
مارس ٢٠١٨	٢	٢	٦,٤	١,٩
	٨٣%-	٧٥%-	٥٤%-	٦٠%-

ورقماتها ...

نسبة التصاريح المقدمة إلكترونياً
نسبة التصاريح المقدمة قبل وصول السفينة

فبراير ٢٠١٧	٢٨٠+%	٣٢٧+%
مارس ٢٠١٨	٩٠%	٤٧%

تطبيق نظام إدارة الجهات العاملة في الموانئ

يتم العمل على إصلاح التنظيمات



مناطق الإيداع



الوسطاء الجمركيون



الشاحنات



الشحن الجوي



محطات الموانئ البحرية



تشغيل سكك الحديد

مع تزايد الخصخصة ...



وقد تمّ دمج خطط تطوير قطاع الخدمات اللوجستية مع مختلف المكونات في إطار برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية:

• **التعدين:**

تتوقع رؤية ٢٠٣٠ أن يصبح تطوير قطاع التعدين الركيزة الثالثة للاقتصاد، مستفيدًا من المكامن الكبيرة المتوافرة، الأكبر في منطقة الخليج. ويتوقف التطوير الحالي والمستقبلي لقطاع التعدين على وسائل نقل فعالة وكفاءة من أجل دعم وتعزيز تنافسية سلسلة القيمة. ثمة مواءمة بشأن متطلبات البنية التحتية، بما في ذلك طرق (شبكة إضافية يتراوح طولها بين ٢٢٠٠ - ٣٢٠٠ كم تقريبًا)، سكك حديدية، قدرة الموانئ البحرية، مهبط طائرات جديدة وأرض صناعية.

• **الصناعة:**

تركز المملكة على نحو متزايد على زيادة الأنشطة الصناعية المحلية من أجل تنويع اقتصادها ودعم التوظيف على المستوى المحلي. وقد تمّ تحليل تطوير الأنشطة الصناعية وخطط التوسع المستقبلية لجهات فاعلة رئيسية (مثلًا "مدن" و الهيئة الملكية للجبيل وينبع) من أجل فهم الطلب المستقبلي على حركة النقل وتحديد التدخلات. وفضلاً عن إجمالي متطلبات البنية التحتية، ستستفيد قطاعات محددة، على غرار صناعة المواد الغذائية، من تطوير شبكة التوزيع (التركيز على سلاسل التبريد) في المملكة والمنطقة.

• **المناطق الاقتصادية الخاصة:**

تساعد المناطق الاقتصادية الخاصة على معالجة عدد من المهام الخاصة بالقطاع، ويمكن أن تشمل إنشاء مرفأ ومخازن للمركبات الناقلة للسيارات من أجل تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية وإنشاء مراكز لوجستية.

• **الثورة الصناعية الرابعة:**

متوائمة مع مبادرات موضوعية وحالات استخدام لمواصلة تحرير إمكانات قطاع الخدمات اللوجستية (أكثر من ١٥ حالة استخدام بما فيها حاويات ذكية، إدارة ذكية لحركة المرور، موانئ بمساعدة تقنية، رقمنة الجمارك).

• **المحتوى المحلي:**

دمج وتكامل المبادرات والفرص المرتبطة بالمحتوى المحلي مع باقي مكونات البرنامج. تمّ تحديد فرص لزيادة المحتوى المحلي في كامل قطاع الخدمات اللوجستية (مثلًا معدات مرتبطة بمشاريع السكك الحديدية والمترو).

تمّ جمع كافة خطط التوسع المستقبلية ووضع أطرها لتحديد الأثر الأمثل لشبكة النقل المستقبلية في السعودية



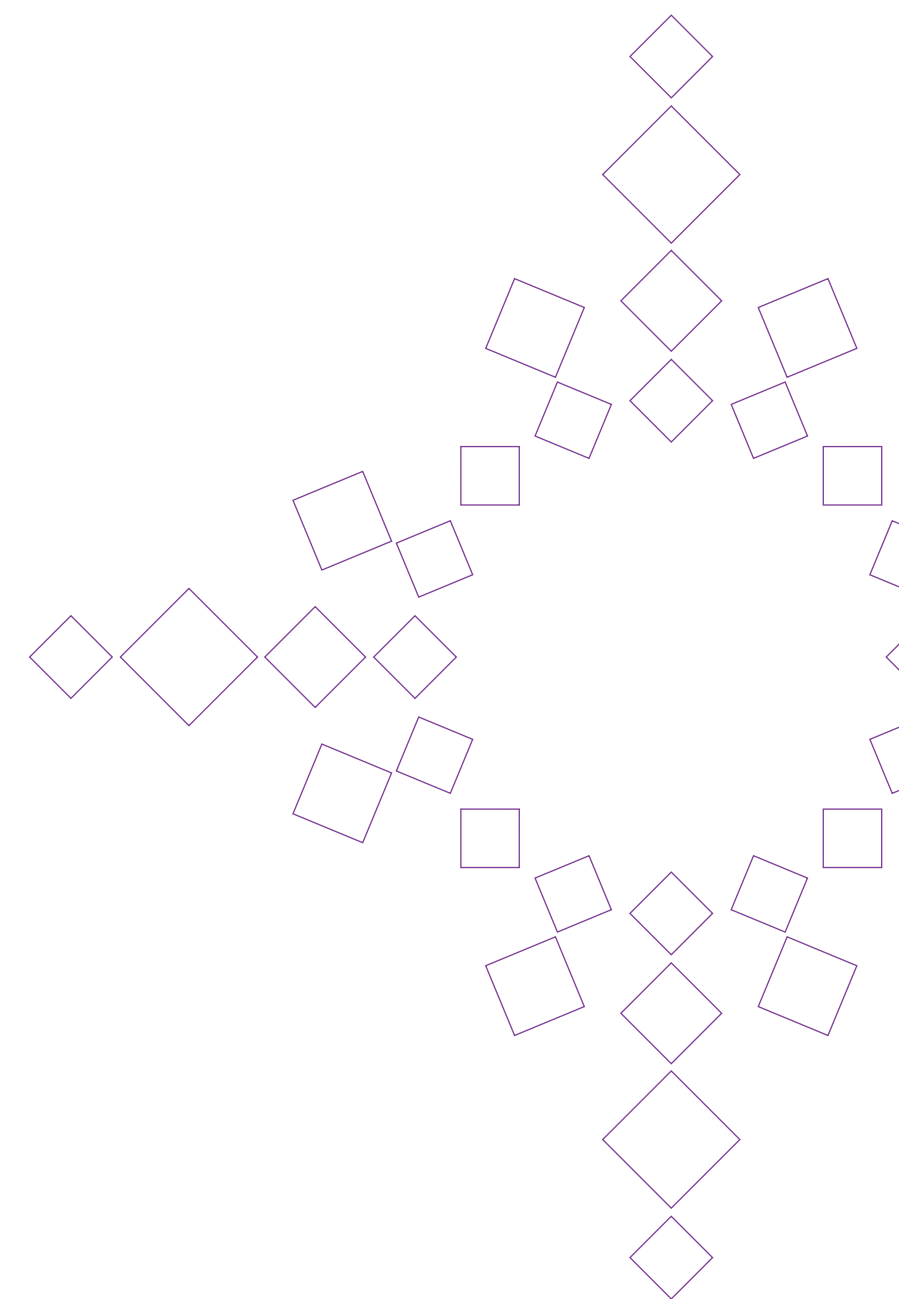
المصدر: وزارة النقل - وكالة الطرق، الشركة السعودية للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للخطوط السعودية، الهيئة العامة للطيران المدني، الهيئة العامة للموانئ



زيادة مساهمة
القطاع اللوجستي
في الناتج المحلي
الإجمالي بحوالي
١٦٠ مليار ريال
سعودي



ميناء جدة الإسلامي



٠. مدفظة المبادرات
(قطاع الخدمات اللوجستية- برنامج تطوير
الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



1.0 محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٥-٤٤٩	إعداد استراتيجية متكاملة لقطاع النقل والهيكل الحاكم له	• وضع مخطط متكامل لكافة قطاعات النقل وتحديث استراتيجية النقل الوطنية وتطوير حوكمة القطاع	وزارة النقل	• زيادة القدرة على ترابط النقل متعدد الوسائط أمام الركاب والسلع من أجل تلبية حاجات النقل في المملكة على الأمدين المتوسط والطويل.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٥-٤٤٨	دعم تنفيذ مبادرات استراتيجية النقل الوطنية	• إعداد خارطة الطريق وإطار عمل و حوكمة لتحويل الاستراتيجية إلى خطة تنفيذية وتشغيلية وجدول زمني لمبادرات منظومة النقل وتحديث الخطة الشاملة للبنية التحتية ووضع الخطط التنفيذية والتشغيلية للمبادرات المعتمدة في استراتيجية الخطة الوطنية للنقل وخطة توفير الكفاءات والخبرات المتخصصة في قطاع النقل لضمان تنفيذ الاستراتيجية و متابعتها على مستوى عالي من الجودة	وزارة النقل	• ستضمن تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها على مستوى عال من الجودة للتأكد من تحقيق استراتيجية النقل الوطنية (الاستراتيجية) والخطة الشاملة للبنية التحتية للنقل (الخطة الرئيسية) وتوفير القدرات والخبرات اللازمة للاستجابة لاحتياجات المملكة على المدى المتوسط والبعيد في جميع أنحاء الدولة.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٣٩٠٠٠٣	دراسة الجدوى والنموذج الاقتصادي لمشروع قطار الجسر البري	• يعد برنامج الجسر البري السعودي (المشروع) مبادرة لإنشاء خط سكة حديد يربط بين السواحل الغربية والشرقية السعودية ويمر عبر الرياض، وسيسمح تطوير السكك الحديدية بإنشاء مرافق متعددة الوسائط في المواقع الاقتصادية الرئيسية، وخدمة الأصول الحالية مثل ميناء الرياض الجاف، وتتماشى المبادرة مع الأهداف الاستراتيجية للركيزة ٢: "اقتصاد مزدهر"	هيئة النقل العام	• تحسين كفاءة النقل، تحقيق النمو في المراكز والموانئ الاقتصادية، خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وحوادث السير، تحسين استعمال الأراضي، استقطاب الخبرة من القطاع الخاص، استحداث فرص عمل والمساهمة في إجمالي الناتج المحلي.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٩٠٠٠٣	تحسين عملية الاستيراد/التصدير (المرحلة ٢)	• مواصلة وتوسعة وتعميق عمل تبسيط عملية الاستيراد/التصدير، في الجمارك السعودية وجميع الكيانات المشتركة في العملية (الهيئة العامة للغذاء والدواء والإدارة العامة لخدمات المياه بالمدينة المنورة ووزارة التجارة والاستثمار ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ووزارة الداخلية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وما إلى ذلك) سيزود ذلك من تنافس الشركات المصدرة السعودية بشكل أكبر (ركيزة الاستراتيجية رقم: ١) ويعزز وضع الدولة كمحور توزيع إقليمي (ركيزة الاستراتيجية رقم: ٢)	الجمارك السعودية	• تقليل وقت وتكلفة استيراد البضائع وتصديرها	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٨-٤٤٧	الإصلاح التنظيمي لمنظومة الموانئ السعودية ومأسستها	• أن تكون للهيئة العامة للموانئ الصلاحية في تحديد الامتيازات والرسوم وتخطيط القدرات الاستيعابية لرفع كفاءة الموانئ بتطوير كفاءة وفاعلية النظام التجاري للموانئ السعودية وتطوير الاستراتيجية الوطنية للموانئ وإعادة هيكلتها وإنشاء شركة لإدارة الموانئ.	الهيئة العامة للموانئ	• تحويل الهيئة العامة للموانئ إلى كيان مستقل مختص بالشؤون التشريعية، تحسن أداء وإنتاجية الموانئ السعودية، إعادة هيكلة عقود الإمداد التجارية.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤٢٠٠٠0	هيكلة وإصلاح السكك الحديدية	• تعريف هيكل الحوكمة الأمثل لقطاع السكك الحديدية السعودي وتحويل الكيانات الحالية لتلبية متطلبات نموذج التشغيل، واختيار شريك دولي لدفع الكفاءات للحد من التبعية الحكومية	المؤسسة العامة للخطوط الحديدية	• التميز في العمليات من خلال معايير التشغيل والسلامة ذات الطراز العالمي، وقدرات القطاع الخاص القائمة على ثقافة الأداء الجديدة والجودة، وتنسب في تقليل التبعية الحكومية في قطاع السكك الحديدية السعودية	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.



الركيزة الاستراتيجية/ القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠٠٦	تحرير قطاع خدمات الشحن الجوي الأرضية وزيادة طاقته الاستيعابية	• مجموعة من المشاريع الفرعية التي تتناول المشكلات في قدرة الشحن وعددًا من خدمات المناولة الأرضية في المطارات السعودية الرئيسية	الهيئة العامة للطيران المدني	• دفع التوسع والتطوير في مرافق الشحن الجوي على نحو يجعل السوق أكثر جذبًا للمستثمرين، وفتح سوق المناولة الأرضية للشحن الجوي للشركات الجديدة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٥-٠٠٧	تحسين التشريعات المتعلقة بالخدمات اللوجستية	• يمثل الهدف في تعزيز وتوطيد إطار العمل التنظيمي الذي ينطبق على الأنشطة المتعلقة باللوجستيات في المملكة. حدد التحليل المبدئي الذي تم إنجازه في مرحلة التخطيط أربعة مجالات رئيسية للتحسين في إطار العمل التنظيمي الحالي وهي: (١) النقل البري، (٢) التخزين، (٣) النقل البحري، (٤) إرشادات الترخيص	وزارة النقل	• تحويل المملكة إلى مكان أسهل للقيام بالأعمال وزيادة جذب المملكة للمستثمرين في قطاع اللوجستيات من خلال دفع وتأمين التنفيذ النهائي للتغييرات المطلوبة في إطار العمل التنظيمي في مناطق التحسين الرئيسية الست.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-١٥-٠٠٩	التواصل مع القطاع الخاص داخليًا وخارج المملكة	• يمثل الغرض من هذه المبادرة في تعزيز التغييرات اللوجستية للشركات اللوجستية الدولية والمحلية لضمان التوعية بالتطوير وجذب الشركات الأفضل من فئتها إلى السوق وزيادة الاستثمار من خلال الشركات الحالية في القطاعات اللوجستية، بالإضافة إلى تعزيز اللوجستيات بوصفه عامل تمكين للجهات الصناعية لجذب العمليات ومراكز التوزيع الإقليمية إلى المملكة	الهيئة العامة للاستثمار	• استقطاب الجهات الفاعلة الدولية الأفضل في فئتها إلى السعودية، وزيادة استثمارات الجهات الفاعلة الحالية في قطاع الخدمات اللوجستية.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٢-٠١٠	تطوير رأس المال البشري في مجال الخدمات اللوجستية	• الهدف من المشروع هو فهم العرض والطلب من القدرات في قطاع الخدمات اللوجستية، وتحديد الثغرات والتدخلات اللازمة لسد الثغرات وتوفير مسار لتنفيذ حل يضمن إعداد رأس المال البشري اللازم لدعم القطاع	وزارة الاقتصاد والتخطيط	• زيادة توافر المواهب المؤهلة الضرورية لتلبية متطلبات رأس المال البشري في قطاع الخدمات اللوجستية السعودي.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٨-٠١١	استعمال الأنظمة الإلكترونية في القطاع - نظام مجتمع الموانئ.	• تحسين العمليات البحرية من خلال إدارة اتصالات السفن وتخطيط الأرصفة البحرية وإدارة ازدحام الأحواض و زيادة الطاقة الاستيعابية للأرصفة البحرية من خلال تحسين عمليات الرافعات والحاويات ، وتحسين كفاءة التخزين من خلال تطوير العمليات بالساحات وتعديل سياسة التخزين وتحسين إجراءات التفتيش الجمركي، وتحسين كفاءة ظهير الميناء من خلال تقليل الازدحام وتحسين عمليات البوابات ، وتحسين كفاءة ظهير الميناء من خلال تقليل الازدحام وتحسين عمليات البوابات، واعداد وتنفيذ نظام معلومات متكامل لتسهيل العمليات والتتبع ، وتحديد التحسينات اللازمة وتنفيذها لرفع مستوى الخدمة وتحسين مستوى التشغيل ، وذلك لخفض مدة بقاء الحاويات بالميناء من (١٤) ايام إلى (٥) أيام	الهيئة العامة للموانئ	• زيادة الكفاءة والشفافية والأمن على صعيد مشاركة المعلومات والتبادل المالي.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٨-٤٥٣	برنامج متكامل لرفع كفاءة الموانئ	• تحسين العمليات البحرية من خلال إدارة اتصالات السفن وتخطيط الأرصفة البحرية وإدارة ازدحام الأحواض و زيادة الطاقة الاستيعابية للأرصفة البحرية، وتحسين كفاءة التخزين وتعديل سياسة التخزين، وتحسين كفاءة ظهير، وتحديد التحسينات اللازمة وتنفيذها لرفع مستوى الخدمة وتحسين مستوى التشغيل.	الهيئة العامة للموانئ	• خفض فترة بقاء الحاويات في الميناء من (١٤) يومًا إلى (٣) أيام. • تحسين الأداء اللوجستي للموانئ في المملكة ولا سيما جودة البنية التحتية والربط.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٨-٤٥٧	تحقيق إيرادات من أراضي الهيئة العامة للموانئ	• تطوير منطقتين من المناطق التابعة للهيئة العامة للموانئ بالشراكة مع مطورين من القطاع الخاص لزيادة الإيرادات.	الهيئة العامة للموانئ	• زيادة الإيرادات من الأراضي مملوكة للموانئ.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٨-٤٦٠	برنامج تطوير البنية التحتية للموانئ	• تحسين البنية التحتية وتطويرها ورفع مستوى الخدمة وتحسين مستوى التشغيل.	الهيئة العامة للموانئ	• خفض فترة بقاء الحاويات في الميناء من (١٤) يومًا إلى (٣) أيام. • تحسين الأداء اللوجستي للموانئ في المملكة، ولا سيما جودة البنية التحتية والربط.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤٢-٤00	تحسين سلامة الخطوط الحديدية	• تنفيذ جسور وإنشاء أنظمة سلامة وحماية وتجديد امتدادات السكك الحديدية لتقليل الحوادث وزيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة وسرعات القطارات	المؤسسة العامة للخطوط الحديدية.	• تقليل عدد حوادث قطارات الركاب والبضائع. • زيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة. • زيادة سرعة القطارات.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤٢-٤0٩	زيادة الطاقة الاستيعابية للشحن	• زيادة الطاقة الاستيعابية للشحن بالخطوط الحديدية، وزيادة سعة الموانئ الجافة.	المؤسسة العامة للخطوط الحديدية	• تقليل نسبة الحاويات التقليدية غير المنقولة من ميناء الدمام إلى الرياض بسبب الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق الحديدية.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠0-٤0٤	تحسين تكلفة دورة حياة الطرق وتحسين الأداء	• تطوير متطلبات ومواصفات التصميم والتنفيذ والصيانة والتشغيل للطرق وترشيد التكلفة	وزارة النقل	• رفع كفاءة الأداء. • ترشيد التكلفة. • تقليل نسبة المشاريع المتأخرة عن إطارها الزمني للتنفيذ في الطرق.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٤٦١	تحفيز النمو الاقتصادي من خلال صناعة النقل الجوي	• تحفيز النمو الإقتصادي عبر صناعة النقل الجوي لخلق بيئة جاذبة لخطوط الطيران ودعم تشغيل المطارات المحورية بالشمال والجنوب لربط مدن المملكة	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة عدد الشركات العاملة في قطاع الطيران في المملكة.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٤٦٣	تطوير الخدمات اللوجستية بالمطارات	• دراسة تطوير مراكز الخدمات اللوجستية وتطوير البنى التحتية لقرى الشحن الجوي في المطارات الدولية لتمكين مزودي خدمات الشحن الجوي والخدمات اللوجستية من إنشاء مرافقهم لدعم النمو الإقتصادي وتحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات النقل	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة نسبة استغلال المطارات ومرافقها.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٤٦0	إنشاء وتوسعة المطارات لتلبية توقعات النمو في الحركة الجوية	• تصاميم نماذج ومخططات موحدة للمطارات وإنشاء وتوسعة وتطوير للمطارات ورفع الطاقة الاستيعابية حسب الاحتياج الحالي والمستقبلي. وذلك للمساهمة في نمو عجلة الاقتصاد ورفاهية المواطن والمستفيد	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة نسبة استغلال المطارات ومرافقها.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٤٦٨	تطوير خدمات العملاء والمرافق في المطارات	• رفع مستوى الخدمة المقدمة للعملاء من خلال استخدام أفضل الممارسات والمعايير العالمية في اعداد الدليل التشغيلي والمسح الجوي للمطارات الداخلية، وتوفير متطلبات ذوي الهمم داخل وخارج الصالات في مطارات المملكة	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة نسبة استغلال المطارات ومرافقها.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٤٧١	تطوير البرامج للوصول إلى المعايير الدولية لأمن وسلامة الطيران	• تطبيق مشاريع تهدف إلى رفع مستوى أمن وسلامة الطيران وتأمين المنافذ الجوية للمملكة وتعزيز سلامة الطيران، بتوفير المتطلبات الأمنية للمطارات وتنفيذ ما يرد بتوصيات الدراسة من احتياجات وأنظمة، بوابات إشعاعية متحركة وثابتة إضافةً إلى إنشاء وتطوير معامل لمكتب تحقيقات حوادث الطيران.	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة نسبة استغلال المطارات ومرافقها.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.



الركيزة الاستراتيجية/ القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٩-٤٤١	تطوير المنافذ البرية.	• تطوير البنية التحتية ورفع مستوى الخدمات المساندة في المنافذ البرية بناء على تحديد الأولويات وتقييم الوضع الراهن للمنافذ البرية وعددها (١٥ منفذاً) بهدف رفع كفاءة الإنفاق على المشاريع وتحسين تجربة المسافرين وتسهيل حركة عبور الشاحنات والبضائع وتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في الخدمات المساندة في المنافذ البرية.	الجمارك السعودية	• مواءمة استراتيجية تطوير الميناء البري بما في ذلك عدد الموانئ وسعتها، وشركات القطاع العام والخاص المطلوبة، والاستثمار والجدول الزمني، والبنية التحتية المساندة الضرورية. • إعادة تصميم الإجراءات من خلال العمليات الأساسية (على سبيل المثال التخليص الجمركي، وإدارة الرصيف).	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٤٨٢	تطبيق أفضل الممارسات العالمية في التقنية والابتكار	• بناء معايير وبنية تحتية قوية لتقنية المعلومات، وتطوير أنظمة متكاملة ومتراصة في مطارات المملكة، لتكون منافس قوي لمطارات العالم وتتبوأ مكانة مرموقة على مستوى العالم أجمع.	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة نسبة استغلال المطارات ومرافقها.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٤٨٣	تحسين أداء الجهات الحكومية العاملة بالمطارات	• وضع معايير لجودة الخدمات وخطة تنفيذها بالمطارات و تطوير برامج وتقنيات ووسائل مخصصة لتقييم أداء الجهات العاملة في مطارات المملكة وتحسينها وأتممتها.	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة نسبة استغلال المطارات ومرافقها.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٤٨٤	تطوير كفاءة استخدام الأجواء السعودية للطيران	• تستهدف المبادرة تطوير الأنظمة والإجراءات الملاحية الجوية وتطوير شبكة معلومات الاستطلاع ووحدة إدارة تدفق الحركة الجوية للمفهوم المستقبلي للمجال الجوي السعودي.	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة نسبة استغلال المطارات ومرافقها.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠٠١	إنشاء روابط جوية لدعم النمو الاقتصادي الأشمل	• تسعى هذه المبادرة لإنشاء روابط جوية لدعم النمو الاقتصادي الأشمل	الهيئة العامة للطيران المدني	• تحسين الأداء اللوجستي للمملكة، وخاصة جودة البنية التحتية والربط • تمكين الاتصالات العالمية المحسنة لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال في جميع أنحاء المملكة • تقليل التكاليف اللوجستية في المملكة وتحسين أوقات العبور • تمكين استحداث وظائف إضافية دائمة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠٠٢	تسهيل السياحة الدينية لتنمية قطاع الطيران في السعودية	• تسعى هذه المبادرة لتسهيل السياحة الدينية لتنمية قطاع الطيران في السعودية	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة التنسيق المحدود بين أصحاب المصلحة المعنيين ، أي وزارة الحج ، فيما يتعلق بتوقعات الزائرين في المستقبل • تحسين الأداء اللوجستي للمملكة، وخاصة جودة البنية التحتية والربط • تمكين الاتصالات العالمية المحسنة لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال في جميع أنحاء المملكة • تقليل التكاليف اللوجستية في المملكة وتحسين أوقات العبور • تمكين استحداث وظائف إضافية دائمة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.



الركيزة الاستراتيجية/ القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠٠٣	قطاع الطيران - دعم شركات الطيران السعودية، بما في ذلك الجديدة منها، لتعزيز التوظيف في القطاع وتوفير خيارات إضافية للركاب من حيث الخدمة والاسعار	• تسعى هذه المبادرة لدعم شركات الطيران السعودية، بما في ذلك الجديدة منها، لتعزيز التوظيف في القطاع وتوفير خيارات إضافية للركاب من حيث الخدمة والاسعار	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة التخصص وتوطين فنيي الطيران المهرة. • تحسين الأداء اللوجستي للمملكة، وخاصة جودة البنية التحتية والربط • تمكين الاتصالات العالمية المحسنة لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال في جميع أنحاء المملكة • تقليل التكاليف اللوجستية في المملكة وتحسين أوقات العبور • تمكين استحداث وظائف إضافية دائمة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠٠٤	تحقيق أعلى مستويات سلامة الطيران، بما في ذلك الالتزام الكامل بمعايير السلامة الدولية	• الحد من حوادث الطيران والوفيات والإصابات، بشكل استباقي من خلال خلق ثقافة السلامة الاستباقية	الهيئة العامة للطيران المدني	• الحد من عدد الوفيات والإصابات المرتبطة بالنقل الجوي من خلال إضافة أفضل معايير السلامة • تحسين الناتج الإجمالي لكل زيادة في معدل الوفيات (من خلال خفض الوفيات وكذلك تعزيز الاداء التشغيلي لأصول النقل الجوي) • الارتقاء بمعايير الجودة الشاملة لشبكة النقل كنتائج لعمليات أمنة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠٠٥	اعتماد أفضل الممارسات العالمية في التكنولوجيا والابتكار لتحسين أداء القطاع وتجربة العميل	• تسعى هذه المبادرة للتأكيد على دور الهيئة العامة للطيران المدني بصفتها هيئة تنظيم قطاع الطيران وتركز على السياسات واللوائح والامتثال	الهيئة العامة للطيران المدني	• إنشاء وحدة مخصصة لإدارة الابتكار ضمن الهيئة العامة للطيران المدني • تطوير أنظمة تتبع الحقائق في الوقت الحقيقي • تطوير أنظمة الخدمة الذاتية البيومترية • تحليل البيانات الضخمة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠٠٧	خفض الاعتماد على التمويل العام من خلال زيادة المشاركة وتحسين الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص	• يقلل الإنفاق الحكومي على أصول النقل ويحسن بشكل مستمر جودة الأصول من خلال تشجيع القطاع الخاص على العمل كشريك نشط في تمويل وتصميم وبناء وتشغيل الأصول	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي • خفض الإنفاق الحكومي على العمليات والصيانة وتأمين الأموال للمشاريع المستقبلية من خلال القطاع الخاص • إطالة عمر الأصول من خلال وضع أفضل المبادئ التوجيهية	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠٠٨	إعادة تأكيد دور الهيئة العامة للطيران المدني كالجهة التنظيمية للطيران التي تركز على السياسة والأنظمة	• تسعى هذه المبادرة للتأكيد على دور الهيئة العامة للطيران المدني بصفتها هيئة تنظيم قطاع الطيران وتركز على السياسات واللوائح والامتثال	الهيئة العامة للطيران المدني	• تطوير قطاع الطيران المدني وتوضيح الأدوار والمسؤوليات بين شركة الطيران المدني القابضة و الهيئة العامة للطيران المدني • التقليل من تضارب المصالح ضمن الأساليب وتحسين الكفاءة الكلية	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠٠٩	دمج تطوير قطاع الطيران مع وسائل النقل الأخرى في المملكة	• تسعى هذه المبادرة لزيادة التنسيق وتكامل تطوير قطاع الطيران مع وسائل النقل الأخرى في المملكة	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة التنسيق والتكامل مع كيانات النقل الأخرى • تحسين المناطق اللوجستية متعددة الوسائط بالتعاون بين الهيئة العامة للطيران المدني وجميع كيانات النقل الأخرى	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠١٠	تحسين تجربة العملاء الإجمالية في المطار	• تسعى هذه المبادرة لتعزيز وتطوير تجربة العملاء في مطارات المملكة	الهيئة العامة للطيران المدني	• زيادة التفاعل بين أصحاب المصلحة المختلفين في قطاع النقل لرفع مستوى التخطيط لحلول النقل الجوي • زيادة رضى العملاء	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤١-٠١١	تصميم وتطبيق الامتيازات المناسبة وهيكلية التعاقد لترشيد التكلفة الإجمالية لملكية الأصول	• تحسين أصول الموانئ الجوية بهدف تقليل الاعتماد على التمويل العام من خلال تعزيز ممارسات التصميم والتسليم والصيانة	الهيئة العامة للطيران المدني	• يقلل الإنفاق الحكومي على صيانة أصول الموانئ الجوية • الحد من الإنفاق الرأسمالي الجديد من خلال تمديد العمر الافتراضي للموجودات والحفاظ عليها بجودة عالية	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠0-٠٣٤	ضمان كفاءة وفعالية الروابط الداخلية (داخل المملكة) والروابط الخارجية (الدولية) لمراكز الكثافة السكانية والصناعات المهمة	• تسعى هذه المبادرة لضمان كفاءة وفعالية الروابط الداخلية (داخل المملكة) والروابط الخارجية (الدولية) لمراكز الكثافة السكانية والصناعات المهمة	وزارة النقل	• تحسين الأداء اللوجستي للمملكة، وخاصة جودة البنية التحتية والربط • تمكين الاتصالات العالمية المحسنة لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال في جميع أنحاء المملكة • تقليل التكاليف اللوجستية في المملكة وتحسين أوقات العبور • تمكين استحداث وظائف إضافية دائمة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠0-٠١٣	تحسين التنقل في المدن، بما في ذلك خفض الازدحام	• الحد من الازدحام المروري وتحسين التنقل عبر المناطق الحضرية لرفع مستوى المعيشة والإنتاجية في المدينة من خلال عدد من التعديلات البسيطة في اللوائح والطرق الدائرية	وزارة النقل	• الحد من مستويات الازدحام عبر المراكز الحضرية الكبرى • تحسين التنقل الحضري في إنتاجية القوى العاملة الحضرية • الحد من الضوضاء والتلوث البيئي الناجم عن الازدحام الحضري • الحد من استهلاك الطاقة ذات الصلة بالنقل في المراكز الحضرية	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠0-٠١0	إشراك القطاع الخاص في توفير أصول النقل وتشغيلها	• يقلل الإنفاق الحكومي على أصول النقل ويحسن بشكل مستمر جودة الأصول من خلال تشجيع القطاع الخاص على العمل كشريك نشط في تمويل وتصميم وبناء وتشغيل الأصول	وزارة النقل	• زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي • خفض الإنفاق الحكومي على العمليات والصيانة وتأمين الأموال للمشاريع المستقبلية من خلال القطاع الخاص • إطالة عمر الأصول من خلال وضع أفضل المبادئ التوجيهية	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠0-٠١٧	بناء منظمة تعاونية عالية الأداء وموجهة نحو الخدمات	• تسعى هذه المبادرة لبناء منظمة تعاونية ذات أداء مميز وموجهة لخدمة العملاء .	وزارة النقل	• زيادة فعالية الوزارة وغيرها من الجهات الرقابية • تحسين تجربة العملاء عبر قطاع النقل.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠0-٠٠٦	ما قبل دراسة الجدوى الاقتصادية لتطبيق تقنية الهايبر لووب في المملكة العربية السعودية	• إعداد تطبيق تقنية الهايبر لووب في السعودية (Hyper loop) • اعداد دراسة ما قبل دراسة الجدوى الاقتصادية (أولية) لتحديد وتحليل واختيار أفضل سيناريوهات لتطبيق تقنية الهايبر لووب (Hyper loop) في المملكة العربية السعودية من الناحية الفنية والمالية	وزارة النقل	• زيادة فعالية القطاع وكفاءته • زيادة رضا العملاء	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠0-٠١٤	ترشيد التكلفة الإجمالية لملاكية أصول النقل من خلال التسليم الفعال للأصول الجديدة واستخدامها بكفاءة وصيانة تلك القائمة	• تحسين أصول النقل بهدف تقليل الاعتماد على التمويل العام من خلال تعزيز ممارسات التصميم والتسليم والصيانة	وزارة النقل	• يقلل الإنفاق الحكومي على صيانة أصول النقل • الحد من الإنفاق الرأسمالي الجديد من خلال تمديد العمر الافتراضي للموجودات والحفاظ عليها بجودة عالية	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠0-٠١٨	إنشاء منظمة موجهة نحو الخارج قادرة على مراقبة واعتماد التغييرات التكنولوجية المختارة التي تصبّ في مصلحة القطاع	• تسعى هذه المبادرة لإنشاء منظمة تركز على الخدمات، موجهة قادرة على رصد واعتماد انتقائي للتغييرات التكنولوجية لصالح القطاع	وزارة النقل	• زيادة فعالية القطاع وكفاءته • زيادة رضا العملاء • تحسين البيانات المالية للقطاع (أي خفض التكاليف وتحقيق المزيد من الإيرادات) • تحسين الاستدامة البيئية للقطاع	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.



الركيزة الاستراتيجية/ القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠٨٠٠٠٣	تطوير البنية التحتية للموانئ (المرحلة ٢)	• هذه المبادرة هي لاستكمال العمل على المرحلة الأولى وتسعى لتطوير البنية التحتية لموانئ المملكة	الهيئة العامة للموانئ	• تحسين الأداء اللوجستي للمملكة، وخاصة جودة البنية التحتية والربط • تمكين الاتصالات العالمية المحسنة لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال في جميع أنحاء المملكة • تقليل التكاليف اللوجستية في المملكة وتحسين أوقات العبور • تمكين استحداث وظائف إضافية دائمة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠٨٠٠٠١	توفير شبكة موانئ تتسم بالكفاءة والفعالية وتتكامل مع وسائل النقل الأخرى، لربط الاقتصاد الوطني بالسوق العالمية	• تسعى هذه المبادرة لتوفير شبكة موانئ تتسم بالكفاءة والفعالية وتتكامل مع وسائل النقل الأخرى، لربط الاقتصاد الوطني بالسوق العالمية	الهيئة العامة للموانئ	• تحسين الأداء اللوجستي للمملكة، وخاصة جودة البنية التحتية والربط • تمكين الاتصالات العالمية المحسنة لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال في جميع أنحاء المملكة • تقليل التكاليف اللوجستية في المملكة وتحسين أوقات العبور • تمكين استحداث وظائف إضافية دائمة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠٨٠٠٠٧	تعزيز التركيز على خدمة العملاء داخل الإدارة المركزية ومؤسسات الموانئ الفرعية	• من خلال هذه المبادرة سيتم تعزيز التركيز على خدمة العملاء ضمن الهيئة العامة للموانئ وموانئ المملكة	الهيئة العامة للموانئ	• تحسين معدل رضا العملاء. • تغيير ثقافة المؤسسة لتركز على رضا العملاء.	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠٨٠٠٠٢	ضمان بيئة آمنة للأشخاص والأماكن والشحن ومعالجة الآثار على المجتمعات المحيطة بالتعاون مع وكالات أخرى	• الحد من حوادث النقل البحري والوفيات والإصابات، بشكل استباقي من خلال خلق ثقافة السلامة الاستباقية في النقل البحري النشطة داخل المملكة	الهيئة العامة للموانئ	• الحد من عدد الوفيات والإصابات المرتبطة بالنقل البحري من خلال إضافة أفضل معايير السلامة • تحسين الناتج الإجمالي لكل زيادة في معدل الوفيات (من خلال خفض الوفيات وكذلك تعزيز الأداء التشغيلي لأصول النقل البحري) • الارتقاء بمعايير الجودة الشاملة للنقل البحري كنتائج لعمليات آمنة	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠٨٠٠٠٤	تصميم وتطبيق الامتيازات المناسبة وهيكلية التعاقد لترشيد التكلفة الإجمالية لملكية الموانئ	• تحسين أصول الموانئ بهدف تقليل الاعتماد على التمويل العام من خلال تعزيز ممارسات التصميم والتسليم والصيانة	الهيئة العامة للموانئ	• يقلل الإنفاق الحكومي على صيانة أصول النقل • الحد من الإنفاق الرأسمالي الجديد من خلال تمديد العمر الافتراضي للموجودات والحفاظ عليها بجودة عالية	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠٨٠٠٠٥	الحفاظ على السلامة المالية المتينة والمستدامة: ضمان أن تكون سلطات الموانئ المحلية قادرة على تمويل ذاتها بذاتها وأن تكون محصنة ماليًا	• يقلل الإنفاق الحكومي على أصول الهيئة العامة للموانئ ويحسن بشكل مستمر جودة الأصول من خلال تشجيع القطاع الخاص على العمل كشريك نشط في تمويل وتصميم وبناء وتشغيل الأصول	الهيئة العامة للموانئ	• زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي • خفض الإنفاق الحكومي على العمليات والصيانة وتأمين الأموال للمشاريع المستقبلية من خلال القطاع الخاص • إطالة عمر الأصول من خلال وضع أفضل المبادئ التوجيهية	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤٠٠٨٠٠٠٨	تكامُل الجهات ذات العلاقة في إعداد وتطبيق الاستراتيجية	• تسعى هذه المبادرة لخلق تكامل الجهات ذات العلاقة في إعداد وتطبيق الاستراتيجية عن طريق إنشاء لجنة تنسيقية تجمع بين الهيئة العامة للموانئ وأصحاب المصلحة المعنيين الداخليين والخارجين لمواءمة وتطوير وتنفيذ استراتيجية الموانئ	الهيئة العامة للموانئ	• تعزيز التكامل ووجود كيان تنسيقي وآلية تطوير قطاع الموانئ في الاندماج الكامل مع قطاع النقل • ضمان المواءمة المستمرة وتطوير استراتيجية الموانئ وتنفيذها	• تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.



الركيزة الاستراتيجية/ القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٨-٠٠٩	تعزيز حلول مبتكرة لتسهيل الكفاءة التشغيلية في كل مرفأ	تسعى هذه المبادرة لتعزيز الحلول المبتكرة لتسهيل الكفاءة التشغيلية في كل ميناء	الهيئة العامة للموانئ	- زيادة فعالية القطاع وكفاءته - زيادة رضا العملاء - السبق في تطبيق التكنولوجيا المبتكرة - تحسين البيانات المالية للقطاع (أي خفض التكاليف وتحقيق المزيد من الإيرادات)	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٠٨-٠٠٦	إنشاء وإدارة منظمة آمنة وفعالة تعزز ثقافة شاملة و شفافة تدعم العمل الجماعي وتوفر الفرصة للإدارة المركزية ومؤسسات الموانئ الفرعية للمساهمة في رفع تنافسية الميناء	- تسعى هذه المبادرة لإنشاء منظمة موجهة قادرة على رصد واعتماد انتقائي للتغيرات التكنولوجية لصالح قطاع الموانئ - تحسين أداء القطاع وتجربة العملاء من خلال تبني أفضل التقنيات والتكنولوجيات لتطوير قطاع الموانئ	الهيئة العامة للموانئ	- زيادة فعالية القطاع وكفاءته - زيادة رضا العملاء - تحسين البيانات المالية للقطاع (أي خفض التكاليف وتحقيق المزيد من الإيرادات)	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤0-٠٠١	ربط مراكز الأنشطة الاقتصادية في المملكة بشكل فعال وكفؤ من خلال تطوير بنية تحتية استراتيجية للسكك الحديدية	تسعى هذه المبادرة لربط مراكز الأنشطة الاقتصادية في المملكة بشكل فعال وكفاء من خلال تطوير بنية تحتية استراتيجية للسكك الحديدية	الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)	- تحسين الأداء اللوجستي للمملكة، وخاصة جودة البنية التحتية والربط - تمكين الاتصالات العالمية المحسنة لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال في جميع أنحاء المملكة - تقليل التكاليف اللوجستية في المملكة وتحسين أوقات العبور - تمكين استحداث وظائف إضافية دائمة	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤0-٠٠٣	تكامل خدمات السكك الحديدية مع بعضها البعض ومع وسائل نقل أخرى لضمان عمليات لوجستية فعالة في المملكة	تسعى هذه المبادرة لتكامل خدمات السكك الحديدية مع بعضها البعض ومع وسائل نقل أخرى لضمان عمليات لوجستية فعالة في المملكة	الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)	- تحسين الأداء اللوجستي للمملكة، وخاصة جودة البنية التحتية والربط - تمكين الاتصالات العالمية المحسنة لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال في جميع أنحاء المملكة - تقليل التكاليف اللوجستية في المملكة وتحسين أوقات العبور - تمكين استحداث وظائف إضافية دائمة	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤0-٠٠٤	السعي إلى تشغيل أسرع شبكة للسكك الحديدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/ المؤسسة العامة للخطوط الحديدية: ضمان السلامة ضمن نظام شبكة السكك الحديدية	الحد من حوادث السكك الحديدية والوفيات والإصابات، بشكل استباقي من خ ال خلق ثقافة السلامة الاستباقية في الخطوط الحديدية داخل المملكة	الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)	- الحد من عدد الوفيات والإصابات المرتبطة بالخطوط الحديدية من خلال إضافة أفضل معايير السلامة - تحسين الناتج الإجمالي لكل زيادة في معدل الوفيات (من خلال خفض لوفيات وكذلك تعزيز الاداء التشغيلي لأصول النقل) - الارتقاء بمعايير الجودة الشاملة لشبكة النقل كنتائج لعمليات أمنة	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤0-٠٠٧		تحسين أصول الخطوط الحديدية بهدف تقليل الاعتماد على التمويل العام من خلال تعزيز ممارسات التصميم والتسليم والصيانة	الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)	- يقلل الإنفاق الحكومي على صيانة أصول النقل - الحد من الإنفاق الرأسمالي الجديد من خلال تمديد العمر الافتراضي للموجودات والحفاظ عليها بجودة عالية	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤0-٠٠٨		تنويع مصادر التمويل للحدّ من الاعتماد على التمويل العام/زيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات السكك الحديدية	يقلل الإنفاق الحكومي على أصول النقل ويحسن بشكل مستمر جودة الأصول من خلال تشجيع القطاع الخاص على العمل كشريك نشط في تمويل وتصميم وبناء وتشغيل الأصول	- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي - يخفض الإنفاق الحكومي على العمليات والصيانة وتأمين الأموال للمشاريع المستقبلية من خلال القطاع الخاص - إطالة عمر الأصول من خلال وضع أفضل المبادئ التوجيهية	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤0-٠٠٩		وضع نموذج عمل عالمي لتقديم خدمات سكك حديدية عالية الكفاءة/ المؤسسة العامة للخطوط الحديدية: إعادة تنظيم المؤسسة العامة للخطوط الحديدية والشركة السعودية للخطوط الحديدية في منظمة سكك حديدية واحدة	تسعى هذه المبادرة لإنشاء نموذج عمل عالمي لتقديم خدمات السكك الحديدية عالية الكفاءة وإعادة تنظيم "الشركة السعودية للخطوط الحديدية" و"المؤسسة العامة للخطوط الحديدية" في منظمة سكك حديدية واحدة	- زيادة كفاءة خدمات سكك الحديدية - منظمة سكك حديدية لإدارة قطاع السكك الحديدية	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤0-٠١٠		تعزيز ثقافة قائمة على التركيز على العملاء من خلال تقديم خدمات سكك الحديدية متفوقة / "المؤسسة العامة للخطوط الحديدية": بناء شبكة سكك حديدية عالية الأداء.	تسعى هذه المبادرة لتعزيز ثقافة التركيز على العملاء من خلال تقديم خدمات سكك الحديدية متفوقة / "المؤسسة العامة للخطوط الحديدية": بناء شبكة سكك حديدية عالية الأداء.	تحسين تجربة العملاء في الخدمات المقدمة.	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
الخدمات اللوجستية	L-١٤-٤0-٠١١		تطبيق أفضل الممارسات العالمية في التكنولوجيا والابتكار لتحسين أداء القطاع	تسعى هذه المبادرة لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال التكنولوجيا والابتكار لتحسين أداء القطاع	- تطبيق أفضل الممارسات العالمية في التكنولوجيا وإدارة الابتكار في قطاع الخطوط الحبيية - السبق في تطبيق التكنولوجيا المبتكرة - ريادة قطاع الخطوط الحديدية	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.



0.ج اختيار المبادرات المحورية

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	سبب الاختيار	الأثر المتوقع
الخدمات اللوجستية	٣-١٤٠٠٩٠٠٠L	تحسين عملية الاستيراد/التصدير (المرحلة ٢)	مواصلة وتوسعة وتعميق عمل تبسيط عملية الاستيراد/التصدير، في الجمارك السعودية وجميع الكيانات المشتركة في العملية (الهيئة العامة للغذاء والدواء والإدارة العامة لخدمات المياه بالمدينة المنورة ووزارة التجارة والاستثمار ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ووزارة الداخلية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وما إلى ذلك) سيزود ذلك من تنافس الشركات المصدرة السعودية بشكل أكبر (ركيزة الاستراتيجية رقم: ١) ويعزز وضع الدولة كمحور توزيع إقليمي (ركيزة الاستراتيجية رقم: ٢)	القضاء على الاختناقات الرئيسيّة في موانئ المملكة التي تعرقل نمو التجارة.	تقليل وقت وتكلفة استيراد البضائع وتصديرها



قسم ٦: المحتوى المحلي والممكنات



قسم ٦-١: المحتوى المحلي



تحسين إنتاجية
وتنافسية قطاع
الطاقة المحلي
بالتقليل من استخدام
الوقود السائل

٣. الوضع الحالي
(المحتوى المحلي - برنامج
تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)



٣.أ التحديات الأساسية

٣.أ.١ التحديات الأساسية في المحتوى المحلي

تتلخص التحديات الأساسية لزيادة المحتوى المحلي في المملكة في أربع محاور:

١. عدم تضمين نظام المنافسات والمشتريات الحكومي للنصوص التي تضمن زيادة المحتوى المحلي في العقود الحكومية، أو تضمينها بطريقة غير ملزمة أو سهلة التجاوز حيث أن المشتريات الحكومية ستكون من أهم الممكنات لزيادة المحتوى المحلي.

٢. المحور الثاني هو التخوف من التكلفة الإضافية في حال تفضيل المحتوى المحلي. وقد تبين ذلك من خلال عدد من الاجتماعات مع الجهات حكومية والشركات، حيث تمت ملاحظة تخوفهم من زيادة التكلفة المالية. وبعد الإطلاع على التجارب السابقة، فإن الارتفاع في الأسعار قد يكون على المدى القصير، ومن غير المتوقع استمراره على المدى المتوسط والطويل. وسوف يتم تقنين هذا الارتفاع من خلال تحديد حد أعلى لنسبة تفضيل المحتوى المحلي. كما ان جزء من هذه التكاليف سوف تعود للميزانية من خلال الزكاة والضرائب نظرا لان مبلغ التفضيل للمحتوى المحلي سيزيد من الدورة المالية للمبالغ الإضافية وغيرها من المبالغ التي ستعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

٣. أما المحور الثالث فيتعلق بسهولة أداء الأعمال، حيث أن زيادة المتطلبات الخاصة بكل عقد قد تؤثر سلباً على سهولة أداء الأعمال مع الجهات الحكومية وبالتحديد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وللد من أثر ذلك سيتم استهداف العقود الحكومية الكبرى فقط والتي تتجاوز ١٠٠ مليون ريال بما يُجنب الشركات الصغيرة والمتوسطة هذه الإضافات ويهيئ لها فرص استفادة بشكل غير مباشر من زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المحلية من قبل الشركات الكبرى.

٤. أما المحور الرابع فهو يتعلق بتنافسية الشركات المستفيدة من سياسات المحتوى المحلي في حال اعتمادها الكامل على هذا التمييز كميزة تنافسية وحيدة (مثال: التنافس بين الشركات المحلية والأجنبية). ونظرا لأن التفضيل سعري محدد بنسبة معينة، سوف يكون للمورد الأجنبي فرصة للمنافسة. وسيكون ذلك محفزا للموردين الغير محليين في زيادة المحتوى المحلي لديهم وذلك بشراء بعض المنتجات أو الخدمات المحلية.



محطة تخزين النفط



٣.ب الجهود الحالية

٣.ب.١ الجهود الحالية في المحتوى المحلي

تتطلب رؤية المملكة ٢٠٣٠ إحداث تحول اقتصادي فيما يتعلق بموضوع المحتوى المحلي وبالتالي تأسست وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص لقيادة مسيرة التحول في هذا المجال. حيث قامت وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص بتطوير إطار عام يمثل الطلب على المحتوى المحلي فيه ركيزة أساسية وذلك بتطوير نهج شامل يعمل على إشراك القطاعين الحكومي والخاص والأفراد سعيًا إلى تشجيع الطلب المحلي على السلع والخدمات المحلية ذات المحتوى المحلي.

كما توجد هنالك بعض المساعي القائمة في بعض القطاعات والتي ساهمت في نمو القطاع الصناعي في المملكة. منها استراتيجية الزراعة السمكية التي طورتها وزارة البيئة والمياه والزراعة والتي تم توفيقها ودمجها بالبرنامج. وكذلك الأعمال المنفذة بقطاع الصناعات العسكرية في المملكة من خلال الشركة السعودية للصناعات العسكرية، والتي شكلت الأساس لخطط القطاع ودمجها بالبرنامج (بالرغم من أن الهيئة العامة للصناعات العسكرية لازالت تعمل على تطوير الاستراتيجية الشاملة للقطاع). وأطلقت أرامكو السعودية برنامج اكتفاء للمحتوى المحلي والذي يهدف إلى تحفيز سلاسل التوريد الوطنية، وكذلك صندوق وعد الاستثماري الذي ينطوي تحت نفس هذه الفئة، وتم دمجها جميعاً في استراتيجية المعدات الصناعية ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والأعمال اللوجستية. كما يجري حالياً تنفيذ عدد من مبادرات المحتوى المحلي في المملكة في مجال الصناعات الكيماوية مثل مبادرات التوطين التي شرعت فيها عدد من الشركات المحلية الرئيسية.

وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، قامت وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص بتطوير تعريف ومنهجية للمحتوى المحلي لتقييم الوضع الحالي وتحديد مستهدفات الاقتصاد الشامل. وقمنا أيضاً بوضع منهجية لقياس المحتوى المحلي في الشركات والعقود. بالنسبة للجهات الحكومية، تهدف الوحدة إلى زيادة المحتوى المحلي لديها من خلال وضع مستهدفات المحتوى المحلي وتفعيل تفضيل المحتوى المحلي في نظام المشتريات الحكومية حيث تقوم الوحدة بالتنسيق مع وزارة المالية لإدراج ملاحظات الوحدة المتعلقة وزيادة المحتوى المحلي. كما أن الوحدة من ناحية أخرى أصبحت بمثابة مركز تميز لتقديم الدعم والمساندة المرتبطة بموضوعات المحتوى المحلي لكافة البرامج ذات الصلة بالرؤية.

أما في القطاع الخاص، فقد دخلت الوحدة في شراكات استراتيجية مع ثمان شركات كبرى لزيادة الوعي لهذه الشركات وتقديم الأدوات اللازمة لزيادة المحتوى المحلي في الشركات والقطاعات التي تعمل بها. كما عملت الوحدة على مراجعة آليات تفضيل المحتوى المحلي وتقديم مقترحات لتطويرها وعرض الآليات المخصصة لقياس المحتوى المحلي. وستقدم الوحدة الحلول المتعلقة بأدوات المحتوى المحلي التي تعتمد عليها، بالإضافة إلى تطبيق برامج تحفيزية لتشجيع الشركات على زيادة مساهمتها في المحتوى المحلي. أخيراً سيتم التأثير على الأسر والأفراد لتوجيه إنفاقها الاستهلاكي نحو المنتجات والخدمات ذات المحتوى المحلي العالي من خلال تنظيم حملات توعوية ومبادرات تتعلق بتميز المنتجات المصنعة محلياً وذات المحتوى المحلي العالي.

لتحقيق هذا الأثر المنشود، ستشمل تدخلات الوحدة على العديد من الجوانب بدءاً من القيادة، والتنسيق والمراقبة، ووضع السياسات، وتقديم الحوافز الاقتصادية، وصولاً في نهاية المطاف إلى التوعية والتدريب وتوفير الأدوات الداعمة (على سبيل المثال: بوابة المحتوى المحلي وتدريب الأخصائيين المرتبطين بالمشتريات)



خارطة لوجستية للمملكة العربية السعودية



تحسين إنتاجية
وتنافسية قطاع
الطاقة المحلي عن
طريق رفع كفاءة
استهلاك الطاقة

٤. الاستراتيجية (المحتوى المحلي - برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

(هذه نسخة مختصرة، يرجى الرجوع إلى الملحق للاطلاع على نسخة مفصلة للاستراتيجية)



٤.أ. ركائز استراتيجية المحتوى المحلي

• مقدمة

يعتمد نجاح برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على استغلال الطلب المحلي لتأسيس الميزة التنافسية الاستراتيجية للصناعات ذات الأولوية. ولذلك يعد المحتوى المحلي أحد أهم الممكنات لتحقيق المستهدفات في معدلات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص عمل جديدة بجميع القطاعات الصناعية واستحداث الطلب بمختلف هذه القطاعات الاقتصادية الأخرى للنهوض بها وتنميتها.

وتم تأسيس وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء) لدعم جميع المنشآت الاقتصادية وتوفير الجهود المبذولة في المحتوى المحلي وفرص التوطين بمختلف القطاعات الاقتصادية.

• مساهمة المحتوى المحلي

ووضعت رؤية المملكة ٢٠٣٠ أهدافاً طموحة للمحتوى المحلي للقطاعات النفطية وغير النفطية. اعتمدت هذه الأهداف على المنهجية القائمة على الإنفاق، وقد قامت (نماء) بتحويلها إلى أهداف جديدة على منهجية المبالغ المبقاة.

وتم تحديد أهداف المحتوى المحلي لكل من قطاعات البرنامج، اعتماداً على منهجية المبالغ المبقاة و منهجية الإنفاق المساهم في المحتوى المحلي - تم شرح هذه المنهجين في القسم ٤ب الاعتبارات الاستراتيجية

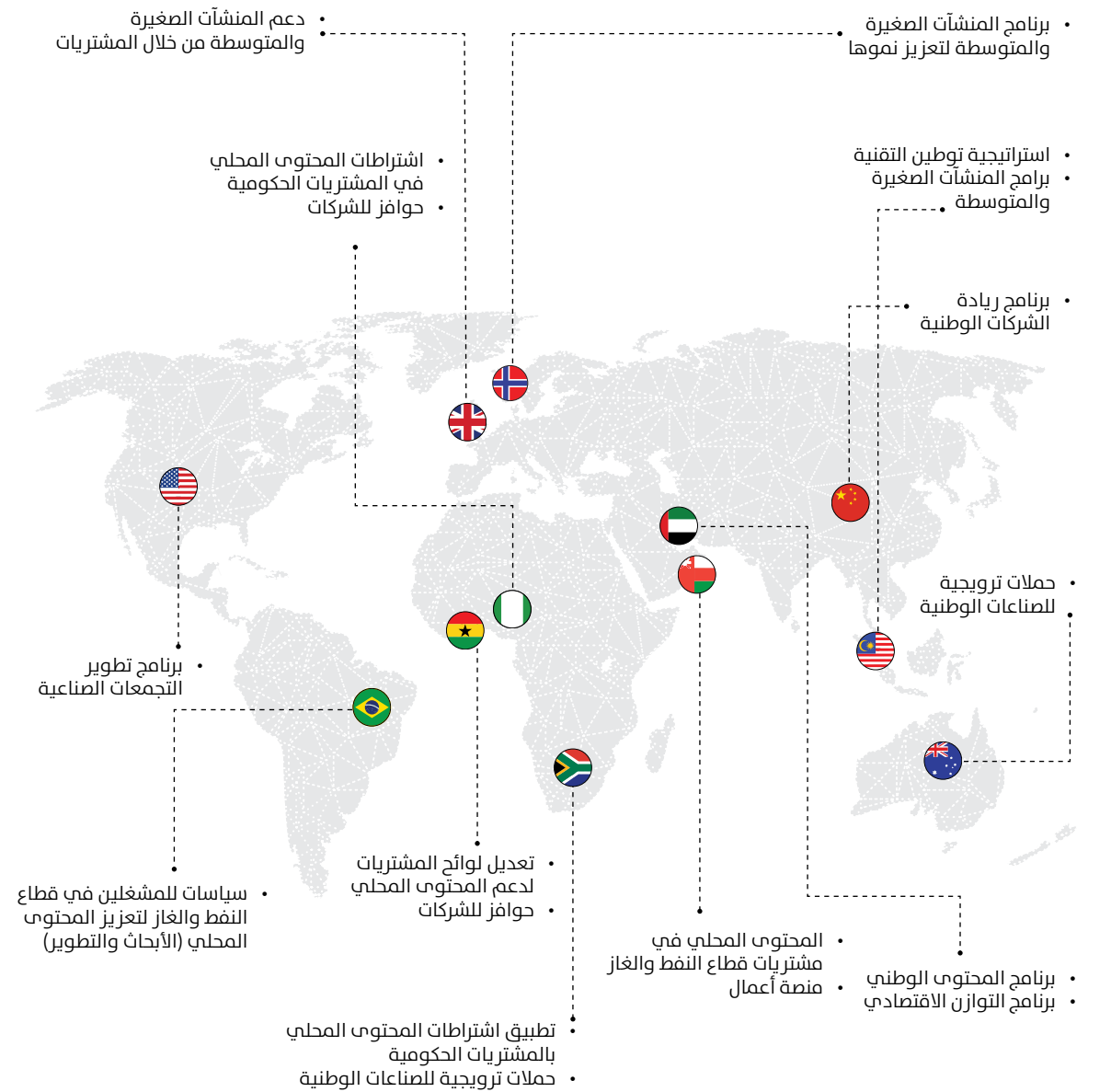


تحليل ودراسة عينات نباتية

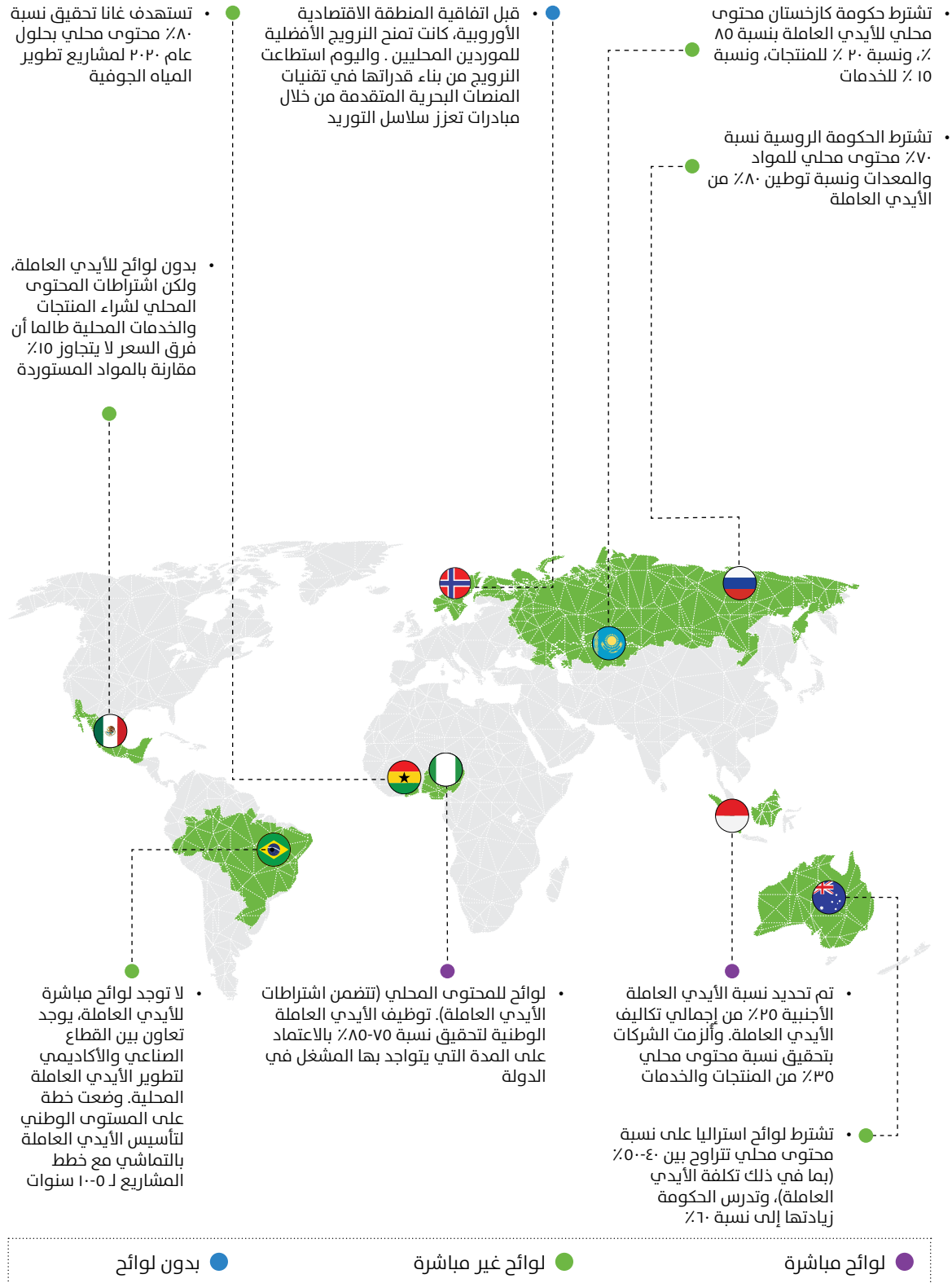


• الاستراتيجية

- تم وضع استراتيجية المحتوى المحلي للاستفادة مما يلي:
- التجارب العالمية السابقة في هذا المجال والدروس المستفادة من تلك التجارب.
- مراجعة جوانب التدخل المباشرة وغير المباشرة واللوائح المطبقة عالمياً لتطوير المحتوى المحلي والمحافظة عليه.



شكل ٤-١: التجارب العالمية في وضع الاستراتيجية



شكل ٤-٢: نظرة عامة على لوائح المحتوى المحلي على نطاق عالمي



• الجهود القائمة لرفع المحتوى المحلي

نقوم حالياً بالعمل على تصميم جهود لرفع المحتوى المحلي من خلال الجوانب الموضحة أعلاه، ووصلنا إلى تحديد مستويات جاهزية مختلفة بجميع الأدوات.

الجهة	الدور / التدخل	الوصف	الجاهزية
القطاع العام	١. المشتريات الحكومية	• تضمين اشتراطات المحتوى المحلي بعمليات المشتريات من خلال تقديم خطط المحتوى المحلي، ونظام نقاط المحتوى المحلي ومراقبة الأداء	
	٢. تطوير السياسة	• تضمين اشتراطات المحتوى المحلي في برامج تحقيق الرؤية، والعمل مع مختلف الجهات الحكومية لوضع السياسات التي تهدف إلى دعم المحتوى المحلي	
	٣. الشراكات مع الشركات الصناعية الرائدة	• بهدف استقطاب الشركات الرائدة وتنسيق مساعي المحتوى المحلي	
شركات القطاع الخاص	٤. مجلس لرواد المحتوى المحلي	• تأسيس مجلس لرواد المحتوى المحلي	
	٥. حوافز القطاع الخاص	• وضع الحوافز على ثلاث فئات: حوافز مالية، إزالة الحواجز والعقبات، والتكريم	
الأفراد	٦. علامة المحتوى المحلي	• وضع منهجية لجمع المنتجات والخدمات ذات الطبيعة المتشابهة بفئة واحدة في نظام نقاط المحتوى المحلي المكتسبة (كالترميز بالألوان، أو تصنيف منخفض-متوسط-مرتفع، أو بملصقات، أو من خلال الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة) و هيئة الصادرات فيما يتعلق بالتصدير.	
	٧. الحملات التوعوية والتسويق	• إطلاق حملات توعوية وتسويقية لتحسين صورة منتجات المحتوى المحلي، وكذلك التعريف بالمنافع الاقتصادية لاستهلاك منتجات المحتوى المحلي	
الممكنات	٨. التدريب على المحتوى المحلي	• توفير تدريب على مصطلحات المحتوى المحلي، ومؤشرات الأداء الرئيسة، والتقييم والأدوات	
	٩. بوابة المحتوى المحلي	• تطوير بوابة للمحتوى المحلي لتتضمن حاسبة للمحتوى المحلي ودليل للموردين	
	١٠. دعم عقود المشاريع الضخمة	• دعم الجهات الحكومية للتعامل مع متطلبات بالمحتوى المحلي في عقود المشاريع الضخمة	

شكل ٣-٤: قائمة بمختلف الجهود لرفع المحتوى المحلي

وبناءً على ذلك، فقد قمنا بتصميم استراتيجية المحتوى المحلي من شأنها زيادة المحتوى المحلي بمختلف العناصر الاقتصادية، وكذلك تحديد وتشجيع توطير الفرص والمساهمة في تأسيس قاعدة موردين محليين لمساعدة القطاعات على تحقيق أهدافها.

وتم وضع هذه الأدوار وفقاً لما يلي:

١. دور القطاع العام والذي يهدف إلى زيادة المحتوى المحلي في الإنفاق العام من خلال:

- وضع أهداف المحتوى المحلي
- تضمين اشتراطات المحتوى المحلي في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

٢. دور القطاع الخاص:

- الدخول في شراكات استراتيجية مع الشركات الرائدة في الصناعة لمساعدتهم في تنفيذ برامج المحتوى المحلي والارتقاء بمستوى شركاتهم والقطاعات
- إطلاق برنامج الحوافز المالية لتشجيع الشركات على زيادة نسبة مساهمتها في المحتوى المحلي
- مجلس رواد المحتوى المحلي

٣. دور الأفراد

- توعية الأفراد لتوجيه إنفاقهم لشراء المنتجات المصنعة محلياً والخدمات الوطنية وذلك من خلال حملات توعية وطنية ومبادرات مجتمعية.
- علامة المحتوى المحلي.

٤. الممكنات المشتركة

- توفير تدريب لفرق العمل المختصة بالمشتريات
- تطوير أداة إلكترونية مخصصة للمحتوى المحلي
- تقديم الدعم للمشاريع الضخمة

تم تحديد فرص التوطين بمختلف القطاعات ذات الأولوية (كالمعدات الكهربائية، المعدات الصناعية، معدات الطاقة المتجددة، التموين الطبي، الأدوية، المواد الاستهلاكية بقطاع التعدين والخدمات وغيرها).



• المشتريات الحكومية

زيادة المحتوى المحلي بمشتريات شركة أرامكو ومشتريات الجهات العامة والتي تعد أحد أهم الركائز في البرنامج لتحفيز الطلب على الصناعات المحلية، ولذلك فقد تم وضع أهداف طموحة لمختلف الوزارات لزيادة مساهمتها في المحتوى المحلي.

أهم الاعتبارات

- تم حساب خط الأساس والمستهدفات وفقاً للإنفاق الحكومي بكل قطاع، ونقاط المحتوى المحلي لكل قطاع
- يتم مناقشة ومراجعة مستهدفات المحتوى المحلي مع كل جهة حكومية
- تمت الحسابات استناداً على بيانات وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية
- تم الحصول على بيانات أرامكو ووزارة الدفاع منهما

شكل ٤-٤: خط الأساس والمستهدفات للجهات الحكومية وأرامكو

وبناء على ذلك، فقد تم توضيح آلية تضمين المحتوى المحلي في مختلف عناصر عمليات المشتريات الحكومية (يوضح شكل ١٥ الجوانب التي يمكن تضمين عناصر المحتوى المحلي بها)



شكل ٤-٥: التكامل بالمحتوى المحلي في عمليات المشتريات ١/٢

ومن أجل أن يتم تضمين عناصر المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية، فإن البرنامج يعمل مع وزارة المالية و الجهات ذات العلاقة على تضمين نظام المشتريات الحكومية النصوص المحددة لتكون الأداة النظامية التي تسمح بتطبيق منهجية المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية للوصول للأهداف التي تطمح لها الوحدة بصفة خاصة ورؤية المملكة ٢٠٣٠ بصفة عامة

١- النص:

"تتولى وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص إصدار التوصيات اللازمة بشأن آلية احتساب المحتوى المحلي وكيفية تطبيقها ومتابعة تنفيذها وتحديد قائمة بالمنتجات التي يتوجب توريدها من منتجين محليين"

٢- النص:

"تتولى وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص إصدار التوصيات اللازمة لتحديد وزن المحتوى المحلي في التقييم الفني والمالي واعتماد ما يتعلق بالمحتوى المحلي في نماذج وثائق المنافسات ووثائق التأهيل المسبق، ونماذج العقود، ونماذج تقييم المتعاقدين"

٣- النص:

"تتولى وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص إصدار التوصيات اللازمة لتمديد مدة الاتفاقيات الإطارية للعقود التي تشتمل على فرص زيادة المحتوى المحلي وتوطيد الصناعة ونقل التقنية".

مسوغات إضافة النصوص ١ و ٢ و ٣ أعلاه:

قامت الوحدة منذ إنشائها بالعمل على إيجاد استراتيجية لتنمية المحتوى المحلي من خلال العمل والموائمة مع عدة جهات والوقوف على العديد من التجارب المحلية والدولية للاستفادة منها ولضمان الوصول إلى استراتيجية ومنهجية تطبيق واضحة لتنمية المحتوى المحلي من خلال المشتريات الحكومية، نرى أنه من المناسب أن تكون الوحدة هي الجهة المسؤولة عن المهام المذكورة في النص أعلاه لضمان عدم تأثر هذه المنهجية بقرارات جهات أخرى قد تؤدي إلى ضعف دور المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية مما يؤثر سلباً على الهدف الذي من أجله تم إنشاء الوحدة. وتهدف منهجية وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص إلى تخصيص وزن للمحتوى المحلي أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض، بحيث يقوم المتنافسين بتقديم خطة للمحتوى المحلي ضمن عطاءاتهم المقدمة، تتضمن نسبة المحتوى المحلي لدى المتنافس. تحث هذه المنهجية المتنافسين على تقديم خطة تحتوي على نسبة عالية من المحتوى المحلي لضمان فرصة عالية للفوز في المنافسة. ومن الجدير بالذكر، أن الوحدة في الوقت الحالي تمتلك جميع الأدوات المساعدة للبدء بتنفيذ المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية إلا أن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد لا بد أن يصدر متضمناً هذه النصوص حتى يكون هناك الأداة النظامية التي تسمح بتطبيق منهجية المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية للوصول للأهداف التي تطمح لها الوحدة بصفة خاصة ورؤية المملكة ٢٠٣٠ بصفة عامة.



قمنا بعدة محادثات مع عدد من الجهات لتسريع تطبيق هذه المبادرة:

- وزارة المالية: عقدت اجتماع لتوفير التوجيهات وتضمين اشتراطات المحتوى المحلي في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وتم الاتفاق أن يتم ربط بوابة المحتوى المحلي لوحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء) بمنصة "اعتماد" التابعة لوزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتخطيط: تم تكليف الوزارة بمسؤولية زيادة المحتوى المحلي بجميع مشاريع الإنفاق التشغيلي الحكومية في منطقة المدينة المنورة
- وزارة الصحة: الاتفاق مع ٨ موردين على مشاريع مشتريات تجريبية للمحتوى المحلي
- وزارة النقل: الاتفاق مع ٤ أكبر موردين على مشاريع مشتريات تجريبية للمحتوى المحلي عند ترسية العقد

• تطوير السياسة

- بالإضافة إلى نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديدة، تقوم (نماء) بتضمين اشتراطات المحتوى المحلي ببرامج تحقيق الرؤية وإدارة هذه الأعمال والتنسيق مع الجهات الحكومية لوضع السياسات التي تؤثر على المحتوى المحلي. وعلى وجه الخصوص ما يلي:
- توفر (نماء) المبادئ التوجيهية وآلية التحقق من الجودة على مستوى خط الأساس للمحتوى المحلي والأهداف بمختلف برامج تحقيق الرؤية.
- تقوم الوحدة بمحادثات مستمرة مع مختلف الجهات الحكومية (كوزارة العمل والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة) بهدف التركيز على تنمية المحتوى المحلي والتأكد من إدراجه في السياسات الجديدة
- يساعد المحتوى المحلي في التعرف على فرص التوطين.

٤- النص:

"يجوز لوحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص تقديم التوصيات بشأن إلزام المتعاقدين مع الجهات الحكومية بالاعتماد على المحتوى المحلي بنسبة مئوية من القيمة الإجمالية للعقد".

مسوغات إضافة النص:

نظراً لأن منهجية تطبيق المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية تتطلب إلزام قانوني للمتعاقدین بالنسبة المقدمة في خطة المحتوى المحلي، لذا لا بد من أن يكون هناك نص نظامي يتيح للجهة الحكومية تطبيق هذه المنهجية.

0- النص:

"يجوز لوحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص تقديم توصيات بشأن إلزام الجهات الحكومية بتخصيص نسبة مئوية من القيمة الإجمالية لعقودها للمحتوى المحلي".

مسوغات إضافة النص:

كجزء من مرحلة جمع البيانات وتحليلها، قامت الوحدة بتحديد نسبة مساهمة المحتوى المحلي من إجمالي مشتريات الجهات الحكومية في السنوات الماضية، ومن ناحية أخرى قامت بتحديد المستهدفات لكل جهة حكومية فيما يخص نسبة مساهمة المحتوى المحلي من إجمالي مشتريات كل جهة وذلك للوصول إلى الأهداف التي تصبو إليها الوحدة، لا سيما أن وضع مستهدفات كهذه كفيلة بحث الجهات الحكومية على تخصيص نسبة من مشترياتها للمحتوى المحلي وتحقيق الفائدة القصوى من الإنفاق الحكومي.

٦- النص:

"ترفع توصيات وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص المذكورة في المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ لوزير المالية للموافقة. وفي حال رأى وزير المالية عدم الموافقة على توصيات الوحدة، يدون ذلك في محضر يوضح كلا الرأيين وحجة كل منهما ويتم الرفع به لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للنظر وتوجيه وزارة المالية باتخاذ ما يلزم"

مسوغات إضافة النص:

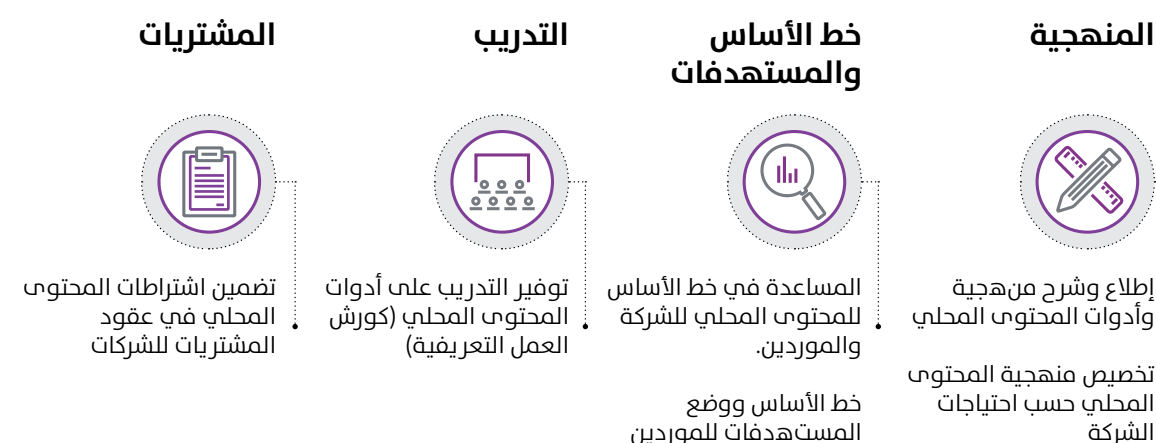
نظراً لأن وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص هي الجهة المعنية بحوكمة المحتوى المحلي وآليات زيادته في مختلف القطاعات الاقتصادية. ونظراً لأن الوحدة قامت بدراسات مفصلة للآليات المناسبة لزيادة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية والكيفية المناسبة لتطبيقها. نرى أن تكون الوحدة هي الجهة المعنية ونظراً لأن وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن ترشيح تكاليف المشتريات، نرى أن يكون وزير المالية هو المخول بالموافقة على هذه التوصيات. وفي حال رأى وزير المالية عدم الموافقة على توصيات الوحدة يقوم وزير المالية برفع توصيات الوحدة ومبررات عدم الموافقة إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لضمان عدم تعارض مهام وزارة المالية ومهام وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص.



• الشركات الصناعية

من جهة القطاع الخاص، فقد قمنا بإطلاق برامج شراكات مع الشركات الصناعية الرائدة في المملكة للمساهمة في مساعي المحتوى المحلي (بحيث تم البدء بثمان شركات في المرحلة الأولى ووضع خطط للتوسع للوصول إلى ١٠٠ شركة في مراحل لاحقة). وتتضمن جوانب الشراكات أربع جوانب رئيسة حسبما موضح بالشكل ٦-٤ والتي تستهدف إلى تحقيق ما يصل إلى ٣٠ مليار ريال في المحتوى المحلي سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لهذه الشركات الثمان فقط.

تتضمن الشراكات مع الشركات الصناعية الرائدة على أربع فئات تم تحديد الشركات الصناعية الرائدة للمرحلة الأولى



تم تحديد الشركات الصناعية الرائدة للمرحلة الأولى

المرحلة الأولى	القائمة الأولى (٨ شركات)	تتضمن القائمة الأولى ثمان شركات سعودية للمرحلة الأولى لشراكات المحتوى المحلي سابق، الخطوط السعودية، معادن، الشركة السعودية للكهرباء، الزامل، صافولا، البحري، شركة الاتصالات السعودية
المرحلة الثانية	القائمة الكاملة (حوالي ١٠٠ شركة)	قائمة ثانية تتضمن حوالي ١٠٠ شركة سعودية رائدة (أغلبها شركات وطنية رائدة) سيتم تحديدها للشراكات في مرحلة لاحقة
	جميع الشركات الأخرى	سيتم استهداف شركات صغيرة أخرى من خلال حوافز معينة

شكل ٦-٤: نطاق برنامج شراكات المحتوى المحلي

• برنامج الحوافز المالية

بالإضافة إلى برنامج الشراكات، قمنا بتصميم برنامج حوافز للقطاع الخاص لتعزيز المحتوى المحلي على ثلاث فئات:

- الحوافز المالية كتشجيع الصادرات، وتوفير التدريب بتكاليف متدنية، واسترداد تكاليف الأبحاث والتطوير، وتخفيض في الضرائب.
- إزالة الحواجز بما في ذلك تسهيل الحصول على التمويل، وتسهيل عملية إصدار التراخيص والتسجيل وتسهيل الإجراءات النظامية
- تكريم الشركات الرائدة في المحتوى المحلي من خلال حملات إعلامية وجوائز لأفضل ممارسات المحتوى المحلي



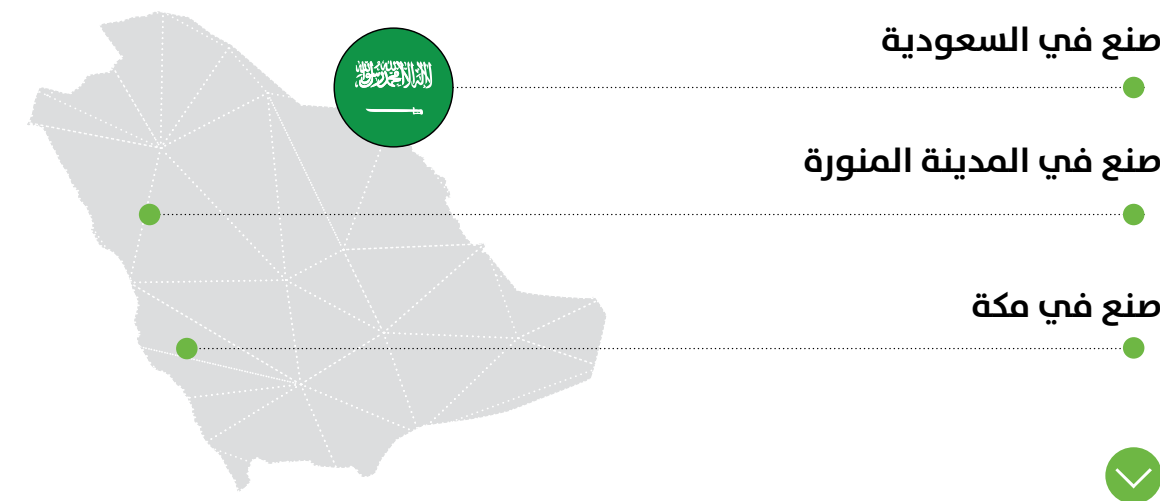


• أدوار الأفراد

على مستوى الأفراد، فإننا نخطط لإعداد وإطلاق حملات بشعار "صنع في السعودية" والتي تستهدف زيادة الوعي والتأثير على أنماط الاستهلاك لدى الأفراد وتشجيع اقتناء المنتجات المصنعة محلياً، بهدف إيجاد طلب على المنتجات الوطنية (التفاصيل في شكل ٧-٤)

١.٤ إطلاق حملة صنع في المملكة

- | | |
|--------------|---|
| الوصف | <ul style="list-style-type: none"> • مبادرات "صنع في المملكة" لمنتجات معينة التي استوفت الحد الأدنى من اشتراطات المحتوى المحلي مع التركيز على مواقع معينة • جاري العمل على ثلاث مبادرات من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط، وهيئة تنمية الصادرات السعودية ونماء المنورة |
| الغرض | <ul style="list-style-type: none"> • زيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، وتخفيض واردات المنتجات مكتملة الصنع • الارتقاء بصورة المنتج السعودي في الخارج وزيادة الإنفاق الأجنبي على المنتجات السعودية |



٥.٥ زيادة الوعي بالمنتج الوطني والتأثير على نمط استهلاك الأفراد

- زيادة وعي المستهلكين بالمنتجات الوطنية
- تحقيق الفخر بالمنتج الوطني من خلال الوعي بالاستهلاك
- تحقيق شهرة للشركات التي تقوم بإنتاج أغذية ومنتجات وطنية
- تشجيع إنتاج الأغذية والمشروبات المحلية والمنتجات الاستهلاكية
- الأخذ في الاعتبار إطلاق حملة تسويقية على مستوى المنطقة لمنتجات معينة

شكل ٧-٤: دور الأفراد

• الممكّنات المتداخلة

وعلى رأس هذه التداخلات، فإننا نعمل على تصميم ممكّنات متداخلة لتوفيرها لمختلف الجهات العامة لزيادة فهم الموظفين بجوانب المحتوى المحلي، وقدرتهم على التطبيق (شكل ٨-٤)

التدريب على أبرز أربع أهداف المحتوى المحلي

- | | |
|---|--|
| ١ | • فهم تعريف المحتوى المحلي، وخط الأساس والمستهدفات ودور وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص |
| ٢ | • فهم التحديات المرتبطة بعمليات المشتريات الحكومية، وتعريف مؤشرات الأداء الرئيسة للمحتوى المحلي ونقاط المحتوى المحلي |
| ٣ | • القدرة على تطبيق والتقييم باستخدام مؤشرات قياس الأداء الرئيسة للمحتوى المحلي في مناقصات المشتريات الحكومية |
| ٤ | • فهم أدوات المحتوى المحلي على نطاق موسع بعمليات المشتريات ودعم نشرها (كبوابة المحتوى لمحتوي) |



يتم تنفيذها من خلال نموذجي تدريب

تدريب مباشر على المحتوى المحلي

- توفير محتوى التدريب الأساسي لفرق المشتريات بالجهات الحكومية



برنامج سفراء المحتوى المحلي

- سفراء مدربين لتقديم دورات تدريب المحتوى المحلي، والعمل كرؤاد المحتوى المحلي والأخذ بقيادة التغيير في الجهات الحكومية



سيتم تنفيذ دورات التدريب بواسطة خبراء ومتخصصين في التدريب

شكل ٨-٤: تدريب المحتوى المحلي



• فرص التوطين

بالإضافة إلى جهود وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء)، يقوم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بتحفيز نمو المحتوى المحلي من خلال توطين سلاسل القيم لعدد من القطاعات الصناعية (كما هو موضح في استراتيجيات القطاعات في هذه الوثيقة)

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، لقد حددت استراتيجيات البرنامج عدد من المبادرات التي من شأنها تحفيز المحتوى المحلي في القطاعات المختلفة. الجدول التالي يشير إلى هذه المبادرات ويحدد مكان تواجدها في خطة البرنامج:

الاستراتيجية	رقم المبادرة	إسم المبادرة	الأثر المتوقع
إمدادات الطاقة المتجددة	١٠٣-٢٧-٠٠٢	تحسين شروط المزاد على الطاقة المتجددة	توطين مصنعي المعدات الأصلية الدوليين وبشكل غير مباشر المزوديين الأساسيين في السعودية
الأدوية	١٠٤-١٠٠٠٠٤	سياسة المحتوى المحلي لصناعة الأدوية	دعم مصنعي الأدوية/الأدوية الحيوية لتتطور عبر سلسلة القيم المضافة
المستلزمات والأجهزة الطبية	١٠٥-١٠٠٠٠٤	سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية	مساعدة مصنعي الأجهزة والمستلزمات الطبية على التطوير عبر كامل سلسلة القيم
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-١٤٠٠٠٩	برنامج تنمية رأس المال البشري للتجمعات الصناعية	زيادة نسبة التوطين في قطاع التصنيع بنسبة ٥٠٪
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-١٤٠٠٠٤	تطوير سلسلة التوريد للتجمعات	زيادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التجمعات ذات الأولوية بمقدار ثلاثة أضعاف
الآلات والمعدات	١٠١-١٠٠٠٠١	سياسة المحتوى المحلي لتجمعات الآلات والمعدات	وضع تشريعات لتحفيز شراء معدات تم صنعها في المملكة
إمدادات الطاقة المتجددة	١٠٣-١٤٠٠١	سياسة المحتوى المحلي لتجمعات صناعات الطاقة المتجددة	توطين مزودي المعدات الأصلية الدوليين من الفئة الأولى في المملكة
الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز	١٠٨-١٤٠٠١	برنامج المحتوى المحلي للكيمياويات	زيادة نسبة التوطين من نحو ٣٦٪ في الوقت الراهن إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٢١
محتوى المحلي	O-١٥-١٠٠٠٠٢	منصة روابط الأعمال	زيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن التجمعات ذات الأولوية
التعدين	M-١٢-٣٤٠٠٢٧	تشجيع تطوير الجهات المحلية الموردة	تعزيز تنمية الموردين المحليين لسلسلة القيمة التعدينية من خلال تيسير عقود الشراء الغير مباشر وتشجيع المشاريع المشتركة مع كبرى الشركات المحلية
التعدين	M-١٢-٣٤٠٠٣٣	توجيه عملية السعودية على المدى البعيد ودعم النمو على المدى القصير	الوصول بمستوى السعودية إلى نسبة ٥٠٪ في القطاع بحلول عام ٢٠٢٥

• بوابة المحتوى المحلي

نعمل على تطوير بوابة المحتوى المحلي لتوفير خدمات دعم التنفيذ لمختلف الجهات (العامة والخاصة) في حساب نسبة مساهمتهم في المحتوى المحلي الخاص (شكل ٩-٤).



حاسبة المحتوى المحلي

- ستعمل حاسبة المحتوى المحلي على تسهيل عملية حساب نقاط المحتوى المحلي للشركات وإدارة العقود



التقارير والمتابعة

- أدوات متابعة لإدارة المشتريات بالجهات الحكومية
- تمكين الجهات الحكومية في متابعة التقدم ونقاط المحتوى المحلي
- إعداد تقارير للجهات الحكومية ولصانعي السياسة



مكتبة المحتوى المحلي

- إرشادات لوضع أهداف المحتوى المحلي
- بيانات عن مؤشرات المحتوى المحلي على مستوى القطاع وعلى المستوى الوطني
- مواد تدريب للمحتوى المحلي



دليل الموردين

- معلومات حول نقاط المحتوى المحلي (شرح المنهجية، مواد التدريب)



- وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص
- العمل مع وزارة المالية لتطوير بوابة المحتوى المحلي باستخدام أفضل الممارسات العالمية

شكل ٩-٤: بوابة المحتوى المحلي



٤.٤. اعتبارات الاستراتيجية

• التعريف ومنهجية الحساب

تستخدم الدول عدة تعريفات ومنهجيات لحساب المحتوى المحلي والذي يختلف باختلاف السياق المحلي للدولة وتطلعاتها. وقد قمنا بمراجعة عدة تعريفات إقليمية ودولية للمحتوى المحلي كما أنه قد تم الرجوع إلى الدراسة المسبقة التي أعدتها وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية وتم التوصل إلى تعريف المحتوى المحلي على أنه "إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة والسلع والخدمات والأصول والتقنية".

وفيما يتعلق بمنهجية حساب المحتوى المحلي، فإنه يتم احتسابه من خلال النظر إلى إجمالي ما تم إنفاقه على عدة عناصر منها رواتب العاملين والبحث والتطوير والسلع والخدمات المحلية وغيرها من العناصر.

ويتم حالياً العمل على إنشاء بوابة إلكترونية للمحتوى المحلي بحيث يتم استخدامها من قبل المتنافسين في المشاريع الحكومية لإدخال معلومات المحتوى المحلي الخاصة بهم. وستوفر البوابة الإلكترونية المعلومات اللازمة عن المحتوى المحلي في مختلف المشاريع والوزارات والقطاعات الاقتصادية المختلفة مما يمكننا من عمل المزيد من التحاليل وتحديد الفرص لزيادة المحتوى المحلي.

• الأثر

ستساهم مبادرات و سياسات تعزيز المحتوى المحلي بشكل إيجابي فاعل في أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أنها حال عدم تنفيذها بالعناية المطلوبة قد تؤثر سلباً على التنافسية (شكل ١٠-٤) وستواصل وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء) العمل عن قرب مع القطاع الخاص لضمان إدارة المفاضلات بشكل صحيح والحد من الآثار السلبية.

المحور	التأثير	الشرح
التنافسية	⬇	• اعتماد الشركات المحلية على المشتريات الحكومية في حال كان التفضيل مطلق مما يخفف من تنافسيتها. ويتم تفادي ذلك من خلال جعل التفضيل سعري محدد بحيث يكون للمحتوى غير المحلي فرصة للمنافسة
سهولة أداء الأعمال	➡	• زيادة كمية المعلومات المطلوبة سيؤثر على أداء الأعمال في السعودية. ويتم تفادي ذلك باستهداف العقود الحكومية الكبرى فقط والتي تتجاوز ١٠٠ مليون ريال
الانفاق الحكومي	➡	• إعطاء افضلية سعرية للمحتوى المحلي يزيد من تكلفة العقود على الميزانية. ويتم تفادي ذلك من خلال تحديد نسبة التفضيل وربطها بالمحتوى المحلي. كما أن جزء من هذه التكاليف سوف يعود للميزانية من خلال الزكاة والضرائب نظراً لأن مبلغ المحتوى المحلي سوف يدور في الاقتصاد الوطني.
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	⬆	• من خلال زيادة العرض على المنتجات والخدمات ذات المحتوى المحلي العالي
توظيف المواطنين	⬆	• سيساهم المحتوى المحلي في زيادة توظيف السعوديين • من خلال تحفيز الانفاق على توظيف السعوديين
الاستثمار الأجنبي	⬆	• سوف يزيد من جاذبية الاستثمار في المملكة وذلك لتفضيل المحتوى المحلي وبالتالي تحفيز الشركات الأجنبية التي تستهدف السوق السعودية لتوسيع سلسلة القيمة المحلية
ميزان المدفوعات	⬆	

شكل ١٠-٤: أثر المحتوى المحلي على مؤشرات الاقتصاد الكلي



تحتوي مبادرة التمكين
المالي على ٣ ركائز رئيسية:
تحديد احتياجات التمويل،
وتشخيص الفجوات في
النظام المالي الحالي،
وتقديم توصيات بالتغييرات
والمنتجات/ الجهات الجديدة.

٥. محفظة المبادرات (المحتوى المحلي)



0. أ محفظة المبادرات

المقياس المتأثر بالمبادرة	الآثر المتوقع	الجهة المسؤولة	الوصف	اسم المبادرة	رقم المبادرة	الركيزة الاستراتيجية / القطاع
-	• زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني	وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء)	• زيادة نسبة مساهمة المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني من خلال المشتريات الحكومية والقطاع الخاص والاستهلاك الأسري بالإضافة إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في القطاعات الاستراتيجية	برنامج زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي	0-10-100001	المحتوى المحلي
-	• زيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن التجمعات ذات الأولوية • رفع تصنيف جودة الموردين المحليين • رفع متوسط المحتوى المحلي في التجمعات ذات الأولوية	وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء)	• إبرام شراكة مع بوابة إلكترونية رائدة (أي "علي بابا") من أجل تأسيس بوابة إلكترونية لجمع نفقات الحكومة/المؤسسات المملوكة للدولة مع الشركات المحلية • جمع متطلبات المشتريات المستقبلية للحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة على السواء • تساهم في تحديد القدرات الإنتاجية ذات القيمة المضافة للشركات المحلية • تسهيل التجارة الإلكترونية الشركات ضمن القطاع الخاص	منصة روابط الأعمال	0-10-100002	المحتوى المحلي

0.ب اختيار المبادرات المحورية

المقياس المتأثر بالمبادرة	سبب الاختيار	الوصف	اسم المبادرة	رقم المبادرة	الركيزة الاستراتيجية / القطاع
• زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني	• تأثير عالي على مستوى الاقتصاد الكلي	• زيادة نسبة مساهمة المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني من خلال المشتريات الحكومية والقطاع الخاص والاستهلاك الأسري بالإضافة إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في القطاعات الاستراتيجية	برنامج زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي	0-10-100001	المحتوى المحلي



قسم ٦-٢: التمكين المالي



٣.أ التحديات الأساسية

• التمكين المالي

هناك عدد من التحديات في المنظومة المالية القائمة تؤثر على قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وتشمل هذه التحديات ما يلي:

١. التحديات المتعلقة بالقطاعات
٢. التحديات المتعلقة بالمنتجات المالية
٣. التحديات المتعلقة بالمؤسسات المالية

٣.أ.١ التحديات المتعلقة بالقطاعات

يتعامل القطاع المالي بالمملكة مع القطاعات المختلفة بالبرنامج بدرجات متفاوتة حسب نوع القطاع وطبيعة نشاطه ومستوى المخاطر التي قد ينطوي عليها وهو ما يعطي فرصة لبعض القطاعات للحصول على تمويل بشكل أيسر وأقل كلفة من قطاعات أخرى.

١. قطاع الزراعة والاستزراع المائي

يواجه القطاع عددًا من التحديات مثل:

- يتسم القطاع بارتفاع المخاطر الملموسة، مثل إصابات الدواجن بالأمراض
- عادة ما يكون المقترضون غير قادرين على تقديم ضمانات كافية
- محدودية المهارات والقدرات المالية التي تؤدي إلى تقديم دراسات جدوى دون المستوى بواسطة المتقدمين
- تحديات القدرة على تقييم جدوى المشروع بسبب سوء ممارسات تقديم التقارير المتعلقة بالبيانات المالية

٢. قطاع الصناعات العسكرية

- التمويل للشركات العسكرية بالمملكة منظم بعدد من التشريعات والتنظيمات وهو ما يضيف تحديًا لسهولة التمويل في هذا القطاع من قبل البنوك التجارية.

٣. قطاع التعدين

- هنالك تحديات في تمويل أنشطة الاستكشاف وتطوير المناجم، حيث أن أسواق رأس المال اليوم خاصة أسواق رأس المال في المملكة لا تلائم شركات الاستكشاف التي تتسم بمخاطر عالية وعدم وجود تدفق نقدي حالي.

٤. قطاع الخدمات اللوجستية

يواجه القطاع بعض التحديات في تمويل مشروعات البنية التحتية، بما في ذلك:

- عدم وجود "هيئة تنسيق مركزية" للإشراف على مشاريع البنية التحتية ومتطلبات التمويل وخياراته
- محدودية السيولة المخصصة لتمويل مشاريع البنية التحتية للتمويل بالنظر إلى متطلبات النفقات الرأسمالية الكبيرة
- الافتقار إلى الجدوى الاقتصادية لمشاريع البنية التحتية في عدد من الأصول (مثل مشاريع السكك الحديدية في المملكة)
- أولوية محدودة في تمويل البنية التحتية بواسطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة

أما في يتعلق بقطاع الخدمات المساندة:

- فندوق التنمية الصناعية السعودي يدعم مشاريع الخدمات المساندة في المدن الصناعية فقط، وليس هناك رغبة من البنوك التجارية في تمويل مشاريع الخدمات المساندة الجديدة دون وجود اتفاقيات بيع تضمن تدفقات نقدية واضحة للمشروع. لذلك يجد المستثمرون صعوبة في الحصول على التمويل لمشاريع الخدمات المساندة خارج المدن الصناعية



٣.ب الجهود الحالية

يتم معالجة التحديات التي تواجهها المنظومة المالية بالمملكة من خلال عدد من البرامج والهيئات، ويحرص برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بشكل مستمر على التعاون والتنسيق معهم لتوحيد الجهود وتعظيم الفوائد من المبادرات والمشاريع المختلفة.

وقد قام برنامج تطوير القطاع المالي بتحديد عددًا من المبادرات، وخاصة التنظيمية، للتصدي للتحديات الخاصة برأس مال الائتمان السوقي وتعزيز المنظومة للأسهم الخاصة وصناديق رؤوس الأموال الاستثمارية. كما حددت استراتيجية هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة عدد من المبادرات لزيادة الدعم المالي والوصول لهذه المنشآت مثل تطوير وتوسيع نشاط برنامج الكفالة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية حدد أيضا من خلال التمكين المالي مجموعة من المبادرات لمعالجة عدد من التحديات المختلفة ومن أهمها تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي الرئيسي للتحوّل الصناعي بالمملكة من خلال مواءمة استراتيجية الصندوق مع المتطلبات المالية للبرنامج وتمكين الصندوق للقيام بالدور الرئيسي في دعم تمويل قطاعات البرنامج، كذلك إنشاء وإطلاق بنك التصدير والاستيراد السعودي، وكذلك عدد من المبادرات المتعلقة بالأمور التنظيمية وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل وخصوصا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك مبادرات تتعلق بتفعيل وتسهيل تقديم التمويل لقطاع التعدين وخصوصا في مراحل الاستكشاف والمشاريع الأولية، وأيضا مبادرة تتعلق بدراسة وتقييم النموذج الأمثل لتمويل مشاريع البنية التحتية بالمملكة.

٣.أ.٢ التحديات المتعلقة بالمنتجات المالية

لقد تم تحديد عدد من المبادرات المتعلقة ببعض المنتجات المالية، مثل:

١. عدم وجود جهة واحدة تركز على تقديم تمويل التصدير لدعم صادرات المملكة من خلال المنتجات والحوّل التمويلية المختلفة.
٢. محدودية وجود وفعالية مشاركة الملكية الخاصة ورأس المال الجريء في تمويل الاستثمارات وذلك بسبب انعدام فرص الخارج المناسبة والمشجعة، وكذلك القيود في تمويل الاستحواذ بأموال مقترضة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى عدم توفر بيانات عن السوق إلى انخفاض عدد الصفقات في القطاع و حجم معاملات الملكية الخاصة ورأس المال الجريء في المملكة
٣. عدم التركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الإقراض التجاري يركز على استثمارات التشييد والتعاقد وهو متوفر بصفة رئيسة للشركات الكبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن توافر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يعوقه أيضا ارتفاع المخاطر الملموسة ونقص الوعي بخيارات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ونقص قدرات البنوك على التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٤. صعوبة تأمين التمويل المطلوب للمشاريع ذات الاحتياجات الرأسمالية طويلة الأمد، خاصة مع غياب منحني العائد على المدى الطويل الذي يمكن للبنوك الارتباط به.
٥. عدم توفر عروض تمويل رأس المال العامل للمشاريع وخصوصا في مراحلها المبكرة.

٣.أ.٣ التحديات المتعلقة بالمؤسسات المالية

تشمل هذه التحديات ما يلي:

١. تركيز مؤسسات تمويل الأسهم العامة على الشركات الكبيرة في عدد قليل من القطاعات التقليدية، مما يحد من تنمية القطاعات الأخرى و المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٢. عدم وجود سجل موحد للمقترضين و السندات في المملكة، مما يحد من رغبة البنوك في الإقراض بسبب عدم توافر معلومات عن أصول الضمان والأداء المالي
٣. يواجه القطاع المالي عددًا من الفجوات التنظيمية وهي محل تركيز برنامج تطوير القطاع المالي بالمملكة
٤. يقوم صندوق التنمية الصناعية السعودي بالمساهمة بإقراض شريحة واسعة من القطاعات الصناعية المختلفة بما في ذلك المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي ذات المخاطر العالية، مما يتطلب رفع مستوى الاحتياطات ورفع الإيرادات للتعامل مع مثل هذه المشاريع



دعم وتمكين
القطاع الخاص بما
يقدر بـ ١٠٥ مليار
ريال سعودي



٤. الاستراتيجية
(التمكين المالي - برنامج
تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)



٤.أ ركائز استراتيجية التمكين المالي

• الملخص التنفيذي

إن الهدف من برنامج التمكين المالي هو ضمان حصول القطاعات المستهدفة من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على منتجات التمويل المناسبة من خلال المؤسسات المعنية، وذلك بناء على نموذج حوكمة ملائم، لذلك، سيركز برنامج التمكين المالي على ثلاث مجالات:

١. تحديد أسس الاحتياجات التمويلية لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بما يشمل تحديد احتياجات التمكين المالي لكل قطاع ضمن البرنامج وحصصها.
٢. تحديد الثغرات في النظام المالي الحالي على مستوى القطاعات وعلى مستوى المنظومة ككل، وكذلك التنسيق مع البرامج والمبادرات الأخرى المختلفة والتي تتعلق أيضًا بتطوير وتحسين المنظومة المالية بالمملكة لضمان توحيد الجهود والوصول لنتائج أفضل.
٣. وضع توصيات تتعلق بالمنتجات الجديدة المطلوبة والهيئات والتغييرات في المنظومة (مثل اللوائح)، بالإضافة لخطة التنفيذ المطلوبة والتي تتضمن مبادرات واضحة لمعالجة الثغرات المحددة.





دعم زيادة التصدير
غير النفطي برأس
مال قدره 0 مليار
ريال سعودي

0. محفظة المبادرات
(التمكين المالي - برنامج تطوير
الصناعة الوطنية والخدمات
اللوجستية)



٥. أ محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة الرائدة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
التمكين المالي	N-١٦-٣٢-٠٠١	تمويل مشاريع البنية التحتية	• إجراء دراسة لتقييم جدوى إنشاء صندوق سعودي للاستثمار في البنى التحتية، وتصميم إدارة الصندوق ونموذج التشغيل وخطة الإطلاق	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	• توصية حول احتياجات المملكة من البنى التحتية وضع خطة لإنشاء هيئة مركزية للإشراف على تمويل البنية التحتية في المملكة، وتقديم مراجعة فنية للمشاريع القادمة وتشجيع تمويل القطاع الخاص	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة • مجموع الاستثمارات غير الحكومية في مجال التعدين
التمكين المالي	N-١٦-٢١-٠٠٢	أنظمة وإجراءات النفاذ إلى رؤوس الأموال	• تسهيل عملية حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على رأس المال العامل من خلال: ١. مراجعة متطلبات الضمانات المقدمة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٢. مراجعة عملية منح المصارف التجارية القروض إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة • تحفيز المصارف، عبر نسبة احتياطي رأس المال ، بهدف تخصيص المزيد من رأسمالها إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)	• زيادة حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على قروض بعد أول سنة من إطلاق البرنامج • زيادة سنوية في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
التمكين المالي	N-١٦-٢١-٠٠٤	تحسين رأس المال العامل	• ستركز هذه المبادرة على ٥ خطوات أساسية: • تطبيق التأمين على المستحقات • بيع الديون – السماح للمصنعين المحليين ببيع الذمم المدينة • ضمانات العقود الحكومية • شروط الدفع الحكومي – توفير خيار الدفع المعجل لصالح الشركات الصغيرة مقابل الخدمات المقدمة للجهات الحكومية • نظام دفع سريع في وزارة المالية لصالح المصنعين المحليين	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)	• تقليص متوسط فترات الدفع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لقاء العقود الحكومية • زيادة في مستحقات التصدير المؤمنة بالدولار الأمريكي • زيادة في التمويل الرأسمالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
التمكين المالي	N-١٦-١٤-٠٠0	صندوق تنمية التجمعات	• خطة تمويل متعددة الأهداف لتمويل استثمارات في مبادرات تجمعات محددة وذلك عند بروزها • تجهيز التمويل المطلوب للتدخلات الحكومية من أجل تعزيز تنافسية التجمعات وتسريع النمو • تقديم الحوافز والدعم المستهدف للأولويات الرئيسية في تطوير التجمعات (لا تشمل حقوق الملكية)	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• تعزيز تطوير التجمعات ذات الأولوية • زيادة إجمالي الناتج المحلي الصناعي • تحسين التنافسية • تنمية صناعية متوازنة في أرجاء المملكة	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
التمكين المالي	N-١٦-٣٤-٠٠٧	تعديل لوائح السوق الثانوي	• استحداث سوق أسهم منافس من المستوى الثاني لشركات التعدين الصغيرة للحصول على رأس المال	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة للثروة المعدنية	• مساعدة المنشآت الجديدة على ضمان التمويل الكافي لزيادة أنشطة الاستكشاف	• استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين
التمكين المالي	N-١٦-١٢-٠٠٨	تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي الرئيسي للتحويل	• تهدف هذه المبادرة إلى تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي الرئيسي للتحويل الصناعي في المملكة من خلال مواءمة استراتيجية الصندوق مع تطلعات وأهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتغطية المتطلبات المالية للقطاعات المستهدفة	صندوق التنمية الصناعية السعودي	• تحديد دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في المنظومة المالية العامة لمعالجة الفجوات القائمة وتوفير احتياجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، بما يشمل توفير رأس المال الإضافي المحتمل للتمويل. • تطوير صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي الرئيسي للتحويل الصناعي في المملكة.	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة • مجموع الاستثمارات غير الحكومية



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة الرائدة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
التمكين المالي	N-١٦-٣١-٠٠٩	إنشاء صندوق وطني لخدمات الاستكشاف	• دعم نمو هذا القطاع المستجد في المملكة من خلال توفير التمويل المشترك لتمكين الجهات المستعدة في المملكة من تعزيز أثر الأموال المُجمعة لاستكشاف القدرات الجيولوجية المشجعة في المملكة (تمويل بنسبة أقل من ٥٠ بالمائة)	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	• الأثر الاقتصادي - الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل المتوقعة	• استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، والإنفاق على الاستكشاف
التمكين المالي	N-١٦-١٤-٠١٠	الدعم الصناعي والحوافز المالية	• تهدف هذه المبادرة إلى وضع آلية ودوكمة التمويل من أجل استخدام الحوافز المستهدفة ودعم الاستثمارات الاستراتيجية وكذلك ترسيخ المشاريع في البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية ذات الأولوية • ستكون هذه المبادرة تحت إشراف لجنة استثمارات متخصصة	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• زيادة الاستثمارات الاستراتيجية في التجمعات ذات الأولوية • زيادة الاستثمارات الأجنبية في إطار الاستثمارات الاستراتيجية المحددة في التجمعات ذات الأولوية	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
التمكين المالي	N-١٦-١٨-٠١١	إنشاء بنك التصدير والاستيراد السعودي (مرحلة التأسيس)	• إنشاء وإطلاق بنك التصدير والاستيراد السعودي الذي سيقدم حلول وخدمات مالية بهدف دعم تنمية الصادرات السعودية • تنتظر هذه المرحلة إلى العمليات الأولية لإنشاء وإطلاق بنك التصدير والاستيراد السعودي)	هيئة تنمية الصادرات السعودية	• بناء قدرات بنك التصدير والاستيراد السعودي	
التمكين المالي	N-١٦-١٨-٠١٢	إنشاء بنك التصدير والاستيراد السعودي (مرحلة التشغيل)	• تشغيل بنك التصدير والاستيراد السعودي الذي سيقدم حلول وخدمات مالية بهدف دعم الصادرات السعودية • (تنتظر هذه المرحلة إلى التشغيل بعد الإطلاق لبنك التصدير والاستيراد السعودي وتحصيل الرأس المال الذي يتطلبه البنك لتغطية عملياته حتى سنة ٢٠٢٠)	هيئة تنمية الصادرات السعودية	• تقديم خدمات مالية لدعم نمو الصادرات السعودية • زيادة قيمة الصادرات السعودية من الخدمات المالية المقدمة	
التمكين المالي	N-١٦-١٢-٧٤٦	تعديل النظام الأساسي لصندوق التنمية الصناعية السعودي	• تعديل النظام الأساسي لصندوق التنمية الصناعية السعودي لضمان قدرته على القيام بدوره كممكن مالي رئيسي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	صندوق التنمية الصناعية السعودي		• تمكين صندوق التنمية الصناعية السعودي من دعم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عبر تغطية القطاعات الإضافية، وتوسيع عروض المنتجات وتطوير رأس المال البشري والحفاظ عليه



0.ج اختيار المبادرات المحورية

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	سبب الاختيار	الأثر المتوقع
التمكين المالي	N-١٦-١٢-٠٠٨	تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي الرئيسي للتحويل الصناعي في المملكة	• تهدف هذه المبادرة إلى تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي الرئيسي للتحويل الصناعي في المملكة من خلال مواءمة استراتيجية الصندوق مع تطلعات وأهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتغطية المتطلبات المالية للقطاعات المستهدفة	• سيصبح صندوق التنمية الصناعية السعودي ممكناً رئيسياً لتحقيق أهداف البرنامج وتحقيق أثر محفز على التحول الصناعي في المملكة	• تحديد دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في المنظومة المالية العامة لمعالجة الفجوات القائمة وتوفير احتياجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، بما يشمل توفير رأس المال الإضافي المحتمل للتمويل. • تطوير صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي الرئيسي للتحول الصناعي في المملكة.
تسريع الاستكشاف	N-١٦-١٨-٠١٢	إنشاء بنك التصدير والاستيراد السعودي (مرحلة التشغيل)	• تشغيل بنك التصدير والاستيراد السعودي الذي سيقدم حلول وخدمات مالية بهدف دعم الصادرات السعودية (تنظر هذه المرحلة إلى التشغيل بعد الإطلاق لبنك التصدير والاستيراد السعودي وتحصيل الرأس المال الذي يتطلبه البنك لتغطية عملياته حتى سنة ٢٠٢٠)	• عوامل النجاح لتشغيل بنك التصدير والاستيراد السعودي: ١. مهمة مخصصة كلياً لتمويل الصادرات. ٢. الملكية من الحكومة ٣. رغبة مواجهة مخاطر أكبر من رغبة المصارف التجارية. ٤. تغطية شاملة للقطاعات والفئات ذات أولوية استراتيجية ٥. حقبة منتجات شاملة ٦. توفر القدرات والموارد الداخلية القوية	• تقديم خدمات مالية لدعم نمو الصادرات السعودية • زيادة قيمة الصادرات السعودية من الخدمات المالية المقدمة



قسم: البحث والتطوير والابتكار



٣.ب الجهود الحالية

ضمن جهود إعداد استراتيجيات ومبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، تمت مراجعة المهام المختلفة لبرامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعددة وتحديد مستوى عال من الترابط مع برنامجها ومنها برنامج ريادة الشركات الوطنية، برنامج صندوق الاستثمارات العامة، برنامج الشراكات الاستراتيجية، برنامج التحول الوطني، برنامج تعزيز الشخصية الوطنية، وبرنامج الإسكان. ويتطلب الأمر أيضاً بذل الجهد للتعريف بدور منظومة البحث والتطوير والابتكار في تنفيذ كافة استراتيجيات ومبادرات برامج تحقيق الرؤية وأهمية التنسيق بين مبادراتها.

وبخصوص جهود دعم وتطوير منظومة البحث والتطوير لتحقيق أهداف الرؤية، فقد تم اعتماد مبادرة دعم البحث العلمي والتطوير في الجامعات التي تشرف عليها وزارة التعليم ضمن مبادرات برنامج التحول الوطني. وقد سبق اعتماد مبادرات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الخاصة ببرنامج التحول الوطني في نسخته الأولى، وتمكنت المدينة من خلالها الموائمة بين برامجها وبرامج المرحلة الثانية من الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار (معرفة) وأضحت بديلاً لها. ونظراً لوجود عدد من المبادرات الخاصة باستراتيجية البحث والتطوير والابتكار كممكنات ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية فمن المؤمل أن يكون هناك تنسيق تام بين كافة المبادرات من خلال لجنة وطنية عليا لحوكمة البحث والتطوير والابتكار على المستوى الوطني لتعظيم الاستفادة من كافة الجهود وتوجيهها لخدمة الأهداف الوطنية.



٣.أ التحديات الأساسية

يمثل ضعف القدرة على تقليص دورة حياة المنتجات وتسويقها بأسعار منافسة أحد التحديات التي تواجه قطاع الصناعة الوطنية في المملكة مع تنامي القدرات الدولية المبتكرة المدعومة بالمهارات التقنية العالية، مما يتطلب الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار لرفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة. كما تتطلب التنمية الصناعية المستقبلية في المملكة نهجاً جديداً يستند على تسريع الابتكار للحفاظ على المزايا الحالية وتكوين مزايا جديدة من خلال دعم الابتكار التقني وتطوير منظومة البحث والتطوير والابتكار الوطنية وتمكين رأس المال البشري. ويؤكد برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية هذا التوجه من خلال استراتيجية للبحث والتطوير والابتكار وتنفيذها كأحد ممكنات البرنامج والاستفادة منها لإيجاد ميزات تنافسية جديدة في تنفيذ مبادراته الخاصة بالطاقة والصناعة والتعدين والخدمات اللوجستية.

إلا أن مبادرات استراتيجية البحث والتطوير والابتكار تواجه عدداً من التحديات التي قد تؤثر على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها. ويعتبر ضعف السياسات والأنظمة والتشريعات الخاصة بمنظومة البحث والتطوير والابتكار واللوائح التنفيذية ذات الصلة بها وتطويرها أحد أهم هذه التحديات التي قد ينجم عنها وضعف دعم الاستثمار في المنظومة وضعف التنسيق والتعاون بين مكوناتها. ومن أهم التحديات أيضاً محدودية الدعم المادي واستدامته لتنفيذ مبادرات البحث والتطوير والابتكار لضعف إدراك القطاعات الصناعية وصناع القرار بأهمية الاستثمار في منظومة البحث والتطوير والابتكار، وضعف القدرة على استشراف وتحديد التقنيات الواعدة المطلوب تطويرها وتعزيز تنافسيتها، وعدم وجود خارطة طريق بعيدة المدى لقطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتحقيق المواءمة مع استراتيجية البحث والتطوير والابتكار وبرامج مبادراتها.

كما أن منظومة البحث والتطوير والابتكار تواجه تحديات أخرى من أهمها عدم وجود برامج وطنية لتوزيع وتخصيص الميزانيات المخصصة في ميزانية الدولة على برامج البحث والتطوير والتنسيق بين برامجها، عدم وجود أي نظام لتقييم أداء برامج البحث والتطوير وما يترتب عليها من آثار على الاقتصاد والوطني بما في ذلك إجراء المسوحات الخاصة بها، وعدم وجود خطة وطنية تعمل بموجبها كافة قطاعات الدولة والقطاع الخاص ينتج عنها سياسات وبرامج محددة تستهدف تطوير الموارد البشرية التقنية والقدرات الابتكارية الوطنية.



إستراتيجية البحث والتطوير
والابتكار ستكون محركاً
داعماً لتحقيق أهداف
رؤية ٢٠٣٠ الطموحة عبر
دعم القطاع الخاص بشكل
عام والشركات الصغيرة
والمتوسطة بشكل خاص

٤. الاستراتيجية
(البحث والتطوير والابتكار -
برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)



٤.أ ركائز استراتيجية البحث والتطوير والابتكار

• تمهيد

يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز عالمي للخدمات اللوجستية في قطاعات النمو الواعدة. ويركز البرنامج على أربعة قطاعات رئيسية هي: الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية، مدعومة بعدد من الممكنات الرئيسية.

يعد البحث والتطوير والابتكار ممكناً ضرورياً لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وبالتالي فإن إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار ستكون محركاً داعماً لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ الطموحة.

وسيكون لإستراتيجية البحث والتطوير والابتكار، عند نجاح تنفيذها، تأثير إيجابي على القدرة التنافسية والإنتاجية للمملكة من خلال توليد وابتكار منتجات وعمليات وخدمات جديدة من شأنها أن تعزز نمو ومكانة المملكة من خلال المستهدفات التالية:

- تحسين ترتيب المملكة في مؤشر التنافسية العالمية.
- زيادة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص.
- تحسين ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
- زيادة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز مكانة المملكة ضمن أكبر الاقتصاديات العالمية.
- زيادة الاعتماد على القدرات المحلية في مجالات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية.
- زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

• دورة البحث والتطوير والابتكار

تتكون دورة البحث والتطوير والابتكار من ثلاث مراحل رئيسية: البحث ثم التطوير ثم الابتكار. حيث تبدأ الدورة بإجراء البحوث الأساسية وتنتهي بابتكار وتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

المرحلة الأولى: مرحلة البحث

في هذه المرحلة تقوم الجامعات والمراكز البحثية في القطاعين العام والخاص بإجراء البحوث الأساسية، التي تهدف إلى توليد معارف جديدة بغض النظر عن تطبيقاتها الممكنة وتكون معظم نتائجها غير محسوسة وملموسة إلا بعد فترات طويلة، وغالباً ما يكون نطاقها في مجالات العلوم الطبيعية كالرياضيات والفيزياء وغيرهما. ولذا فإن البحوث الأساسية تمثل استثماراً استراتيجياً طويل المدى موجه نحو تطوير مجموعة من المهارات العلمية اللازمة لتعزيز مكانة المملكة ضمن خارطة الدول الرائدة في مجالات العلوم والتقنية والابتكار.

المرحلة الثانية: مرحلة التطوير

تسعى المؤسسات البحثية الوطنية في مرحلة التطوير إلى القيام بالأبحاث التطويرية التي تهدف إلى توليد معارف جديدة إلا أنها موجهة لأغراض عملية وترتكز على إجراء التجارب لحل مشاكل قائمة وتطوير منتجات أو عمليات أو خدمات جديدة. وعليه فإن البحوث التطويرية تمكن المملكة من تأسيس وتطوير صناعات وخدمات وطنية منافسة على المستويين المحلي والدولي، مما يساهم في زيادة القدرات الوطنية التطويرية والتصنيعية، إضافة إلى تنمية وتنويع مصادر دخل المملكة.



المرحلة الثالثة: مرحلة الابتكار

تركز هذه المرحلة على تطوير قدرات المملكة الابتكارية لتعزيز تنافسيتها في تسويق مخرجات البحث والتطوير، ويتم فيها التنسيق والشاركة بين الجهات البحثية والتطويرية وشركات القطاع الخاص وذلك لإنتاج وتصنيع النماذج الأولية التي تم تطويرها في المرحلة السابقة.

ويوضح الشكل ٤-١ دورة البحث والتطوير والابتكار مع بيان مستوى الجاهزية التقنية لمرادها المختلفة ودور الجهات في تنفيذها.



مستوى
الجاهزية التقنية

٩ | ٨ | ٧ | ٦ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١

شكل ٤-١: دورة البحث والتطوير والابتكار

مقدمة

- تتكون إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار من:
- مجموعة السياسات والبرامج المتسقة لتحسين إمكانات البحث والتطوير والابتكار.
- برامج تمكين وإيجاد روابط تعاونية بين الجهات الفاعلة والمكونة لمنظومة البحث والتطوير والابتكار.
- خرائط طريق وبرامج خاصة بالبحث والتطوير والابتكار للارتقاء بالقطاعات المستهدفة.
- إطار حوكمة يعنى بصياغة السياسات والأنظمة والإشراف على تنفيذ الإستراتيجية.

نطاق إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار

- يشمل كافة جهود وأنشطة البحث والتطوير والابتكار لتطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في:
- المؤسسات الحكومية.
 - المؤسسات الصناعية.
 - المؤسسات الأكاديمية.
 - قطاع الأعمال.

قياس نجاح إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار

مخرجات مرحلة التخطيط:

- سياسات ولوائح محددة بشكل جيد.
- مبادرات وبرامج موجهة.
- أهداف أداء رئيسية طموحة يمكن تحقيقها.
- ميزانيات مناسبة.
- مساهمة فاعلة من الشركاء.

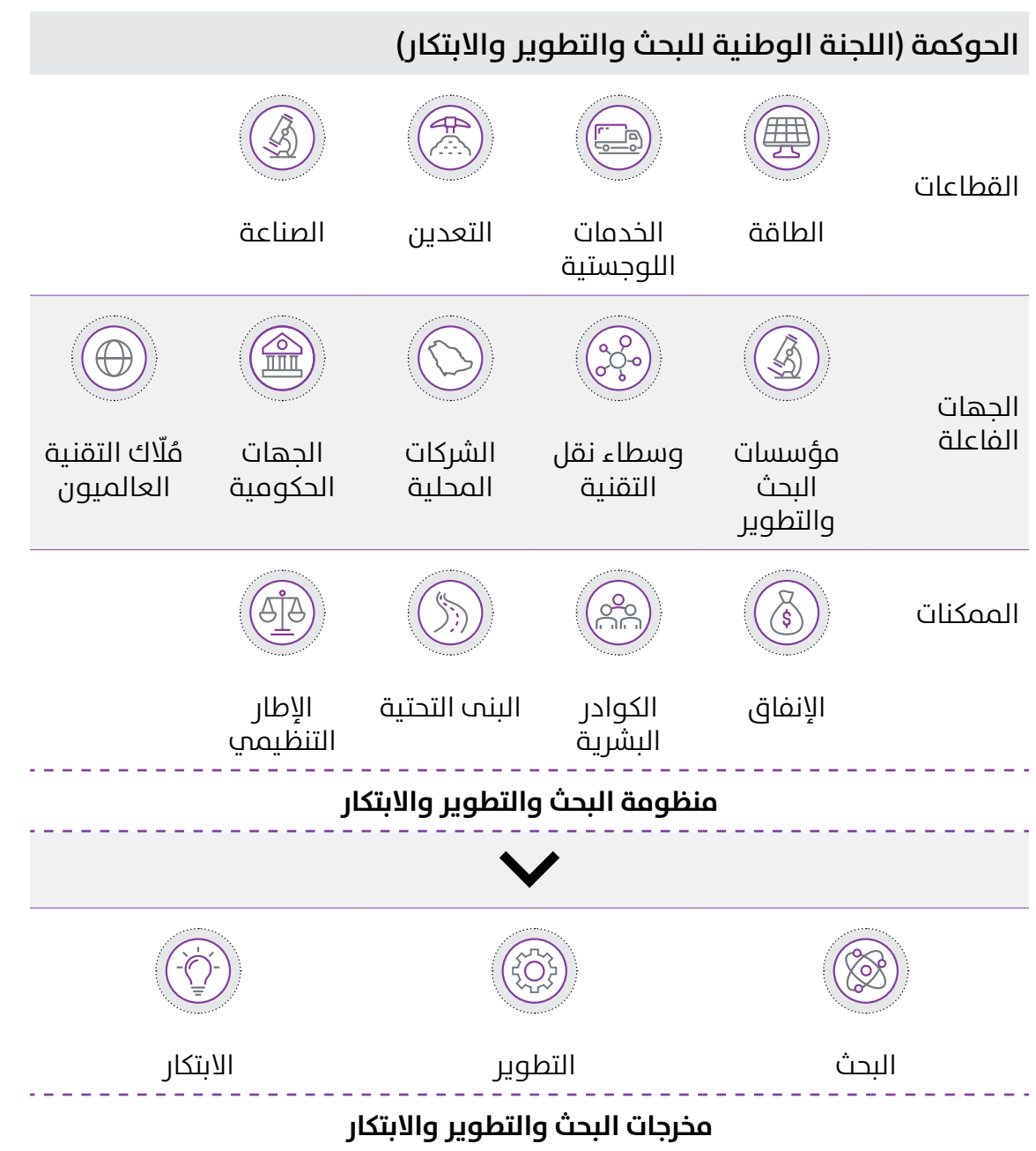
مخرجات مرحلة التنفيذ:

- نمو صادرات التقنيات المتقدمة.
- نمو مخرجات البحث والتطوير والابتكار.
- تحسين مكانة المملكة العالمية في مؤشر الابتكار العالمي.



• إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار

تهدف رؤية إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى تطوير نظام متماسك للبحث والتطوير والابتكار من شأنه أن يزيد من القدرة التنافسية للصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال منظومة متماسكة تتضمن عدد من الممكّنات، والجهات الفاعلة، والقطاعات والتي تحتاج إلى حوكمة، بهدف تحسين ورفع تنافسية مخرجات المنظومة. يوضح شكل ٤-٢ مكونات إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار، إذ تتكون الإستراتيجية من:



شكل ٤-١: مكونات إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار

١. الممكّنات

الممكّنات هي العناصر الأساسية لمنظومة البحث والتطوير والابتكار، وينبغي تطويرها للوصول إلى منظومة وطنية فاعلة. تشمل ممكّنات البحث والتطوير والابتكار على الإنفاق، والكوادر البشرية، والبنى التحتية، والإطار التنظيمي. تسعى إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى تحسين تلك الممكّنات عن طريق صياغة مجموعة من السياسات المتماسكة وتنفيذ عدد من البرامج والمبادرات الاصلاحية، منها على سبيل المثال اعتماد برنامج لتحفيز الشركات الصناعية للقيام بأنشطة البحث والتطوير والابتكار.

٢. الجهات الفاعلة

تتكون منظومة البحث والتطوير والابتكار من عدد من الجهات الفاعلة التي تقوم بأدوار محددة ومتميزة لضمان أداء المنظومة وتشمل الجهات التالية: مؤسسات البحث والتطوير، ووسطاء نقل التقنية، والشركات المحلية، والجهات الحكومية، ومُلاك التقنية العالميون. تهدف إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى تمكين الجهات الفاعلة في منظومة البحث والتطوير والابتكار الوطنية ومواءمة أنشطتها مع الجهات ذات العلاقة لضمان تنسيق كافة الجهود المبذولة من خلال عدة برامج، كبرنامج شبكة مكاتب نقل التقنية الوطنية.

٣. القطاعات

يركز برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على أربعة قطاعات رئيسة هي: الطاقة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والصناعة. حيث تسعى إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى وضع خطط طريق واستراتيجيات للبحث والتطوير والابتكار المناسبة لكل من قطاعات البرنامج لزيادة قدرته التنافسية كبرنامج تطوير وتوطين تقنيات مراقبة الشحن في القطاع اللوجستي.

٤. الحوكمة

تهدف إستراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى تأسيس لجنة وطنية مستقلة تُعنى بحوكمة البحث والتطوير والابتكار وتقوم بصياغة السياسات والأنظمة والإشراف على كامل المنظومة وتعزيز إتساق سياساتها وتنسيقها بالإضافة إلى تقييم سير تنفيذ مبادراتها وبرامجها وتقييم مخرجاتها.



• ممكنات البحث والتطوير والابتكار

الممكنات هي العناصر الأساسية لمنظومة البحث والتطوير والابتكار، وينبغي تطويرها نحو منظومة وطنية فاعلة. تشمل ممكنات البحث والتطوير والابتكار على الإنفاق، والكوادر البشرية، والبنى التحتية، والإطار التنظيمي. يوضح شكل ٣-٤ التالي ممكنات منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة.

ممكنات منظومة البحث والتطوير والابتكار

الإنفاق	
الكوادر البشرية	
البنى التحتية	
الإطار التنظيمي	

شكل ٣-٤: ممكنات منظومة البحث والتطوير والابتكار

١. الإنفاق

ويقصد به التمويل المستدام لأنشطة البحث والتطوير والابتكار، وله مصادر عدة منها: التمويل الحكومي، تمويل القطاع الخاص، الهبات والأوقاف، وغيرها. ومن المعلوم أن هناك ارتباط وثيق وعلاقة طردية بين إجمالي الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير والابتكار وبين النمو الاقتصادي وازدهار الدول. ولأهمية استدامة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير والابتكار نقترح التوصيات التالية من خلال إحدى المبادرات:

- تقديم حوافز مثل المنح والحوافز الضريبية لتشجيع الشركات الصناعية لأداء أنشطة البحث والتطوير والابتكار.
- قياس الأثر الاقتصادي لمخرجات منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة.

٢. الكوادر البشرية

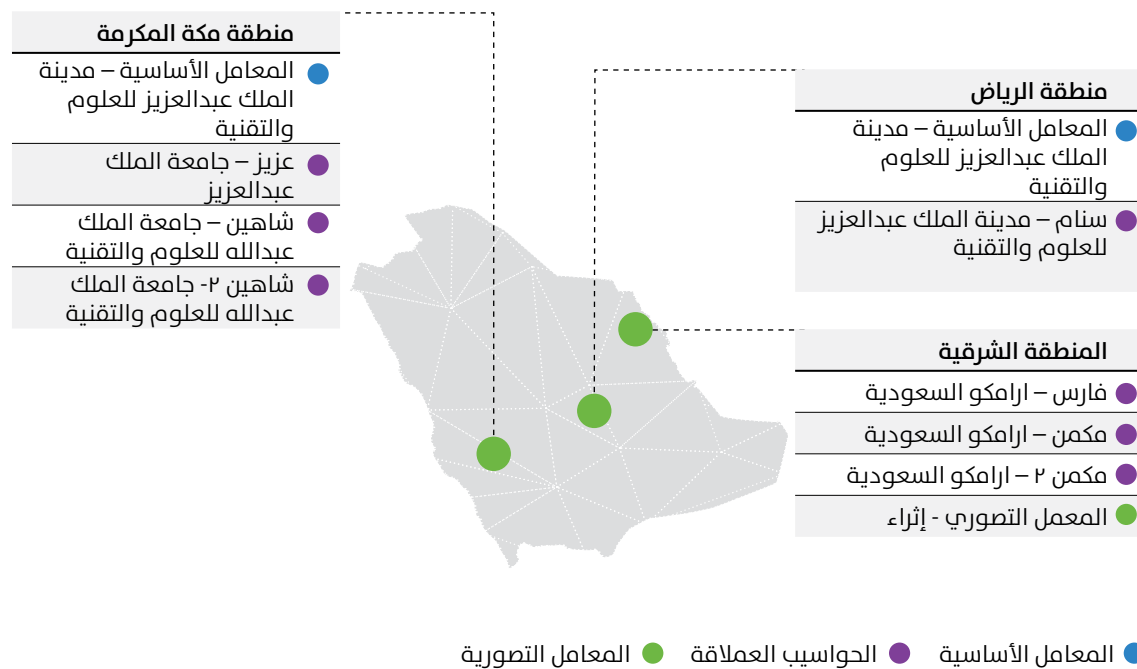
يرتبط نمو الناتج المحلي للدول بشكل وثيق بأعداد ومؤهلات الكوادر البشرية الوطنية. وبناءً على ذلك واستنادًا إلى المعايير المرجعية، ولأهمية الكوادر البشرية وأثرها الكبير على منظومة البحث والتطوير والابتكار نقترح التوصيات من خلال إحدى المبادرات التالية:

- تعزيز الوعي بالعلوم والتقنية والهندسة والرياضيات بين الأطفال والشباب، والآباء والأمهات.
- معالجة انخفاض مشاركة المرأة في المجالات ذات الصلة بالعلوم والتقنية والهندسة والرياضيات.
- تأهيل الكوادر المحلية والاحتفاظ بها من خلال عدة برامج تدريبية.
- توفير حوافز مالية وضريبية لجذب المواهب الأجنبية وتشجيعها على العمل في مجال البحث والتطوير.

٣. البنى التحتية

- يمكن تقسيم البنى التحتية في منظومة البحث والتطوير والابتكار إلى ما يلي:
- معامل الأبحاث الأساسية والصناعية: يوضح شكل ٤-٤ توزيع المعامل الأساسية على مناطق المملكة، حيث يوجد معملان لبحوث الأساس، الأول يقع في منطقة الرياض بينما يقع الثاني في المنطقة الغربية. بالإضافة إلى تواجد سبعة حواسيب عملاقة تتوزع على مناطق الرياض والشرقية والغربية. كما تحتوي المنطقة الشرقية على المعمل التصوري الوحيد في المملكة.

المعامل الأساسية في المملكة



شكل ٤-٤: المعامل الأساسية في المملكة العربية السعودية

يوضح شكل ٤-٥ توزيع المعامل الصناعية على مناطق المملكة، حيث يوجد أحد عشر معملًا للاختبار في كل من منطقة الرياض والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية ومنطقة المدينة المنورة. كما يوجد عشرة معامل للتصنيع في مناطق الرياض والشرقية والغربية. بالإضافة إلى تواجد معمل وحيد للنمذجة في المنطقة الشرقية.



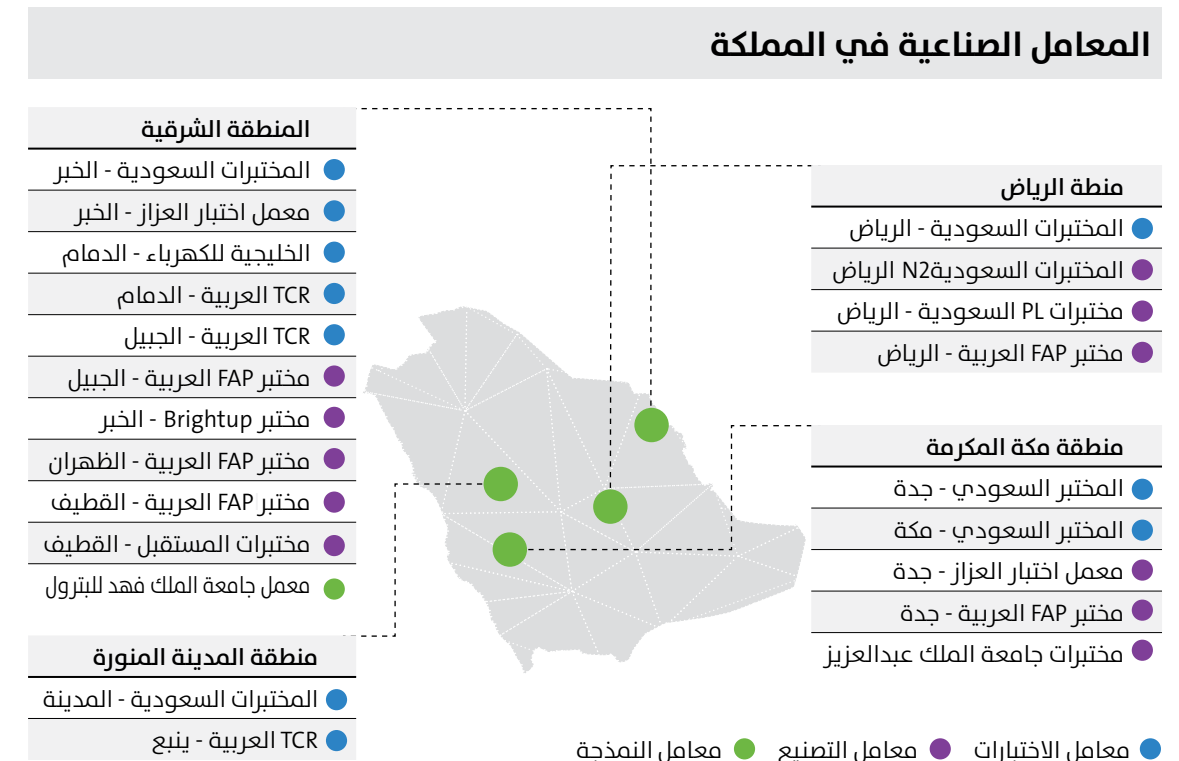
٤. الإطار التنظيمي

ويقصد به التشريعات والأنظمة والإجراءات المتعلقة بدعم وتعزيز منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- سياسات وتنظيمات الملكية الفكرية.
- سياسات وتنظيمات اتفاقات نقل التقنية.
- سياسات وتنظيمات توزيع العائدات بين المخترعين وأصحاب العمل.
- سياسات وتنظيمات تتيح للباحثين الحكوميين إنشاء شركات ناشئة لتسويق ملكياتهم الفكرية.
- سياسات وتنظيمات ولوائح وقائية لتسوية وفض المنازعات.
- سياسات وتنظيمات تتعلق بتأشيرات خاصة بأنشطة البحث والتطوير والابتكار.

واستناداً إلى المعايير المرجعية، ولأهمية الإطار التنظيمي في منظومة البحث والتطوير والابتكار نقترح التوصيات التالية:

- تحديد مبادئ توجيهية تنظيمية واضحة بشأن الملكية الفكرية وصياغة اتفاقات نقل التقنية.
- وضع وإنفاذ نظام واضح لتقاسم الإيرادات بين المخترعين ومؤسسات البحث والتطوير العاملين فيها.
- السماح للباحثين في مؤسسات البحث والتطوير إنشاء شركات ناشئة لتسويق منتجاتهم الفكرية.
- وضع اللوائح الوقائية المناسبة لتسوية المنازعات.
- تقديم عدد من الآليات كالحوافز الضريبية والدعم المالي ومزايا طلبات الحصول على التأشيرات والإقامات للمؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير والابتكار.



شكل ٤-٥: المعامل الصناعية في المملكة العربية السعودية

- الشبكات البحثية والصناعية الوطنية: وهي عبارة عن شبكات متخصصة تهدف إلى تلبية احتياجات اتصال البيانات والخدمات الإلكترونية الخاصة بالأبحاث الأساسية والصناعية، وذلك لتعزيز جودة نظم البحث والتطوير والابتكار. أنشأت المملكة الشبكة السعودية للبحث والابتكار "معين" بهدف رفع كفاءة أنشطة البحث والتطوير عن طريق توفير السرعة والكفاءة العالية في نقل البيانات بين مستخدمي الشبكة وإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من تطبيقاتها وخدماتها.
- البيانات المفتوحة: (التقرير السنوي) تعتبر واحدة من أكثر الأصول قيمة في العالم، حيث أنها تخلق فرص جديدة لرواد الأعمال لإنشاء شركات متنافسة والتي تؤدي إلى نمو دائم في الوظائف المحلية والمساهمة في تنمية الاقتصاد.

يسعى تطوير البنية التحتية بمنظومة البحث والتطوير والابتكار إلى زيادة عدد المعامل والمختبرات البحثية الصناعية في كافة مناطق المملكة وذلك من خلال ممكن البنى التحتية. وبناءً على ذلك واستناداً إلى المعايير المرجعية، ولأهمية البنى التحتية على منظومة البحث والتطوير والابتكار نقترح التوصيات التالية:

- إنشاء المزيد من المعامل الوطنية المتخصصة ومعامل الابتكار المتطورة، ودعمها بالحواسيب فائقة السرعة لتلبية متطلباتها.
- إنشاء معامل للفحص وتجريب النماذج الأولية في كافة مناطق المملكة مع تعزيز لقدراتها التشكيلية والتصنيعية.
- تطوير شبكة البحث الوطنية وربطها بالشبكات الدولية الرئيسية.
- تطوير وتفعيل منصة للبيانات المفتوحة.



يوضح شكل ٧-٤ للجهات الفاعلة في منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة.

ممكّنات منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة	
الجهات الفاعلة	
مؤسسات البحث والتطوير	
وسطاء نقل التقنية	
الشركات المحلية	
الجهات الحكومية	
مُلاك التقنية العالميون	

شكل ٧-٤: الجهات الفاعلة في منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة.

• الجهات الفاعلة في البحث والتطوير والابتكار

تتكون منظومة البحث والتطوير والابتكار من عدد من الجهات الفاعلة التي تقوم بأدوار محددة ومتميزة لضمان أداء المنظومة وتشمل الجهات التالية: مؤسسات البحث والتطوير، ووسطاء نقل التقنية، والشركات المحلية، والجهات الحكومية، ومُلاك التقنية العالميون. يوضح شكل ٦-٤ أمثلة غير حصرية على عدد من الجهات الفاعلة في منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة، إذ تؤدي تلك الجهات أدوار مختلفة داخل منظومة البحث والتطوير والابتكار.

تتكون منظومة البحث والتطوير والابتكار من عدد من الجهات الفاعلة التي تقوم بأدوار مختلفة داخل المنظومة

مؤسسات البحث والتطوير	وسطاء نقل التقنية	الشركات المحلية	الجهات الحكومية	مُلاك التقنية العالميون
مراكز الأبحاث في الشركات	مكاتب نقل التقنية	الشركات الكبرى	الوزارات والهيئات	الشركات الكبرى
مراكز الأبحاث الوطنية	الحاضنات والمسرعات	الشركات المتوسطة والصغيرة	الجامعات	الشركات المتوسطة والصغيرة
مراكز الأبحاث في الجامعات	وحدات التقنية	الشركات المتوسطة والصغيرة	الجامعات	الشركات المتوسطة والصغيرة

شكل ٦-٤: أمثلة على عدد من الجهات الفاعلة في منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة



• مؤسسات البحث والتطوير

تقوم مؤسسات البحث والتطوير كالجوامع ومراكز البحوث بإجراء البحوث الأساسية والتطويرية في قطاعات مختلفة كالطاقة، والتعدين، والنقل والخدمات اللوجستية، والنفط والغاز، والمواد المتقدمة، والبناء والتشييد، والصحة، وتقنية الاتصالات والمعلومات، والدفاع والأمن، والفضاء، والطيران، والزراعة والأحياء المائية، والمياه، والبيئة، والعلوم والنووية، وغيرها. تنقسم مؤسسات البحث والتطوير إلى:

- مراكز الأبحاث في الجامعات السعودية مثل جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وغيرها.
- مراكز الأبحاث الوطنية كمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ومركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية ومركز الأبحاث بمستشفى الملك فيصل التخصصي وغيرها.
- مراكز الأبحاث في الشركات المحلية الكبرى كمركز الأبحاث في شركة سابك ومركز الأبحاث في شركة أرامكو ومركز الأبحاث بالشركة السعودية للكهرباء وغيرها.

ومن المعلوم أن المؤسسات البحثية تلعب دوراً محورياً في منظومة البحث والتطوير والابتكار حيث تسعى إلى إجراء بحوث أساسية وتطويرية بهدف تطوير نماذج أولية يمكن تصنيعها وتسويقها. كما تهدف إلى تأهيل الكوادر البشرية والمواهب الوطنية من خلال برامج التعليم والتدريب المختلفة. بالإضافة إلى سعيها لعقد اتفاقيات مشتركة مع مراكز البحوث العالمية لأداء أنشطة البحث والتطوير المشتركة.

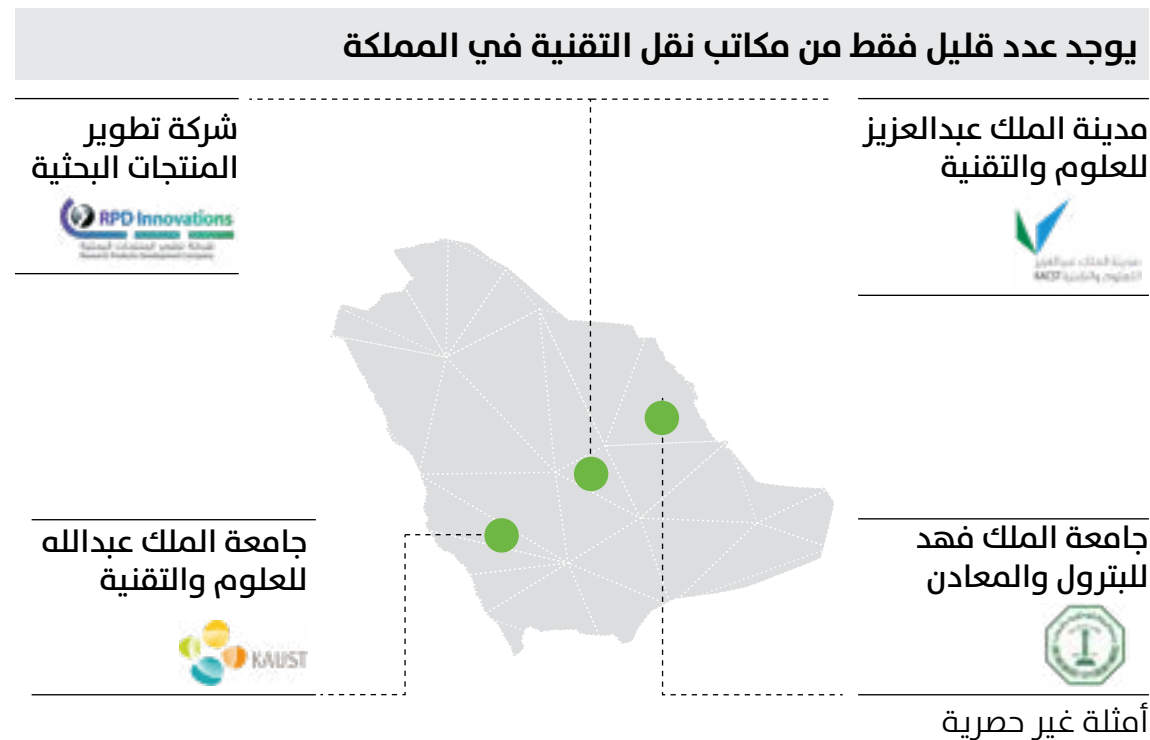
تتواصل مؤسسات البحث والتطوير مع الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة البحث والتطوير والابتكار على النحو التالي:

- التنسيق مع مؤسسات البحث والتطوير المحلية أو العالمية لإجراء الأبحاث وتطوير الاختراعات المشتركة.
- التواصل مع وسطاء نقل التقنية لدراسة إمكانية إنتاج وتصنيع وتسويق المنتجات البحثية.

• وسطاء نقل التقنية

يدعم وسطاء نقل التقنية تطوير المخرجات الواعدة من مؤسسات البحث والتطوير ومن مآليها من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة. ويشمل وسطاء نقل التقنية على:

- مكاتب نقل التقنية وهي محدودة جداً في المملكة، حيث يوضح شكل ٨-٤ أنه لا يوجد حالياً إلا أربعة مكاتب نقل تقنية فاعلة في كل من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وفي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وفي جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية وفي شركة تطوير المنتجات البحثية. ومن المعلوم أن مكاتب نقل التقنية تلعب دوراً أساسياً في منظومة البحث والتطوير والابتكار حيث تساعد مؤسسات البحث والتطوير على التقديم والحصول على براءات اختراع لمخترعاتهم البحثية. بالإضافة إلى مساهمة وسطاء نقل التقنية في تسويق وتجريب تلك المخرجات البحثية.



شكل ٨-٤: تركز مكاتب نقل التقنية في المملكة

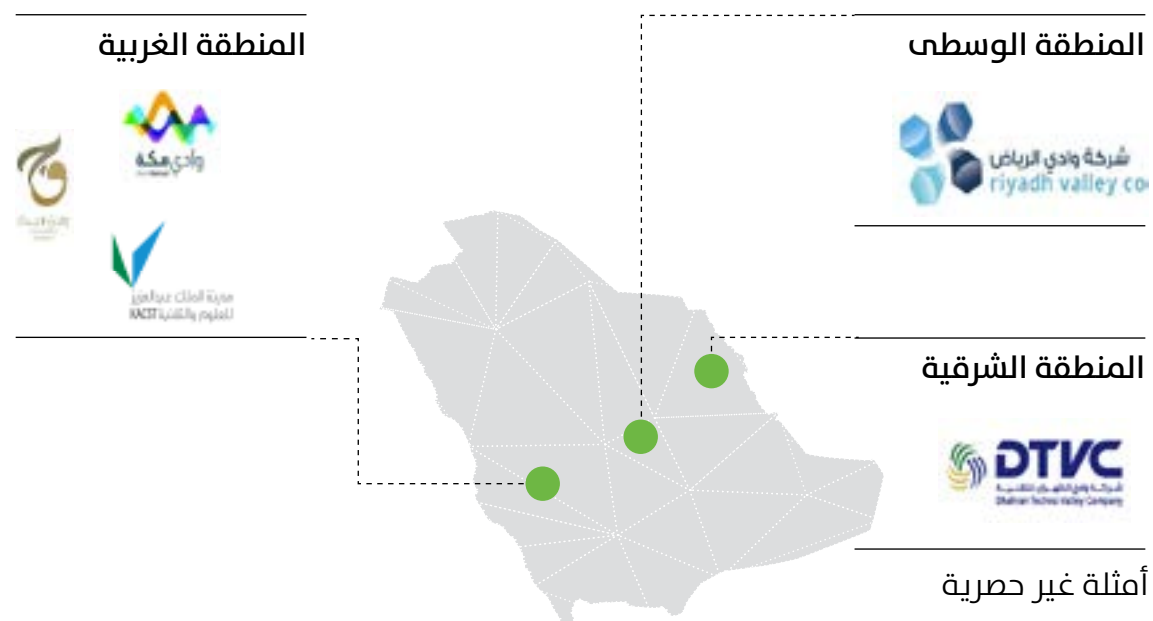
تتواصل مكاتب نقل التقنية مع الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة البحث والتطوير والابتكار على النحو التالي:

- التنسيق مع مكاتب براءات الاختراع لتقديم واستكمال طلبات براءات الاختراع لمخرجات المؤسسات البحثية.
- التنسيق مع المصانع والشركات التقنية لتسويق وتجريب مخرجات المؤسسات البحثية.



- وحدات التقنية وهي منتشرة بشكل جيد في المملكة، حيث يوضح شكل ٤-١٠ أنه يوجد عدد ستة وحدات تقنية في ثلاث مناطق مختلفة، ففي المنطقة الوسطى هناك شركة وادي الرياض، وفي المنطقة الشرقية هناك شركة وادي الظهران للتقنية، أما في المنطقة الغربية فهناك وادي مكة وواحة تقنية الطائف. ومن المعروف أن وحدات التقنية تلعب دوراً محورياً في منظومة البحث والتطوير والابتكار، حيث تسعى إلى جذب شركات البحث والتطوير المحلية والأجنبية من خلال تقديم حوافز مالية، وتوفير شبكة أعمال قوية، وغيرها. كما تساعد مؤسسات البحث والتطوير لتسويق اختراعاتها ومنتجاتها.

تتمركز وحدات التقنية في ثلاثة مناطق مختلفة في المملكة

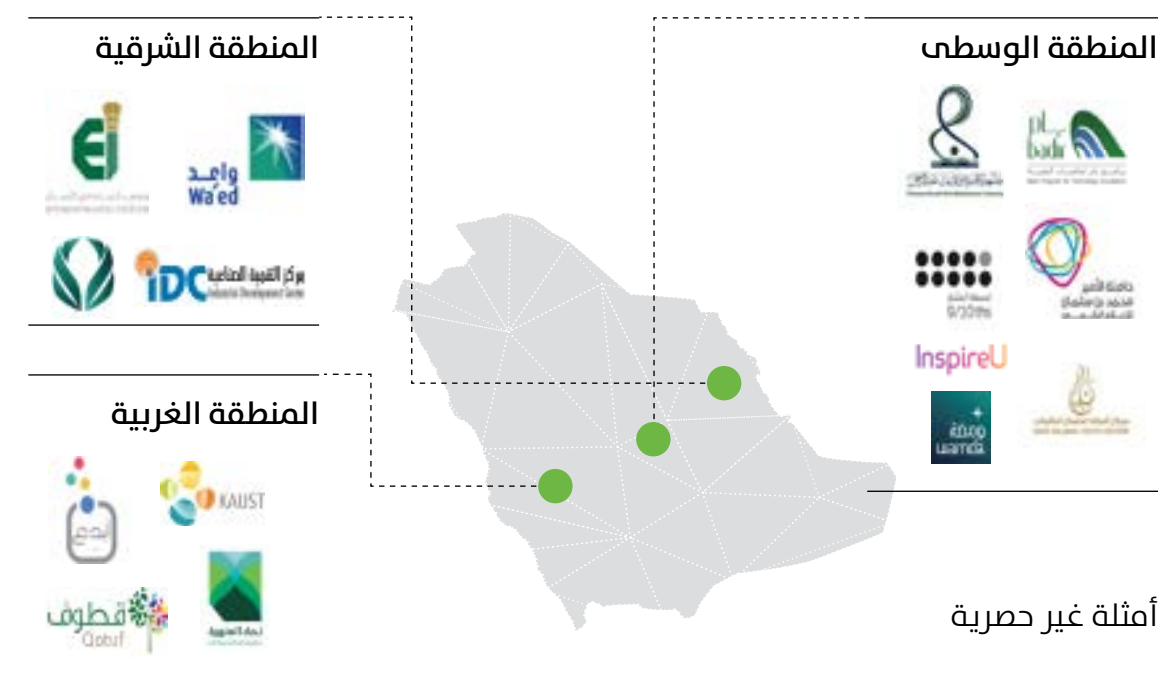


شكل ٤-١٠: أمثلة على عدد من وحدات التقنية

- تتواصل وحدات التقنية مع الجهات الأخرى في منظومة البحث والتطوير والابتكار على النحو التالي:
- التنسيق مع مؤسسات البحث والتطوير لمساعدتهم في تسويق منتجاتهم واختراعاتهم.
 - مساعدة رواد الأعمال والشركات الصغرى والمتوسطة بتوفير احتياجاتهم التقنية والابتكارية.

- الحاضنات والمسرعات وهي منتشرة بشكل جيد في المملكة، حيث يوضح شكل ٤-٩ أنه يوجد العديد من حاضنات ومسرعات الأعمال في مناطق المملكة المختلفة مثل: مركز الملك سلمان للشباب وحاضنة الأمير محمد بن سلمان للإعلام الرقمي وبرنامج بادر لحاضنات التقنية وغيرها. ومن المعلوم أن للحاضنات والمسرعات دوراً جوهرياً في منظومة البحث والتطوير والابتكار، حيث تسعى إلى تشجيع ودعم المخترعين في المجالات التقنية في المملكة، بالإضافة إلى مساعدتها لرواد الأعمال في تطوير اتفاقيات نقل التقنية مع ملاك التقنية العالميين.

ضعف في الموائمة ما بين أنشطة ومواقع حاضنات ومسرعات نقل التقنية ومتطلبات القطاع الصناعي



أمثلة غير حصرية

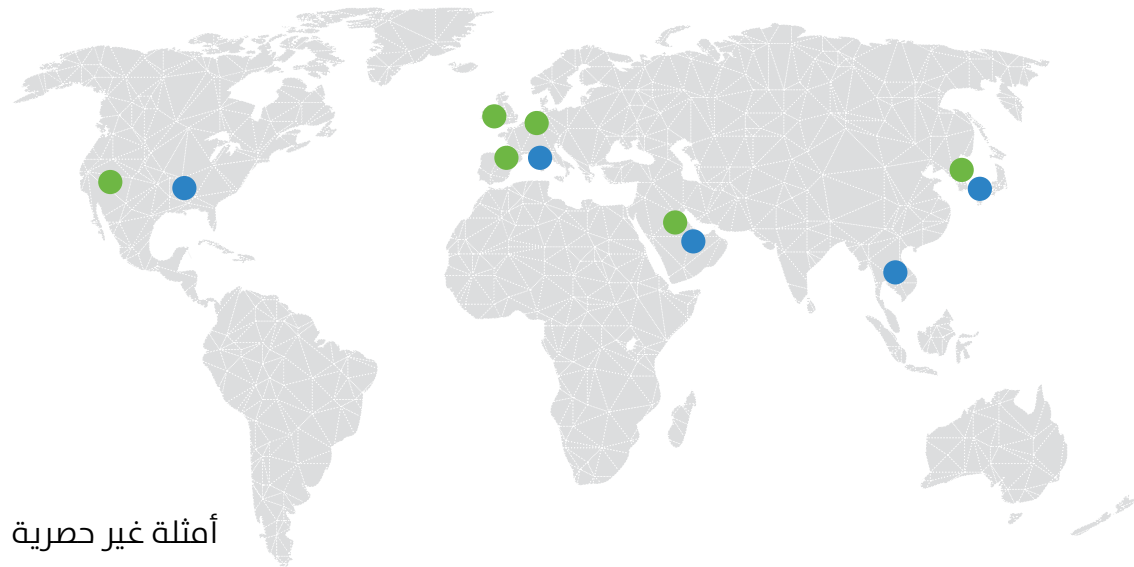
شكل ٤-٩: أمثلة على عدد من حاضنات ومسرعات نقل التقنية

- تتواصل الحاضنات ومسرعات الأعمال مع الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة البحث والتطوير والابتكار على النحو التالي:
- دعم واحتضان رواد الأعمال وأصحاب المشاريع السعوديين الراغبين في إنشاء شركات ناشئة.
 - التنسيق مع رواد الأعمال ومساعدتهم في التفاوض مع ملاك التقنية المحليين أو العالميين لتوقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات وغيرها.



تواجه الشركات المحلية في المملكة العديد من التحديات والتي ينبغي معالجتها للارتقاء بالمنظومة، حيث يوضح شكل ١١-٤ أنها تعاني من محدودية أنشطة البحث والتطوير والابتكار في الشركات الصناعية المحلية، كما تشكو من ضعف القدرة الاستيعابية للمنتجات التقنية المتقدمة في الشركات المحلية. بالإضافة إلى كونها تجري غالبية أنشطتها البحثية والتطويرية خارج المملكة.

محدودية أنشطة البحث والتطوير والابتكار في الشركات الصناعية المحلية



أمثلة غير حصرية



شكل ١١-٤: أنشطة البحث والتطوير والابتكار في الشركات الصناعية المحلية

ولذا تهدف استراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى أن توسع الشركات الوطنية الكبرى أنشطتها البحثية والتطويرية المحلية للمساهمة في دعم منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نقترح التوصيات التالية:

- تحفيز الشركات الوطنية الرائدة على القيام بأنشطة البحث والتطوير محلياً.
- إتباع أفضل الممارسات العالمية لتعزيز قدرات الشركات المحلية.
- حفز الشركات المحلية على تشكيل اتحادات موجهة للصناعة بمشاركة مراكز البحث والتطوير المحلية لحل القضايا الصناعية العاجلة.

ولأهمية مكاتب نقل التقنية والحاضنات والمسرعات ووحدات التقنية في منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة نقترح مجموعة من التوصيات لتحسين دورهم وزيادة فعاليتهم:

- زيادة عدد مكاتب نقل التقنية عن طريق إنشاء مكاتب جديدة في عدد من الجامعات المحلية.
- إتباع أفضل الممارسات العالمية التي تسهم في اختيار مواقع الحاضنات بالقرب من التجمعات الصناعية لتعظيم الإنتاجية.
- الاستفادة من الخبرات الدولية لزيادة القدرات في وحدات التقنية في المملكة من خلال:
- تحفيز الشركات العالمية على إنشاء مراكز بحث وتطوير في أودية التقنية المحلية.
- إنشاء مجمعات ابتكارية موجهة للصناعات الرئيسية.

الشركات المحلية

يمكن تقسيم الشركات الوطنية في منظومة البحث والتطوير والابتكار إلى قسمين رئيسيين:

- الشركات المحلية الكبرى مثل شركة أرامكو السعودية وشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وشركة الاتصالات السعودية وشركة معادن والشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية) وغيرها.
 - الشركات المحلية المتوسطة والصغيرة مثل شركة تلفاز ١١ وشركة عنواني وشركة فالكون فيز وغيرها.
- ومن المعلوم أن الشركات تلعب دوراً أساسياً في منظومة البحث والتطوير والابتكار، حيث تقوم الشركات المحلية بدراسات جدوى لمعرفة مدى إمكانية تصنيع وتسويق مخرجات المؤسسات البحثية في المملكة. كما تسعى الشركات الوطنية الكبرى على الاستحواذ على التقنيات المتقدمة والواعدة وتطويرها في المملكة ومن ثم نشرها في الأسواق المحلية.
- تتواصل الشركات المحلية مع الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة البحث والتطوير والابتكار على النحو التالي:
- تقديم الدعم المالي لمؤسسات البحث والتطوير واستغلال مرافقهم البحثية والمعرفية.
 - التنسيق مع مكاتب نقل التقنية لدراسة الفرص التجارية لتسويق مخرجات المؤسسات البحثية.



ومن المعروف أن مُلّاك التقنية العالميون يلعبون دوراً محورياً في منظومة البحث والتطوير والابتكار حيث يسعون إلى التعاون مع مراكز البحث والتطوير لإجراء البحوث حول الأفكار التقنية الجديدة. كما يهدفون إلى بيع تقنياتهم الواعدة والمتقدمة إلى الشركات المحلية وذلك لتسويقها وتجريها محلياً.

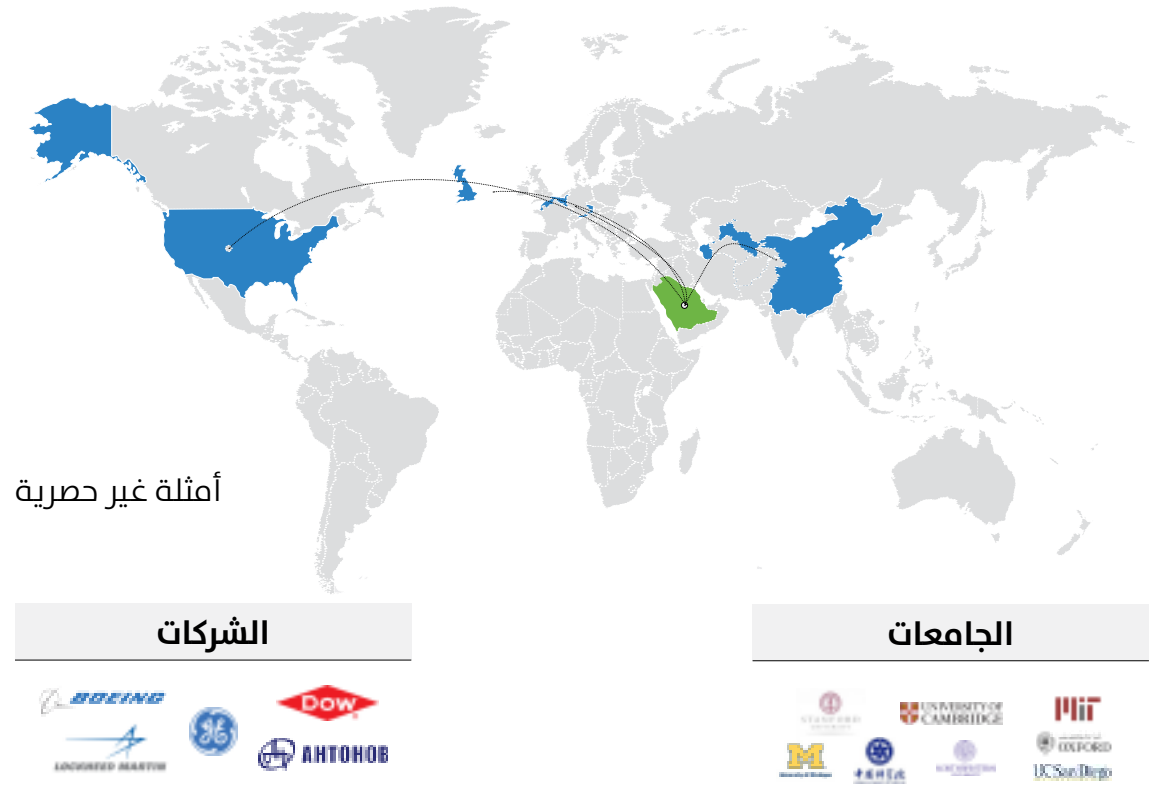
يتواصل ملّاك التقنية العالميون مع الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة البحث والتطوير والابتكار على النحو التالي:

- التنسيق مع مؤسسات البحث والتطوير الوطنية للقيام بالأبحاث المشتركة حول التقنيات الواعدة والمتقدمة.
- التفاوض مع الجهات الفاعلة الأخرى كمؤسسات البحث والتطوير والشركات المحلية لتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات نقل التقنية لتلك الجهات.

يوضح شكل ٤-١٢ أن عدداً محدوداً من ملّاك التقنية العالميون يقوم بتنفيذ أنشطة البحث والتطوير والابتكار محلياً وذلك بسبب مواجهتهم للعديد من التحديات كصعوبة جذبهم والاحتفاظ بهم في المملكة، مما يتطلب إيجاد وسائل تمكنهم من ذلك. ولذا نقترح التوصيات التالية:

- تقديم حوافز مالية وضريبية وتسهيلات إجرائية لجذب الشركات المتعددة الجنسيات للقيام بأنشطة بحثية وتطويرية في المملكة.
- الاستحواذ على التقنيات الواعدة والمتقدمة والاستثمار في تطويرها وتوطينها.

عدد قليل من ملاك التقنية العالميين يقوم بتنفيذ أنشطة البحث والتطوير والابتكار محلياً



أمثلة غير حصرية

• الجهات الحكومية

تشمل الجهات الحكومية على الوزارات كوزارة الطاقة والصناعة الثروة المعدنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التعليم وغيرها بالإضافة إلى الهيئات التنفيذية كالهيئة العامة للاستثمار وهيئة الدواء والغذاء وغيرها. كما تشمل على الجهات التشريعية والقضائية كالديوان الملكي ومجلس الشوي والمجلس الأعلى للقضاء. تلعب الجهات الحكومية دوراً مهماً في منظومة البحث والتطوير والابتكار، حيث تتشارك مع الجهات الفاعلة الأخرى في التخطيط والتنسيق لصياغة سياسات البحث والتطوير والابتكار. كما تطور خرائط طرق طويلة الأمد خاصة بها لتمكين مؤسسات البحث والتطوير في المملكة من إجراء أبحاث تتوافق مع أهدافها وخرائط طرقها.

تتواصل الجهات الحكومية مع الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة البحث والتطوير والابتكار على النحو التالي:

- التنسيق مع مؤسسات البحث والتطوير للاستفادة من الكوادر البشرية والقدرات البحثية المتوفرة لديهم.
- إشراك الشركات المحلية في تطوير خرائط طرق طويلة الأمد للجهات الحكومية.

• مُلّاك التقنية العالميون

يملك ملّاك التقنية العالميون المنتجات الفكرية مثل براءات الاختراع والنماذج التجريبية للتقنيات وغيرها من وسائل وأليات نقل التقنية. ويتم نقل التقنيات الواعدة من خلال اتفاقيات بين ملاكها وبين الجهات الراغبة في الاستحواذ عليها كمؤسسات البحث والتطوير والشركات المحلية. يمكن تقسيم ملّاك التقنية العالميون إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- الجامعات العالمية مثل معهد ماساتشوستس للتقنية وجامعة ستانفورد وجامعة هارفرد وجامعة كامبريدج وجامعة أكسفورد وغيرها.
- الشركات العالمية الكبرى مثل شركة قوقل وشركة أبل وشركة أمازون وشركة هواوي وشركة بوينج وشركة لوكهيد مارتين وغيرها.
- الشركات العالمية المتوسطة والصغيرة مثل شركة كاربونكس وشركة سولار جنكشن وغيرها.



• قطاعات البحث والتطوير والابتكار

تهدف استراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى إجراء البحوث الأساسية والتطويرية والابتكارية في عدد من القطاعات الاستراتيجية الرئيسية للمملكة بما يمكنها على المدى القريب والبعيد من تأسيس وتطوير صناعات وطنية وخدمات لوجستية منافسة بمستوى عالمي، مما سيحقق الريادة العالمية للمملكة في بعض هذه القطاعات كما سيؤدي إلى زيادة اعتماد المملكة على ذاتها في قطاعات استراتيجية أخرى، إضافة إلى تحقيق زيادة في التنويع الاقتصادي.

بناءً على العديد من الدراسات السابقة والمناقشات المتعددة مع صناع القرار ومختلف أصحاب المصلحة في الجهات المعنية بالمملكة، فإن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية يركز على أربعة قطاعات رئيسة هي الطاقة والخدمات اللوجستية والتعدين والصناعة. ولعمومية قطاع الصناعة، فقد قامت استراتيجية البحث والتطوير والابتكار بتقسيم قطاع الصناعة إلى القطاعات الفرعية التالية: المياه والزراعة والأحياء المائية والبيئة والصحة والاتصالات وتقنية المعلومات والنفط والغاز والمواد المتقدمة والبناء والتشييد والعلوم النووية والفضاء والطيران والدفاع والأمن.

كما قامت استراتيجية البحث والتطوير والابتكار بتقسيم تلك القطاعات إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول – الريادة العالمية: ويشتمل هذا المحور على القطاعات التي تملك فيها المملكة ميزات تنافسية كقطاعات الطاقة والمياه والخدمات اللوجستية والتعدين والمواد المتقدمة والنفط والغاز.
- المحور الثاني – الاعتماد الذاتي: ويشتمل هذا المحور على تلك القطاعات ذات الصرف الحكومي الكبير كقطاعات الصحة والاتصالات وتقنية المعلومات والزراعة والأحياء المائية والبيئة والبناء والتشييد والعلوم النووية.
- المحور الثالث – الأمن الوطني: ويشتمل هذا المحور على القطاعات الأمنية والعسكرية كقطاع الفضاء والطيران والدفاع والأمن.

• قطاع الطاقة

تعد الطاقة العامل الرئيسي للتنمية في المملكة ونموها الاقتصادي. أذ تبلغ السعة الإنتاجية للطاقة الكهربائية في المملكة ٨٨ جيجاواط وتخدم نحو ٨,٦ مليون مستهلك. تهدف الاستراتيجية إلى تفعيل دور البحث والتطوير والابتكار كممكن رئيسي لبناء صناعات رائدة في قطاع الطاقة ولرفع كفاءة نقل وتوطين تقنيات الطاقة ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، والشبكات الذكية، وتكييف الهواء، وتقنيات الاحتراق، وتصميم الطاقة والمحاكاة.

• قطاع المياه

تعد المياه العذبة مصدراً للبقاء والنماء ومن أهم عناصر الاستيطان البشري، ولا سيما في المملكة ذات البيئة الصحراوية القاسية. لذا تسعى المملكة لتطويع مصادر المياه لضمان نمو الوطن واستقراره واستدامة ثرواته.

تسعى استراتيجية البحث والتطوير والابتكار بقطاع المياه إلى تفعيل دور الأبحاث والدراسات ورفع كفاءة نقل وتوطين التقنيات لمعالجة وتحلية المياه ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: تقنيات إدارة المياه، وتقنيات تخطيط شبكات المياه، وتقنيات النمذجة والمحاكاة، وتقنيات تحلية المياه، وتقنيات معالجة المياه، وتقنيات إعادة استخدام المياه، وتقنيات الأغشية، وتقنيات المحافظة على المياه.

• قطاع الخدمات اللوجستية

تعتبر الخدمات اللوجستية محركاً رئيسياً لتحقيق التنمية والتطور الاقتصادي في المملكة. ويعتبر المملكة سوق الخدمات اللوجستية الأكثر أهمية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمثل حالياً ٤٠٪ من إجمالي سوق دول مجلس التعاون الخليجي.

تهدف الاستراتيجية إلى تفعيل دور قطاع الخدمات اللوجستية في البحث والتطوير والابتكار كممكن رئيسي لتحويل المملكة إلى مركز لوجستي إقليمي ولرفع كفاءة نقل وتوطين تقنيات اللوجستيات ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: النقل متعدد الوسائط، تخطيط البنى التحتية، إدارة سلسلة الإمداد، وتطوير التقنيات كتقنيات النمذجة والمحاكاة، الطائرات بدون طيار، المخازن الآلية، المركبات ذاتية القيادة، أنظمة التتبع الذكية.

• قطاع التعدين

تسعى المملكة إلى تنويع وتنمية اقتصادها وإيراداتها من خلال الاستفادة من إمكانياتها الكبيرة في مجال الموارد المعدنية. ويهدف برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية إلى تحويل قطاع التعدين في المملكة ليصبح الركيزة الثالثة للاقتصاد السعودي بعد النفط والغاز ولزيادة قيمته المضافة.

تهدف استراتيجية البحث والتطوير والابتكار لتحسين وتنمية المنتجات الصناعية في قطاع التعدين بما يساهم في تعزيز تنافسية المملكة الاقتصادية والاستثمارية وإلى تفعيل دور البحث والتطوير والابتكار كممكن رئيسي لنقل وتوطين تقنيات التعدين ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: التكامل والرصد، المحاكاة والنمذجة، التنقيب الجيوفيزيائي والجيوكيميائي، منتجات السبائك، روبوتات التعدين، تقنيات التعدين الطيفي، أدوات التنقيب والحفر.



• قطاع المواد المتقدمة

تهدف المملكة إلى دعم اقتصادها وزيادة إيراداتها وتعزيز مكانتها التنافسية بين دول العالم من خلال الاستفادة من إمكانياتها الهائلة في قطاع المواد المتقدمة، لذا عملت المملكة على النهوض بالبحث والتطوير والابتكار في العديد من المجالات المتعلقة بهذا القطاع، حيث تهدف استراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى نقل وتوطين تقنيات المواد المتقدمة ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: المعادن والسبائك، الطلاءات، والزجاج والسيراميك، والبتروكيماويات والبوليمرات، أشباه الموصلات، وغيرها.

• قطاع النفط والغاز

يعد النفط والغاز مصدران أساسيان للطاقة والصناعة وعاملان مهمان في رفع مستوى اقتصاد المملكة. وعليه، فإن تركيز الجهود لابتكار تقنيات حديثة ومتقدمة لتنمية هذان المصدران بات أمراً حتمياً للمملكة وذلك لتنويع اقتصادها وتنمية إيراداتها. ومن المعلوم أن تقنيات استكشاف النفط والغاز تطورت بشكل كبير في الآونة الأخيرة الأمر الذي من شأنه تعزيز أهمية السعي قدماً في تقديم الأبحاث العلمية المتقدمة - وخاصة في المملكة - كونها أكبر مصدر للنفط حول العالم.

تسعى استراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى نقل وتوطين تقنيات النفط والغاز ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: الإنتاج المتقدم، النمذجة والمحاكاة، المكامن الغير تقليدية، تعزيز استخراج النفط، الكيماويات الذكية، مراقبة إنتاج الرمال، الحقول الذكية، احتجاز الكربون وعزلة، الموارد الصخرية للغاز.

• قطاع الصحة

يعد قطاع الصحة من القطاعات الرئيسية في المملكة حيث بلغت نسبة الإنفاق المحلي في القطاع حوالي ٢٥ ٪، بينما بلغت نسبة الواردات في القطاع نفسه حوالي ٦٥ ٪، مما يساهم وبشكل كبير في زيادة معدل تسرب القيمة المستقبلي للمحتوى المحلي. تهدف الاستراتيجية إلى نقل وتوطين تقنيات الصحة ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: الصحة العامة، أخلاقيات الصحة، اقتصاديات الصحة، تقنيات الجينوم، الكشف عن الأمراض المعدية، الصيدلة، الأجهزة الطبية، الطب التجديدي، وتقنية الخلايا الجذعية.

• قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يعتبر قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ذو أهمية بالغة، ودافعاً أساسياً لتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي لدى العديد من دول العالم كما يعتبر ممكناً رئيسياً للتقنيات الأخرى. ولهذا أولته المملكة اهتماماً بالغاً وحرصت على تعزيز محتواه العلمي وتطوير برمجياته وتطبيقاته.

تهدف الاستراتيجية إلى نقل وتوطين تقنيات الاتصالات والمعلومات ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: التحليل التشغيلي والخوارزميات، النمذجة والمحاكاة ومعدات القياس، القيادة والتحكم والمراقبة، دعم اتخاذ القرار، تطوير البرمجيات مفتوحة المصدر، الخدمات الإلكترونية، الحوسبة السحابية وشبكات الكمبيوتر، الصحة الإلكترونية والطب عن بعد، الأمن السبراني، الذكاء الاصطناعي والروبوتات.

• قطاع الزراعة والأحياء المائية

يعد قطاع الزراعة والأحياء المائية أهم دعائم الاقتصاد الوطني للمملكة ويمثل رافدٍ محوري من روافد الأمن الغذائي حيث يستهلك القطاع ما يقارب من ٩٠٪ من إجمالي استهلاك المياه في المملكة. وبالرغم من الدعم الكبير الذي يتلقاه القطاع، إلا أن المملكة ما زالت تستورد معظم احتياجاتها الغذائية.

تهدف استراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى نقل وتوطين تقنيات الزراعة والأحياء المائية ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: تقييم الزراعة، إدارة الزراعة، النمذجة والمحاكاة، إنتاج النبات، الإنتاج الحيواني، الموارد الطبيعية، الغذاء والأعلاف، التربة والري، النظم الزراعية، حماية النبات، أمراض الحيوان.

• قطاع البيئة

تواجه دول العالم تحديات بيئية متنامية نتيجة للنمو السكاني وتسارع التوتيرة الصناعية والعمرانية، لذا أصبح من الضروري العمل على إيجاد تقنيات بيئية للحد من آثار هذه الأنشطة ومعالجتها لحماية البيئة. ولذلك أولت المملكة أهمية قصوى للتصدي للمشكلات البيئية ولتأسيس صناعة بيئية متقدمة تعزز من قدرة المملكة التنافسية في السوق العالمي.

تهدف استراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى نقل وتوطين تقنيات البيئة ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: رصد التلوث وتقييم المخاطر، نمذجة تقسيم المصدر، المذيبات الخضراء، رصد الاحتباس الحراري، استخدام النفايات الصناعية.

• قطاع البناء والتشييد

شهد قطاع البناء والتشييد في المملكة خلال العقود الأخيرة تغيراً كبيراً وجذرياً، إذ حلت الهندسة المعمارية والهياكل الخرسانية المسلحة محل أساليب البناء التقليدية، كما ساهم التطور الاقتصادي في تعزيز القطاع وإنعاشه. وبالرغم من ذلك، إلا أن قطاع البناء والتشييد في المملكة – حالياً - يواجه تحديات جديدة متمثلة في الطلب على مبان ذكية وقليلة التكلفة، وذات أثر محدود في البيئة، مما يتطلب تطوير تقنيات لترشيد استهلاك الطاقة والمياه وتبني مفهوم المباني المستدامة والصديقة للبيئة.

تهدف الاستراتيجية إلى نقل وتوطين تقنيات البناء والتشييد ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: أتمتة البناء، نمذجة معلومات البناء، المباني عالية الأداء، إدارة المرافق والمشاريع، مواد البناء المتقدمة، النظم الكهروميكانيكية المتقدمة، التقنيات الذكية، أنظمة تكييف الهواء، مواد العزل الحراري، الطباعة ثلاثية الأبعاد.

• قطاع العلوم النووية

تسعى المملكة إلى بناء قطاع العلوم النووية واستخداماتها السلمية، بما يخدم رؤية ٢٠٣٠ والخطط والاستراتيجيات الوطنية وتطوير البنى الأساسية وتأهيل الكفاءات المحلية اللازمة لتنمية هذا القطاع. تسعى استراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى نقل وتوطين تقنيات العلوم النووية ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: تقييم التقنيات النووية، النمذجة والمحاكاة، اللوائح النووية، المفاعلات النووية، تجهيز المواد النووية، تقنية ايون ثيرابي، النظائر المشعة الطبية، المسرعات، التقنية النووية للزراعة، الإشعاع النووي، إدارة النفايات النووية، الطب النووي.



• الحوكمة

نظراً لوجود عدد من المبادرات الخاصة بدعم وتطوير المنظومة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار كاستراتيجية البحث والتطوير والابتكار كأحد إمكانات برنامج تطوير الصناعة الوطنية ومبادرة دعم البحث العلمي والتطوير في الجامعات التي تشرف عليها وزارة التعليم ضمن مبادرات برنامج التحول الوطني، فقد تضمنت استراتيجية البحث والتطوير والابتكار ضمن برنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مبادرة محورية تهدف لتشكيل لجنة وطنية مستقلة ودائمة بإسم "اللجنة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار" بهدف حوكمة أنشطة البحث والتطوير والابتكار في المملكة، بحيث تُمنح لها الصلاحيات اللازمة للقيام برسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار على مستوى المملكة، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، والتنسيق بين كافة مكونات منظومة البحث والتطوير والابتكار وتقييم مخرجات مبادراتها وبرامجها.

ويمثل إنشاء لجنة وطنية عليا لحوكمة البحث والتطوير والابتكار أهمية بالغة لتفادي التحديات التي تواجهها منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة، ولسد الفجوات التي نشأت من عدم وجود الصلاحيات الكافية لإقرار إطار الحوكمة اللازم لموائمة السياسات وتنفيذ الخطط وتفعيل التشريعات.

• قطاع الفضاء

تهدف المملكة إلى تأسيس قطاع فضائي وطني قوي ومستدام من خلال التعاون مع المراكز والهيئات العالمية ومن خلال نقل وتوطين تقنيات الفضاء. سيلعب قطاع الفضاء دوراً محورياً في تعزيز وحماية مصالح المملكة وقطاعاتها الحيوية، وسيسهم في تنويع الاقتصاد السعودي ونموه، وسيعزز الكفاءات الوطنية المتخصصة، وسيطور القدرات العلمية والتقنية المتقدمة، وسيرسي دور المملكة ومكانتها إقليمياً وعالمياً. تسعى الاستراتيجية إلى نقل وتوطين تقنيات الفضاء ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: تعريف وتحليل مهمة الفضاء، تخطيط وتدوير الفتحة المدارية، حمولات الرصد الأرضي، حمولات الاتصالات، منصات الأقمار الصناعية، إطلاق الأقمار الصناعية، المعدات والعمليات الأرضية.

• قطاع الطيران

يعد قطاع الطيران ذو أهمية بالغة، ورافداً جوهرياً لدعم الاقتصاد ودفع عجلة التنمية في العديد من دول العالم، ولذلك تسعى المملكة إلى تعزيز مكانتها في قطاع الطيران من خلال النهوض بالبحث والتطوير والابتكار في العديد من المجالات المتعلقة بهذا القطاع، بالإضافة إلى نقل وتوطين التقنيات المتعددة في ذلك القطاع والتي يمكن تقسيمها إلى: المنذجة والمحاكاة، هندسة النظم، تحليل شبكة الطيران، هياكل الطيران، إلكترونيات الطيران، الدفع، الحمولة، صناعة الطيران، الأنظمة المستقلة.

• قطاع الدفاع والأمن

أولت المملكة قطاع الدفاع والأمن اهتماماً كبيراً لكونه أحد أهم القطاعات الرئيسية، حيث حرصت المملكة على الارتقاء بالأبحاث العلمية المتقدمة في العديد من المجالات المرتبطة بهذا القطاع. حيث تهدف استراتيجية البحث والتطوير والابتكار إلى نقل وتوطين تقنيات الدفاع والأمن ذات الأولوية والتي يمكن تقسيمها إلى: تقييم سياسة الدفاع، القدرة على التخطيط والتقييم، مفهوم النمذجة والمحاكاة، الرادار، الحرب الإلكترونية، الليزر والبصريات الكهربائية، الأنظمة الروبوتية، الإلكترونيات الدفاعية، الأسلحة والقذائف، الحرب السيبرانية.



الاعتماد الذاتي
في انتاج مشتقات
البلازما



0.محفظة المبادرات
(البحث والتطوير والابتكار -
برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)



1.0 محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
ممكنات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-001	تحفيز الإنفاق على منظومة البحث والتطوير والابتكار	• تهدف المبادرة إلى زيادة الدعم المالي وتنويع مصادره لدعم مبادرات وبرامج البحث والتطوير في الجامعات والمراكز البحثية وتحفيز الابتكار في المملكة. وتستهدف المبادرة زيادة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (GERD) من ٠,٨٪ إلى ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٣٠م، وكذلك رفع نسبة الإنفاق غير الحكومي على البحث والتطوير من حوالي ٢٥٪ إلى ٦٠٪ من إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في عام ٢٠٣٠م	اللجنة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار	• توفير دعم مالي مستدام لمنظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة • زيادة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير والابتكار من الناتج المحلي الإجمالي • رفع نسبة الإنفاق غير الحكومي على البحث والتطوير والابتكار من إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير والابتكار	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
ممكنات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-002	تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لدعم البحث والتطوير والابتكار	• تسعى المبادرة إلى تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتطوير منظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة ورفع نسبة الباحثين السعوديين من حوالي ١١٥٠ إلى ٣٠٠٠ باحث لكل مليون نسمة	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• بناء القدرات الوطنية لتطوير منظومة البحث والتطوير والابتكار الوطنية لتسريع نقل وتوطين التقنيات وتعزيز دور المملكة • دعم منظومة الصناعة والخدمات اللوجستية	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
ممكنات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-003	تطوير البنية التحتية لمنظومة البحث والتطوير والابتكار	• تهدف المبادرة إلى الارتقاء بمكونات البنية التحتية لمنظومة البحث والتطوير والابتكار في المملكة بما في ذلك المختبرات البحثية والصناعية، شبكات الأبحاث الوطنية، وبوابات البيانات المفتوحة	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• تطوير البنية التحتية اللازمة لرفع مستوى مخرجات البحث والتطوير والابتكار • دعم منظومة الصناعة والخدمات اللوجستية	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
ممكنات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-004	تطوير التشريعات والإجراءات لدعم البحث والتطوير والابتكار	• تهدف المبادرة إلى مراجعة وتطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات المتعلقة بتعزيز دور البحث والتطوير والابتكار في دعم وتطوير منظومة الصناعة والخدمات اللوجستية في المملكة	اللجنة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار	• تطوير منظومة البحث والتطوير والابتكار الوطنية لتسريع نقل وتوطين التقنيات المتقدمة • دعم منظومة الصناعة والخدمات اللوجستية	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
الجهات الفاعلة في البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-000	دعم مؤسسات البحث والتطوير والابتكار الوطنية	• تهدف المبادرة إلى دعم مؤسسات البحث والتطوير في المملكة وتعزيز دور معاهدها ومراكز أبحاثها لتسويق مخرجاتها البحثية وابتكاراتها مع الشركات الصناعية والتجارية في المملكة وذلك لسد الفجوة بين مخرجات المؤسسات البحثية والشركات الصناعية	اللجنة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار	• زيادة مشاركة القطاع الصناعي في أنشطة البحث والتطوير والابتكار • زيادة تنافسية القطاع الصناعي بتطوير منتجاته وتسويقها محلياً وخارجياً	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
الجهات الفاعلة في البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-006	تطوير وسطاء نقل التقنية لدعم مخرجات البحث والتطوير والابتكار	• تهدف هذه المبادرة إلى تنمية وتطوير قدرات ومخرجات وسطاء نقل التقنية بما في ذلك مكاتب نقل التقنية، وحاضنات ومسرعات الأعمال، ووحدات التقنية بهدف تسريع نقل وتوطين التقنيات بما يخدم أهداف التنمية الصناعية في المملكة	اللجنة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار	• تطوير القدرات والمخرجات البحثية التي تم إنتاجها من قبل مكاتب نقل التقنية، والحاضنات، والمسرعات، ووحدات التقنية • رفع كفاءة نقل وتوطين التقنيات بما يعزز تنافسية القطاع الصناعي من خلال تطوير منتجاته وتسويقها محلياً وخارجياً	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
الجهات الفاعلة في البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-007	تعزيز مشاركة الشركات والمؤسسات المحلية لدعم البحث والتطوير والابتكار	• تهدف هذه المبادرة إلى الارتقاء بقدرات البحث والتطوير والابتكار في الشركات المحلية بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أنشطتها الابتكارية بما يعزز دور الشركات الصناعية المحلية	اللجنة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار	• رفع كفاءة نقل وتوطين التقنيات بما يعزز تنافسية القطاع الصناعي من خلال تطوير منتجاته وتسويقها محلياً وخارجياً	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الجهات الفاعلة في البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٠٠٨	تعزيز مشاركة الجهات الحكومية لدعم البحث والتطوير والابتكار	• تسعى هذه المبادرة إلى إشراك الجهات الحكومية وتفعيل دورها في منظومة البحث والتطوير والابتكار الوطنية من خلال زيادة استخدام إمكانيات البحث والتطوير المحلية من قبل الجهات الحكومية.	اللجنة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار	• إشراك الجهات الحكومية في منظومة البحث والتطوير والابتكار • دعم منظومة الصناعة والخدمات اللوجستية	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
الجهات الفاعلة في البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٠٠٩	جذب فُلاك التقنية العالميين لدعم نقل وتوطين التقنيات المتقدمة	• تهدف هذه المبادرة إلى جذب ملاك التقنية العالميين وتحفيزهم على الاستثمار في برامج البحث والتطوير والابتكار لتطوير التقنيات المتقدمة ونقلها في المملكة العربية السعودية.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• تبني أفضل التقنيات لدعم نقل وتوطين التقنيات المتقدمة • دعم منظومة الصناعة والخدمات اللوجستية	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٠١٠	تعزيز القدرات البحثية والتطويرية والابتكارية في مجال الطاقة	• تهدف المبادرة إلى تفعيل دور البحث والتطوير والابتكار كممكن رئيسي لبناء صناعات رائدة في قطاع الطاقة وذلك من خلال زيادة عدد تقنيات الطاقة المطورة محلياً والمنقولة للصناعة المحلية، وزيادة عدد ابتكارات تقنية الطاقة القابلة للتسويق بما يساهم في دعم الاعتماد الوطني الذاتي في تقنيات الطاقة الحرجة وتعزيز الصورة الوطنية والتنافسية في مجال تطوير تقنية الطاقة.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• رفع كفاءة نقل وتوطين التقنيات بما يعزز تنافسية القطاع الصناعي في مجال الطاقة وتطوير تقنياته وتسويقها محلياً وخارجياً	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٠١١	تعزيز القدرات البحثية والتطويرية والابتكارية في مجال الخدمات اللوجستية	• تهدف المبادرة إلى تفعيل دور البحث والتطوير والابتكار كممكن رئيسي لتحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز لوجستي إقليمي	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• رفع كفاءة نقل وتوطين التقنيات بما يعزز تنافسية المملكة في مجال الخدمات اللوجستية وتطوير تقنياتها	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٠١٢	تعزيز القدرات البحثية والتطويرية والابتكارية في مجال التعدين	• تهدف المبادرة إلى تفعيل دور البحث والتطوير والابتكار كممكن رئيسي لقطاع التعدين في المملكة من خلال تحسين العوامل التمكينية والجهات ذات الصلة بالتعدين، وتعزيز توطین ونقل تقنيات التعدين الناشئة لزيادة القيمة المضافة من قطاع التعدين في المملكة	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• توطین ونقل التقنيات تساهم في تحسين وتنمية المنتجات الصناعية في قطاع التعدين بما يساهم في تعزيز تنافسية المملكة الاقتصادية والاستثمارية	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٠١٣	تعزيز القدرات البحثية والتطويرية والابتكارية في القطاع الصناعي	• تهدف هذه المبادرة إلى تفعيل دور البحث والتطوير والابتكار كممكن رئيسي للارتقاء بالقطاع الصناعي في المملكة.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• تيسير عملية نقل التقنيات المتعلقة بالقطاعات الصناعية • تحسين وضع الصناعة في المملكة، مما سوف يؤدي بدوره إلى زيادة الكفاءة والتوطين والاستدامة	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٠١٤	إنشاء لجنة وطنية لحكومة البحث والتطوير والابتكار	• تهدف هذه المبادرة إلى حوكمة البحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي بهدف مؤائمة وتنسيق كافة أنشطة البحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي وتحديد أولوياتها ومراجعة وتقييم فعاليتها ومخرجاتها وذلك من خلال تشكيل مجلس حوكمة ووحدة تنفيذ تابعة له.	اللجنة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار	• تعزيز التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير والابتكار والجمع بين الجهود • تحسين مواءمة أنشطة البحث والتطوير والابتكار بين الجهات الوطنية	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٨٧	إطار تنظيمي لتعزيز البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر	• تهدف المبادرة إلى صياغة أنظمة تدعم جودة صناعة البرمجيات الكبرى والمتوسطة وتساهم في خفض التكلفة وتوطين التقنية، ومن ذلك توسيع استخدام البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر ورفع كفاءة القطاع الخاص في تنفيذ برمجيات عالية الجودة حسب المقاييس العالمية ويتطلب هذا العمل تنسيق الجهود لصياغة أنظمة وقوانين لتحقيق ما سبق.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• تساهم المبادرة في تنمية قطاع تقنية المعلومات وفي تعزيز أمن المعلومات الوطني	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٨٨	الارتقاء بالأجهزة والتجهيزات اللازمة لتطوير المحتوى المحلي	• تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء عشرة مختبرات وطنية تساهم في الارتقاء بالمحتوى المحلي وتقديم عدد من الخدمات الأخرى للقطاعين الخاص والعام. تساهم هذه المختبرات بزيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من خلال الأبحاث التي تُجرى فيها وتخدم عدد واسع من القطاعات بما في ذلك التشييد وصناعة النفط وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي والتعدين وصناعات الصلب والألمونيوم وصناعات المياه والطاقة وصناعة الفضاء والطيران والتقنية الحيوية.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• رفع نسبة المحتوى المحلي • توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٨٩	المنظومة الذكية لرصد الغازات المسببة للاحتباس الحراري على مستوى المملكة	• أن المتوقع أن تفوق معدلات الحرارة والرطوبة الحد الذي لا يمكن للإنسان تحمله في منطقة الخليج العربي في المستقبل القريب ان لم يتم إتخاذ اجراءات معينة للحد من الانبعاثات الكربونية. ولما تدركه المملكة من أهمية هذا الموضوع، فقد تعهدت المملكة بتخفيض الانبعاثات قبل عام ٢٠٣٠م. ولكن من الصعب التخفيض ومتابعته دون وجود أنظمة رصد مستمرة لمعرفة المناطق التي يوجد بها انبعاثات ولمعرفة التغير في كمية الانبعاثات. هذه المبادرة تهدف إلى بناء منظومة ذكية لرصد الغازات المسببة للاحتباس الحراري على مستوى المملكة باستخدام وحدات متصلة منخفضة التكلفة لمساندة متخذي القرار.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• تساهم هذه المبادرة في تحقيق التزامات المملكة من أهداف اتفاقية باريس للتغير المناخي	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٩٠	انتاج الوقود النظيف عالي الكفاءة	• تماشيا مع رؤية ٢٠٣٠ تهدف هذه المبادرة إلى تطوير تقنيات حفزية مبتكرة لإنتاج وقود نظيف ومواد إضافية للوقود لتحسين خواصه الاحتراقية لإيجاد بيئة نظيفة خالية من المواد الضارة صحيا واقتصاديا، كما وتهدف إلى تحسين الصفات الفيزيائية والكيميائية للغازولين وإزالة المكونات الملوثة للبيئة مثل المركبات الاروماتية والكبريت عن طريق تطوير مواد استخلاص فعالة ومواد محفزة، لتحويل المستخلصات إلى وقود نظيف، وإضافة إلى ذلك تطوير عمليات ومحفزات جديدة لإنتاج الهيدروجين ومواد كيميائية ذات قيمة اقتصادية عالية وكقيمة مضافة من البترول الخام والزيوت الثقيلة البترولية الناتجة عن عمليات التقطير وذلك باستخدام تقنية المايكرويف.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• خفض نسبة الكبريت في الجازولين والديزل داخل المملكة • خفض نسبة التلوث عن طريق تحسين جودة الاحتراق للوقود مما يساهم في خفض نسبة انبعاثات الوقود الضارة • تأسيس صناعة الوقود النظيف في المملكة	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٩١	برنامج إعداد القادة التقنيين لدعم تطوير المحتوى المحلي	• تهدف المبادرة إلى معالجة الفجوة الحالية على مستوى القيادات التقنية في الموارد البشرية الوطنية وذلك عن طريق زيادة الكفاءات الوطنية من القادة التقنيين. حيث يتم تأهيل هؤلاء القادة التقنيين من خلال برامج تدريبية مكثفة مع صفوة الجامعات والمراكز البحثية والتقنية العالمية مما يزيد من فرصة قبولهم في برامج الدراسات العليا في أفضل ٢٠ جامعة على مستوى العالم.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• زيادة الكفاءات الوطنية من القادة التقنيين لخدمة الوطن في المجالات التقنية المختلفة	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٩٢	برنامج الاستشارات التقنية	• تهدف هذه المبادرة إلى الاستفادة من الكفاءات الوطنية والقدرات التقنية المتوفرة في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عن طريق تقديم خدمات استشارية تقنية في المجالات التي تتدرج ضمن نطاق عمل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مثل: الطاقة، تحلية المياه، الصحة، الاتصالات وتقنية المعلومات، المواد المتقدمة، الطيران والفضاء، البيئة وغيرها.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• رفع نسبة التوطين في مجال الاستشارات	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٩٣	تحفيز الجيل الناشئ للانخراط في مجالات العلوم والتقنية	• ستقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإطلاق مجموعة شاملة من المبادرات لمعالجة المحاور الاستراتيجية التالية: ١. تعزيز العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM) في المدارس. ٢. تشجيع وتطوير الأنشطة البحثية في الجامعات. ٣. مدى التواصل العلمي والتقني للعامة. ٤. العلاقات الهامة مع الأطراف الرئيسية ذات الصلة	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• المساهمة في تعزيز وتشجيع وتطوير الجيل الناشئ في مجالات العلوم والتقنية	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٩٤	برنامج تطوير المنتجات لتأسيس الموردين المحليين	• تهدف المبادرة إلى الاستفادة من الاستثمارات التي تمت خلال السبع سنوات الماضية في البحث و التطوير لدعم مشاريع مشتركة بين القطاع البحثي والخاص لإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة مبنية على التقنية العالية وتطوير منتجات تساهم في تعظيم المحتوى المحلي والاستفادة التجارية والاقتصادية من القدرات التقنية في القطاع البحثي.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• رفع نسبة المحتوى المحلي • توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٩٥	برنامج حاضنات ومسرعات التقنية	• تهدف المبادرة إلى دعم إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة التقنية وذات النمو الكبير للمساهمة في خلق الوظائف وتنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال برنامج بادر التابع لمدينة عبد العزيز للعلوم والتقنية. كما يهدف البرنامج إلى تسريع نمو المشاريع السعودية الناشئة مع توفير تمويل الأفكار في الوقت ذاته عن طريق مسرعات الأعمال.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• المساهمة في توليد الوظائف المباشرة وغير • دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٦٩٦	برنامج دعم البحث والتطوير للمؤسسات ومراكز البحوث الوطنية	• مبادرة موجهة لدعم أنشطة البحث والتطوير في المؤسسات ومراكز البحوث الوطنية الحكومية والخاصة، والمساهمة في تطوير نشاط بحثي رصين يحقق أهداف حيوية محددة ذات أهمية اجتماعية واقتصادية ووطنية تخدم توجهات المملكة نحو تعزيز وتنويع مصادر الدخل الوطني.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• رفع نسبة أنشطة البحث والتطوير	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-197	برنامج رفع القدرات التصنيعية للشركات الصغيرة والمتوسطة	تهدف المبادرة لتقديم حزمة من الخدمات التقنية بدءاً بالاستشارات التقنية بما فيها الترقية التقنية الكاملة للمصانع الصغيرة والمتوسطة وذلك للنهوض بمستواها وتأهيلها للمساهمة في المحتوى المحلي وتطوير جودة وكمية منتجاتها وذلك عن طريق الخدمات التالية: المركز الرئيسي لخدمات الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ودعم التأهيل التقني الصناعي من الألف إلى الياء، الخدمات الاستشارية التشغيلية، ودعم الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مجالات التنظيم والسياسات.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- تحسين جودة منتجات الصغيرة والمتوسطة - رفع مستوى المحتوى المحلي في الاقتصاد	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-198	برنامج مراكز الابتكار الصناعي	تهدف المبادرة إلى خلق شراكات بين المؤسسات البحثية والقطاع الخاص لتطوير منتجات وخدمات تساهم في الرفع من تنافسية الشركات الوطنية وبالتالي الارتقاء بالمحتوى المحلي والقدرات التصديرية لها وذلك عن طريق دعم إنشاء البيئة المناسبة لتطوير المحتوى المحلي من خلال تطوير تقنيات الجيل القادم، دعم جهود التعاون البحثي بين الجامعات والصناعة ونقل المعرفة، تقوية البحث الجامعي وتعليم الهندسة والعلوم في المملكة، اتباع أفضل الممارسات والخصائص المناسبة للهيكل والحوافز ومتطلبات البرامج الناجحة.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توليد الوظائف المباشرة وغير المباشرة - تعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-199	برنامج ورش تطوير النماذج الأولية	تهدف المبادرة إلى إنشاء ثلاثة مراكز تطوير نماذج أولية في المدن الرئيسية في المملكة تساهم في دعم المصنعين في تطوير منتجات جديدة وتجربتها في بيئة مناسبة مما يدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توليد الوظائف المباشرة وغير المباشرة - دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-200	ترشيد استهلاك الطاقة عبر الباعثات الضوئية للمباني والطرق	تقوم هذه المبادرة على المساعدة في تقليل استهلاك الطاقة الكهربائية وذلك عن طريق الانتقال التدريجي إلى استخدام تقنية الاضاءة ذات الاستهلاك المنخفض عبر تطوير الباعثات الضوئية المصنعة من ثمرات الجاليوم في معامل المدينة، حيث مهد هذا النوع من المواد الطريق لتحقيق الهدف المطلوب وهو انتاج ضوء ابيض بكفاءة عالية واستهلاك يبلغ خمسة اضعاف اقل من الاضاءة التقليدية ودورة حياة تتجاوز ٢٥ الف ساعة تشغيل، كما أنها تقدم حلول عملية وفعالة لمشاكل انخفاض الكفاءة مع زيادة التيار.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- تقليل استهلاك الطاقة الكهربائية المخصصة للإضاءة (والتي تمثل ٢٠٪) من استهلاك الكهرباء في المملكة - تصنيع الأجزاء الأساسية للباعثات الضوئية والليزر في المملكة - نقل وتوطين الخبرات والصناعات الدقيقة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-201	تصنيع وتطوير الجهاز اللوحي المشفر لاستخدام الجهات الحكومية	تسعى المبادرة لنقل وتوطين تقنيات تصميم الأجهزة الذكية واللوحية عن طريق التدريب الشامل للمهندسين على المراحل الأساسية لتطوير المنتج بشكل كامل، والتي تشمل البحث والتطوير والتصميم والتعامل مع الموردين المختصين وعمل الاختبارات اللازمة للتأكد من جاهزية الأجهزة. أيضاً تهدف المبادرة لتطوير مستشعرات إلكترونية يمكن استخدامها كملحقات للأجهزة الذكية لتطبيقات مختلفة. وسينتج عن المبادرة انتاج عدد من الأجهزة الذكية واللوحية ذات تكلفة اقتصادية شاملة جميع الملفات والمتطلبات اللازمة لتطوير وتصميم الأجهزة محلياً.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توطين تقنيات الأجهزة الذكية - توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-202	تقليل تسرب المياه عبر منظومة مراقبة خطوط أنابيب المياه	تهدف المبادرة لاستخدام تقنيات متقدمة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لتطوير نظام متكامل لمراقبة خطوط أنابيب المياه الطويلة ومتابعة جودة المياه من خلال شبكة استشعار لاسلكية تضم مجموعة من المستشعرات التي تقيس التسارع والحرارة وتلتقط صور تحليلية بمستشعرات للأشعة تحت الحمراء، بالإضافة إلى توليد طاقة تشغيلية للمستشعرات بشكل تلقائي عن طريق تحويل الطاقة الحركية من بيئة العمل.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	توفير آلية لمتابعة حالة المياه ووضع الأنابيب في الخطوط الطويلة بشكل تلقائي وفعال بهدف تقليل تكاليف الصيانة (عن طريق التنبؤ بالمواقع التي قد يحدث فيها تسرب أو انفجار) وتقليل المياه المهدرة والتي تقدر بـ ٢٠٪ إلى ٤٠٪ وبالتالي تقليل التكلفة والطاقة المستخدمة بشكل كبير	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٧-٧٠٣	نقل وتوطين تقنية البناء والتشييد	تشير العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الطلب المستقبلي على المسكن الميسر (في بنائه وتشغيله وصيانتهم) فالزيادة في معدلات نمو السكان، وتغير عدد أفراد الأسرة السعودية وبعض خصائصها التقليدية تدعو إلى الاهتمام بتيسير الحصول على المسكن. إن زيادة حجم الطلب على المساكن تعد من أبرز المعوقات التي تواجه تحقيق أهداف تنمية قطاع الإسكان خلال السنوات المقبلة، ومما يعزز التوقعات هو أن غالبية سكان المملكة من الفئات الشابة، الأمر الذي يعني ارتفاع معدل تكون الأسر الجديدة، ومن ثم زيادة حجم الطلب على المساكن. ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع تكاليف البناء والتشييد للمساكن هي أبرز المعوقات التي تواجه تحقيق أهداف تنمية قطاع الإسكان. ومن هذا المنطلق جاءت التوجيهات الحكيمة بإطلاق مبادرة (مسكن بأيد سعودية) لتساهم في نقل وتوطين وتطوير صناعة الوحدات السكنية عن طريق تبني أنظمة أتمتة البناء لمعالجة تحديات الإسكان الحالية والمستقبلية بالمملكة من حيث التكلفة والكفاءة والجودة، ولرفع مستوى توافق المساكن مع بيئة المملكة والتقنيات الحديثة. كذلك سيتم تطبيق معايير الاستدامة في المباني من خلال استخدام أنظمة لتوفير استهلاك الطاقة فضلا عن إطالة العمر الافتراضي للمباني. من أهم مميزات نقل وتوطين وتطوير هذا المشروع هو انه سيتم زيادة فرص السعودية في قطاع البناء والتشييد في مقابل التقليل من حجم العمالة المستخدمة، بالإضافة إلى تعزيز فرص القطاع الخاص المحلي في الاستثمار في هذا المشروع، وإنتاج وحدات سكنية أو أجزاء منها وتطويرها في المستقبل.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توطين التقنية - زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص - توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٧-٧٠٤	توطين ونقل تقنية التعدين والمواد المتقدمة	تسعى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى نقل وتوطين تقنيات المواد المتقدمة في مجالات المواد والتعدين والبتروكيمياويات والمواد المتناهية الصغر، وذلك بتنفيذ عدة تحالفات واتفاقيات لتعاون المشترك بين مختلف القطاعات الوطنية والعالمية ذات الصلة، لهدف نقل هذه التقنيات وتوطينها لتعزيز وتوفير مصادر دخل بديلة مع التركيز على دعم استراتيجية المملكة الاقتصادية.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توطين التقنية - زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص - توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٧-٧١٥	نظام وطني مفتوح المصدر لإدارة الموارد المؤسسية ERP	تتفق أجهزة الدولة -كل على حدة- مبالغ كبيرة على أنظمة إدارة الموارد المؤسسية، مع وجود تشابه في تطبيقات كل جهة، باستخدام أنظمة مغلقة يصعب تخصيصها. لذا، تهدف المبادرة إلى إنشاء نظام موحد مفتوح المصدر ذات كلفة منخفضة قابل للتخصيص والتطوير المستمر مع توفير مستودع للأنظمة للجهات يتيح إعادة استخدامها من خلال رخصة خاصة.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توطين التقنية - زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص - توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-V-00	توطين ونقل تقنية الصحة	- مشروع تقنية الموروثيات يهدف المشروع لدراسة المجتمع السعودي وراثيا باستخدام أحدث التقنيات العملية. ويسعى المشروع للتعرف على التسلسل القاعدي للمجتمع السعودي، وتوثيق أول خريطة وراثية للمجتمع السعودي. - مشروع التقنية الحيوية يهدف المشروع إلى إنشاء منصة تقنية متقدمة لرصد الأمراض المعدية و تطوير اللقاحات بالمملكة. - مشروع تقنية الخلايا الجذعية يهدف المشروع إلى نقل وتوطين أحدث التقنيات في مجال أبحاث الخلايا الجذعية، والاستفادة من هذه التقنيات للتوصل إلى حلول مبتكرة وفعالة لعلاج العديد من الأمراض المزمنة المنتشرة والمتزايدة في المملكة والحد منها. - مشروع التقنية الدوائية يقدم حلول عصرية واعدة في كيفية دراسة وعلاج الأمراض ابتداء من تصنيع مركبات نانوية آمنة لكي تستخدم في إيصال الأدوية بشكل دقيق و فعال، واختراع طرق للتحكم بمصير الأدوية داخل الجسم الحيوي قابلة للتحكم عن بعد بواسطة الأشعة المغناطيسية، وتوطين مركبات نانوية ذكية ذات قدرة على إيجاد المرض بشكل تلقائي، إلى تطوير مركبات نانو ذات فاعلية عالية للعلاج الجيني. - مشروع الأجهزة الطبية يقدم حلول حديثة لتشخيص الأمراض باستخدام تقنية الطب النووي .	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توطين التقنية - زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص - توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-V-01	توطين ونقل تقنية الطاقة	الريادة العالمية في كفاءة الطاقة الشمسية: اضطلعت المدينة بتنفيذ برنامج متكامل لتطوير وإنتاج تقنيات الطاقة الشمسية وذلك لدعم القاعدة الصناعية بما يحقق الريادة للمملكة في امتلاك تقنياتها وتوفير استهلاك البترول والغاز محلياً. توطين محطات توليد الكهرباء لدعم الشركة السعودية للكهرباء وشركة أرامكو السعودية في جهودها الرامية إلى زيادة توطين المعدات وقطع الغيار في السنوات الـ ٥ المقبلة، تقديم الخبرة في مسألة المحتوى المحلي والبحث والتطوير في مجالات مكونات توليد الطاقة والمحطات التجريبية واسعة النطاق لاختبار دورة عمل ومكونات التوربينات الغازي. توطين أنظمة إدارة وتدوير النفايات، تستطيع مدينة الملك عبد العزيز للتقنية والعلوم المساهمة في ترسيخ ممارسات لإدارة النفايات الصلبة في السعودية من خلال بناء منشأة لاختبار تحويل النفايات الصلبة إلى غاز.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توطين التقنية - زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص - توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-18-07-V-014	نظام الاتصال بالأقمار الاصطناعية موجه الكثرونيا لتطبيقات الجهات الحكومية	تستخدم حالياً هوائيات ذات توجيه ميكانيكي للاتصال ما بين المحطات الأرضية الاصطناعية مثل أجهزة الـ VSAT في معظم الأجهزة الحكومية. المنتج المقترح هو جهاز اتصال الكتروني بحجم الحاسب اللوحي يمكن توجيهه الكترونياً لمتابعة الأقمار الاصطناعية بدون الحاجة لهوائي ميكانيكي كما يمكن تهيئته للتركيب على المركبات المتحركة مثل السيارات، السفن، الطائرات المأهولة والطائرات بدون طيار لصغر حجمه. وقد قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بتطوير نموذج مختبري والآن بصدد عمل اختبارات للاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- سوف يساعد هذا النظام على تقليل تكاليف أنظمة الاتصالات الحكومية التي تعمل عبر الأقمار الاصطناعية بمقدار ٩٠٪ مقارنة بالأنظمة الحالية. - يعتبر هذا المنتج فريد على المستوى العالمي ويمكن ان يؤدي إلى تكوين شركة لصناعة تلك الهوائيات وبيعها على الصعيد العالمي	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨-٠٧-٧٠٧	توطين ونقل تقنية المعلومات والاتصالات	• توطين ونقل تقنية المعلومات والاتصالات هي من أكبر المبادرات تحت مظلة معهد بحوث الاتصالات وتقنية المعلومات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، حيث تهدف هذه المبادرة إلى نقل وتوطين تقنيات الاتصالات وتقنية المعلومات وبناء القدرات المحلية من خلال مشاريع في مجالات الاتصالات، الدفاع والامن، وتهدف هذه المبادرة إلى نقل تقنية نظام الكشف المتنقل باستخدام الاشعة السينية المرتدة (Backscatter System) او مايعرف اختصارا بـ BMS فهذا النظام سيمكننا من فحص محتوى المركبات وحاوليات الشحن من مواد محظورة (مخدرات، متفجرات، ...) او تهريب الاشخاص والاموال ومن خلال هذا الهدف سيتم تأهيل كوادر وطنية قادرة على تشغيل وصيانة وتطوير تقنيات عمل النظام لنقل المعرفة والمهارات اللازمة في عمليات المسح الإشعاعي لموانئمة احتياجات سوق العمل، مما يسهم في زيادة الكفاءات الوطنية المؤهلة لدعم تطوير المحتوى المحلي، وتهدف المبادرة أيضا إلى نقل وتوطين تقنية الالواح والهوائيات المرنة القادرة على توجيه الاشعاع الكهرومغناطيسي حيث انها من التقنيات الرائدة والحديثة والتي سوف تشكل نقلة نوعية في التطبيقات المدنية والعسكرية التي تعتمد على الاشارات الكهرومغناطيسية. ومن اهم التطبيقات التي ستساعد على تطوير هذه التقنية هو باستخدامها في تصغير البصمة الرادارية للطائرات والمروحيات والمعدات العسكرية وذلك بتثبيتها على هياكل مجسماتها مما يجعل من الصعب على الرادارات التقاطها كذلك تتيح هذه التقنية إمكانية تصميم هوائيات سطحية للاستخدامات العسكرية، وتهدف هذه المبادرة لتطوير نظام إدارة بيانات الحرب الالكترونية (دعم) ينسيق مباشر ومستمر مع القوات البحرية الملكية السعودية والذي يهدف لتوفير نظام متكامل يعمل على ربط الاسطول الشرقي والاسطول الغربي بقيادة القوات البحرية في مدينة الرياض والذي يسهم في بناء قاعدة بيانات موحدة وشاملة يتم الوصول اليها بشكل سهل وأمن من مختلف الافرع بالقوات البحرية، وتهدف هذه المبادرة إلى توفير تقنية اكثر دقة وامنا في تحديد هوية الاشخاص عن طريق اخذ بصمة عروق الكف بواسطة ماسح ضوئي يستخدم الاشعة تحت الحمراء وبدون ملامسة الكف للجهاز.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• توطين التقنية • زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص • توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨-٠٧-٧٠٨	توطين ونقل تقنية المياه	• اضطلعت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالعمل على توطين عدد من تقنيات التحلية ابتداءً من تصميم المحطات وتطوير العديد من المسارات البحثية التطويرية لجميع أنواع تقنيات التحلية وذلك بالتعاون مع العديد من المراكز البحثية العالمية. و تشمل المبادرة ثلاثة مجالات تخدم مجال تحلية المياه بالإضافة إلى أنظمة الصرف الصحي وشبكات المياه ومعالجة المياه وهي: ١. تطوير أغشية دقيقة لمعالجة المياه. ٢. تطوير تناضحية لتحلية المياه المالحة. ٣. تطوير أغشية تناضحية منخفضة الضغط للمعالجة الثلاثية.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• توطين التقنية • زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص • توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٧٠٩	توطين ونقل تقنية النفط والغاز	- تطوير تقنيات المراقبة المستمرة لخزن الكربون والتغيرات تحت السطحية في مجال البترول والغاز. - تطوير نظام راداري متعدد الترددات لأغراض تعزيز عمليات استكشاف البترول والغاز. - تطوير جسيمات الهلامية النانوية لتعزيز كفاءة إنتاج البترول. - تطوير اجهزة تسجيل البيانات السيزمية (sand geophone) للمناطق الرملية. - تطوير أنماط تدفق السوائل المتقدمة لزيادة فعالية رفع السائل في خزانات الغاز ذات الضغط المنخفض.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توطين التقنية - زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص - توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٧١٠	توطين ونقل تقنية النقل والخدمات اللوجستية	هذه المبادرة تهدف إلى نقل و توطين التقنية من اجل تعظيم المحتوى المحلي في مجال النقل و الخدمات اللوجستية وذلك بالتطوير في أنظمة مواصلات تكاملية داخل مدن المملكة وخصوصا المدن الكبيرة تهدف لتقليل عدد الحوادث المرورية وازدحام الخانق في الشوارع واستهلاك الوقود، وذلك عن طريق بناء أنظمة حاسوبية متقدمة ومنخفضة التكاليف وكذلك المشاركة في الاستشارات التقنية لتحديد المواصفات الخاصة لدعم خدمات تقنية المعلومات لعمليات المتابعة و التحكم في الخدمات اللوجستية. بالإضافة إلى تحسين تقنيات عمليات النقل والتخزين والتوصيل للوصول إلى الطريقة المثلى من سرعة التوصيل.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- توطين التقنية - زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص - توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٧١١	جهاز ذاكرة عالي الحماية لتخزين المعلومات والتوقيع الرقمي للتعاملات الحكومية الآمنة	تسعى المبادرة إلى نقل وتوطين التقنية من أجل تعظيم المحتوى المحلي في مجال التشفير وأمن المعلومات وذلك بتطوير جهاز ذاكرة عالي الحماية لتخزين المعلومات والتوقيع الرقمي وانتاج عدة اصدارات تلائم استخدامات مختلفة لتجاوز العوائق التي تحول دون استخدام هذه التقنية الآمنة لدى كثير من القطاعات الحكومية والخاصة وقطاع البنوك يكون بها المنتج الوطني ذا أفضلية تنافسية تجارية.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	توطين التقنية	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٧١٢	شبكة اتصالات منخفضة التكلفة لتطبيقات انترنت الاشياء	المبادرة تبنى إنشاء شبكة انترنت الأشياء خاصة بتقنية 2G-LPWAN (Power Wide-AREA Network) وذلك لقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الحساسات الموفرة للطاقة مما يخفف الضغط على شبكات الاتصالات في المملكة وبتكلفة تشغيل منخفضة جداً مقارنة بالبديل التقليدي والذي يعتمد على (GSM Network).	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	رفع المحتوى المحلي بمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصيانة والتشغيل والتطوير	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
قطاعات البحث والتطوير والابتكار	N-١٨٠٠٧-٧١٣	منصة البيانات الضخمة للتخطيط الاستراتيجي	في ظل الازدياد المضطرد في حجم البيانات في العالم واهميتها في دعم العديد من التطبيقات الهامه و منها السرعة في اتخاذ القرارات المناسبة بصورة اكثر فعالية، لذا اصبح من الضرورة الاستفادة من هذه البيانات عن طريق استخدام ادوات لاستخلاصها وتجهيزها وتخزينها وتحليلها وادارتها في غضون فترة زمنية مقبولة باستخدام قدرات حاسوبية فائقة الاداء. وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء منصة تقنية متكاملة تحتوي على أدوات لاستخلاص وتجهيز وتخزين وتحليل وتصوير البيانات الضخمة. تمكن الجهات الحكومية من استخلاص معلومات مفيدة بهدف التخطيط الاستراتيجي ودعم اتخاذ القرار. كما تهدف المبادرة إلى بناء أدوات لتحليل المحتوى في البيانات الضخمة وخصوصا المحتوى العربي لما يتطلبه من طرق خاصة للمعالجة تتواءم مع التحديات المصاحبة لهذا المحتوى. بالإضافة إلى ذلك تهدف المبادرة لتحديث البنية التحتية للقدرات الحاسوبية فائقة الاداء للتعامل مع مخرجات المبادرة.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	- خفض كلفة المصروفات الحكومية عن طريق ترتيب أولويات المشاريع الحكومية - خفض كلفة الدراسات الاستشارية المعنية بالتخطيط المستقبلي في الجهات الحكومية	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة



قسم ٦-٤: الثورة الصناعية الرابعة



٣.أ. التحديات الأساسية

• التحديات الأساسية في الثورة الصناعية الرابعة

يعتمد نجاح تطبيق الثورة الصناعية الرابعة في نهاية المطاف على تبني المستثمرين الصناعيين الحاليين والمستقبليين لهذه التقنيات، يواجه هذا التبني في الوقت الحالي عددًا من التحديات مثل ضعف اهتمام الشركات الصناعية بهذا الأمر نتيجة لعدم الوعي بوجوده وكيفية تطبيقه أو عدم القناعة بفاعليته والحاجة إليه أو عدم وجود تمويل مناسب لترقية معدات الإنتاج لمستوى الثورة الصناعية الرابعة والتي تميل في الوقت الحالي لأن تكون أكثر تكلفة من المعدات التقليدية. هناك أيضًا تخوف من محدودية توفر الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع هذه التقنيات وبالإضافة إلى ضعف بنية الاتصالات وأمن المعلومات اللازمة لتشغيل هذه الأنظمة بموثوقية وأمان كاف.

٣.ب الجهود الحالية

• الجهود الحالية في الثورة الصناعية الرابعة

قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإنشاء مركز الابتكار للجيل الرابع للصناعة ويحتوي على عدد من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة تشمل معدات تصنيع بالتحكم الرقمي ومعدات هندسة عكسية رقمية و معدات للواقع المعزز و معدات متقدمة لصب المعادن ومعدات للطباعة ثلاثية الأبعاد بالإضافة لبرنامج حاسوبي متقدم لإدارة حياة المنتج يشمل الرسم الهندسي و التحليل الهندسي والتصنيع الرقمي وإدارة الملفات وإتاحة الوصول لبرنامج إدارة حياة المنتج وبعض معدات التصنيع عبر شبكة الإنترنت للمشاركين في خدمات المركز من الشركات الناشئة، كما يقدم المركز دورات تدريبية على المعدات والبرامج المذكورة في مقره وعبر شبكة الإنترنت.

تقوم وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ببناء استراتيجية وطنية للتصنيع وتشمل ضمن مكوناتها مراكز لتحسين إنتاجية المصانع، والتي تركز على تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

استخدام تقنية الليزر في العمليات الصناعية



تخصيص برنامج تمويلي
بقيمة تقارب ٣ مليار ريال
سعودي لتسريع تنفيذ
الاستثمارات في الثورة
الصناعية الرابعة بالمملكة
وزيادة الميزة التنافسية
للصناعات القائمة محلياً



٤. الاستراتيجية
(الثورة الصناعية الرابعة -
برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)



٤.أ ركائز استراتيجية الثورة الصناعية الرابعة

• نظرة عامة والنطاق

يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تطوير مختلف الصناعات وتشجيع الإنتاج المحلي لقطاعات الطاقة والتعدين والأعمال اللوجستية والتصنيع. وجزء من مهام البرنامج هو تطوير الاستراتيجية الصناعية لعهد الصناعة الجديد والذي يعرف باسم "الثورة الصناعية الرابعة" لتمكين تنفيذ خطة المملكة لقطاعات برنامج تطوير الصناعات الوطنية و الخدمات اللوجستية.

وقد تم تكليف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لتكون الجهة التي تقود وتنسق الأعمال بين مختلف الأطراف المعنية. وقامت بتحديد الآليات المُمكنة للثورة الصناعية الرابعة، واقتُرحت المحاور الاستراتيجية والمبادرات الرئيسة التي تمكن من تبني الثورة الصناعية الرابعة في المملكة.

• ما هي الثورة الصناعية الرابعة؟

تعتمد الثورة الصناعية الرابعة على تطبيق مجموعة من التقنيات الحديثة على امتداد سلسلة القيمة للإنتاج والتي من شأنها رفع كفاءة الإنتاج وتمكين إيجاد نماذج أعمال جديدة تتماشى مع مكتسبات التحول المستهدفة.

تركز الثورة الصناعية الرابعة على قطاعات المستقبل وتتضمن مجموعة واسعة من التطبيقات التكنولوجية الروبوتية المتقدمة الآتية:

١. منتجات الطباعة ثلاثية الأبعاد (3D printed products)
٢. أدوات الطباعة ثلاثية الأبعاد (3D printing tooling)
٣. المسح الضوئي (3D scanning of parts)
٤. المركبات / الروبوتات / العربات الموجهة آلياً (Automated Guided Vehicles/Robots/ Carts)
٥. الآلات المرنة (Flexible machines)
٦. الروبوتات التعاونية (Collaborative robots)
٧. الروبوتات (التقليدية) (Robots)
٨. أنظمة الرؤية (لمراقبة الجودة) (Vision Systems)
٩. أتمتة التغليف (Packaging Automation)
١٠. إدارة الجودة القائمة على التحليلات (Analytics Driven Quality Mgmt)
١١. الإنتاجية، الطاقة و تحسين الإنتاجية (Yield, Energy, Throughput Optimization)
١٢. توقعات الطلب القائمة على التحليلات (Analytics Driven Demand Forecasting)
١٣. الصيانة الوقائية (Preventive maintenance)
١٤. الرصد والمراقبة عن بعد (Remote Monitoring and control)
١٥. الواقع المعزز (Augmented reality)
١٦. إدارة الأداء الرقمي (Digital Performance management)

١٧. إدارة الجودة الرقمية (Digital quality management)
١٨. إدارة دورة حياة المنتج والمحاكاة الرقمية (Product Lifecycle Management and Digital Simulation)
١٩. أتمتة العمل المعرفي (Automation of Knowledge Work)
٢٠. المسار والتتبع (Track-and-Trace)
٢١. الاستهلاك الذكي للطاقة (Smart energy consumption)
٢٢. جدولة وتخطيط التحول (Scheduling and Shift Planning)

وقد تم زيادة مبادرة تطمح إلى دعم إنشاء منظومة للتكنولوجيا تهدف إلى تحفيز شركات تصنيع المعدات الأصلية لإنشاء مصانع و مراكز بحث و تطوير في المملكة، مثل منحها الإعفاءات الضريبية، وتقديم الدعم الاستثماري، إلخ.

يمكن تطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على العديد من القطاعات مثل الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية. لتشجيع الشركات على تبني هذه التقنيات يجب توفير عناصر تأسيسية على سبيل المثال الأطر التنظيمية، والتمويل، والتعليم، والبنية التحتية.

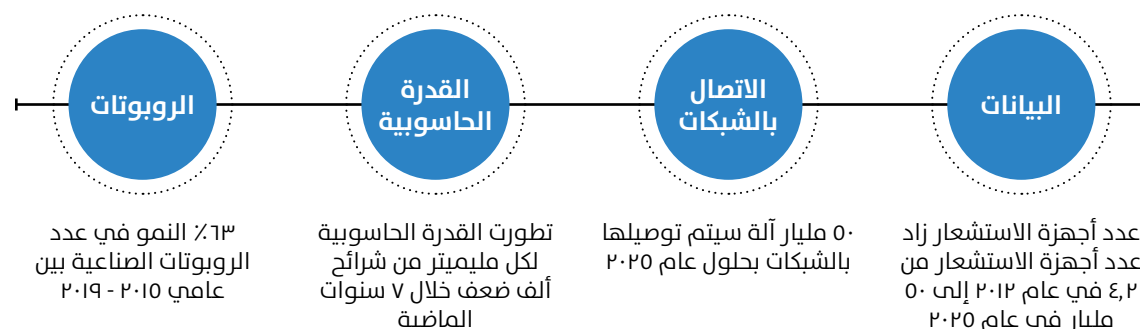
سيشكل هذا النموذج الجديد مصدراً رئيساً من مصادر القدرة التنافسية في المستقبل، في حين ستحتفي عناصر التميز التقليدية لتحقيق التفوق التشغيلي (كتطبيق التصنيع الرشيق، والاستعانة بالموارد الخارجية والأتمتة) وستبدأ الشركات الرائدة في قطاع الصناعة بالبحث عن فرص جديدة لتحسين أدائها. وسوف تستبدل الثورة الصناعية الرابعة الآليات التقليدية المطبقة حالياً على امتداد سلسلة القيمة مما سيجعل الشركات تفكر مجدداً في منهجية تنفيذ أعمالها للوصول إلى آفاق جديدة من الكفاءة التشغيلية.

اعتمدت الثورة الصناعية الأولى على البخار والطاقة البخارية المتولدة من الماء والإنتاج من خلال الآليات الميكانيكية (في ستينيات القرن الثامن عشر تقريباً)، تلتها الثورة الصناعية الثانية من خلال توزيع الأيدي العاملة، والاستفادة من الكهرباء والإنتاج على نطاق واسع (في سبعينيات القرن التاسع عشر تقريباً)، تلتها الثورة الصناعية الثالثة التي اعتمدت على استخدام الإلكترونيات والحواسيب والأتمتة بمستوياتها الأولية (في سبعينيات القرن العشرين تقريباً)، أما الثورة الصناعية الرابعة فتعتمد على عناصر التقنية الذكية المضمنة في الأنظمة التقليدية (حوالي عام ٢٠١٠ تقريباً).



تعتمد الثورة الصناعية الرابعة على الثورة العلمية وأحدث التقنيات، وتقدم ثلاثة أضعاف القيمة المضافة للدول

الثورة العلمية



ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة

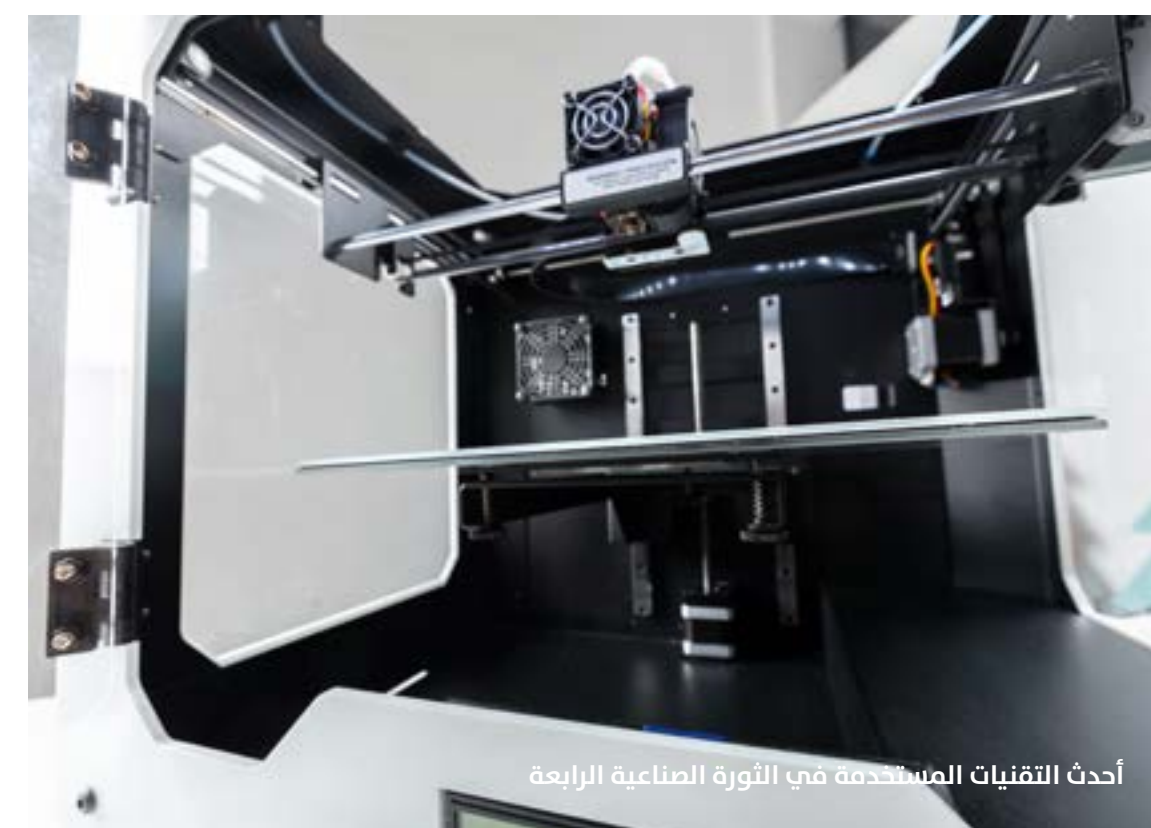


القيمة المقدمة



تعتمد الثورة الصناعية الرابعة على الثورات العلمية وأحدث التقنيات التي تمنح الدول قيمة مميزة:

- ترتبط الثورات العلمية بشكل مباشر بالبيانات (على سبيل المثال، زاد عدد أجهزة الاستشعار من ٤,٢ مليار في عام ٢٠١٢ إلى ٥٠ مليار في عام ٢٠١٧)، الاتصال بالشبكات (سيتم توصيل أكثر من ٥٠ مليار آلة بالشبكات بحلول عام ٢٠٢٥)، أما القدرة الحاسوبية لكل مليمتر مربع لشرائح المعالجات فقد تضاعفت ألف ضعف خلال السبع سنوات السابقة) وكذلك الروبوتات (يقدر النمو في عدد الروبوتات الصناعية بنسبة ٦٣٪ بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٩).
- أسست هذه الثورات العلمية نموذج جديد من التقنيات كالبيانات والقدرة الحاسوبية والاتصال بالشبكات (البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية) وتحليل البيانات والذكاء الصناعي (التحول الرقمي والتحليل المتقدم) والتحول من الرقمية إلى المادة (كالروبوتات المتقدمة والطباعة ثلاثية الأبعاد) وتفاعل الآلة مع الإنسان (كالتفاعل باللمس، والواقع الافتراضي / الواقع المعزز).
- يتم ترجمة هذا النموذج الجديد إلى قيمة جديدة للدول التي تركز على الارتقاء بالميزة التنافسية لقطاعاتها الحالية من خلال زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وزيادة السلامة وتوفير ميزة تنافسية لتمكين القطاعات الجديدة وتأسيس منظومة بيئية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.





• السياق والأساس

لقد قمنا بدراسة نماذج استرشادية لاستراتيجية الثورة الصناعية الرابعة لأكثر من عشر دول صناعية (مصنفة حسب الحصة السوقية الفعلية للقطاع الصناعي العالمي لعام ٢٠١٥) وتم تحديد ثمان دول قامت بإطلاق استراتيجية وطنية ومبادرات للثورة الصناعية الرابعة

الدولة	مبادرات الثورة الصناعية الرابعة	سنة الإطلاق
الصين	صنع في الصين ٢٠٢٥	٢٠١٥
الولايات المتحدة	المبادرة الأولى لمعهد التصنيع الرقمي والابتكار بالتصميم، المعهد الوطني لبحوث الجينوم البشري	٢٠١٢
اليابان	مبادرة سلسلة القيمة للقطاع الصناعي	٢٠١٥
ألمانيا	الثورة الصناعية الرابعة	٢٠١١
البرازيل	لا توجد استراتيجية معتمدة بعد	-
كوريا الجنوبية	اقتصاد الابتكار	٢٠١٤
الهند	لا توجد استراتيجية متكاملة بين القطاعين العام والخاص	-
إيطاليا	تجمعات المصانع الذكية	٢٠١٢
فرنسا	العصر الجديد للصناعة الفرنسية	٢٠١٣
روسيا	التقنيات الصناعية المتقدمة	٢٠١٧

وقامت الدول بمبادرات وطنية لمعالجة أبرز التحديات التي تواجه التحول إلى الثورة الصناعية الرابعة وهي:

- عدم إلمام الشركات والأشخاص بفرص الثورة الصناعية الرابعة
- عدم وجود رؤية لاقتناص هذه الفرص وتطوير خارطة طريق للتحول لعصر الثورة الصناعية الرابعة.
- عدم توفر الكفاءات بشكل كافي ومحدودية الوصول إلى الكفاءات المحلية والعالمية
- عدم توفر الاعتمادات المالية لتمويل التحول للثورة الصناعية الرابعة سواء المنح المالية للأبحاث والتطوير والابتكار أو القروض المخصصة لترقية المعدات والأجهزة.

وبالنظر لهذه التحديات، فقد قامت الدول بإطلاق برامج الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- رفع الميزة التنافسية للصناعات الحالية
- التوسع بسلاسل القيمة الحالية وتطوير سلاسل جديدة
- تطوير المنظومة البيئية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة

الاقتصاد الرائد ^١	الأتمة في ٢٠١٨ (كنسبة مئوية)	٢٠٣٠ تفاؤلي ^٢
اليابان	٦.٢٪	٥٤٪
ألمانيا	٦.٢٪	٤٨٪
الولايات المتحدة	٥.٧٪	٤٥٪
الصين	١.٧٪	٤٠٪
الأفكار الرئيسية		

يمكن للمملكة العربية السعودية أن تستهدف الوصول إلى ١٠٠٪ من إمكاناتها من خلال :

- تنفيذ جميع حالات الاستخدام الاقتصادي.
- دعم الاعتماد من خلال التمويل و الحوافز.
- تطوير تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة محلياً.

تتأثر الأتمتة بعدة عوامل:

- توافر التقنيات التكنولوجية
- الصحة الاقتصادية للدولة
- معدل اعتماد التكنولوجيا الصناعية

^١ يقصد بالاقتصادات الرائدة كبرى الدول الصناعية التي تتمتع بأعلى درجات الجاهزية للأتمتة (بيئة الابتكار، والسياسات التعليمية وسياسات سوق العمل). ^٢ تعرف كنسبة مئوية من العمالة التي يتم تسريحها. ٣ افتراض سيناريو اعتماد / اعتماد تفاؤلي المصدر: مركز ماكنزي العالمي، ذي إيكونومست، مقابلات مع الخبراء



يختلف مستوى التدخل الحكومي باختلاف الأهداف والدول

الأهداف	الأمثلة المختارة	مثال الصين
١. زيادة التنافسية بالصناعات الحالية	١. طبقت عدداً من الأدوات المالية لدعم الصناعات ذات الأولوية وتتضمن: • دعم مالي يصل إلى حوالي 0,6 مليار ريال في عام ٢٠١٦ • مشاريع الصناعات الذكية • قروض من المصارف المملوكة للدولة بشروط تفضيلية (كالسداد المؤجل) • الصناديق المدعومة من الدولة (٧٨٠ صندوق مملوك للدولة في عام ٢٠١٥ بقيمة ١,٣ تريليون ريال) • تخفيض الضرائب على الشركات بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ إلى ١٥٪ لبعض القطاعات ذات الأولوية (كالتقنيات المتقدمة) • تشجيع توسع صناديق القطاع الخاص للاستثمار في حصص الملكية الخاصة ورأس المال الجريء والمخصصة لدعم الثورة الصناعية الرابعة	٢. تشجيع المشتريات الحكومية للصناعات والمنتجات المحلية (في تقنية المعلومات، والحافلات التي تعمل بالطاقة المتجددة، والمستحضرات الدوائية الحيوية) ٣. عرض الحلول الرائدة في الفعاليات الصناعية (كمعرض الصناعات الصينية الدولية الثامن عشر) ٤. وضع استراتيجية الدولة لفترة سنتين ونصف بمشاركة ١٥٠ خبير

٢. التوسع بسلاسل القيمة الحالية وتطوير سلاسل جديدة	١. تطوير خارطة طريق مفصلة لعشر قطاعات ذات أولوية* بما في ذلك الجيل الجديد من تقنيات المعلومات، ومعدات التحكم ذات التقنيات المتقدمة والروبوتات والمعدات الجوية والفضاء
--	---

٣. تطوير المنظومة البيئية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة	١. إطلاق صناديق للاستحواذ على شركات التقنية الأجنبية (كصندوق التقنية والابتكار الصيني السويدي بقيمة 0,٥ مليار ريال، وكانيون بريدج كابيتال التي اقترحت الاستحواذ على الشركة الأمريكية المتخصصة في صناعة الرقائق الإلكترونية "لاتيس سيمي كوندكتر"، وقامت هايين كابيتال بإطلاق محفظة الثورة الصناعية الرابعة (السيارات الطائرة)) ٢. التخطيط للوصول إلى ما يقارب ٤٠ مركز ابتكار صناعي بحلول ٢٠٢٥، وأنشأت مراكز الابتكار الهندسي في معاهد التعليم العالي وتدريب الطلاب الجامعيين عليها ٣. تشجيع التعاون بين شركات التقنية والجامعات (كمجموعة هايير، وجامعة تسينجهاوا، ومعهد فرانكوفر الذين تعاونوا على إطلاق معهد هايير للذكاء)
---	--

* تتضمن معدات الهندسة البحرية وتصنيع ناقلات بحرية ذات تقنيات متقدمة، ومعدات سكك حديدية متقدمة، وآليات توفير الطاقة، ووسائل جديدة للطاقة، والمعدات الكهربائية، والآلات والمعدات الزراعية، والمواد الجديدة، والمستحضرات الدوائية الحيوية والخدمات الطبية المتقدمة

وبالإضافة إلى ما تقدم، يختلف مستوى التدخل الحكومي باختلاف الأهداف والدول وتوضح الشرائح التالية بعض الأمثلة:

يختلف مستوى التدخل الحكومي باختلاف الأهداف والدول

الأهداف	مستوى التدخل الحكومي
١. زيادة التنافسية بالصناعات الحالية	منخفض
٢. التوسع بسلاسل القيمة الحالية وتطوير سلاسل جديدة	مرتفع
٣. تطوير المنظومة البيئية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة	منخفض



استخدام تقنية الروبوتات في العمليات الصناعية



يختلف مستوى التدخل الحكومي باختلاف الأهداف والدول

الأهداف	الأمثلة المختارة	مثال الولايات المتحدة
١ زيادة التنافسية بالصناعات الحالية	• قامت بعدد محدود من المبادرات • استهداف تدريب حوالي ٥ مليون طالب جامعي* خلال الخمس سنوات القادمة (بما في ذلك الصناعات المتقدمة) • تحديث المنهج التعليمي لكليات المجتمع (حوالي ١,٨ مليار ريال تم تخصيص نصفها للصناعات المتقدمة) • استثمرت في الجيل القادم من الروبوتات من خلال مشاريع ناسا (حوالي ٢٦٠ مليون ريال)	
٢ التوسع بسلاسل القيمة الحالية وتطوير سلاسل جديدة	• لا شيء مميز	
٣ تطوير المنظومة البيئية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة	• أطلقت الشبكة الوطنية للابتكار الصناعي والتي جمعت ٩ معاهد في عام ٢٠١٧ (كمعهد التصنيع الرقمي والابتكار بالتصميم)**	

* في قطاعات التصنيع والبنية التحتية والأمن السيبراني والرعاية الصحية
** تضم عدداً من المعاهد الأخرى المتخصصة في مواد الصناعة والطاقة والتصنيع والابتكارات والتقنية

يختلف مستوى التدخل الحكومي باختلاف الأهداف والدول

الأهداف	الأمثلة المختارة	مثال فرنسا
١ زيادة التنافسية بالصناعات الحالية	١. تطبيق عدد من الأدوات المالية وتتضمن: • تقديم قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في معدات الثورة الصناعية الرابعة (حوالي ١٤ مليار ريال لمدة سنتين) • حوافر عن طريق إعفاءات ضريبية (حوالي ١١ مليار ريال) • تمويل بحصص الملكية لتنمية مشاريع الثورة الصناعية الرابعة (حوالي ١٩ مليار ريال) ٢. استفادت أكثر من ٢٠٠٠ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عرض وخارطة الطريق المفصلة للثورة الصناعية الرابعة من خلال أكثر من ٣٠٠ خبير في الثورة الصناعية الرابعة، وتم تنظيم أكثر من ٢٣٠٠ فعالية لتشجيع الثورة الصناعية الرابعة تحت شعار (أسبوع الصناعة) ٣. منصة إلكترونية متكاملة تقوم بتحديد تفاصيل أكثر من ٣٠ مشروعاً معتمداً، وأكثر من ٧ نماذج تعليمية للتقنيات الأساسية وأدوات مفصلة خطوة بخطوة لتطبيق الثورة الصناعية الرابعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	
٢ التوسع بسلاسل القيمة الحالية وتطوير سلاسل جديدة	١. تستهدف تطبيق ٩ تقنيات صناعية بما يتوافق مع مواطن القوى الحالية، واقتصاد البيانات، وخيارات الأغذية الذكية، والثقة الرقمية، والأجهزة الذكية، والأدوية المستقبلية، ووسائل النقل المستقبلية، والتنقل بوسائل صديقة للبيئة، والمدن الذكية، والموارد الجديدة	
٣ تطوير المنظومة البيئية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة	١. تقديم منح مالية لدعم التقنية (حوالي ٨ مليارات ريال بين ٢٠١٣ - ٢٠١٦) لدعم مشاريع الأبحاث والتطوير والابتكار للثورة الصناعية الرابعة والاستخدام التجاري للابتكارات ٢. الدخول في شراكة مع ألمانيا وتأسيس "أكاديمية صناعات المستقبل الفرنسية الألمانية"، وتعزيز شراكة القطاعين العام والخاص بين موردي التقنية والجامعات الحكومية (كمخيم الرعاية الصحية، ومدينة الطاقة الكهربائية)	



• الاستراتيجية

بالنظر إلى وضع وطموح المملكة، ستركز استراتيجية المملكة للثورة الصناعية الرابعة على زيادة الميزة التنافسية لسلاسل القيمة الحالية وتطوير المنظومة البيئية لتقنية الثورة الصناعية الرابعة.

١. زيادة الميزة التنافسية للصناعات القائمة ضمن قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.
٢. التوسع بسلاسل القيمة القائمة وتطوير سلاسل جديدة.
٣. تخفيف تأثير الإصلاحات الرئيسية في مجال الطاقة والغاز الطبيعي ونظام العمل والعمال.
٤. تطوير المنظومة البيئية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
٥. خلق وظائف جديدة عالية المهارة وجاذبة للقوى العاملة الوطنية.

ويمكن تلخيص رؤية المملكة للثورة الصناعية الرابعة على النحو التالي:

"تبني الثورة الصناعية الرابعة لزيادة الميزة التنافسية للصناعات القائمة في المملكة وتوسعة سلاسل القيمة الحالية وتخفيف تأثير الإصلاحات الرئيسية في مجال الطاقة والغاز الطبيعي ونظام العمل والعمال وتطوير منظومة الموردين التقنيين محليًا وخلق وظائف جديدة عالية المهارة وجاذبة للقوى العاملة المحلية".



أحدث النظارات التقنية المستخدمة في المجال الطبي

قامت الدول السبّاقة في التحول إلى الثورة الصناعية الرابعة بإعداد استراتيجياتها استناداً على عدد من العناصر التأسيسية والتي تدعم هذا التوجه وتحفزه:

العناصر التأسيسية	المستفاد من التجارب العالمية	الدول التي قامت بذلك
 التوعية	- قامت الدول بإطلاق علامة ترويجية للاستراتيجية الوطنية للثورة الصناعية الرابعة - قامت الدول بتنظيم عدة معارض محلية ودولية لدعم التحول للثورة الصناعية الرابعة وجذب المواهب، وتوحيد جميع الجهود من خلال منصة إلكترونية.	
 الكفاءات والتعليم	- قامت الدول بالاستثمار في مقل المواهب للكوادر الوطنية من خلال إعادة تصميم المناهج التعليمية للتعليم العام والتعليم العالي، وكذلك رفع مستوى تأهيل القوى العاملة الحالية - تشجيع التطبيق العملي للطلاب والتدريب المهني لسد الفجوة في احتياجات السوق من المواهب	
 الاعتماد المؤسسي	قامت الدول بالاستثمار في الاعتماد المؤسسي لبناء الثقة في منظومة الثورة الصناعية الرابعة، ودعم الدور الريادي على كامل امتداد سلسلة القيمة وزيادة الوضوح بالنسبة لأطراف الفاعلة محلياً وعالمياً.	
 الأطر القانونية	قامت الدول بتحديد القوانين الأكثر أهمية (كقانون البيانات، وقانون المسؤولية، وحقوق الملكية الفكرية، والمحفزات) والتي تتأثر بالثورة الصناعية الرابعة وجاري العمل كذلك على الجوانب القانونية المتصلة بالثورة الصناعية الرابعة	
 الحوافز المالية	تعد من المحاور الأساسية لتفعيل منظومة العمل خصوصاً في النماذج التي تُديرها الحكومة (كالصين) بحيث تقوم الدول باستخدام أشكال دعم مختلفة (كالقروض والمنح المالية والصناديق) لتحقيق أهداف متعددة (كالتحول للثورة الصناعية الرابعة، والأبحاث والتطوير والابتكار، والنمو)	
 الشبكات والبيانات والأمن الإلكتروني	تتطلب الصناعة بنية تحتية متقدمة للاتصال ومستويات حماية للمعلومات لضمان استمرارية الإنتاج بالثورة الصناعية الرابعة	
 الأبحاث والتطوير والابتكار	تركز الدول على الأبحاث والتطوير والابتكار لتحقيق ميزة تنافسية للقطاعات أو التقنيات المستهدفة (كفرنسا) وتمكين تطبيق الأبحاث والتطوير والابتكار في الدولة (كالصين)	
 المحفزات	- توفير مختبرات تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لاستخدام أحدث التقنيات أو إيجاد نماذج صناعية أولية - القيام بدورات تدريب تجمع بين مواد التعليم النظري والتجريبي - تطوير مختبرات محاكاة لنماذج العمل تلاءم خطوط الإنتاج بالثورة الصناعية الرابعة	

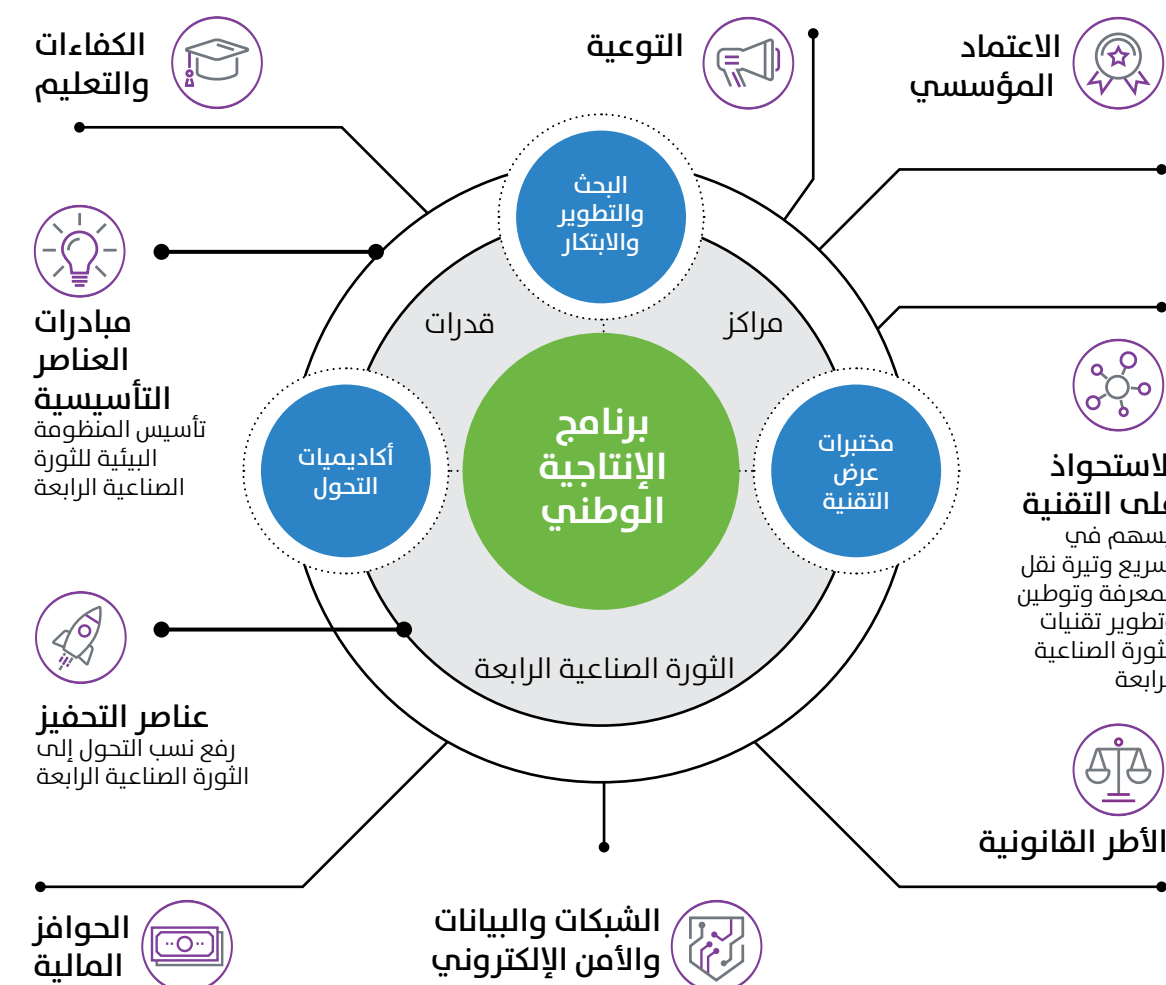


بالنسبة للمملكة يمكن تحقيق أهداف الثورة الصناعية الرابعة من خلال مجموعتين: المجموعة الأولى لبناء العناصر التأسيسية التي تنشئ منظومة العمل والثانية لإنشاء مراكز قدرات تحفز تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. بالإضافة إلى إنشاء برنامج الإنتاجية الوطني والذي يساهم في دعم القطاع الخاص في القطاع الصناعي لتسريع عملية زيادة الإنتاجية بتطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحويل من ٥٠ إلى ١٠٠ مصنع قائم. يلخص الشكل البياني التالي هذه المبادرات بتفصيل أوسع:

عناصر المبادرة	تفصيل المبادرات
الكفاءات والتعليم	- التعليم العام: إضافة مواد وأنشطة لاصفية وبرامج صيفية خاصة بالثورة الصناعية الرابعة - التعليم المهني والتعليم العالي: تعزيز المواد ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة وإتاحة هذه المواد عبر التعليم الإلكتروني المفتوح وتشجيع هذا المسار المهني في الفعاليات المهنية
تطوير القوى العاملة	إعادة تدريب القوى العاملة الحالية من خلال مراكز قدرات الجيل الرابع من الصناعة والجامعات والكليات المهنية بدعم من صندوق تنمية الموارد البشرية هدف
التوعية	- إنشاء مسمى ترويجي للثورة الصناعية الرابعة مثل (الصناعة الذكية) لتشجيع التبني وتوحيد جهود الجهات المعنية - إنشاء بوابة رقمية لمعلومات الثورة الصناعية الرابعة وخلق منتدى يربط بين كافة الأطراف المعنية في كافة أنحاء المملكة - إقامة فعاليات ترويجية للثورة الصناعية الرابعة مثل المعارض والمؤتمرات وورش العمل
الاعتماد المؤسسي	- وضع معايير الامتثال لمتطلبات تطبيق الثورة الصناعية الرابعة - إعطاء شهادات الامتثال لمتطلبات الثورة الصناعية للجهات الراغبة في الحصول على الحوافز المالية لتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة
الإطار القانوني	تطوير كافة الأطر القانونية التي تحكم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتعزيز ثقة المستخدمين وحماية كافة الأطراف، أمثلة على القوانين: قوانين المسؤولية للمعدات ذاتية الحركة وقوانين التعدي على البيانات وغير ذلك
البنية التحتية للاتصالات المناسبة للثورة الصناعية الرابعة	- تأمين تغطية كافية للشبكة لكافة المدن الصناعية ومواقع قطاعات برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية - تأمين خدمات حوسبة سحابية محلية كافية لاحتياجات برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية
سياسات وتدابير أمن الفضاء الإلكتروني	تأمين تدابير الأمن الإلكتروني والسياسات اللازمة لحماية الجهات المستخدمة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة
الحوافز المالية	- إنشاء صندوق قصير الأجل لتمويل برنامج الإنتاجية الوطني لتسريع تبني الثورة الصناعية الرابعة في ١٠٠ مصنع قائم - ضمان تقديم حوافز تفضيلية تشجع تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة عبر برنامج صندوق التنمية الصناعية السعودي الأساسي
برنامج الإنتاجية الوطني	وضع مخططات تحول لمئة مصنع لتكون منارة طريق للثورة الصناعية الرابعة
المنظومة البيئية-استقطاب الشركات العالمية	- تشجيع الإنتاج المحلي لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة من خلال حث الشركات العالمية على إنشاء مراكز تطوير ومصانع في المملكة - يمكن على سبيل المثال منح إعفاء ضريبي مؤقت، توفير دعم استثماري، تأمين أراضي رخيصة وغير ذلك
المنظومة البيئية-التمويل بالأسهم	وضع برنامج رأس مال المخاطرة الممول من الحكومة لتوفير الاستثمار في الأسهم في قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مع التركيز على المشاريع التي تمثل لتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة. يعتبر هذا البرنامج القائم على الأسهم أكثر استدامة من برامج الديون المعفاة من الفائدة مثل العرض الحالي المقدم من صندوق التنمية الصناعية السعودي.

يمكن تلخيص هذه العناصر بالشكل البياني التالي:

يمكن تطبيق أهداف الثورة الصناعية الرابعة من خلال مجموعة من العناصر الأساسية التي تُؤسس لمنظومة العمل وتحفز زيادة تطبيق هذا المفهوم





لتحديد امكانية اعتماد الثورة الصناعية الرابعة، درسنا القطاع الصناعي الحالي في المملكة

بدأنا بالمشهد الصناعي الحالي في المملكة

القطاعات المستهدفة	
أكثر من ٧,٠٠٠ مصنع قائم	
أكثر من ٤٠ منطقة صناعية	
أكثر من ١٠٠ نشاط صناعي	
أكثر من ١ تريليون ريال سعودي قيمة رؤوس الأموال	



المجموعة الثانية	المنظومة البيئية- دعم الابتكار والبحوث والتطوير	• إنشاء برنامج منح مالية لمساعدة المطورين المحليين لتقنيات الجيل الرابع من الصناعة • إنشاء برنامج لشراء التقنيات التأسيسية للثورة الصناعية الرابعة من المصادر العالمية وأحدثها للمطورين المحليين لاستكمال تطوير منتجاتهم
	المنظومة البيئية-مراكز القدرات	• إنشاء مراكز قدرات الثورة الصناعية الرابعة الحكومية لتشجيع تبني تقنياتها في المملكة، تضم هذه المراكز ما يلي: • مختبرات عرض التقنية (عرض التقنيات كلا على حدة بالإضافة لخطوط الإنتاج المتكاملة) • أكاديميات التحول (توفر التدريب وبناء النماذج والاستشارات للشركات الصغيرة والمتوسطة) • مختبرات البحث والتطوير والابتكار (بناء مختبرات لتطوير تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة)

جدول ٥: تحقيق الثورة الصناعية الرابعة.

إن الأمن السيبراني أساسيًا في الثورة الصناعية الرابعة. وقد تم تحديد مبادرة خاصة بالأمن السيبراني للبرنامج. سيتم تطوير التدابير والسياسات المناسبة لتحقيق المبادرة، وتتضمن التدابير العناصر التالية:

١. الحوكمة والتنسيق
٢. التدابير الوقائية (السياسات واللوائح)
٣. التوعية (تحديد البنية التحتية اللازمة وتحديد نقاط الضعف ...)
٤. خطة الاستعادة والاستجابة (المرونة السيبرانية ، الاستجابة الوطنية ...)
٥. خطة فعالة لتبادل المعلومات

• الأثر والتطلعات

لقد درسنا كلاً من الأصول الصناعية الجديدة والقديمة عند تقييم إمكانية اعتماد الثورة الصناعية الرابعة

الأصول	المنهجية
الأصول الصناعية القائمة (مصانع قائمة)	• تحويل المصانع الحالية إلى الثورة الصناعية الرابعة. • دراسة جميع الشركات الصناعية المسجلة في قاعدة بيانات الصناعة بوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية. • تقدير الدخل التشغيلي والتكلفة التكنولوجية لتحويل القاعدة الصناعية القائمة إلى الثورة الصناعية الرابعة. • تحديد المبادرات الرئيسية لدفع عمليات الأتمتة الحالية.
الأصول الصناعية الجديدة (مصانع جديدة)	• الحرص على توافق المصانع الجديدة مع الثورة الصناعية الرابعة • الأثر التقديري للمصانع الجديدة بما يتماشى مع نمو برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بحلول عام ٢٠٣٠. • تقدير الدخل التشغيلي والتكلفة التكنولوجية لدمج تقنيات الثورة الصناعية الرابعة الجديدة في المصانع. • استحداث لوائح وتشريعات لتشجيع استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في المصانع الجديدة (يتم القيام بها على مراحل).

جدول ٦: الأصول الصناعية الجديدة و القديمة.



لكل نموذج، قمنا بتقدير تحسين الدخل السنوي وتكلفة التكنولوجيا بناءً على حالات سابقة للثورة الصناعية الرابعة، وتم تقدير تحسين الدخل السنوي عبر نسبة التحسين في الإيرادات والانخفاض في التكاليف في الحالات السابقة:

حالات استخدام الثورة الصناعية الرابعة			
	الصناعات المتقدمة	١. الطباعة ثلاثية الأبعاد	١.
		٢. الآلات المرنة (تحكم رقمي باستخدام الحاسوب)	٢.
		٣. الروبوتات	٣.
		٤. الواقع المعزز	٤.
	الصناعات الأساسية	١. تحسين العائدات	١.
		٢. الصيانة الوقائية	٢.
		٣. إدارة الأداء الرقمي	٣.
		٤. أنظمة الرؤية	٤.
	الأغذية والمشروبات	١. إدارة الجودة القائمة على التحليلات	١.
		٢. إدارة الجودة الرقمية	٢.
		٣. الاستهلاك الذكي للطاقة	٣.
		٤. أتمتة العمل المعرفي	٤.
	المنتجات الكيماوية والصناعات الدوائية	١. أتمتة التغليف	١.
		٢. الاستهلاك الذكي للطاقة	٢.
		٣. توقعات الطلب القائمة على التحليلات	٣.
		٤. الرصد والمراقبة عن بعد	٤.
	المواد الأساسية	١. الروبوتات	١.
		٢. الواقع المعزز	٢.
		٣. الرصد والمراقبة عن بعد	٣.
		٤. أنظمة الرؤية	٤.
	النسيج	١. تحسين العائدات	١.
		٢. الاستهلاك الذكي للطاقة	٢.
		٣. إدارة الجودة الرقمية	٣.
		٤. الواقع المعزز	٤.
	أخرى مستمرة	١. تحسين العائدات	١.
		٢. الصيانة الوقائية	٢.
		٣. الأداء الرقمي	٣.
		٤. توقعات الطلب القائمة على التحليلات	٤.

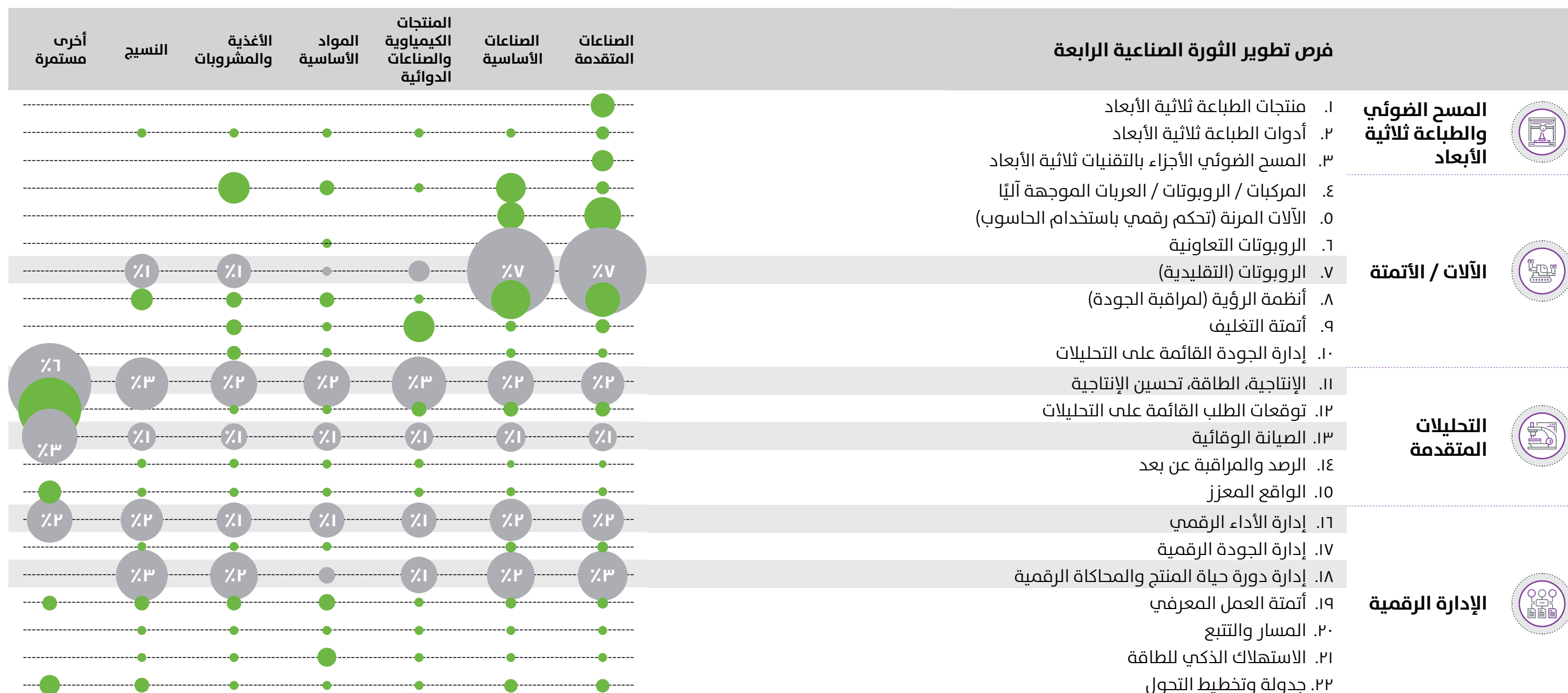
تقييم الأثر	
تحسين الدخل التشغيلي السنوي للأصول الحالية	معدل الاعتماد
إجمالي التكلفة التكنولوجية المطلوبة	٢٠٣٠-٢٠١٨
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٢٠٣٠-٢٠١٨

تم تصنيف قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وفقاً لعمليات التصنيع بغرض تقييم تكلفة وأثر الثورة الصناعية الرابعة على صعيد كل نموذج

المبرر المنطقي	نوع الصناعة	النماذج	قطاع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ٣ (والقطاعات الفرعية)	قيمة رؤوس الأموال ١ (بالمليار ريال سعودي)	عدد الشركات
تتفاوت آثار الثورة الصناعية الرابعة تبعاً لعملية التصنيع	التصنيع المستمر		• المنتجات الكيماوية • الصناعات الدوائية	١٧٣ (٣٠٪)	٦٧١ (٩٪)
			• الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز • تكرير النفط الخام (صناعات أخرى) • الأسمدة • المنتجات المعدنية • الرقائق والألواح الخشبية • النشاء • المواد غير المعدنية • الحبال والشباك • البلاستيك • الورق • المطاط	٤٩٦ (٤٣٪)	٤٠٠٢ (٥٣٪)
			• معالجة الأغذية	٧٢ (٧٪)	٩٥٧ (١٣٪)
			• (صناعات أخرى) • النسيج	٧ (١٪)	٩٦ (١٪)
تم تخطيط قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وتصنيفها إلى نماذج	الصناعة التجميعية		• مزودي الخدمات	٨٩ (٨٪)	٨ (٠,١٪)
			• معدات وأجهزة آلية • السيارات • صناعة الطائرات • الصناعات العسكرية • التجهيزات الطبية • صناعات أخرى • الأدوات الكهربائية والإلكترونية	٤٦٪ (٤٪)	٧٨٦ (١٠٪)
			• (صناعات أخرى) • الأثاث • الملابس	٢٦ (٢٪)	١,٠٩٥ (١٤٪)



تحسين الدخل التشغيلي كنسبة مئوية من نموذج الإيرادات الصناعة التجميعية



يشير حجم الفقاعة إلى تحسين دخل التشغيل (كنسبة مئوية)
● أثر منخفض في مجالات التحسين لعام ٢٠٣٠ ● أثر كبير في مجالات التحسين

١ يشمل كلا من المشاريع الحالية والجديدة
المصدر: قاعدة بيانات الصناعة من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، الهيئة
السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، معهد ماكنزي العالمي، IHS، مقابلات
مع الخبراء



• التكامل والمتطلبات

يتوقع أن تولد الثورة الصناعية الرابعة أثراً على جميع القطاعات المشمولة ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والأعمال اللوجستية (حسب التفاصيل الموضحة أدناه).

العناصر التأسيسية	تطبيق نموذج تقنيات الحالة للثورة الصناعية الرابعة	الأثر
 الصناعة	• وضع آلات مسح ثلاثية الأبعاد محل آلات تنسيق القياس للحصول على دقة عالية يضبط الجودة • تقنية التوأم الرقمي^٢ متصلة بالشبكة بجميع المواقع تسمح بالمراقبة الشاملة للأداء التشغيلي	• ٨٠-٥٠٪ تحسن في دقة ضبط الجودة و ١٠٠٪ زيادة في عدد القياسات • ٤٠-٣٠٪ متوسط الوفر في التكاليف، ٣٠-٢٠٪ زيادة في الإنتاج، ٧٥٪ انخفاض في الأعطال
 التعدين	• الصيانة الوقائية حسب الوضع الحالي للمعدات وتقديم تنبيهات عن الجوانب الحرجة حسب بيانات أجهزة الاستشعار^٣ • أسطول مركبات ذاتية القيادة في التعدين تحسن من الطرق التي تسلكها وتقلص المدة الزمنية للانتظار	• ٧٠٪ انخفاض في حالات توقف العمل بسبب عطل في ناقل الحركة وتوفير ٣٤٠ ألف دولار من تجنب الأعطال مسبقاً • تخفيض تكاليف الشحن إلى ٤٠٪
 الطاقة	• تطبيق عدادات ذكية تعمل على تخفيض الطلب على الطاقة • لوحة معلومات رقمية للأداء تعمل على توفير معلومات واضحة وفرص التحسين (أداء المعدات بشكل عام، تحليل حالات تعطل العمل، خسائر الجودة)	• قامت السويد بتطبيق مليون عداد ذكي خفض الطلب بحدود ٣٪ • ١٨٪ زيادة في استخدام الأصول على مدار ١٨ شهراً
 الخدمات اللوجستية	• استخدام الروبوتات لجلب المنتجات للموظف من الرفوف بدلاً من قيامه بالبحث عنها في المستودع • قرارات مبنية على حقائق من خلال منصة أوتوماتيكية تعمل نمذجة الشراء والتوريد والمخزون والتعب (إنترنت الأشياء، الحوسبة السحابية، التحليل)	• حققت أمازون وفورات حوالي ٣٠-٤٠٪ من التكلفة • ٢٠٪ تحسن في الإنتاجية، ٥٪ وفر في تكاليف تنسيق عمليات سلسلة التوريد، تحسن ٥٠٪ في التسليم في الموعد
١. جهاز يقيس الكتلة الفعلية للأشياء ٢. عرض مباشر لعمليات الإنتاج ٣. كحرارة ناقل الحركة والاهتزاز		

بالإضافة إلى الأثر على إجمالي الناتج المحلي، سيحقق تطبيق الثورة الصناعية الرابعة توفير فرص وظيفية جديدة لذوي المهارات العالية من العمالة الوطنية. ويوضح الشكل أدناه مثالاً عن قطاع التشييد:

الوضع الصناعي المميز للمملكة

- لدى المملكة قاعدة صناعية محدودة، غير أن لديها طموحاً للتوسع الصناعي سيؤدي إلى توليد وظائف
- يتوقع من تطبيق الثورة الصناعية الرابعة ما يلي:
 ١. استبدال الوظائف ذات المهارات المتدنية والمشغولة بغير السعوديين
 ٢. توفير وظائف ذات مهارات عالية، ووظائف مميزة (كعلماء بيانات، ومصممي التداخل الرقمي) والتي سوف تجذب المواهب الوطنية وترفع نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل

أثر الثورة الصناعية الرابعة على الوظائف المحلية

- سيكون الأثر في توليد وظائف ذات تأهيل عالي للمواطنين بالقطاعات المشمولة ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والأعمال اللوجستية (كعلماء بيانات، ومحليي بيانات ضخمة، ومهندسي الأتمتة)

لكل نموذج، قمنا بتقدير تحسن الدخل السنوي وتكلفة التكنولوجيا بناءً على حالات سابقة للثورة الصناعية الرابعة، وتم تقدير تحسن الدخل السنوي عبر نسبة التحسين في الإيرادات والانخفاض في التكاليف في الحالات السابقة:

السياق	موظفي خط الأساس	فرص تطوير الثورة الصناعية الرابعة	الفرص المتاحة (أتمتة العمالة)
تم إجراء زيارة للموقع في مصنع سيراميك (كنموذج للصناعات الأساسية) مع التركيز على وحدة الغلايات	غطاء الغلاية والخزان	• أتمتة نظام التحميل وإجراءات التفريغ • تحليلات متقدمة لتحسين اللحام • إدارة الأداء الرقمي	معدل الأتمتة ٥٠٪
	خط تجميع وحدة الغلايات	• الروبوتات لتجميع الأنودات • أتمتة - أنظمة الرؤية	٨٠٪
	خط التعبئة والتغليف	• الروبوتات (للتجميع اليدوي وإزالة الأجزاء من السيور والتغليف) • تحليلات متقدمة - موازنة الخطوط في الوقت الفعلي	٥٠٪
	الإجمالي	٣٧	٦٢٪

- وفورات في النفقات التشغيلية بقيمة ١,٥ مليون ريال سعودي
- تكلفة تقنيات تكنولوجيا بقيمة ٣ مليون ريال سعودي
- فترة سنتين تقريباً لاسترداد قيمة التكلفة
- زيادة الإنتاجية بنسبة +٨٠٪ تقريباً



• عناصر التغيير

يؤمل أن تلعب المبادرتان، برنامج الإنتاجية الوطني ومراكز القدرات للثورة الصناعية الرابعة، دورًا رئيسًا لتسريع تطبيق التقنيات الخاصة بالثورة الصناعية الرابعة في جميع أرجاء المملكة من خلال:

1. مساعدة الشركات في فهم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مع توفير أمثلة حية على ذلك.
2. تمكين رواد التغيير في الشركات من تحديد فرص الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة
3. تدريب الكوادر البشرية التي ستقوم بتصميم وتنفيذ خطط التحول للثورة الصناعية الرابعة في الشركات
4. جمع موردي تقنيات الصناعة مع المستفيدين تحت سقف واحد
5. تطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والامتياز التشغيلي على مصانع قائمة

تقترح دراسة أفضل الممارسات العالمية أن يتم في مراكز القدرات عرض أنماط الإنتاج المشابهة للصناعات المحلية وجمع جميع الأطراف المعنية وهم:

1. شركاء التقنية
2. المستخدمين النهائيين (الشركات الكبيرة، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الشركات الناشئة)
3. معاهد الأبحاث
4. الجمعيات المهنية والصناعية ذات العلاقة
5. الجهات الحكومية ذات العلاقة

وتقوم مراكز القدرات للثورة الصناعية الرابعة بالعمل على ثلاثة عوامل تحفيزية رئيسة في نفس الوقت:

1. مختبرات التقنية لتجربة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بما في ذلك صناعة النماذج الصناعية الأولية

- الاستكشاف، والتجربة والتعلم من خلال توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة
- تطوير النماذج الصناعية الأولية وإنتاج كميات صغيرة من خلال استغلال التقنية المتوفرة من شبكة الشركات الرائدة في كل مجال من مجالات الثورة الصناعية الرابعة

2. أكاديمية التدريب والتي تجمع بين نماذج التعليم النظرية والعملية

- توفير التدريب على مختلف المستويات التي تلائم مستوى المسؤولين التنفيذيين ومستويات الإدارة الوسطى ومستويات العاملين على خطوط الإنتاج من خلال الجمع بين التعليم النظري والعملي.

3. مختبرات عرض لخطوط إنتاج تستخدم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

- عرض خطوط إنتاج تحاكي المصانع الفعلية وتوضح فوائد التحول من طرق الإنتاج التقليدية إلى الثورة الصناعية الرابعة.

حاليًا يحتضن مركز الابتكار للثورة الصناعية الرابعة بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في الرياض بالفعل مركز قدرات للثورة الصناعية الرابعة ويحتاج إلى التوسع بأنشطته ليحاكي أفضل النماذج العالمية ويتم التخطيط لإنشاء عدد من المراكز المماثلة في مناطق أخرى بالمملكة بالتعاون مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" وبرنامج التجمعات الصناعية.

تم ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة طرح برنامج الإنتاجية الوطني والذي يهدف لمساعدة الشركات الصناعية في تحقيق أعلى معدلات الكفاءة الإنتاجية عبر تطبيق مبادئ التميز التشغيلي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة على ١٠٠ مصنع قائم لتكون منارة طريق لغيرها وتشجع باقي المصنعين على تطبيق هذه المبادئ والتقنيات.



استثمار أكثر من ٣
مليار ريال سعودي
لتسريع الثورة
الصناعية الرابعة
في المملكة

٠. محفظة المبادرات
(الثورة الصناعية الرابعة -
برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)



٥. أ محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة الرائدة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
الثورة الصناعية الرابعة	N-١٩-٠٠٠٠٠١	مبادرة الكفاءات والتعليم للثورة الصناعية الرابعة	تسعى هذه المبادرة إلى إنتاج القوى العاملة المحلية الضرورية المؤهلة في تقنيات الجيل الرابع من الصناعة للتطبيق الواسع لتقنيات الجيل الرابع من الصناعة في قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	وزارة التعليم	• توفير الكفاءات والقوى العاملة القادرة على التعامل وتطوير تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-١٩-٢٨-٠٠٠٢	مبادرة تطوير القوى العاملة للثورة الصناعية الرابعة	تسعى هذه المبادرة إلى توفير القوى العاملة المحلية اللازمة المؤهلة في تقنيات الجيل الرابع من الصناعة لتطبيق هذه التقنيات على نطاق واسع في قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	وزارة التعليم	• توفير الكفاءات والقوى العاملة القادرة على التعامل وتطوير تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-١٧-٢٨-٠٠٠٢	مبادرة التوعية للثورة الصناعية الرابعة	تعزيز الوعي بمزايا تقنيات الجيل الرابع من الصناعة وإشراك الجهات المعنية مثل: الجهات الصناعية التي تسعى لتطبيق الجيل الرابع من الصناعة، ومقدمو التقنية المحليون والدوليون، بالإضافة إلى الطلاب الذين يسعون إلى بدء مساراتهم الوظيفية في مجال الجيل الرابع من الصناعة	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	• استقطاب الجهات الصناعية لاعتماد الثورة الصناعية الرابعة • جذب الموردين المحليين والدوليين في مجال الثورة الصناعية الرابعة إلى فتح محلات في المملكة • جذب المواهب السعودية إلى المسارات الوظيفية في مجال الثورة الصناعية الرابعة	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-١٩-٢-٠٠٠٠٣	مبادرة الاعتماد المؤسسي للثورة الصناعية الرابعة	تطوير معايير الامتثال في مجال الجيل الرابع من الصناعة وإصدار شهادات الامتثال بوصفها منفذًا للحصول على الحوافز المالية الحكومية. ويمكن استخدام شهادات الامتثال لزيادة وضوح الشركات المتوافقة أيضًا (نموذج قدوة)	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة	• زيادة عدد طلبات الاعتماد التي يتم معالجتها سنويا.	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-١٧-٢٨-٠٠٠٤	مبادرة الأطر القانونية للثورة الصناعية الرابعة	تطوير الإطار القانوني اللازم لحماية مزودي الخدمة والمستهلكين والموظفين وعامة الجمهور من الالتزامات التي قد تنشأ عن اعتماد تقنيات الجيل الرابع من الصناعة	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	• تطوير الإطار القانوني الذي يضمن الطابع المؤسسي على استخدامات الثورة الصناعية الرابعة.	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-١٧-٢٨-٠٠٠٥	مبادرة البنية التحتية للثورة الصناعية الرابعة	التأكد من توفر تغطية الشبكة الثابتة والمتنقلة اللازمة لجميع قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بالإضافة إلى تأمين خدمات الحوسبة السحابية المحلية المتينة	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	• رفع نسبة تغطية احتياجات الاتصال والحوسبة السحابية لتقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-١٧-٢٨-٠٠٠٦	مبادرة سياسات وتدابير أمن الإلكتروني للثورة الصناعية الرابعة	إنشاء منظومة سيبرانية آمنة وجدير بالثقة للجيل الرابع في الصناعة	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	• لتوفير الأمن السيبراني لضمان تطبيق آمن لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة الرائدة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
الثورة الصناعية الرابعة	N-IV-IP-001	مبادرة الحوافز المالية للثورة الصناعية الرابعة	• إنشاء صندوق قصير الأجل (صندوق المنارة) كشكل من أشكال التدخل لتسريع تبني الجيل الرابع من الصناعة في المملكة (مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أمان تحفيز صندوق التنمية الصناعية السعودي العادي لاعتماد الجيل الرابع من الصناعة	صندوق التنمية الصناعية السعودي	• رفع نسبة تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-IV-IP-001	برنامج الإنتاجية الوطني	• وضع مخططات تحول لمئة مصنع لتكون منارة طريق للثورة الصناعية الرابعة	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• رفع نسبة تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-IV-IE-001	مبادرة المنظومة البيئية- للثورة الصناعية الرابعة- استقطاب الشركات العالمية	• تشجيع الإنتاج المحلي لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة من خلال حث الشركات العالمية على إنشاء مراكز تطوير ومصانع في المملكة	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• تطوير وبناء تقنيات محلية للثورة الصناعية الرابعة	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-IV-V-000	مبادرة المنظومة البيئية للثورة الصناعية الرابعة-التمويل بالأسهم	• وضع برنامج رأس مال المخاطرة الممول من الحكومة لتوفير الاستثمار في الأسهم في قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مع التركيز على المشاريع التي تمثل لتكنولوجيا الجيل الرابع في الصناعة. يعتبر هذا البرنامج القائم على الأسهم أكثر استدامة من برامج الديون المعفاة من الفائدة مثل العرض الحالي المقدم من صندوق التنمية الصناعية السعودي.	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	• تطوير وبناء تقنيات محلية للثورة الصناعية الرابعة	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-IV-V-001	مبادرة المنظومة البيئية للثورة الصناعية الرابعة-دعم الابتكار والبحوث والتطوير	• تشجيع تطوير تقنيات الجيل الرابع من الصناعة في القطاع الخاص من خلال المنح الخاصة بالبحث والتطوير والابتكار والحصول على التكنولوجيا من الجهات الفاعلة الدولية	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	• تشجيع تطوير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والمنتجات التجارية.	زيادة نسبة تبني تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة
الثورة الصناعية الرابعة	N-IV-V-002	مراكز قدرات الصناعة للثورة الصناعية الرابعة	• تهدف هذه المبادرة لتسريع تطبيق الثورة الصناعية الرابعة في المملكة وذلك عبر عدد من عناصر التحفيز تشمل: ١. مختبرات عرض التقنية التي تتيح للمستفيدين التعرف على أحدث هذه التقنيات كأجهزة وبرامج منفصلة وكخطوط إنتاج نموذجية متكاملة لتوضيح كيفية عمل هذه التقنيات وأثرها الإيجابي على الإنتاجية ٢. أكاديميات التحول التي توفر التدريب والاستخدام والاستشارات لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة للمستفيدين ٣. مختبرات البحث والتطوير والابتكار التي تهدف لبناء تقنيات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة المحلية	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	يؤمل أن تلعب مبادرة مراكز القدرات للثورة الصناعية الرابعة دوراً رئيساً لتسريع تطبيق التقنيات الخاصة بالثورة الصناعية الرابعة في جميع أرجاء المملكة من خلال: • مساعدة الشركات في فهم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مع توفير أمثلة حية على ذلك. • تمكين رواد التغيير في الشركات من تحديد فرص الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة • تدريب الكوادر البشرية التي ستقوم بتصميم وتنفيذ خطط التحول للثورة الصناعية الرابعة في الشركات • جمع موردي تقنيات الصناعة مع المستفيدين تحت سقف واحد • تمكين الشركات الناشئة من استخدام الإمكانيات في المراكز لتصنيع النماذج الأولية • تقديم الاستشارات للشركات للتوسع في استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة • القيام بالبحث والتطوير والابتكار للحلول المحلية للثورة الصناعية الرابعة	عدد مراكز قدرات الثورة الصناعية الرابعة لتي يتم انشاؤها



0.ج اختيار المبادرات المحورية

رقم المبادرة المحورية	اسم المبادرة المحورية	الوصف	سبب الاختيار	الأثر المتوقع
N-IV-07-001	مبادرة المنظومة البيئية للثورة الصناعية الرابعة -دعم الابتكار والبحوث والتطوير	تشجيع تطوير تقنيات الجيل الرابع من الصناعة في القطاع الخاص من خلال المنح الخاصة بالبحث والتطوير والابتكار والحصول على التكنولوجيا من الجهات الفاعلة الدولية	- ضمان سرعة التحول إلى الثورة الصناعية الرابعة - عرض التقنيات و نماذج خطوط الإنتاج التي توافق الاحتياج المحلي - تشجيع التعاون بين الباحثين الأكاديميين والقطاع الخاص في جميع احتياجات السوق المحلي - تشجيع شركات المستوى الأول من سلاسل القيمة على تبني هذه التقنيات مما يساعد في خلق تأثير كرة ثلج لتعميم التبني على امتداد سلسلة القيمة - متابعة تحديث التقنيات و نماذج الإنتاج و المواد التعليمية بشكل مستمر لتواكب التطورات التقنية	تشجيع تطوير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والمنتجات التجارية.
N-IV-13-001	برنامج الإنتاجية الوطني	وضع مخططات تحول لمئة مصنع لتكون منارة طريق للثورة الصناعية الرابعة	التطبيق على مصانع قائمة هو أكبر محفز لباقي المصانع للقيام بجهد مماثل	رفع نسبة تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة



قسم ٦-٠: دعم التصدير



٣. الوضع الحالي (دعم التصدير - برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

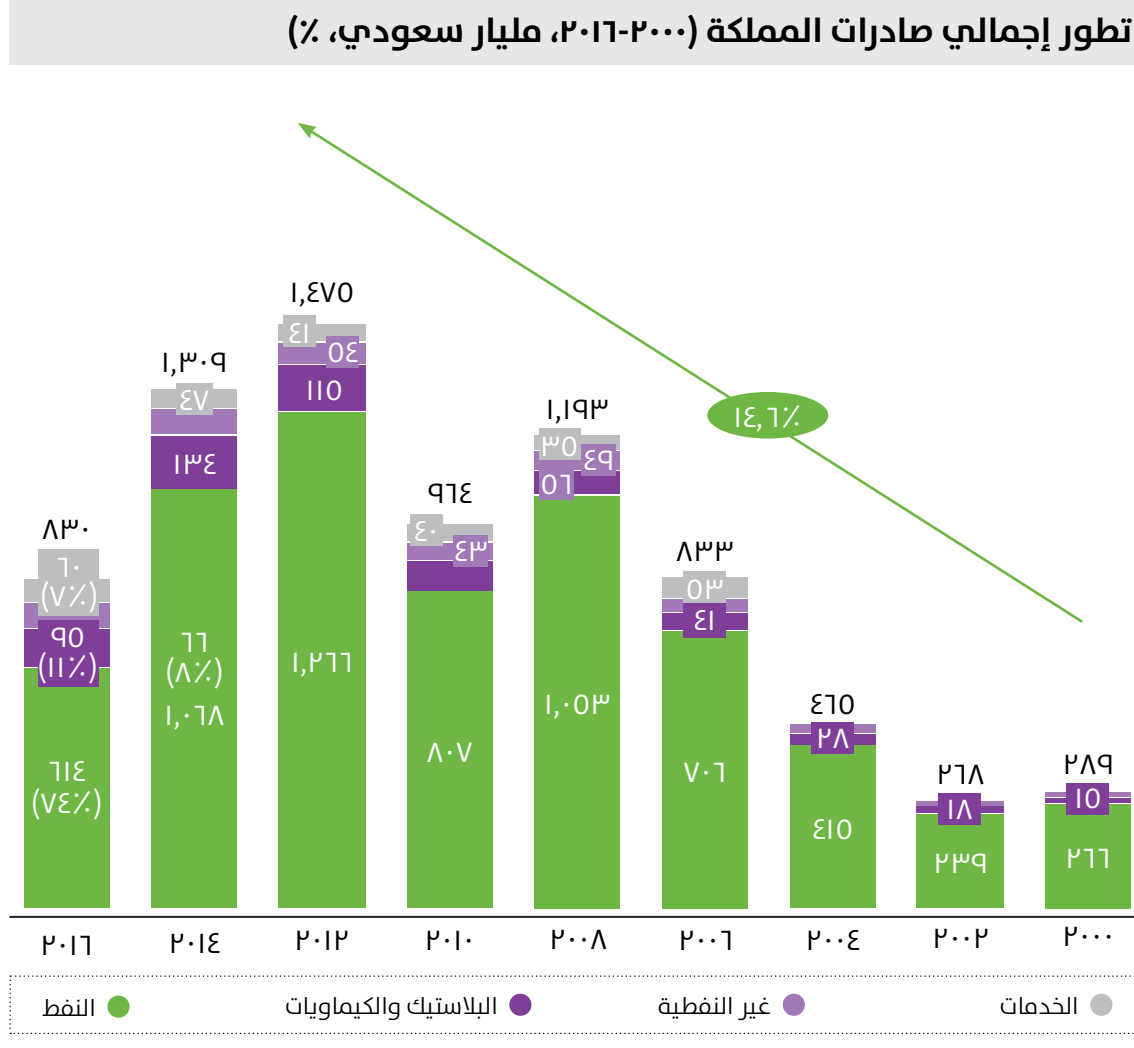
ميناء مدينة رأس الخير الصناعية



٣.أ. التحديات الأساسية

• التحديات الأساسية في دعم التصدير

١. هناك عدد من التحديات عبر سلسلة القيمة التصديرية يجب التعامل معها:
 - أ. الافتقار إلى القدرات في مجال التصنيع والخدمات والبنية التحتية لدعم الاحتياجات والصادرات المحلية.
 - ب. التحديات التي تواجه البيئة التجارية، حيث تتراجع المملكة عن نظيراتها من الدول فيما يتعلق بالوقت و التكلفة لتصدير المنتجات واستيرادها.
 - ج. محدودية فرص الوصول إلى الأسواق بسبب محدودية شبكة الاتفاقيات التجارية للمملكة في الأسواق ذات الأولوية.
 - د. ضعف التواجد العالمي في السوق الدولية نتيجة لعدم كفاية أنشطة الترويج و نشر العلامات التجارية.
 - هـ. الفجوات في عدد من العوامل التمكينية الرئيسة في بيئة التصدير، ولا سيما الحصول على تمويل التصدير والبيئة التنظيمي.



٣.ب. الجهود الحالية

يجري حاليًا بذل عدد من الجهود لتعزيز تمكين الصادرات في المملكة عبر سلسلة القيمة الكاملة، بما في ذلك:

- تسريع وتيرة إنشاء بنك الصادرات السعودي بالاستفادة من برنامج الصادرات السعودي
- تبسيط عمليات التصدير والاستيراد بواسطة الجمارك السعودية



ميناء الجبيل التجاري

٤. الاستراتيجية (دعم التصدير - برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



٤.أ ركائز استراتيجية تمكين التصدير

• الملخص التنفيذي

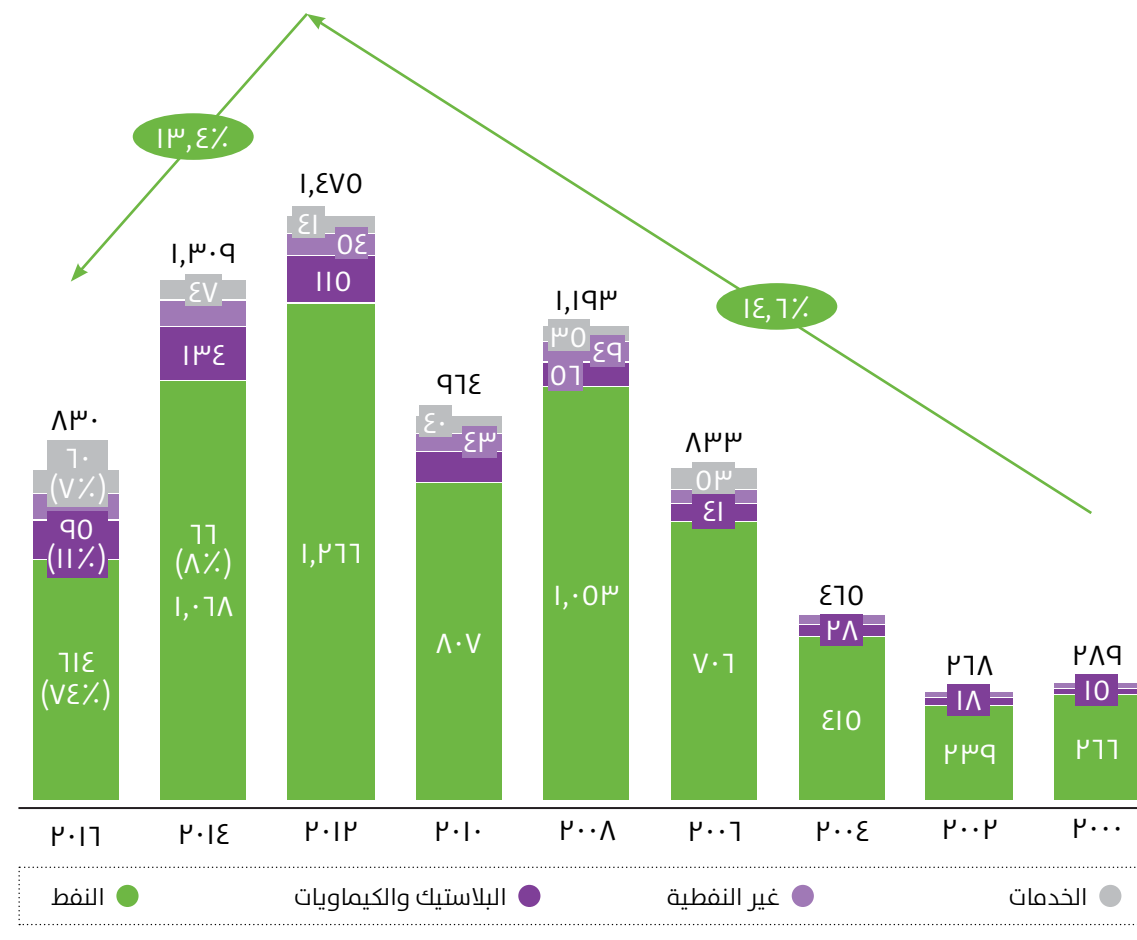
- تم تباطؤ معدل الصادرات الغير نفطية من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦ بمعدل ٧٪ سنوياً، كما أن هناك عدد من الفرص التي ستمكن قطاع التصدير وقدرات المصدرين بشكل أكبر مما سيساهم في رفع كمية الصادرات غير النفطية وزيادة مساهمة نسبة الصادرات غير النفطية في المملكة في الناتج المحلي الإجمالي
- تشير تحاليل صادرات المملكة إلى وجود عدد من مناطق التحسين والتطور التي ستساهم في زيادة القدرة التنافسية في فئات المنتجات غير النفطية
- من أجل تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ الطموحة جداً، يجب التعامل مع خمسة تحديات رئيسة تواجه منظومة التصدير
- ستتناول الاستراتيجية الوطنية للتصدير التحديات الخمسة عبر سلسلة القيمة التصديرية الكاملة، مما يوفر طريقاً شاملاً نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠
- من خلال منهجية قوية، أعطت الاستراتيجية الوطنية للتصدير الأولوية لـ ١٧٦ سلعة عبر ١٠ قطاعات، و ٥ مجموعات خدمات و ٤٨ سوقاً مستهدفاً للمملكة، وتمت مواءمتها مع الاستراتيجيات الأخرى الخاصة ببرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (خاصة الاستراتيجية الوطنية للصناعة)
- حددت الاستراتيجية أيضاً ٦ مبادرات، ٣ منها مملوك من جهات حكومية خارجية (مثل وزارة التجارة والاستثمار، الجمارك، الخ). بالإضافة إلى ٣ مبادرات مملوكة من هيئة تنمية الصادرات السعودية وتشمل تحسين كفاءة البيئة التصديرية، تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية، الترويج للمصدرين ومنتجاتهم وإيجاد الفرص التصديرية لهم.
- هناك ١٥ مبادرة من مبادرات برنامج التحول الوطني ذات تأثير غير مباشر على الصادرات غير النفطية يتطلب تنفيذها المواءمة مع الجهات الأخرى المعنية بتنفيذها أهمها مبادرة إنشاء بنك الصادرات السعودي، التي تدخل ضمن استراتيجية التمكين المالي"
- تم مواءمة الاستراتيجية الوطنية للتصدير مع عدد من أصحاب المصلحة وبرامج تحقيق الرؤية

• الوضع الحالي للقطاع

شهد نمو التجارة العالمية تباطؤاً في السنوات الأخيرة بعد نمو كبير في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ونتيجة لذلك، أطلقت عديد الدول مثل الولايات المتحدة والصين وألمانيا واليابان مبادرات واستثمارات لمواجهة الركود والعودة إلى مستويات النمو المسجلة في العقد الماضي.

وقد واجه اقتصاد المملكة نفس الصعوبات وانخفض إجمالي الصادرات منذ عام ٢٠١٢ نتيجة انخفاض الصادرات الغير نفطية والتي تمثل ثلث إجمالي صادرات المملكة.

تطور إجمالي صادرات المملكة (٢٠١٧-٢٠٠٠، مليار سعودي، %)



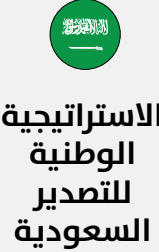
شكل ٤-١: نمو صادرات المملكة ٢٠١٦-٢٠٠٠م



• نظرة عامة على الاستراتيجية

توفر استراتيجية التصدير الوطنية طريقة شاملة لتحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٣٠. وتركز هذه الاستراتيجية على تحديد أولويات المنتجات عبر السلع وإعادة التصدير والخدمات وتحديد الأسواق الرئيسية وتحديد الركائز الاستراتيجية الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية بنجاح.

الركائز الاستراتيجية لتفعيل الصادرات		المتطلبات ذات الأولوية
القدرة والإمكانيات التصديرية	تيسير التجارة	السلع
- تطوير قطاعات تتمحور حول الصادرات - تعزيز قدرات المصدرين	- تعزيز البنية التحتية للصادرات والإمدادات - تحسين الأنظمة والسياسات التجارية	سيدفع النمو في قطاع التصنيع عجلة نمو صادرات السلع
الوصول إلى الأسواق	الترويج للصادرات	المنتجات المعاد تصديرها
- تغطية سوق الاتفاقيات التجارية - حماية الصناعات المحلية من القيود	- تطوير قنوات للوصول إلى شريحة أجنبية - بناء علامة حسنة للدولة والصناعة	ستشكل المزايا الجغرافية عاملاً محفزاً للصادرات
ممكنات التصدير		الخدمات
- تعزيز توفر الإمكانات التمويلية للمصدرين - تشكيل قاعدة عمالية مدربة على المهارات اللازمة لقطاع التصدير		ستقوم الصادرات على السياحة والسفر، والنقل، والخدمات المالية
الأسواق ذات الأولوية		



ومع ذلك فإن هناك عدد من الفرص التي ستمكن قطاع التصدير وقدرات المصدرين بشكل أكبر مما سيساهم في رفع كمية الصادرات غير النفطية وزيادة مساهمة نسبة الصادرات غير النفطية في المملكة في الناتج المحلي الإجمالي مما سيعزز رسالة مفادها أن المملكة لديها إمكانيات كبيرة لزيادة صادراتها الغير نفطية، مما يؤكّد أن المملكة لديها إمكانيات كبيرة لزيادة صادراتها غير النفطية.

وبالإضافة إلى ذلك، كشف تحليل صادرات المملكة ضعف القدرة التنافسية في فئات المنتجات غير النفطية.

ومع ذلك هناك عدد من فرص التحسين عبر سلسلة القيمة التصديرية والتي ستساهم في تحسين قطاع التصدير منها:

1. **الحاجة لرفع قدرات وامكانيات تصدير السلع والخدمات والمنتجات المعاد تصديرها:** رفع قدرات مجال التصنيع والخدمات والبنية التحتية لدعم الاحتياجات والصادرات المحلية.
2. **الحاجة لتطوير بيئة التصدير لزيادة النمو في حجم تصدير السلع والخدمات وإعادة التصدير:** تحسين الوقت والتكلفة لتصدير المنتجات واستيرادها لتحسين البيئة التجارية.
3. **قدرة وصول غير تنافسية إلى الأسواق العالمية بالنسبة إلى السلع والخدمات المصدرة:** محدودية فرص الوصول إلى الأسواق بسبب محدودية شبكة الاتفاقيات التجارية للمملكة في الأسواق ذات الأولوية.
4. **أنشطة ترويجية غير كافية:** الحاجة لتحسين التواجد العالمي في السوق الدولية نتيجة لعدم كفاية أنشطة الترويج ونشر العلامات التجارية.
5. **الحاجة لتطوير البيئة الممكنة للتصدير:** الفجوات في عدد من العوامل التمكينية الرئيسة في بيئة التصدير، ولا سيما الحصول على تمويل التصدير والبيئة التنظيمية.

شكل ٤-٢: نطاق الاستراتيجية الوطنية للتصدير



ومن أجل تحقيق استراتيجية التصدير الوطنية، عدة مبادرات مملوكة من قبل هيئة تنمية المصادرات السعودية، وجهات حكومية أخرى مثل (وزارة التجارة والاستثمار، الجمارك، وغيرهم).

وقد تم حصر التحديات والحلول المتعلقة بها من خلال المبادرات كالتالي:

١. التحدي الأول: قدرات وإمكانيات تصدير السلع، والخدمات، والمنتجات المُعاد تصديرها:

- تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية
- ضمان مواءمة مبادرات نمو القطاع الصناعي مع أهداف التنمية التصديرية
- ضمان مواءمة مبادرات نمو قطاع الخدمات مع أهداف التنمية التصديرية
- تنمية المناطق الاقتصادية الحرة

٢. التحدي الثاني: النمو في حجم تصدير السلع والخدمات وإعادة التصدير:

- مراجعة وعرض التغيرات المطلوب إدخالها على الإطار التنظيمي بغرض دعم المصدرين
- تبسيط عمليات الاستيراد / التصدير
- دراسة الفرص لتخفيض التكاليف اللوجستية إلى الأسواق المستهدفة وإنشاء نظام تخصيص الحاويات لربط المصدرين مع بائعي الخدمات اللوجستية

٣. التحدي الثالث: قدرة وصول غير تنافسية إلى الأسواق العالمية بالنسبة إلى السلع والخدمات المصدرة:

- حماية الصناعات المحلية من الممارسات الضارة في الأسواق المحلية والدولية
- تعزيز تغطية الأسواق ذات الأولوية من خلال اتفاقات تجارية جديدة

٤. التحدي الرابع - أنشطة ترويجية غير كافية:

- الترويج للمصدرين ومنتجاتهم وإيجاد الفرص التصديرية لهم
- ربط منح التنمية للبلدان الأجنبية بعقود تساعد الشركات على دخول أسواقها

٥. التحدي الخامس - البيئة التمكينية:

- تحسين كفاءة البيئة التصديرية
- إنشاء بنك المصادرات السعودي وإطلاقه
- إنشاء منتجات تمويلية وتعزيز معايير تقديم الخدمات المالية ضمن المؤسسات المالية الخاصة

وقد تمت مواءمة قائمة السلع ذات الأولوية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بالإضافة إلى ذلك، مجموعات الخدمة ذات الأولوية هي: "السفر"، "النقل"، "الخدمات المالية"، "الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكمبيوتر وخدمات المعلومات"، و"البناء". وتعالج هذه الخدمات حاليًا من قبل العديد من برامج تحقيق الرؤية، التي تمت المواءمة معها كذلك.

أما فيما يتعلق بإعادة التصدير، فقد تم التواصل مع وزارة النقل واستراتيجية الخدمات اللوجستية لمواءمة الجهود التي بذلت سابقًا لتحقيق الأهداف المحددة.

وقد تم تحديد أولويات الأسواق المستهدفة بناء على مؤشر جاذبية السوق (MAI) الذي يأخذ في الاعتبار الطلب على السلع في الأسواق المستهدفة، وحصة المملكة من الصادرات إلى هذه الأسواق، وسهولة الوصول والدخول إليها، وحجم صادرات السلع المستهدفة في هذه الأسواق.

وقد تمت أيضًا مواءمة قائمة الأسواق المستهدفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وقد تم تحديد خمس ركائز لتحقيق الاستراتيجية الوطنية للتصدير:

١. القدرة والإمكانيات التصديرية

تطوير القطاعات الموجهة نحو التصدير، وتعزيز قدرات المصدرين

٢. تيسير التجارة

تعزيز البنية التحتية للصادرات والإمدادات وتحسين الأنظمة والسياسات التجارية

٣. الوصول إلى الأسواق

تغطية سوق الاتفاقيات التجارية وحماية الصناعات المحليّة من القيود

٤. الترويج للصادرات

تطوير قنوات للوصول إلى مشترين أجانب وبناء علامة حسنة للدولة والصناعة

٥. إمكانات التصدير

تعزيز توفر الإمكانيات التمويلية للمصدرين وزيادة مشاركة القطاعين العام والخاص وتشكيل قاعدة عمالية مدربة على المهارات اللازمة لقطاع التصدير وتحسين جودة البيانات ومشاركتها



• خطة التفعيل

حددت الاستراتيجية ٦ مبادرات من أجل ضمان نجاح تنفيذها، ٣ منها مملوكة من هيئة تنمية الصادرات السعودية، و٣ منها مملوكة من جهات حكومية أخرى. أما المبادرات المملوكة من هيئة تنمية الصادرات السعودية، فهي كما يلي:

١. تحسين كفاءة البيئة التصديرية

- تهدف المبادرة إلى رفع مستوى رضا المصدرين عن البيئة التصديرية في المملكة وحل التحديات التي تعيق من تنافسية الصادرات السعودية، وتحسين قنوات التواصل مع القطاع الخاص لفهم احتياجاتهم، بالإضافة إلى غرس ثقافة التصدير ومساعدة المصدرين في الحصول على الخدمات اللوجستية المساندة والكفاءات البشرية المؤهلة في مجال التصدير

٢. تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية

- رفع قدرة المنشآت وامكانياتها اللازمة لدخول الأسواق الدولية ورفع تنافسية منتجاتها وذلك فيما يتعلق بعملية التصدير مثل خطط التصدير، والتسويق الدولي، والتغليف والشحن والبيع والتحميل. بالإضافة إلى زيادة معرفة المنشآت فيما يتعلق بمواضيع ومتطلبات التصدير والإجراءات والسياسات الخاصة بذلك والقدرات المطلوبة، ومساعدتهم في تحديد الأسواق المستهدفة لتصدير منتجاتهم ومعرفة متطلبات التصدير لتلك الأسواق.

٣. الترويج للمصدرين ومنتجاتهم وإيجاد الفرص التصديرية لهم

- تسويق المنتجات والمنشآت السعودية في الأسواق الدولية عبر مختلف الوسائل لرفع الوعي بالمنتجات والصناعات السعودية وتحسين الصورة الذهنية عنها. وتوفير الفرص الملائمة للمنشآت وربطهم مع مشترين محتملين في الدول المستهدفة

٤. ب. الاعتبارات الاستراتيجية

تمّ تحديد استراتيجيات وهندسة "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" على ضوء العديد من الاعتبارات الاستراتيجية ضمن نطاق البرنامج، بعضها اعتبارات عامة تم اتخاذها على مستوى البرنامج، وأخرى تتعلق بمكونات البرنامج على حدة كما يتضح أدناه لي دعم التصدير.

الموضوع	الوصف	القرار المتخذ و تبعاته
دعم التصدير	قامت استراتيجية الصادرات الوطنية بوضع أولويات مجموعة من المنتجات والأسواق المستهدفة التي على المملكة التركيز عليها	• تم وضع الأولوية ل١٧٦ منتجاً وتمت محاذاتها مع القطاعات ذات الأولوية في استراتيجية الصناعة الوطنية
		• تم وضع الأولوية ل٤٨ سوقاً للمملكة بناءً على الطلب على البضائع في الأسواق المستهدفة وتسهيل الوصول لتلك الأسواق

وتتسم مبادرات الاستراتيجية الوطنية للتصدير بالترايط مع عدد كبير من الكيانات وبرامج تحقيق الرؤية لهذا الغرض تم مواءمة الاستراتيجية الوطنية للتصدير مع استراتيجيات من داخل وخارج البرنامج مما مكن من تقليص عدد المبادرات تحت مسؤولية الاستراتيجية من ١٥ إلى ستة، ثلاثة منها مملوكة لهيئة تنمية الصادرات السعودية وثلاثة مملوكة من طرف هيئات تنفيذية أخرى تابعة للبرنامج (مثل مبادرة إنشاء بنك الاستيراد السعودي تم تضمينها ضمن استراتيجية التمكين المالي).

بالإضافة إلى مبادرات الإستراتيجية الوطنية للتصدير ال١٥، هناك ١٥ مبادرة من مبادرات برنامج التحول الوطني ذات تأثير غير مباشر على الصادرات غير النفطية من صادرات السلع أو الخدمات أو السلع المعاد تصديرها. ويمكن الاطلاع على هذه المبادرات، فضلاً عن مالكيها، في شكل ٣-٤.

اسم المبادرة	صاحب المبادرة	اسم المبادرة	صاحب المبادرة
NTP١	وضع إطار عملي لمواءمة خريجي الجامعات مع احتياجات سوق العمل	وزارة التعليم	الهيئة العامة للاستثمار
NTP٢	المملكة كوجهه للمسلمين	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد
NTP٣	اعتماد وتنفيذ شروط تجارة المنتجات البترولية	وزارة البترول والثروة المعدنية	وزارة البترول والثروة المعدنية
NTP٤	توفير التمويل لمشاريع الضيافة والسياحة ذات الصلة	وزارة السياحة	وزارة السياحة
NTP٥	استرداد قيمة الدعم للمنتجات المصدرة من الجمارك	وزارة المالية	وزارة المالية
NTP٦	وضع استراتيجية لرفع مستوى شبكة السكك الحديدية	وزارة النقل	وزارة النقل
NTP٧	زيادة سعة السكك الحديدية	وزارة النقل	وزارة النقل
NTP٨	إضفاء الطابع الاحترافي على القطاع اللوجستي	وزارة النقل	وزارة النقل

شكل ٣-٤: مبادرات برنامج التحول الوطني التي لديها أثر غير مباشر على الصادرات غير النفطية

ونتيجة لذلك، تم تصميم نموذج حوكمة التنفيذ لمراعاة الحاجة إلى متابعة التقدم المحرز في المبادرات ذات الأثر غير المباشر على الصادرات غير النفطية.



٥٠. محفظة المبادرات (دعم التصدير - برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

ساحة ميناء جدة الإسلامي



٥. أ محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة الرائدة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
دعم التصدير	N-٢٠٠١٨-٧٣٤	تحسين كفاءة البيئة التصديرية	• يهدف البرنامج إلى رفع مستوى رضا المصدرين عن البيئة التصديرية في المملكة وحل التحديات التي تعيق من تنافسية الصادرات السعودية، وتحسين قنوات التواصل مع القطاع الخاص لفهم احتياجاتهم، بالإضافة إلى غرس ثقافة التصدير ومساعدة المصدرين في الحصول على الخدمات اللوجستية المساندة والكفاءات البشرية المؤهلة في مجال التصدير.	هيئة تنمية الصادرات السعودية	• تحفيز القطاع الخاص للتصدير وحل معوقات التصدير بفعالية • غرس ثقافة التصدير والتوعية بأهميتها	• متوسط الوقت المستغرق للتصدير • متوسط تكلفة التصدير • عدد المعوقات التي تم حلها
دعم التصدير	N-٢٠٠١٨-٧٤٢	تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية	• تهدف المبادرة إلى رفع معرفة المنشآت السعودية بأفضل ممارسات التصدير وبسياسات وإجراءات التصدير في المملكة والأسواق ذات الأولوية بالإضافة إلى مساعدة المنشآت في تعزيز ورفع جاهزيته التصديرية وزيادة تنافسيّة منتجاتها عالميًا، وذلك من خلال برامج التدريب، وتقديم المساعدات المالية والاستشارية، وما إلى ذلك.	هيئة تنمية الصادرات السعودية	زيادة استعداد المنشآت السعودية للتصدير من خلال: • تطوير برامج تدريبية وارشادية لرفع المعرفة والخبرة فيما يتعلق بموضوع الصادرات • توفير المنح والحوافز المالية والدعم المعلوماتي	• عدد المتدربين • عدد المنشآت المستفيدة من المساعدات والمالية والاستشارية
الترويج للصادرات	N-١0-١٨-٧٤٣	الترويج للمصدرين ومنتجاتهم وإيجاد الفرص التصديرية لهم	• مساعدة المصدرين في تحديد الأسواق المستهدفة، ربط المصدرين بالمشتريين وإيجاد فرص التصدير والسوق وتعزيز العلامة التجارية للمنتج السعودي.	هيئة تنمية الصادرات السعودية	• دعم الصادرات غير النفطية من خلال: • مساعدة المصدرين في تحديد الأسواق المستهدفة وربطهم بالمشتريين • تسويق وترويج العلامة التجارية "صنع في السعودية"	• ترتيب المملكة في مؤشر "صنع في" • عدد المشاركين في البعثات التجارية والمعارض الدولية • قيمة الصفقات التصديرية المنجزة
دعم التصدير	N-٢٠٠١٤-٠٠٣	السياسة التجارية للتصنيع	• تهدف هذه المبادرة إلى إيجاد مفهوم موحد من وجهة نظرة "صناعية" للسياسة التجارية المطلوبة لدعم الاستراتيجية الوطنية للصناعة؛ وتتضمن عنصرين هما، السياسات المقترحة لحماية المفاوضات التجارية القائمة أو المستقبلية؛ والسياسات المستقبلية لحماية المفاوضات التجارية مع الدول المستهدفة بالتصدير	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الوزارة للصناعة	• زيادة في معدل الاستيراد/التصدير للمنتجات غير النفطية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة • مؤشر الأداء اللوجستي الدولي
دعم التصدير	N-٢٠٠١٤-٠٠٤	الشراكات الاستراتيجية للصناعة	• تهدف هذه المبادرة إلى تحديد الفرص المتاحة للاستفادة من السياسة الخارجية للمملكة وشراكتها مع دول استراتيجية (مثل: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الصين، كوريا) لتعزيز أجندة التنمية الصناعية. وذلك خلال النفاذ إلى التجارة والتقنية والاستحواذ وجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة وتطوير القدرات • ستعمل المبادرة على تحديد وتطوير مبادرات بالتعاون مع مكتب الشراكات الاستراتيجية	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• زيادة في نسبة الميزان التجاري للمنتجات غير النفطية مع الشركاء الاستراتيجيين • زيادة في نسبة تدفق الاستثمارات إلى المملكة من الشركاء الاستراتيجيين	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة • مؤشر الأداء اللوجستي الدولي
دعم التصدير	N-٢٠٠٠٦-٠٠٠0	مكافحة الإغراق وحماية التجارة	• إطار العمل القانوني الأساسي لمنظمة التجارة العالمية منصوص عليه في المادة ٦ من الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (جات) "اتفاق مكافحة الإغراق" • تهدف المبادرة على تعزيز قوانين مكافحة الإغراق عند الضرورة • وضع آلية لمكافحة الإغراق من أجل حماية الصناعات المحلية	وزارة التجارة والاستثمار	• تعزيز المنافسة العادلة للسوق السعودي من خلال تسليح المصنّعين المحليين بالإطار التشريعي الصحيح من أجل المنافسة من حيث الحجم والسعر	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة • مؤشر الأداء اللوجستي الدولي



قسم ٦-٦: تنمية رأس المال البشري



بناء مراكز لرفع قدرات
الكوادر البشرية
الوطنية لتسريع
تبني الثورة الصناعية
الرابعة

٥٠. محفظة المبادرات
(تنمية رأس المال البشري -
برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)



١.٥ محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة الرائدة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-١٤٠٠١	شركة العاملين الصناعيين	• ستوفّر شركة العاملين الصناعيين أيدي عاملة سعوديين مؤهلة في فئات الأعمال الأساسية للمجموعات ذات الأولوية من أجل تخفيض المخاطر المرتبطة بجاهزية وكم العاملين الصناعيين السعوديين • بالنسبة إلى الاستثمارات الجديدة، ستضمن شركة العاملين الصناعيين توافر وتثبيت المواهب السعودية المؤهلة أو الإغفاء من الرسوم والقيود على العمالة الوافدة	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	• التعاقد مع عدد من الموظفين السعوديين من أصحاب المهارة للاستثمارات الجديدة بحلول العام ٢٠٢٠ • زيادة نسبة في نوع وكم العاملين الصناعيين السعوديين	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-٢٩٠٠٢	الكليات الصناعية	• التوسع في برنامج الشراكات الاستراتيجية الحالية للتعليم والتدريب الفني والمهني بغرض تطوير نموذج يمكن الحكومة (ممثلة بالتجمعات الصناعية و / أو شركة العاملين الصناعيين) من أن تكون بمثابة "شريك استراتيجي" يمثل ويوزع الطلب على التجمعات الصناعية	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	• زيادة توظيف الشباب السعودي في القطاع الصناعي • زيادة نسبة السعودة • زيادة نسبة الاهتمام للشباب السعودي بالعمل في قطاع الصناعة	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-٣٦٠٠٣	التلمذة الصناعية	ستحدد هذه المبادرة معايير برامج التلمذة، كما تشمل: • للشركات: تحديد الدعم المقدم للجهات التي تمنح مثل هذه البرامج • للشباب السعودي: تعزيز وتحسين عملية مواءمة الوظائف • تشجيع اعتماد برامج تلمذة وطنية كخيار تعليمي في قطاع التصنيع	صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)	• زيادة توظيف الشباب السعودي في القطاع الصناعي • زيادة نسبة السعودة • زيادة نسبة الاهتمام للشباب السعودي بالعمل في قطاع الصناعة	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-١٤٠٠٤	بوابة العاملين الصناعيين	تطوير وتوسيع البوابة الحالية لصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) ووضع آلية لجذب الباحثين عن عمل وأصحاب العمل في القطاع الصناعي والسعي إلى تحقيق البوابة لثلاث مهام أساسية: • منصة إلكترونية للوظائف • قاعدة بيانات للمهارات والمواهب السعودية في المجال الصناعي • مشاركة المعلومات المحدثة بشأن الأفراد بين الجهات المعنية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	• زيادة توظيف الشباب السعودي في القطاع الصناعي • زيادة نسبة السعودة • زيادة إنتاجية الصناعات غير النفطية وغير التكريرية	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-١٤٠٠٥	مجلس العاملين في القطاعات الصناعية	• تسريع إنشاء مجالس القطاعات التي خططت لها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتركيز على المجموعات ذات الأولوية للصناعة (مجلس لكل مجموعة) • افتتاح هذه المجالس لتطوير خطط مفصلة لرأس المال البشري والمواهب حتى عام ٢٠٢٥ حول متطلبات العرض/الطلب والمهارات	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	• زيادة توظيف الشباب السعودي في القطاع الصناعي • زيادة نسبة في نوع وكم العاملين الصناعيين السعوديين • زيادة في معدل توظيف خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة الرائدة	الأثر المتوقع	المقياس المتأثر بالمبادرة
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-٣٤٠٠٠٦	إنشاء اتحاد صناعة (أو هيئة) للتعيين	• تعظيم الاستفادة من المدخلات المقدمة من الجهات المعنية في القطاع حول مواجهة تحديات القطاع • تطوير الدعم المقدم على مستوى الصناعة لبرامج تنمية المواهب • دعم تنمية المحتوى المحلي	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• تحسين مستويات السعادة على مستوى القطاع	• رضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل وكالة الوزارة للثروة المعدنية وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-٣٤٠٠٠٧	توسيع نطاق المنح الدراسية المتعلقة بمجال التعيين	• الوصول بمستوى السعادة إلى أكثر من ٥٠٪ في القطاع بحلول عام ٢٠٢٥ في التخصصات الفرعية الرئيسية التي تتطلب التعليم الجامعي باستخدام برنامج المنح الدراسية (في الخارج) لسد الفجوة على المدى القريب في نظام التعليم السعودي	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• زيادة عدد الطلاب الذين يدخلون قطاع التعدين، والاستعاضة عن المغتربين بأصحاب الكفاءات والمواهب من المواطنين السعوديين، وزيادة مستويات السعادة	• استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل وكالة الوزارة للثروة المعدنية وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-٣٤٠٠٠٨	توسيع نطاق برامج الدرجات العلمية بالمملكة	• توعية قادة المستقبل في قطاع التعدين السعودي من خلال التوسع في أنشطة جامعات المملكة وبرنامج الدرجات المهنية في التخصصات ذات الصلة بقطاع التعدين، وذلك لبناء منظومة سعودية داعم وتقليل تكاليف المواهب	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الثروة المعدنية	• زيادة برامج التعيين المعتمدة ذات الصلة، وزيادة مستويات السعادة في القطاع	• استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، ورضا القطاع الخاص عن الخدمات المقدمة من قبل وكالة الوزارة للثروة المعدنية وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-١٤٠٠٠٩	برنامج تنمية رأس المال البشري للتجمعات الصناعية**	• تصميم خطة متكاملة لرأس المال البشري لكل تجمع ذي أولوية تعبر عن احتياجات المهارات المستقبلية للتجمع وتجمع بين التدريب أثناء العمل والخبرة العملية والتدريب الفني والشهادات لتعزيز توافر المواهب السعودية المؤهلة في مجال التصنيع	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• زيادة نسبة التوطين في قطاع الصناعة • زيادة متوسط أجور العاملين السعوديين في قطاع الصناعة • زيادة إنتاجية الصناعات غير النفطية وغير التكريرية	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-١٤٠٠١٠	البرنامج الوطني لتطوير القيادة الصناعية	• وضع برنامج تطوير تنفيذي عالي المستوى لبرنامج التدريب والتطوير المتعلق بتدريب وتطوير القادة الحاليين والمستقبليين في القطاع الصناعي (١٠٠ قائد في السنة) بالإضافة إلى (٨٠) من القادة الصناعيين في القطاع الحكومي. • ستجمع برامج التطوير بين التدريب الرسمي، والرحلات التعليمية، ومشروع بحثي أو استشاري يمتد على مدى ١٢ شهرًا	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	• تعزيز جودة مواهب إدارة القطاع الخاص • تعزيز جودة إدارة القطاع الحكومي والمهارات الفنية	• الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
تنمية رأس المال البشري	N-٢١-١٢٠٠١١	أكاديمية صندوق التنمية الصناعية السعودي	• تهدف هذه المبادرة إلى تقديم الخدمات التدريبية والدعم التدريب النشط والدعم المستمر لقطاع التكامل الصناعي، وتغطي جوانب الإنتاجية ودعم الصناعة المتقدمة Industry ٤.٠ و التمويل الصناعي. بالإضافة إلى تطوير مهارات الابتكار، والمهارات المعرفية ومهارات اتخاذ القرارات.	صندوق التنمية الصناعية السعودي	• التبادل الدوري للمعلومات بين صندوق التنمية الصناعية السعودي والمقرضين التجاريين (بشكل سنوي على الأقل) بما يروج للتمويل عن طريق الإقراض من البنوك	• إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاع الصناعي الواعدة • مجموع الاستثمارات غير الحكومية في مجال التعدين



قسم ٦-٧: المناطق الاقتصادية الخاصة



في حالة التنفيذ الناجح يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تحقق مكاسب إضافية مباشرة وغير مباشرة للاقتصاد الوطني كما في الشكل التالي.

المكاسب غير المباشرة	المكاسب المباشرة
توفير فرص العمل غير المباشرة	توفير فرص عمل وتوليد الدخل
تطوير المهارات المحلية	تنويع الصادرات وزيادتها
نقل التكنولوجيا	زيادة الدخل من العملات الأجنبية
التنمية الحضرية وتنمية المناطق	زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
	تنمية الإيرادات الحكومية

شكل ١-١: المكاسب المباشرة وغير المباشرة للمناطق الاقتصادية الخاصة

ومن الملاحظ أن قرارات وجهة الاستثمار لدى الشركات العالمية تتأثر بشكل كبير بوجود مناطق اقتصادية خاصة وحزم التحفيز المقدمة فيها، وفي ظل انتشار هذه المناطق في دول كثيرة في العالم تظهر الأهمية الفائقة لإنشاء مناطق اقتصادية خاصة في المملكة العربية السعودية تسهم في جذب استثمارات متميزة ونوعية.



أحد تطبيقات عملية اللحام

المنطقة الاقتصادية الخاصة هي منطقة محددة مغلقة تحت إدارة واحدة توفر حوافز خاصة ونظامًا تشريعيًا خاصًا.

تطور مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة بمرور الزمن وهو ما أدى إلى ظهور عدة نماذج مختلفة من مناطق التجارة الحرة المكرسة لدعم أنشطة التجارة (الاستيراد والتصدير) إلى مناطق المشاريع المتواجدة في الأقاليم الريفية أو الحضرية غير الحديثة بهدف التركيز على دعم السوق المحلية.

تقدم المناطق الاقتصادية الخاصة حول العالم نفس مجموعات وحزم الحوافز مع التفاوت في مستويات هذه الحوافز (مثل الإعفاء الكامل مقابل الإعفاء بنسبة ٥٠٪) وعلى زيادة مدة الإعفاءات (مثل الإعفاء من ضريبة الشركات لمدة ١٠ سنوات مقابل الإعفاء لمدة ٢٠ سنة).

تشمل الحوافز الرئيسية في معظم المناطق الاقتصادية الخاصة ما يلي:

- الإعفاء من الجمارك على الواردات/الصادرات
- سياسات الإقامة والعمل بالمناطق الاقتصادية الخاصة
- إلغاء القيود على العمالة الأجنبية
- قدرة رؤوس الأموال على التملك
- الإعفاءات من ضريبة الشركات وغيرها من الحوافز المالية
- مركز خدمات موحد ومتكامل لكل المعاملات الإدارية (كتسجيل الشركات وغيرها)

ويضاف إلى هذه الحوافز عادة توفير بنية تحتية متكاملة عالية المستوى (بحرية وجوية والسكك الحديدية والطرق) وخدمات خاصة تلبي احتياجات المستثمرين والقطاعات المختلفة (مثل المستودعات الجاهزة، والمرافق العامة وغيرها).



يهدف البرنامج إلى إنشاء
مناطق خاصة في مواقع
استثنائية وتنافسية تأخذ
في الاعتبار المزايا النسبية
لمختلف مناطق المملكة

٣. الوضع الحالي
(المناطق الاقتصادية الخاصة -
برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)



٣.ج لماذا تحتاج المملكة للمناطق الاقتصادية الخاصة؟

هنالك ثلاثة أسباب رئيسية تجعل المملكة في حاجة لتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة كما يلي:

١. **تحسين المنظومة التشريعية في المملكة للتخلص من العوائق:**
 - يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تكون أحد عوامل التمكين الرئيسية لتسريع الإصلاحات بشكل منظم نظرًا لوجودها في مناطق محددة.
٢. **جذب مقرات الشركات العالمية للمملكة:**
 - إنشاء مناطق اقتصادية خاصة عالية التنافسية سوف يحفز الشركات العالمية التي تقدم خدماتها بالمملكة إلى وضع مقراتها في مناطق اقتصادية خاصة بالمملكة العربية السعودية.
٣. **دعم تنمية المدن الصناعية والاقتصادية بالمملكة:**
 - اعتُبرت المناطق الاقتصادية الخاصة من قبل عدد من الجهات أحد عوامل التمكين الرئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي وجذب كبار المستثمرين.

٣.أ التحديات الأساسية

تواجه المناطق/المدن الاقتصادية القائمة في المملكة عدة تحديات ترتبط بثلاثة محاور أساسية

١. الحوكمة

- استقلالية المناطق/المدن الاقتصادية القائمة ليست كافية من ناحية اتخاذ القرارات من الهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- ضرورة وجود جهة متخصصة للبت في المنازعات (وذلك بهدف التغلب على التحديات الحالية في الأنظمة القضائية)
- تطوير مستوى التنسيق بين مختلف المناطق/المدن الاقتصادية في المملكة.

٢. اللوائح

- لا تتمتع المناطق/المدن الاقتصادية الحالية بقدرات تنافسية كافية مقارنةً مع منافساتها في المنطقة من جهة اللوائح والأنظمة الخاصة بها والتي تشمل إعفاءات ضريبة، والحوافز وقوانين العمل.

٣. العمليات

- على الرغم من التحسن في إجراءات تأسيس الشركات والإجراءات النظامية بين المناطق/المدن الاقتصادية الحالية إلا أن هناك مساحة كبيرة للتطوير خاصة في المناطق الاقتصادية الخاصة المزمع إنشاؤها.

٣.ب الجهود الحالية

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة بهدف تحديد متطلبات رفع تنافسيتها وتوفير آلية الحوكمة والإطار التشريعي لها. ويستهدف المشروع إطلاق مشاريع تجريبية للمناطق الاقتصادية الخاصة لتحقيق مكاسب سريعة وتحسين أداء عدد من المناطق الخاصة في المملكة.



٣.١: تحسين المنظومة التشريعية في المملكة للتخلص من العوائق

تم تحديد المتطلبات اللازمة والضرورية لتطوير بيئة الأعمال وزيادة تنافسية في المملكة والتي يواجهها المستثمرين ومطوري المناطق/المدن الاقتصادية والصناعية والجهات الحكومية (مثل هيئة المدن الصناعية والهيئة الملكية للجبيل وينبع وهيئة المدن الاقتصادية كما يلي):

المتطلبات المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة	
مركز الخدمات الموحد والمتكامل	• منح الصلاحيات الحكومية في إدارة العمليات الإدارية
الدوافع الضريبية	• الإعفاء من ضرائب الشركات أو تخفيفها • استعادة رأس المال والأرباح والحصول بنسبة ١٠٠٪
تأشيرات العمل	• وضع قوانين عمل متوافقة مع سياسات وأهداف المناطق الاقتصادية الخاصة (مثل نسبة السعودة وتدرجها، وغيرها) • وضع سياسات خاصة بتأشيرات العمل والزيارة والإقامة وغيرها
ملكية الأجانب	• الإدارة الأجنبية للشركات و ملكية الأراضي نسبة تصل إلى ١٠٠٪
الدوافع المالية	• تخصيص دوافع خاصة وتنافسية لصناعات مستهدفة
اللوائح التنظيمية للجمارك	• إعفاءات جمركية على الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير • رفع القيود عن الشحن العابر
عمليات الجمارك	• مرونة العمليات والتفتيش في الجمارك • إنشاء فترات جمركية بين المناطق الاقتصادية الخاصة (عن طريق البحر - الجو مثلاً)
استقلالية المناطق والتنسيق بينها	• تمكين الجهة الصانعة للقرار على مستوى المناطق الاقتصادية الخاصة • تحسين التعاون بين المناطق الاقتصادية الخاصة
حل النزاعات	• تطوير آلية لحل النزاعات التجارية

الحكومة	اللوائح و النظم	العمليات
---------	-----------------	----------

شكل ٣-١: المتطلبات المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة





٣.ج.٢ جذب مقرات الشركات العالمية للمملكة:

إنشاء مناطق اقتصادية خاصة عالية التنافسية سوف يحفز الشركات العالمية التي تقدم خدماتها بالمملكة إلى وضع مقراتها في مناطق اقتصادية خاصة بالمملكة العربية السعودية، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة المنافسة والتي تقدم حوافز جذابة ونوعية.

أهم الحوافز للمناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأخرى	
الإدارة	توفير مركز خدمات موحد ومتكامل لكل العمليات الإدارية
الجمارك	٠٪ جمارك على الواردات والصادرات في المنطقة رفع القيود على النقل العابر للحدود
الحوافز الضريبية	٠٪ ضريبة شركات ٠٪ ضريبة من المنبع على تحويلات الأرباح للخارج
التأشيرات والعمل	قوانين عمل خاصة بالمناطق (لا قيود على العمالة الأجنبية)
الملكية الأجنبية	السماح بالتملك الأجنبي الكامل للأعمال
جودة الحياة	جودة حياة عالية وأمنة
حل النزاعات	القوانين التجارية هو أساس التحكيم في النزاعات التجارية

١. يستمر تطبيق الجمارك على الواردات من المناطق إلى الاقتصاد الأساسي ٢. تتفاوت فترة الإعفاء الضريبي المؤقت بين الدول المختلفة.
شكل ٣-٢: المناطق الاقتصادية الخاصة الإقليمية والمزايا الأساسية التي تقدمها

٣.ج.٣ دعم تنمية المناطق الصناعية والاقتصادية بالمملكة

ستركز المناطق الاقتصادية الحالية والمستقبلية على قطاعات المملكة ذات الأولوية كما حددتها برامج تنفيذ الرؤية كما في الشكل التالي.

القطاعات ذات الأولوية التي يمكن أن تستفيد من المناطق الاقتصادية الخاصة

الصناعات			
 الصناعة	 الطاقة	 التعدين	 الخدمات اللوجستية
من المتوقع أن تستفيد تسع صناعات ذات أولوية في الاستراتيجية الوطنية للصناعة من المناطق الاقتصادية الخاصة:			
 السيارات	 المنشآت الدوائية والدوائية الحيوية	 المواد الكيميائية المتخصصة	
 الآلات والمعدات	 المستلزمات الطبية	 المواد البلاستيكية والتحويل	
 صناعة الطاقة المتجددة	 صناعة الأغذية	 مواد البناء	

القطاعات			
 السياحة والترفيه	 الخدمات الاجتماعية	 الخدمات المهنية	 الخدمات الرقمية والإعلام
• الضيافة • المنتجات • المتنزهات • ومدن الملاهي • وغيرها	• الرعاية الصحية • التعليم • وغيرها	• الخدمات المالية • الخدمات التجارية • الاستشارات • وغيرها	• تقنية المعلومات والاتصالات • التجارة الإلكترونية • إنتاج الأفلام • الإذاعة • وغيرها

شكل ٣-٣: قطاعات المملكة ذات الأولوية



المنطقة	الغرض منها	القطاعات المستهدفة
بترورابغ	• مركز للكيمائيات المتخصصة	• الكيمائيات المتخصصة والخامات المتقدمة
منطقة الصناعات البحرية	• مجمع وطني لتطوير الصناعات والخدمات البحرية	• الصناعات البحرية • الخدمات المالية البحرية
جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية	• مركز للتعليم المتقدم والبحث العلمي	• البحوث المتقدمة والتنمية
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	• وحدات تقنية لدعم الأنشطة القائمة على المعرفة	• الصناعات القائمة على المعرفة
مركز الملك عبدالله المالي	• مركز عالمي للخدمات المالية والمهنية	• الخدمات المالية والاستشارية والتأمين والهندسة

● الصناعات التحويلية (بالتماشي مع التجمعات الاقتصادية والصناعية في الاستراتيجية الوطنية للصناعة) ● الخدمات

شكل ٣-٥: المناطق المرشحة لتكون مناطق اقتصادية خاصة في المملكة (٢/٢)

وتسعى العديد من الجهات بالمملكة للحصول على صفة المنطقة الاقتصادية الخاصة لدعم تنمية تجمعات اقتصادية وصناعية جديدة أو التوسع في سلسلة القيمة لديهم. يبين الشكلان ٣-٤ و ٣-٥ قائمة بالمناطق الراغبة في الحصول على صفة المنطقة الاقتصادية الخاصة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة بالتركيز على دعم القطاعات الجديدة بشكل تنافسي.

المنطقة	الغرض منها	القطاعات المستهدفة
منطقة الصناعات اللوجستية	• مركز لوجستي متقدم لدعم التجارة الإلكترونية والمنتجات التقنية	• التجارة الإلكترونية. • التقنية.
مطار الملك فهد الدولي	• مركز لوجستي وخدمي متطور يتمتع بطول نقل جوية تنافسية	• الصناعات الدوائية. • صيانة وإصلاح الطائرات المدنية.
مدينة الملك عبدالله الاقتصادية	• مركز لوجستي وصناعي عالي التنافسية	• الخدمات اللوجستية • الصناعات الغذائية • الصناعات الدوائية والحيوية • السياحة والترفيه
مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية	• مركز للصناعات التحويلية لتفعيل الشراكة الاستراتيجية مع الصين	• الصناعات البلاستيكية والتحويل. • الآلات والمعدات.
مدينة السيارات	• مدينة مخصصة لتوطين صناعة المنتجات الأصلية وسلسلة القيمة الخاصة بها	• صناعة السيارات.

● الصناعات التحويلية (بالتماشي مع التجمعات الاقتصادية والصناعية في الاستراتيجية الوطنية للصناعة) ● الخدمات

شكل ٣-٤: المناطق المرشحة لتكون مناطق اقتصادية خاصة في المملكة (٢/١)



تتضمن استراتيجية البرنامج
أنواعاً مختلفة من المناطق
الاقتصادية الخاصة، تخدم
المستثمرين الإقليميين
والعالميين في قطاعات
التجارة والخدمات اللوجستية
والصنيع والخدمات المالية،
كمنصة لخدمة الأسواق
العالمية

٤. الاستراتيجية
(المناطق الاقتصادية الخاصة -
برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)

أحدى محطات القطار بمدينة وعد الشمال الصناعية



٤.أ ركائز الاستراتيجية

ترتكز استراتيجية المناطق الخاصة على أربعة محاور رئيسية:

- تعريف المناطق الاقتصادية الخاصة؟
- دراسة احتياج المملكة للمناطق الاقتصادية الخاصة؟
- وضع استراتيجية وطنية للمناطق الاقتصادية الخاصة؟
- وضع خطة تنفيذ عملية لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة؟

وقد تم تحديد مكونات الرئيسية لبناء الاستراتيجية للمناطق الاقتصادية الخاصة لضمان أثر التنموي المطلوب

مكونات الاستراتيجية الوطنية للمناطق الاقتصادية الخاصة



شكل ٤-١: مكونات الاستراتيجية



١.أ.٤ نطاق المهام

عكفت المملكة على تنمية عدد من المدن الاقتصادية والصناعية لرفع مستوى تنافسيتها ودعم التنوع الاقتصادي فيها منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث كان مخطط لها أن تكون مناطق اقتصادية خاصة ذات حوافز جذابة إلا أنها حالياً لا تختلف بصورة كبيرة عن الاقتصاد الأساسي.



- المدن الاقتصادية
 - مدينة الملك عبد الله الاقتصادية
 - مدينة المعرفة الاقتصادية
 - الهيئة الملكية للجبيل وينبع
 - الجبيل الصناعية
 - ينبع الصناعية
 - مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية
 - رأس الخير الصناعية
 - المناطق الصناعية التابعة للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية
 - المطارات
 - مطار الملك خالد الدولي
 - مطار الملك فهد الدولي
 - مطار الملك عبد العزيز الدولي
 - مناطق إعادة التصدير المربوطة
 - جدة لوجي بوينت
 - الدمام (الشركة السعودية المحدودة للتنمية وخدمات الصادرات
 - الحي الدبلوماسي
 - جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية مدينة القدية
 - مجمع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
 - مركز الملك عبد الله المالي
 - مدينة الطاقة الصناعية التابع لأرامكو
 - لا تشمل هذه القائمة المشروعات الكبرى (مثل البحر الأحمر ونيوم والعلا)

شكل ٤-٢: خريطة المناطق الاقتصادية/الصناعية الحالية والمستقبلية

سيتم وضع استراتيجية نوعية للمناطق الاقتصادية الخاصة لإنجاز الأهداف التنموية والاجتماعية والاقتصادية المراد منها.

تهدف الاستراتيجية إلى توفير الأدوات اللازمة للمناطق الحالية والمستقبلية لتصبح مناطق اقتصادية خاصة قادرة على المنافسة عالميًا



٢.أ.٤ نطاق عمل اللوائح والنظم

ينبغي أن تخضع لوائح المناطق الاقتصادية الخاصة حصريًا للجهة التنظيمية التابعة لها

الجهات التنظيمية للمناطق الاقتصادية الخاصة

- مسؤولية حصريًا عن وضع اللوائح التنظيمية
- لا تملك المناطق الاقتصادية الخاصة الناجمة السيطرة إلا على حوالي ٤٠ - ٦٠ قانونًا بصفة حصريّة
- تقع آلاف القوانين الأخرى ضمن نطاق سلطة الاقتصاد الأساسي يتيح هذا النهج
- حرية تطوير اللوائح التنظيمية والاحتفاظ بإمكانية إسناد بعض الصلاحيات للاقتصاد الأساسي.

ينبغي وضع نهج واضح لتعزيز فعالية العمل المشترك والاعتراف المتبادل

قامت الاستراتيجية بتحديد كيفية التحول إلى المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة من خلال تقييم مستوى الاستثناءات التي سيتم منحها للمنطقة (استثناءات محدودة مقابل استثناءات كاملة). كما حددت الاستراتيجية قائمة مبدئية بالمناطق الاقتصادية الخاصة المراد انشاؤها، والتي ستساعد على اختبار مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل حقيقي في المملكة.

من أجل تلبية متطلبات المستثمرين والقائمين على تنمية المناطق، ووفقًا للنماذج المعيارية الدولية أيضًا، ينبغي أن تمتلك الهيئات التنظيمية المسؤولية عن المناطق الاقتصادية الخاصة السيطرة الحصرية على بعض الجوانب الضرورية من التنظيم لتتمكن من النجاح في هدفها.

كما يمكن وضع بعض التشريعات الاختيارية تحت سلطة منظم المنطقة، تبعًا لتركيز المنطقة وحجمها.

بشكل عام، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة المساهمة بشكل مباشر في تحقيق ٨ من أهداف رؤية ٢٠٣٠، والتركيز على دعم التنوع الاقتصادي وتحسين الأنظمة وتوليد فرص العمل.



زيادة معدلات التوظيف

٢-٤ زيادة فرص العمل
تسهم المناطق الاقتصادية الخاصة في زيادة فرص العمل للجميع ومنها مشاركة المرأة



تعزيز فاعلية الحكومة

٢-٥ تحسين أداء الجهاز الحكومي
ستساعد المناطق الاقتصادية الخاصة على تحديد واختبار التشريعات المناسبة للأعمال



تنمية وتنويع الاقتصاد

١-٣ تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد
ستساعد المناطق الاقتصادية الخاصة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يزيد من مساهمة القطاع الخاص

٣-٤ تمكين خلق فرص عمل من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر

ستساعد المناطق الاقتصادية الخاصة على دعم الشركات الناشئة وتجمعات الابتكار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

٣-٣ إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة

ستطور المناطق الاقتصادية الخاصة قيمًا مقترحة لتلبية احتياجات الخدمات والصناعات

٤-٤ جذب المواهب الوافدة المناسبة للاقتصاد

ستساعد المناطق الاقتصادية الخاصة على جذب المواهب الأجنبية من خلال دعم قطاعات جديدة

٥-٣ ترسي مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي

تعد تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة واحدة من ١٤ مبادرة رئيسية لمركز الخدمات اللوجستية

٧-٣ تنمية الصادرات غير النفطية

تعد المناطق الاقتصادية الخاصة أحد عوامل التمكين الرئيسية لتوطين الصناعات الموجهة للتصدير

- أهداف المستوى الثاني لرؤية ٢٠٣٠
- الأساس المنطقي لتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة

شكل ٣-١-٤: التوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠
المصدر: رؤية السعودية ٢٠٣٠، برامج تحقيق الرؤية، تحليل فريق المناطق الاقتصادية الخاصة بوزارة الاقتصاد والتخطيط

تمت مراعاة أربعة مبادئ جوهرية لاستراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة:

١. عدم المساس بالحقوق القائمة للمناطق/المستثمرين الحاليين
٢. فتح الباب أمام المناطق الحالية للتحول إلى مناطق اقتصادية خاصة
٣. سيتعين على المناطق المتقدمة تقديم مسوغات ومتطلبات منحها صفة المنطقة الاقتصادية الخاصة
٤. تقليل المنافسة مع الاقتصاد الأساسي



الجوانب التنظيمية الاختيارية (يعتمد على مجال تركيز المنطقة)



البنية التحتية الاجتماعية

- التعليم
- الرعاية الصحية
- الإسكان (المنازل الإضافية)



المرافق و البنية التحتية المادية

- الكهرباء
- مياه الشرب و الصرف الصحي
- الاتصالات
- المطارات
- الموانئ البحرية
- الطرق
- السكك الحديدية
- التسييح

شكل ٤-٥: الجوانب الأساسية والجوانب الاختيارية من اللوائح والنظم التي يتم منح سلطتها لمنظمي المناطق الاقتصادية الخاصة

الجوانب التنظيمية الرئيسية



الأنظمة البلدية

- إعداد المخطط الرئيسي وإقراره ومتابعته
- تقسيم استخدامات الاراضي
- إصدار تصاريح البناء
- مكتب تسجيل الأراضي
- التشريعات العقارية والإيجار



أنظمة التأشيرات

- تأشيرات الإقامة والعمل
- تأشيرات السياحة
- تقنية المعلومات والاتصالات، وساطة عقارية، خدمات مالية، استشارات، ألعاب، وما إلى ذلك



الأنظمة الخاصة بصناعة معينة

- مثل الخدمات البحرية والخدمات المالية والإعلام والصناعات الدوائية والترفيه



أنظمة الأعمال

- تأسيس الشركات
- تخفيف الضوابط التنظيمية عن الشركات الصغيرة
- الإعفاءات الضريبية والجمركية
- عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص
- الملكية الفكرية



٣. أما مناطق الغرض الواحد (SPZ) فتسعى إلى دعم الصناعات/المواقع التي تتطلب أنظمة مخصصة للغاية (مثلاً المنطقة الإعلامية، منطقة الخدمات المالية، السياحة والسفر، إلخ). وتعتبر هذه المناطق متميزة إذ أنها تركز على القطاع الذي ستدعمه، وبالتالي يكون لكل منها مجموعة أنظمة خاصة بها تسمح بتلبية المتطلبات المتعلقة بالقطاع نفسه. لكل نموذج من هذه النماذج، قمنا بتسمية القطاعات المحتملة المستهدفة وتحديد المواقع الملائمة لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة.

الأهداف التنموية	الحوافز	
• تنمية منصات الخدمات اللوجستية في المناطق الجمركية الحرة	• الاقتصاد الأساسي+ الإعفاء من الجمارك	• مناطق الخدمات اللوجستية
• إنشاء مركز عالمي للصناعات التصديرية والتجارة	• النظام الأساسي لمناطق الصناعات التحويلية (حصل على الموافقة المسبقة)	• مناطق الصناعات التحويلية
• التحول إلى وجهة جاذبة للخدمات والمواهب	• النظام الأساسي لمناطق الخدمات (حصل على الموافقة المسبقة)	• مناطق الخدمات
• تنمية صناعات/مواقع بعينها تدعمها حلول شديدة الخصومية	• نظام الموافقة المستقل	• مناطق الغرض الواحد

رسم توضيحي للنقاط الرئيسية في سلسلة القيمة عالية المستوى	
الاستخلاص	
المعالجة	• مناطق الصناعات التحويلية
التجميع	
الخدمات اللوجستية	• المناطق اللوجستية
الخدمات والبحوث والتنمية	• مناطق الخدمات
ستركز مناطق الغرض الواحد على توطيد سلاسل قيمة كاملة مع الربط مع الاقتصاد الأساسي	

شكل ٧-٤: تصنيف المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة

٢.٣.١.٤ نماذج المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة
يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة بالمملكة أن توفر نطاقاً تشريعياً وسطياً بين المناطق الصناعية/الاقتصادية والمشروعات العملاقة.

المناطق الاقتصادية الخاصة	المدن الصناعية والاقتصادية	المشروعات/المواقع الرئيسية
بنية تحتية متقدمة	بنية تحتية متقدمة	نماذج الميزات المعروفة
خدمات بلدية مخصصة	خدمات بلدية مخصصة	
بيئة معفاة من الجمارك		
حوافز مالية		
سعودة تدريجية		
تمكين كامل للمناطق	تمكين محدود للمناطق	

شكل ٦-٤: تقسيم المناطق في المملكة حسب خصائصها

تم تصميم ٣ نماذج للمناطق بغية دعم تنمية القطاعات التي لديها متطلبات مماثلة أو تلك التي يكون لديها متطلبات غاية في التخصص.

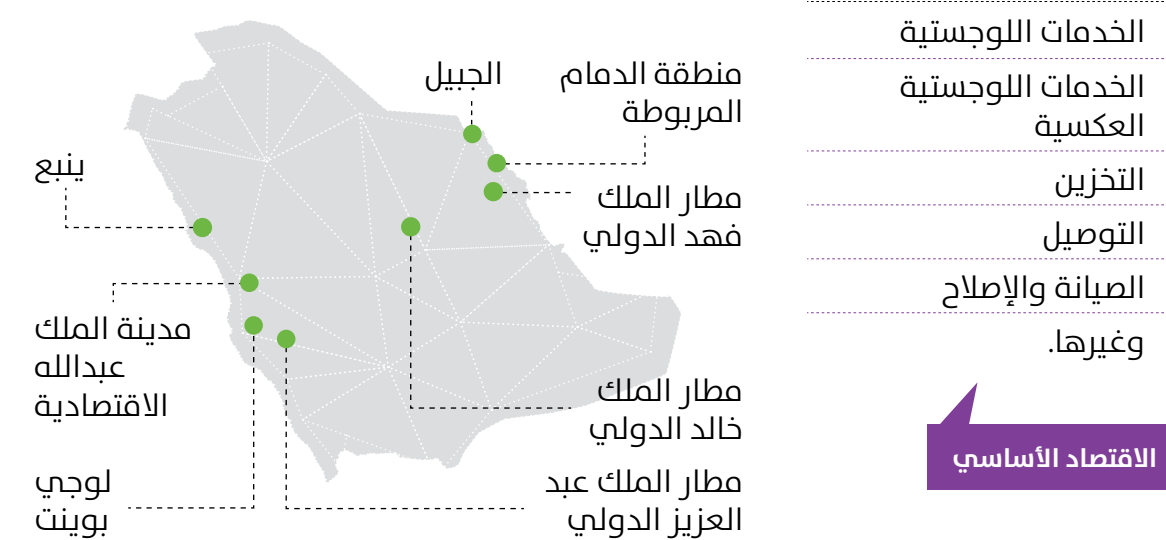
١. ستسعى منطقة التصنيع والتجارة الحرة (MFTZ) إلى أن تصبح مركزاً عالمياً للتصدير والتصنيع والتجارة، وذلك عبر دعم نشاطات التصنيع الموجهة إلى التصدير (كمعالجة الأطعمة، والكيميائيات المتخصصة، إلخ). وتعتبر المنطقة المعفاة من الرسوم الجمركية والقريبة من المطار أو المرفأ الموقع الأنسب لإنشاء منطقة التصنيع والتجارة الحرة حيث يمكن تأمين حلول لوجستية فعالة وتنافسية من حيث الكلفة.

٢. ستسعى منطقة الخدمات والتجارة الحرة (SFTZ) إلى أن تصبح الوجهة المقصودة للخدمات المهنية (مثلاً الاستشارات الهندسية وتقنيات المعلومات والتواصل، إلخ) والأفراد الموهوبين. ويعتبر منتزه الأعمال المجاور لمجموعة كبيرة من المهارات والطلب المحلي المكان الأنجع لإنشاء منطقة الخدمات والتجارة الحرة، ويقدم في الوقت نفسه نوعية حياة عالية (من حيث التعليم والرعاية الصحية والترفيه، إلخ).

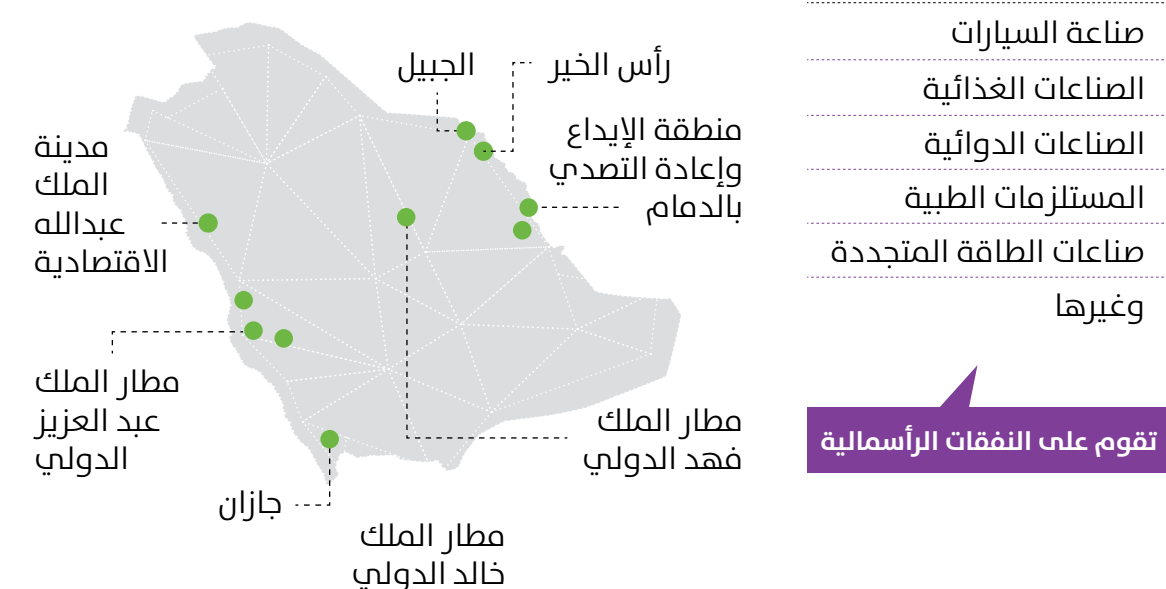


أعدنا قائمة بالقطاعات الممكن استهدافها لكل نموذج من نماذج المناطق وحددنا المواقع المناسبة للمناطق الاقتصادية الخاصة.

منطقة لوجستية

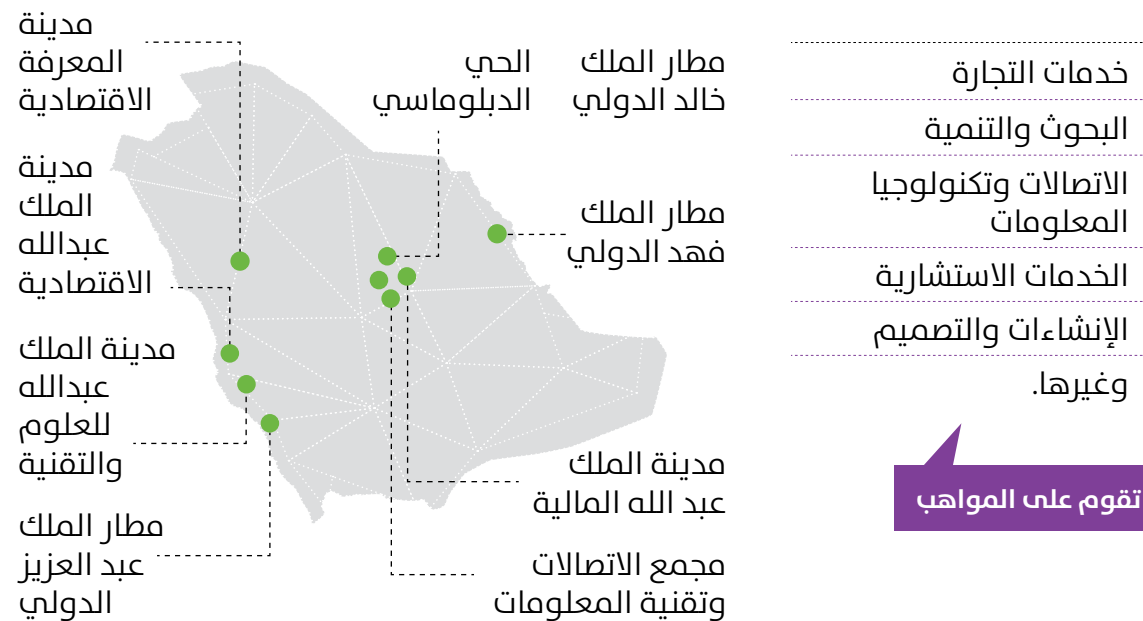


منطقة لوجستية

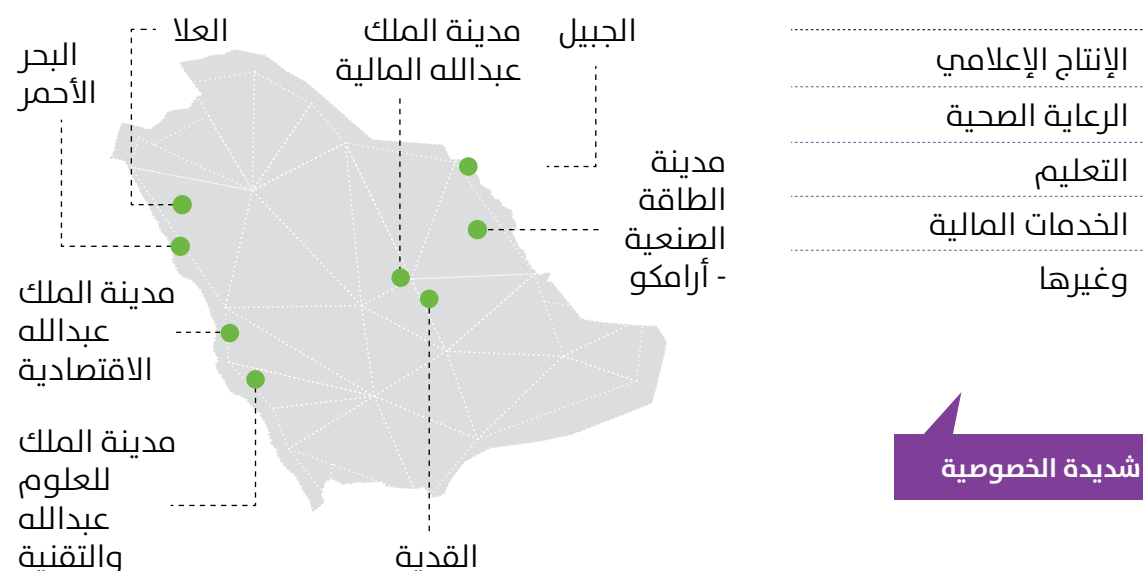


المصدر تحليل فريق المناطق الاقتصادية الخاصة بوزارة الاقتصاد والتخطيط

منطقة خدمات



منطقة لغرض واحد



شكل ٤-٨: الخريطة المكانية لنماذج المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة



٤.ب الحوكمة

٤.ب.١ النماذج المعيارية العالمية لأطر حوكمة المناطق الاقتصادية الخاصة

تم اجراء مقارنة معيارية مع عشر أطر دولية وإقليمية لحوكمة المناطق الاقتصادية الخاصة لتحديد الممارسات المثلى لتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة.

٤.ب.٢ مبادئ تصميم إطار الحوكمة في المملكة

- باستغلال مجموعة شاملة من الموارد (النماذج المعيارية العالمية والتواصل مع الأطراف المعنية ومحاورات الخبراء والتحليل النظامي المستقل)، تم وضع ثلاثة مبادئ رئيسية لتصميم إطار حوكمة المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة
- الاستقلالية: إنشاء هيئات للمناطق الاقتصادية الخاصة، مستقلة من الناحية المالية والإدارية، من أجل التنظيم والإدارة والإشراف المحلي على تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة.
- الإشراف والتنسيق: إنشاء كيان وطني مركزي يتمتع بالصلاحيات لتوجيه عملية تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة وتحديد سلطات كل منطقة والعمل كمركز تميز في مجال السياسات.
- الربط مع الاقتصاد الأساسي: السعي للاستفادة من خبرة المسؤولين عن الصناعة وغيرهم من الأطراف المعنية الحكومية من أجل تحقيق التوافق المستمر والعمل المشترك مع الاقتصاد الأساسي.

٤.ب.٣ أسس حوكمة المناطق الاقتصادية الخاصة بالمملكة

الحوكمة المتوازنة

تعطى الصلاحيات النظامية للمناطق الاقتصادية الخاصة لضمان استقلاليته، ويتم إنشاء المجلس الإشرافي للمناطق الاقتصادية الخاصة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية والعمل على التنسيق بين المناطق.

٤.ب.٤ أدوار ومسؤوليات نموذج الحوكمة في المملكة

٤.ب.٤.١ هيئات المناطق

سيتم تنظيم كل من المناطق الاقتصادية الخاصة بصفة مستقلة من خلال هيئة لكل منطقة تتمتع بمعظم الصلاحيات التنظيمية. يرأس كل هيئة مجلس إدارة خاص بها يتولى مسؤولية الإشراف على تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال إجراء مراجعات الأداء والإشراف على إصدار التراخيص للشركات. من المهم لفت الانتباه إلى أن الهيئة الواحدة يمكن أن تتولى تنظيم عدة مناطق اقتصادية خاصة

- كمثال، يمكن لهيئة منطقة اقتصادية خاصة في مطار ما أن تتولى تنظيم المنطقة الاقتصادية الخاصة في مطار الملك خالد الدولي وكذلك منطقة مطار الملك فهد الدولي ومنطقة مطار الملك عبد العزيز. ويشمل دور تلك الهيئات ومسؤولياتها ما يلي:
- **اللوائح والنظم على مستوى المناطق**
 - إعداد اللوائح والنظم البلدية بما في ذلك التخطيط الكلي وتخصيص المناطق وتصاريح الإنشاء وغيرها.
 - إعداد وتطبيق اللوائح والنظم الخاصة بالقطاعات على مستوى المناطق مثل إعفاء شركات الإنتاج الإعلامي من قيود الاقتصاد الأساسي
- **مركز الترخيص الشامل (مركز الخدمات الموحد)**
 - الاضطلاع بمهام مركز الخدمات الموحد مثل إصدار تصاريح العمل وإصدار التأشيرات وإنشاء الشركات وغير ذلك
 - صناعة القرار على مستوى المناطق بدلاً من الحاجة إلى انتظار الموافقة على المستوى الوطني
 - يتم تفويض الأدوات التشريعية كاملة للجهة المنظمة للموقع
- **التنسيق مع مطوري المناطق**
 - التنسيق مع مطوري المناطق:
 - التعاون فيما يتعلق بتخصيص المواقع والتخطيط الكلي
 - تنسيق جهود جذب المستثمرين
 - الإشراف على أنشطة مطوري المناطق

ستسعى هيئات المناطق لوضع نماذج تشغيلية مستدامة ماليًا من خلال تطوير بيئات لعمل الشركات.



٢.٤.ب.٤ المجلس الإشرافي للمناطق الاقتصادية الخاصة

يتولى المجلس الإشرافي للمناطق الاقتصادية الخاصة قيادة إجراءات القبول ودعم صناعة السياسات وتوفير خدمات الدعم الخلفي، ويعمل كمنسق مركزي لعملية تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة. ويمكن للمجلس أن يستغل القدرات القائمة لهيئة المدن الاقتصادية، التي يرأسها رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وتتكون من الأعضاء الرئيسيين في الحكومة. ويشمل دور المجلس ومسؤولياته ما يلي:

• عملية الموافقة على المناطق الاقتصادية الخاصة

- النظر في اكتمال طلبات المناطق الاقتصادية الخاصة المقدمة وإجراء التقييم الاقتصادي
- مراجعة استراتيجية طلبات المناطق الاقتصادية المقدمة
- التوصية بمنح صفة المناطق الاقتصادية الخاصة
- منح ترخيص المناطق الاقتصادية الخاصة بعد الموافقات اللازمة

• صناعة السياسات الوطنية

- إعداد تشريعات بعينها فيما يخص المناطق الاقتصادية الخاصة، بما في ذلك حزمة الحوافز الأولية
- إعداد نماذج التشريعات التي من المقرر تطبيقها في المناطق المختلفة

• مركز التميز

- تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة
- دعم إعداد آليات لفض النزاعات التجارية
- التكليف بخدمات الدعم (مثل متابعة طلبات التأشيرات) بالنيابة عن المناطق المنفردة

• التنسيق المركزي

- التنسيق على المستوى الكلي مع قيادة الاقتصاد الأساسي
- التنسيق بين المناطق على المستوى الفردي وعلى مستوى النماذج

٣.٤.ب.٤ اللجان الاستشارية

سيضم المجلس الإشرافي للمناطق الاقتصادية الخاصة اللجان الإشرافية الخاصة بنماذج المناطق التي ستعمل كمنصة لتحقيق التوافق بين الاقتصاد الأساسي والمناطق الاقتصادية الخاصة.

وستضم اللجان الاستشارية ممثلين من الأطراف المعنية ذات الصلة من الاقتصاد الأساسي (بما في ذلك المدن الصناعية القائمة)، وهيئات/مطوري المناطق الاقتصادية الخاصة، والقطاع الخاص (المستثمرين المحليين والدوليين). ويشمل دور اللجان الاستشارية ومسؤولياتها ما يلي:

• عملية الموافقة على المناطق الاقتصادية الخاصة

- النظر في اكتمال طلبات المناطق الاقتصادية الخاصة المقدمة وتقديم توصية للمجلس الإشرافي

• الدور الاستشاري

- تقديم المشورة للمجلس الإشرافي حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالتجمعات ذات الصلة
- تقديم التوصيات بخصوص التعديلات التشريعية لكل من نماذج المناطق

• التنسيق على مستوى نماذج المناطق ومع الاقتصاد الأساسي

- التنسيق على مستوى القطاعات بين المناطق والاقتصاد الأساسي
- مشاركة أهم الدروس المستفادة بخصوص تطوير تشريعات الاقتصاد الأساسي



٤.ج النموذج التشغيلي

٤.ج.١ نماذج التطوير

توجد أربعة نماذج للتطوير يمكن تطبيقها عند إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، تتراوح ما بين التطوير تحت القيادة الكاملة للحكومة وصولاً إلى التطوير تحت القيادة الكاملة للقطاع الخاص.

تطوير بقيادة الحكومة				تطوير بقيادة القطاع الخاص	
نموذج التطوير		تطوير بقيادة حكومية كاملة	مشروعات مشتركة بين الحكومة و القطاع الخاص	طرح عطاءات حكومية للقطاع الخاص	تطوير بقيادة كاملة من القطاع الخاص
أمثله توضيحية		تتولى الهيئة الملكية للجبيل تخطيط وتطوير وتشغيل منطقة اقتصادية خاصة في موق محدد في الجبيل	تدخل الهيئة الملكية بجازان في مشروع مشترك مع مستثمرين من القطاع الخاص لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة في جازان	تخطيط "مدن" لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة وتطرح عطاءات التطوير والتشغيل لجهة خاصة	تتولى جهة من القطاع الخاص تخطيط وتطوير وتشغيل منطقة اقتصادية خاصة
المهام	الإنشاء	جهة حكومية	جهة حكومية	جهة حكومية	القطاع الخاص
	التطوير		جهة حكومية	القطاع الخاص	
	التشغيل		القطاع الخاص		
	التنظيم	مجلس تنسيق المناطق الاقتصادية الخاصة +هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة			
جميع النماذج تخضع لنفس آليات الموافقة من أجل الحصول على صفة المناطق الاقتصادية الخاصة					

المصدر: تحليل فريق المناطق الاقتصادية الخاصة

شكل ٩-٤: نماذج تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة

سيتم ترجمة كل من نماذج التطوير المختلفة إلى هياكل تنظيمية مختلفة بين هيئة المنطقة ومطورها. وفي جميع تلك النماذج، ستتولى لجنة/مدير تنفيذي الإشراف على هيئة المنطقة ومطورها.

في عملية التطوير التي تقودها الحكومة، سيكون كل من هيئة المنطقة ومطورها وحدتين من نفس الجهة الحكومية.

أما عملية التطوير التي يقودها القطاع الخاص ففيها سيكون كل من هيئة المنطقة ومطورها جهتين منفصلتين، لكن لا تزالا تحت إشراف مجلس الإدارة.

تطوير بقيادة الحكومة				تطوير بقيادة القطاع الخاص			
تطوير بقيادة حكومية كاملة				تطوير بقيادة القطاع الخاص			
مشروعات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص				طرح عطاءات حكومية للقطاع الخاص			
مجلس الإدارة المدير التنفيذي							
هيئة المنطقة							
مطور المنطقة							
هيئات حكومية							
لا تتضمن جهات خاصة		نموذج تطوير شبه خاص من خلال المشروعات المشتركة أو العطاءات		مطور خاص			

المصدر: تحليل فريق المناطق الاقتصادية الخاصة

شكل ١٠-٤: هيكل تنظيمي مبسط لنماذج التشغيل المختلفة



٢.ج.٤ أدوات تقليل المنافسة مع الاقتصاد الأساسي

من بين أهم العناصر الضرورية لبدء تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة ضمان عدم منافستها مع الاقتصاد الأساسي، مع التركيز بدلاً من ذلك على التنافسية مع الدول المجاورة. وعليه، فقد تم إعداد ستة أدوات للحد من مخاطر التعدي على الاقتصاد الأساسي وتقليل الخسائر المحتملة في الإيرادات المالية:

أدوات الحد من التعدي على الاقتصاد الأساسي	
	• وضع عملية قبول مدروسة
• سيكون على المناطق المتقدمة أن تعد دراسة جدوى قبل منحها صفة المنطقة الاقتصادية الخاصة	
	• البدء على نطاق مصغر والتوسع لاحقاً
• سيتم منح صفة المنطقة الاقتصادية الخاصة لقطع أراضي صغيرة (٢ كم ^٣ تقريباً) من ثم تتوسع تدريجياً	
	• منع بعض القطاعات من الانضمام إلى المناطق الاقتصادية الخاصة
• القطاعات القائمة على موارد معينة (النفط والغاز) ستمنع من الانضمام للمناطق الاقتصادية الخاصة	
	• مراقبة تدقيق الأداء
• سيتم مطابقة الأداء الفعلي بالأهداف المبدئية (مثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء القطاعات المصدرة وغير ذلك)	
	• التحكم من خلال مجالس المناطق
• ستألف هيئة المنطقة الخاصة من الممثلين الحكوميين ذوي الصلة	
	• وضع قيود على العمليات
• ستضع رخص الشركات في المناطق الاقتصادية الخاصة قيوداً على عمليات الشركات داخل المناطق	
ستركز المناطق الاقتصادية الخاصة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية قطاعات جديدة وتوطين الأنشطة الموجهة للتصدير	

المصدر: تحليل فريق المناطق الاقتصادية الخاصة

شكل ١١-٤: أدوات الحد من التعدي على الاقتصاد الأساسي

٣.ج.٤ عملية الموافقة على المناطق الاقتصادية الخاصة

من العناصر المهمة في الاستراتيجية هو خوض جميع المناطق المتقدمة لعملية قبول صارمة قبل منحها صفة المنطقة الاقتصادية الخاصة. وستضمن هذه العملية أن تمتلك جميع المناطق الاقتصادية الخاصة دراسة جدوى قوية تبين قدرتها على دعم الأنشطة الاقتصادية الجديدة وجذب المزيد من الاستثمارات.

أهم خصائص العملية
• عند التقدم بالطلب ، سيتعين على رعاة المناطق أن يقدموا خطة أعمال شاملة تتضمن: – القيمة المقترحة – الجدوى المالية – الجدوى التقنية • يتم إجراء تحليل اقتصادي مستقل لكن معياري لكل طلب. • يتم مراجعة الطلب من قبل جميع الأطراف المعنية في الاقتصاد الأساسي. • يجب أن تتفق دراسة الجدوى مع أهداف المملكة وأن يكون لها أثر إيجابي في الإجمال.

المصدر: تحليل فريق المناطق الاقتصادية الخاصة بوزارة الاقتصاد والتخطيط
شكل ١٢-٤: خطوات الموافقة على إنشاء المناطق الجديدة

لإنشاء مناطق جديدة، يجب أن تمر الطلبات بعملية قبول من ثلاث مراحل، لضمان التدقيق الشامل من الجهات ذات الصلة.



0. محفظة المبادرات (المناطق الاقتصادية الخاصة - برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

صورة جوية لمصنع الومنيوم بمدينة راس الخير الصناعية



1.0 محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-17-170	تنمية الصناعات الاساسية والتحويلية ذات القيمة المضافة بالجبل الصناعي	• استكمال اعداد وتطوير المواقع وإنشاء التجهيزات الاساسية والطرق والخدمات والمرافق لمناطق الصناعات في الجبل ٢ للصناعات الاساسية ذات القيمة المضافة والصناعات التحويلية المرتبطة ببرنامج المدينة الصناعي والصناعات المساندة لهما.	الهيئة الملكية للجبل وينبع - الهيئة الملكية بالجبل	• تكمن أهمية هذه المبادرة في توفير منطقة مجهزة بالخدمات للصناعات التحويلية وجاذبة للاستثمارات الصناعية المحلية والعالمية، حيث أن تطوير التجهيزات الأساسية للمناطق الصناعية سيعمل على استقطاب الاستثمارات الصناعية وتلبية الطلب الحالي على الاستثمار بهذا المجال والتي سيكون مردودها الاستثماري عالي جدا .	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-17-180	مركز الخدمات اللوجستية بالجبل الصناعي	• استكمال تطوير الأراضي والتجهيزات لمناطق الخدمات اللوجستية والطرق الرئيسية إلى الموانئ والشبكة الداخلية والإقليمية، الذي بدأ في مرحلة سابقة وتحتوي هذه المناطق مراكز التجميع والمعالجة والمناولة، حيث ستبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة بعد استكمال التنفيذ (٦٤٠) هكتاراً	الهيئة الملكية للجبل وينبع - الهيئة الملكية بالجبل	• تحويل مدينة الجبل الصناعية من مدينة للصناعة والعمل فقط إلى مدينة متكاملة الخدمات التجارية والسكنية والترفيهية ذات أبعاد إقليمية وتنافسية عالمية ، وذلك للحفاظ على الاستثمارات والعاملين بالمدينة للحد من التسرب الاقتصادي (خروج اموال من المدينة للنفقات والخدمات الغير متوفرة بالمدينة) ولرفع كفاءة الخدمات والقيمة الاقتصادية من خلال إنشاء بيئة اقتصادية متكاملة تخدم الصناعات والساكين معاً وتحقق مبدا التكامل الاقتصادي من خلال توطین هذه الخدمات ورفع المحتوى المحلي من خلال تجهيز بيئة متكاملة لجذب القطاع الخاص للاستثمار في المراكز الادارية وكذلك في الخدمات المساندة والتجارية والسكنية والسياحية والترفيهية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-17-10٢	المركز الاقتصادي بالجبل الصناعي	• مع التوسع الصناعي والسكني لمدينة الجبل الصناعية ورأس الخير الصناعية والمناطق المحيطة بهما تطلب وجود مركز اقتصادي يوفر المراكز الإدارية والمكتبية لكبريات الشركات في المدينة لدعم البيئة الاستثمارية ومراكز خدمات قطاع الأعمال الموازي والمتطلبات التجارية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويقع المركز على مساحة ٢٧٥ هكتار في موقع مميز ويطل على ثلاث واجهات بحرية ويتوقع ان يوفر فرص وظيفية تقدر ب ٣١,٥٠٠ وظيفة وجذب استثمارات جديدة تقدر ب ٤٢,٥ مليار ريال بإذن الله.	الهيئة الملكية للجبل وينبع - الهيئة الملكية بالجبل	• توفير بيئة صحية للقاطنين في مدينة الجبل الصناعية حيث أن المسطحات الخضراء تساهم بشكل كبير في تقليل الآثار البيئية السلبية الناتجة عن العمليات الصناعية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-17-1٤0	إدارة الأزمات وتطوير أنظمة الحماية الأمنية بالجبل الصناعي	• تشمل هذه المبادرة تطوير برنامج متكامل لإدارة الأزمات والكوارث بما في ذلك تطوير الإجراءات وتوفير الموارد المالية والبشرية وتطوير أنظمة الحماية الامنية ورفع مستوى السلامة بمدينة الجبل الصناعية.	الهيئة الملكية للجبل وينبع - الهيئة الملكية بالجبل	• توفير البنية التحتية والنظمة والتطبيقات والبرامج لتقنية المعلومات وتحويل مدينة الجبل الصناعية لمدينة ذكية من حيث الخدمات والتسهيلات التي تسعى لجذب الصناعات التحويلية والتكاملية وإيجاد بيئة مهنية تنافسية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٤٨	التحول الرقمي لمدينتي الجبيل ورأس الخير	• الحكومة الإلكترونية تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، وتنفيذ وتطوير الأنظمة والتطبيقات والبرامج، وتوفير الأجهزة، وتوظيف التقنيات، وتطوير العمليات والممارسات، و الربط مع الشركاء داخل وخارج المدن الصناعية لتقديم خدمات حكومية إلكترونية ميسرة وآمنة ومتكاملة. وذلك للتحول إلى المدن الذكية والتي تتطلب إيجاد بنية اتصالات وتقنية معلومات مشتركة، و منصة مفتوحة (Open Platform)، وأنظمة وأجهزة وعناصر ذكية، وبيانات مفتوحة (Open Data)، والإفادة منها لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص والأفراد للابتكار والتطوير وصولاً لمدن ذكية مستدامة.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجبيل	• تدار عقود التشغيل والصيانة (عقود الخدمات) بالطريقة التقليدية (مواد+عمالة) حيث تتركز أغلب أعمال التشغيل والصيانة على الصيانة التصحيحية وليست الوقائية، إضافة إلى تزايد عدد الأصول بحجم يفوق الازدياد المتوقع في الانفاق التشغيلي، مما يؤدي إلى تناقص كفاءة وفعالية الأداء، حيث من المتوقع ارتفاع الطلب على التمويل التشغيلي حتى عام ٢٠٣٠. من المتوقع احصائيا ان تمكن المبادرة من خفض استهلاك الطاقة، ورفع مستوى الخدمة ورضى المستخدم، ورفع في كفاءة الإنفاق التشغيلي حتى عام ٢٠٣٠.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٤٩	التحول إلى إدارة الأصول بالجبيل الصناعية	• إعادة هيكلة اعمال التشغيل والصيانة بتبني مبدأ إدارة الأصول في التشغيل والصيانةAsset Management ، عبر القيام بتحليل وقياس اداء اعمال التشغيل والصيانة وتبني أفضل الممارسات، مما يؤدي إلى رفع كفاءة وفعالية الأداء وتبني مؤشرات أداء لكل نظام في كل اصل في كل مرفق، وربط قواعد بيانات الاصول ببرامج الصيانة وادارة الاداء ونظم المعلومات الجغرافية، ومركز ادارة الاصول، وتفعيل الصيانة الذكية باستخدام البرامج والتقنيات التي تتيح التحكم والادارة عن بعد بالتوافق مع اطار العمل الخاص بأفضل ممارسات ادارة الاصول ISO00٠٠٠	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجبيل	• تنمية الكوادر البشرية الوطنية لتواكب متطلبات سوق العمل في المجالات الصناعية بمدينة الجبيل الصناعية من خلال توسعة مرافق الكليات والمعاهد واستكمالها لرفع الطاقة الاستيعابية وتوفير التخصصات المطلوبة والاعتمادات الأكاديمية بالمدن الصناعية حسب احتياجات سوق العمل مما يستوجب استحداث وظائف جديدة لتلبية الاحتياج	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٥٥	تجهيز وتطوير الكليات والمعاهد بالجبيل الصناعية	• توسعة مرافق الكليات والمعاهد واستكمالها لرفع الطاقة الاستيعابية وتوفير التخصصات المطلوبة والاعتمادات الأكاديمية بالمدن الصناعية حسب احتياجات سوق العمل بمدن الهيئة الملكية، واستكمال مشاريع كلية الجبيل الجامعية التي ستستوعب (١٨٠٠٠) طالب وطالبة ، حيث يجري حالياً إنشاء أجزاء من المشروع والتي تعتمد بشكل مباشر على المراحل المتبقية بهذه المبادرة مثل (محطة التبريد المركزية ، ومركز الاعاشة ومركز البيانات وإسكان الطالبات) لاستكمال تشغيل الكلية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجبيل	• يعتبر وجود مطار بمدينة الجبيل الصناعية عنصر أساسي ومباشر في تطوير وسائل المواصلات بمدينتي الجبيل ورأس الخير الصناعيتين ويعتبر كذلك قيمة مضافة ستساهم بشكل مباشر في رفع مستوى بيئة الاستثمار والارتباط مع المراكز الصناعية والاقتصادية الأخرى واستقطاب المستثمرين المحليين والاجانب، مما سينعكس بشكل إيجابي على الاستثمار والتنافسية والخدمات المقدمة لقاطني وزوار مدن الهيئة الملكية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-١0٧	تشغيل مطار الجبيل الصناعية تجارياً	• تأهيل الصالات القائمة والاستفادة من المدرج وبرج المراقبة الذين تم تأهيلهما مؤخراً لخدمة وتشغيل المطار بخدمات جزئية لخدمة قطاع الأعمال والاستخدام التجاري المحدود إلى أن يتم إنشاء صالات جديدة بالجهة الشرقية لفصلها عن الاستخدام غير المدني بحيث يشغل بشكل كامل لخدمة الساكنين وقطاع الأعمال في الجبيل الصناعية ورأس الخير والمناطق المحيطة بها ودعم قطاع الشحن الجوي والاستفادة من ميزات المدينة النسبية في الصناعة لتأسيس منطقة صيانة الطائرات (حسب توصية هيئة الطيران)	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجبيل	• تساهم المبادرة في جذب السكان بنشاطات تنموية مستدامة تحد من الهجرة إلى المدن الأخرى وتساعد على الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، زودت المبادرة بالمرافق والخدمات التي تحقق الاهداف التنموية وتحتوي على المساجد والمدارس والمستوصفات والمرافق الثقافية الاجتماعية والساحات والحدائق والمباني الادارية حتى تتمكن الهيئة الملكية من تقديم برامج تنموية يستطيع السكان من خلالها اكتساب مهارات وممارسة نشاطات تمكنهم من العمل والمساهمة في تنمية مجتمعهم وتوفير بيئة سكنية تعزز العلاقات الاجتماعية بين السكان.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-١١0	تطوير وتجهيز وتأهيل المرافق العامة وتشغيلها والمحافظة عليها بالجبيل الصناعية	• المبادرة تمكن الهيئة الملكية من تلبية الاحتياجات الأساسية المرتبطة بالحياة المعيشية والتنمية المستدامة من خدمات تعليمية وصحية وخدمات اجتماعية وثقافية وترفيهية ومرافق حكومية وشبكة النقل العام وتشغيلها والمحافظة عليها	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجبيل	• إيجاد بيئة مناسبة لإنشاء وتجهيز التجهيزات الاساسية لمجمعات صناعة السيارات وتوفير مواقع مطورة بالتجهيزات الاساسية لمجمعات صناعة السيارات بمدينة الجبيل الصناعية ويتوقع ان تكون المبادرة حجر الاساس في توفير احتياج المملكة من السيارات على المدى الطويل.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٧00	تطوير البنية الاساسية لمدينة السيارات بالجبيل الصناعية	• تشمل الدراسات الفنية والاستشارية وإنشاء التجهيزات الاساسية لمجمعات صناعة السيارات ، حيث عُهد للهيئة الملكية بالجبيل حسب التوجيهات بهذا الخصوص تنفيذ المبادرة.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجبيل	• تمكن أهمية المبادرة في تلبية احتياجات المستثمرين من العاملين بالصناعات والقطاعات الأخرى بمدينة الجبيل الصناعية فيما يخص السكن، حيث تعتبر برامج الإسكان التي توفرها الشركات الصناعية للموظفين من أهم العناصر الداعمة لاستقطاب كوادر ذات كفاءة عالية للعمل بالمدن الصناعية مما سيحقق بدوره الإستقرار الاجتماعي والوظيفي.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-١١٠	تطوير المناطق السكنية بالجبيل الصناعية	• اعمال الدراسات الهندسية والمشاريع الإنشائية لإعداد وتطوير المواقع والتجهيزات الأساسية والطرق والخدمات للمناطق السكنية لتلبية الطلب المتنامي على الوحدات السكنية، وتأتي المبادرة ضمن خطة تخصيص وجدول زمني منسق مع القطاع الخاص المطور للمستوى الثاني من التطوير الذي بدأ فعليا بالتطوير	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجبيل	• توفير بيئة صحية للقاطنين في مدينة الجبيل الصناعية حيث أن المسطحات الخضراء تساهم بشكل كبير في تقليل الآثار البيئية السلبية الناتجة عن العمليات الصناعية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-١٤٣	تنمية وحماية البيئة بالجبيل الصناعية	• وتشمل تطوير التجهيزات الأساسية للأنظمة البيئية وتطوير الانظمة والتشريعات وتطوير الرقابة البيئية وزيادة المسطحات الخضراء والتشجير لتخفيض نسبة الكربون ومعالجة النفايات واعادة تدويرها لتحقيق الاستدامة بمدينة الجبيل الصناعية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجبيل	• تلبية الحاجة إلى السكن لموظفي الصناعات والهيئة الملكية وبعض الفئات الأخرى العاملة في المدينة مما يساهم في استقطاب الكفاءات الوظيفية العالية بالمدن الصناعية لاسيما بالمناطق البعيدة والنائية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٧٦	توفير الوحدات السكنية بالجيبيل الصناعية	• تعمل المبادرة على توفير الوحدات السكنية بمختلف أنواعها لتلبية احتياجات الساكنين بالمدينة من موظفي الصناعات وموظفي الهيئة الملكية بالجيبيل الصناعية وبعض الفئات الأخرى العاملة في المدينة	الهيئة الملكية للجيبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجيبيل	• تلبية الحاجة إلى السكن لموظفي الصناعات والهيئة الملكية وبعض الفئات الأخرى العاملة في المدينة مما يساهم في استقطاب الكفاءات الوظيفية العالية بالمدن الصناعية لاسيما بالمناطق البعيدة والنائية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٨٦	مركز المعارض التجارية بالجيبيل الصناعية	• إنشاء معارض ومحلات تجارية كبيرة ومتنوعة ومجمع تجاري مغلق يخدم جميع فئات المجتمع لتلبية احتياجات المدينة وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمدينة والاستغلال الأمثل للمواقع على مداخل المدينة. وتقدر المساحة الاجمالية للمنطقة (٧٢) هكتار.	الهيئة الملكية للجيبيل وينبع - الهيئة الملكية بالجيبيل	• لمواجهة التحديات الامنية التي تواجهها المدينة لاسيما مع ازدياد عدد الصناعات والتوسع الصناعي بالمدينة واحتوائها على مواد شديدة الخطورة الذي يتطلب خطة ومرافق وتجهيزات وموارد لإدارة الازمات والكوارث-لا سمح الله- وان تطابق المواصفات العالمية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٤٦	إدارة الأزمات وتطوير أنظمة الحماية الامنية برأس الخير الصناعية	• تشمل هذه المبادرة تطوير برنامج متكامل لإدارة الأزمات والكوارث بما في ذلك تطوير الإجراءات وتوفير الموارد المالية والبشرية وتطوير أنظمة الحماية والمرافق الامنية ورفع مستوى السلامة بالمدينة.	الهيئة الملكية للجيبيل وينبع - الهيئة الملكية برأس الخير	• توفير بيئة صحية للقاطنين في مدينة أس الخير حيث أن المسطحات الخضراء تساهم بشكل كبير في تقليل الآثار البيئية السلبية الناتجة عن العمليات الصناعية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٧٢	تنمية وحماية البيئة برأس الخير الصناعية	• وتشمل تطوير التجهيزات الأساسية للأنظمة البيئية وتطوير الانظمة والتشريعات وتطوير الرقابة البيئية وزيادة المسطحات الخضراء والتشجير لتخفيض نسبة الكربون ومعالجة النفايات واعادة تدويرها لتحقيق الاستدامة بمدينة رأس الخير الصناعية، حيث ستعمل المبادرة على تشجير المنطقة الصناعية وتصريف المياه المعالجة حسب الخطة العامة للمدينة، وإنشاء مصبات قناة الصرف لمياه التبريد بمياه البحر الراجعة بالمنطقة الصناعية.	الهيئة الملكية للجيبيل وينبع - الهيئة الملكية برأس الخير	• تمكن أهمية المبادرة في تلبية احتياجات المستثمرين من العاملين بالصناعات والقطاعات الأخرى بمدينة رأس الخير الصناعية فيما يخص السكن ، حيث تعتبر برامج الإسكان التي توفرها الشركات الصناعية للموظفين من أهم العناصر الداعمة لاستقطاب كوادر ذات كفاءة عالية للعمل بالمدن الصناعية مما سيحقق بدوره الاستقرار الاجتماعي والوظيفي.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٦١	تطوير المناطق السكنية لرأس الخير الصناعية	• تطوير الموقع وإنشاء التجهيزات الأساسية والطرق والخدمات والمرافق للمناطق السكنية بالجيبيل الصناعية لخدمة مدينة رأس الخير	الهيئة الملكية للجيبيل وينبع - الهيئة الملكية برأس الخير	• تساهم المبادرة في جذب السكان بنشاطات تنموية مستدامة تحد من الهجرة إلى المدن الأخرى وتساعد على الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. زودت المبادرة بالمرافق والخدمات التي تحقق الاهداف التنموية وتحتوي على المساجد والمدارس والمستوصفات والمرافق الثقافية الاجتماعية والساحات والحدائق والمباني الادارية حتى تتمكن الهيئة الملكية من تقديم برامج تنموية يستطيع السكان من خلالها اكتساب مهارات وممارسة نشاطات تمكنهم من العمل والمساهمة في تنمية مجتمعهم وتوفير بيئة سكنية تعزز العلاقات الاجتماعية بين السكان.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-1١1	تطوير وتجهيز وتأهيل المرافق العامة وتشغيلها والمحافظة عليها لرأس الخير الصناعية	• هذه المبادرة تمكن الهيئة الملكية من تلبية الاحتياجات الأساسية المرتبطة بالحياة المعيشية والتنمية المستدامة من خدمات تعليمية وصحية وخدمات اجتماعية ودينية وثقافية وترفيهية ومرافق حكومية وشبكة النقل العام.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية برأس الخير	• تكمن أهمية هذه المبادرة في توفير منطقة مجهزة بالخدمات للصناعات التحويلية وجاذبة للاستثمارات الصناعية المحلية والعالمية، حيث أن تطوير التجهيزات الأساسية للمناطق الصناعية سيعمل على استقطاب الاستثمارات الصناعية وتلبية الطلب الحالي على الاستثمار بهذا المجال والتي سيكون مردودها الاستثماري عالي جدا .	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-1٧١	تنمية الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة برأس الخير الصناعية	• أعمال الدراسات والاستشارات والخدمات الهندسية والتصاميم و المشاريع الانشائية التي تتضمن مشاريع اعداد وتطوير الموقع وإنشاء التجهيزات الأساسية والطرق والخدمات والمرافق لمناطق الصناعات الأساسية والتحويلية والمساندة للصناعات التعدينية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية برأس الخير	• تلبية الحاجة إلى السكن لموظفي الصناعات والهيئة الملكية وبعض الفئات الأخرى العاملة في المدينة مما يساهم في استقطاب الكفاءات الوظيفية العالية بالمدن الصناعية لاسيما بالمناطق البعيدة والنائية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-1٧٩	توفير الوحدات السكنية لمدينة رأس الخير الصناعية	• تعمل المبادرة على توفير الوحدات السكنية بمختلف أنواعها لتلبية احتياجات الساكنين بالمدينة من موظفي الصناعات وموظفي الهيئة الملكية وبعض الفئات الأخرى العاملة في مدينة الجبيل الصناعية لخدمة مدينة رأس الخير	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية برأس الخير	• توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من خلال تقديم وتوطين الخدمات وإنشاء البنية التحتية لقطاع الصناعات البحرية والتعدينية في مدينة رأس الخير الصناعية حيث سينتهي التطوير للموقع وبدأ التخصيص للصناعات البحرية والتعدينية بالعام ٢٠٢٣م والبدء بتحقيق الأثار الاقتصادية للمبادرة من استثمارات للقطاع الخاص واستحداث وظائف و تحقيق إيرادات علماً بان المبادرة ذات علاقة بمجمع الملك سلمان العالمي للصناعات البحرية براس الخير الصناعية الواقع شرق منطقة المبادرة.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٠٣٧	تطوير التجهيزات الأساسية للصناعات البحرية والتعدينية برأس الخير الصناعية	• يتكون المشروع من اعداد الدراسات البيئية والتصميمية والهندسية والمسح الميداني واعداد الموقع الخاص للصناعات البحرية والتعدينية بمنطقة رأس الخير وإنشاء التجهيزات الاساسية والخدمات المساندة للصناعات البحرية والتعدينية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية برأس الخير	• إن تطوير الكليات والمعاهد ورفع الطاقة الاستيعابية وتطوير البرامج الأكاديمية بها يساهم في تطوير مخرجات التعليم وتوفير الكوادر الوطنية المؤهلة للمستثمرين بالمدن	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-101	تجهيز وتطوير الكليات والمعاهد بمدينة ينبع الصناعية	• توسعة مرافق الكليات والمعاهد والمراكز واستكمالها لرفع الطاقة الاستيعابية لتلبية الطلب المتزايد من الصناعة وتوفير التخصصات المطلوبة المعتمدة على المعايير العالمية والاعتمادات الأكاديمية بمدينة ينبع الصناعية حسب احتياجات سوق العمل بالشراكة مع القطاع الخاص حيث تم على سبيل المثال الشراكة مع معهد نيفاذا للحريق لتقديم برامج تدريبية وشهادات معتمدة للتدريب التخصصي في السلامة.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• تهدف المبادرة إلى مواكبة التوسع في المنطقة الصناعية وذلك بتجهيز البنية التحتية للمناطق السكنية الجديدة لتستوعب الطلب على الوحدات السكنية والخدمات المرتبطة بها لتكتمل منظومة البيئة الاستثمارية الجاذبة والتنافسية ولدعم جاذبية المدينة التنافسية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-1V-109	تطوير التجهيزات الأساسية للمناطق السكنية بمدينة ينبع الصناعية	• البيئة الاستثمارية بالمدينة تعتمد على تقديم خدمات متكاملة للصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بالمدينة وبالتالي يعتبر تطوير المنطقة السكنية لمواكبة النمو الصناعي والاقتصادي احد الركائز الاساسية لتحقيق تنافسية وجاذبية المدينة للاستثمارات كما انها تعتبر مصدر جيد لإيرادات الهيئة الملكية المباشرة وتتضمن اعمال تطوير التجهيزات الاساسية للمناطق السكنية اعداد الدراسات والخدمات الهندسية والتصاميم وتنفيذ المشاريع الانشائية التي تتضمن اعداد وتطوير الموقع وإنشاء التجهيزات الاساسية والطرق الرئيسية وشبكات التوزيع الرئيسية والخدمات والمرافق للمناطق السكنية والتي يقدر مساحة المناطق المطورة بحلول عام ٢٠٢٠م (٢٠٠٠ هكتار).	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• تساهم هذه المبادرة في تقديم الحلول العلمية المبتكرة للمشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي بمدينة ينبع الصناعية وجازان الاقتصادية بحيث يتم ربط العملية التعليمية بالمشاكل الصناعية مما يزيد من جودة مخرجات التعليم وصقل مهارات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتقديم منفعة في المقابل للقطاع الصناعي أيضاً يتم تقديم حلول علمية لزيادة وتنويع الانتاج الصناعي ذو القيمة المضافة وزيادة المحتوى المحلي وبالتالي تحويل البحوث التطبيقية إلى مشاريع حقيقية ذات منتج، مما يدعم الاقتصاد المعرفي ، ويمكن أن يتم إعطاء هذه المبادرة صيغة تجارية مستقبلاً مما يوجد مصادر دخل جديدة.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-1V-11٢	تطوير مراكز الإبداع والابتكار بمدينة ينبع الصناعية	• إنشاء مراكز متخصصة للإبداع والابتكار تقوم على تكامل المنتجات وتحويل البحوث التطبيقية إلى منتجات تساهم بنقل التقنية وتكوين قاعدة عريضة للاقتصاد المعرفي في المجالات التالية -١-معمل المواد المتقدمة ٢-مركز الطاقة المتجددة ٣- مركز التصنيع ٤- مركز نقل التقنية ٥- مركز الحاضنات.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• تخفيض التكاليف رأس المالية لإنشاء محطات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء لتلبية الطلب على الطاقة الناشئة عن نمو الاستثمارات في مدينة ينبع الصناعية في منطقة الواجهة البحرية ومركز المدينة، تخفيض التكاليف رأس المالية على استثمارات القطاع الخاص في وحدات تبريد تقليدية مما يزيد جاذبية الاستثمار.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-1V-10٤	تبريد المناطق بمركز المدينة والواجهة البحرية بمدينة ينبع الصناعية (district cooling)	• تعظيم الاستفادة من الاصول القائمة لشبكة الاتصالات بمدينة ينبع الصناعية بعد تطويرها لتقديم العديد من التطبيقات التقنية الحديثة لتعزيز مكانة مدينة ينبع الصناعية التنافسية لتوفير حلول تقنية متطورة للتجمعات الصناعية وزيادة جودة الحياة للمقيمين بمدينة ينبع الصناعية. هذه المبادرة ستقدم أحدث ما توصلت اليه التقنيات الحديثة من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تشكل قيمة مضافة لإدارة المدينة (الهيئة الملكية بينبع) والمستخدمين النهائيين (المستثمرين ، السكان) وهذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر تقديم خدمات الاتصالات الحديثة والسريعة، تقديم تطبيقات التلفزيون التفاعلي ، توفير مركز عمليات موحد للتحكم والمراقبة بشبكة الاشارات المرورية ، شبكة كاميرات المراقبة الامنية ، شبكة التحكم بالمياه والصرف الصحي ، شبكة التحكم بمياه الري ، شبكة التحكم بالحساسات التقنية للمباني والاصول وغيرها من الخدمات التقنية الحديثة والتي تهدف لرفع كفاءة العمليات التشغيلية و المحافظة على استهلاك الطاقة وتقليل الهدر.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• المحافظة على البيئة والحد من الآثار الجانبية للتوسع الصناعي للتأكد من عدم الإضرار بالبيئة والصحة العامة	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧b-١٦٨	تطوير وتنمية وحماية البيئة بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية	• تطوير التجهيزات الأساسية للأنظمة البيئية وتطوير الأنظمة والتشريعات وتطوير الرقابة البيئية وزيادة المسطحات الخضراء والتشجير لتخفيض نسبة الكربون ومعالجة النفايات وإعادة تدويرها لتحقيق الاستدامة بمدينة جازان للصناعات التحويلية	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بجازان	• تعمل الهيئة الملكية على تطوير الانظمة والتشريعات وتطوير الرقابة البيئية وعمل التجهيزات الاساسية اللازمة لتحقيق الاستدامة بمدن الهيئة الملكية الصناعية والتي تعتبر متطلب أساسي للمواطن والمستثمر بمدينة ينبع الصناعية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-١٦٩	تطوير وتنمية وحماية البيئة بمدينة ينبع الصناعية	• تطوير التجهيزات الأساسية للأنظمة البيئية وتطوير الأنظمة والتشريعات وتطوير الرقابة البيئية وزيادة المسطحات الخضراء والتشجير لتخفيض نسبة الكربون ومعالجة مياه الصرف الصناعي وإنشاء مصنع السماد الطبيعي ومعالجة النفايات وإعادة تدويرها لتحقيق الاستدامة بمدن الهيئة الملكية الصناعية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بنبع	• توطين صناعة المطاط - جلب التقنية - تشجيع الاستثمار الذي يهدف إلى إنتاج منتجات مطاطية للاستخدام الصناعي والنقل والبناء كمنتجات بديلة للمواد المستوردة.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-17-17٤	توطين صناعة المطاط بمدينة ينبع الصناعية	• تعمل الهيئة الملكية ببنبع بالشراكة مع وزارة البترول والثروة المعدنية وسابك واكسون موبيل والبرنامج الوطني لتطوير البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية تطوير مجمع صناعة المطاط بمدينة ينبع الصناعية وذلك لزيادة القيمة المضافة على الموارد الطبيعية للمملكة، حيث يتم إنتاج المطاط الصناعي والكربون الاسود (المادتين الاساسيتين لصناعة المطاط) من منشآت سابك واكسون موبيل كما تم إنشاء وتشغيل معهد المطاط وذلك لتطوير وتدريب الكوادر الوطنية اللازمة للعمل في هذه الاستثمارات الصناعية المستقبلية. وتتكون هذه المبادرة من توطين صناعات مختلفة الحجم وهما فئتان - -مجمع صناعة الاطارات بحجم ٧ مليون إطار سنويا لتغطية متطلبات السوق المحلي ومنطقة الشرق الاوسط. -مجمع للصناعات المطاطية التحويلية ذات المنتجات النهائية والتي تستهلك في السوق المحلي وتشمل المنتجات المطاطية المتعلقة بالصناعات النفطية والبتروكيماوية بالإضافة إلى المنتجات المتعلقة بصناعات التعدين ومنتجات متعلقة بقطع غيار السيارات. و نظرا لحساسية الصناعات القائمة بالمملكة لجودة هذه المنتجات قام فريق العمل المشترك باستقطاب العديد من الشركات العالمية المتخصصة والتي توفر حاليا منتجاتها للصناعات المستهدفة وذلك لضمان الجودة، الا ان جدوى إنشاء هذه الصناعات المتخصصة لها حساسية عالية للتكاليف رأس المالية وكميات الانتاج لذا فإن استقطاب هذه الصناعات يتم من خلال إمكانات (Plug&Play) لزيادة جاذبية الفرص للمستثمرين وتوطين التقنية وخلق فرص عمل للكوادر التي تم تدريبها وتأهيلها. ويشتمل مجمع الصناعات المطاطية التحويلية على مصنع لمزج المواد الأولية حيث تم الاتفاق مع أكبر الثالث شركة متخصصة في هذا الاطار وصناعات تحويليه اخرى تستخدم منتجات مصنع مزج المطاط كلقيم لتنتج مواد تحويلية وتم تخصيص منطقة لهذا المشروع وإنشاء مباني تصنيع جاهزة وتأجيرها على المستثمرين في المجمع وتم التنسيق مع الشريك التكنولوجي لمصنع مزج المطاط لإنشاء مبنى مجهز بالتقنية حسب متطلباته وتم طرح مشروع مباني التصنيع الجاهزة تحت اجراءات الترسية لاستقطاب وتمكين صناعات المطاط والمنتجات المرتبطة بها وتستهدف المبادرة إلى تعظيم الاستفادة من الخامات المنتجة من الصناعات القائمة بالمدينة وتحويلها لمنتجات نهائية تستهدف السوق المحلي والاسواق العالمية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية ببنبع	• إن توفير الاحتياجات الاساسية للسكان كالوحدات السكنية الملائمة لتغطي جميع شرائح المجتمع تساهم في رفع المستوى المعيشي لهم وتعزز الاستقرار الاجتماعي (الامن الاجتماعي) ويزيد من الإنتاجية (كفاءة الاقتصاد) ويساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-17b-177	توفير الوحدات السكنية بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية	• تفتقر المدينة حالياً للوحدات السكنية علماً بأن البيئة الاستثمارية بالمدينة تعتمد على تقديم خدمات متكاملة للصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بالمدينة وبالتالي يعتبر تطوير المنطقة السكنية لمواكبة النمو الصناعي والاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق تنافسية وجاذبية المدينة للاستثمارات كما أنها تعتبر مصدر جيد لإيرادات الهيئة الملكية المباشرة و يقدر الطلب بحوالي 0٨٣0 وحدة سكنية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بجازان	• تعمل الهيئة الملكية على تطوير الانظمة والتشريعات وتطوير الرقابة البيئية وعمل التجهيزات الاساسية اللازمة لتحقيق الاستدامة بمدن الهيئة الملكية الصناعية والتي تعتبر متطلب أساسي للمواطن والمستثمر بمدينة ينبع الصناعية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-17-17٨	توفير الوحدات السكنية بمدينة ينبع الصناعية	• تعمل المبادرة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الوحدات السكنية بمختلف أنواعها لتلبي جميع فئات المجتمع بمدينة ينبع الصناعية وذلك بعدة أساليب منها مشاركة القطاع الخاص ويقدر الطلب بحولي = ١٠,0٦٣ وحدة سكنية وسيتم تمويل إنشاء (0٨٠٠) وحدة سكنية من قبل القطاع الخاص.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• إيجاد حل ملائم لإدارة شبكة الغازات للمحافظة على معايير السلامة والاستخدام الأمثل للأراضي و حفظ الطاقة وتخفيض التكاليف الرأس مالية عبر إيجاد خدمات مشتركة لتبادل المنافع العمليات التشغيلية مع إيجاد إيرادات إضافية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-17-1٨٠	شبكة الغازات الصناعية و تأجير ممرات انابيب الصناعات بمدينة ينبع الصناعية	• يهدف إلى المحافظة على أعلى معايير السلامة لشبكة أنابيب المواد البترولية والبتروكيمياوية من خلال برنامج الإشراف والصيانة الذي تقوم به الهيئة الملكية وتقوم بتغطية النفقات من خلال تطبيق إيجار ممرات الخدمات الصناعية ، ويتوقع أن توفر الهيئة الملكية إيرادات إضافية و فرص عمل مع محافظتها على الهدف الأساسي من المبادرة كما يهدف المشروع إلى تبادل منفعة الغازات بين الصناعات مثل غاز الهيدروجين مما يساهم في حفظ الطاقة وتخفيض استهلاك مياه العمليات لدى الشركات.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• إيجاد حل لإعادة استثمار عائدات الأصول المستردة لتمويل مشاريع ذات عائد مجزي والمحافظة على أداء مالي احترافي للتدفقات النقدية للهيئة الملكية.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-17-10١	الصندوق الاستثماري لاسترداد التكاليف	• الاستثمار في صندوق تدوير التكاليف المستردة من الأصول لغرض تمويل مشاريع جديدة بالمدينة الصناعية واستمرارية و استدامة التنمية و يعتبر الصندوق الاستثماري أحد أهم الحلول لاستمرار تطوير المشاريع ذات العائد المجزي في مدن الهيئة الملكية بدون الحاجة لطلب ميزانيات لتمويل هذه المشاريع بالإضافة إلى المساهمة في دعم نفقات الهيئة الملكية التشغيلية على المدى المتوسط والبعيد و يعطي الفرصة لاستغلال الأصول المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار تقليل المخاطر لأقل قدر ممكن وزيادة العائدات لأعلى قدر وسيتم تكوين هيكل الصندوق بناء على هذه الأهداف. من أهم الصناديق المماثلة و التي تدعم التنمية صندوق سنغافورة، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - المركز الرئيس	• تخفيض التكاليف رأس المالية و التشغيلية على القطاع الخاص عبر إنشاء خدمات تخزين مشتركة و زيادة إيرادات الهيئة الملكية من خلال تأجير الخزانات.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-1V-10٠	الخزن المشترك ISO TANK SHARED بمدينة ينبع الصناعية	• اقامة شراكة مع القطاع الخاص لإنشاء خزانات للسوائل الكيماوية والمشتقات البترولية ، يساهم في سرعة النقل من وإلى الميناء و توفير الخدمة النوعية للصناعات تخفض تكاليف النقل و الوقود والحركة المرورية و تعتبر خزانات السوائل عنصر أساسي للعديد من الصناعات و يتطلب إنشائها لكل مشروع على حده تكاليف رأسمالية عالية ويعتبر الحل الأمثل و الأكثر جاذبية للاستثمار وضع التكاليف في التكلفة التشغيلية مما يعد مناسباً لطبيعة عمل العديد من المصانع كما تجدر الإشارة إلى انه يجري تنفيذ مشروع مماثل بين شركة ساب وشركة نوك في الجبيل و يقترح أن يتم تنفيذ هذه المبادرة مع شركة ساب تانك في ينبع و شركة الفرابي للبتروكيماويات.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• تهدف المبادرة لتطوير استثمارات مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية وذلك بتجهيز البنية التحتية للمناطق السكنية الجديدة لتستوعب الطلب على الوحدات السكنية والخدمات المرتبطة بها لتكتمل منظومة البيئة الاستثمارية الجاذبة والتنافسية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-1Vb-10٨	تطوير التجهيزات الأساسية للمناطق السكنية بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية	• يتم حالياً تطوير استثمارات تتجاوز في مجملها ٧٠ مليار ريال لمدينة جازان الاقتصادية للعديد من الاستثمارات الصناعية والتجهيزات الرئيسية بالمدينة الا ان المنطقة السكنية للمدينة لم يتم البدء بتطويرها لتواكب الاحتياجات بالمدينة، الامر الذي يتطلب سرعة البدء في تنفيذ مشاريع تطوير المنطقة السكنية والتي تضمنت اعداد الدراسات والخدمات الهندسية وتنفيذ المشاريع الانشائية وتطوير المواقع وإنشاء التجهيزات الأساسية والطرق والخدمات والمرافق العامة للمناطق السكنية لاستيعاب الاحتياجات السكنية الحالية والمستقبلية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بجازان	• الاحتياج الفعلي للتجهيزات الاساسية للمنطقة الصناعية لرفع جاهزية وتنافسية مدينة جازان الاقتصادية لجذب الاستثمارات الجديدة المحلية والعالمية لتكون بيئة استثمار خدمية منافسة	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-19-1V-1٨٤	مرفأ الصناعات التعدينية بمدينة ينبع الصناعية	• تنمية قطاع الصناعات التعدينية بالمملكة يتطلب تطوير مرافق لوجستية متخصصة تدعم تطوير الصناعات التعدينية وتمكن المملكة من الاستفادة من موقعها الجغرافي وتحقيق مكاسب سريعة للاقتصاد الوطني وتنمية تجارة الخامات التعدينية بالمملكة مما يساهم في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فب استخراج الثروات المعدنية المحلية وذلك من خلال تطوير مرفأ اقليمي لتوزيع الخامات التعدينية ذو قدرة لاستيعاب الناقلات العملاقة لاستقبال الخامات واعادة توزيعها في المنطقة وحول العالم. كما سيعزز المشروع الجدوى الاقتصادية للشبكة الوطنية للسكك الحديدية ويدعم تحول المملكة لمركز عالمي للخدمات اللوجستية ويعزز اقتصاديات منطقة الاستيراد واعادة التصدير (المنطقة الاقتصادية الخاصة) بمشروع مركز ينبع للخدمات اللوجستية المتعددة. لذا فإن المبادرة تركز على الخدمات اللوجستية للصناعات التحويلية القائمة بمدينة ينبع الصناعية والمناطق المجاورة للمدينة مما يعزز جذب المزيد من الاستثمارات في الصناعات التعدينية وتصدير المنتجات والخامات.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• يساعد الاستثمارات الصناعية على المستوى الوطني والعالمي وتنويع مصادر الدخل الوطني. بالإضافة إلى ذلك تم تخصيص مواقع مؤقتة بناء على رغبة المستثمرين في مجال الخدمات اللوجستية بالإضافة للمستثمرين المتواجدين لتقديم مثل هذه الخدمات حالياً وذلك لعدم جاهزية المنطقة المخصصة لمركز الخدمات اللوجستية إلى أن يتم عمل التجهيزات الأساسية. كما سيعزز موقع المملكة كمركز لوجستي عالمي خاصة مع مبادرة المملكة للانضمام لاتفاقية طريق الحرير	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-١٦٣	مركز الخدمات اللوجستية المتعددة بمدينة ينبع الصناعية	قامت الهيئة الملكية بإعداد خطة اقتصادية متكاملة من قبل استشاري عالمي (SRI) للاستفادة من المقومات الاقتصادية الحالية والمستقبلية لمدينة ينبع الصناعية بهدف زيادة النمو الاقتصادي بالمدينة ليتجاوز ٦,٤٪ سنويا ، ومن أبرز مبادرات الخطة الاقتصادية تطوير مركز الخدمات اللوجستية المتعددة ينبع والذي تم إعداد دراسة جدوى اقتصادية لمكوناته وعناصره وخطة عمله وجرى تنسيقها مع جميع الشركاء الرئيسيين من جهات حكومية وصناعات وقطاع خاص وتعتمد فكرة المركز على المقومات الحالية لحجم الصادرات والواردات لمدينة ينبع الصناعية والفوائد المتوقعة لجميع الشركاء والابرادات المباشرة التي ستحقها الهيئة الملكية جراء تطوير المركز على مساحة (٧٢) مليون متر مربع من خلال ٣ مراحل سيبليغ خلالها مجمل استثمارات القطاع الخاص (٤٤) مليار ريال مما سيعزز تنافسية مدينة ينبع الصناعية كما سيحقق المركز تكامل بين الموانئ الرئيسية على الساحل الغربي للملكة ، بالإضافة إلى أهمية المركز لمبادرة طريق الحرير البحري مع جمهورية الصين حيث ستشكل منطقة الاستيراد وإعادة التصدير ضمن المركز فرصة حقيقية لتعزيز تجارة المسافنة وتعزيز موقع المملكة كمركز لوجستي عالمي خاصة وأن بمدينة ينبع الصناعية أكبر الاستثمارات الصينية بالمملكة. وتتضمن المرحلة الأولى لمبادرة مركز الخدمات اللوجستية المتعددة قيام الهيئة الملكية بتطوير وعمل التجهيزات الأساسية لمركز الخدمات اللوجستية المتعددة وتقوم شركة مرافق بتقديم الخدمات الرئيسية للمنطقة من طاقة كهربائية والمياه بأنواعها ويشمل المركز المركز الوطني للدراسات اللوجستية ومحطة الحاويات ومنطقة للاستيراد وإعادة التصدير ومراكز التجميع والمعالجة الصناعية ومستودعات مبردة ومستودعات المواد الكيماوية وميناء جاف لبناء وإصلاح السفن والمناولة والربط بشبكة السكك الحديدية ومحطة السكة الحديدية المرتبطة بموانئ الساحل الغربي.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بنبع	يعتبر مشروع تحويل النفط إلى كيماويات (OTC) أكبر مشروع تحولي في صناعة البتروكيماويات في المملكة والشرق الأوسط والانتقال من الصناعات البتروكيماوية المعتمدة على الغاز إلى صناعة البتروكيماويات المعتمدة على النفط ، وسيساهم المشروع في تعزيز موقع المملكة كأكبر منتجي البتروكيماويات كما سيساهم في انتاج منتجات جديدة وزيادة حجم انتاج الصناعات	إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٠٣٤	برنامج تطوير التكاملات الصناعية بمدينة ينبع الصناعية	• يعتبر مشروع تحويل النفط إلى كيماويات (OTC) أكبر مشروع تحويلي في صناعة البتروكيماويات في المملكة والشرق الأوسط والانتقال من الصناعات البتروكيماوية المعتمدة على الغاز إلى صناعة البتروكيماويات المعتمدة على النفط ، وسيساهم المشروع في تعزيز موقع المملكة كأكبر منتجي البتروكيماويات كما سيساهم في إنتاج منتجات جديدة وزيادة حجم انتاج الصناعات بـ ١٨ مليون طن سنويا ويتميز المشروع بتوفيره لما يزيد عن (١٥٠٠٠) وظيفة مباشرة وحجم استثمارات عالي يتجاوز (١٣٦ مليار ريال). ويتضمن دور الهيئة الملكية بينبع في هذا المشروع بتأمينه من خلال توفير التجهيزات الأساسية الملائمة والتي تتضمن عمل التجهيزات الأساسية في المنطقة بالإضافة إلى تجهيز البنية التحتية من المرافق العامة بواسطة القطاع الخاص (شركة مرافق) وتطويرها لإنشاء مرافق صناعات تحويل النفط إلى كيماويات والصناعات التكاملية الأخرى ذات القيمة المضافة وإعداد دراسات الجدوى المبدئية لتلك الصناعات.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	يعتبر مشروع تحويل النفط إلى كيماويات (OTC) أكبر مشروع تحويلي في صناعة البتروكيماويات في المملكة والشرق الأوسط والانتقال من الصناعات البتروكيماوية المعتمدة على الغاز إلى صناعة البتروكيماويات المعتمدة على النفط، وسيساهم المشروع في تعزيز موقع المملكة كأكبر منتجي البتروكيماويات كما سيساهم في إنتاج منتجات جديدة وزيادة حجم إنتاج الصناعات	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧b-٦٦٤	تطوير وتجهيز المرافق العامة بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية	• هذه المبادرة تمكن الهيئة الملكية من تلبية الاحتياجات الأساسية المرتبطة بالحياة المعيشية والتنمية المستدامة من خدمات تعليمية وصحية وخدمات اجتماعية ودينية وثقافية وترفيهية ومرافق حكومية وتشغيلها والمحافظة عليها.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بجازان	• تحسين المستوى المعيشي والصحي للمواطن وسيحقق ذلك استدامة البيئة الاستثمارية بمدن الهيئة الملكية وتمكينها على جذب استثمارات محلية وعالمية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٦٧	تطوير وتجهيز وتأهيل المرافق العامة وتشغيلها والمحافظة عليها بمدينة ينبع الصناعية	• وهذه المبادرة تمكن الهيئة الملكية من تلبية الاحتياجات الأساسية المرتبطة بالحياة المعيشية والتنمية المستدامة من خدمات تعليمية وصحية وخدمات اجتماعية ودينية وثقافية وترفيهية ومرافق حكومية وتشغيلها والمحافظة عليها.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• تمكين الصناعات التحويلية يدعم المحتوى المحلي ويساهم في زيادة حجم الاستثمار وتنوع المنتجات.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٧٣	توطين صناعة الطاقة المتجددة بمدينة ينبع الصناعية	• توطين الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة حيث تتوفر المواد الخام اللازمة لذلك والصناعات الرئيسية بالمملكة (بولي سيلاكون) وتعتبر هذه الصناعات من الصناعات الجديدة التي تتماشى مع اهداف المملكة في تنويع مصادر الدخل بالمملكة وتقليص الاعتماد على النفط مما يشكل فرصة وطنية لتوطين التقنية ، لذا تم بالشراكة مع مدينة الملك عبدالله للطاقة المتجددة على إعداد دراسات جدوى لاستقطاب هذه الصناعات وتم بالفعل استقطاب استثمارات صناعية لمدينة ينبع الصناعية بحجم استثمار (٥٩٥) مليون ريال وتستهدف المبادرة إلى استقطاب استثمارات صناعية بإستثمارات تتجاوز (١٥٠٠) مليون ريال حتى ٢٠٢٥م ويتضمن دور الهيئة الملكية في هذه المبادرة تطوير التجهيزات الاساسية	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• الحاجة إلى تطوير برنامج متكامل لإدارة الأزمات والكوارث يشمل على الاستعداد والتدريب بما في ذلك تطوير الإجراءات وتوفير الادوات و الموارد المالية والبشرية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٤٧	إدارة الأزمات وتطوير أنظمة الحماية الامنية بمدينة ينبع الصناعية	• تهدف المبادرة إلى تطوير برنامج متكامل لإدارة الأزمات والكوارث يشمل على الاستعداد والتدريب بما في ذلك تطوير الإجراءات وتوفير الموارد المالية والبشرية وتهدف أيضا إلى تطوير أنظمة الحماية الامنية الحالية ورفع مستوى السلامة بمدن الهيئة الملكية بأحدث التقنيات والاساليب.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• سيوفر التحول الرقمي والالكتروني والمدن الذكية التي ستوفرها الهيئة الملكية بمدنها على رفع قدرة مدن الهيئة الملكية وزيادة تنافسياتها على جذب الاستثمارات ورفاهية المواطن	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٨٣	مدينة ينبع الصناعية الذكية	• تعظيم الاستفادة من الاصول القائمة لشبكة الاتصالات بمدينة ينبع الصناعية بعد تطويرها لتقديم العديد من التطبيقات التقنية الحديثة لتعزيز مكانة مدينة ينبع الصناعية التنافسية لتوفير حلول تقنية متطورة للتحديات الصناعية وزيادة جودة الحياة للمقيمين بمدينة ينبع الصناعية. هذه المبادرة ستقدم أحدث ما توصلت اليه التقنيات الحديثة من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تشكل قيمة مضافة لإدارة المدينة (الهيئة الملكية بينبع) والمستخدمين النهائيين (المستثمرين ، السكان) وهذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر تقديم خدمات الاتصالات الحديثة والسريعة، تقديم تطبيقات التلفزيون التفاعلي ، توفير مركز عمليات موحد للتحكم والمراقبة بشبكة الاشارات المرورية ، شبكة كاميرات المراقبة الامنية ، شبكة التحكم بالمياه والصرف الصحي ، شبكة التحكم بمياه الري ، شبكة التحكم بالحساسات التقنية للمباني والاصول وغيرها من الخدمات التقنية الحديثة والتي تهدف لرفع كفاءة العمليات التشغيلية و المحافظة على استهلاك الطاقة وتقليل الهدر.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• الاعتماد على الناتج المحلي لاستدامة الصناعات ونقل المعرفة ، حيث أن الاستهلاك المحلي الحالي يقدر بحوالي ١٨٪ من حجم السوق العالمي للتدلية	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٧0	توطين صناعة قطع الغيار للصناعات الأساسية والتحتية بينبع الصناعية	• هي مبادرة تقودها الهيئة الملكية وتساهم في إنجاحها وتحقيقها مشاركة وتعاون جهات أخرى ذات علاقة ومصلحة*, حيث تهدف للوصول إلى توطين صناعة قطع الغيار المرتبطة بالصناعات الأساسية والسيارات وصناعة التحلية بمدينة ينبع الصناعية, حيث تقوم الهيئة الملكية بعدة أدوار منها - •التنسيق بين الأطراف ذات العلاقة والمصلحة وتوحيد الجهود والعمل الجماعي لتحديد الفرص الممكن توطينها ثم يتم تسويقها. •تجهيز البنية الأساسية الجاذبة والمناسبة وتطوير الأراضي الصناعية وبناء المصانع الجاهزة لجذب وتوطين هذه الإستثمارات. * قامت الهيئة الملكية بتوقيع مذكرات تفاهم بشأن هذه المبادرة مع الجهات ذات العلاقة والمصلحة منها - - المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة, الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك), شركة التعدين العربية السعودية (معادن), الشركة السعودية للكهرباء, وشركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وبنبع (مرافق), البنك السعودي للتسليف والإدخار, البرنامج الوطني لتطوير البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• تقوم المدن الصناعية بإقامة مشاريع للخدمات المشتركة تشمل شبكة البخار و ذلك لتخفيض التكاليف و زيادة الجاذبية للاستثمارات في هذه المدن.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٨١	شبكة بخار الصناعات بمدينة ينبع الصناعية	• تستهدف المبادرة ترشيد استخدام الطاقة بالمنشآت الصناعية بالمدينة وتحقيق عوائد مالية مباشرة للهيئة الملكية وتطوير التكاملات الصناعية وتتضمن المبادرة استغلال الكميات الفائضة للبخار من العمليات الصناعية ومحطة توليد الكهرباء وتطوير سوق لتجارة البخار بين الصناعات بما يحقق تعظيم الفائدة ويقلص استهلاك الوقود لدى الصناعات وزيادة موثوقية الاعمال التشغيلية , كما تساهم هذه المبادرة في زيادة جاذبية وتنافسية المدينة لاستقطاب المزيد من الصناعات التي تحتاج إلى البخار في عملياتها حيث تقدر كمية البخار الفائضة بـ ١٠١0 طن في الساعة.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بينبع	• استغلال الغاز في منطقة رأس أبو قميص لإنتاج الصناعات التحويلية والخفيفة	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦0٣	برنامج رفع الكفاءة المالية والإدارية الذاتية	• هي عبارة عن حزمة دراسات مستقلة تهدف إلى رفع الكفاءة المالية والإدارية الذاتية وتتركز في كل من:- دراسة تطبيق إدارة الأصول, دراسة برنامج رفع الكفاءة المالية الذاتية, دراسة تطبيق إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن, دراسات استشارية للهندسة القيمة.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - المركز الرئيس	• ستعمل المبادرة على جذب صناعات ذات قيمة مضافة أعلى عن طريق تحسين المرافق المناسبة لهذه الصناعات, وستعمل المبادرة على تحسين اقتصاديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليل المخاطر ودعم المحتوى وزيادة حجم الاستثمار وتنوع المنتجات.	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٨٢	شركة الجبيل وينبع لخدمات المدن الصناعية	- إنشاء شركة خدمات صناعية واستثمارية للهيئة الملكية للاستفادة من الأصول والحقوق المملوكة للهيئة الملكية ورفع مستوى الخدمات الصناعية مما يعزز تنافسية مدن الهيئة الملكية ويمكنها من الشراكة مع القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية (التطوير العقاري والخدمات اللوجستية والخدمات المشتركة) مما يعزز إيرادات الهيئة الملكية و يحقق إستدامة التنمية وتطوير وتحقيق نقلة نوعية في جاذبية مدن الهيئة الملكية للاستثمارات. - وبالإمكان تحقيق مبادرات الهيئة الملكية التالية عن طريقها (تبريد المناطق - الخزن المشترك - شبكة الغازات الصناعية - شبكة البخار) والمساهمة في مبادرة (توفير الوحدات السكنية).	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - المركز الرئيس	- تطوير النظام المالي والمحاسبي والانتقال للعمل بأسلوب الاستحقاق والأسلوب التجاري وتمكين الهيئة الملكية من معرفة مركزها المالي وأقيام أصولها والاستهلاكات المتعلقة بها وتطبيق محاسبة التكاليف الأمر الذي يساعدها في دراسة خصخصة بعض الأنشطة مستقبلا ومشاركة القطاع الخاص. - تحسين أسلوب مشاركة القطاع الخاص في استثمارات الهيئة الملكية وإعادة هيكلة أنشطتها المختلفة ووضع مقابل مادي للرخص والتصاريح والخدمات التي تقدمها. - منظومة قياس الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن. - وفر في التكاليف التشغيلية(إدارة الأصل). - وفر في التكاليف الراسمالية (الهندسة القيمة).	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-٦٤٤	دراسات تنمية وتمكين الصناعات التحويلية	إعداد دراسات لتطوير وتحديد الصناعات التحويلية المستهدفة المعتمدة على المنتجات البتروكيماوية والمعدنية الأساسية ودراسة مشروع التكامل الصناعي بين الصناعات بمدن الهيئة الملكية وخارجها، بالإضافة لمشروع سلسلة الإمداد ومشروع تطوير منطقة الصناعات بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - المركز الرئيس	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة	
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٧٢٨	مبادرة تطوير مدينة صناعية في حوطة بني تميم	إنشاء مدينة صناعية في حوطة بني تميم وتوفير البنية التحتية اللازمة لجذب المستثمرين الصناعيين والتجارين لتنمية الإقتصاد والعائد الوطني وللإستفادة من الغاز الطبيعي والموارد الطبيعية غير المستغلة	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	تنمية العائد الغير نفطي وخلق فرص وظيفية	- حجم الاستثمارات - الوظائف الجديدة للمنظمة - توطين الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٩	إنشاء وتجهيز مباني خدمية بعدد من المدن	إنشاء وتجهيز مباني خدمية بعدد من المدن	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	توفير الخدمات اللازمة لتشغيل المدينة	- حجم الاستثمارات - الوظائف الجديدة للمنظمة - توطين الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١٠	تطوير مدينة عسير الصناعية	إنشاء البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف مياه الأمطار والصرف الصحي لخدمة المستثمرين المستقبليين	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	تحفيز القطاع الخاص	- حجم الاستثمارات - الوظائف الجديدة للمنظمة - توطين الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١١	تحديث وتطوير الأنظمة الأمنية بالمدن الصناعية الرئيسية	تحديث وتطوير الأنظمة الأمنية بالمدن الصناعية الرئيسية	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	توفير بيئة آمنة للمستثمرين	- حجم الاستثمارات - الوظائف الجديدة للمنظمة - توطين الصناعات محلياً - الحفاظ على أمن الاستثمارات بالمدن



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١٢	استكمال وتحديث البنية التحتية بالمدينة الصناعية الثانية بالدمام	• نظراً لتقدم البنية التحتية بالمدينة لأكثر من ٣٥ سنة ولتحديث المخطط العام للمدينة لاستيعاب الاحتياجات المستقبلية	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١٣	استكمال أعمال البنية التحتية بالمدينة الصناعية بصرماء	• استكمال إنشاء البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي لخدمة المستثمرين الحاليين والمستقبليين	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١٤	استكمال أعمال البنية التحتية وتصريف مياه الأمطار بمدينة الدمام الثالثة	• استكمال إنشاء البنية التحتية من كهرباء وصرف صحي وطرق للمرحلة الثانية وحماية المدينة من الزحف الرملي	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• استكمال أعمال البنية التحتية وتصريف مياه الأمطار بمدينة الدمام الثالثة	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً • توفير خدمات مياه وصرف صحي للمستثمرين بالمدينة.
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١٥	إنشاء وتجهيز محطات للدفاع المدني بعدد من المدن	• إنشاء وتجهيز محطات للدفاع المدني بعدد من المدن	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• إنشاء وتجهيز محطات للدفاع المدني بعدد من المدن	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً • الحفاظ على الممتلكات
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١٦	تنفيذ أعمال البنية التحتية بالتوسعه الجديده وإنشاء محطة صرف صحي وتأمين مصدر للمياه ومحطة تنقيه بالمدينة الصناعية بحائل	• تنفيذ أعمال البنية التحتية بالتوسعه الجديده وإنشاء محطة صرف صحي وتأمين مصدر للمياه ومحطة تنقيه بالمدينة الصناعية بحائل	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً • توفير مياه الشرب والصرف الصحي للمستثمرين
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١٧	استكمال أعمال البنية التحتية وتصريف مياه الأمطار بالمدينة الصناعية الثانية والثالثة بجده	• استكمال أعمال البنية التحتية وتصريف مياه الأمطار بالمدينة الصناعية الثانية والثالثة بجده	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١٨	تأمين مصدر للمياه وإنشاء محطة صرف بالمدينة الصناعية بجازان	• توصيل المياه وإنشاء محطة تنقية لتأمين مياه الشرب في المدينة الصناعية وإنشاء خزانات بالإضافة إلى محطة صرف صحي	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً • توفير خدمات صرف صحي للمستثمرين بالمدينة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠١٩	استكمال أعمال البنية التحتية بالمدينة الصناعية بالخرج	• استكمال إنشاء البنية التحتية من تصريف مياه الأمطار وصرف صحي وطرق وإستغلال الفائض من المياه المعالجة للزراعة في المدينة وربط الكهرباء بين الجزء الجنوبي والشمال للإستغلال الخدمات الموجودة	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً • توفير خدمات مياه وصرف صحي للمستثمرين بالمدينة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٢٠	استكمال أعمال البنية التحتية بالمدينة الصناعية بالمنورة	• استكمال أعمال البنية التحتية بالمرحلة الثالثة والخامسة بالمدينة الصناعية بالمنورة	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٢١	إنشاء وتجهيز مساجد بعدد من المدن	• بناء خمسة مساجد في عدد خمس من المدن	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• توفير الخدمات اللازمة لتشغيل المدينة	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توظيف الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٢٢	استكمال أعمال البنية التحتية بالمدينة الصناعية الأولى بالقصيم	• درء أخطار مياة الأمطار وتحتاج المدينة إلى ربط شبكة تصريف مياه الأمطار بالوادي	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• توفير الخدمات اللازمة لتشغيل المدينة	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توظيف الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٢٣	استكمال أعمال البنية بالمدينة الصناعية الثانية بالقصيم	• استكمال البنية التحتية وإنشاء محطة صرف صحي لخدمة المستثمرين الحاليين والمستقبليين	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توظيف الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٢٤	تأهيل البنية التحتية بالمدينة الصناعية الثانية بالرياض	• نظراً لتقدم البنية التحتية بالمدينة لأكثر من ٣٥ سنة ولتحديث المخطط العام للمدينة لاستيعاب الاحتياجات المستقبلية	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توظيف الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٢٥	إستكمال البنية التحتية بالمدينة الصناعية الثالثة بالرياض	• حفر آبار وإنشاء محطة تنقية لتأمين مياه الشرب في المدينة الصناعية وإنشاء خزانات وبالإضافة إلى محطة صرف صحي	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توظيف الصناعات محلياً • توفير خدمات مياه وصرف صحي للمستثمرين
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٢٦	استكمال أعمال البنية التحتية بالمرحلة الثانية والمنطقة اللوجستية بالمدينة الصناعية بسدير	• استكمال إنشاء البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف مياه الأمطار والصرف الصحي لخدمة المستثمرين الحاليين والمستقبليين	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توظيف الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٢٧	تطوير مدينة الطائف الصناعية	• إنشاء البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف مياه الأمطار والصرف الصحي لخدمة المستثمرين المستقبليين	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توظيف الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٢٨	استكمال تطوير مدينة وعد الشمال	• استكمال إنشاء البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف مياه الأمطار والصرف الصحي لخدمة المستثمرين وللإستفادة من الثروة الفسفورية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٤٧٢	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توظيف الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٠٠٢٩	استكمال وتحديث البنية التحتية بالمدينة الصناعية بجده	• تعديل وتحديث شبكة الطرق الداخلية لاستيعاب الكثافة المرورية وتقليل نسبة الحوادث وإضافة مداخل ومخارج للمدينة وإنشاء سور حول المدينة	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات وتشجيع القطاعين العام والخاص للاعتماد على المنتجات المحلية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توظيف الصناعات محلياً



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٧٢٧	منطقة رأس أبو قميص	• بناء مركز إنتاج للصناعات التحويلية والخفيفة في منطقة رأس أبو قميص للاستفادة من توفر الغاز وبناء على خطط إنشاء مصانع توليد الطاقة وتحلية المياه (قطاع البترول والغاز والثروة المعدنية ومدن)	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تنمية العائد الغير نفطي وخلق فرص وظيفية	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً • الاستفادة من الموارد الطبيعية
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٧٤٧	مبادرة الواحات الصناعية	• إنشاء خمسة واحات صناعية ملائمة لعمل المرأة بإنشاء البنية التحتية والخدمات المساندة لتشغيل الواحة وجذب المستثمرين.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)		• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً • عدد العاملات في المصانع
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٧٢٩	مبادرة تطوير مدينة صناعية في ضبا	• إنشاء مدينة صناعية في ضبا وتوفير البنية التحتية اللازمة لجذب المستثمرين الصناعيين والتجاریین لتنمية الإقتصاد والعائد الوطني والاستفادة من الغاز الطبيعي والموارد الطبيعية غير المستغلة	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)		• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً • الاستفادة من الموارد الطبيعية
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٧٤٨	المنتجات الجاهزة لدعم رواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة	• بناء مصانع جاهزة وحاضنات أعمال لدعم رواد الأعمال وأصحاب المنشآت المتوسطة والصغيرة	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)		• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً • عدد رواد الأعمال وأصحاب المنشآت على الاستثمار
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٣-٧٤٩	تطوير مدينتين لوجستية	• إنشاء مدن صناعية في مدينتي القريات ورفحاء وتوفير البنية التحتية اللازمة لجذب المستثمرين الصناعيين والتجاریین لتنمية الإقتصاد والعائد الوطني	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• خلق فرص وظيفية وتنمية العائد الإقتصادي الغير نفطي	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧b-٠٣٦	تطوير التجهيزات الأساسية للمناطق الصناعية بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية	• يتطلب استدامة التنمية الصناعية بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الصناعية التكاملية والمساندة للمدينة الأمر الذي يتطلب استكمال أعمال التجهيزات الأساسية للمدينة ويتضمن ذلك إعداد الدراسات والخدمات الهندسية و التصاميم وتنفيذ المشاريع الانشائية التي تشمل إعداد وتطوير الموقع وإنشاء التجهيزات الأساسية والطرق والخدمات و المرافق للمناطق الصناعية حيث تقدر المساحة المخطط تطويرها بحلول عام ٢٠٢٠م (٤٥٠هكتار) بالإضافة إلى تطوير الميناء الصناعي والخدمات اللوجستية وشبكات التوزيع.	الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بجازان	• الاحتياج الفعلي للتجهيزات الاساسية للمنطقة الصناعية لرفع جاهزية وتنافسية مدينة جازان الاقتصادية لجذب الاستثمارات الجديدة المحلية والعالمية لتكون بيئة استثمار خدمية منافسة	• حجم الاستثمارات • الوظائف الجديدة للمنظمة • توطین الصناعات محلياً
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-٠٢-١0٩	تهيئة منطقة حرة لجذب الصناعات الموجهة للتصدير	• الاستفادة من الحركة التجارية في البحر الأحمر ليتم إضافة "قيمة مضافة" عليها في موانئ المملكة للمساهمة في تنمية الصادرات غير النفطية	وزارة الاقتصاد والتخطيط	• تحسين أداء الجهات الحكومية	-
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-٠٢-١٦١	دراسة إنشاء المناطق الاقتصادية المتخصصة	• تطوير منطقة حرة وتهدف إلى تطوير المناطق الحرة وانظمتها، وتصميم نموذج للحكومة	وزارة الاقتصاد والتخطيط	• تحسين أداء الجهات الحكومية	-



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-٤٦-٠٠١	اللوائح التنظيمية للمدن الاقتصادية	• إصدار اللوائح التنظيمية والقواعد والإجراءات، وعمل دراسات تطويرية خاصة بالمدن الاقتصادية بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية الرائدة في مجالات الأعمال والاستثمار لتسهم في تنفيذ خطة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• رفع القدرة على المنافسة عالمياً للاستفادة من المزايا التنافسية لمناطق المملكة وتقديم لوائح تنظيمية خاصة ودعم حكومي مميز وفرص في قطاعات متنوعة وكذلك إيجاد بيئة تنظيمية واستثمارية لتحفيز القطاع الخاص وجذب الاستثمارات مما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي للمدن الاقتصادية	
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-٤٦-٠٠٢	تطوير نماذج العمل في المدن الاقتصادية	• تهدف المبادرة إلى تطوير وإنشاء نماذج عمل داخل المدن الاقتصادية القائمة، والموانئ التابعة لها لخلق بيئة جاذبة للاستثمار بشكل متكامل للقطاعات المستهدفة والاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق ترابط وتكامل مع الجهات ذات العلاقة	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• خلق فرص مشاريع استراتيجية بين القطاعين العام والخاص بالمدن الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري والتفوق اللوجيستي لجذب الاستثمار الأجنبي مع الأخذ بالاعتبار التركيز على القطاعات المستهدفة في برامج الرؤية	
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-٤٦-٠٠٣	استقطاب الاستثمارات في المدن الاقتصادية	• تجهيز برامج لاستقطاب الاستثمار الأجنبي وتوطين الاستثمارات المحلية وتنمية السياسات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن تكون شاملة، وكذلك تحديث وتشغيل الاستثمارات الذاتية لهيئة المدن الاقتصادية القائمة.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• التأثير إيجابية على الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وبالتالي استقطاب بشكل أفضل للقطاعات الاستراتيجية المستهدفة وأيضاً التنمية الشاملة للاستثمارات في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-٤٦-٠٠٤	تفعيل استراتيجية وطنية للمناطق الاقتصادية الخاصة وتطويرها	• دراسة وتفعيل الاستراتيجيات والضوابط التنظيمية للمناطق الاقتصادية الخاصة وموائمتها، وذلك لخلق بيئة جاذبة للاستثمار ورفع جاهزية الهيئة لتطبيق وإدارة ملف المناطق الاقتصادية الخاصة وكذلك تفعيل المنظومة الإدارية والفنية والتنظيمية لها.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• التأثير إيجابية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي الوصول بشكل أفضل للقطاعات الاستراتيجية المستهدفة مما سينعكس على حجم التبادل التجاري.	
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-٤٦-٠٠٥	تفعيل استراتيجية وطنية للمناطق الاقتصادية الخاصة وتطويرها	• إنشاء وتطوير الأنظمة والمعايير للارتقاء بمستوى الخدمات ومعايير الجودة عن طريق تطوير سياسات الخدمات المقدمة داخل المدن الاقتصادية القائمة.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تحسين معدل التطوير والامتثال في المدن الاقتصادية والمناطق الخاصة	• زيادة عدد مشاريع البنية التحتية الاجتماعية المعتمدة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-٤٦-٠٠٦	تطوير أنظمة الحوكمة وأتمتة الخدمات الحكومية	• أتمتة وربط الخدمات الحكومية والرقابية آلياً، ووضع دراسة المقابل المالي للخدمات الحكومية لتقديم الحلول التكاملية للخدمات التجارية والاستثمارية مع جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بطريقة نوعية لتسهيل ممارسة الأعمال، وضمان الجودة بكفاءة عالية داخل المدن الاقتصادية القائمة.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• تطوير مستوى الخدمات والذي سيؤدي إلى تحسن في تطوير المنطقة وبالتالي سينعكس على زيادة عدد السكان.	• الاهتمام بالبنية التحتية لجذب السكان وتوفير بيئة أفضل.
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-٤٦-٠٠٧	استكمال بناء جهاز الهيئة الإداري والتشغيلي	• إطلاق حزمة من المشاريع التقنية والإدارية والتشغيلية لرفع مستوى الكفاءة وضمان استقطاب الكفاءات المتميزة، وتحسين أنظمة الحماية الأمنية لنظم المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية وخدمات ذات قيمة مضافة عن طريق مركز معلومات الهيئة والموقع الالكتروني، بالترابط والتكامل مع الجهات ذات العلاقة وكذلك تحسين جودة وسرعة إصدار القرارات، وتحقيق إیرادات للدولة	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	• زيادة حجم التبادل التجاري في المدن الاقتصادية	• زيادة حجم الاستثمارات غير الحكومية في المدن الاقتصادية والمناطق الخاصة



• المناطق الاقتصادية الخاصة بدون ملحق

الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	مقياس البرنامج المتأثر بالبرنامج
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧-١٦١	• تطوير المناطق السكنية لرأس الخير الصناعية		الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية برأس الخير	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة
المناطق الاقتصادية الخاصة	N-١٩-١٧b-٠٣٦	• تطوير التجهيزات الأساسية للمناطق الصناعية بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية		الهيئة الملكية للجبيل وينبع - الهيئة الملكية بجازان	• إجمالي الصادرات التي تولدها الشركات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة



تطبيقات اللحام الحديثة في العمليات الصناعية



قسم ٦-٨: السياسات واللوائح والمقاييس



٣.أ التحديات الأساسية

يعتبر وجود بنية تحتية وطنية للجودة أمر بالغ الأهمية لنمو واستدامة الصناعات التحويلية. وتواجه المملكة ثمانية تحديات رئيسية بما يخص المواصفات والمقاييس وتؤثر بشكل مباشر على البنية التحتية الوطنية للجودة والتي تعتبر ممكناً رئيسياً لقطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

١. القدرات الفنية المتعلقة بإعداد المواصفات الصناعية المثلى
٢. القدرات لتطوير حوكمة تضمن اتخاذ القرارات بكفاءة
٣. القدرات والتنسيق بين أصحاب المصلحة لإقامة إطار قانوني فعال
٤. تطبيق محدود للقوانين على جميع الأصعدة والمستويات (الجمارك ، وزارة الطاقة والصناعة ، الدفاع المدني ، الخ ...)
٥. قلة في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية المطبقة للمعايير العالمية
٦. نقص المشاركة في تطوير معايير دولية جديدة
٧. ضعف مشاركة القطاع الخاص بما يؤدي إلى نقص التنسيق بينه وبين الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
٨. محدودية المواصفات التي تحمي الشركات المحلية من الممارسات غير العادلة

٣.ب الجهود الحالية

تقوم عدد من البرامج والجهات ذات العلاقة بالمساهمة في معالجة التحديات التي تواجهها منظومة البنية التحتية الوطنية للجودة بالمملكة وهي كالتالي:

- وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية: تتأكد من تطبيق المصانع للقوانين الموضوعه
- الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والجودة: تقوم بوضع الأنظمة القانونية والسياسات على المواصفات الوطنية، اجراءات السلامة، والاختبارات البيئية
- وزارة التجارة والاستثمار : تقوم بالتنسيق مع الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والجودة بمسح الأسواق للتأكد من تطبيق المواصفات الموضوعه
- الجمارك السعودية: تقوم بمراقبة المنافذ والحدود للتأكد من تطبيق الأنظمة القانونية.
- هيئة الغذاء والدواء: تتأكد من سلامة المنتجات الدارجة تحتها عبر سلسلة القيمة كاملة



الكوادر المحلية أثناء العمل في مختبر



وقد قامت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمعالجة اثنين من التحديات المذكورة من خلال إنشاء عدة لجان معايير فنية لحل مشكلة النقص في القدرات الفنية، بالإضافة إلى إنشاء نظام سابر لمساعدة الجهات المسؤولة في التأكد من تطبيق المواصفات.

كما طبقت الهيئة أيضًا العديد من المواصفات في قطاعات عدة لاقت مستويات مختلفة من التبني، فعلى سبيل المثال تم تبني المواصفات المتعلقة بالصحة والسلامة بنسبة ٨٠٪، أما مواصفات التقنية فتم تبنيها بنسبة ٦٠٪، ومواصفات الحوكمة التنظيمية بنسبة ٣٥٪.

تُعتبر البنية التحتية للجودة أمراً بالغ الأهمية للإنتاجية ولنمو الصناعات التحويلية			
نوع المعايير	الوصف		
الصحة والسلامة	• وضع أنظمة لإدارة الصحة والسلامة وتقليل مخاطر التشغيل	٨٠٪	
إدارة الجودة	• مساعدة الشركات على اعتماد طرق فعالة من حيث التكلفة وطرق لضمان الجودة عبر اعتماد نظام التحسين المستمر	٧٦٪	
الفنية	• تحديد الخصائص الفنية لمنتج ما أو عملية إنتاج معينة، مما يسمح بالتطبيق والتكرار الفعالين	٦٠٪	
البيئة	• تمكين الشركات من تحديد تأثيرها البيئي والتحكم به ومن ثم تحسين أدائها	٦٣٪	
قواعد الممارسات	• توفير المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات في تنفيذ عملية معينة أو إجراء ما	٦٠٪	
الإدارة	• توفير أنظمة للإدارة الفعالة لوظائف محددة داخل المؤسسات	٥١٪	
الحوكمة التنظيمية	• توفير الإرشادات بشأن الهياكل والممارسات الفعالة لحوكمة المؤسسات	٣٥٪	

١. النسبة المئوية من اقتصاد المملكة المتحدة - جميع القطاعات، النسبة المئوية للاستخدام حسب نوع المعيار المصدر: المساهمة الاقتصادية للمعايير في اقتصاد المملكة المتحدة

تُعتبر البنية التحتية للجودة أمراً بالغ الأهمية للإنتاجية ولنمو الصناعات التحويلية		
الجهات	الوصف	
وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	• تضمن إنفاذ القوانين عن طريق القيام بعمليات تدقيق للمصانع	
الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة	• تضع الأنظمة القانونية للمعايير الوطنية، وإجراءات السلامة، والاختبارات البيئية	
وزارة التجارة والاستثمار	• تقوم بالتنسيق مع الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والجودة بمسح الأسواق للتأكد من تطبيق المواصفات الموضوعة	
الجمارك السعودية	• تقوم بمراقبة المنافذ والحدود للتأكد من تطبيق الأنظمة القانونية	
الهيئة العامة للغذاء والدواء	• تضمن سلامة الأغذية والأدوية في جميع المنتجات في سلسلة القيمة	

● الجهة الرئيسية ● الجهة الداعمة تعمل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة كجهة مسؤولة عن البنية التحتية للجودة في المملكة.



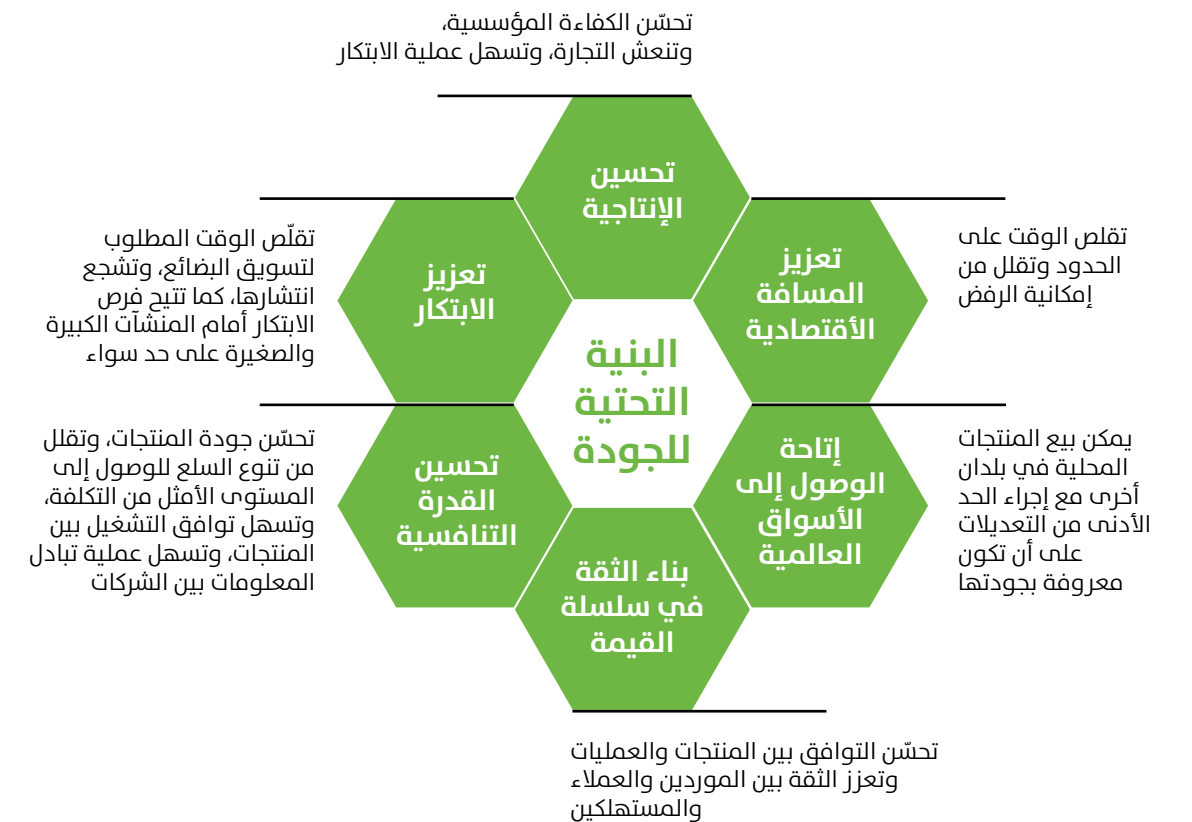
٤. الإستراتيجية

تحسين البنية التحتية الوطنية للجودة (NQI) سيلبي احتياجات القطاع العام والشركات والمستهلك

- في القطاع العام: ستعمل البنية التحتية الوطنية للجودة كآلية لدعم السياسات التجارية والصناعية ذات الصلة ولضمان الامتثال للمتطلبات الفنية الإلزامية للمواصفات.
- في القطاع الخاص: تبني أنظمة الجودة العالمية من شأنه تحسين كفاءة الأداء وخفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية وتحسين جودة المنتجات وإتاحة فرص التصدير وزيادة الإنتاجية
- والمستهلك: ستساعد تحسين البنية التحتية الوطنية للجودة على ضمان سلامة المنتج وحماية حقوق المستهلك من الاحتيال والمنتجات المقلدة.

سبب اعتماد البنية التحتية للجودة:

تُعتبر بالغة الأهمية لنمو واستدامة الصناعات التحويلية



المصدر: المساهمة الاقتصادية للمعايير في اقتصاد المملكة المتحدة، تحليلات فريق الاستراتيجية الصناعية الوطنية ٢٠٣٠

عناصر نظام البنية التحتية للجودة وأهدافها:

١. الحوكمة

- وضع إطار تنظيمي للتأكد من المصلحة العامة
- وضع سياسة جودة لتحقّق الاقتصاد المحلي.

٢. منشآت البنية التحتية للجودة

- تطبيق القوانين
- التأكد من دقة القياسات
- توحيد القياسات لبناء الثقة بين البائع والمشتري.

٣. خدمات البنية التحتية للجودة

- التسويق والتعزيز للجودة لزيادة الوعي
- تقويم المطابقة عبر الاختبارات والفحوصات
- المعايرة والتحقق من التقيّد بالمواصفات

٤. المنشآت

- تطوير المنشآت عن طريق إنتاج منتجات مطابقة للمواصفات العالمية
- تطوير سلسلة القيمة عن طريق إلزام السلسلة كاملة بالتقيّد بالجودة المطلوبة

٥. المستهلكين

- زيادة الوعي عبر المطالبة بمنتجات ذات جودة عالية
- بناء القدرات عن طريق مشاركة النتائج مع المستهلكين



وقد عمل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من خلال استراتيجية الصناعة الوطنية على تحديد أربع ركائز استراتيجية تتعلق بالسياسات واللوائح والمواصفات، وهي:

١. زيادة التنسيق ومشاركة القطاع الخاص، من خلال:
 - تحفيز مشاركة القطاع الخاص في جميع مراحل تطوير وتبني المواصفات، وإطلاقها
 - التنسيق مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لحماية القطاعات الصناعية ذات الأولوية من الممارسات الغير عادلة وتعزيز تنافسياتها
٢. زيادة الوعي بالمواصفات، من خلال:
 - زيادة الوعي لدى كل من القطاع الخاص والمستهلكين حول فوائد وجود مواصفات وأثرها على الجودة.
 - تحقيق انتشار أعلى للمواصفات العالمية مثل ال ISO
٣. تحديد الإطار القانوني وتعزيز آليات إلزام التطبيق، من خلال:
 - تحديد الإطار القانوني المطلوب للالتزام بتطبيق المواصفات وفق لوائح فنية
 - تحسين تطبيق اللوائح والتنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ووزارة التجارة والاستثمار والهيئة العامة للجمارك.
٤. تحسين البنية التحتية الوطنية للجودة، من خلال:
 - بناء القدرات البشرية والمؤسسية حول البنية التحتية الوطنية للجودة واستكمال بنائها وضمان تحسينها المستمر

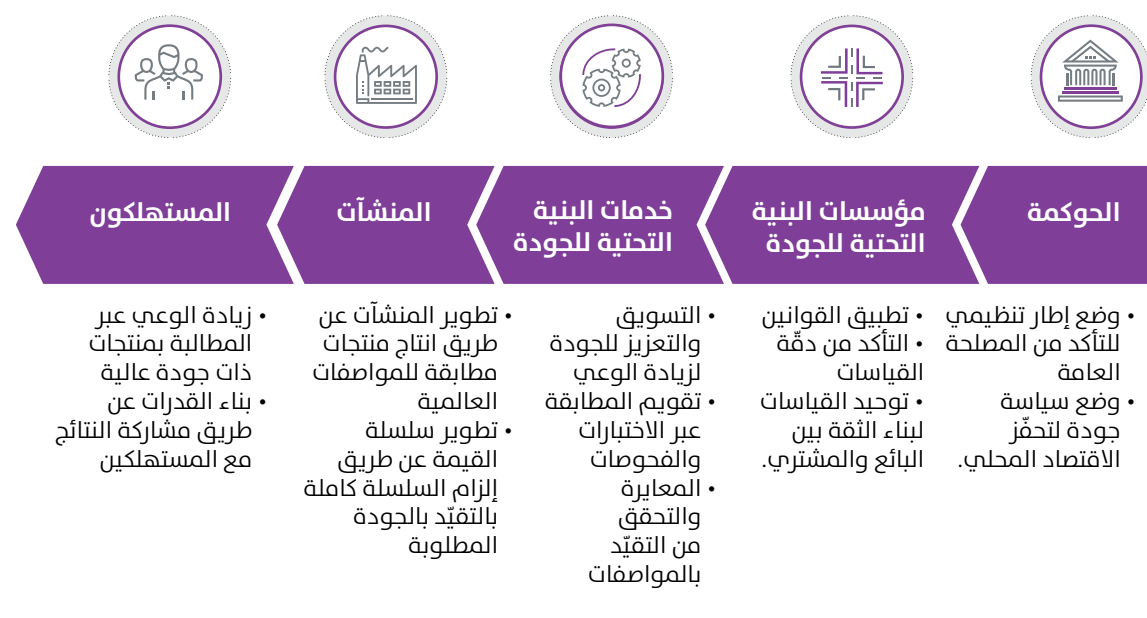
التوصيات الأربعة الشاملة لمعالجة الثغرات الموجودة في البنية التحتية للجودة

زيادة التنسيق ومشاركة القطاع الخاص	زيادة الوعي بالمواصفات وزيادة استخدامها	تحديد الإطار القانوني وتعزيز آليات التنفيذ	معالجة الثغرات في قدرات البنية التحتية للجودة
• ضمان مشاركة القطاع الخاص في جميع مراحل تطوير المعايير، بما في ذلك وضعها وإطلاقها وتنفيذها	• زيادة الوعي لدى كل من القطاع الخاص والمستهلكين حول فوائد وجود مواصفات وأثرها على الجودة	• تحديد الإطار القانوني المطلوب مع آليات جزائية مناسبة	• بناء قدرات تتعلق بالبنية التحتية للجودة لدى صناع السياسات، ومنفذي القانون، ومسئلي القوانين، والمشترعين من أجل التأكد من أن منظومة البنية التحتية للجودة أصبحت مفهومة ومحسنة ومطبقة
• التنسيق مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين للتأكد من أن المعايير المطبقة تحمي القطاعات ذات الأولوية	• تحقيق انتشار أوسع للمواصفات العالمية في المملكة (مثل معايير الأيزو)	• تحسين آليات التنفيذ وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، ووزارة التجارة والاستثمار، والجمارك	
نقاط الضعف			

مشاركة محدودة في تطوير المعايير الجديدة	تنفيذ محدود للمعايير	غياب حماية الصناعة الوطنية	غياب المعايير المثلى
جمارك غير فعالة	غياب مشاركة القطاع الخاص	إطار قانوني ضعيف	عدم فعالية عملية صناعة القرار

المصدر: تحليلات فريق الاستراتيجية الصناعية الوطنية ٢٠٣٠

تتألف منظومة البنية التحتية للجودة من خمسة مكوّنات رئيسية



المصدر: البنية التحتية للجودة – تعزيز الثقة في التجارة

تبذل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة جهداً كبيراً في ما يتعلق بالبنية التحتية للجودة

الرؤية ورسالة الهيئة	المبادرات القائمة
«تحقيق الريادة الإقليمية والمرجعية العلمية في مجالات التقييس وتقويم المطابقة».	استراتيجية البنية التحتية للجودة
«الارتقاء بمواصفات وجودة المنتجات والخدمات لتعزيز حماية المستهلك والتنافسية للاقتصاد الوطني»	لجنة المعايير الفنية
	لجنة الصحة والسلامة والبيئة
	برنامج سلامة المنتجات الوطنية
	حماية الصناعات الوطنية من المنافسة العادلة

المصدر: تحليلات فريق الاستراتيجية الصناعية الوطنية ٢٠٣٠



المواصفات للتجمعات الصناعية:

تهدف هذه المبادرة إلى تحديد المواصفات المثالية لكل من التجمعات الصناعية عن طريق الموازنة بين احتياجات المستهلك والمنتج المحلي، كما تهدف إلى تطوير معايير الجودة وتطبيقها على التجمعات الصناعية المختلفة. وسيكون تحسين هامش الربح وزيادة المعرفة في جودة المنتجات الصناعية من النتائج المتوقعة للمبادرة. ويعود سبب تحديد وتنفيذ هذه المبادرة بالتعاون بين الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والهيئة العامة للغذاء والدواء إلى عوامل عديدة أهمها المشاركة المحدودة للقطاع الخاص في تحديد المواصفات، ونقص الحماية للمصنعين المحليين.

الوعي بالمواصفات الصناعية:

تهدف المبادرة إلى تحسين الوعي والاهتمام بمعايير الجودة وذلك نظرا لقلة الوعي في هذه النواحي وذلك من خلال تنفيذ حملات تسويقية وتعليمية بالتعاون مع المجلس السعودي للغرف التجارية تتضمن العديد من ورش العمل، والنشر المكثف لقصص النجاح، وشفافية المواصفات.

القدرات المؤسسية للمعايير الصناعية:

تهدف هذه المبادرة إلى بناء وتطوير القدرات التقنية في القطاع العام للتأكد من أن معايير الجودة مصممة تصميمًا فَعَالًا، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريبية عن معايير الجودة. كما تهدف إلى زيادة عدد المنتجات المرفوضة في الميناء نظرًا لعدم توافقها مع معايير الجودة.

كما عمل البرنامج على تحديد خمسة مبادرات لتمكين البنية التحتية للجودة في قطاع الصناعة. أولى وأهم المبادرات هي تحديد مواصفات للتجمعات الصناعية، حيث ستساعد هذه المبادرة على زيادة الوعي بالمواصفات لكل من القطاعات والمستهلكين. وتحرص المبادرة الثانية على زيادة الوعي بالمواصفات الصناعية، ومساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما ستساعد المبادرة الثالثة في تحسين البنية التحتية للجودة عن طريق تحسين التطبيق للمواصفات الصناعية. أما المبادرة الرابعة فستعمل على استكمال بناء البنية التحتية للجودة من خلال معالجة القدرات المؤسسية للمعايير الصناعية. وأخيرًا، تتعلق المبادرة الخامسة بإنشاء مجالس لتطوير التجمعات المختلفة في القطاع الخاص.

خمس مبادرات رئيسية لتمكين الصناعات التحويلية من خلال البنية التحتية للجودة

زيادة التنسيق ومشاركة القطاع الخاص	زيادة الوعي بالمواصفات وزيادة استخدامها	تحديد الإطار القانوني وتعزيز آليات التنفيذ	معالجة الثغرات في قدرات البنية التحتية للجودة
مواصفات للتجمعات الصناعية	تحسين تطبيق المعايير الصناعية	مجالس لتنمية التجمعات	مجالس لتنمية التجمعات
التوعية بالمواصفات الصناعية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة	برنامج «سابر»	القدرات المؤسسية في مجال المعايير الصناعية	مجالس لتنمية التجمعات
جائزة الملك عبد العزيز	مبادرة الصحة والسلامة والبيئة	لجنة المعايير الفنية	ورش عمل ومنتديات القطاع الخاص
مبادرة المقاييس القانونية			

- مبادرات البنية التحتية للجودة
- مبادرات أخرى ممكنة للاستراتيجية الصناعية الوطنية
- مبادرات محورية
- المبادرات القائمة



تنفيذ سياسات
تحقق أهداف
رؤية المملكة
القائمة على دعم
التوطين والتنمية
الاقتصادية

0. محفظة المبادرات
(السياسات واللوائح والمقاييس -
برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)

لقطة لأحدى مصانع مدينة ينبع الصناعية



1.0 محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية/ القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
السياسات واللوائح والمعايير	N-٢٢-٢٠٠٠٠١	التوعية بالمقاييس الصناعية	- تهدف المبادرة إلى زيادة الوعي بالمقاييس الصناعية من خلال حملة ترويجية وثقافية بالشراكة مع مجلس الغرف السعودية - ستتضمن الحملة أربعة محاور، وورش عمل، واستعراض لفصل النجاح، وشفافية المقاييس، والمنافع المتوخاة	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة	- زيادة الإدراك لجودة المنتجات التحويلية - زيادة عدد مقاييس الجودة الصادرة للمصنعين - زيادة الإدراك لجودة المنتجات	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
السياسات واللوائح والمعايير	N-٢٢-٢٠٠٠٠٢	بناء القدرات المؤسسية للجهات القائمة على المقاييس الصناعية	- تطوير القدرات الفنية الخاصة بالمقاييس الصناعية لأهم الجهات في المملكة (الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، الهيئة العامة للغذاء والدواء، مصلحة الجمارك، البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية) - توفير برنامج تدريب متخصص في مقاييس الجودة من نواحي السياسات واللوائح، وذلك بالشراكة مع الجهات العالمية الرائدة - تطوير شبكة من الخبراء العالميين للمساعدة في وضع السياسة	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة	- زيادة متوسط النمو هوامش الربحية للقطاعات ذات الأولوية - زيادة قيمة / حجم البضائع المرفوضة بالميناء لأسباب عدم مطابقة المنتج لمقاييس الجودة	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
السياسات واللوائح والمعايير	N-٢٢-٢٠٠٠٠٣	دعم وتوعية المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تطبيق المقاييس الصناعية	تهدف المبادرة إلى التوسع في توفير الدعم الفني المقدم من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والذي يتم تقديمه على صورة تدريب سوف تدعم هذه المبادرة التوسع في الدعم الحالي بما في ذلك أدوات التعلم الإلكترونية وتعزيز الشفافية في مقاييس الجودة في المملكة وأسواق التصدير الرئيسية	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة	- نمو في متوسط هامش ربح التجمعات ذات الأولوية - تعزيز الإدراك عن جودة المنتجات المصنعة - زيادة عدد مقاييس الجودة الصادرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
السياسات واللوائح والمعايير	N-٢٢-٢٠٠٠٠٤	دعم تطبيق المقاييس الصناعية	تهدف هذه المبادرة إلى إجراء مراجعة سريعة لسلسلة قيمة التنفيذ القائمة انطلاقاً من تحقيق الحدود وصولاً إلى التصديق ومعايير الجودة وذلك في التعاقد الحكومي وتنفيذ التدخلات المستهدفة بغية تعزيز التطبيق، بما في ذلك تدريب موظفي الجمارك، متطلبات التصديق لعمليات الشراء الحكومية، الخ	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة	- نمو في متوسط هامش ربح التجمعات ذات الأولوية - زيادة في قيمة/أحجام البضائع المرفوضة بالميناء لأسباب عدم مطابقة المنتج لمعايير الجودة - تعزيز توقعات جودة منتجات التصنيع	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
السياسات واللوائح والمعايير	N-٢٢-١٤٠٠٠0	معايير التجمعات الصناعية	- وضع أفضل المعايير لأولويات كل تجمع صناعي من خلال موازنة احتياجات العملاء والمنتجين المحليين. يجب تطبيق معايير الجودة التي من شأنها الارتقاء بالجودة إلى مستوى يُقضي المنتجات المستوردة الرخيصة ذات الجودة المتدنية من السوق - يتم تطوير معايير جودة وخطة تنفيذ مستقلة لكل تجمع صناعي على حدة	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	- النمو في متوسط الربحية في القطاعات ذات الأولوية - زيادة فهم جودة منتجات التصنيع - زيادة فهم معايير الجودة	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة



قسم ٦-٩: دعم التجمعات الصناعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة



٣.أ التحديات الأساسية

من اهم اهداف رؤية ٢٠٣٠ هو رفع مساهمة المنشآت الصغيرة و المتوسطة في اجمالي الناتج المحلي ، حيث يشكل القطاع الصناعي واللوجستي احد القطاعات الواعدة لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، فقد تم حصر عدد من التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع، وهي التنسيق والتنظيم في العرض والطلب و قلة التمويل المتاح للمشاريع الناشئة و ضعف القدرات الصناعية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة وشح البيانات في القطاع مما يصعب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمل بشكل منتظم. يوضح الجدول أدناه ملخص عام بأهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الصلة لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

٣.ب الجهود الحالية

كون المنشآت الصغيرة و المتوسطة لديها القدرة أن تكون من اهم محركات النمو الاقتصادي يحرص برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على التنسيق مع الكيانات الرائدة ذات الصلة وخاصة هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت). تعمل الجهات المعنية على حل التحديات المواجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات من خلال عدة مبادرات واردة أدناه التي تهدف إلى رفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة و المتوسطة في اجمالي الناتج المحلي من خلال تحفيز ودعم رواد الاعمال و اصحاب المنشآت و تعمل الجهات على عدد من الاستراتيجيات الاخرى و اهمها في القطاع الصناعي استراتيجية سلاسل الإمداد الصناعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نتجت عنها إيجاد عدة تحديات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث يتم حلها من خلال عدة مبادرات ومؤتمرات مع قطاعات ذات صلة.



منجم ذهب في بلغة



٤. الاستراتيجية
(دعم التجمعات الصناعية
والمشروعات الصغيرة والمتوسطة -
برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية)



٤.أ الركائز الإستراتيجية

حيث يعتمد دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة على عدد من الركائز الاستراتيجية و التي استحدثت لتركيز جهود الدعم و التطوير. والذي يخص قطاع الصناعة و الخدمات اللوجستية هي ركيزة تعزيز الطلب و التي تركز على إيجاد طلب للمنتجات المصنوعة محليا و ركيزة سهولة ممارسة الأعمال والتي تسهل على اصحاب المنشآت و رواد الأعمال مزاولة اعمالهم بشكل منتظم وميسر ،للوصول إلى التمويل والتي تؤكد وجود مصادر التمويل للمشاريع الناشئة والمنشآت القائمة و توفير منتجات تخص القطاع الصناعي مثل قروض رأس المال العامل وغيره وركيزة دعم الأعمال والتي تحرص على توفير التدريب و الدعم اللازم لاصحاب المنشآت وأخيرا ركيزة تبي التقنية و الابتكار والتي تساهم في تنمية المنشآت للتقنية لرفع كفاءة المنتجات والخدمات المقدمة واستخدام الوسائل المبتكرة

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دورٌ فاعلٌ في تمكين وتفعيل بيئة الأعمال الكلية التي يسعى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تطويرها، فاستراتيجية برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تركز على بناء قوةٍ صناعيّةٍ ولوجيستيةٍ محليّةٍ صلبة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي إحدى المكوّنات الأساسيّة اللازمة لتحريك البيئة الصناعية واللوجستية الكلية لقدرتها على المساهمة في مختلف القطاعات الصناعية واللوجستية. إنّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي بالتالي معنيّة بكافة المبادرات المدرجة تحت مظلة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية. وعليه، سوف نناقش في الفقرات أدناه مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الأهمّ بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وأيضا المبادرات التي تم وضعها خصيصًا لرفع مستوى مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪.

٤.أ.١ المبادرات الموجّهة للقطاعات الفرديّة

من المتوقّع أن تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بدور فاعل في كافة القطاعات المحدّدة كقطاعات ذات أولوية ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنيّة والخدمات اللوجستية بشكل عام، ولكن من المتوقّع أن يكون لها دورٌ أهمّ في عددٍ معيّن من القطاعات دون سواها. الجدول أدناه يستعرض (١٧) مبادرة من مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الموجّهة لقطاعات محدّدة هي الأقرب إلى مجتمع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ستعمل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ("منشآت") على دعم هذه المبادرات بما يضمن:

- مراعاة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في السياسات والتنظيمات
- استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من الفرص الاقتصادية القائمة في القطاعات المنضوية تحت مظلة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
- المواءمة مع جهود تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأخرى القائمة في المملكة

المبادرة	رقم المبادرة	الفئة الفرعيّة	ماذا سيقدم البرنامج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المبادرة
سياسات خطة تطوير قطاع السيارات (ADP)	١٠٠٦-١٤٠٠١	السيارات	توفير فرص استثمارية و دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بناء سلاسل الإمداد والقيمة المضافة في صناعة السيارات
تطوير مصهر المعادن للنحاس والزنك	M-١٢-١٤٠٠٢٣	التعدين	التأكد وضمان نقل القيمة المضافة على طول سلسلة الإمداد الخاصة بالمنتجات النحاسية والزنك مع الحفاظ على الميزة التنافسية في التكلفة للمصنعين المحليين مقابل المنتجات المستوردة
إنشاء بنك التصدير والاستيراد السعودي (مرحلة التأسيس)	N-١٦-١٨٠٠١١	التمكين المالي	غالبية مستخدمي بنك التصدير هم من المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث سيقدم البنك حلول وخدمات مالية بهدف دعم الصادرات السعودية
برنامج زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي	O-١٥-١٠٠٠٠١	المحتوى المحلي	إيجاد بنية تحتية وأدوات مساعدة لدعم توطيد الصناعة و سلاسل الإمداد و إيجاد فرص استثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر الممكن الرئيسي للتوطين
برنامج القدرة التنافسية لإصلاح أسعار الطاقة	E-١٣b-١٤٠٠١	تسعير الطاقة والدعم	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بناء سلاسل الإمداد والقيمة المضافة في الصناعات المعدنية (ذات ميزة تنافسية)
سياسة المحتوى المحلي لصناعة الأدوية	١٠٠٤-١٠٠٠٠٤	الأدوية	يمثل قطاع صناعة الادوية احد القطاعات الفرعية ذات الأولوية في استراتيجية سلاسل الإمداد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقوم هذه المبادرة بدعم مصنعي الأدوية المحليين لتتطور عبر سلسلة القيم المضافة
سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية	١٠٠0-١٠٠٠٠٤	الأجهزة والمستلزمات الطبية	يمثل قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية احد القطاعات الفرعية ذات الأولوية في استراتيجية سلاسل الإمداد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقوم هذه المبادرة بمساعدة مصنعي الأجهزة والمستلزمات الطبية المحليين على التطوير عبر كامل سلسلة القيم
برنامج المحتوى المحلي للكيماويات	١٠٠٨-١٤٠٠١	الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز	التأكد وضمان نقل القيمة المضافة على طول سلسلة الإمداد الخاصة بالمنتجات الكيماوية مع الحفاظ على الميزة التنافسية في التكلفة للمصنعين المحليين مقابل المنتجات المستوردة
سياسة المحتوى المحلي لتجمعات الآلات والمعدات	١٠٠١-١٠٠٠٠١	الآلات والمعدات	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بناء سلاسل الإمداد والقيمة المضافة في صناعة الآلات والمعدات وتحديد الفرص الاستثمارية



٢.أ.٤ المبادرات التمكينية

بالإضافة إلى المبادرات السابقة التي تركّز كلٌ منها على قطاعٍ صناعي أو لوجستي معيّن، تم تحديد مجموعة من ١٣ مبادرة تمكينية المتقاطعة بين مختلف القطاعات هي مهمة جدًا لمجتمع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهي موضحة في الجدول أدناه؛ ستعمل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ("منشآت") على دعم هذه المبادرات بما يضمن بلورتها وتطويرها بما يلبي احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المبادرة	رقم المبادرة	الفئة الفرعية	ماذا سيقدم البرنامج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المبادرة
تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية	N-٢٠-١٨-٧٤٢	دعم التصدير	زيادة معرفة المنشآت فيما يتعلق
بناء مصانع جاهزة وحاضنات أعمال	N-١٩-١٣-٧٤٨	المناطق الاقتصادية الخاصة	ومساعدتهم في تحديد الأسواق المستهدفة لتصدير منتجاتهم ومعرفة متطلبات التصدير لتلك الأسواق
برنامج الاستشارات التقنية	N-١٨-٠٧-٦٩٢	البحث والتطوير والأبتكار	تحديد الفرص الاستثمارية للمنشآت وربطها بالمنصة، حيث أن احد اهم المستخدمين للمناطق هم من المنشآت صغيرة و متوسطة
برنامج رفع القدرات التصنيعية للشركات الصغيرة والمتوسطة	N-١٨-٠٧-٦٩٧	البحث والتطوير والأبتكار	بناء مصانع جاهزة وحاضنات أعمال لدعم رواد الأعمال وأصحاب المنشآت المتوسطة والصغيرة
تطوير سلسلة التوريد للتجمعات	N-٢٣-١٤-٠٠٤	دعم تطوير البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	توطين الخدمات الاستشارية المقدمة للجهات المستهدفة من خلال بناء قدرات تقنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
تجمعات ومدن الصناعات الغذائية	١-٠٩-١٣-٠٠١	الاستزراع المائي والصناعات الغذائية	توفير بنية تحتية ومرافق عامة مشتركة للمصانع المحلية
إنشاء حاضنة استكشاف	M-١٢-٣٤-٠٢١	التعدين	إنشاء شركات سعودية صغيرة جديدة من خلال المبادرة بإقامة
برنامج حاضنات ومسرعات الأعمال	N-١٨-٠٧-٦٩٥	البحث والتطوير والأبتكار	دعم إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة التقنية وذات النمو الكبير للمساهمة في خلق الوظائف وتنويع الاقتصاد الوطني

المبادرة	رقم المبادرة	الفئة الفرعية	ماذا سيقدم البرنامج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المبادرة
التعاون في مشتريات مصنعي الآلات والمعدات	١-٠١-١٤-٠٠٢	الآلات والمعدات	تيسير شراء الآلات والمعدات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
سياسة المحتوى المحلي لتجمعات صناعات الطاقة المتجددة	١-٠٣-١٤-٠٠١	إمدادات الطاقة المتجددة	تحديد الفرص الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
ضمان أسعار طاقة منافسة	M-١٢-٠١-٠٢٩	التعدين	التأكد وضمان نقل الميزة التنافسية لتكلفة على طول سلاسل الإمداد والقيمة المضافة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع صناعة المعادن
الاستثمار في صناعات الفولاذ	M-١٢-١٤-٠٢٢	التعدين	التأكد وضمان نقل القيمة المضافة على طول سلسلة الإمداد الخاصة بالمشغولات الحديدية مع الحفاظ على الميزة التنافسية في التكلفة للمصنعين المحليين مقابل المنتجات المستوردة
تشجيع تطوير الجهات المحلية الموردة	M-١٢-٣٤-٠٢٧	التعدين	تعزيز تنمية الموردين المحليين لسلسلة القيمة التعدينية التي اغلبها منشآت صغيرة و متوسطة
حملات جذب المستثمرين	١-١٠-٠٤-٠٠٢	الاستزراع المائي	توحيد الجهود و اشراك البرنامج في فعاليات (منشآت)
التواصل مع القطاع الخاص داخليا وخارج المملكة	L-١٤-١٥-٠٠٩	الخدمات اللوجستية	توحيد الجهود و اشراك البرنامج في فعاليات (منشآت)



تم تحديد مجموعة أخرى من المبادرات التمكينية المخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. هذه المبادرات مستوحاة من استراتيجية سلاسل التوريد التي وضعتها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ("منشآت") وهي تُعتبر مكملًا للمبادرات التمكينية القائمة تحت مظلة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وتغطي المكونات الفرعية التالية:

- تعزيز المشتريات: التعاون مع الشركات الوطنية الكبرى من أجل مراجعة سياسات واشتراطات التوريد وتعزيز وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الفرص المتاحة.
- مؤشر التصنيف: نشر مؤشر بأكثر ١٠٠ شركة سعودية من حيث اسهامها في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية.
- بوابة سلاسل التوريد المخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: تأسيس "مركز سلاسل التوريد" بهدف توطيد الصناعة وبذلك ضمان استدامة القطاع.
- الإرشادات التوجيهية إلى المستثمرين: إعداد مواد لمساعدة المستثمرين على تحديد الفرص الاستثمارية.
- تحالف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: بناء تحالف لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على تعزيز قوتها الشرائية والاستفادة من اقتصادات الحجم.

المبادرة	رقم المبادرة	الفئة الفرعية	ماذا سيقدم البرنامج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المبادرة
برنامج مراكز الابتكار الصناعي	N-١٨-٠٧-٦٩٨	البحث والابتكار	تعتبر هذه المبادرة محفزة للابتكار وريادة الأعمال لكونها تخلق منشآت ابتكارية وريادية ذات ميزة تنافسية وقابلة للمنو، بالإضافة لتمكين المنشآت القائمة من إيجاد حلول مبتكر ونقل للتقنية تساعدها على المنافسة محليا وعالميا مما يزيد فرص النمو. كذلك تساعد هذه المبادرة من بناء القدرات في مجالات ذات قيمة مضافة وتمنح فرص استثمارية
توطيد صناعة المطاط بمدينة ينبع الصناعية	N-١٩-١٧-٦٧٤	المناطق الاقتصادية الخاصة	يمثل قطاع صناعة المطاط احد القطاعات الفرعية ذات الأولوية في استراتيجية سلاسل الإمداد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
الموائمة مع برنامج دعم الشركات الوطنية الكبرى الصناعية	N-٢٣-٠١-٠٠٢	دعم تطوير البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من سلاسل الإمداد الخاصة بالشركات الوطنية الكبرى من خلال دعمها وتحفيزها لعمل ذلك
منصة روابط الأعمال	O-١٥-١٠٠٠٠٢	المحتوي المحلي	احد مبادرات استراتيجية سلاسل الإمداد هو توفير الطلب للمصنعين المحليين وتسهيل ربط المشتريات بين الشركات الكبراء والجهات الحكومية مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة



0. محفظة المبادرات (دعم التجمعات الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة - برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)

مصنع ألومنيوم في البعيثة



٥. أ محفظة المبادرات

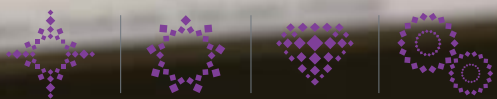
الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-١٤-٠٠١	جذب الاستثمار الصناعي	• تحديد وتفصيل الفرص الاستثمارية للتجمعات ذات الأولوية • تطوير خطة تسويق وجذب لكل تجفّع بما فيه الرسائل، المستثمرين المستهدفين والاتصالات. وضع خط استثمار تنفيذية وتجفّعات سوقية للمستثمرين المحليين والدوليين	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة • زيادة نسبة تكوين رأس المال الإجمالي في قطاع الصناعة	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-٠١-٠٠٢	الموائمة مع برنامج دعم الشركات الوطنية الكبرى الصناعية	• تهدف هذه المبادرة إلى تحديد الفرص ودعم إعداد خطط ودراسات حالة مفصلة لتأسيس شركات وطنية كبرى في تجمعات ذات أولوية • قد تتأثى هذه الشركات الكبرى من شركات قائمة وتعمل مع اتحادات شركات لدخول فئات جديدة وتوجيه الاستثمارات من صندوق الاستثمارات العامة	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	زيادة في عدد المصنعين	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-٠١-٠٠٣	بنية تحتية متخصصة للتجمعات	• تهدف المبادرة إلى تحديد الفرص حيث يمكن لبنية تحتية متخصصة أن تعزز تنافسية التجمعات المستهدفة وبسبب حجم البنية التحتية المطلوبة أو نموذج العمل، كان إقبال القطاع الخاص الخاص محدودًا على تطويرها	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	زيادة في عدد المصنعين	إجمالي الاستثمارات غير الحكومية في القطاعات الصناعية الواعدة
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-٠١-٠٠٤	تطوير سلسلة التوريد للتجمعات	• تمثل هذه المبادرة جهداً متواصلاً في جميع التجمعات ذات الأولوية التي جرى تنفيذها بالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية (كل من التجمعات وإدارة الممكنين). • جرى تطوير سلاسل التوريد المحلية عن طريق تحديد فجوات سلاسل التوريد للتجمعات ذات الأولوية، وتحديد ودعم الشركات المحلية والأجنبية التي يمكنها أن تسدّ هذه الفجوات وتدعمها	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• زيادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التجمعات ذات الأولوية • تحسين تصنيف جودة الموردين المحليين • رفع متوسط المحتوى المحلي في التجمعات ذات الأولوية	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-٠١-٠٠٥	روابط سلسلة إمدادات دولية	• تهدف هذه المبادرة إلى ربط المؤسسات ضمن التجمعات ذات الأولوية بسلاسل إمدادات إقليمية (وعالمية) بهدف التنويع والتوسع • سيتمّ تنفيذ ذلك من خلال تحديد الروابط المحتملة في كل تجفّع، زيادة التوعية وتسهيل التبادلات و المنتديات بين الشركات السعودية وتجمعات دولية	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	• زيادة في الصادرات الإقليمية ضمن التجمعات ذات الأولوية • زيادة في تصنيف جودة الموردين المحليين • رفع متوسط المحتوى المحلي في التجمعات ذات الأولوية	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-٠١-٠٠٦	القدرة التنافسية لتكلفة البناء الوطنية	• تهدف المبادرة إلى تناول عدد من مصادر ضعف القدرة التنافسية: • القدرات المحلية فيما يخص الهندسة والمشتريات والبناء • معايير البناء والتصميم • سهولة الوصول إلى مواد ومعدات البناء • تقييم توفر سلسلة التوريد المحلية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	• زيادة القدرة التنافسية لتكاليف البناء في القطاع الصناعي • تقليص العقبات التي تواجه الشركات الصناعية المحلية في تنفيذ مشاريع البناء	الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-٠١-٧٢٠	تطوير وتوطين الفرص الصناعية والخدمات ودعم شركات القطاع الخاص	تطوير وتوطين الفرص الصناعية والخدمات ودعم شركات القطاع الخاص	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية، زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، توطين الصناعات الواعدة	
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-١٤-٧٣٦	تطوير قطاعات صناعية استراتيجية وذات بعد أممي وطني ابتداءً بالقطاعات الدوائية	وضع آلية الحوكمة وتوزيع الميزانية لتطوير القطاعات ذات الأولوية في قطاع الدوائية	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	توطين الصناعات الواعدة	
دعم تطوير التجمعات الصناعية	N-٢٣-٠١-٧٣٥	مركز التنمية الصناعية	وحدة إدارية لتحديث السياسات الصناعية وادلة الاجراء واطر العمل لمتابعة أداء القطاع الصناعي ومتابعة الاليات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للصناعة، واطلاق الأنشطة ذات الصلة وادارتها وتنسيقها مع جميع الجهات المعنية بالتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	تعزيز دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. توجيه القطاع الصناعي إلى الصناعات القائمة على المزايا النسبية والقدرة التنافسية المحلية. تمكين وخلق بيئة استثمار صناعية محفزة. المساهمة بزيادة المحتوى المحلي الصناعي وتعزيز التشابكات الصناعية في القطاع الصناعي.	



قسم ٦-١٠: الحوكمة



0. محفظة المبادرات (الحكومة - برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية)



1.0 محفظة المبادرات

الركيزة الاستراتيجية/ القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الحكومة والقدرات المؤسسية	N-٢٤-١٤٠٠١	مجلس تنمية التجمعات	- تسعى المبادرة إلى تأسيس مجلس تنمية التجمعات والذي يتكون من مجموعة تنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص لإسداء النصائح بشأن أولويات التجمعات والمدخلات الحالية على صعيد تنفيذ الاستراتيجية وإجراء التعديلات المطلوبة - مراقبة تنفيذ الاستراتيجية وإدخال التعديلات المطلوبة - تسهيل الحوار بين القطاعين الحكومي والخاص وتشجيع الجهود التي يقودها القطاع الخاص لتعزيز تنافسية التجمعات - تحدي، جمع ومعالجة المشاكل الرئيسية التي يواجهها التجمع	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	٩ مجالس تجمعات للتوجيه حيال الفرص الاستثمارية، أولويات التجمعات والتنفيذ - ضمان المواءمة والتنسيق من خلال مجموعة التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص	الاستثمارات الغير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الحكومة والقدرات المؤسسية	N-٢٤-١٠٠٠٢	مؤسسة التنمية الصناعية	- تكون إدارة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة هي المسؤولة الأساسية للمؤسسة - تتألف الجهة من ممثلي القطاعين الحكومي والخاص - تتمثل الأنشطة الأساسية في تنفيذ استراتيجيات التجمعات وتفعيل استراتيجيات التمكين بهدف تسهيل جذب الاستثمار وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية في القطاعين الحكومي والخاص	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة في جميع التجمعات والممكنات ذات الأولوية - النمو في الإنتاج الصناعي والأعمال - تعاون وثيق بين الجهات المعنية في القطاعين الحكومي والخاص	الاستثمارات الغير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الحكومة والقدرات المؤسسية	N-٢٤-١٤٠٠٣	مركز تحليلات المعلومات الصناعية والاستشراف	- تفضل المبادرة تجهيز مركز البيانات والتحليلات السعودي - يتمتع المركز بالوظائف الرئيسية التالية: ١. جمع المعلومات والبيانات ٢. تحليلات البيانات، بما في ذلك تحديد التوجهات المستقبلية - متابعة التغييرات التقنية من خلال وحدة الذكاء التقني	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية - وكالة الصناعة	- جمع بيانات عالية الجودة - فرصة للجهات، من القطاعين العام والخاص، لاكتشاف توجهات الصناعة الرئيسية والاختلالات في وقت مبكر - تقارير وتحليلات مخصصة لاطلاع صناع القرار	الاستثمارات الغير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة
الحكومة والقدرات المؤسسية	N-٢٤-١٤٠٠٠0	تفعيل الاستراتيجية الوطنية للصناعة	- من أجل تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة، ستركز هذه المبادرة على سدّ الفجوة بين تصميم الاستراتيجية وتنفيذها، وسيكون ذلك عبر تمكين جهات التنفيذ، وتنفيذ المكاسب السريعة ومعالجة أي مسائل عالقة من مرحلة التصميم بما يتضمن: ١) الانتهاء من برامج الحوافز الصناعية (٢) تطوير استراتيجية صندوق تطوير التجمعات الصناعية (٣) بناء / استقطاب القدرات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجيستية (٤) تصميم خطة التحول للبرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية (٥) توسعة وإطلاق ٨ تجمعات صناعية إضافية ضمن البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية (٦) تصميم وإطلاق السياسات والبرامج الجديدة المحورية اللازمة	البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية	- إنشاء وتمكين مؤسسة تنمية صناعية - مواءمة مستمرة بين الجهات المعنية والتنسيق المستمر بين الجهات الحكومية - تسليم جهة التنفيذ أكثر من ٩٠ مبادرة للتجمعات والممكنات	الاستثمارات الغير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة



الركيزة الاستراتيجية / القطاع	رقم المبادرة	اسم المبادرة	الوصف	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع	مقياس البرنامج المتأثر بالمبادرة
الحكومة والقدرات المؤسسية	N-٢٤٠١-٧٣٣	المركز الوطني للمعلومات الصناعية	• المركز الوطني للمعلومات الصناعية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	- توطين الصناعات الواعدة - رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية - مصدر رئيسي وموثوق للمعلومات والاحصاءات الصناعية - القدرة على عرض المنتجات السعودية محليًا وفي الأسواق الدولية	

